



السُّناشسو مکتبة الکشائ ومطبعتها مهیروت

جَيْعُ أَيْمِتُونِ عِمْوِهُ مَا يُؤْلِبُنَ

تقدمة المؤلف والماش من المعدد الديدكية المحامة الإسركية المعامّة المحامة الاسركية المعامّة المحامة المعدد النظرية المعامّة المحامة المعدد المعربية المحربة المحربة المحربة المحربة المحربة المربية ال

348.297 M211×F V.1-2 C.1

الملفت

المحامي سجى ممضاني

دُكَتُوْر فِي أَنْهُعُوقَ المِوَّنَ اللهِ عَلَى الْمَدُنَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

الخرع الأفران والحروات وها المروات وها المروات وها المروات وها المروات وها المروات والمروات وها المروات والمراب والمر

67916

I Tim I fi and the while TEETIERE AND PARA

متنش

ليست الغاية التي قصدت اليها من تأليف هذا الكتاب ان اجمع في جامع واحد المذاهب الاسلامية في المقود والموجات ، لان ذلك بتطلب مجاميع عديدة ومجلدات لا تحصى . اتما الغاية من وضع كتابي هي استخلاص النظرية العامسة للالترام في الشريعة الاسلامية ، ومقارنتها بالنظرية العامة المعروفة في القوالين المدنية العصرية ،

وانا لا ادعي ان المسلمين في دراساتهم الفقهسة نطرفوا من حيث الاساوب الى نظرية عامة تشبه النظرية الحديثة . بل انهم على العكس لم يقعلوا ذلك لان هسمة النظرية رومانيسة الاصل ، وان الفقه الاسلامي لم يتأثر مبدئياً يفقه الرومان ، كما اثبت في كتاب و فلسفة التشريع في الاسلام ، ، ولان المسلمين اسلوبهم العلمي ونهجهم الفقهي الحاص .

غير ان هذا النباين في الاسلوب الشكلي لم يستتبع تبايناً كبيراً في الجوهر . وما غابتي ههذا الا ان اسمى الى جمع المبادى، العامة للالتزام في الشريعة الاسلامية؛ والى اخراجها في لغة النظريات الحديثة ار في حنة الاسلوب الحديث .

ولا أنكر جهود من سبقني في هذا البحث الوسيع الشاق . ولكن لا بد من الملاحظة ان تلك الجهود كانت محصورة بوجه عام في ناحية من النواحي فقط او في مذهب من المذاهب فعسب . واني لا ارى البحث في مذهب واحد كافياً للوصول الى تصوير النظرية الاسلامية الحثيقية ، بل لا بد لذلك من الائام بالمذاهب المختلفة جميعاً ، حتى تصح بعدئذ مقارتة النظريات الاجنبية بالشريعة الاسلامية بكاملها لا عذهب واحد منها .

و فوق ذلك فان في المقارنة والمقابلة بين المذاهب المتعسددة ، كما في مقارنة الشرائع الحديثة ، سيداناً وسيماً لنسرين الفكر الفقهي وللبحث والاستفادة ، فقي هذه المذاهب جميعاً كنز لا يغني من الآراء والنظريات ، المتوافقة حيثاً والمتعارضة حيثاً آخر ، والتي لا تخلو ابداً من قيمة علمية وفلسفية عظيمة .

واني لا أنسَى ولن أخفي ما وجدته في اثناء تصنيف هذا الكتاب من عقبات وصمونات ، وما اعتراني من بأس في بعض المشائل ، اما لعدم توافر المراجع فيها ، او لتناقض تلك المراجع . وكثيراً ما المتلفت الروايات في المذهب الواحســــد ، فكان البحث في النتقب عن مصادرها رفي نحقبق اصحها من الامور الصعاب .

وبما أوجب الزيادة في التدفيق والرجوع الى الكتب الاصلية المعتبرة في كل مذهب ماجاء في بعض كتب المقابلات في المناهب الاسلامية الاسها في المختصرات منها عمن اغلاط وما نتجت عن عدم انتشار المراجع الاصلية أو عدم طبعها أو تعدد الاقوال في المذهب الواحد ، وأسف أن أرى بعض هذه المختصرات برنم أغلاطها قد ترجمت الى اللغات الاجنبية ، ونقل عنها المستشرقون ونفر قلبل من الشرقيق المعاصرين ، فكان ذلك سباً للتشويش والنضليل ،

ولم يكن سبب الصعوبة فلة المراجع في بعض المائل فحسب ، بل كانه سببها كثرة المراجع ايضاً في مائل اخرى . حتى اقتضى الامر الرجوع الى اقدم تلك المراجع واصعها وضمها جميعاً ومقارنتها يفيرها . ولن أنكر ما بدلت في هذا من وقت ، ومالفيت من مشقة كادت تسير في الى البأس والقنوط .

ولست أفصد بكل ذلك الى ان أندح أو أن أطنب فيا الفقت من جسد وكابدت من صبر ، ولا إلى ان أبالسف في قبمة عملي وتأليفي ، بل انما أفصد الى الاعتدار عما قد بجده القارىء الكريم من الحطها أو النقص . وما العصمة الا

ولا يعتبن القارى، إذا ما ذكرت له بعض المسائل البديبة المعروفة في القوانين الحديثة أو في علم الحقوق أو تاريخه ، لا سيا يعض أحكام القانون الروماني أو غير ذلك من المسائل التي لا تحتاج الى بيائب ولا توضيح - ولكن ذلك كان لا بد منه لاجل تسهيل المقابلة التي هي أول مقاصد كتابي وكان لا بد منه أيضاً لاجل تقريب النظريات الحديثة الى يعض الحواتي الشرقيين الذين لم يطلعوا عليها المفصيل ،

والدين افتحر بالكثابة لاحلهم

ولا شت في انه لا يحور الحكم على شريعة من الشرائع الا بالقياس الى الومن والظروف التي وجدت فيها ، ولا يصح النصر الى شرائع الماصي عنظار الحاصر على الله لا يصح بعدير شرائع اليوم عميار المستقبل ، واني اعتقال ان في الشريعة الاسلامية ، عجموعها وعلى احبلات مداها به الحكاماً عامة تصلح لاك يكون ساساً لنظر به عامة في الا تراه ، وإذا كان في بعض المد أن الفرعية فراع أو يقص او حلاف ، فعالم المناهي المناهمي المناهمية المناهمي المناهمي المناهمي المناهمية ال

والجاديل الما هذه الشريعة عبراه لنسب من الخود تحنث رعم عص الحياة ، ط هي فالة لانه لذير النصور الاجهاعي وال تحاري كل مدانه وحصارة ، لام العبارة الفقياء شريعة كل رمان ومكان ، ولا ، لا لكر لغير الاحكام النفير الاراسانة والامكنة والعادات .

و سب هوان دمث بعض مي الشراعة الاسلامية الدول أو لأنه لا يجود اسكان المؤلاق العبرة الذات الدول الدول المساومية الحقائق او بشوج وكا يعن عراعت الداس عدد عديم بعض المصادر الدفعة أو المعاوطة الإدامة لأعصم أنا حسمة الشراعة عامل يرخمون الدامة لأعصم أنا حسمة الدولين وعلام من لائة مترجمي عقه الرومان، ويوهمون الدامة بمناسبة الشرق من فوالين العرب الحالمة بديده هو دليل على الدار بح عسمة عليهم اعتقادهم المصادرات الكلول والمستعود كالمشاه أهواؤهم وأو كالمناسبة عليهم اعتقادهم المعاوط والكالم والكالم المدواستهم المنطقية .

و ال كل هذا والله قال من العوامل التي دفعني الله على أسف كه في الوارخو الله اكول في الدينجة قد توفقت نعص الدولاتي الله عالي شدم - وحسي الله اكول على الافر قد نقلب نعص ما جنفة الفرب والمسامول في مبدأت العلام الشرعية ع هذه العلام التي فستحق ملاية سامنه في ناريخ الاساخ الفكري في العالم الله مراء -وادا وقدمي إلا بالله عليه لوكات والبه أسب ع -

العشنءُالأوّل **التصرّفات لِشرعة بوَحِدِعَلم**

الباسبسيالاول كلمةعامة في الميال وتعيسيمه

تعريف الحال

وان هذه المعاملات بالحديد على وعلى بعد أو على فرب والأفراد بدائهم أوه هم فالأفراد عسواء المثلو النهم منفردي م كجره من العائد أو المحسم ع محصعوب لطائمة من الاحكام سان حقوفهم وواحسهم ورسمي في الفقاد به احكام الاحوال الشخصة ووهي حارجه على دراست في فدا المقام .

أما الموال الدس وترونهم فهي متصلة تتوصوعنا عن التصرفات الشرعية ، لا تنظر الى الحقوق المخسمة التي تومكر عليها ، فلا تأس بدك من الله به أند ما مراهاً عمر ها عمد ها وتأهم اقسامها

وان المال في العقه مجلف عن الشيء. هادا كان كل مال نشئًا العسس كل شيء مالاً . فاشيء هوكل ماكان في الوحود . أما المال فهو الشيء الشصف لصفة الو صفات معاومة .

ونطلق المال في عربعه القاوني البوم على كل ما كانب له قبيمة محاربه - ولكن

هذا التمريف لم تأخذيه المحلة , فعنها والمال هو ما تبيل اليه طبع الابسان ، وعكن ادجاره الي وقب الحاجة ۾ (الناده ١٣٦) ، فينهيم هيدا النفريف ۽ ولموره الحَلاف الواقع بشأنه في بعض المداهب، وفي ان محلل عهد الشروط المطاونة في الشيء ليكون مالاً عند الحنصين، أو لتكون له، كا تقولون، صفه الدليم وه هي اولا محب للثنيء عامد رة النجلة ، وأن عبل الله صبح الاند ب ، ، وبعدارة عصرته ، مجت ان سكون له ، كا فساء فلمة تحاربه ، فلجرح من هذا ما أنس به مثل هذه القبية ، كالحيمة أو كالأنب ل الحر ، وعمده فال الله فعي ؛ ﴿ لا يقع اللَّمُ عَالَى إلا على ما له فلمة لم ع ي و يرم صفه " يه الما للمير اللحال عراب ، فلمله ولا كان لعوباً ؛ لقرب أفض المن من أمان ؛ أوارة كان مصوباً ؛ لمن الأسان علمه أق أبدل والسور، وعلى كل فهذا النصير منقول عن الكنب الفقهد الحمدة ". نَّاتُ - تسمي ، كيا هـ ، في سبه تعر هـ ، امحيد لدي ركَّوه ، ان كون الشيء ه بلاً اللادخار عن وقب الخلجة الرفيد السباح الجُنف ون من هم الدائم ويد الدي اوحبوه أن يسافع ، كعل السكن والاستعلان وعبرهم ، لا عد من الامو ل لام عبر فالله للادخار ، وتما وصموا في فواعدهم النابية الدام الدوم الما فع في ا عسها ع " و يكنهم استشوا من هذه القاعدة دراعمه في عقد الأحدم و اعتبروه ما لاً متقوماً فجالموا تماس في ذلك السبحة أللصرورة والجنجة

وتعدل هذه القاعدة عدري . قال السرحسي و الدفعة بـ بدلشي، عاليم فالتموال عالم وقد الشيء و الدخرة لوقت الحاجة والمدفع لا يقي وقدين الأموال عالم والحرد الله والحرد الله والمحود الله والمحود والمحود والمحود الله والمحود والمحد الحري على الداس ، عنها ، كا سنرى في حسم ، أن العاصب لا تصمل منعمة المعصوب ، مثانه أنه الدالسولي الحد يدول عقد أو يمير حتى على داو أو دانة لآخر ، قانه لا مجرعلي اعصاء ما كيا الحرول الا يعود التاليم .

۱) که عله سپوطی فی کاب لات ما و شائر ، من ۱۹۷

⁽۲) از هم مثلا شرح عموي على لاسناه و مصائم ، ح ۲ ص ۹ ۲ .

⁽⁺⁾ راجع الحامع وشرحه ، من ٢٢٩ .

⁽²⁾ واحم بينه صادح ۱۱ ص ۷۸ وما بعدها دا سفتت عوالة من ديما كا ساوى مان الوقف ومال المروان المد الاستعلال (ازاحم الواراة عام ۱۹۹۱)

لدات لا عرو من ان برى الاسم الشاهمي مح لف الحقيق في هـــده المــآلة ،
عيمتر ان هداالشرط الثاني في عرامت المال لمس مصروري ، ويرى و ان المتعلة مال
منقوم ضطيق بالأبلاف كالمعلى ، وبدن الوصف ان المال اسم لما هو محاوق الاهامة
مف لحد به مح هو عنده ، والد فع مد أو من عيرة بهذه الصفة ، وأى تعرف مالية
الثنيء ماسورات ، والدس معدده ب غول المتعمة بالمبدرة عيها م . وهددهب الحمالة
هذا المدهب إيضاً أ .

وان الشده من والن حدال واد على حق في هددا القول عالامه او فق لحدث أداس في الحداء الاحتجاء، وأفرت لمناهى، العدل والاهتداد الصحيحة ، ه ما فع الاارات كانت ولا تراك من العداصر الرئيسية المفتعرة في تكوين فيحدة الأشاء ، او هي كياه ن عر الدين بن عبد السلام و العراض الأثنين من حمست الاموال عالم ، فلا عجب من ال اكون هذه المنافع من حيث هي فلمه مائية او صفة المال المتقوم ،

عادن قده احدث ألم يه من ه ولد أصول الله كان الحقوقية المهابي ، التي عد ب أحد في هذه المد له من الأعيد أن و مر بعورف بداوله من الأعيد أن و مد بعورف بداوله من الأعيد أن و مد فع والحدوق على الدحلال هو في حكم أمال المقوم ، و كداك بعثار أمد فع عام أو والدال على الدحوم ، و كداك بعثار أمد فع عام أو والدوال على الحسية ، ويسمى الأموال على الحسية القريقها عن الأعيان أو الاموال الحسية ،

برائ من شروط المان المنقوام الما لكون عالم الالدوال المنقومة في حقهم ع ۱۲۷ حدد المسادي علا عدا فحر والحسارير من الاموال المنقومة في حقهم ع لامة لا يجن هم الاسماع جها واكامي عند بعض الدماء كأبي حسدسة ومالك عدر له مالا في حق عير المسادي ، كأمن الدماء بالدين اعتدوا عدارتها والانحاد حيد اما عديد الشامي وان حين وابي ثور واداع المدهب الظاهراي ، علا تعلير

⁽۱) بعد الدرجيني في موجوع المذكور ، و شرح الكند (بديل النبي) خد من 149) ۲۶ - في كناب قد عند الاحكام في معد بح الانام ، ح الانس ۱۷۲

ر من كتاب الحكام وسيدوس (2,2) tool) حيث جا فيه الله

Res corporates quae tang possibil, res incorporates care tangit non possibility

مثل هذه الاشباء المحرمة مالا متقوماً علا بالدسم في السمان ولا الى عيرهم " ولا شاك في ان هذا الحكم عير في الدلول المثاني ، عقيضي الددة ؟ شر اللها والعلق - بشارط العسميرة عمال المتقوم ان تكون محرراً - و ما مالا عكن العرارة ، كاعواء والشمس والبحر وما اللم عالا يمكن اعد . ره مالا متقوماً والسماك في البحر عير مثقوم لا به عار محر ، وأكن إذا اصحر الداه را منقوماً بالإحرار (المحاذ المادة ١٢٧)

وقيد أحسن الرومان توضع الاشد، التي لا تقبل الاحرار حارج الاموان التي تذكيم المراء وتؤلف ترويه ما واطانوا توضعها في فقه حاصله ما سمى و الشده خارج الثروة أنها و الاشد، عبر المبلوكة

والأمران تقسم اى الهمام عدامة احدمات باحالاف الفواء ال وعصور الدالح وان محتم المستقدمان تقسمي محالا الوسع من محالا ما الدال ما مهما وحراة بالمنافع وما دائر به ملم محتم الأحكام المقلم الرقي الدعولات وعج للمنفولات عالمقدرات وعمر المقدرات والذات والقليدات والأعداد والما فع

المئولات وغير المتولات

امال نوعان : منقول وغير منقول .

ولم تقول في المحلة هو ۽ الشيءَ عالي مكن عليه من محل ابن آخر ۽ فلشمن القود والمر ، فلل والحاو لات والمكنلات والمو البلات ۽ الدفاء ١٢٨

وهده الاه تنه واصعه لا كاند عاض في بدن الوحدونات هي من لاه واله استقولة الرفت كانت من اهم الي القديم ديوم كانت وحده واستعه النقل والحمل والرواحة عكماكان الامر عند الرومان الدين وضعوها في فا له الالسام المهندة عالم والي كان لامر عند العوت ، سواء في الجاهدة أم العدة، وأد كانت أو بل والحمل

۱) واحم السياد (ص ۱۱ س ۲ ۱ س ۱۰ ۱) ، و تحسير لان جرم الح ۱۸ رقم ۱۳۲۸) ، ومرح الداسي على مالمي حدث (ح ۱ در ۲۵۱) ، واحدف المعيب التعلاي (من ۱۹۲۰) ، والتقلي (چ ۱۵ من ۱۳۲۷) .

⁽۱) Res extra patrimonium واحم كناب دوس الأحكام (القسم الثاني رقم ۱) م د ا ۱ د درست في عنون سي عملي كاب با جن (جا رف ۲۱۷۰ (۱) Res mancipt (۳)

والدواب تحدد حياتهم الافتصاديه ، وكانوا يتعلون بها في اشعارهم وامث هم ،
وكانت من ثم موضوع كثير من احكانهم ، والبوت حوما مسائل عديدة ، وافعية
وفرضة ، كاسترى في امثلة لا تحتى وارده في المحلة وعجمه من الكنب العقهة .
ثم من اهم المنقول الدقود وهذه كانب ولا تؤال عدر واك البروه وواسطة
المدونه لاسته.

ومن البديدات الدار مخلة أن الدقد بدأ بعد عهد الله بصة العطية ، وكان في أول الأمر أمدت عير مسكون ، يوران عبد كل أمداء أنذ كم توران البلغ أمايه به العادية أثم عرف بعد دلك البعد الرسمي السكوك من أنم دن اعتلفه

وقد محت المجند في دات ، وحب على في والمقود حمع بعد ، وهو عبارة عن الدهب و بعضه ، (الماده معها) ، مي المسكوث ما هي وحب الصاّ على الب ها حسكوكات المحاسنة الرائح معموده من المقود عرفاً ، الماده بي حكم المقود ، الا حرى المسكوث من ساهب والعدم ، فقيد عده المجدد في حكم المقود ، الا حرى المعامل به كو سعمه الدادة في حكم المروفين المادة من به كو سعمه الدادة في حكم المروفين المادة به داده الله الدادة أن والا الداد في حكم المروفين المادة به داده الله المروفين المدادة المروفين المروفين المدادة المرادة المرا

هذا فيدماً في عام المجلم وقدم الد البوم، وقد تميزات الاحكام بنفيز الارمان، فاعلم النقد على همام ما حرى المعامل ، عرفاً أو فالوناً كاداة عبداده ، معها كانا الوعه - ولا شك في أن النقد الداواج في المجارة الداخلية أصبح رمزاً ، مؤلفاً من الورثي الوسمي المعلموع ، حتى أن هذا النوع صار وحدة مشولاً في المعاملات في تعص البلاد أ

والواع أخرى من المنقولات هي المكبلات والمورولات ؛ اي لتي ساع بالكيل والورك ، كيا سنوضع قرائباً ، فهذه تصمها منفوله ، لاك ما لا تكن تمايه لا تنصور فيه الكيل والوژك .

واحبراً العروص ، وهي حمع عرص السكون الراء او تتحريكها ؛ ومعدها أمه كل شيء سوى النقود ، واصطلاحاً كل ما يعي من الاموال اسفولة بعد مست ذكره . او تعباره المحلة ، وهي ما عدا النقود والحبوانات والمكدلات والمورونات ،

 ⁽١) منع العادد بالمعد الدهال في سال بمقتصين القرار ذي الرقبر ١٨ لي إلى الصادر في ١٦ ك ٣
 ١١٥ ما ١١٥ ما العادد بالمعد الدهال في سال بمقتصين القرار ذي الرقبر ١٨٥ لي إلى الصادر في ١٦٠ ك ٣

كانساع و نقاش ، الدوة ١٣١) ، وكائبار بعد فطعم ، وما الى ديث

اماً المان عبر المنقول بلعة المحنة ، أو المال الثابت بالأصطلاح المصري أن م فهو العقواء الي و ما لا يمكن بقيم من محسل الى آخر كالدور والاراضي 4 ، المادة ١٢٩ من المجمد ، أو ما لا يمكن بقيم بدون صرر أو بنف كالاشجار الواقعة فسس فصلها أو فسع الله والكشجار دون الأرض بعد من الاموال المنقولة أن .

وهد قسبت المحلة العقار الى محدود وغير محدود عالاول وهو العقبار الدي تكن عيين حدوده واطرافه ، (المادة ١٣٧ ،) والشاني هو الدي لا يمكن نعيين حدوده واطرافه ، ولكن هذا النقسيم لم بعد له اعملة كبيرة بعد الساع عظستام السحل عقاري في اكسائر الدطق في لسان وسوريا وفي معتمم البلاد الرافية ، حيث مسجت العقارات حمماً ومحددت وتقدت بصورة فسيستة في سحن عقاري حين "

ومن الاشد، استولة ما يكول تا ما ومحصاً لمعمة عقب راء كالحيوانات الادوات المعدة عرراعة والمرتبطة بالاراصي الزراعة , فهده الاشداء ، المستولة في الحقيقة عامليون عن المستول عوسماً في نصير معنى هذه الكامة عادي اصبح بشمل ايضاً ما يكول من المستولات متصلا بعير المدقول انصالا اعتصاداً عال غالا المتصادراً عال غير بكن مادياً ، وبحرر هذا الحكم وحدة الله في التي يعشدها المالك عند ربط مسله المدقول بعقاره ، فعصي الاول بدلث يابط المثنى في وصفه وحكمه ، وجند المنافق والماكمة المسائق السوري و ان المعقارات بالنظر الحمدة المامة المامة الماكمة المسائق السوري و ان المعقارات بالنظر الحمد المعتولات عامر الها يكول تامة الدات العقار ، ويشترك فيها على كل حال الله يكون ودات العقار الذي تكون قامة والدات العقار الذي تكون هذه الاشتار الذي تكون هذه العقار الذي تكون هذه الاشتار الذي تكون هذه الاشتار الذي المعدة المعالمة المعالمة

⁽١) المادة الاولى وما جندها من القانون المدثي الاعلى .

⁽٢٢) نصر سرح علي حبدر عمت أسام ١٣٨ و ١٣٩ من لحملة .

⁽۳) راجع نصام البحل نظاري في سوره و سال في القرار به دب الأقام ۱۸۹ ـ ۱۸۹ المادره في ۱۹ در سام ۱۹۲۱ وند پاپ في اعرازات ۲۵ تا از الصادرة في ۲۰ ليسال سبة ۱۹۴۷ وغيرها .

⁽٤) المادة التالكة من القرار ذي العدد ٣٣٣٩ -

وه نول الارامي والمقراب من صعب الانحاث القانونية في معظم السيالاد ، لا سيا في تشريعه الاسكانونية ، وفي الشرائع الاجرى أنى لا تزال في هذا الساب مناثره بالطام الاقتدامي! . وهي افل نفشداً في القانول الرومساني والقواليم الاورونية المحودة عنه . أما الشراع الإسلامي والقانول العثماني فقد الحدا النظام وسط لا يؤال اثره الى النوم رتم صدور فانول الملكنة الحديد -

وبمنهم المقارات في بلاده بصورة عامه الى بموكة وموفوفة والمنارية ومآروكة وموات ومحل تكمي هنا بكلمة بعراف كلامن هذه الأفسام " .

و لمباركة ، أو عدرات أملك ، هي ما كانت في ملك الأفراد مع حتى النصرف المطلق بالدين واستعلم . وقد حددها فانون الملكمة الحديد بالهم والمقارات الكائمة فاحل مناطق الاماكن المدينة ، كما هي محدده أدارياً والقابلة للملكمة المطلقية ، ويسدل من دلك المدرات القائم على الراحي حكومة حس لمان السابقة المستقلة ، فانها بالمن حديدة في الدينة المستقلة ، والمادات المحلم العرف والعادات المحلمة والددة في)

والعقارات الموفوفة هي التي وفقها أصحابها وفقاً درياً أو خيرياً عانحيت لأتملك وفيتها عامل يصرف منعشها إلى الحهات المعنية ها

و لعقارات الاميرية هي التي تكون رفيتها لبدرلة ، و عطى الاصرف بها لطالبها لقاء دفع بدل ، يسمى قدماً رسم الطابو .

والأراضي المتروكة هي ، كما عرضه في الاراضي القريبة من العمران ، تترك للاهابي مرعى ومحلصه، ومحلطاً » (المادة ١٣٧١ - وهي على يوعل المرفقة والحجلة ، فالأولى ، كما حاه في فانول الملكية الحديد ، وعبي المقارات التي محلل الدولة ، ولكول بادعة ما حتى السمال عليها ، ميز له والساعة معيدان وفاقاً الدولة ، ولكول بالاظلمة الإدارية » (المنادة لا) الما الثالثة فهي و المقارات التي تخص الدولة أو الدولة و المعارات وتكون حراءً من الإملاك العامة » ر المادة لا) .

راحيراً الاراصي الموات هي ، في المجلة ، ﴿ الاراصي التي ليست ملكاً لاحد ؛

 ⁽١) لاحل الحصول على فكرة عامه عن مسادى، قانون الاراضي الانكليزي راجع كياف.
 الفدمة التاريخية لقانون الاراضي، (Historical Introduction to Land Law) تأليف هولدسورت Haldsworth عطع اكتفورد، سنة ١٩٣٧

 ⁽٢) واحم في تفصيل دلك شروح على حدو وعاصف بك على قانون الاراضي العباني وكتاب احكام الاراضي لدعميس المن (طبع القدس) و قانون الاراضي بديان المعمني (دمسو).

ولا هي مرعى ولا محتطباً لقصه أو فرية ، وهي بعدة عن أقصى العبران ، يمي ال جهيز الصوت بو صاح من أقصى الدور التي في طرف تبائ القصه لا يسبع من صوته ، المادة - ١٢٧ ، وهي بصبع ملكناً لمن مجيب الادن السلط ي مادة ، ١٣٧٧ ، وقد حصصها قابون المنكسكية بالاراضي الاميرية التي محصى الدراء ، ولا تتكون و معينة ولا محددة ، فيحور لمن بشعل أولاً أن يستخص ادن الدولة على حتى قصدة ، حمى لشروط المعينة في أنظية أملاك الدولة ، إ المادة ، من لشروط المعينة في أنظية أملاك الدولة ، إ المادة ،

المتدرات وغير المتدرات

تحلف الاموس في مقاديرها ، وتحلف في طريقه على بلك القادير ... فتقسم من هذه الدحية الى قسيل ، المقدرات وعير المقدرات . فالاولى شمل اربعه الواع من الاموال ، هي المكيلات والمورولات والعدديات والمدروعات ، والشاسة شمل ها عدا ذلك .

فالمقدرات اداً هي الاموال التي نعرف مقاديرها بالكس او انورب او العدد او الدرع العدد او الدرع المدد الله الدرع المدال الكبي والمكس اكتمس السائلات والمدولات التي ساع كيلًا او عال المابوري الوري والموروي اكالسكو والطبعين الدوم مثلا الوغال المأبعة المددي و لمدود اكالسمس وعيره الوبداء احسايراً به نقاس بالدراع الدارعي والمدووع اكالفياش وما شابهة الله .

ومن مقدارات ما لا یکون الا منقولاً ، کامکیلات والمورودات کیا فدمه . ومنها ما نکون منقولاً او غیر منقول . فالمدروعات مشالاً نکون درة منقوله ، کالقیاش ، و نکون تارة غیر منقولة ، کالارض عندما تساع بالدراع او العسیره من مقالت المساحة

ولا بد من الاشارة الى ان للعرف والعادة الجملة كبرى في نقسيم المفاترات هديماكان الدرّ والشمير من المكبلات في عهد النبي، كما ثب الحدث الشريف الدي ذكرناء في عير هذا الموضع * ، اديجم البوم من المورونات في معظم البسلاد . وكدنك بدع اللين في نعص البلاد ورناً فهو فيها من المورونات ، ويداع في عيرها

⁽١) راحع الواد ١٣٢ — ١٣٦ من الحملة .

⁽٢) في كاننا ﴿ فلسفه التشريع في الاسلام ٤ م ص ١٨٤ .

ولكس فهو من الكلات . واحيراً الصاً يعتبر البراندل من العدديات فيباح العدد في نعص مدن فلسطين مثلًا ، بيها هو من الموروبات في سوريا ولسان .

وقد لاحير القدماء هذه الظهرة العرفية ، فروى أن حرم أن وكل دي عقل يعرف أن حكم أن وكل دي عقل يعرف أن حكم المسيمات محتمل في البلاد أشدً احتلاف ، فما يورف في مدة بكان في أحرى ، كالمسل والرئب والدفيق والسين ، ساع الرئب والعسل سعداد وأسكوفة ورناً ، ولا يساع شيء منها ولاندلس إلا "كبلا ويساع استين والدفيق في معمل البلاد كبلاً ، ولا ساعان عندنا الا ورناً ، والتان يستاع عربة كبلاً ولا يساع مشبلة وفرطة الا ورناً ، وكدلك سائر الاشاء ، ا

وللمرف والعادة أيضاً تأثير على برخ المكانيل والموارين والمقانيس فهذه حميماً مختلف بالحالات الباس محتلف بالحالات الباس محتلف بالحالات الباس وتقالده والاعتبار الاعتبار وهي من المعافلات الباس وتقالده والاعتبار مثلاً ولا عرواً فهم من المحافظات المشهوري المبتباكوت المحتلم المألوقة في المقادس مع اعترافهم بان القاعدة المترافة اصح من فاعدتهم علمها وأسبب منها عمياً. وكذلك في بالادناكان الرطن والدراع والمد والقيراط أساس مقايير المقدرات .

ولما أصدرت السلطه الشريعية في سوريا ولسان القرار عدد ١٩٦٠ با ر. شرح ٢٧ آب سنة سنه ١٩٣٥ * تنقرير استمال الفاعينية العشرية والمترية للمبارث والمكانين والمقانيس ، نقي الناس سعاماون سرآ ، واحباباً حهراً ، بالمعايير القديمة التي ورثوها عن الاسلاف ، والتي لا بد من ردح طويل من الرمب في نقيمها من الاستمال ولاهرار القاعدة الحديدة مكري .

المثليات والغيميات

⁽١) اغيي د ج ٨ د رده ٢٤٧٩ س ٢٨٤ .

 ⁽۳) کم هد نفر ر نفراو آخر وقم ۱۹۳ ی او . الصادر ادمی د ربح ، وعدی بالفردر
 رقم ۲۲۲ لی داراء الصادر فی ۳۰ قشرین الاول سنة ۱۹۳۳ .

وبعريف المالي المشيى شرعاً هو كما حام في المحلة ﴿ مَا يُوجِدُ مَنْهِ فِي السوق بدونِهُ مِنْ وَمِدُ مِنْهُ فِي السوق بدونِهُ مِنْ يَمْتُدُ بَهُ ﴾ (بلدة ١٤٥). وقال العرائي المشي هو ﴿ مَا يَهَائِسُ أَحَوَاؤُهُ فِي السفاء القيمة ﴾ (بمثله الحكتب المصوعة الموجودة في الاسواق ، والسناوات المصنوعة من طرار وحدس واحد والمطروحة للسع) فكلها تماثل بعصها بعضاً ، ولا شد رب في القيمة بدوناً محدوماً ، فهي أذاً من الشد ب .

و مدحل في هذه العثة الصورة عامة العدديات والمكتلات والموروبات المشاربة المورة المنافرة المنا

اد عرف المال غلمي و فهو ما نظر البه كد دانه و باعد رو دا صفة حاصة به عدمه فيئه الركا قات المحد هو و ما لا يوحد له مثل في السوق و الريوحديد و كن مع الده رت المعد له في القدة و المادة ١٤٦ . ممن بوع القدي الذي لا يوحد له مثل في السوق الاثر القدوة والدادة ومن بوع القيلي الذي يوج له مثل في السوق ولكن مع عاوت في القيلة المكيلات والبوروجات المتعاولة و اي م كان مم مدون ولكن مع عاوت في القيلة المكيلات والبوروجات المتعاولة و ي م كان مم مدون الله و يكون من افر ده وآله دف بعاوت في القيلة و فيصيعها في المدونة في السوق المدونة في السوق في المدونة و المدونة في السوق في المدونة في المدونة في السوق في المدونة ف

و عد همت محله الاحكام العدلمة الشلة قريبة بهت دكرنا والشلة الحرى من المدر ب والقسر ب في ماره واحدة من باب الفسيم ، لا برى بأب القلم كما وردت ربادة في الايصاح . قال المجار به : و المكيلات والموروبات والعدوبات المتقارة كاحور والديم كه مئلدات . كن الاوافي المجارة دحلاف الصنعة والموروبات المنه و به قليمة . و كدات الحلمة تحميطه بالشعر وكل حين فات في حيد محلاف حسه في صوره لا قبل النفر في والنماين هو قلمي ، والدرعيات ايضاً هيمية ، حسه في صوره لا قبل النفر في والنماين هو قلمي ، والدرعيات ايضاً هيمية ،

Y August and A Company

لكن الحس الواحد من الحوج والنطاق من اعمال المصامع (العابريقات) التي تدع على ال دراعها بكدا هرشاً ولا يوحد النعاوت في الوادها ، هو مثلى ، والحنوانات والعدديات المنفاوتة ، التي يوجد بين عرادها بعاوت في القيمة ، مثل النطيح الاحصر والاصغر ، هي قيمية ، وكنب الطنع مثنية ، والمادة ١١١٩) . ولنقسم الاموال الى مثلى وقيمي الهمية قانونية ، ورد لايضاحية مثلين من المحلة

اولا - في لعصب ادا عصب احد مال آخر ، اي احده وصفه بدون حق، ثم استهلكه او اصاعه او اللهه ، كان صاحب لدلك الدل . • ل كان المعصوب من المشبات ، وحب على العاصب اعطاء مشه . وال كان من القسبات ، ومه دوسع قبسه كما كانت عبد حصول العصب ، اي في رمانه ومكانه ، اعادة ۸۹۱) .

ثانياً ـ في القسمة أنوكان النال مشتركاً عِن النبي ، فيعتبر وحهمه الأفرار في المثليات والحجة ... وحهة المبدونة في القسيات والجحة ، ومعده ال لكن واحد من الشريكين الحد حصه من المثلدات في عسة الآخر وللدول أده ، ولا يجود له دلك في القيميات ، لأن الأولى لعلم كي لوكانت معورة ، والناسه لا للمسر كدائث مل تجب المنادلة فيها بالتراضي أو محكم القاصي الماديان ١١١٧ و١١١٨ (١١١٨) ،

هذا النقسم بعدالمثليات والفيهمات مني على الندوت بالنظر الحاصلة الأموال ولكن أدا كان الثعاوت في بالقياس أى الفرض المقصود منها ، فنقسم أن تقسيم آخراء هو الجلس والنوع ،

فالحس عند الفقياء كراجا في المجلة ، هو و ما لا تكون با الرادم عاوت فاحش النسبة الى العرص منه ۽ (المادة ١٤٠) ، والسوع هو ما كان باب البراد، تفاوت النسبة الى دلك العرض ، مثاله ، القياش حسن فيه الواع عددة تحسفية : كفياش الصوف وقيماش الحرير ، والقياش الاسمن والاحمر والاروق ، ومقياش الاسكنيزي والياري والوصي ، وهم جراً ، فحصم هذه الاقشة ها عرض واحمله متقارب محمديا لكمة الحدس الفياش ، ولكمها متعارفة في الوط في فنفترق في الواع محتمة شتى كم بديا .

الاعباد والميافع

الامو ل في الاص اشيامجسة تعرف بالحواس العادية، كالبطر واللمس ولكن

وسطور الحدة الافتصادة في يوما الحاصر فشأت منافع حديدة ، اهما الحقوق الادية والعلمة والفية والتجارة والصاعبة الفارف مهم المؤلفين والموسيقين والمخترعين وغيرهم ، فهذه له سنا قيمه افتصادية هامة بأكث حمينها ناسم الملاكية الصاعبة أو الادية أو الفيمه في القوالين الحميثة الداخلية أ ، وفي المعاهمات الدول، آ

والاصطلاح الفقهي المستع في المجلة والكتب الشرعد ة الاصلامية يستعمل كالهة والاعبان ، توجه عام للمسيرها من المسافع أوهي جمسيع على أي الشيء المعين الحاصر أو عدرة المحلقة العلى الشيء المعلى المشبخين كبلت وحصان وكرسي وصلاة حلفة وقيارة دراهم حاصرتان ، فكله من الاعبان » (المادة ١٥٩). .

ومه رص المناً كايمه العين بالمعنى المدكور الدس . وهو ، تسعر بف المجد لله ، ما شت في الدمه ، كفت را من الدراهج فى دمة رجل ، ومقدار منها الدس بحاصر ، والمقدار المعنن من الدر هم أو من صبرة الحاطة الحاصر ، من قبل الاعرار «كماما من قسيل الدين » (الددة ١٥٨) ، وسيكون أ في معنى الدين كاية الجرى فريسه

⁽۱) راحع مثلاً في سورياً و سان عرار عدد ۲۳۸۶ نصيبادر في ۱۷ كانون اثاني ساه ۱۹۲۶ ، و بعد بلايه تحامه ، كافي القرار عدد ۸۵ نصادر في ۳ كانون الأون ساه ۱۹۳۳ و القرار عدد ۱۹۵ ن. و . والقرار عسيده ۸ ن. را الصادر في ۳۲ كانون باني سنه ۱۹۳۳ و نفر راعدد ۱۹۵۵ ن. و . الصادر في ۸ كانون الأون سنه ۱۹۳۸ ، وقانون ۳۱ كانون شني سنه ۱۹۵۵ .

⁽٣) راحم مالا في حمايه علكمه الصاعب عاق طريس مطود في ٢ آ. و سنة ١٨٨٣ المعدل بالعالات الاحداء عديدة بالمام عديدة في مدويد سنة ١٨٩١ ووالسطن سنة ١٩٩١ ولاهاي سنه ١٩٢٥ وراحم في حماية علكمة الاحاساة المدة أيماق مرى معدود في ٨ أيول سنة ١٨٨٦ بعدل باعداد لاحدام عالى رود سنة ١٨٣٨.

باسبساتًا في الموقبيات أوا لاليّزامَات وَمصَادِرهِا

تحرسيد

والحقوق ، اذا كات في الناجة الدله ، على توعان الدد الله كون متعلقية مدشرة شيء معان ، كحق الملك ، فلسمى علماء العلاقب بعان الشيء ، وإذا الت كون والطة شخصة عن دائل ومند دن ، كالدن ، فتسمى الحقوق الشخصية الو الموجدات ،

و للسيم الحقوق الى عدمة وشخصة وولدني الاصل ، لا مجدله الرام في محسسلة الاحكام العدمة ، وقد المدت له المواجل الله الله الحالمية ، فيحث في الحقوق العدمية العقارية في ما يوان الملكمة ، ومحث في الحقوق الشخصية في قا وف العقود والموجمات .

وموضوعنا هنا لقتصر على العثه الثانية من هذه الحقوق ؛ نديث عر بالعثة الاولى مكتمين بكلمة سريعة عنها .

الحقوق البنبر

هي نبك التي تتعلق بالمنصرف والتبيتع بالاعدان والهم عبد لرومان وفي فانون الملكية الحديث . حق الملكية وحق الابدع وحقوق الاربدق والتأمسات

⁽١) رجع بالتق عاسرة مه،

والرهوبات

ويدهي لحملع هذه الحفوق ، اداكات بنعلق لعقار محيدود وممسوح في سوولا وسناف ،اف تسجل في السجل العقاري . واف النعالم شأب لا يضلع ولا بنفذ حسق لبن المتعافلين الانهدا النسجال! . وتحق عد للرأف للطب ، ثم وضلع ما يقالب في المجلة والشراخ الاسلامي

اولاً الدائمي المسكنة او اللك أن وهو لكون على ما للكه الإلمان من عقار أو مقول الوقد عرف فالولية للكاني السوري المسكنة العقارية للم فاحق أنا فيان عقار ما والدلميع والنظرف له التمن حاليدود القوالين واللقوارات والأنظمة الداء الدادة ١١

هذا الحق اكن لحدوق العندية على الاصلاق في دشيل اكر سنق وحلله الرومان الحق استقيال الشيء المباولة واستهام والمصرف الآن ومهى ديث ن مات العقوات ان المحرة الحاكان معلماً المحرة الراح عام والمحرة الراح عام والمحرة الراح عام والمحرة المائلة أو ما الحادثة الراحة المائلة المائ

الدياً حق الاسماع وهو عص من حق البيث ، أد مدين صاحب محق الاسمال والدسمار على شيء تحص آخر ، درك حق العارف بالمعلى أي ين حق الدائم الكامل الذي وضف ما مناً للمسلمان أحرائه اللائم ، فالعصص ما الاستمهال وحق والاستبار المسلماء والسمى حمه حق الاسماح ، والممن أم يك رفاه الملك وحق التصرف الحد تمن يعلى البشرة المناه ا

دُ ثُنَاً حَقَ الأَرْبَةِ قُ ۚ وَهُوَ حَقَ عَنِي لاَ كُونِ الْاَعْقَارِياً . وتعريفه في قانون المذكرة انه و تكانف مرانب على عقار معان شفعه عقار آخر معان هو بالك

 ⁽۱) ودات تفصی سره عاسره من آر را سحل عداری رای ۱۸۸ نمادر فی ۱۹ آو و مینهٔ ۱۹۲۹، مدیه دیاده که به من عرار رقیاه تا باز این ۲۰ نماین سر۱۹۳۳ (۲) Dominium

Justifends, freemin of iteatic Uses, fractus, abisus (*)

⁽غ) له يسمى حق لا دخ علم بومان حق لاسميان والاستمر - sunfructor ،

⁽ في راجع تفر من جن الانتفاع عقاري في عالم ٣٣ من يانون عكمه احديد .

Servilus (1)

عبر مالك العقار الاول ...» (المسادة ٥٦) . مثانه حق المرور المعطى الصاحب دار على ارض حارم وهدا السوع من الجقوق يكون على العقار لمنفعة عقار آخر. عمى انه يشم الفقاران ولا يسقط سعير مالكها او مالك احدهما .

هذا النجو من التقسم والتجلس لم تسعه محد لذ الاحكام العدلية ولا الكتب العقهـة الاسلامية . بل انخست هذه كمه الملك عمى الحق الذي يشمل اي وع كان من الاستاع ، عا فيه الحقوق التي ذكرنا حميماً .

فقال الدرجة و الد مالك الاعبال حالقي سنجانه وتعالى ، وال العباد لا علكون سوى الانتفاع بها على الوحه المأدون فيه شرعاً في كان مالكاً العموم الانتفاع فهو المالك المنطق ومن كان مالكاً لنوع منه فملكه مقيد ومجاص ناسم حاص شاراته ، كالمستأخر والمستعير وغير دلك » ا

وه أت المحلة و أملك ما ملكه الانسان سواء كان أعير با أو مد عدم و (المحدة ١٢٥). وهذا التعريف و كا ترى وسطر أي ما يعم عليه حق الملك، أي الى الشيء المماوكة و مع أن المهم في ذلك ليس الشيء أو المنعمة بن الحق أو الحبكم الشرعي الذي يكون عليها . لذا كان التعريف أبدى قد به السوطي عن أن السكم أن و هو حكم شرعي يقدر في عن أن السكم أن و هو حكم شرعي يقدر في عن أو منعمة تقتصي فحكن من ينسب الله من أفده ها والعوض عنه من حيث هو كذلك و في عن حيث هو

هادن ، الملك نقدر في العند أو في استمة ، فأذا كان في العبر ، فيو ألملك عمى الحق الكامل الذي عرفناء ، وهو الممى الدارخ - وأذا كان في المنتقة ، دخل فنه حتى الانتقاع وحقوق الارتفاق .

المن يوع حق الانتفاع الحق المعطى في الوقف الدرثرقة أو الموقوف عيبهم ، وي الدين وقف المأن لمصلحتهم ، وب ينتفعوا بسكى الوقف أو باستعلاله . وكداك ايضاً الحق في السكني أو في الاستعمال أو في كانبها المعطن للموضى له في الوهبة بالمسمافع .

ومن حقوق الأرثماق ما اسمنه كتب الفقه ملرافق ام بالحقوق فصلب ما له

⁽١) كتاب القواعد (القاعدة ٨٦ م س ١٩٠) .

⁽٢) الاشباء والتظائر السيوطي ، ص ١٩٩ -

حتى المرور وحتى الشرب وحتى المسل. وهي معرّ في ه في الحجلة هكدا الأولى و هو حتى المشي في ملك العير » (المادة ١٤٢). والثاني و هو نصيب معين معلوم من النهره ، أو هو الانتفاع منه بسقي الحيوات والروع (المادتان ١٤٣ و١٢٦٢). وحتى المسل هو وحتى حريات أعساء والسيل والرّوكات أ من دار الى الحارج » (المادة ١٤٤) ، أو هو عبارة السرحتني وحق سبل المرة في ملك العير » أ ،

والملك الدان بكون أوردناً التحصّ على وجه الاجتماض ، واما ان بكون مشاركا بين عدم م بكن فهو الماك الشاع أو لمرامه الشاع في المحدة هو فالد محمومي على خصص شائعة ، والحصية الشائمة هي السهم الساري الى كل حرم من الحواء المال المشارك (المادتان ١٣٨ و ١٣٩) ،

و ملك الدور عدد و الكامل و ترص ال كول شدا و وطعاً ، فهو شدل الدور و و الما من له الارس له حتى في السهاء و في سفل الاغراق و و الما من له الارس له حتى في السهاء و في سفل الاغراق و و الما من منت كالا صال و سالكا ما و في سفل الاغراف ألم سفل الاغراف في المرصة التي في منكه و الملساء و العاد كا شده و الواد كا شده و الموردات و كعفو ارسها واكاده كراً و ويشته كا شاء تمقلًا ، او كفام المكنم و يشمل منكمة الارض كفلم ما وقيله في واون المنكمة و يشمل منكمة الارض منكمة الارض المكرد من فيها ما شاء من الانداب ألم المي ما الحدودات الى اي ما المعرس فيها ما شاء من الانداب المي المناس و المناس الله المي المناس المناس

وملى الحيد بملك العين مصلق في الاصل ، لا صدله ولا شرط الله هذا الاطلاق قسدات استثنائية ، هي الآنية : —

اولا ساحق العير ، فيصارة الحجيد ، كل بيصرف في ملكه كيف شاء كن ودا علق حق العير ، ، فيصلح المالك من صرفه على وحه الاستملال ، ، ، ، (المافة ١٩٩٧) ، مثلا لو كان لاحد حق المرور على ارض الحراء فنفس للحار ان سي في

⁽١) مصدر وكف ، اي نقاطر وسال .

⁽۲) الإسوط دج ۱۵ س ۱۷۰ ـ

⁽٣) في اللاتيسة

Ca, is est some equis est asque ad coen met ad inferos

ارضه ما يجلع أو المرقل هذا الحق . وأكدلك و من أحدثك في داره عنَّ معليس له أن ينزر رفراه، على هواء دار خاره . هاله أيرزه م يقطع القدر الذي حداء على هواء تلك الدار » (المادة ١٩٩٥) .

ثاباً مراء م القوادي والأعلم الدولة ولايه عامية عنوطه بالصلحة كما سيرى ، فلهده الولاية تصلع بدولة الصله في بعض الاحوال للفصد م الى لمصحه الله ما يه به و كول فله احداث عليد لحربه الافراد ، أو نقد لد لحقهم في الله الاموال ودلك لمروم للسائدا الكي الله والعمل المرو احمل المفع صربه ما الدفاع الله والمحلم الما المحلم الما المحلم الما المحلم المحلم الما المحلم المحلم المحلم المحلم الما المحلم المح

وامثية هذه الانظيم عديدة من المديلات العقارات كاب او عدم عاصم للطريق العام عال لمفعة عامة اشرى ال

ومن العدية الانده مشاه ما حري دانون الملكنة السنة والانجور أها حا عقار ان بكون به طاف بنص بو على حارم إو بواقد او شرفات و عايره من اشاء بداء مشابه ها بطل على ارض مسورة و علسير مسورة الها حال العه المجاور ، ما لم كن متران من المسافة في ابن الحالجة الذي كون فيه بلك النواب، و بين الارض المسكورة وادا م تكني هذه منافق ولا يجوز ألا فيح النواف ما و الشاسك الا على عبو متران و يجامل من ارض الموقة المواد ادراء ما إذا كان الطاق ارضياً له وعلو متر و تسعين سيسياراً من ارض البنت إذا كان الصافي عبوالله أ

ومنها الصاً ألطنه الحفريات والساحم والمقائع والآثار * وما النها

ثالثاً - عدم الماءة استمال الحق ، في انجال وفي المص المداهب الاسلامية. والقرابين الحديثية ، فيود أخرى لتعلق للطارية سوم استمان الحقوق ، أما من

⁽۱) واحد في الأساماتك عدم ۱۳۱٦ من غالة ، و نصب الاسما العرب الدام عرب في مرم في الا كانون الدين الله ۱۳۳۵ م المرافق الله ۱۳۳۵ م المرافق الدام الدام الدام الكي الكيم الدام الكيم الكيم

⁽۲) رحم بادة ۲۳۷ من فالون سكنة ، و تقرير فير ۱۹۹ ين اير العدار في ۲ شرمي شاي سنة ۱۹۳۴ شفين بالآب ، و مراو رقم ۲۵۳ عبادر في ۸ شرن باي سنة ۱۹۳۵ انځيس باطانع ، و تقرير وفير ۱۹۳ عبادر في النسخ من آب سنة ۱۹۳۳ شخيس باشاخم

كلمة معصة في محلم - فلكنفي هنا ستن السدأ الوارد في المحالة الله و لا سع (حاله من الدينرف في ملكه الله" ، الا اداكان صرره عبره فاحشُهُ ؛ المادة ١٩٩٧) وتسعود الى ايضاح ذلك فيها بصندة .

والأن عن اي الصاح الحقوق الشعصة أو الموجدات

معنى الموجب والالترام

في اللمه ، وحب فعل معدة لوم فقال ، حب عدد النبع وحوال معي يوم وتم ومن مشاه به فعل أوجب ، واسم الله عن والمعمول الموجب لكسر خد وفتيج ، وجمعيها مواجب وموجدات الاستوجال لكسر أمه الاعث أو المم شهر الحرائم عند القدماء الواجب بالمنبع عند البحاة هو من الكلام ما لا يكون بعياً ولا بهياً ولا أسلم ما ا

اما في الاصطلاح الشرعي ، فقد وردت كده الموجب عدل الائه - فيعامت اولا تكبير الحم عملي من يوجب او حرص للمدادر أ. والانجاب هو الكلام لدى يصدر من احد العاهدي و ما يعرض الده قد على رآخر ، حلى دا فايد ها دا ار فد الانجاب فالقبول ، وحصل الرضي والاحقاد - وقد سمي بالانجاب لان ما ما كافأت المجابد، ويوجب واشب النصرف في الددة الما

وحدات الكلمة ثانياً بكسر الحيريمي ما يوحد الله بي الدمة بالصهاب والدالم مثالًا ان الابلاف موحد الصهاب، والصهاب كيسترى هو راحد ود الشهام او اداء بدلة بيلش أو بالقبية ؟ - فهو بكلية الحرى مصدر الابترام الدائمي، عن الابلاف أو عيرة من الاعمان الشبية

واحبراً وودت كاه به الموحد عتج الحديماني الحكم و لاثر الشرعي ، لدى الترتب على أمر ما الدقال أن موجد عقد السع هيو الثقال المسع هي ملك لـ أنع الى ملك المشتري ، وتسلم السلع والنس ، وسالها ، الى عار داك من الله تبع التي غنصب دلك العقد الرهي بسهى موجد العقاد لاب الحكم و الاثر

⁽١) راجع قاموس محبط المحبط ولمال العرب لاب معور تحت كلمة وحب.

⁽٢) راحع مثلا قواعد الغزين عبد البلام ، ج ٢ ص ١٤١ .

۲۱ رحم وجه اللم في مصر ۱۳۱۷ کا من ۱۳ کا مواه رحه فيه نعوام (مسم المحموع نج ۱۱ من ۲۶۱).

الدي يوجه الشرع أو المعاقدان. ودسى الصاً مقصى العقد ادا كانه العقد م معيجاً ، اما ادا كان عطلاً فلكون موجد العقد البطلان عن حلاف مقتصاه أ ، وكلة الموجد بكسر الحيم أو بعتمها استعملت لاول مره في فانون الموجدت والعقود اللدني عمى رابع حديد، هو الحق الشجعي ، الدي يوبط شجعين أو أكثر بويط هاوني ، ويترم العدم (المدن) نحده الأحر (الدائل) اداء شيء و تقديم عن أن المعين في كون هذا الربط او الارت ط حقاً شعصياً من حديد الدائل وموجداً أو واجداً من حديد المدن وهو يصدر كما حياتي تفصيله عن عقد بينها ، أو حرم موجد اللعيان ، أو سيد شده آخر .

وعداصر الموجب هي هر قدات من الاشجاص ، احدهما الدائل أو الدائلون ، والدائلون ، والدائلون ، والدائل أو الدائلون ، أم الرباط القدوي الدي يربطها ، ويعتبر عوجه المدين مبرماً بحو الدائل ، والحبراً المرصوع ، وهو الما أداه شيء ، أو يسلم شيء ، أو الجراء عمل ، أو المناع عن عمل معين آ .

عشم الموحب الدلك الى الواع " اولها موجب الاداء ، وهو ما كاف مرحوعه الما دفع منبع من النفود أو الشباء الحرى من المثلبات ، واما الشاء حتى عبي و ثاني موجب التسلم ، مثاله تسلم المسلم الواجب على النائع في عقد النبع . والا لث موجب النبس ، والا له عهد ربد الله صلع العمرو شيئاً أو الله بقدم له عبد الكافل والحداث والرابع هو الموجب السلي أو موجب الامساع ، مثاله لو بعهد باحر الله يتمنع عن معاطاة يحرة أو حرفه معينة بالقرب من تحر آخر يحتى مراحمه ، كان على الاول موجب الامتساع عن العبل المطاوب .

وهذا المعنى والتعريف الجديد مصدره القانون الروم . في ايضاً * فتعريف الموجب في كتاب والاحكام، لنوسسانوس هو و الرباط الشرعي الذي بنقيدته

۱) رحم في باساس دكره با بدرس في دوكه بدرس كا نتاهوعلى عدم دى عالماي في حاليته منحه بداي على الدرس في المواكن دا ح تا من ۲۵۲ ــ ۲۵۷) راجع بدأ بعن لحد دا من ۱۵۲ ــ وكانت علماء في الأسلام لعربوس (من ۱۵۲ ــ ۱۵۶) .
 و دد ۲۵۲ من محالة الأحكام عدلته م ورد الحدار على لدر بحدر الحام من ۱۵۵ و ما نعده .

Dare , praestare , facere , non facere (v)

⁽٣) رامم علم عراد عد ١٠ من اللول الاسان

⁽z) كلة اللوحب الابينية Othigatio معاها عة إباه وهي مشعه من فعن بربط Othigatio

وجوراً لادا، شي، الى العير ، عنتصى قواسيا المدنية ، وهذا التعريف بعد اليوم باقصاً ، لا به لا يدكر الا موجب الادا، ، دون موجبات العمل و لامساع و بعل تعريف بولس ، احمد فقها، العرن الثائث المهيب للد ، الذي نقله يوسمب بوس في و مدونة الاجتهاد ، و التم من هذه الناجية .

ولقد حلت معظم القوامل الاوروبية من نعر عبد الموحب ، فانس في فانوب فالليون سوى ما دكر عبه آموضوع للعقد ، عبد نعريفه في البادة ١٩٠٩ منه ، اتدا سد الفقي ، هذا اللقص الفيحد في كانت الفقه الفرنسي نعر عبد الموحب بعد الرات عليمة في مصاف ومساف ، وهي عديدة عليل المؤلل عن المردف ومن الحدثوب تعريف الاستاد حوسرات في مؤلف به آ ، وفي فانون الموحدت والعقود الماساني الدي وضع مشروعه ، فعي البادة الأولى من عدا القالون ، فالمرحب هو رابطه قالونية ، تجعل التحص أو لعدة المحدث ، فعيد المدانس ، حقيقيات او معمولات ، فعه المدانية تحديل أو عدة المحدث ، وضعوت بالدائس ه .

ولا بأس بهذا الاصطلاح الحدد بهوجت الوام دستى عدد الكلمه معى آخر في الاصطلاح الفقعي لعربي في فدما الفلاد على القدم هو الابر الشرعي لابر ما فيكون تأره الموجب بدعى الحديد و وارة احراق الديبلال أو حكماً شرعاً آخر وعلى وعلى كل حال الاستمهال الحديد افضل من استمال كانة الله الها التي حات في القابون المديري و لاب المهد بعهم منه المعاهد وحده دون بافي المواحب، بدا استعبل بعض المؤعن المديبين و أمثال الاستد في وعبول أو وابد كتور عبد الرزاق احمد السنهوري باشا أو عيرهم اكلية الالترام عوضاً عن التعهد و في الواقع برى ايضاً الله هذه لكنية السنميلية المجالة على المعهد عند بعريف المقد المواقع برى المقد أبرام المتد فيدي و عبد المادة في مدروقة عبد العامة في مدروقة عبد العامة في

Inst. 3.14. Obligatio est juris vinculum quo necessa de la salata (x) gonur ali a jus solvendas rea secto di calestia e avidatas jura.

Pagesla 44, 7, 3 (*)

 ⁽٣ رحم كراله : درس غالب الدي لوسمي عراسي ١٩٣٢ - ١٩٣٢ - ٢ رفع ٢ .
 (٤) راجع المادة ٩٠٠ من القانون المدتي الاهلى .

⁽٥) في كتاب شرح القانون المدني ، طبع مصر ، ١٩١٣ ص ١٩٦٦ .

^{(*} في كنابه الصرابه علمه ١٧ - بدسه أن حرام الأوليان عبرانه المفادع تقاهر قدة ١٩٣٣ رقم ١٩ ـ

فيمة القطاء الدارجة على تعهد الداريع والهذا الجد معربو القابران الملباق فاستعملوا عبارة الترام المشارالع مراوفة لتقد الحارة الصدعة (الماء ٢٥٧) .

ومع دائ كاه ، و لالترام ، و ان كان فيه معنى الندفد كثر من غيره ، فللس ما يسع لفه أو اصطلاحاً ان بدل على لاقي أنواع احقوق الشخصة انختمه التي تثاب في دمة البرى محمو البرى، آخر

اصطلاحات اخرى

الوارزيا الله قد إلى حمد الموجب والانترام بامني الحق الشخصي الدي حمد مدياء و عن ما قراب منهم في الاصطلاح الفنهن الاسلامي بوجم الدي عبر الاصول كامه مواجب المجدود وفي عبر الفراوع كمه الدين وكمه الصاب

م الواحدات والحموق المحدودة فهي مراومت داء الكلف الرهي على صداف الرمي الم الومي الم الومي الم الرمي الم المحدودة فهي المراومة المكان المثاريات وقام المنافات المراومة المثاريات وقام المنافات المراومة أشاء دائل المثاريات وقام المنافات المحاومة أشاء دائل المعاودات المحدودات الحدودات الحدودات المحدودات المحد

وية به من حية أحرى، في أصطاح علماء فروع البقة الاسلامي، كلمه الدّمَق تقد ها أنسام - وهذا أنتنى منتب في حاد المحلة الذي ذكراه في الفصل الساق، و وأي ما يشت في الدمه لا تكفدار من الدراهم في دمه راحات ن اومقدار أمنها المسور، محاصر لا والمقدار المعين من الدراهم أو من صورة الحسطة الحصرتين قبل الأفرار، ا

⁽١) الديه في المطلاح سياها دي الأسال

⁽۲) هد فول شاصلی راحد تفصیل دیگ فی کا به نیا تفاید در ۱ می ۱۹۳۰ (۲)

فكه من قبل الدَّنِّي ۽ (الماده ١٥٨)

و بعر يف شبه جدا ۽ بن قل ابرضج منه و أنم عقو بعر بف القديمي في لحاوي . قلمه عالماً بن و عداره عن مال حكمي مجلدت في الدمه بسع او السهلاء الوعيرهم ۽ الا ولا تسجد بر الدائن كيا تراي با مقود عالم هو كل ما ثبت في الدماة سواء الثا عن علما ام عن سبب آخر الرم دا المعنى العام ورد في آنة الميراث ۽ من عد وصلة ابوضي حاد دن ۽ ا

ود سلحه ، ولد في الرئب من سوحت و تؤيد داك بعر عد الموحد داته في الله و عالم و مداول ، وهدانال الله و الله

صف ای دیث آن اندی معنی خرحین و لاصطلام الدارج ستعمل اندی عمی عقد انقرض و هو اصطلام قال به اندی عمی عقد انقرض و هو اصطلام قال به معنی معنی معنی و هو اصطلام قال به معنی معنی و هو احیراً ما جام فی احد الاقوال فی تهسیر الانه الکریه و قالم الدی امنوا ادا نداری ندی ای حل مستی ف کشوه و گشوه و گشو و گشوه و گش

د كمة الصهاب فقد استعباب عملي مسؤوليه النفو على يوجبه عام ؟ ، وعملي المؤولية النفودين يوجبه عام ؟ ، وعملي الدأ المسؤولية الخرصة يوجه حاص ، كم سنسه في باب النصر فائث الفعليسية ، فهي اداً قراسة من معلى الموجب اد كان موضوعة المصالية بالتعويض ، ولكب ، كما يرى ،

⁽١) كما عله ابن تجيم في الاشماء وانتظائر ص ١٤٢٠

^{· 44 . (2) + - + + (4)}

٣) سورة عره (٣) ٣٨٣ راحع نصير عجر اري (ج٢ س ٣٩٣)، و لحلي لاين حرم (حزه ٨ من ٧٧ رقم -١٩٩٩)

⁽۱) راجع الدلغ (ج 7 ص ۱۹۲) ، حث شبه الصلول ، ي شيء لدي يكول سماً لمسؤولية التعويس ء الى دي وعين .

لا تشمل ناقي أنواع المراجب .

ولا بدس الآشارة اجبراً الى ان الاصطلاح الفقهي استعمل احدياً كثيرة كلفة الصالب عمى الدش عدله ة لب المحلة ١٠ الصالب تحاير في المصالبة عن شاء طالب الاصيل وان شاء صالب الكمس .. ، (المددة ١٤٤) . .

الكرب العامية

ال بظرية الموحدات والانتزامات علمية عاصيمة ، وهي بلا وبب أهم ما تولة الروسانيون من نصريات والحاث فقيه . فام نشيل باحدة كنيرة من المعاملات الشرعية ، وحيم القواعد التي ترتكر علم حملة أ ، ولا مجمي ه في دلك من الفوائد العاملة والعبلية ، فدرس همدة الاحكام على الحجر الاسامي لذي تسي عليه كل المصيلات الفرعية .

ويوضح ديث أن الموحدات المختلفة ، سوام التجلف من العقود أم من الحرائم المدينة كالأبلاف والعصب وعيره أم من دفي مصادر الصيان والالتوام ، كان بيث به في سائحها ووسائل تتعلمها وأسد ب سقوص ، كالابد ، والدارل والنقادم عرور الومن وما الى دلك وساب هذا الشاء أن جمع هسدده الصادر المح أثراً شرعماً واحداً ، هو الرباط القاول الذي وصفده بالوجب أو الالتؤام

ولا شك إدا في ال درسها كام في كتاب واحد راصر به واحدة يسهّل فهمهــــا كثيراً ، ويوضع المقاصلة الشرعية التي الرجسية والشروط في قنصب ، ولا ضير بعد دلك من الدون المصلفات الدائدة لمكن من هذه المصادر على حدة ، دون أن عبس جوهر الوعاء الشامل الذي تحويها على العموم ،

ولا شك الصاً في ال هيدا اللجو من اللجت الفلمي شبع من اللجية العملية تكرار القواعد والصوابط التي بشمل خميع مصادر الموجدات. فتكرار هيده الاحكام العامه لا لدمنه ادا تم نج معاً في نظرية واحدة ، وادا توكت للعصول الحاصة لكن مصدر من مصادر الموجبات او لكل عقد من العقود.

ومن الأسف أن نشب أن محلة الاحكام العدلية، والكتب العقبية التي نقلت عنها لم تأخذ بهذه النظرة العامة على ما أوضح أن أن أكثر الاحكام المتعلقة لهدا الموضوع درست في أنواب محتلفة ، على طريقة الماضة مترتب كتب العروع

المقهبة ، حتى ال بعص ابصاً لا مجده الا في كتب اصول العقه .

ولا عجب من دنت ، فالفقه الاسلامي لم بنث تاريخياً عن محت علمي ، بن هو وليد انقصاه العديم ، التي كانت اسباب بزول الآدت القرآ سببة وأساب السبه القولية والفعية والتقريرية ، والتي كانت مندان بلاحتها والقياس والاستدلال والاستحدان ، هذه القصايا العبلية وجدت فنن أن توجد المددي، العامة والقواعد الكلية ، وأن عبر الفقه الاسلامي م أبنا على النظريات في بده بشوئه ، بن كانت ساؤه على المسائل التي الفتراب الفقها، على طريقهم وأصوهم وادلتهم .

ولا عرو الصاً من القول إن الشريعة الاسكابؤية م تدبع هذا التجليل الروماني وم تأخذ بالبصرية أمامة للموحدات والانترامات ، وتعامر دلك أن هذه الشريعة لم تدائر كثيراً بالمقه بروماني ، كما بأثرت به الشرائع الاوروسة وغير الاوروسة التي بقلت علم ، فللأخرى أن تكون الامر كما ذكره في الشرع الاسلامي ، وهو بعدة عن الدائير الروماني كما أثبت في غير هذا المعرض أ

مصادر الالزام والموجات

ان ألا ترام ماهي الدي عرّ قدم مصل در عداده ، الصلف كثيرةً في تمسمها وتدويم ، والا برى هنا فائدة من تعداده وعد فسمها فابوق الموحدات والعقود المساني الى اربعه عدم . وهي القابون ، والكسب عير المشروع ، والاقدال عير المناحة ، والاعمال تقابرت ، المادة ١٩٩٩)

فطوحات على مشأعل القانون بستها المه ماشرة و دون سواه ، كالموجبات الكائمة مان ملا أم منحارون ، أو كهون المقلم التي يوحبها القانون على معلى الاقراء أو الاستناء (المادة ١٦٠) - فها النوع يسمى في الاصطلاح المقهي الاسلامي المرض أو الواحد الشرعي ، مثانه نفقه الروحاء واحده على الروح ، مقدمي الشرع وحده من دون أي مصدر آخر

والكنت عير المشروع هو كل كنت جده أمرؤ لا سنب شرعى . وهو من مصادر الموجدت في الشرع الاسلامي ، بالشروط والحدود التي بلياتها في محل .

⁽١ - في كناب صنعه بنشريح في لأسلام لا عصر الصنامس من الناسانيا بع إلى ١٧٠ .

و لاقال عبر بساجه هي الحرائم أو الشاء الحرائم المدسة التي بولكب شخص وللقرام صيال للساجم ، كما برى في الاللاف مثلاً الما الاتحال القانولية فهي الاتحال الي محري لاحداث لان القال بولي ، وجاهة لانشاء الموجات واهمها العقود الدود ١٤٧٠ .

وهذا النقسم الحديث لم كن مشماً منذ القدم والتربخ قد النت أن أول مصادر بنوحيات كان العلاقة التي عد ع مصادر بنوحيات كانت الحرائم ، و ب أول رفاط الرامي كان العلاقة التي عد ع امحرم المدن في حالة حنوع بحو استعمار أند أن .

ويدسر ديث إلى الحدة الاحدادة كالله في القدام المعدلة فطرية ، وكان العرد هي كان لا يسكر بالسبة الى م كان للعائلة والفيطة من كبير شأن وقد كالله أو من العلادات ما سع منها وكالله أو من العواجات ما سع منها وكالله أو من العواجات ما سع منها وكالله أو من العواجات التي المكرة المقن الشري ملشه عا يتعلق علك الحرائم و مقورتها... الشديدة العالمية

واراء هـــدا كانت النحرة فطرية ايضاً ، والمعاملات والمنادلات الاقتصادية محدودة ومحصورة فكانت العقود لديث فنيلا وهي م تأت كصدر الموجدت يلا بعد وقت طويل ، مرات فنه بندر مع عليء ، وكي بنة ـــدم مستور ، حتى أصبحت الروم بلا ربيد اعصم مصادر النوجدت على الاطلاق ، وعلى هذا المبعد كانا لطور باراح الموجدات في الشريفة الرومانية ا

ثم ان الموحدات كانت عبد الرومان على قديم أرمها قدم الحرائم ، والذي فيم المعتود أراء المطور الشريع طيرت موجدات حديدة الحرى لم تكن لدحن في المقسم القديم فادحل عصيه في القسم الأول وسمي باشاء الحرائم ، وادحل الدافي في القسم الذي وسمي باشاء المقود " ، فأصلح النقسم رباعياً في كتاب الإحكام ليوسدها بوس " ، ولا يوال اثر هسدا

Quasi ex contrac v., quasi ex delicio a il ex malef c. o. (*)

⁽ه) الكتاب الثالث ، عقد ۸۸ (88, G.III)_

الاقتسم في القوامين الحديثة كفامون بالممون عامل حتى في السراعة الالكابراء ونحى لاسعرص هنا المحافظ المقسم ولا العاسم الحداث الخامة اوسام قسم الدون الله إلى الدي وكراة والمهم من كل دلك ان عهم أن أهم مصادر الموحداث على المفود والحراث ، أن عدرة معرفي القاول الله في الاعمال القاوالة والأعمال المقاود والحراث عالم الله ول الله في الاعمال المقاود والأعمال المعاود والحراث عالم المعاود والاعمال المعاود العدود والماشة

وهده المصور على الفقر و السالون مون و حدهو المصرف الشرعاء و الصرف في اصط الاحبد هو كل عمل بعثي و الدار موسيح الرا شرعال أو مصرف الشرعال المقود حملا و المصروت الشرعالية وعالى حواله وعلمه الدايرة بشين العقود حملا أو المصروت الشرعالية و الشروف و المروض عدون عد الاحرة وما الله دائل و المصروت العدة هي الاحداد اللي كون سال اللهي الاحداد المال العيم الراعات المال اللهيم الراعات المال المالية المالية و المالية و المالية و المالية المالية المالية و ال

ركامة مصرف نفيد المحي مطاوب وعلى الرغم من الها استميس في قانوت المكنه على آخر أو كن كلمه النصروت بعولية رئا فهم منها الها محصل بالخول فحسب ومع الم تصح باكم أه خارى في العقود الحصه المرووة ، والصح حسلتي بالأشارة في في عقد الأحراس ، وبالدلاية كالسكوث في معرض الحاجات وعلى ما منعصل في باب المرضى في المقود ا

۳ - با عملت جاباً بعني و دم الدامة الداب (۱۳۵۸-۱۹۵۱) د و سنجيب يصب عملي حتى استيان الارس لامج و ساء عمل الدامة على قابوق اللكيّة) ـ

ومع هذا ، فاتنا م بر أما يتور توك هذه الاصطلاحات العقبية العربية الثالثية. الممهومة والاحد بالصارات المعربة التي حاءت في القابون اللساني.

و مد ، فالتصرفات القولية أو الأمال القاويد ... قا تنصم أى قسم أرمها واكبرهما هو مسمر العقود ، وهو الدي ينتج عن أندى بينفريقين أو ، كتر والثاني هو ما كان يأتي عن فريق وأحد ، وهو لا يضع الآفي أحوال أستشائه ، أهمها عمل المصولي ضمى الحدود التي سميتها ، والوقف أوا كان الموقوف عسهم عير معينها ، والاستاطات أعضة التي لا سوقف على القنول وأن كان ترسيد بابرد ، كما سائي تقصيله هماً في عمه .

واحبر ً لا بد من الملاحصة ال المتمهال الحقوق ، وأن كان في الأصل منافيات ا للصهال ، الا أنه تكول على خلاف دلك في بقص الاحوال ، فلشح الحلشاند العص الموجدات كما سنوضح في الدان الة ي

وعن العصوب والنصرف على الاواب النافة من هذا العسم على السعيل لحقوق ، وعن العصوب والنصرف على العرب النافة من هذا العسم على السعيل لحقوق ، وعن العصوب والنصرف على العير ، وعن الكسب غير المشروع ، أم تشكم بعدد دمث في فسين متذبعين عن الاعمال غير المدحة او النصرفات العملسة وعن العقود من المصرفات القولية ، ولا تسمرص لاحكام الوقف الحاصة ، ولا الواحيات الشرعة الديمة عن العاول او لشرع ، من نفته وغيرها ، لملافة بعدمها بالاحول الشخصة وعلاقة النفس الآخر في تون الملكمة او بالواب منفرقة الحرى من فروع العقدة وبعد هسالة كله توضع في قسين احيرين معاعبل الموصات واسباب مقوطها وحة عام .

اباباثاث اشِیتعمَالُ الجِعتونِ

الفصل الاول الجواز الشرعي يناقي الضهان

الجدأ

اف الحق نفهم من عمس بعراعه أنه المصابحة على العراط الشرع أو الفانو ب بسجيمه م وتحميماً نقو له داوهو ممين أخسود وأمدى م تحدث القسيدو صاحبة على استفهامه ص اللك الحدود عامام أاله نوان عمله ودون معارضه أبيد من الدس

و بديهي عدمتي فين أن ولا يديد السعيل حدد ايم أنه لا يستديل إلا مد ولاه أماه القانواء وأجازه له . ويديهي أن هذه الاجارة القانوسة ترفع عنه في الاصلكل تمعة نحد من حراف مد منج عن السعيان حدد ضي حدوده الداوسة

فهذا السدا إذنا هو من الأربيات الشرعية ، وهو للذلك من الفواعد لكلية في حميع الشرائع .

فقديما حداً ول الرومان و من استعبل حقه م نصر أحداً و ` فاحد بدلك القانوك الفرسني ` وما السق منه من القوانين - وقديمًا إيضاً قال الا كماييز معدم الصهان لمست نصح عن استعبال الحق من الصرر ، لانه وصرر بلا بعدًا و حسب

Nemo diment facil, reminent hedit ju suo pre di ur Dig (1) 39.2.26.

⁽٣) کولان وکانان ۽ بدانون بدي عرسي ۽ - ٢ س ٣٨٢ - ٣٨٠

اصطلاحهم المقول عن اللاتينية ١٠.

ودد كرات وحد النقم ، المسمول اله من لما فض الله في المحلمة المرى، ومن ما حرد الشرع به في مصاب ، أو وفي الفو عد لكاله من نحم الاحكام العدلية و الحرار الشرع به في الصباب ، مثلاً المواعد عد الكالم من نحم الاحكام العدلية و الحرار الشرعي الله في الصباب ، مثلاً المواعد حدو الله عدو الله في منكه الله فو في حدو الله في منك لا علما حوار الشرعي الدورة الما والله في الله في مناور الله في اله في الله في ال

و کوت اخکر علمه فها ادا ارفع فی ادائر الله و هلائ و کات دخواله جیز بدت المائٹ و او باداہ و کمل النئر المائه مکشوفه و الداخل طبیر آ

و في الكنب الدمهدة وامحله ماد لاحصر له توضح هذه الدي عدم الدمم - وقد روات مجمد منه كنبر " ، ونحق تمنصف هم - عصم

ما له تحور المساحر الداء ان تحييم الما المنافق عدم و دا جمم دلك مقدار و أمل مده ، وعظال الداء ، ولا صران عدم الله : والا مواجع الله وعلى ما هو حالواته .

وكداك ه أب محمد ه و فيج شجيس دكانا عبد دكانا حبرى وكسلات مجارة لارى و فلا بعبق الله به و الدوم ۱۳۸۸ به وه أب حال عائمة ما و ادا فشعل أحد عدمه و محارة في سوق و فينس لارياب ها بده الصنعة و الابحارة الم محجروم وعندوه من شبه له مده الصنعيب و الرابح أن و لدن الماطرة على ومحد وكسف حيل و الدوه ١٩٦٥ به ويعيس ذلك ب حراة العبل حق كان الدان الدوا ما استعبل أحد هذا الحق و فليس لعبره منعه و ولا صلب تعيال منه

و شبه هذا قصة طريقة حدثت في باريخ الفضاء الانكتابري في انام الماك هنوي الرابع في أوائل القون الحامس عشر . وهي قصه معروعه دينم و قصيمة مدارس

⁽۱) Damaum sine injuria در حج کات سی دوجان حرام بدیه ، Torts ، می ۱۹۷ وما پیشمار

⁽٢) راحع شرحه النامع س ٣١٨.

⁽٣) اللتي يمج ٩ من ٧٩ ه .

اللجو في علوسستر ه\ و للحص بال مفاعل في مايد به عنوسستن وعلى بالمهابيّ أنَّ فلح مدرسة في لمك الليوم، واله لحق بهما من دلك صرر لابح عن لدى دخلها وقد ردت دعواهم لاعتدار أن الديرواء كان دول حق

ومن مديد عدم الصيان بسان استعال الحق ما حام في حامج الفصوص الدو لو شكى حد مدنو به الى دواي فدرمه الديسان ولا علين الدائر و ؟ .

هيدات الحدا

هم الدالاصل كما فلنا أن استمال الحق حاق، وأنه لا يوجب الصان محسد ذاته ، ولكن هذا الاستمال قد يسعب الغير أدر وراً جسيمة ، وقد يكون رعا عن محرد فصد الدرو بالمجرد فهل سع ما الاستمال المدر، وهو بكون موحداً الصاف ?

ار ها وه اخرای دان و عدد و الجو اشار في دان و مند عام ا فللس هذا البند أمن مند الت ا

هـ الما سؤال دفاق والحديث ولا أو إله والنبي بالمالو والتي المالوي المدالوي والعرابات الوحات وراق من حهده النبي والمدم الديات والأن الحقوق مصلة عا ولهذا فال اشافعي والحنصوت في ظاهر الرواية والقائرة الأنكابيزي .

ومن حيمة نامه أحد فران أحر الاكاب الانتدار أن احدوق دامه على مع صد معيمة الموات الدارة المدارة المدار

القوامين العصرية الاوروبية .

⁽۲) هم علی باز ۳ می داد ۱ کا ۱۱۱ (۱ می کامیری می داد) (۲) هم الله چی باز ۳ می داد)

وردو في المرابع ثلاث طربات محمله ومحل في هذا الدنيا بطرة وطالًا حاصاً الايضاح كل من هذه النظريات ، وسعل بصورة حاصة موقف المداهب الاسلامية مها والخلاف بلها وصليفي ما امكن أن يستلخص منها المنادي، الرئيسة التي تستبد النيال

ونقد كنب الكثيرون في هذا الموضوع من عاجبة النشونع الاسلامي ، ولا شأت الهم أصابوا في دات ، لولا انحار في نقص ما كنب أ ، كان منه عدم النفويق بين لم بداهب المختلفة والاكنف النفقت واحد هو في العالب المدهب الحنفي ، واولا توسع في النفيس الآخر "، كان فيه الحُروج عن الموضوع والدهاب الى مواضع احراك لاصلة ها باستمهال الحقوق ولا باساءه

 ⁽٧) عمل منه الأطروحة عراسة بديد محود فيعي الحكوة بدية السمهال الحقوق في شرع الأسلامي

⁽ fia no to tide l'abus des droits dans la jurisprodence misulmane).

الفصل الثابي نظرية الحق المطلق

المرا

هده طربه سببت بالقاعدة الكامة و الحوار الشرعي سنساقي أصان عالحماً شديدًا ، و همبر الحق صمى حدوده الشرعية باددًا على اطلاقة ، لا تقيده فيد ولا تجدد حد .

والله فان لم من المسلمان الآلة الواجاعة النمان والشافعي والحمساء الاحتال والواود الظاهري وعيرهم ، فهؤلاء وكثيرون من أند عهم تعرضوا هذا المحتاد ساله دلك وحتى النصرف له وفي العلم الافات الحوارية ، ولا أس هذا من أن المسلمة للعص فتاويهم لايضاح ما ذكرة .

قال الوحسه ، وهو رئيس الكوه بي وأمير العياس الأرب ، و من تصرف في مسكه لا علم عنه وال كان سمرر حره به و أ ، وحكي ان رحسالاً مرر من بر حدرها حدره في داره و على الاه م الاعظم شكاً مستعشاً ، فير سكر الاه م على الحر فعيد في ملكه ، بل هدى المستعني الى حد الله غوله و احدر في دارك غرب بلك الدئر بالوعه و ، فعمل ، وكلا الامران كي ترى فيه صرد وادى ، ولك ه حرث م يسكره الوحيعة وعمده دوى ان الهام عن النوارل انه لو انحد احسب داره حظيرة للمم فعادى الحير ال من هستدا العمل فعيس هم منعه ، وبدلك و باشاه عي واجمد بن حسل ، وانه احد الحميون في ظاهر ووايشهم والشنج الاما المهر الدين المرعد في عملا بالقياس ، اما ما روي عن التي يوسف و بعض المتاحرين المهر الذين المرعد و بعض المتاحرين الدين المرعد في يعلى و بعض المتاحرين المرعد في يعتر التي يوسف و بعض المتاحرين المهر الذين المرعد في يعتر التي يوسف و بعض المتاحرين الدين المرعد في يعتر التي يوسف و بعض المتاحرين المراد الدين المرعد في عن التي يوسف و بعض المتاحرين المراد الدين المرعد في عن التي يوسف و بعض المتاحرين المراد الدين المرعد في عن التي يوسف و بعض المتاحرين المرادين عن التي يوسف و بعض المتاحرين المراد الدين المرعد في عن التي يوسف و بعض المتاحرين المرحد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد العدد المتحدد المتحدد

⁽۱) بتاوی تاشیعان (بهامش الهندنه) ح ۲ . س ۲۵۲ .

الهم واوا بمكس هذا ارأي فهو استجداده كالسوصحة قرساً ا

وفات محمد من أدر سن الشفعي في كنابه الأم أنه لا تحمّل عسمالي رحم من في ماله ما ألمني تواحب عليه ۽ واب ارجن له آب عمل في مايد ما له اف العمل ويو. صر هذا يعتره عالى ولوا صرابيعية الصآب وفلانا كرامل بالأنافيلة علاندة آ

وقل بن حرم بيدهري ولا صرر اعطيه من الدعيد المرحمين الصرف في مال همه مراعلة للنع علاء وفهما هو أهمار الحقائل العملية والمكال الحدال علج م شاه في حاصه من كوه او بات او انه بلدمية الناشاء في دار حدره او في داب عير بافد او بافد با ره يا څره ام في حدث با ستر به على عسات با و هو فول رواه دي حرم عن اساده اي سنيانا الصغرى ، وعن اي حامه والشاهي الصا وعمياه والناء الالكن أحلداك تعني لمداله مالشاء أواك ملج حارم الربيح والالتماسء لانه بريد شر منعه عبير ما المنع له الركن احد الناسي في حقه بالشاء من هميام او وران او رخی او به ۱۰ او غیر د نا شاه ده آنا دی بذیع می شی من ذلك ۽ ٣

وهذا الرأي ادبيلامي شبه بالتصرية الاوروبية المابدية والتي الصراف أقارا وخدما والق حقوقة تجديرهم الديالاند فلان عن حقوق الداعران وعن احقوق المحاسع الدي نيسب به افيلي تري حقوقه هده مصنفه ، لا يكوان اسامهم الد مشروع ، وتر ها " سبه عباحب سنعمام محربه ، دوق جنير ودوق النفات كاير الى العابمالتي منبعب فأحبها والديث كله سمات أجبأ هيبداً عمريه بالبطرية عرادية

والتصرية عرفية في التي أثرت بها أأورة الفريسية في الفوات أأمل عشم م وهي التي تنب عليم من ديء جفوق الانتان الفراسمة الدا لا غرو من أن وي القانون الددي عربسي ساكت بأعل مدانة سوء استعهار الحقوق ، ومن الدانومي المنظب التقليدي في فراسا بنافر مندلياً على فليبراء الفرادية من هذه الناجلة دسورة في احم. و قصه العدم أم في مؤلم ب عقيمة العديمة ولا عرو الصَّ من ب يسمع واملد مدة غير العبده وعالم كالأستاد اللاء وال القول على أعاف مثين وعقبهم

⁽١ سرح مع عدير على هنه (ج ع س ٥ ه) ، و عدوى حديد ، ج ٢ س ٢ ٢)

^{*** &}quot; * E . 17" (*)

⁽٣) المحلي ، ج ٨ رقم ١٣٥٧ و ١٣٥٧ . (١) Jadavidualiste (١)

والسجة ... • وال الحق عنهي حديد بدلايء منوء الاستعيار ، فلا يكن ال كوال لحق ما السعيان بنيء ، للججه التي الانشخص عاوهي الما العين الواحات عسه الاعكان البايكوب إلى واحد موافقاً للجن وتحالماً لهاء أ

و حد الر " لا بد من الأشرة الى ال النصرة الموداد كاب والأ تو ل الموى م تكوال في بة بول الا كتابيرى الاستركي على هذا بد بول الا المابير شعب إلى حق شرعاً موحاً لأي الترال ولا يكن منعه ولو حصر بدائع الى وهاره حرى الا لا عدر في هايد الد بول الى به المستقبل ختى اللى مدى دائرة السعيم لا هارا كان عد الاستهال الحيال الحيود المهلم فالوال والا تحدال في مستقبله الا كاب الدعت على السميانة حمه ، والعكس دامكس الله ما دائرة الم المالة الالكام الا كابر به ، لو عارف أحد عن حسن اله في ملكه وكال عدر فه عسلم مشروعاً عاقلا بقدت الى عد في عمر مشروع دادات اله من حسمه الى سالة أ ومن الطرعاء الى عد في عمر مشروع دادات اله من حسمه الى سالة أ ومن الطرعاء الى عد في عمر مشروع دادات اله من حسمه الى سالة أ مهارفيني عدر به سوء السميان الخفوال عن دارات اله من حسمه الاطالة والموالين

جرازة أخيرا

العلم أن أخلى معتبل في هدم التاريخ وجاء أكن هذا بديد مقبط شالم ا هو أن كون السمهان أخلى في حدوده الشوعة أو بدار م أم أم أحاد

(١) ق كناك منادي، القانول للدي (٢٠٠ م ١٠٠ م ١٠٠ م

 Le droit cosse de la tense et il ne peut pas vinco i sige abusti d'un droit que la la visse a refutable qu'un seut menne acte ne peut pas être tout. Els forme au droit et contraire de croltie.

٣) إحم ما كاله الأما المواهات المستقدم التي في عديمه على حكم منافر عني غيكة أنفي الطبا اللية ١٩٣٦

الاستمال بهن الحدود ، وتعدام الى حقوق العبر ، فصدئد مجب الصهاب على الفاعل المتدي .

ومواصع الدين سب مح وره حدود الحق الذيوسة حارحة عن مسألة السعيال الحقوق ، اد هي من النصر دين العقدة والاعمال عير الساحة التي سنوضعها في محلها ، اد لا أس من الديد كو بعض هذه المواضع على سبل المثل ، لسب العرق بيها و بن عبره من الأمثلة بي حكول باشته عن السعيال الحق المحرد صمن حسدوده ، حصوصاً والديد الدين الدين من الأمثلة حما مما الديناً ، دون عبير ولا بعصيل ، كا فعيت المحلة و كثير من الكتب العقية .

وهي محنة الاحكام الديرية وسبوها دكرت الجوال الصرو عاصش في عبلاهات الجوال عليه ما سيسه فرسة و ومديا ما كاله الجوال عليه مثاله الوالى حدي يده ورا اللحز دائات الوارحي للطحن الولو المحاردان من الدحال ادكة فاحشة فاله يمنع من هده للصرفات المحاردان أو بعدا المحاردات المحا

وبالمدحة ، برى العرق بين مواضع السعابة ومواضع استائم طاهرة في السطرية الفرديد - فمن حية بعناد المراء حراً في السعيان حقة ضمن شروطة وحدوده ، كما لو

۱ رد على التح على ما ۴) م والقوائين الفقهية لاين جري (ص ٣٤١) ۲۱) محمو ، ح ٨ رفه ١٣٥٧

ع، Nincipice و حيكات يولوا المذكور ، (من ٢١ غ وما تعده)

بي أحد دار" وسد" مالك النصر عن حارم والكن من حية " بسلة ، برا حرح الاستقبال عن حدوده المعلمة الدحاء و سابع الاصوات برعجسه العوار ، فسنسها بكوك حسله مسؤولا ، لان هذه السالح براعد محصورة في حمه وملكه ، بن جاورت داك الى حفوق الإحوال وملكهم .

القصل الثالث

البط له المديه لدو، استعمال الحقوق

العلاقات الجوارب

من العادات المديم إراضعه عبد المرتارة م الحوافر والحب الحاق ووقيدة وقاطو في دايات وراطأ شداء المحلى في الحواز عاماته مرادف المعهد والديم الماء واشاء السياس عبد الحواق الرهو عقد كانا لتولام كالراف مع من استجال له من الماسي العنداج بهذا حواله عجرة واعدة

وقد من مدر ما ماي الاسلام مان في فولت تا يما كان النشريع الاستلامي من فيما والكان والمامن ما حالت مان والقطاء ومن الرائد اللا حالته العاوات والممالات مان كان ماه الاراثاط وه أنا المراج من الوالد هر أكن في قواعد المدل وقووع الاحكام .

فشاع وحوب الاحداد الى خراهرات والأماد في الإنمالكية هودواساس احداث والدى الفران و الدامن والمداكان واحراري الفران واحرا احداد له وفي الحداث الشراعات الالاؤمن أحداثك حتى نحت لاحله أو حرم مست محت للفسه € * .

ومن اثر دلگ ، عداره حجه الاسلام العرابي ، ان حتى الحوال عربكان كف الادي فعسب بن أحيان الادى ، واصرار الرفق واسداء الحير والمعروف " ، حتى قبل في الامثان الماثورة . و الحار والراحار »

^{47 (4)} me , \$ me (4) 77

⁽٢) صعيح مثلم دج ١ ص ١٩٠٠

٣) حدد عدوم أدى من ٢ من ١٨٩

ومن اثر داك إيناً الحدوق عديدة التي منجم الشارع الحار ، كيجق بشمعه في بعض المداهب، وحقق مشع الصور الدحش كياسترى.

در الماسر

من البديد ت الشرعة وعده نابه ، فداء حدثه فداة الام بشأت بشوه
البرائع وحديه لام حدده دفيه م تقلب الشرائع عليه هي ال الشرعة مدية
على مقاصد أصلية وعايات أساسية أوال هذه العاب والمقاصد ترمي بوحه عام
المدم للدس و دفع الدر عليهم أو حداره التقهده ، هي ومي حدث مصلح أو
درا المدال والشراعة الاسترامة كان شرعة أحرى الدال على هذه القاعدة
ولقد كثب فيها العقياة المسامون كثيراً الدالية

ه كاب من دير هذه الدعدة مدر . وفي عبر هذا المعرض من النوسع في ددلة النشر ع كالاستحد له عدد اختصف، والمصالح المرسلة عند له يكنف ، والاستصلاح علد العزالي ، وما الى دلك .

وكاية من آثارها أصاً الدرجين في الجُنُوق عبره أحياعيه حاصه ، وألى عهم - أم شرعت منت له معالة عود المصابحة أمامة دوام مقر بنيدم لياده العالم مربوطة بها ،

وهده الذعامة القصد و في الله و الى حلم المبعية أو الى درم المبلدة وهي القصد الحد الى الاثنان معاً . ما دائم وصد المبعية والمبلدة في مسأله والجدة و كالله المبلدة على جلس المبعية أ. وعداه في المبادة على المبلدة على جلس المبعية أ. وعداه في الله على المبلدة على المبلدة في المبلدة أولى من حلم المبادع على المبدلة و درم المبلدة أولى من حلم المبادع على المبدلة و درم المبلدة كذب الاشدة والمبدلة أو الرفي من حلم المبادع على عمارة كذب الاشدة والمبدلة أولى من حلم المبادع على عمارة كذب الاشدة والمبدلة أولاد من حلم المبدلة الم

الصرر القامس

ان قاعدة درم المدلمد هذم، وأنَّ منذَّ حقوق الحوار عبد العرب وفي الشرع

 ⁽١) حد مه أقد عد الحكاه في مصاحه الدم عرادات الدعم عدم عدم مع العن فوه اوه الراح المحكام به أمدي بالعراج على الديم المحكام بالمحكام بالمحكا

⁽٣) لأن تجيم ص ٣٦ ، وللسيوطي ص ٣٢.

الاسلامي ، كل هذا سي عليه علين العلم ، في العلاوات الحوارية ، نظرية حاصة السوء السميان الحقوق ، نقوان ديم المراء من الشميال حقة اداً النج منه صرر فاحش للجار ، لاب مناع الصرر العاحش عن الحار الولى من القاء المنفعة العاجب الحق .

وارب من قال بدلك الامام مالك بن النس بافيراً فيه الى المصابحة عائم صاحب الى حديثة الامام الو يوسف تحالفينياً الله. سن و بدهر الروانة في الامر عاومناً وأ بالاستخداد، وحاجات الحياة الاجهاعية العبدية الوقد تشي عابد بي وأنه مشابح فلح والمأخرون من الحقيان عاقلوا الله والصرف الجد في ملكة وتصرر حاوه بدلك صوراً عالمة أنا

وبيدا المدهب أوى مشايح الأسلام في الدولة العنياسة من عياسات اللي السعود المهادي أن وعلم ساوت كل الأخارة المدالة عاد صب على الله والاعلم الحدامل التصرف في ملكه الله الأاداكات ديراء عيره وحشاء (المدادة ١٩٩٧). أنم فطالما دلك في المواد اللاحمة في باب المعاملات الخوارية والسياسة قولها وكل الحداء اللمعلى على حالما الماث والمائم والمن فره ملعة المائم الكائن ديراء فاحشاً والمائم المائم الكائن ديراء في المائم المائم والمائم والمن فره ملعة المائم الكائن ديراء فاحشاً والمائم المائم ا

وردن على اعدي و مدفع اصرر العامش كيّ رحه كان و العامدة المدادة الضرو يزّال ، و المادة الفرو يزّال ، و المدادة و الفرو يزّال ، و و مدة سيأتي ايضاحها في التصروات الفعلية والإهمال عير المباحة .

و لصرر الدخش ، كاعرف المجلة ، وهو كل ما سع الحوائح الاصلة بعي المنعمة الاصلية المعلمة الاصلية المعلمة الاصلية المعلمة الاصلية المقصودة من الساء كالسكني ، أو يصر عالماء التي يجلب له وهماً وسكون أسدت المدامة و . والنقسم فلسمان كيامراً آنفاً ؛ أوها الصرو الدخش الدي فيه تح وراعلي حقوق الاحراب ، كالدخان والصوت المدامن أو كطرق الحداد الذي يمنع الساكني أو محدث وهماً في ساء الحرار أو ما أبي دلك ، وكله كما

⁽۱) مدونة كدى (ج ۱۵ من ۱۹۷) ، و عواجب عفهه لان حري (ص ۳۶۱) ، و عواجب عفهه لان حري (ص ۳۶۱) ، وسرح الريدي على كدر (ج ۲ ص ۱۹۳) ، و عدوى احديه (مهامس الله ته ۲ من ۴۵۲) ، و عدوى احديث (ج ۲ من ۴۲۲) ، و عدم نصولين(ج ۲ من ۴۲۲) ، و عدم نصولين(ج ۲ من ۴۲۲) ، و والميحة شرح التحديد (ج ۲ من ۴۳۳ و ما عدده)

⁽٢) رجع شرح على حدو على المحلة (محب عادة ١١٩٧) .

رأبنا هو أصرار دامير من درف حتى وقب مرت الاشارة الله أوالذبي الصرر الفاحش لذى تصيب لحار درف التهرج عن حدود استقال الحق العادي أواماته دلك عديدة ، تدعمت يعصها من المحلة .

اولاً . و لو احدث رجل سه مراهماً في قرب بيدر آخر و ــدّ مهاب و مح ه ه قابه يكلفه رفعه الصرو الفاحش . . . » (ا • دة ١٢٠٠

تالياً - و مدمد الضياء با كانة صرر فاحش ودا احسات رحل به فساء بهده شدا الناس حارة وصار محان لا تقدر على القراءة معهد من الطابق فابد السيا يكانه رفعات عالم و الفاحش ، ولا نقال الصناء من البات كاف لاك بات الماسا محداج الى علقه للعرد وغيرة من الاستاب . . و و الدوة ١٣٠١ .

الذن ورؤه المحل الذي هو مقر الدناء كلصح الدار والمصلح والدنر به مد مرزآ وحث وحدث وحدث رحل في داره شد كا او بداء عدد وحدث وحدل له شركا مديد على الدي هو مقر دب وحاره الملاصق أو الدياصل بدهم طريق و في يؤمر يوقع الدير و رصح دلك الرحل محدوراً على دفع هيدا الصرو بصورة عدم وقوع بنظر و ابد بدو حاليد أو وضع طديداة و لكن لا محمو على سدا الشرف الكالمة و الدوة ١٢٠٣).

و بنفس المعنى خاء في المدونة الكبرى ابه الداخلج أحد أنوانا وكوى في سائم ، تشهرف منم على بار الحرو وعاله فاله بمنع من دالك وقبل هماما موافق لكدب عمر من الحطاب الى ان همه أ

و كديث حاء في ديعني انه لو اصطر أحداه الى طعب م وشراب لديره فصليه منه - قميمه اياه مع عام عنه في الله الحال ، قمات بدلك ، حينه المصوب منه عالم روي عن غمر رحي الله عنه أنه فضى بدلك ، والانه ادا اصطر النه صار احتى به نمن هو في بده ونه أحسده فهراً ، فادا سعه آياه تسبب الى هلاكه علمه ما بستحقه ، فترمه صدانه كما لو أحد طعامه وشرابه فيلك بدلك ها؟ .

ما دكره هو حكم الصرر الفراع عش ، وأما أدا لم يكن الصرر كذلك ، فاله لا عمع أمثانه ، وأمم المنافع التي ليست من الحوالج الاصفية كبيد أهواء والبطارة

⁽۱) للدونة الكبرى ، ج ۱۰ س۱۹۷ .

۲) الذي ٢ ج ٩ س ٨٠ .

وسع دحول الشمر بس عبرر فاحش » المدة ١٢٠١) أن و و اداكان تواجه أن ير درق و مه الا الله عندل لحرم الله كلفه سلام لاحيال اله نصع سها و سطر الله مقر بساء ذلك الحاراء (المادة ١٣٠٣) .

و حرا لا عدم لاسره الى ب وعدة و درم الماسد ولى من حلب الله فع ه تقصي بان يوارن بين الملمعة مي محلم ساحب الحق وبين الصور الدي يصلب الدير ورا كان الدرر الدسم رائد على بالالماسية ، منع استمال الحق ، أما ادا تساوى الدرر والماسمة في مدام الملمعة مثالة : فلا مجبر عالمات الله محلو الأركى مداله ، و دا حقوها وجدال ما ما مراحره ، فلدس للحار سمة من الحلو المادة 1791 ، المور فلا موجد الله وسده ما العار المادة على جلب الملقمة ،

هد في المجلية ، ما عالد الأمام مائ ، فصاحب المائ تسلع من الل يجامر الرأ عام الالراحارة ، سواء كان الحفر في وسد الملكة الدافي علا رسطة ؟ .

وعلى أبئلة ، تتليقص عدر ما محيد د تدعد إلى الكامان الوارد ال في المحمع -وهما ان و الاجدال المدحم الله بحور الشراص عدم الإداء الحسيدة ، وال الواصرف الاساليا في حد على حقة الما صحرانا ما تحرر ، الحارات .

ه تا الدعديان م تدكرهم أبيعيم أل كنيات بالدعدة العالم مه أن والحوال الشرعي بالله الصيان و أله و المسلم الشرعي بالله الصيان و أله حش وأي أدا طارات و الحوار الشرعى بالله و المعانات و الحوال الصرو العاجش و .

و حير " برى أن أمحلة لا بشيره السه سيله في الصرر العاجش أي أنها لا معر بن به مسعم أخى ، بن أني تسجه المهلمة الدشاء عن الاستعهل فاده كاب السجه مصر "ه صرر " بن دهي بموعة ، ويو كابت به مسلم حسة ، و دا كان الصرر غير وحش فيه إساح ، ولو كان حدوثه باحاً عن به الصرر المحس . فيرا كيم ، سيس هذا المدهب دليوره بدده ، المسترة من النظرية المعلوم ، التي منظر في استعهال الحقوق أن بنة صحب كالسوطيع في العصل الآني

⁽۱) سونه کدی وي نوسم دکور

۲) مدورة الكبرى وفي موضع مدكور .

رم) سطع سرح محامع دس ۱۳۹۳ و ۱۳۹۳

ال<mark>فصل الرابع</mark> الطرية المعنونة لسوء استعمال الحقوق

قصد الامترار

هده النظرية كالمطولة الساقة علول بالذالحقوق السنت مصفة في المسلمة لا تحوق الما فقالما مياها با وهي مالمها الصوال من ياحيه علاه لم المسادلة الله الفراد الجرابيع إلى وتراه على كرم على مصالح ولديات الحيامة عملية

و نظر بال بدو وم ل في وحوث تقديد عراء صاحب الحق ولوجوب النصر الى مرض الذي منع لاعبر هذا أحق الوهم الوافقات النشأ في اللهم حلمان للمتدر له القرورة قاالتي بأحد الحقوق عني أصلافوا واللهم أن تكون ما سوء المشعران

م تحديث مصر ما في عراف الماء الاستجال الدياري عبرة المادة الاستجال الدياري عبرة المادة الاستجال المعرب المعاري المعرب المعاري المعرب المعارف معمل الحق الديار كالما هدة المدالة والاستدل التي منع صاحبها المن استعبال حقد ولو صرو لعبر ماء صرواً وحشاً ، اما ادا كان لا يقصد من استعبال حقد الاالمراز بالعبرا، فهو تاوع من دائل ومسؤدال بالصاب

وبية الاصراب بن في وحده عاصل عن النفل أدا ح والفيل المهوع ، والفاص بين حسل الوساعيان وأبدائه الرمال يوجاج دانت الدا سي أحداثي منكه حالف عاليًا حداً الم تقصد درم معسد أو تحصل منفعه الكانع المهدي أو اللصوص من الوصول إلى منكه أو كماع النفر أي لمنه حدادلاً عاد والراحة ، أداكات

⁽١) ق اللاتبية Animus nocendi .

الساء عدد الاستاف أو أسنت شده مشتروع آخراء فهو حائزاء حتى ولو منع الدور أو الصياء عن ألحاراً. أما أداكان دلك الفعل لعاله الاصرار المحص دلعيراً ، فهو تم وع وهو موجب المسؤولية والصات .

عند الرومان

هده الطربة المصوبة عرف الرومان وهي والنام مدرسم عاماؤها كماها عمام الاستهام الرومان وهي والنام مدرسم عاماؤها كماماً عمام الاستهام الاستهام التي مدن على الهمام فكروا فاتها وعالى الماكات حيثك في بدا فشوعًا ليس الا .

بي امثال الرومان الشهيرة ال وصليل الحق مشهل الطيم ه أ ، فهم فلا عرفوا الدل الله لا سافل بين ال الذل في مسأله والحدة الم المثل الحق والدلا الله والحد و وهد نقل يوسيد نوس في و مدرة الاحدم د ه المعروفة الدلاسة الله منه مدوة الله مارساوس ، نقول فيم ١٥٥ مل تحفر في ملكه وتحدب بدلث الده على أثر حاره ه الله الكرون عامل ، و كن شريد الله عمل دلك بلية تحديل الرصال الدا فه الداد فه الماكون عامل الكرون عامل ، و الماكون عامل وساؤون بدعوى الأحداد ه الداد فه الهاكون الكرون ا

في الشرع الاسلامي

وأنب ان لنقياء المسلمين توجه عام طالعات الاولى لا تقر نظر به سوء استعيان الجيوق ، والذائمة ، وهي التي الحدث المجلة تراكم ، تشني الى النظرية الدائمة المسلمة على المقلمة والصرر الفاحش ، ولا تنظر في ذلك الى الديه أو عدمها

هذا بوجه عام ، ومع دنك فقالمد شدامن العقب اسمين ، وقانوا نشي ويشه المطربة المعلوبة التي محن اصدفه السها كبيراً ، في وقت م كن قدة هنده المعنولة هذا عرفت والمشرب كمد عام كما هي عليه الآن الرائد الرابد ال المالع فيما كشب في هدد المسألة ، بل اكبعي بال اضع ما عثرت عليه كما وحسيدية الراكلام نفسه

[,] Summun Jus summa injuria (1)

^{*} Dentite Marcellus scribit, cum cu qui in suo fider, (*)
vicini fontelo avertit, indul prese agi ne de delo actionem, et sane
non debet babere, si nem animo vi inci noccadi, sed si um agraia
in icreri faccadi acfecia « Dispiro vi inci noccadi, sed si um agraia

مقسر لمثاه ولمداهم

ومن أوضح ما رأحه في ذلك ما كنده أحد فعها الاندلس العراسة في القرال الثامن للهجرة ، الموافق للقرال الرابع عشر المبادد ، وهو الفقية العرافطي الماكي البرهيم ال موسى اللحمي ، المعروف بالى السعق الشاطني ، السوفي السنة ، ١٩٩٩ هـ الموافيم الماكن بالموافقات في أصول الشراعة أن والكانات عام يراله واشهرارة ، واسع أخجة ، وهو من دوال شئامن أالمس ما كنت في علم الاصول وفي النشرامع الاسلامي، ودلك الشيادة الاسار اللهام الشيخ محمد عمده مصلة والشيخ المحمد المحمدة والشيخ المحمد المحمد

وفي عور فقات تحقيق دفيق في مقاصد الشراءمة والمصالح التي تابب علم الوفد تحمح الشاطني في محديث لا ديث والصاحة كام بدان والمهاب الدانات المام فالمس في الدان مصادمة محصه ولا معسده محصه بارالمقصود لذكارع ما العامل منهم الرادا تعارضنا لظر في النشاوي والترجيع ها أنا

وهكدا اوحد الشطي في الآحكاء اشرعه أن سدر ودفأ المقاصد المسلمي وصحت هذا فقال الأحكاء الآحكاء الشرعة عالم المرافقة عالم مرافق الشرعت المقلم بالموس شرعت المالم بالموس شرعت المرافقة عالم الشرع المالم المرافقة على المالم المرافقة على المالم المرافقة على المالم المرافقة المرافق

ونوصل هذا الملاّمة بقداديث أي منابة أمامها الحق أو العاس لادن أأ " عيء ومانا لم عن دائث من حسن مصلحة أو دفع المصدة أعصم الاقدان من أها أمام الناجية أف ما تمانية تحتصرها في أو لمة ونوجر حكمها كم الى " :

 ⁽١) عمر برجه في كايت بيل الأمهاج معربر الدباح للمكي (بانس لد ح لا ما فرحوب).

ص التي . (٣) طبع هذا الكتاب حديثاً في ارجة احراء ، في المطحة الرحابية عصر ، مسع شرح الشبح هـدانة درار ،

⁽٣) راجع كناب اصون عقه العصري ، الصعه شاء ، س ١٣

⁽²⁾ الموافعات ح ٢ ع من ١٥٥ ٣٠ ٢

⁽٥) المدر لقه س ٣٣٢ .

⁽٦) راجع في بالمحاشين بصغو من ۲۸۹ - ۲۲۶ .

اور ادا كان معن لحاؤ شدعاً لا عرم منه اصرار العير ، فهو التي حاثراً على و صدر من الدون ، ولا يشكل فنه ، ولا حاجة الن الاستدلال عليه ، السوت الماس على الادن النفاء » .

الله أن أن وهن وم المنه الإس القصيد في البينو به النصواء أسوء السامي با احقوق . الله كان النمن المأدوق فيه شرعاً ما عصد منه فائه الآلا لا سرار بالمعير ، فهذا مجموع من دوق شك ..

ر من و حيوا من ما أنه العمل حير شرع عدم بحص ميه اصرار العيوع ويحوب و عدم عصد مع شده و مد من العمر مع العمر مع المداد في سلمه و عدت مع عدم مع شده و المرار العمر مع العمر مد في المحرد و المرار المرار من المرار في الاسلام ما يحل مع المحرد في الاسلام ما يحل المحرد في الاسلام ما يحل المحرد في الاسلام ما يحل المحرد في الاحرار العيو مع عدم مع مده و المحرد عمر مأدران و المده المرار العيو ما والكون عليه والم وحد المحرد و الموران و المحرد و المراز المحل المحرد و المراز المحرد عدد و المراز المحرد عدد و المراز المحرد عدد و المراز المحرد عدد و المراز عدد و المراز المحرد عدد و المراز المحرد عدد و المراز المحرد عدد و المراز المحرد عدد المحدد و المراز المحرد عدد و المراز المحرد عدد و المراز المحدد و المراز ال

فيعنارة أخرى وجيرة ، متلجين فول الشاطي بال من سب حقه الشرعي في أمر قاله عملع من استعاله أدا لم يقصد من راث إلا الاص ١٠ مع

ويعد فليحل ترى ، على الجالة ، أن هذه السناس، من مدم كبر من عيرها تووج

البشر مع الاسلامي ، وللجديث الشريف درة الأحمال بالسبات ود. لكن امرى، ما يوى هـ الرمزى أنها هي يعسم الانظرابة الحدث السرء استقيال اختوق ، يث لم تكن أرقل منها من حيث ده ة التفصيل والنقليل ، لا سم ادا نظر النم بالقداس الى العصر الذي كتنت فيه ،

الخوائين الحديث

ان معظم الفوادين الحداثة الاورد به اعتبقت التقوله المعاولة السعال الحقوق المعطم الموادية الموادية المعادل الحقوق المعادلة على الأثاثار والأوسع المحتى لصح أنا يقال أم الصبحت عامه ثاملة علولا معن المستشدات من الشرائسع المحادثة عائلة الاميراكية المحادثة عادلة الاميراكية المحادثة المادية الاميراكية المحادثة الم

ومي ورسدا مع القصاء هذه العديدي الحيارة الحدث والحديم علم ما مانون. وكانبوا فيم كابأ فائمة الشهرة كان حاس وصفه الاساد خودمرات، واسم ه واروح الحقوق وتسيتها، أ

وليوه في الديم الدين من الديون بدي البركي والدعوية عن عس أو فيه من القانون ولدي السوك وكي وون وكل المركية ميره ولي سنعمن حقة عاوات ونعمه موليدائه عاود وأكامواعد حسن المدور ولي سوء وسنعين وطن التدهر لا المع تجمله حماية القانون وال

قابت تؤى في هذه المنصوص وما النم عالم مصر في السميال الحقوق أبي سه صاحب . وكذلك ينظر في بعض القوالين الاحرى الى عنه الشاع ومقاس صه الشراعة الشاله حام في مسلمل القانون النبي السوفدي الصادر عام ١٩٢٣ ـ وأنا الحقوق المدلسانة في عمل الفانون عامد خلا الاحتوال التي تكون فنها استعهاما عيم

⁽۱) ، ه . De l'esprit des droits et d : c ir relative وقد طع في باريس مرازاً . (theorie dite de : b is des noi ts

Die Aus ibung eines Rechtes ist unzufässig, wenn sie nur den Zweck (V) haben kann einer Anderen Schilden zu zuf gen

راحع بنفس المبي المادة ١٤٨ من القانون المدي عدي

ملائم بعائم الأحياعيه أو الاقتصابة بهاء

و حيراً في فاول الموحدات الله في دوضع الأستاد حوسرال وصاحب طولة بسببة الحقوق الفرنسية ، نظرانه فالسبب بمباره واسعه صرمحه هي انه والعرم بالمعوض من نصراً بالمعير بمجاوره ، في الله السبعال حقه ، حدود حسن الله أو المعرض بدي من احدة منتج هذا الحق في (الدفة ١٣٤٤).

مهدا القرون اوحد أدن ان لا بجور الديهيان الحقوق بها التي شرعت ها ع ولا اللهة الحسنة المفرودة في عاجب وهو قد اوجد دالت كدد عام شمل حماع اوع المحالات والموجد ت ولا تدهير على المعاملات الحوارية ، في كان الامر في كما الأحكام العد ما الله علين الممالات الحوارية الصبح مستشى من هددا الداء الان عالمكاماً حاصة في والوال الملكية الموقد من عمد المش فلم في مديدة والمراود في الالمنة ا

آ وفي الله بوت الله في تا عائرة على المندأ العام الدي دكرة بالمائة عديمة لا تاس من الدين بعضم على سدى الايصاح

اولاً حق العلم في على المقود محور لاحد المتعقدي في الاص ال علم المقد ، حرد مثلة ، وحده دون رصى عفريق الآخر ، ولكمه و الد يدف لادا ملل المعلى والسرر ادا هـ السعيد حقه في العلم ، اي ادا السعيد حلافاً لروح عنون او المقد ، و الددة ١٩٨٨ فعي حره العيل أو خدمه ، و اد فدح احد عمر قص المقلس المقلس المعلس الداء على المول ما مشروع ، سليما لاداء على المعلل والصرد للقربق الآخر ، (المادة ١٥٠٤) " ،

وكديث في الوكانه محسور في الأصل للوكيل أن معدل عن الوكالة ، ومجور « أسوكل أنه عزل الوكيل متى شه» , المدتب ٨٠٨ و ٨٠٠ و كن « أدا فسح الموكل أو الوكيل عقد الوكالة فجأه في وقت غير مناسب وبالاسلب مقبول ، جاز أن يازم بضمان العطل والصور الفريق الآخر يسبب حدة أصعم له ه. مدا احق ، مناده ٨٢٢)

ه) رجع شاه ۲۳ س طروز فو ۴۴۴۹ د

ثانياً حق المداعب، في فانون أصول الله كيات المدية اللساق و حق المداع قد لدى قصه مدح لكن شخص حقيقي أو معنوي ، سد في ، أو حيي ، شدت حقوقه وصابتها ع . ولكن والدعوى المقامة عن سنة سيئة و قصه ابة ع الصور مجيب أن ترده (المادنات ٢٩ و ٣٩) ،

الباسيسالالع الفضولي والمصترف بِمَا ل لغيرً

الفصل الاول منع التصرف بمال الغير

الجدأ

من ليديهات الشرعية حراء المراء بالداد فيرف في ماله فارق مفارضه المايع ومن البديدات والجناء الميار المانخترم هذه الحراية والها لا تتمرض ها .

و ساسع هذه الدعدة الله لا كور لاجد ال أحد مال علام ، و ال متصرف فيه من دول حقى دوادا فعل دلك ،عد صا او عاصاً عوكان فعله مطابة اوعصاً ، ومدى النصاح دلك في فسم النصرة ث العقلم ، وابت النصال الذي مجت عسد في القاعل .

والمهم في هذا المعرض الله من الحكم الشرعي الوصعي للتصرفات التي لمنت الله عندة عمل من منت صحتها أو يطلانها عصداً بكنه عن منع النصرف عبد العير في هذا الفضل عثم بمعهد في العصول النائية بالمحت في المطربات المحمدة الاحكام الفضوى .

حرم في المنحلة (د لا محور لاحد ان تسمرف في ملك العبر بلا ادبه ١ المادة ٩٩ . وقد وردت هذه الفاعدة في المنحامع (ينصن الفارة ، وهي كم ترك نافضة يجب

⁽١) شرحه النامع س ٣٢٩ .

الدم »كين حدثي الاشته ما هكاما « لا محور التعارف في مان عارم العماير الله ولا ولانة له أ

ومليه ليس لاحد أن يستعيل مال عيره ، ولا ان سعه ، ولا ان عصله ، ولا ال عصله ، ولا ان سعم ، ولا ان سعم ، ولا ان سلم ، ولا ان سلم ، ولا ان سلم ، ولا ان سلم ، ولا ان شلم ، ولا ان شلم ، ولا ان شلم ، ولا ان شلم ، وكان شلم في المسلم ، وكان شلم في الله المسلم ، وكان شلم في الله المسلم ، وكان شلم ، وكان سلم ، في بالله المسلم المسلم ، الله في حال المسلم ، ويا الله في حال المار لا محود في الناس الأفي حالم ، ويا الذي صاحب المار وطان عدا ، وكان وضح كلا من كانه وحيره .

الاذب

من دران شک مجور من علک حداً عير الداد ان آدن سيره للسمهاله ولا صرف فيه او كون الادن صراحة او دلاله الهوا صراح عندمنت، صرح صاحب الحق به ماكيا في الوكالة او الاحارة او الاعارة

فقي الوكاله محور للموكل ، في كل أمر لقدر هو على أحرائه الداله ، الله هوجرم الى آخراء للقوم به مقامه العسكون فلدا المفواص أدانا للمركز والأصاف في معار العمير الوالمائيس أنوكاله في كثير من اللصراة ت الشرعلة القوالمة ، وأهم المعاملات الدائمة ، كانوكاله بالشراء الوادلسع ، أو بالأحارة ، أو داللة وتحوالات أ

⁽١) الاشاه و عدر لای حد (س ١٩٣) ، انقبط الحبوی في شرحه على الاشاه (ج ٢ س ٩٨) هـــده العارة مستنسب أن يقال لا شير أذن (لا أدنه) أو ولايه ٢ ، وقسم ورب الناعدة في أدر شدار (ج ٢ س ٢٥) ه الا به ولا ولا به ٥ ، و لا مح ب عام ولاية عنه ، و ب إحد نعارة خدي

⁽۷) رحم الدري ۱۹۹۸ و ۱۹۹۹ من اعداد (۳) او د ۱۹۹۵ و ۲۹۹ و ۱۳ و ۱۹ میها

واحد ً في الاعارة ؛ كما في الاحسارة ، بأدب المعلى المستعلى باستبعاء الماهمة ، ولكن من دون عوص .

فاولا أدن صاحب أخل أو أنه . في حملع هذه العقلمود ، م كان للوكيل و مما أحر و علمله ان إلمصرف في حل العير أو الأدن ، كما وأبيب ، صربح في كل من هذه الأمثلة .

ويكون الادن ولالة في آمالة احرى مثاله في المجلة ; يسوح للشرابك الحاصر أن ينتمع قدر حصته من الملك المشترث في حان عبية استرابك الاحراء بوجه لا حام العام و كون هذا من وع رضى العائب وادله دلالة (المادتان ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و و حدى و حدى شخص دار أحراده و فوجدى، معداً للشرب و فهو مأذون دلالة بالشرب منه و (المادة ٢٧٧) .

وكديث ، و اد فيدسا الوكاء بمند ، فلدس الوكيل بحالها ... ولكن إوا حالت تصوره فالدم الرباد في حتى الموكل ، فلا تماه محالها معلى ، مثلا لو قال العد اشتر الدار الفلاية المشم في لاف واشتر ها الوكيل الدا لا قص ، فيكون فيدها شتر ها الموكل الله الدم ١٤٧٩ فيد واضح أن لوكاله المقادة المحمومي فعاد ودادة الإران باشراد شيل عص من المعاد الله .

ر عدم حيرًا من نوع الأدن دلانه المستنب ت التي نصع له بــــا عمل العصولي دون اجارة كما ستوضع في القصل الثاني

ولا مدمن الأثارة إلى أنا يشترط، مصح الأدن وأن كرون دراً عن عكه . هي القراعد الكانة : و الأمر مسترف في منك العبر باطن و : وهي من العواعدة أي أحدم محلة الأحكام المداية : (د د م ه) عن كتاب محامع الحقائق ؟

وفي منحية مثل على دائت ، فقد فراب الدلا تحري أمر أحد إلا في حق ملكه . ما الوادان أحد لاحر حدًا هذا الدان و أنمه في البحراء فأحده المأمور والقاء في البحراء حال كوله عامدًا باله مان عيرام به ، فيصاحب المان أن الصائل الذي القام، والمس على الآمر شيء ما لم كان محبواً ، المدد ١٥١٠) .

١٠ حده في دعول ما حاب عالتي ينزم الموكل بما تفعله الوكبل خارجاً عن صفاته ما اذا
 ١٠ حدود حرار ديده من الصروط المعبة في التعليات التي تلقاها (المائة ٨٠٦) .

ر ٢٠ ر مع ساحة عافع الدوثق صفحة ٢٠٢٠.

ومعى هذه القاعدة صاهر لا مجاح الى توسع في الانصاح الهي لا بمنت شبئاً ، لا يكن أن علا كنت شبئاً ، لا يكن أن علا كه عيره الومن أمثال العرب و فالله الشيء لا عصله ، وكدلت في الامثان اللانسة الوم من أحد تعطي ما يسن له مارسا من أحد تكله أنه الحقق من الحقوق أكثر بما عنده هو ي أ ،

الولايد

في اللمة عن الصحاح، ثولاً، كدر الواو معده الداطات، والفلح أواق وكدرها معدها النصرة، وفي الشرع، الولاه فأكسر الراباه يع هي الإعرام الخري، والعاد النصرف على العبر شاه أو أبي ه أن الراهي به اسارة بالله حق أ صرف في أمور لعبر بدول ادباء في إذا لصرف الأب في أموان ولده أصعبر، صفته وابداً عليه الله في الولاء هي الأدب الشرعي ، اي الا الي الذي الموضالة شارع الى الوئي، باب بنصرف في المور المولى عليه

و كون لولا، في النفس والمال مماً ، او في احدام فقيد ، قالوق في المفس و سال مماً هو عبد الحنفية الاب والحدار والوي في الدعس فقط هو سائر الفصد ت و لام ودوو الارجام (والوئي في الن فقط هو الوضي الاحني ".

و يولا، يوعب ، حجة وعامه ، و كرمه هي التي الولام احد الافراد من الرعة على شخص معين او لامر معين ، كولا ، اللوي على الوقف ، وولاه الا والحد على لصغير ، او كولاه البادي الله وي الدي او وصله ، او كولاه الوجي المصوب من طرف اله على اواجاح د ث أن الصغير والمجلوب والمعلوم عجور عليهم بدتهم المحلم م دة ١٥٧ ويد بملوعون شرعاً من النصرف في المواهد كي شؤون ، وهم اداً لا تقدرون على بعاطي المورهم بدايهم ، عمل بالدي الدي لا تحويز هم الدي دوا عبرهم معاطي ديث عليهم الله المرعي المورهم بدايهم وي سرعي الودي يحدود وشروط معدة الله الولي الودي يحدود وشروط معدة الله الولي

Nemo dat que e non terre. Nemo pese presserve potes. A quim îpse habet

إلى سبرج الاستدوان عاشر مح الاس ١٩٩١
 إلى الاستدوالان عدر من ٣٠٠ حرم إلى والياء الصغير في ماله في المادة ١٧٤٤ من المحلة .

أو الوهى لله وم مقامهم في كل دانت وللصرف في المورهم باسم الولاء أو الادانة الشرعي وللصوفة للفا تحقهم سواء شاؤوا ماأنوا ، وكدات للوقف مشول مقوم فالمورم صين جدود الشرع .

و كدائث ته صى الولاء العامه كول احداد أو القادى ولى السعاء الاما دائد أو القادى ولى السعاء الاما دائد أو ما مام مام وله العالم أو مام وله العالم الارجاد علم علم علمها ما ومراه ثهم واعطاؤهم الادل اللام شرعاً في مصا الاحوال ، وعرضها عام كفتى السبب الشرعي ، والعامل وكان العائب ، ويحالمه منوي واحماء اعظاؤه الادل العاملة المساحة عام مام يا المائلة المساحة عام المائلة المسلمة المساحة عام المائلة المسلمة المسلمة المسلمة المائلة المسلمة المسلمة المائلة المسلمة المسلمة المائلة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المائلة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المائلة المسلمة المس

و ولايه الدمد الدهني درف الايم على الرعبة بدا فيه مصحبهم بالله كالت هذه الولاية مقامة بالمصحبة وقبل في القراعد الكانة في الالله بالرعبة سوط على الرعبة سوط على الرعبة سوط الدعبة سوط الدعبة سوط الدعبة سوط الدعبة بالرعبة مسوط الدعبة الدعبة المسرف الله والمراف وكاكر واع وكاكر العربة وكاكر واعم وكاكر العربة والرحل واعم ومسؤول على رعبة والرحل واعم ومسؤول على رعبة والرحل واعم والحربة ومسؤولة على رعبة والمرافقة على رعبة والحربة ومسؤولة على رعبة والحادم واعم في مال سيلة ومسؤول على وعبية والمرافعة والمسؤول على وعبية والمرافعة ومسؤولة على رعبة والحربة والمسؤولة على وعبية والمرافعة ومسؤولة على وعبية والمرافعة ومسؤولة على وعبية والمرافعة والمرافعة على وعبية والمرافعة والمسؤولة على وعبية والمرافعة والمسؤولة على وعبية والمرافعة وا

الدلولي العام الحاص وكلاهما واعيان حافظان مؤتمان ، فعلمهما يعيد ما فاما علمه من النصرف في المور العير علمدل والصلاح ، فاولد كاكلاهم صنوان ، أو كم فان الشافعي ، والماركة الامام من الرعبة منزله الوي من السيم ٣٥ وهو قول يستبد الى حمله مأثورة فامام عمر ان الحطاب في خطئه عن النصرف في منال الرعبة ، حلث

⁽١) السيوطي (ص٨٣) ، ولاي عيم (ص ٤٩) .

⁽۲) رواه البحاري , راحع شرحه للمبي ج ۲ ، ص۱۸۹۰

⁽٣) دَكُرِهَا السِيوطَي فِي الْأَشْنَاءِ وَالْتَظَائِرُ ۚ وَ مِنْ ٨٣ . إ

قال : ﴿ أَنَا وَمَالَكُمْ كُولِي سَامِ ﴾ `

والولار في بالعامة و لحاصه عاوال كان عشار في مصابحته الحكمة التي بعلما علم الاوالنصلحة إلى تقصفات النبي بما لا النبي تحدثت من تأخلة ثاند بة داوهي القوم التي كون أكل منها .

فينها سارف الولاء الدامة على الحاجة بالممى الدالوي العام عالي والماء عليك عرال الولى الحاجن ومرافاته ومحاساته واولا يعكنن داد الولاية الحاجة بفالمم على الدامة دادا الجليمة بدامن جهة أولونه المصرف

هدا معی الدع ده الکانه الوارده فی الائشاه والبطائر * وفی محنه الاحکام المد به دو صها : ﴿ لُولانه خُصه الوی می الولانه العامه دفواد به لدوی علم لی توقف اوی می ولانه القامی عدم به الماده ۱۹۵

الدئ وبه توضيع داك ; و حر المنوى عقر الوقف ارده و آخره الفرص المعمود و حره الدول وحدها مصاوة دول احرم الفلس عي و لاك ولاله الاول حصه وولاله الدي عامه المعلم الولاله الحجاه على الهامه و لا يكول الاعلم الاولى وهي لا يكول علم وجودها الا ملهمه ها و و شرفته علما السالا و كداك منا عام و لا يورح القامي الملم واللسمة و الاادام تكن هما ولي خاص ، وهذا للسبب الذي بينا و

الغصولي والظربات الخلف

في اللغة و لاستمهال الدارج ، الفصوئ هو من شعرص لما لا يعده ، وياه النسمة في هذه الكامه ما تدخل على أمهرد ، ال دخلب خلاف للقياس على الحمع ، اي فصول جمع فصل ، ومصاد الزيادة .

اما في الاصطلاح الشرعي ، فالعصوب و هو من ينصرف محق العير ندون ,دن شرعي » الددة ١٩٣ من عجله) ، أو هو عا ره أحرى، كل من يتعاجس ناموو عيره وتنصرف جا ، خلافاً للعاعدة العامة التي ذكرة ، و لني شع النصرف محق العير بدون إدن أو ولانة .

⁽۱) کا روی ابو یوسف یی کتاب الحراج ، ، دان ، س ۲۰ .

⁽٣) للسوطي (من ١ ٪) ، و لأي حير (من ٢٣) ،

ما به الواع تريد مال همروا، دون أن يكون واكبلاً عنه أو ولياً عليه ، أي درن نفو عن من صاحب المال واردن من لشرع ، فهو بائع فصولي

وفي الحكم شرعي بتصرفات الفصول للصولات ومداهب محتلفية الطارية الاولى لغول المطلال اعمال العصولي ، ولو وافق عليه صاحب أبدل العمي مثلث ، يعد أينام رابد مال عجرو باطلاء و الناقش له مجرو .

و الانظرية الله بقدي باعد و اغمال الفصول سواهة على رضى فاحب أمال م وان اخارها صحّب و عدت ، وان م تحرها فللجب ونطّبت م

و عدرانه ثالبة ، اخير " ، محكم السحالة الصرفات القصوب ، والوالم محرها صحب المال ، ادا كانت مصده به ، وحرات نقصد الرحوع عليه .

فيجل ، في الفصول الدالية ، يستمرفين لانجاز كلا من هذه الأصولات الثلاث ، و بنان موقف المداهب الاسلامية منها عامع اداليم والرجوة الحلاف و لوفاق فيه ليم

الفصل الثاني طرية بطلان اعمال الفصولي

الجدأ وتشبره

بان عدد المصوب في هذه النصرية باطل عالأنه لم يصدر هن ولاية أو ادن . وهذا المقد الدحل سقى كذلك ، وبان و فق عليه حاجب الحق ، لان اصل المقد بحرم وباطل ، بالمحد الحرة المحرد الدحل ، بالحجب للصحيح عمل المصوف العامرات الحرام المحرد على المحد المحرد الم

وان هذا الحكم ، تعدم وقوف يصرف العصوفي على إخرة صاحب الحق والمدم به ده بالآخرة ، شمل السلع والشراء والدكياج والوقف وسائر العقود والنصرفات القوادية .

و من أوضح الاءثلة على دلك مع المصوب فلوعصب و لد دانه عمره ودعم من خاند، والمشتري بعلم الها معصوبه، فالمع ربيد باطل و لاعلث غمرو إحسارة هذا البيع الباطل ، إنه له أن بنيمه البداء من حالد بعقد حديد ضحيح، كوت وحدة المشار ،

اتباع حذم الظرير

وان جده النصرية من العقهاء المسلمان الو ثور وداود الظاهري، من أصحب ب المداهب النائدة ، والامام احمد، الله حسن في الحدى الورايدي عنه ، والامام الشاهعي في مدهمه الحداد أو ليس في القوادين العربية ، على ما تعلم ، ما يؤيسه

⁽۱) رحم الحد بی (ج ۸ رقم ۱۲۳۰) ، والأم (ج ۳ س ۱۳) ، و ریاس عرام ا م ۲ س ه) ، والحموع (ج ۹ س ۲۹۱ وما سلطا) .

همد العبريم

و حجة الدامل بها الحدث الشراف المروي عن حكم بن حرام ، الدسأل الني عن الدامل بسال عدي الدامل المرافق السام المن عدي ، أفالماعه من سوق " عاد حديث الساملان المع الدامل عديث الماملان المع العصول ، أي سعاء الاشكاء الدائع الوهو ، كا ترى الاستلال عبر فاطع الاستيال الماملان الماملات المنافق الماملون الوعبي كل المنسل عبر فاطع الاستيال عدد حوار الصحاح عمل العصولي الوعبي كل المنسل عبد المنافق المنسلوني المنافق المنسلون المنافق على العصولي المنافق المن عرف المنافق المن

صفيا إلى دائل دان هذا البعد الدمي طري محيل دلا بوافق حاجات الدس من الباحثة العبامة - فهراء شعة فد حب الحق من الجارة هم أن الفصوي ، وترفضة حداء العقود على هذا الوحة ، يودات المشقة والحواج ، وتقضي على روح السرعسسة والتساير والمرونة والمؤاجات والتي للسوحتها المعاملات الدواء العامدة

⁽۱) رواه احمد واسعاب السع الأرجة . واجع سان أبي داود (ج ۴ رقم ۲۵،۳) ، و منح كبر (ج ۴ س ۲۱۳)

الفصل الثالث نطرية التوقف على الاجازة

الجدأ اعام وتعيار

لا رئين في ان الوكالة إدن تحير للوكن ، الجار أسنت ، أن تتصرف في الله العير - وهذا الادن من طبعة أن تكون بدالقاً العين الوكن

وممي ديث ان عمود المصوى لا يدير تعطير أصلاء كي في التصرية الاولى ، من يمتبر ما وقفة على رضى طاحت الحق ، أو على أحاربه كيا في التصبير الاصطلاحي ، قال على عد حب الحق بالفقائد السامي أحرام المصولي وأحاره ، أي وضي اله وواقق عليه عاصر هذا العقد صحيحاً وتقد الراولات والأام تحرف فيه المقد عاواعيل كأنه م كان الدالم الموقوفات على الاحتارة أو عليمها .

وقد احد بهذه بنظريه من القواح العراسة القاوف لاسكبري، ومن الفقه،

NE DET THE AUGUST

دلا هنده ا فان ۱۲۳ ، و سوم اسالا در ۱۸۲ و

المسمعين الامام الشافعي في مدهمة القديم ، و لام م حمد في حسل في احسندي الرواسين عنه " ، والاماسان الواحسيمة ومالك واصحابهما ، واهل الشعة الامامية " والي جالب الأمليل المقلى الذي لا كرم ، فقد اساعا القائلون لهذه النظراء من الفقياء المسلمين الى السنالة والقباس

هي السالة أمنده عديدة من الحارة عمل العصولي ، لكندي هل واحد عدم عقد روى الو داود والآرم مكي سد و محلسه ، الله اللي حراء العجى عروه الدري ديدراً بشتري مه شه ، و شيرى شهل ، و حرا هم هم عد راء و حرا شه ود و مقال النبي (ص) : و بارك الله في صدته ، بك ه ٣. فوجه الاستدلال بهدا الحديث الله عروة باع الشاة الثانية من سير ادب اللي ص) ، أي كان بيعه فضولياً ، ثم الجارة النبي (ص) فصار صحيحاً

ام القراس ، ابو على الوصاف، والرعلى ثلث ، با او اي الهدم الوصلة بست باطنة ، لل هن موقوقة على العارم الورائة ، أن الحاروة، صحاب ، و لا الصلب العمل الفصوئي شاه به الد قد س عدب صحيح ، د في داك من الحاجة والمصلجة كرمن العاهدين وصالحت الحق ، ولقدم الصرو منه والما لع الشرعي أ ،

وهدا الحكم في النصرية الذبية ، واب كان نحية قد ورد في الساسع المصاوي في كثير من الكتاب الفليمة ، الآانة عام شمل خميع عقود العصوئي وسائر الصرفية القولية والفقلية الونجين بمكر هها المصل الانتية ، أحوده من تحسيله الاحكام المقالية غالباً ومن مصادر أخرى .

في العقود الخالية

لقد وصعب المحاة المدأ الدم في الإلكانة وقدات والاحارة اللاحقة هي

 ⁽۱) حصوصاً ۱۱ عب عاجه ن عصرف في بال همار رجع و دان والافرال الديمة
 في بدهت عيني في كان عم عد لان رجب (س ۲۱۷ وما نعده) .

 ⁽۳) رحم آب این ۱۹۵۸ (طانون مقد ، ۱۹۳۹ س ۸ ±) ، و سایة مجلسه الاس بشد (ح ۳ می ۱۹۵۸) ، و سایة مجلسه الاس بشد (ح ۳ می ۱۹۹۸) ، و طبح الوح ± الاسلام (من ۱۹۹۸)
 کریمی الامیان المحموع اح ۸ می ۱۹۳۷) ، و سرکع الاسلام (من ۱۹۹۸)

⁽۲) من حد سے مالہ جری فی سان ان دو ہے ۲ رفع ۲۲۸۲ ۔ ۲۲۸۲)

⁽٤) فتح ألقدير على الهدايه ، ح ه س ٢٠

في حكم لوكانة ســ قعــ مثلاً ، لو دح أحد مال لأحر فعاود" ، ثم احبر صاحبه فاحاره ، يكون كم او وآدّه اولا" ، (المادة ١٤٥٣) انه خلب المجله في احكام عقد الفضوي في فضوط الحديث ، ساء كل عقد على حدثة

فسع الفصوى دكرة بن السوع الى معلق به حق أمع ، والتي تنعقد موفودة على احره دألث خبر السواء الله و ٣٦٧ و ١٩٧٠ ، الصت سي الباهد الممع ادام دره فاحد من الله الفسح الله المده الله و حدد من والا الفسح الله و وصله او وحدد من والا الفسح الله و المده و ١٩٧٨) فيهدا أد عالما أحد الشير كان في المدل الشيرائة وباع الإحراط مصله وحدد غم الله كول المال على الدالية والمالة المناس المحدد غم الله الله كول المالية المناس المحدد غم الله الله الله والمناس المحدد على الله المحدد الله المحدد المناس المحدود الموال الله المحدد الله المحدد الله المحدد الله المحدد الله المحدد المحدد

ولا بد من هذه الدحرة بند دينج القصوى في الدهب الحمي الصدوني الماسع من المجر باطلا ما والكسب المرابع ا

و كن الأمر على عكس هذا في قاول الموجد ب الله بي الده ٣٨٥ فيها ينقد بنع ما الله بي الده ٣٨٥ فيها ينقد بنع ما الله الله و كدا بنات هو الحكم علما لل كدي و ولك ما كور عددهم للمصول بالمع الله مقتل ما دعه الله ورثه والأول الشتر ما والله ما الله مصل الله التا للماكن بحل عالمي سنعة الحراط عم وتم الشتراه من صاحبها وشر وها عمل احتداري ما والدين عاجر الرام لما فيها تقصل المتداري الله والدين المنابع والمنابع والمنابع والمنابع والمنابع المنابع ال

اما الشراء ، فحكمه كاسع في المدهب الذكبي" - ولكن فيه المصبلا عسمه الحمصيين . فصدهم ، لو اشترى احد شيئاً لعبره ، كان الفقد موقوفاً على إجازة الهدا العير المشترى له في حاسين ١ الاولى ، إد أصف المشتري الفصولي الفقد إن ادلك

 ⁽۱) چامع الفصوای (ح ۱ می ۳۳۳) ، والفتاوی البرازیة (ح ۱ می ۱۹۰) بهامش قمدیة) .

⁽۱۲ مو هند حدل ماح سندي خين للعفات (ج ٤ س ٢٩٩) .

⁽۱۳ ای رسد في نوسع ند کور

العبر ، أي إذا اشترى اسمع باسم العبر حمراحة والشية، إذا كان المشتري بقصولي صب قصراً أو محموراً عليه ، فعي هائل الحديث ، لا بعد الشراء على المشاري العصولى ، سبب النصورج في الحالة الأولى ويسدت عدم أهليت المشتري في احالة الشية ، بن يكون الشراء موقوفاً على إخاره الأحبي المشترى له ، إن إخاره بعد عبه ويلا عمل أما في الأحوال الأحرى ، فالعقد لا يتوقف بن ينفذ على العصوفي وحده ، مثاله ، لو اشترى أحد شيئاً باسمه الشخصي ، بارياً شراء ما لمعره ، دولت بوكس منه ، فاشراه صحيح بافد على العصوفي - ولا ينفذ عليه ، مشترى به عجره حرد العقد ، بن عد المعرف بافذ على المشترى العصوفي المشترى العمومي بافذ عديد ، معه ، فالشراء صحيح بافذ على العصوفي - ولا ينفذ عليه ، مشترى به عجره والسند في ذلك أنه صرف الاب الكون في الأفل به لا ميزه ، فاذا وحد بعاداً وحد بعاداً وحد بعاداً

وفيه عدا هذه النصيل في شراء الفصوب عند احتمال ، ينقي وعدة ، والأجارة اللاحقة بِقَرْلَةُ الرّكَالَةُ السَائِقَةُ ، معتبره في نصره ت الفصوب ، في المندهس ، ولسكي واخلفي وغيرهما من المداهب التي حدث بالمصر ، الذابه ، كا توضح الامشيلة التي ساح المما الله في

فهي مخلف صاً ۽ و معقد إحداره الفصوبي موفوقه على إحداره المصرف ويا**ن** کان ماصرف صفير او کار دُه وکاب لاحره احره المشء معقد إحاره الف<mark>صوبي</mark> موفوقه على إحاره و آنه او وصاله النام داد 1539)

ومانه ، وقسية العصولى موفوقه على لاجاره فولا أو فقلا مثلا ، أدا فسم واحد المال الشعرث بنفسه ، فلا لاكون القسمة حائرة . كن أصعا له ، أن المجاروا فولا ، بان قالوا أحسنت ، أو تصرفوا لالحصص المفرزة بصرف الملاك ، على توجه من لوارم المنث كسع وانجار ، وأنفسية صحيحة للفدة . الأدة ١٩٣٩)

⁽۱) البعائم (ج ۲ س ۱۵۸) ، والتناوی الهدیة (ج ۳ د ۲ ۱) ، و حصر عصو می (ج ۱ س ۲۱۷)

(المصابع عنه م. وان احدر ما يضع الصلح و يومه بدله ، و انهم نجو م ينظل الصلح و لما من على على الصلح ما و لما م على على عاها م م على الصلح ما و الصلح الله ما ا

و كمالك بحالت المجلة على اله و الد الرص المستودع الراهم الوديمة الآخو الا ادث ، ولم يحر صاحب صمم المسودع الله ، و الأده ٧٩٣) العلامة لا لل من دلك الدالود عم المس مأدولة بالمصرف في دراهم الامالة ، و دا فعل كالد فصوالية ، مثالة لو عقد فرضة الملك الدراهم مع احسي ، فا عقد الداوقات على الحارة المودع صاحب المال ، والدارة صح لمنه ولال المستعرض ، والدام بجرة عطل

ومش الوديع الشريك المجارب عهو لا سك حق افر ص مال المجاربة المواق تفو على با فار افرض هذا الذل ، فعقده موقوف على الجارة رب الدل الفارد الجارد وكان الدن فالدًا وقب الإجارة صحاً والمدانات لا ولا "

بي الاحوال الشحصية وبي سال التصرفات الوبيد

لا قدصر الامهام على هنوفات الفصوص على العقود الدنية باس لعيب منها الصافي العقود الدنية باس لعيب منها الشي العقود والاستقاطات الشعطية والشعطية والمؤلسة المتعلق والعدى والوهب، وما أي دلك

فعي الرواح مثلاً ، لا نحور لوكاله في عص لشرائع ، كرى في القانوت العربسي ، الدي بوجب حصور الروحي بالدات في محس العقدة ، إلا في معس مستشمات العنصما الصرورة مصلحة الحبود والبحرة الدامل المحبوش المحبوش المحبوش الحبوش الامراعي عكس دلك في الشريعة ، قالاسلامة ، فعم نحور الروحين الولاحدة أن بوكل وكبلاً يبوب عنه في عقد الرواح ، و، أن الاالادي والاحدة وكبل عنه في عقد الرواح ، و، أن الالادي والاحدة وكبل عنه في عقد الرواح ، و، أن الالادي والاحدة وكبل عنه في عقد الرواح ، و، أن الالادي أو الاحدة الركب والاحدة الركب والاحدة والدائرة ، و اللادي أو الاحدة الودائرة ، و اللادي أو الاحدة و الاحداث اللادي أو الاحداث الدائرة ، و الاحداث اللادي أو الاحداث اللادن اللادي أو الاحداث اللادة و الاحداث اللادن اللادة و الاحداث اللادن اللادن اللادة و الاحداث اللادن اللادة و الاحداث اللادة و الاحداث اللادن اللادة و الاحداث اللادن اللادة و الاحداث اللادة و الاحداث اللادن اللادة و الاحداث اللادن اللادة و الاحداث و الاحداث اللادن اللادة و الاحداث اللادة و الاحداث اللادن اللادن اللادة و الاحداث اللادة و الاحداث اللادة و الاحداث اللادة و اللادة و الاحداث اللادن اللادة و الاحداث و اللادن اللادة و الاحداث و اللادن اللادة و الاحداث و الاحداث و اللادن اللادة و اللادن اللادة و الاحداث و اللادن اللادة و الاحداث و الاحداث و اللادن اللادن اللادة و الاحداث و ال

⁽۱) خلع للموين ، ح ١ س ٢١٨ و ٣٢٢ .

⁽۲) واب نمطر د

⁽٣) راجع فلاسول، عانون الذي عراسي(ج. ١ رفيا ١٥٨)،وقانون ١٩ آب سنة ١٩١٥،

في هذه النظرية الذبية التي محل صديمة ، عبرية بموكن الند في كل م كاث اللوكيل له مدحاً. ومن ثم حرافتها تؤولها للصوالي و والعفيدة موفوقاً على الاحرة كناتي مقود مثاله انجور لرجل بالووج وحلاً امر مالد يوادمه الو ك ووج المر ورجلاً عير إن به الرق خاص والوقف عقاله على إحارة من له العقد، وب أجره عد، وإلا لا أو كمه لا خو، عصوف وأحد أنه سوى طرقي عقد الزواج عند أبي ما مه رمجم - حس ما ملاه، بأبي توسف الذي حراً. والثان وهس على هما صلاق القصوبي وعا فه وحامه * الرا قمع هو الصلاق من حاب

ومن صرفات تعصون بصا الرفف فالدار وقت رحل على عايره وقفاً لله المأعني العقراء كالداء دانوفك بالوفقاعني احرماط حب الارض أفاده الممه الأمر واحرر عمرف اعتباوي لاصح الوقف والمداله وكالب لداولانا على الإرص المرفوقة، وفاقًا للقاعدة والأخرة اللاحقة كالوكانة الساعة ﴾ و فكس بالمكس!.

الى التصرفات العليد

ن الأحراء عبد الامام الأعطم أي حسيمه لا الحق الا العقود وما أو " صرفات عواءً، درياداده يا, و كن تاجه الأمام كالسبد وعص الم كالله الوا بالمكس ، وطبقوا الصراء الأخارة على تصرفات المصوفي المعسالية وعلى فعاله ، كالقبض والمصب والإنلاف، وما الباء

مثاله الدائرت بالقاص في الاسباء كالادن بالمنص في الاسداء و، ومعني هذه

را) کمه الاین سرختمنی لاحال جادانی ۱۹۶۳ ساته ۲۲) دو عنوی خاه (ج۱ س ۲۱۶ برمنے همه راو عنون خاره را ۱ في ۲۷ ا

۲۱ في عدم (م ٥ س ٣١١ و ٣١٠) د و خرسي على سنڌي خي ج ۱۷۲ یا دو شیمه اعتبدی را بر ۱۰ ۳ و در تعدها) یا و عاوی نجاز ۱۰ (۱۰ س ٣٥٣ بيامش الهديه) -

⁽۳ مد ي سفين لکن و دعي ، أما عند العني يا هنج الاطاقي او لأحمال حسن رو ن در حم سیاط د چ " ص ۱۷۳) ، و خرشی د چ ۳ س ۱۵۲) ه والغني (ج ٨ ص -١٨) .

⁽۱) عاوی همه (- ۲ س ۲۳۹) ، و مساوی طرسوسیة (معلقه شرق عصر ، . (124 pec 1947)

القاعب الذي المن العضوئي دين عبره ، بدون ادبه ، كوب منوفعاً على الحرة الدائل الفاو على الكوب منوفعاً على الحرة الدائل الفاو على المدر حل الا عوض لده بالذين ، وجهاء الذائل الفائل الدائل الذائل الدائل الذائل الذائل الذائل الذائل الذائل الذائل الدائل الذائل الذائل الذائل الذائل الدائل الذائل الذائل الذائل الدائل الذائل الذائل الذائل الذائل الدائل الدائل الذائل الدائل الدائل الذائل الدائل الدائ

ام الا الاف ، فليه حادف فلمد و بران بران ، و له يدعنه السمر شي في السويو والله تحيم في الاشده ، المادان الا الاف لا سوقف حتى مجله الاحرام ، ، و والله من ها مال السال ، ما و بها سائل رف ب ، صمحان الحراث ما صلفت ، لا يعر ،، و "كن الصحيح ، مدي عدله المدوى عدل خلفان ، هو ما في قمل عن المهادة ، ال لاحاد ما محق الاحمال ، ومن ثم الح الاف لانه من غميد وهما ".

خلاصه الامثله

على الجهد السندن من الاستة العديدة التي مردنة المسبن العقود المالية والشعصية الرمن التعرفات العولية والعملية الجمعة والداومات الداهب الداهب الاسلامية التي احدت بالتعربة الشاسة في قددت بالتعربة الشاسة في قادة والمالية على المشارة على عقد من العفود؟ والمالية من التصرفات فعلما

والأراسية عشدموا والماران والألا

 ⁽٧) سوله لکاری آیا می ۱۵) دو برج لاساه بعددي بدأ عی للحصوالد جولاً
 (٧) سال ۱۷ سال ۱۹) د.

 ⁽۳) الفناوي البراية (۳ من ۳۹۰ مهامن الهدية) ، والاشناه والنظيمائر لائن تجيم
 (من ۲۰۳) ، و لدر بحد ر شباح سوير الابتدار (ج ۲ من ۵۵۹) .

والمقد اكترب من هده الامثلة لاثبات هذه الحقيقة ، التي ربما عديث عن البطر ، بسبب سائر أمثب في فصوف المحديثة من أبواب كنب التقه الاسلامي - ولعل مـــ؛ دكرة كفي للوصول اليء فصده .

فين هذا المفرض، وعالماً في عبره أنصاً، جالدرس العقياء المبابون المساديء العامة نظر تمة تحلبه ٤ عمى استجراح الفروع الحاصة من الاصون العامية. . ن محتوا في المسائل الفرعية اولاً ؛ والسجيطوا من محوعها المنادي، العقهمة الإساسية -وهدا الاساوب الاستقرائي بفسره ما عرضاه من أصول الشبر بع الاسسلامي ، ومن أدلته المقدسة، التي بي عليه عبر العقه، ونقله لها الاحتهاد وفتي المسائل التي أوجدتها تجارب الحدة لعملية ، أو التي استسط العقيد؛ على سنس الافتراص

ومن حميع هذه المسال ، تكونت بعيب، دلك محوعة عسة للبحث والسقيب ، محود له كالب مبداءً واسعاً للمكير والاستقراء ، وكالب وأسطه توصل م عص المتعصصين من الفقراء الى اثنات أننا دىء العامة والقراعيد النكامة - ومن هينده المناديء الاريب المنه العام ۽ المنبع في التصرية الذابية ۽ لا سِها في المدهب الحملي ۽ وهو أن عقود الفصولي و عبرهانه تنوفف على الاحارة ، أث كان لها محيز وقب المراغ ... ، والانطب ١٠ . ومحق فديع هم عجلصار بيات الاحرة والواعم وشروطيا .

الاحازة وابواعها

ال الأحرة ؛ كم علم ، هي الادن الملاحق الدي بوافق به صاحب احتى على ما أحراء العصوي ، وهو الذي مجمل صرفه الموفوف، فدأ .

وكما كون الاحرة بالقول تكون بالعمل . ومعني هذا أن الاحرة محص بكل لفط أو فعل يدل على الرصى ٢. وفي هذا المعرض ، لم يكتب بعض الفقم . بوضع هذه القاعدة ، مل تسطوا في بإن الامور التي تمد كافية ليدلانة على الاحاره . والامور التي لا نكفي لدلك .

ومحق،وان ك لا ترى داعياً لهذه التفصيلات، التي وحدب الاحتلاف بلا ملزر،

⁽۱) عامم عموی ، - ۱ س ۲۰۱۷. (۲ رجع نفس علی کاب آساری مذکور ، س ۲۰۱۲.

يورد امثلة منها الدماً للمائدة . فمن سع الفضوى الواجرية عالمبتر فيص اشمواء الاجرة من قبل الدائلة منها الدائلة الحراء فقلية لفقد البيع أو الاحارة الذي جرى بدون أذبه ، وحكن لو قال المائلة الفضوى ، نفسد عمه بالماع دراصب واحسب ، فقس لا نمد كلامه الحراء قولية ، لابه رد قصد به الاستهراء ولكن الامام محداً المتاره الحارة استجداً ا

وقد الجنف الفقه، في حكم السكوت ومند الحُمدين والتّ فم أن والحُدين ، لو أناع فصولي منك غيره تحصور صاحبه أنا وهو ساكت ، فسكو ، لا نعداً أحاره ومثه لوكانت السع مدانه ، وسكت عداعه، أن أن ترويح التصوين كدائ ، لا يعد قبول التهيئة وحدة العازة ؟ .

أم عبد الماكدين والن التي لدي و فيهكوت حكم الاحرة ... فديدهم ، لو فاع اجد مان غيره ، وكان ... الله حاصر " محسل السع وسكت عبه ، او توكان الداك عائماً تم غير بالسع وسكت عبه مده فعو لذا فيل في العام والرمه .. بع وعداً سكو ه رضى واحدة ، إذا لم يكن ها كن لعبو ما عاكستوه و سنتان "

والنتيجة أن الأخرة عند كانت رضى بأموادية و فيلموروس أن محصل كان م يدل على هيدا الرسى والموافقة عسواء أكان وانت و برعمًا أم صحبهُ وكان الأخرى عاملتم و الدي الصاعوا في هذه التفصيلات عالى صعوا الهذا وسد الدام و ثم أثاركوا تطلبيقة إلى تقدير الفاضى وحكيمة في كل أضاء من القصاء الحراثة وتحسب صروفم الحاصة ورقائم المادية .

والاحبارة محب ن تصدر عمل له لارن دا صرف فهل ... کون في لاصل اصاحب الحق او لوکنه و د کان هو صغیر " او محبود" و محجود " علیه ، کا ب الاجازة لولیه او وصیه .

⁽١) النتاوي الخالية ج ٣ ص ١٤١ (بهامش الصَّدية) .

⁽۲) جام التنبية (١٠ / ١٠٠٥ و ٢١٥) ، و هنداه (٣ ٢ من ١٥ ٢)، و (ه. (ج ٧ من ٩٣) ، والليسوط (ج ٣٠ من ١٣٩ — ١٤٠) ، وائد ح كند ، اسان العبي ، ج ٤ من ١٩) .

رج بعد شرح بعد (ج ۲ س ۱۹ ۱ د و لام في ماضع مذكور

9-31

عبد عدم الأخرة بعبار الفقد متسوحاً وقبل على المقدعيره من النصرفات واكرب النسج صعاً لمن به حلى الأخرة فد رفض عدجت الحق أو وك أو وجبه أو رأ به حرة عند التصوي بالسيوديث المقد المحلة المدة ٣٧٨).

والدرأى الحديث في المانع تحديد ورد في عنوان الموحدات والعقود اللسابي من الداد لا تحور للا أنع البديدي بطلال العقد تحجة ان السنع المقسيد على ملك العيرانة (المادة ١٨٥) .

شروط الأحارة

ان الاحدرة لا نصبح بعد الفسح ، مثاله ولو حيم فيالك أن فلاياً آخر مذكه ، فد ي لا حلا هذا العقد ، ثم قال بعد أنام أحراء ، لا يعتبر اللاحرة ، لاينا المسوح لا يحر ها "

وعلاوة على هذا ، يدعي لصحه الأحارة ثوافر شروط أراعة ، هي وجود كل من العافدين وانجير والمعقود عليه ، وسعت دلك أن الأجاره ، لم كالت تصرف في

 ⁽۱) حدیثه (س ۱ س ۱۹۵ مهامت نفیده ، و خرر آه (س ۱ س ۱۹۵ بنفین هامشر) ، و فلاد ه این ۱۹۵ مهامتی دیچ تمدیر) .
 (۲ سر ر ۲ (س ۲ س ۱۳ مهامتی هندیه .

العقد عاربه الشائم فالمدائرة والحب بوا فرا شروط العقد الأساسية وقب حصوها ا وهاراً العباح هذه الشروط ا

الأول والدُّني وحود العاملين، ي اعتباري ومن بعامد معه الالاحارة يعد وقاة أحدهما لا تصح .

الذات وحود التحبو بدحد احق علم وفي هذا مد كن لوا "ه أو ورائمه حتى الدرقة عقد و لا "في القسمة عند بن بوسف م الدر الفسير الشدكاء التتركة ه و عصوم عال عارفت ما القسمة على احرد العالم ولكن بداهات عالما فاق الأحرة ، وأحد ورا ماعنه ، فلا فلم الاحرة عاد الأمام "بمد محلًا لهام الله وأكار ضام الديجداً عند لأمام في توسف "

الراح - وجود المعمود عده موضوع عقد على السع مثلا ، قدص أصحه الاحرة قد مسع ، وقد التمود عده وضوع العرف العرف المائين المائين المائين العرف العرف الأمل المقاد المائين المائين

و كن حدد في حدده العصوص أن اله في الع النداعية من الفصول ، أدا هاك الاندن فندي من حية العصوب ، ثم أحر اله الله فنم عده ، المعني إن المد العقالة . والله فنا باخ الفصوب توكّ لا يدن فناحية ، فحاصة المشتري فمنص ، وحاجز المائث النبيع ، كان هذا النبع حائز "ونافة" عالماني يوسف الاعتدار أفر

وفي عقد الأحارث، كالسم، عاصى صحاب الأحرة هـ محور ، و قال الاحارة ان كان من العروض ـ

وهده الشروط عمله وحشم محمة لاحكام مدالسه في سع عصوى وفي الحراء علي الدام فالساء الله المام العالم المام المام علي الدام فالكنا المام الما

⁽۱) فیج عدم درج ۵ میل ۳۹۹ . ۲) خانع عدمون (ج ۱ میل ۳۹۶) دو ... به فی نومنع شکور

⁽۳) مع دج في ١٥١ .

⁽٤) في النواسع الله كور .

صحة الاجازة قبام ونقاء أربعة أشه - العاقب في والمال المعقود عليه r و بدل الاحارة ال كان من العروض . وادا اعدم احب عؤلاء فلا تصح الاحارة به (المدة علا) .

وحكم الاحراء اللاحقة كبعكم الوكانه السابقة كم فصف فادا أحر بدلك بسع العصوي ، صار السابع ملكة للمشتري ، مع الربادة التي حدثت فيه بعبد السبع فس الاحرة ، وصار الشن أماء الدالك في بدالا أنع القصوي " .

المستكنيات من الاجازة : الادِّيد ولالهُ

في كنب الفقه أمارة عابدتاه من الأحوان التي تحور عبي الهراء ال الصرف في ملك غيره المراد الوابدون ولا باعد بسبه الوابدون بصوفه فيم صححة الأ الحراء، خلافاً للفاعدة الصابه بالونجي بوابدون كانب الحبقية أهم هذه المسلامات ولا التحور للرائد والتولدات التاري من مان المراض ما تحاج اليه هاساما

ثاباً الدس للوديع في الأصل أن ينفق من مان الأمانه على أنوي المودع الذا اداء أو ادن القاصي و كن محور له دائ إذا كان المودع عمائياً وكان الوديع، كان لا عكن فيه السلطلاع رأي العاصي؟ .

تائاً - محرر أرفقة السفو إذا مرض أحدهم أن يبعثوا عليه من ماله بدون اذبه. ومنه محور هم ادا مات احدهم أن محمروه من تركبه بدوت ادن الورائة ، وروي أن حمه من أصحاب الامام محمد بن الحسن دهنوا الى الحداثات حدهم في سمر محمد ودعد ما كان معه واعود ، فلما وجموا أعلوا محمداً الحرام وهند ما كان معه واعد من المصد من المصد ه أ

۱ هده (في وصل بدكور) ، و حده ا ح ٢ من ١٣٩ مياسن هنده) . (٣) دكره اين خبر غلا عن سر حة ي لاساه و بندائر (ص ١٩٣) . اظلر فتح القدير - + بن ١٥٢) .

⁽٣ دكره ترمعي معلا على عليه و مديري شرح كه (ج ٣ يل ١٥٥)

⁽٤) سورة غرة (٧) ، ٢٧ رحم برنسي في نوسم بذكور وروي عن عجد ، به ماسه بهن والاستدنه ، ويخ عجد كثير بعض ربية به ماسة المحتار (ج ه عن عجد كثير بجهيره ، فقيل له به ماسوس ، فسللا لانة الدكور ، نظر ربا المحتار (ج ه عن ١٧٤) ، وفتح القدير في الموضع للدكور .

وابعة الحاكات الولد الداع ولرشيد عالم وكان الوه فقير كان حد حسا المحمقة مم يكن للاب أن تسع ما ولده لمقته عبد الصحيف محمسد وأبي بوسف وابداً عبي الفاعدة التي وكوه ولانه الاب رالت ساوع الويد رشيد ، ولكن تا حسمه أحراله السيحسان في من هده الحال بع عروض الله والاعتمال في من هده الحال بع عروض الله والاعتمال من أمواهماد لم حسا المحور استبحال أو لود مسيحد بلا متول واله أوقاف وات عنه واحسار لأهن محيم وصي وابطأ لو وحد مسيحد بلا متول واله أوقاف وات عنه واحسار لأهن محيم المحال الويد المحمد والمحال المحال ا

وكديث ولو حصر الجداء فعلها هدم داره ، فهدمه أخر الله دن ، لا تضمل استعمالاً ، إذ الاصل في خدم ان كل عمل لا تنفاوت فاه الناس تثنب الاستعابه فاه كان أحداثه :

وفي المدهب الحملي حات هذه المستندات محافظة من واحايرات من الاستحسان وهو كل هير من الأراه الاصواب الخاصة هذا المدهب والعسارة وعلى الحملية المحلوة وهو الحملية المحلوة والمحلوة المحلوة المحلوة المحلوة المحلوة المحلوة المحلوة المحلوة والمهام الاحلى الدي يوى الشاة مشدودة والهائة المداحات المحلوة ا

⁽۱) رسي في الما ومع

 ⁽٢) رد المحار في ذات الموضع م سعري النف عن في الشيان بيجيه الدمامة والقصاء في الحرم الثاني
 د عص عدس من حاسه لاون من عدم مراح)

⁽۳) چامع الفصولين ۽ ح ۲٤ من ۲۳۲ ـ ۲۳۶ .

⁽٤ محم عيادت المدادي ، صعه عبرية عصر ١٠ ١٠ ه ، س ١١٤

وعائدة هذا النفسير الدجيع احكام الفصوص، في عبريه الثانه البادة في الشراعه الاسلامية، بصاح محموعه نحار وعدة واحدم الرهي الدالا محرر لاحداث يتصرف في حتى أحد إلا بادنه أو بادن الشرع .

والادن ، سواء كما من صحب الحق أم من قس اشرع ، وسواء كات سه قاً كي في الوكاء ام لاحقاً كي في الحرد عمل المصوى ، وسواء الحير "كان صريحاً كما في وكاء والاحرة ام مستنجاً ، عادله كي في المستاب التي تصبح به عمد المعدولي دون حرة ، هما الادن ، مهم كان توعه ، هو وحده الذي محار المصرف في حق المبر وما دون ديك فهو لا يصبح ، ولا ، كن في الادن أن يكونه سالًا لأي حكم شرعي بادد

المناكبات من الأحارة بسبب الأصطرار

المستثنيات التي مرآت معنا درالي علم فيها عمل العصوف هوب الحارة صاحب أمال دراب كانت مند له على قمس الارن الصبي دالا ان معطم مني الصدّعين الصرورة - والصرورد، كما ي عراه - ما الموضع دهي من أسدت النسير وراع المحظورات في الشرع الاسلامي أوثى علاء من العوالين آ

والى حديث هذه الداء من النسب ب ، توجد عبد الحيمين حاصه ، داة أحرى لم تعيير بالادن دلاله كما تو ، ال فيترات فقط باصطرار القصوي التوصول الى حق ، أو للبيعافظة على ماله .

ارلاً – أذا قضى أحد الورثه دي المنت لسوصل بدلك أبي أحد حقه من التركة بالقسمة ، قاله يرجع على التركة بما قضاء من الدين .

تاساً - ادا اشْتَرَى اثنان شنئاً وعاب أحــــدهما ، فأدَّى رفيقه الحاصر جمع الشن عى السائع اليسكن من تسم المسع ، كان ليدافع حق الرجوع على العائب مجصته من النبن .

⁽١) راجع كان و صعة عبرت في الأسلام ، ومن ١٠٥٥ .

⁽۲) عرفيس سندي ساهدا شاع في شريد به لايكاريه في كاب نووك ، خراتم الديه (The Law of Toris) ، سان ، ۱۹۲۹ ، من ۱۷۶ - ۱۷۱ .

رابعاً من أحكام ارهن ، ال عص المصاد على الأرامة لاحل اصلاح المرهول، وحملت تقع على حاجه الرهول، والمع على وحملت تقع على حاجه الراهل والاعلام المرافق الماعدة ، والحق للمال المرتهل الله بعلى ما لازم على المرهول الدلال المرتهل الله بعلى ما لازم على المرهول الدلال المرتهل الله بعلى المرافق المولد المرافق المحل والكل هذا من فصاء الحوال والمحق الما بعد دال أنه يرجع على المرافق تأكمة المصد المرجوع علمة أن

حديث برامه به الهاد به المحدود به المحدود به المحدود المراكان بع حدة المراكان به حدة المراكان به حدة المراكان المحدود المحدد حدد المحدود المحدود المحدد حدد المحدود المحدود المحدد المحدد المحدد المحدود المحدود المحدد المحد

سادساً في حالة الرهن الواحد الذي بأحده الدائل في مقابلة الدائل الذي له بدمة أثنين ، اذا رعب أحد هدى المدليق في فائل برهن وكان الآخر ، لناً ، فدفع الاول حصة الذي من الدال للدين ادله ، فلا يعد منبرعاً لدفعه هذا ، بن له أث يرجع عني العالما عا دفعه عنه ، إذ أنه فمن ذلك إضطراراً لتحدض حقه ؟ .

 ⁽۱) رحم في هدم لأسه . ١٩٦٥ من نخا، و علام نوفيين (ح ٢، س ٣٩٦).
 ورد المحتار (ح ه س ٣١، م ٢٣٠)، و عواعد لأسرحه (عن ١٤١).
 (٢ عناوى خانة ع ٣ من ٢٦١ هـ ٢٣٣ .

فهده الأمثلة ، ومناكل من نوعها ماعطت الاحسي الحق باله ينصرف في حق غيره بدول ادبه أو الدونه ، لان هذا النصرف صروري هذا الاجبي حتى نص إلى حقه أو حتى مجافظ عليه .

عودالي افاعدة

ان بقاعدة في المدهب الحدي خلا علين المستشاف التي أسعدًا هي أن العلموني الدي الفق من ماله شيئ لحساب عيره بدران الده له أو الدوان اذن القاطي عا يعدًا منبوعاً عا المق ولدس له حق دارجوع عني من كان الالماق لحساله .

و يوصيح ريث منه عديده ؛ كنفي العصرا ؛ بأحد ود معصه من محلة الإحكام العدلية :

اولاً على عقد الاحوة والدهبيرات المستقه باصلاح الشيء الأحور واصد لله على الاحلال بالمنفعة المقصودة بمودعني الاحل عد أحرى المستاجر هذه المعبيرات درال ادل الآخرة كان شجم من فلس المبرع وارس له طلب المصروف من الآخر و كديث والمقال المستخرب في الأحر المثلا عامل الدالة التي استكريب والله والله والا على صحبه والكن لو اعظى المستأجر علم الدالة للدول ادل صاحبه والمراك المراك الدالة الدول ادل صاحبه المراك والمراك المراك المراك والمراك المراك المرك ال

تامياً من المصاريف التي يتفق على الذي المرهوب ما هم على الواهل، ومنها مرقع على الواهل، ومنها مرقع على الدائل المربين أو وكل من الواهل والمرتهل ودا صرف على الدائل الدري كون مناوعاً ، وينس به أنه نصيب الآخر ، خيرفه ما المدد ٧٢٥

ا شأ اله الوديمة التي محداج الى النمعة ، مقدم على صاحبها او د كان صاحبها با ساً ، فيرفع المستودع الامر الى الحاكم الله وادا المتى عدم بدون ادن الحاكم ، فليس له مصابه صاحبها عالمقة عدم عالمات ٧٨٦)

والعاً ، وادا غمر الشريث المائ الشاب ترث بدون ادن من شركه أو من الحاكم كان منبوعا . عنى لنس به ان يرجع على شريكه عقدار ما صاب حصته من المصرف، سواء كان ديث المنث المشتراة و بن القسمة أو م يكن ، والمادة ١٣١١ . حاصد بدادا صابح الحد فصولاً عن دعوى لعيره ، ودفع بدل الصبح من ماله ، كاب عمله تعوماً ، ولا وحوع له سدل الصنع على المصالع عنه ، اذا تم يجر عمد اله (المادة ١٥٤٤) .

سادسا -- لو قصي أحد دبنا على عيره أو لو كعبه بدون ابر أو الفواص ، علماً منبرعا ، ولا رجوع له على المدين ، عصام ، الا ادا أحار هذا عمله ا

ساعا بدلو عمَّار أحد دار امرأته بلا ادبياء عد منبرع بما أنفقاله وكانت العهارة إلى الآن

ههده الامثية وما كان من أشاهه كه ترجع ، على خُلاء الى خلاصة واحدة .
وهي القاعدة العامة في المدهب الحملي اله الد ألمق فصوف من ماله النظا الحساب
عبره، أو أوا أوى عنه واحد لدون ده ، او لدوناد، القامي في لعدن الاحبان ،
عد منبوعا ، ألمق ، الا في نعص المستشدات السدة على أدن صحب الحق الصهى ،
و على اصطرار القصوف الدائمي، عن سعنه للوصول لدات الى حقة أو الهيم قطه على
مسالة ،

⁽۱ حدم عصوب ا م ۲ س ۲۹۳) ، و دعه ج حددته ، ج ۲ س ۲۳۳) ، وشرح الريامي (ج ٤ س ۴۵۳) ، وشرح الريامي (ج ٤ من ۴۵۹) . الريامي (ج ٤ من ۴۵۹) . (۲) چامم الفصولين، ج ۲ من ۲۲۹ .

الفصل الرأبع نظرية المتعمة

المدأة امله وانصام

هده النصرية رومانية الامل " . وقد نيسم شرائع فريس . وأ. ين وعيرها من الشيرائع الاورونية ، والعدميس، عنها فانون النوحيات والمقود الليد في " . ونحن نقول فيها كمة ونجيرة ، مستشهدين ما المكن لمو دانة نون الليدني

المصوي ، في هذه النظر ، ، هو كل من هذه من عده ، منه و عدوان بعو عن ، الدارة شؤوال العير ، و شبرط الله بكوال العيل الدوال العير ، و شبرط الله بكوال العيل الدوال الله الدير ، عادًا حدث الله شبطاً ادار مصالح شخص آخر عن عير عم ، الاعدة الله بدير الدكه الحاص ، فالمنا أن كوال احدثما حاصة الاحكام الكسب بلا سبب ، الا الاحكام العصول ، ؟ .

والفصوي ؛ نعبه هذا ؛ ناتره ؛ تجرد مشيشه و ندول بدائد مع صاحب الحق ؛
آل يتم الفيل الذي بدأ به ، وإن نعى نعبله عديه الرحل المحترد ، و كما قبل عبالة
الأب الصالح ؛ وإن تنصرف وقاف بششه صاحب الحق المعاومة ، أو المقدرة ، وأله
بقدم الحداب ويرد ما وصل البه عن طريق ادارية ، أباواد ١٥٦ - ١٥٨ -

⁽۱) راحد حث عصول (Negotioron gistro) ، في كناب الأحكام الوسيسوس (Lost , 3, 27)

 ⁽٣) هنر في عصول (Liestion of affaires , Gesc inflishibits ag) مو د ١٣٧٣ .
 وما بعدها من شابعال عدي عارضي د و له د ٣٧٧ وما عدها من عدايا عدي الالمسابي عالم د ١٤٠٨ وما مدها من شابعا الموجانة والمقود الله ي

 ⁽٣) مسادة ١٤٩ من فدول الرحاب الساير و مسادات ١٨٤ و ١٨٥ من الداوي الله أي الأناثي .

ه دا احر صحب الحق عمد ل العصوى ، اعبرت الاحرة الاحقة كالوكاة الله قة ١ . اما ادام محر عمد ، وكان هذا العبل معاداً وسطنف على فواعد حسل الادارة ، هو ، الى صحب المال ، مارم محاء العصوفي ومحب ، والمبر أن يوقع على المعصوب سمه ادارته والديموص محمد ، الراحكم عقد الوكالة ، المواد ١٥٤ و ١٦١ - ١٦٤

و مسرة أحرى عدم في هذه مصرية والعداء الشده بي أوضعاها في العصل الدامي من ناحة المارهم الأحرة اللاحقة كاو كاله الدائمة ولكم محلفات عدم عدم الأحرة العامل به لشداء معدر تصرف القصوى باصلاً ، و يعتبره هو مدرعاً في المقدل تا التي أسلم ، الافي المدانبات المصرورية التي فأكر ناها ، والمطوية الشرائمة ما التي عوالمهدوب المعالم معمة رب الدال عبراله الأحرة السلمي المصوي هيها عاموه بالدال الدي بدأ به صوره حسله الى الدالسلم رب المال الذي بدأ به صوره حسله الى الدالسلم رب المال فالدال من على المصوى والتمو من على المحاوي والتمو من على المحاوي والتمو من على أيفة على وجه مقيد .

و دند احدمت فی عصیر سنت الا درام فی مسأنه الفصوئی . فعد الرومان ، كانه همله بعد من نوع شده العقد د . هم اللشه بده و بن عقد انوكاله ۲ . و قنی ه . بدا الرأي مدمة فی عص القو بن الاورو به ، الني الشقت من القنوب اروم بی ، ي يؤيده عنوان الد ب الذي حوى احكام الفصول ، في القانون المدي الفراسي ۲ .

ا: هذا المعدان ما محل من قد الحق العمل المصوى لا بركار على الرضى ا كما في العقد اللائشة در الن الا عن والحقاعة ، كما هو الرامي الما بد النوم ، ان مصدر الا تترام في الفصول هو مشئه الفصوب وحدها ا

⁽۱) ي مدينه Balthabitio mandate سريان الوميالوس كا وردي الدخاء (۱۲۹۱ فا دات الله)

⁽۴) رحم لا بر مامد عند به عن سنه عمد (quist ex extend) ، في كات الأحكام ليوسيدت نوس (في نومع بذكور) ، وكتاب حدر (عنستانون - وماني ، ١٩٢٤ ، ص ١٤٤ و١٩٠٦) .

 ⁽۳) في باسا لأول من بدير الع من كراسا كاث (In ro III, latre IV, chap I).
 انواد ۱۳۷۱ ودر جدها

ا رحم کا ب حاسر را عاول مدي ۽ رهم ١٤٤٨) ۽ والدة ١٤٨ (هر ڀيب الاخيرة) من قانون لموحات اللماني ،

وقد فلمم التالشريعة الاكتاب أحدث بالنظرية التالية بسابقة العبي ما كانت غير مثائرة بالعالون الروم في آثير بافي الشرائع الارزونية تم تأخذ بنظرية العصول الروم لمة تم التافي بعض مستشات بادرة تم كسانة التجديس والحباش للجرية أ

الثريث الاصلامية

القداراً بن الن الرأمي الاسلامي السائد في مسألة الفصوى بأحسب بالتطرية الثانية ويرفض الانتزام عند عدم الاحارة من طرف صاحب الحق ، بلا في بعض المستشم ت التي تسديد الى الصرورة أو الى بعيس الادن الصبي

وهدا الغون ، باشتراطه الأدب لكن تصرف في مال المدير ، لا نجاو من فائدة عمده احتاعيه ، فهو ، بعد ولا المصوفي مناوعاً عبد عدم الاحارة ، القطع السارعات التي فد نديج ، والصع حداً للشدس في أموار الباس من فا الن الاحاساء الداعي السعي بمعملهم ، أو محجة السهر على مصالحهم

ولا بدمن الاشرم في أمر ، وهو أنه أذا وصعت البطرة الثانية مع مستثمانها العديدة التي يدّاها على جانب البطرية الثالثة ، وأند البطريتين فرند في حدّ من الوحمة العديدة ، والدرق الطاهر الذي سقى سيد ، عند عدم الاحرد عن طرف صحت ادان ، هو أن الله ، لا نعام الاصوال الصرورة والادب الصبي ، مع أن الثالثة بعد المنعمة فالله مقام الاحرة بصورة عامة

وبالرغم من الرأي ل أنه هذا ، فقد كان من عقيم المسامل من هال عطرية بقرب كثير " من النظرية الذائمة ، ان م لكن هي حيب .

ومبد الامام مالك ، خلاف للشاهعي والي حبيمه ، من أدّى عن عيره ديماً بعير ادبه ، لا يعتسبر مستوعدً ، بل له حتى الرخوع على المدن ، ادّاه عنه ٢ . وكمالك ابن القيم الحور، ، العقيه الحسي المحدّد ، الدي يرهن في عبر هذا الموضع الصا عن نظره الذف واحب ده الدّير ، محث في هذه المدّنة ، بدران حمود ولا تقليد ، وتوصل

Silvage (x رجم سيات ساوس من کا Anner its I is like (کا با کا پاکاندر کا Anner its I is like (کا با

۲۱ شرح برسعي على كر (حرب لم سن ١٥٥ له و ساله محديد حسيره ۲ من ٢٤٧) ، ونتايج الحامدية (ج٢٤٧) .

الى سبحة فيمة عادلة ملائمه لروح الشريعه الحصقية , ومحن توجرها بتصرف فيه بني ، نقلا عن كتابه الشهير ، أعلام الموقعين عن رب العالمين (، عنافظين ما أمكن على نقل كعابه وعدرانه دانها ، حتى لا تنهير بائدالعة اوالتأويل

قال ان القم و فيمن الذي عن عيره واحده السنة يرجع عيه د ، ، ، مملاً «لكتاب والسنة فعي الانه الكريّة ، و هل حراه الاحداد الا الاحدان " ، " قليس من الحراء الصحيح العادل من يحس الله عيره و يؤدّي عنه دلمه و ان يصبح علمه معروفه واحداله ، واك كول حراؤه منه الله علية ، له ، و مكافأته عليه بالاساءة ، .

وفي الكتاب الكراء الصاً ، ووالمؤسون والمؤسات بعصهم اولياء عص » " فنعمارة الل القيم ، و من اذّى عن ولـ"، واحماً ، كائــــ بائمه فيه ، يمونة وكرنه ، وولي من اقدمه الشرع للنظر في مصالحه لصفعه أو لعجر، »

ثم روى الحدث الشريف ، و من اسدى الكير معرود فكافئوه ، ، وعلق عليه يقوله و وأي معروف فوق معروف هذا الذي افيث أحد من اسر الدي و واي مكافاة افتح من اصاعه ماله عليه ودها ، ? وأدا كانب المديه ، التي هي تبرع بحض ، قبد شرعب ادكافاة علم ، وهي من أخلاق المؤسف ، فكيف بشرع حوار ثرك المكافأت على ما هو من أعظم المعروف ؟ » .

و هد توسّع ان الفيم الحورية في دلك ، وطبّتي هذا المداعلي من و عمل في مال عيره عملا بمير ادبه ، ، حفظاً بان المالك واحتراراً له من الصاغ ، . دب من يعمل دبت يرجع على المالك بحرة عميه وي حسره من المقات ، وإن له هذا ، ولو بدون وكانة سابقه أو أحارة لاحقه ، و فليس بقف الادن في بعمه الواحد من هؤلاه وعيرهم على صاحب أمال حاصة ، لأن المؤمنين والمؤمنات بعصهم أولياه بعض ، في الشفقة والنصيحة والحفظ ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ه .

واستشهد (ب لقيم الحيراً بما تص عليه الامام أحمد بن حسل في عدة مواضع . مها انه ادن للاحلي ان محصد روع عيره في عيسه ، علم بي انه يرجع عليه بالاجرة

⁽۱) في حرد الذي س ۲۲۵ (۲۷۹

⁽٢) سورة الرحن (٥٥) ، ٠٦٠

⁻ V Y + (X) A + d (P)

و سعقه ، هدا النج قال ، من أحسن النقه الدله لو تؤلث الورع الاحصاد ؛ يسلب مرض النابث و حسله او عسله ، همث وضاع الداعم من تحصله له أن عمله ونققه المدهدات صاعبًا ، مر يقدم علي الحصد الداوي دلت من أداعه الدال والحاق الصرو للدالث ما الداعم علي أن دلم الاحلي في لا لت ما الداعم علي أن دلم الاحلي في حد ده وأو حواع عالى ما كه نا أعلى عليه ، حدد به ومان محسن الداعم عالى الدالم الدالي علي ما كه نا أعلى عليه ، حدد به ومان محسن الدالم الدالي عالى الدالم الدالي عليه الدالي الدالية المالية المال

وى ذكر أن تميم عن در مه رف و أنه أو الكسرت سفسة رخل فوقع مهما مله في النجر و فعدسه به رخل حر و فهذا الفضوي على صاحبه الحرة مثله ووهدا أحسن من الله قال لا أحره له و فلا للطب عسه بالمرفق للسف والمثقة الشداماء والمعلمة والمعلمة في حلاقه في في المعلمة المعلمة في خلافه في في المعلمة في المعلم في المعلم

ودك و د كان في ش العصوى منفعه للدحب الذي و دعافظه على ماله وبالاحترار له من الصدح و و و كان هذا العبل وارد أله من النفقة و رود كو و و و و و منه الناه العبل وارد أله من النفقة و رود و منه و رود و النفية و ال

وليس فول أن الفير حاصاً به من إن بش الرأي المحدر عبد الحسلين وفيد أوضح ذلك أبي رجب يوجه عام ، ودين ناملة عديدة أنه نجوز للمرء أن يعمل محلاً فيه فدم نامد لج الدمه أو فيه السنة دالمات أن معصوم من المهدكة ، وأنه يستحق المطالبة بالموض عن همله هذا أن

١٢٠ ــ عواعد لائن رحب ، التاعدة ٢٤ من ١٢٠ ــ ١٣٧ .

وعلى شحلة ، فيدا الدّحي والدّدون ، الذي أوحده الشريعة الاسلامية » فيها من مراح مال الذي وأعط ، ودي العسلم والاحسان ، هو من صرورات (لحدة الاحتماعية وهذه الدّحة العبلية الدّومة براها صافرة هذا مرة أحرى، كما رأيناها في دب سوء استعال الحدوق ، وكما راها في مواضع أحرى عديده .

و من القيم الحورية وغيره المدؤ من هذا الاساس علمه ، وبنوا علمله وحوب المعورين على الفصول من المقه من المعلم والمدل في حسل المحافظة على مان عيره من الصاغ وجدا بوصاء الله على للجاء فرائلة من العلم الإواد لله المسعة في القوامل المصرة ومام الفاول الله في ، وعطوا بوها من ألم طفأ حديداً على أله الشريعة الأسلامية والمة للتطور والمال وفي كل رم له ومكال وعاصم منه من القواعدة الاساسية ، وعاصر من روح مدمية والمعقا

الباجب الخامِس الكَيْبُ عَيْرا لمِيسرُوعِ

الفصل الاول النظريات المختلفــــة

انظريه العامه

مند القديم، لاحظ العقم، أن يعين النصرفات والأعمال تشيخ صرراً لشخص ، وتحدث كسباً العالج شخص آخراء دون أن يكون فسدا الكسب وداك الصرو صبب من الاسباب المشروعة .

وأهم هذه الاهمال دفع ما لا مجت ، مثلاً ، لو طنّ أحسد أنه مديون لآخر ، مدفع له حطأ منعاً من أندل ، فهذا الدفع أصر بالدافع واكسب المدفوع له كسماً لا يعوزه سبب من أساب الكسب والشملك في فيسدين أن يكون الدافع حق استرداد ما دفع ، وأن يكون المدفوع له معرفاً باعادة ما فيص ،

ولكن ما هو سنب الااترام فيا دكره ? أهو العقب أم الحرم ؟ أي هل هو الاتفاق لانشاء الرابطة الابرامية ، أم هو العبل المصرآ المحرم ? لا هذا ولا داك همذا الالترام بم يكن مصدره العقد ، لان العقد دركبه الرصي ، والحطأ هنا مابع له ، وثم يكن مصدره الحرم ، لاك الحرم يعترض التعدي او العبل غير المشروع ، والمعدوع له لم يقترف شيئاً سه ،

وفي تعسير دلك ، قال الرومات ان واجب رد ما دمع حصَّ سي على شه

المقد ووحه الشه فيه أن الدفع الحطُّ يشه القرض \. فالمدفوع له حطأ محلو على رد ما قبض كما مجار المستدن على رداما المسدان .

ولكن عبارة وشه العقدي، وأن بكن مستعبلة في بعض القواءن الأحدية إلى اليوم ، ولا أميب كانت موضع بقد حتى من الرومان أعسهم فكما قال يوستساوس، أن من يدفع لا نقصد البعاقد، بل نقصد الأحرى الابعثاق من العقد، أي الدفع لاسقاط الموجب الموهوم " ،

والحقيقة ان مصدر الانتراء هست، هو الكنب عير الشروع ، أو الاثراء بلا سبب ، نحيد دا به الوهدا المصدر لم تكن عامات أفي الندا كميره من المعادر ، س كانت احواله مجمورة مميئة ،

فعدد الرود ب كانت هذه الاحوال عديدة ، وكاب لمتصور فيها حتى المعالسة بدعاوى معينة ، كدعوى استرداد المدفوع حصا ، ودعوى اسف السدت ، ودعوى الغازاد ، وعير الرغ من كثرة هذه الاحوال والدعاوى ، فان بذيوب الروساني م يتوصل إلى وضع ميائد الاغرام في الابراء بلا سنت كذعدة عامة شاملة أن الدام يعمل بعض العقيم الورساني عن الدات ها داندا على ساس طبيعي كبي ، فقد قال توصوبوس ، من فقه ، القراب الذي بميلاد ، هذه الحقدة السامة والابطاف الدائد بدون حتى كسا

⁽١) قد حمي نمان لقم ح الدفع علماً سنة عرس (Mic Cam of Promusicum)

Not persolverdae acurio pecanamidat, in hoc care videtor, (x) at discrahal pelios regonano quam convenial. Inst. 3, 27, f.

Could be sincleausa, condectio indebite as ho we be tem verse (v)

^(±) رحم هده الدعاوي وسروطها و صورها اعارهي في كناب العانوب الروماني حدار . من ١٤٢ ــ ١٩٣٠

Jure natimae acquimest connencer nather's describe et a)

10, ma iero ocupactoren Dag i de reguis juris, 1,20

و ؤيدها احم د العصاء ورأي رحال الذبول ١٠

ام نفوا بن الحديثة ، فام أفرات المندأ توجه عام في نص ضربع ، مثاله ، جاه في نقاوت المدني الانداي . قامن محرر شداً على حساب العير ، سواء باداء من هسلدا مير أو نظرانقة الحرى ، ندوات ساب شرعي ، ماره برده البه " ، (المادة ١٨١٣) . وشامه ، د كراد عن فانوال الموحدات السورسيري ، المعمول به في تركز ! ، (المادة ١٩٢) .

دان عاود الدانى دامل محالى لا سنب فشروع كسباً صراد مناير الومه الرد 1 دارة دارة المؤلف المؤل

واثر هما الالتزام ال الكاسب للرم للرد للسعار م اكسب بوم الادع م ولأ للرم لاكثر من هذا القدر الااداكات سيء سبة ، أو أد الص تدلوب على خلاف ذك (المددة ١٤٣) .

وحد، القانون الله عن عداد على بحث ؛ العام ما لا يجب ؛ . فقان : و من نظن الما مديون ، فينوفي ما ليس في دمته، على اثر حطاً فانوني او فعلى انحق به الانتظالب الكاسب بالرد ؛ الده ١٤٣ - التمامل الجلات التي محور فيها الاسترداد والتي لا يحور المددات ١٤٤ - ١٤٥) ، وصرح في الحام وان الفواعد الموضوعة المكسب عليم المشروع ، على وحه عام ، سنري احكامها على ايفاء ما لا نجب ، المادة ١٤٦ ؟ .

القائون الانتكليزي والطرب المحدودة

وصاوش لعامه ، وعلى الشريعيات الالكابر ، والامتركية واحدة ، سبب تشاه صولهم وساوش لعامه ، وعلى الرعم من دلك ، فقد احسف في المور فسله، منها في الدب الدي محل عدده الاميركة عمل الى الدبور ، العامه للكسب عير الشروع الي قدم الله الدم و الاحكام يجافه ، ما الحدم و الاحكام يجافه ، ما أحدام ، أما المقد و على المقدد الصمى المواعد على الملاحدة في حالات حاصة معينة ،

مثاله لو دفع احد ما لا "لآخر حجد ، او المدت معين م سحقن ، أو نحت " ب يو الحداع أو الاكراء ، ففي حمسع هذه الامثار نجت على الكاسب رد مد ... فاصه إلى المكتبب مته " .

وكدالك و يو يعهد جد لاحر ب قوم بعدل أو أن قدم شيئا و و الما المعدد عهده و تم كرا على الدامة و الواقع المعدد ولكن على وحه محدث على الوحالة المشروط في العقد و و له لا تحق له المعد له المعوض الدامق عليه أنه و المهدد مسلب عدم الدامة الدامة و الكام الاحم و العدد في يوضع في الامرة وأعطى المهدد في عثل هذه الحل حق صنب مورض المشرك، في صنب المعودي الدي السجعية المهل و الشيء الدي ودد على للكراة الصورة

وقد نقبت نظرته العقد الصهني وشبه العداليند رغ ما فليا من حمود والصليق ا

Quasi - contract or implied cantract (x)

[.] Quantum Meruit (*)

ت رحم حکے ساہر تی اللہ (Craven Elliz V) ، وق وہ ، رہ (اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ) ، وقت صفحہ (۲۸۷) ۲۸۳)

أساس الالتزام في هذا الناب الى يومنا الحاصر ، وذلت حتى في الاحوال التي لا تُو عب للمقد او نشبه . وهو نفسير لا تعرزه الا أسناب تاريجته تنعلق ناصول الحركمة الاسكليرية القديمة .

فادن لا عرو من الن برى بعض علمه مالة ون الاسكام ، قدعاً كالمورد ما سعيد "، وحدثاً كونفيد و فريدسات "، يسعون للتحص من عفرية العقام الصبي الصيفة، و بعدائمون بان تستبدل بها الانظرية العامه للكسب عير المشروع " ولكن سعيهم م محد النبوح الذي بمشعقة ، بن على العكس بقي ، من القط • ومن رج ب القانون معاً ، معارضة تربي الى المحافظة على الطويه النقيدية "

Lord Mansfield (x)

P. H. Winfield, W. Friedmann (v)

⁽۳) راجع علة التانون القمسالية Law QuarterIs Review ، سنة ١٩٣٧ كاس ١٤٥٧ – ١٩٤٩ .

⁽٤) ذات الحلة ، (سنة ١٩٣٩ ، من ٢٧ -- ٥٣ و ١٦١ -- ١٦٣ .

الفصل الثاني

الشريعة الاسلامية

مبدأ متع اغذمال اخبر

إذا كان لا مجور لاحد الت تنصرف في مال عبره بلا ادب أو ولاية ، فمن «ب اولي أن لا مجور أحد مال العير بلا سنت شرعي ، وتستند هناده الله عدة الاستنبية الى أدلة مقدسة صريحة .

فاني الكدب الكوم النهي القاطع ولا أكاوا أموا اكم بينكم بالدهل في ا وفي الحديث الشرعب الصعمع والا بأحدث أحداً مثاغ صاحبه لاعداً ولا جداً ، وأنا أحد عصا صاحبه الليزدها عليه في أن وقيه * وعلى البداء، أحدث سي نؤده في *

وملى هدده الأده بديت القاعدة لكابة المدكورة في المجامع أو في محلة الاحكام المدابة اله و لا يحور لاحد ال بأحدد مال احد بلا سبب شرعي ، او دة ٩٧) واسبب المملك عشف مختلف بالقوابين والمداهد وفي المجلة والسبب التملك الله والدون الدون من مالك الى مالك آخر ، كالسبع والهنة وهذا اما حقيقي وهو حملاً لآخر ، كالارت ، الله ت احرار شيء مدح لا ما مك له وهذا اما حقيقي وهو وصع البد حقيقة على شيء ما ، ووها حكمي ودلك شهشة سبه كرضع الا المحم ماه المطر أو نصب شبكه لاحن الصيد و (المدة ١٩٤٨) . ما له لو اشترى احد شيئاً ، حق به احدم سبب الشراء و كدلك لو مات رحن وتواره مالا ، فورشه باعدوبه حق به احدم سبب الشراء و كدلك لو مات رحن وتواره مالا ، فورشه باعدوبه

⁽۱) سورة عده ٤ ٢٩

 ⁽٣) رواه سيومي عن عد واي دودو برمدي و څاكه (عنج كدي ، ح ۴ من ۴۵٠).
 (٣) رواه سيدمي عن حدو صعامه سان و خاكه (حامع عسام ، ح ٢ رايم ١١٥٥).

⁽¹⁾ راجه مع شرحه سامع الدقائق ، س ۲۲۹ ،

بسبب ميزات . وقبل على هيسدا دفي اسباب السينك ، ومحل على كل لا يتعرض لتفصيليا الآن .

دون لا بد من سبب شرعي لأحيد مان العير ومتى كان احده ٢٠ سبب برم الآحد رده ، سوء كان هيسيدا «لاحد تقصد السرفة» اي بستراً من عبر النهان سابق ، ام بعصد العصب ، مي المدات البد عير حتى أ ، لم نقص الداهران ، الم تسبحه اء قاد محطي «بات لشي» المأحود هو منث الآحد

والأحد سرفه أو عصاً هو من الاخمال عير المدحسية ، وسناني محته مع سائر الجرائم المدنية أو لا مرفات الدما لسنة الي بات لاحق ، أع سيحدر البحث هيما في الكسب عير المشروع عالمامي الذي عارض عدم وجود وسنه أحرى أماسداع قاصد الكاسب .

فانة عدة التي فللمد أوسع ، لا يرك ، من النصر ، لمامه للكسب عير المشروع لاج بشال حميع الواع الأجد بالاسلب الهن بقوم هذه القاعلية مقام عث النظرية ? هيدا سؤال دفيق ، وكان يرك فان الحواب عنه الدلوجر أولا بهات الاحوال التي يحصن فيه هذا الكسب عابدًا، على أن سحث بعد ذاك في المد العام الذي مجمعها وفي السؤال الذي نحن بصدده ،

ولا بد من الملاحصة إن معطم الامليم ، التي سدق على ذكرها ، مأخوذة من المحيمة ومن المدهب الحديث في حصصها المحيمة ومن المدهب الحديث في حصصها في مداهب أخرى ، الانهب كافيه أسبل عدية المفصودة مم ، وهي الاستثم د الحجمن والاحدام للدي لمطوي علمه

دفع ما لا مجب

الدفع في الأصل بكون أداءً لواحب شرعي صحيح ، فعلم كان الدفع لعير هذا الواجب موحداً على المدفوع الله أن يرد ما قبصه ، لانه أحسم مان العير بلا سنت شرعي ، هذا معنى القاعسمة الكليه المذكورة في الجوامع أن و دفع المراء ما ليس بواجب عليه يسترد في ٢ -

 ⁽١) هذا في الدريم، جنبي ، الدائي تحث للصد في عمل الرابع من السناب الأول من لقدم الثاني ،

⁽٢) المانع في شرح المحاسم ، ص ٣٢٠ .

و بكوت دفع ما لا يجت أما بشبخة حصاً ، و ما أنفوض لم شخفق ، أو العرض غير صحيح . والبيك أمثلة عن كل دلك :

ارلاً الدفع حصاً من فواعب المجلل لمأخوده عن كدب الانشاه والنصاؤ القاعدة الكنية الالا عبرة بالطن الدين خطاه » , المادة ٧٢) -

فلو ظلى أحد أن علمه ديات وأداء ، ثم دن خلافه ، مي من اله عبر مديوسه ، فله استرداد ما دفع ومثله لو ادكى المدين الدين مي الدين اثم أداً م كسيمر أة الحرى، دون أن يمير بلادام الاون ، كان للكفيل حتى الرحوع على لدين ويسترداد م دفعه خطأ بدون موجب .

و كديث ، لو ادعى أحد داراً في بدارجل آخر، فضالحه هذا على بدل من أبدل وسدينه النه ، تم يرهن المدعى عليه انه كان اشترى الدار من المدعي فس الصلح ، بض هذا التدنج ورجب على المدعي ردًا لذل أ

و فس على هذه الانائية عمرها من يوعم ... و عليهم عجاماً أنه لا عبره عا دفع حطأ وأنه ابن فيم أنه سيارد ما دفعه على هذا الوجه ، لانه دفع بلا سنب شرعي

رمن علما الله بالمستراد الاساراد وحود الحداء لآن دفع ما لا بحث فصاله الكوارد الله فضولا على العبر ، وحكمه مرا في بات العضوى ، والمسارعة عالا موجب هنه بلاسارداد ، لان التبرع من السبات البينث ، ولا رجوع عنه بعد القدين الها هم توافر شار وضه في بدهب الحملي ، وحلى فاق القاص الضافي مبدأ ها أحرى في سنرى في حدم وهذا يوضعه ما حافي شرح الوها بهدة لان شحمه والى من دفع شدة المن واحداً عدم فيه استرداده ، الااد دفعه على وحه الهنة والام.

١٠٥ دروم بلاغرس صحح لا كمي أبدام الصحح أن يكون له سبب أو غرض عن عدا دوم أحد مالا أو غرض عن على أبدام المرس شرعياً صحيحاً عادا دوم أحد مالا لعرض عير صحح عكم في دوم الرشوه؛ هال له حتى استرداد ما دوم عا شملًا بالشعدة التي داكران و دام ما أيس نواحب عليه يسترده؟"

كالنَّا الدفع لعرض لم سعفتي حام في المحامع ، إن الدفع أوا كان لعرض لا

⁽۱) رحم لاسد و عدار الدموصي (س ۱۰۶) ، ولان محم (س ۹۴) ، و الدارية (ح ٣ در ٢٣ م. . هده) ، وشرح علي حدر على ١٠١ تا ١٧ س عللة

⁽۱۲ برج هوي على لأساه ، ج ١ س ١٩٤ .

^{· 5 -} ma & 2 - 4 - 1 - 2 - 6 (+)

مجور استرداده ما دام هذا العرض دقياً ١. اعتب ادا لم يتحقق العرض أو السنب المقصود ، أو ادا و ل بعد محققه ، فمندلد يحق لمن دفع أن يسترجع ما دفعه كله في الحالة الاولى ، أو جزءاً منه في الحالة الثانية .

مذله وو ت المجرة في عقد الأحارة والدس الاستأخر استردادها ووالمادة ٢٩٤) المستأخر الأحرة في المستأخر المتردادها ووالمادة ٢٩٤) وتعديد أن الدفع كان عرض وجود ولكن ادا فسيحت الآخرة لعدر سابع والموجود المسترجو طداح للعرس ومات أحد الروحين، أو لو استرجرت مرضع علمن وتوفي اعلمي قبل المهم مدة الآخرة والددة ٢٤٤) وأو ادا كابت الآخرة فاسدة عسد العلمين والمستخر استرداد ما دفعه دسب فوات العرض المقصود و أو استرداد ما وادمن لاحرة عن المدة الله للم يعدد العربي والمستحر المستحر العربي والمستحر المربي الأحرة الدولة العربي والمستحرد في بدء حي المدوق الأحرة الدي عملها للآخرة الدي المحرة الدي عملها للآخرة الدي المحرة المنافقة المستحرد في بدء حي المدوق الأحرة الدي عملها للآخرة الدي المحرة الدي عملها للآخرة الدي المحرة الدي عملها للآخرة الدي المحرة المنافقة المحرة المنافقة المحرة الدي المحرة الدي المحرة الدي المحرة المحرة الدي المحرة المحرة الدي المحرة الدي المحرة الدي المحرة المحرة المحرة الدي المحرة الم

وه دكره شبل حميع حوال النظلان والفسح في تعقود تصورة عامه فعي كل مرة يكون الفقد فلم تعلا او مصوحاً عاصر لكن من العافدين الله حالاة والمداهدة أو ما كنسه الآخر منه عاودات بشروط معلمه تعلم تحلمه تحلم الاحوال والمداهدة. وأم هذه الاحوال بقدت عقود القاضر أو المحجور علمه بسبب علمه اهليته بلحاقد ، مثنه عادا كان الصبي محجوراً علمه و دريه لا يصح افر صه ولا استقراصه عاد في دائ من الصرر المحلس في حقه ، وال أفرضه الادرات شئاً على المتقراصة عاد أن من دائم عبن الشيء بافياً كان عدام عبن الشيء بافياً كان عدام عبن الشيء بافياً كان عدام السيال أن سترده أو كدائ ادا رفض الوقي المحافد التي المحافد التي المعافد التي موفوفاً على هدام الاحراد الثان الله الكون الصي فداً على هدام الاحراد الثان الكون الصي فداً على دائم في حفاد التي المحافد التي المحافد التي وكدائ الصي فداً على دائم في حفاد التي المحافد التي دائم المن عداً على دائم والاحراد الثان المحافد التي المحافد التي دائم المن عداً على دائم في دائم المحافد التي المحافد التي دائم المحافد التي دائم المحافد التي دائم المن عداً على دائم في دائم التي دائم التي

⁽١) النافع في الوصع الذكور .

⁽٣) يه آر ١٩ ج ٢ س ١٩ ـــ ١٩ ـــ ١٩ ـــ ١٩ ـــ هـــــــه) يا وشرح کلي حادر آخيا المسادة ٢٦٧. اين شجالة ر

⁽٤ جامع حکام صفار (بهامش مصوی) راح ا می ۱۳۵ ،

⁽٥) القوانين التقبية لابن جري ع من ٣٣٠.

والحكم في استرداد دفع من لا نجيب ، سواء أكان الدفع سعاً اله لعرص محرم ثم المرض لم سيعقق ، هذا الحكم موافق لمنا دكره في القوا مي الاحسنة ، وشسه حاصة بدعاوى انتفاء السنس " عبد الروحان ، كدعوى استرداد المدفوع حطاً ، ودعوى السب عير المتحقق أو عير الصحيح " .

تسويض المش

العرص بوعات * مسائل ومقداً راء فالأول هو العرض المُمثق عدمه في العقد . و«لا ياء أو تعو عصائش ، هو التعوجس المتعارف بش العبل أو الشيء الدي فدمه المدعي طائب التعويض . و كون هذا عادة عند عدم اوجود العقد ، أو عنه رواله أو فساده ، أو عند عدم تسبية البدل فيه .

مثاله في الاجرة ، كم حام في المحلم ، و الاحر المسمى هو الأحرة التي ذكرت و هيست على العقد ، واحر ألش هو الاحرة التي فلارها اهسل الحرة السلمان على العرض ٤ - المسسادات ١٩٥٥ و ١٩٤٤ ، وادا كان الاحر المعاوناً واحتلف علم المقومون ٤ وجب اعتماد الاجر الوسط ؟ ،

و قد دسمنا أن الشرعة الاكتبرية منف همن الترم شيئاً وبقده نافضاً أو على وحه تحالف لا برامه حتى المتعاشة بالعوض المسبى في الفقد . أنا أعطته حتى طلب مورض المش نا أذا كان مكن الاستدلال من ضروف الحال على وجود عقد مؤول شمش نا ورفضت كل تعويض فيا عدا ذلك .

وفي الشراعة الأسلامية المناير شبيه على عوابص المثل ، ولكنها لا تسميد حتياً الى بعديل العقد الصبى والبك عص الامثان منها ، بقلًا عن المجلة وعن عيرها من الكنب الحقية ، مرابه بالبدر مع حسب علاقبر بالعقد أو شهير به وعلى هسدا سحو ، امكن تقسيم في قالب هي العقد الصبى ، بديد العقد السابق ، محالفة العقد ، المثيرة الديدة .

Condictiones sine causa (V)

Condictiones of introm vel injustam cousa

^{121 2 2 2 2 2 2 2 121}

احتر الضمي وما شِد بد

في ناب الاحارة من المحلة أمثلة عديدة عن المقود الصملية التي تنزم فيهما أحرة المثل , وهاك أهمها النه

اولاً - لوارك احد في بحره المسافرين اواروارق المواني او دوابالكراء من دون مة ولة ، وع بكن الاحرة المعلامة ، لرم عند بي المساحر - حرا المش ، و المادة ٤٣٧) .

قالياً ... بغرم احرة النش الصائن حدم أخر بناء عليه في صنبه أو صنع له شيئاً بدون عقد ، أذا كان العامل تمل محدم بالأحرة أو كان العالج معروفًا بالك الصنعة (المدة ١٢٣هـ) .

ثالثاً من أعظى ولدم لاب د النماية صنعة ، من دول أن يشارك الحسندهما للاخر أجرة ، يعمل نعرف النابدة وعادتها ، والاخراء والنابدة النابدة وعادتها » (النادة ١٩٩٥) ، فاداكان العرف نشيد للاستاد ، حكم له ناحر مش عمله واداكان نشيد للاستاد ، حكم له ناحر مش عمله واداكان نشيد للاستاد ،

على حميع هذه الامثلة وما اشتهها ، وأن كان لا يوجد عقد صريح وأنفاق معين على الاجرة ، الا أ ، توجد عقد ضمى حقيقي ، سبي على الانحاب والقدون بالدلالة سواء بالتعاطي العملي أم بالرجوع أي العرف والعادم ... بدلك كان انحاب تعويض المثل همها منفية على الفقد المؤون ، لا على سنت آخر من اسباب الالتزام .

اعا لا بدامن القبيم بان هذا العقد الصبي حاء صعبماً أو بافضاً ، فلا بأس من تدعيبه وتقويته بالب بنظر البه من باحثة حديد بدة ، هي باحثة الحكسب عير المشروع .

أولاً بـ أوا تعين أحب ناظر "على الوهب ولم يشيرط الواقف له أحرة ، فالله له

 ⁽۱) راجع فيها ، عما مواد الحالة في مسدكرها ، الاساه و بصائر لان تجير (ص ١٤٦ سال ١٤٧) ، و شرحه عمر عبون الممائر الحموي (ج ٢ من ٣٢٠) ، و عبون الممائر الحموي (ج ٢ من ٣٢٠) ، و عبو عد لان رحم (فاعدم ١٥١ من ٣٢٣) .

تمريضاً يعدل الاجرة لمثل عمله أ -

ثانياً ﴿ فِي المُحلَةِ ؛ من يستعمل مالا عليه معبداً للاستعلان ؛ ينومه دفع أحرة المثل لصاحب المال (المادة ٤٧٣) -

هبدان المثلان ، وان كانا شديد باحوال العقد الضمي الدي دكرنا ، الآانه لا عكن فيها دويل العقد الحقيقي عادا صار تعليبها شدأ الكسب عير المشروع ، كان هذا التعليل صحيحاً وفانوت .

تمديد العتر السابق او مخافت

في بعض الأحيان بنبهي العقد ، ولكن رغم النهائه بتمست أحد الطرفيل لله بسبب الاصطرار ، وتناسع الانتفاع بأثاره ، فليش هذه الحل ، يحق الطرف الأخر أن يطالب للعراب الشريعة عديد بعيس آثار المقد السابق ، كما لو كان هذا العقد يعيل أن

إذا هذا البيديد لبني الأمن أب النشية ، لأنه بكون في الحقيقة على هستدر

الاصطرار فقط ، ولأن البدل الذي يحكم بعطائه على ساس المعارضة ألمس السدن المسمى في العقد ، عرض وحرده ، بن هو يدل ابش ، ونحن وى أن انجاب دفعة لا يرتكر على المقد لعدم البحديد الدم ، بن اله يعسر غيداً الكسب عير المشروع ، ويوضح هذا يعمل الأمثلة علي تحله الأحكام العدلية ، لو استحر احد روزها لمدة معينة ، وانعصب المدة في أث الطراق والاحارة سد حتى نصل المستحر الي الله معينة ، ويكن يارم المستحر دفع بعو عن عن الاسفاع بالروزق حلان المستدال المستحر دفع بعو عن عن الاسفاع بالروزق حلان المستدال المست

ومثله ، لو استأخر احد أرضاً ورزعها ، وانقصت مدة الاحرة فيسدل ادراك الزرع ، فللمستأخر أن بدعي الرزع في الارض الى ادراك ، ويعطي حسب حب الارض اخر المثل عن المدة الرائد، (المادة ٢٦٥) ، ويكون دلك حدى ولو الى المؤخر وأصر على فلع الرزع

⁽۱) هناوی افسه به به س ۲ س ۲۲) ، واقبره (ج ۱ س ۱۲ و ۱ م و ۱۷ ه و دغیج خدمدیة (ج ۱ س ۱۲ و ۱۲ و ۲۲ ه

والحكم كدنك في المستمير الدي يؤوع الارض، ودا نقي الووع تعدد نهاية الأعارة ، فللمستمير الله يستحصف عند ادراكه دخر الش في وجب الأحر على المستمير داريم من الله الأصل في لاعارة الله والمستمير على منمه العارة للدون بدل .. . و (الدة ٨١٣) -

وهدما الحلكم في المستأخر والمستمير قال به الحنفيون من باب الاستحدا**ن ،** خلافاً للمد بن الذي يقضي نقلع الورع عبد بهالا مدة العقد . ووجه الاستحسا**ن هو** دفع الصرو عن الوارع ١٤ سها وان الورع له بهانة معلومة .

وطبيعي أن هذا الحق لم نقط لله حب أندي روع الأرض ؛ لأن فعيد لا تستنف أنى عقد سائق بل وقع صماً فينجب لقدامه لا نقريره (

فواضح مما فلدما الها الما يوه على عديد الاسماع من المقد بمدارواله هي محافة المقد من يوحله مديه المشروطة . ولكنه يوحله الحوال عيرها لكوان الله عه فلها من يوجله موضوع المقد . مناه قال النسمي في الكارة لو الراحة حداداً الها محلط توله الميضاً ، فجاحه فداء أن هدم حد الثولية إلما . أ. صبيرا الحاط فلمة القسمي والما تحد القاء ودفع الحر المثل للجافد ، فاحر المثل تعويض م يكن سنه العقد ، في الدياه الاستحداد والابداف .

اعتود الخاسدة

في المدهب الحمي برجه حدص ، كم سترى ، فئه من العقود ، لا بعد صحيحية ولا باطلاع بن هي وسط باب القسياب وتسيى العقود الفساد، وهي بصورة عامة العقود المشروعة اصلاً لا وصفاً ، عمى الها صحيحه باعتبار دائها ، وفاسدة باعد و يعض أوضافها الحارجة (المادة ١٠٩) .

و من أهم اسنات العساد في العقود صفة الحبيب له في المعقود عليه ، فمن العقود الفاسدة مثلاً عالسنع الواقع عالمي شيء غير معلوم أو انسبع المون سبسة الثمن عاو الالحارة التي لم تتعلق فيها استعلة أو الإحراة لوحه ما عم أنه ارعاءاو أحاره مال الستم

⁽۱) ریسی علی کی و پی در ۱۱۶ سر ۱۱۶

⁽۲) قسره آ ماهني چي سارخ که (ن ۱۵ س ۱۳۰ نه نده دی په وهو اقدي ياېده. لام الد مکان نفليمون،

وقل من أجر المثل 1 .

رهده العقود بعصم بعلب صحيحاً بالقيص ، كما في السع والقرص " هميها ادا فيس بشتري النسم او ادا فيس السيفرس الشيء موضوع القرص ، صح العقد وبعص هسيده العقود الدسده نصبح بالقيص فريباً من صحيح في اكثر احكامه ، كما في وهن " , ولكن الدعن الآخر لا عكن انا سقت كدلك ، كما في الاحاره والشركة وم شه في ها هو الحكم في ادا الحارات اله لا مطر في ال المعارف الكيون الشيئ ، يعرض وحوده في العقب لا مال مطراف المعارف المناس الشيئ ، يعرض وحوده في العقب لا ، لل مطراف تمو عن الشراف الشيئ ، يعرض وحوده في العقب لا ، لل مطراف

فعي الشركة مثلا ؛ (دا كانت فيجيجه يواغي شرفد النفاص في قدم الأوجع وتكن والمقسم الرابح في الشركة الفاسدة على مقدار وأس المان العاو شرف لاحد الشركان ربادة ، فالا علوه للشرط ، (المادات ١٣٦٧ و ١٣٦٨) - وكداك ادا هندت المنافذة والمراوعة والمدارية ، كان للعاص أحر مثله "

وفي الأحرد اله سده ، لا محد دفع الآخر عجرد القدرة على الأسم ع ، بل ١٩٠٨ الآخر فقد ، لا سن م شد بالحسن في العقد ، عرص وحود الاسمة على فو المعنى في العقد ، ورص وحود الاسمة على فو بدل التل بشرط الله لا محاور الآخر مسمى ، ما أله ، ولو الساخر الله و العلم على او صعف ، و ب وكرت مدة العقدب الآخارة على الملكة ، حتى الإحداد بالحرة بكوله حاصراً ومهملاً للعلم ، فرأ التعليم الوغ يقرأ ، وال ع تدكر مدة العقدت الحارة فاسعه ، وعلى هذه الصورة ، النا فوأ النهيد ولاساد الشحق الإحرة ، والا فلله (الدنة ١٩٨٥) ، ولقصاد هما بالاعرة الحرابية في العقد

ومن الاحدرات العسدة أحير عقار الوقف او الشيرة فل من أحرة المشسان . فعي هذه الحان عرم المساحر دفع أحرة أمش الحقيقية (المأدة £££) -

وان هذه الاثنة التي ذكر باها مأخودة عن الحظ وكتب الحصة ، و كن المدأ الذي تنظوى عليه لا نقيصر على المدهب الحدمي فحسب ، بل انه قسمال به أيضاً

⁽١) بواد ۲۱۲ و ۲۲۷ و ۱۹۶ و ۱۰ و با سده س غلة .

⁽٢) غادة ٣٦٦ من محلة ، وحامم القصولين (س ٣ س ٧٦)

⁽⁺⁾ الدر انجار (م ٢ من ٦٨٢) ، ورد نجار (ح ٥ من ١٦٥) ،

⁽٤) الاشاء لاين عجم عص ١٤٧٠

عيرهم من فقم م المداعب الاحرى ، مع تفصيل لا فأنه من بيانه في هذا المعرض . ولا عدَّ من الاشارة الى ان الداب العدد است، على الحياة في المدهب الحمعي وفي المحية فد عدسها المدة عهم من فاون اصول الحدكات الحقوف المثاني ، كما سيأتي في باب المقود .

وعلى الحامد ، محل برى في العفود الدسمة همد ، كار أسا في الامثان الساقة عن العقد الصمي او الحالات المشهد ، وعلى عداد المقد أو كالله ، أن المسأ الدي يشمله الحمد والحد ، وهو يوسي اعظ ، من المن المعبد ، سبب ما الموسل تقديل المعبد ، سبب ها حد أو رواله أو عدم اكباء الموسل عادلا وهذا اللموسل العادل هو الموسل المن لدي المنحقة مثل العمل أو الشيء الذي هدمه طالب اللمواسل نحو الكاسب . وهو الموسل لا الراد عقاد الا مصدر آخر المائز ما كيا سبري ، سوى ملدأ الكاسب عير المشروع

الانضمام

من أحد ب السهد المعروفة الإصهام الدينية عن انصال تشايي بدايمي محدول الراحدالاطها الصورة لا عكن معهم عروفة الواحدالية والمواحدة المواحدة ا

و عصل هذا ، من باحدة الندير الحصل في ملكية الاشياء المنصبة أو المجدوعة بعود الى محت الساب الدينك ، ومن تم مخرج عن موضوعة الخاصر ، ولكن من كسب بنك عدوه ولانصام على هذا الوحة بنوجت عدة الحدث تعويض الحسر تعويض محدث باحدث باحداث الاحوال والمدهب ، ومحن يوضح فيا يتي بعضاً من هنده الاحوال على سبيل المثل :

اولاً في محمد الاحكام العدلية ، و لو حرج ملك احد من يده بلا فصد ، مثلًا نو سقط حمل بما عليه من الروضة على الروضة التي محته ، نسع الأفل في الفيهـــــــه

١) اعر الله شدچة في لمدهد احدي ، في كتاب عبر عبيد الأن رحب (الفاعدة ٢٠) من ١٩٠٧ عن ١٩٠٣).

الاكثر بعني الناصحت الارص التي فينتها اكثر يضمن لصاحب الاقتسال قيمة الرصة وسيلكم مثلاً لوكانت فيمة الروضة العسب قبل المدعمة هوميمة الدول الدارة ومناكم كما الدامة علم الدارة والمناكم كما الدامة علم من بد احد لؤيؤ فيمنة حسول ، والنقطة دحاجة فيمنها المشاء علم حسول ، والنقطة دحاجة فيمنها المشاء والحد المواق

وعد بدخاء في العدارى الهند، أنه أدر أناسع السعير الوائوة وكانت فيهمها أكثر من قلمه ، فتصاحب اللوائوة ال أحد التعير غلبته ، وأدا كان عن اللوائوة شيئة سيراً ، فلا شيء على فاحب النفع أ

ثالثًا الصانع ، و عنيت احداثثثُ وحثر عنين ارضانه بريادة شيء عليه امن مايه اكم لو عنيت ثواً ويدامه ، والحاكم محالف باجبلاف المداهب

وهي بدهدان الشاهدي والحدي ، بدستر العاصب والمعصوب منه شرابكين بدسة ويمة كل من الشائل ويها بع النوب المصاوع ، فتسه يعلم بين المالكان بداب السبة ، هذا أوا بقيت قيمة الشيئين وون تعليم ، وأكن أدا رادت فلمتهما والوادة أصحب الشيء لذي رادت فلمته ، وأراد عصب كان النقطان على العاصب وفي هدين المدهدان بحور للعاصب أن علم الصلع والشاء والأحداث من مرابقين من المقين المن المؤين المناطقة المؤين الم

اما في المدهنين المالكي والحامي ، فالمعصوب منه محدّراً الله شاء صحي العاصب فيها الشيء عاوان شاء المنزد المصوب عنباً واعتنى العاصب فيها الوادم" - فاعتداء فيمة الرادة ، كما ترى ، هو من نوع التقواص عن الكسب عير الشيروع

ثاثً الله والعرس بو عصب أحد أرضاً وبي علمه دارً او عرس فيهسا الشجار ، فعيد المجد لل حسل والشاهمي لكل من العاصب وصاحب الارض ألث بطاب العدم بشرط البعريض عن نقص الارض ، ولدس لأحدهم ال مجمل الآخر على القاء الله، أو العرس ولكن إذا طلب صاحب الارض قلك الهماء أو العرس وصل بعاضت بدلك، كان على صاحب الأرض الله بدفع غدا العاصب فيمة مسلا

⁽۱ هديه رح ه س ۱۵۸ -

⁽٢) اِحمِ علي (به ص ٢٦٠) ، وبديه څخيد (سه ۲ س ٢٦٠) ، و سوسيده لشير ري (سه ص ١٧٦)

⁽٣) راجع ثخلة (الدة ٨٩٨) وشرح مو هب حدار (ج ٥ س ٢٨٧) ،

تملكه على هذا الوجه ١ .

أما عند مالك ، فضاعب الارض محبّر بين ال يأمر العاصب تقلع ما انساء أو عرسه ، و بن ان سيبك العرس او الساء مع اعتناء العاصب فيبنه مقاوعاً انعب قد إلا طوح الجرة القلع ٢ ،

ويقرب المدهب الحمي في هذه المسألة من المدهب المالكي مع للهن الحلاف في التعصيل الحارض الحديث المستحد الارض ال أمر التعصيل الماكز عن العاصب نقلع الساء و العرس اذا كالت فسيمه أهل من فالمة الارض، اما اذا كالت قييمته اكبراء فلم صب ال يستكم والماقع فسيم دول النا يؤمر بالقلع ".

ولكن هذا القول مح عدد نفى بدء و القول الحروق الدهر الحديم وكائب هو ما الجدت به محلة الاحكام العدلية و فيهم و واب كان المعدوب ارضاً وكائب العاصد أنشأ علم بدو او عرس ها الشجار آونؤس عاصد قلعها واب كان القدم مصراً و فليعمورا منه ان يعطي فيشه مستحق القدم و بصلط الارض ولكن و كائب قيمة الاشجار أو الساء اربد من قيما و الارض وكان الثا أو عرس برعم صدد شرعي و كان حدث لصحد الدو أو الاشجار أن يعطي فيما و الارض ويثيمكها و مثلاً بو الثا أحد على العرضة المورونة له من و لده ما عصرف الراحد من قيمة العرضة ثم ينهر ما مستحق الماداني يعطي فيمة العرضانة و يصلط مه من فيمة العرضانة و يصلط من فيمة العرضانية و يصلط من فيمة العرضانية و يصلوني المناسقانية و يصلوني فيمة العرضانية و يصلوني فيمة العرضانية و يصلوني فيمة العرضانية و يصلونية و ي

وشبه للمسلما ما جاء في داول الملكية النساقي السوري ، مع العص فرق في التقصيل فليراجع ؟ .

ولا بد من الملاحظة احيراً ان المحلة أوجبت أنصاً التعويس عن الكسب عليه المشروع في عمارة الملك المشترك الذي لا يقس القسمة ، كالطاحون والحم من من عمره احد الشريكين بادن شريكة أو بأدن الحمد ، كما ، فحكمة عرضاء في بات العصوب ولكن ان عمره بعد المشاع الشريك ومن عير أدن الحاكم، فانه ، كما

⁽۱) الأم (ح ۴ من ۲۲۲) ، وقسح آمار العم المحموع ح ۱۱ من ۳۱۳. (۲۱) . وتلمي (ح ٥ س ۳۷۹ ۲۸۱) .

⁽۲) ساح والاكليل للمواق (بهامش الحطامة م من ۲۸۷) .

⁽٣) برزية (ح ٣ من ١٩٩ بهامش الهديه)

^(£) المواد ٢١٥ ــ ٢١٧ من اقترار ذي الرقم ٢٣٣٩ .

ومهم احتمد المستداهب او معددت التفصلات في المسائل التي سردناها ، أو عيرها من تطير شهاء كلاصة التي لا شك فتم عني الله في كل دره كتست امرؤ شاء أو الاحداق ، كان عني الا كاست صورة عامة أن محاسب الحاسب على هذا الوحدة ،

عود الى المدأ الطام

هده هم الاحوال التي بكون فيها الكناب عار بشروع عاده ، وهي سنت حضرية عبل الدائل توعيد كثيرا علمه ها معار في الواب عقه المختلفة الدائم الكافيات عا قدما لثلا تحرم عن السدأ الدام عاسك هو موضوعات الاساسي الله التفصيلات والتفرعات التي لا حضر لها .

ونحن بدود الى القاعدة العاده اله والانحور لأحد ال بأحد مال أحد للا ساب شرعي يه . وهد ليما آلماً اساب الكلمب الشيروعه ، ولا علاقة لما لتفصيلها . أما وأحب المعوليين على الكلمب الحاصل فلكون محتماً للحلاف أساب همما الكلمب .

 ⁽۱) رواد نو دود (ح ۳ رقر ۳ ۴ ۴ وروي مع جنامی في اللفظ في مستد عميمه
 رسمی نترمدي و ای ساحه (نفیج کند ۵ ۳ س ۱۹۹۵)

⁽۲) نمو بلان بقيمه لاي حري (من ۳۳۹) ، وقتح اما د في الموضح السندكور ، والتعني (= 0 من ۳۹۲)

⁽٣) معمد عصدين - ٢ من ١٠١٠

العقد بعد الحسب الحرّ عن سبب مشروع كالعقد وما أشه ، كان العقد بعسه الو السبب المشروع الأخر هو مصار النعويض اللازم عليمين وجوله او عدم وجوله و بعد مقدروع ، كالحرم و بعد مقدروع ، كالحرم و بعد مقدر مقدروع ، كالحرم والعدب و بعد أم والعدل هذا هو تحد دانه مصدر الالتزام والصيان و لعقد داخرم ادب كلاهم مصدران مستقلان بلانتزام لا شراع تحصيلها في موضعها والحرم ادب كلاهم مصدران مستقلان بلانتزام لا شراع تحصيلها في موضعها مدران مستقلان بلانتزام لا شراع تحصيلها في موضعها المستقلان المنتزام المنت

و كون الكسب بطأ يك عن عمل الفضوئي . وقيب درايا حكم هذا العمل واحتلاف المداهب والنظريات فيه، وراياه في عصها مصدراً من مصادر الإلتوام ؛ صبه مشيئة الفصولي وجدها .

وفيا عدا عدم المصادر ؛ التي هـ احكام الحاقة ولا علاهــــة بـــ ما في هدا المعرض ؛ توجد حوال سنح فيم كسب لا تتراه سنت مشروع ؛ ولا يكون فيها من سدن أخر المداء ، صد السكاست - فهن بش هذه الاحوال في الشرع الإسلامي عدر لم عامة تحيم مما ولكون عبراته بدأ الله ما للاتر ؛ بلا سنت ? هذا هو السؤال الدي تحت تحته واحوات عنه في حداد هذا الموضوع المهم .

وقد قدما أنشرع الاسلامي القراء المائل الا أثرام في حوال مصنة عليمة من الاثراء عبر الشاروع الكسلامي المرافع المدفوع الدول وحوب الوتموليس المشلل الاحوال الكسب المحلف والاحوال والاحوال في دلك الولاد من الاعتراف المسأدان الشرع الاحلالي وقتل اعتبار الكسب في مواضع الحرى وعداً تبوعاً من صدر عنه الوحالي وحدالمائل عدادة من دلك في اب القصولي وحكم الصرف في المحلولي وحكم الصرف في المحلولي وحكم الصرف في المحلولي وحكم المنافع المرف في المحلولي وحكم الصرف في المحلولي وحكم الصرف في المحلولي وحكم المنافع المدهب الحلفي

وعبى الرغ من الله الحكم ، المرع في هذه الاحوال لم تقس به حميع المداهب ، كا أوضحه في صدم محث الفصولى علا عن الله القيم وعيره ، فلس في دائل مووج عن القاعدة الأسلامية العدمة ، فلمسوع هو احسد مدال العير اللاسف مشروع ، والمدوع كما عبر من الساب المدن المشروعة ، وادا فين الله ها الماليوع يعترضه الشرع افتراضاً دول الله يكو المشبحة الرضى الذي هو ركن عقد المعرع الحقيقي، فد الله الشرع العرض وحوده حكياً ، والشرع أو القاول هو سب من أسباب السرعات المساب الشرعات المساب الشرعات المساب الشرعات وعلى الجالة و الاثير م سبب الاثراء عير الشروع م برصم شكل عدم في الشريعة الاسلامية ، ولكن فيه عدا بعض السنديات السبه في عص مدهت على العبراس الدوع و لسب أرى في حوهر الشريعة الاسلامية رحقيقيم ما غنع من ولي المبدأ العام الدي الوصحة ، فهذا المند العام بدسب القاعدة العبد مة الله لا تحوير لاحد الدي وحد مال احد بلاسب شرعي و بمث القاعدة التي نشمل همسم يواع الأحد على الاطلاق في الدي تحول دون الل شمن المنا هذا بدأ من دب اولي الأحد على الاطلاق في الدي تحول دون الله شمن المنا هذا بدأ من دب اولي وعدم وهو العبا موافق عمد وهو العبا موافق عمد وهو العبا موافق عمد وهو العبا موافق عمد ولا الموال كريا بالانتهال الكرعة و لا د كارا الموال كريا كريا ص به واي باطل صديم من الاكتراب على حديث الاعتراد شرعي أدار شيرعة ، كريات من في أن من في الاكتراب على حديث الله ورحمة كل ورحم

التِسْءُالثانِث المصرّفات لفعُلدُ اُوالأعما لِعَالِمُسَاجَرُ

الباسسينة ول المتعرض لمسري في الجنايات ولعصب

الفصل الاول معاومات عامية

فأثير الحياه الاجتماعية

محل بدير ال الشرائع مصهر من مطاهر الحداء الاجهاعية ، يدثر بها وفاهيداً الداموس مقدار معاوم ، ونحل برى لذلك الهال المتأثرة استفدة ، شديدة السقيد والدمير كالمجدع نفسه ، حتى صارت فاعدة تبدل الاحكام ببندل الاعصار والامصار قاعدة كلية ازلية .

وإن عص النواحي الشرعة أكثر بعلماً بنك الحده من النعص الآص وهي من تم تحس اكثرمن عيرها دئر مضاهر المجتمع، ومن هذه النواحي ، بدول و س ، احكام الحرائم على الواعها المتدينة - فعي صفاته ، سببه الانصال ، بعادات المحتمع واحلاقه وتقاليده، فلا عجب ادن من ال برى الاحكام مرآه للند الذي بشأت فيه، وصورة مصفرة للبيئة التي شرعت لأجلها .

ولا تدعي أنْ يسي ، أوا ما درسا أحكام الجراء في عصر من العصور ، أث

لك الاحكام وصعت لدلك العصر وحده، وأنها ملائه له دون غيره ، وأن غيرها من الأحكام رنه لا يشاسب ويده و لا تأثلت مسع طروقه وأحواله . ولا تسعي على الاحص أن تقسل ملك الاحكام عصار أحكامنا ولا نظروف بشد ،ولا أن منظر إليها غنظار اليوم الحاضر ا

بحن الحص على كل حال ان مقارن من أحكام الماصي وأحكام البوم ، دون وط كل مه وماه ومكاه ، ودرن حدان المساوات الشاسعة التي تعرقها والقرون الصوطة التي تساعدها. فان الداس م بعشوا دائماً كم عيش الآن ، وم بفكروا فدعاً كما ويد ان بفكر البوم والتباً فكما كان يسهم وينسا ، سيكون بينا ويان حيره عن سدني بعدنا . فلا عكن ان بنصور حداد المستقبل وصروراته ، ولا الناسكين عما سيرضي حدد المستقبل والدي والدي يستحيل على واثن ما يرتصون لا عسهم ويفكرون المحمدة والدي يستحيل على البوم تحدادها ، فد استحال طبعاً على الملاها نح هنا

وما كنت أطبل الكلام في هذه الحقيقة الواضحة ، لولا أنها ما عربت عن «ل يعين الرملاء الافاصل الدين كسوا في موضوع الحرائد في الشريعة الاسلامة . وم قصدت أدن من ذلك إلا تذكير هـ __ولاء بأنهم يقسون كثيراً في الحكم على بعض البطروت الفقهة ، اذا ما فارتوها والمتقدوها «لقدس أى البطريات الحديثة ، دوق وذكل فئة منه أى عصره، وأى المحتم الذي وجدت فيه أ.

 ⁽٣) أالات بر مين أ عبر بر أتين لاون تحكمه الاستناف المنامة الدامه والدالة عن العه حرامة في الشرع الاسة مي د فلمها الدن الدكاء راه من مفهد الحلوق في توب ه طلمت في تيروسه، دام ١٩٣٣ با نصوال دا.

الناميتان العامد والخامس

مقدم الحراث في الفواج الحديث الى فشين ، احداهم الحراثم الحرائم ، وهي الافعال المحرمة في هاون العقومات ، والتي تعافل مقارف ديم الحقالدم تأديبًا له ، ورحر لعيره ، وحفظاً للامن والنظام ، والفئة الثانية هي الحراث المدينة ، اي افعان التعدي المصرة التي تيرم فاعم درائة الصرر وتتعويض المصرر بي اصابه منه وتكون بعني الفعل الحياباً حرماً حراك وحرما مديباً أن واحد ، كالقبل ارتسرفة ، كما انه كون حرماً حرائاً فقط ، كعنين السلاح المهوع ، او حرماً مدنياً فقط كاتلاف مال الفير ،

لداكان شرعه الحراث بحيث ، احداهما عامه ، قتل وحمة نظر الدولة الى الحرية ».. نفرضه من عقوبات لاحل المح فضه على الأمن والنظام العام، والناحية الذينة حاصة ، يتعلق بالفرد المنصرر من الحريم ، ومثل وحيمه نظره البها وحقه بطلب التعويض هو أو عائلته .

وقد كانت لباحثة الحاصة في القديم اقوى من الدحية العامة ، فاشر أو الانتقام الشخصي كان الاساس الدور للشريع الحرمي الذديم ، وسدة أن سنطان الدولة لم يكن آشد قويا ، محنث يقوم سأدب المجرم أو للحصيل حتى المتصرر ، فقدياً كان أحتى للثوة ، وكان المصرر هو أو فليله بحصاول احتهم لالقسهم ، دول أن يوقف ألتقامهم شيء سوى تشرهم عنه بالعفو أو بالصلح على بال معلوم

ومن أفدم القوامل الحرائية قانون القصاص » بما فيه من إساطة ومسأواة ، فكان لكن جرم عقوبة من نوعه : النصل دلنص » والعين دلمان » والسن دلسن » وهكذا - وقد كانب هذه القاعدة موافقة للمدل الفطري ولحاجات المجلم القاَباً في » دلك المحتم الذي عبر نشظم العيش وعنم المعاملات وحب الثار .

وله بدأت شوكه الدولة بالسواء المدت هي بشظيم هذا الامراء فاكتفت اولا شعبين بدل الصلح أو النعويض الالرابي . ولم يكن هسدا البدل بجوي التعويض المساور فعسب عامل كان فيه أيضا ما يربد عن هذا التعويض ليكون عبرلة العقوية الحاصة عالتي اعتبرت وحدها كافعة لاطفاء تورة الانتقام عبد المتصرر ودويه .

و مد شُمُورَ الدَّرَاةَ بَعْرِجًا اللَّـارُّانِدَةً ، طَفَقَتَ بَعْنَ شَيْئًا فَشَيْئًا بُوضِعُ الأَحْكَام

على أساس عام فلا بنظر في ذلك الى مصلحة الفرد فحسب، بن تراعي المصلحة العامة والامن العام والسلامة الاحتياعية . فيرزت بدلك الناحية العامة لشريعة الحرائم واصلحت منفصلة عن الناحية الحاصة بصورة ظاهرة حلية

وهده المدرج في النطور م يسرعني و باره واحده في جمع الأمه و الملاد ، من كان سيره عنى طرق محمد به ولكن الخلاصة لتي لا مراه فيها هي اله كله رجعه الى الماضي في تربع شريعة الحرائم بسب الناحية الحاصلة أبور والعبر منم في العصور اللاحقة ، او بعمارة عصرية ، كانت معظم الحرائم في القديم مدسة تربي الى بعولص الشصور ، وم تكن جوائدة تقصد الى مدافية المجرم باسم الدولة والحق العام أ .

ولا به من الديمة إلى إن النفريق بين الحرم المستدني وأخرم الحرائي م يكن دائمًا وأصحاً كرصوحه لنوم عمن أراد إن بدرس أخرم أبدني في القديم م يمكنه ديث دون إن سفرف إلى الحديث والحرائم الحرائيسة ، بسبب اجتلاط العشين وتشارك بفضها سعص .

العتوب والتضمينات

من العسمي الي بقاس هيدا النقسم في الحرائم تقديم شده في العقونات والنصبات الحرم الحرائي فستحق عفونة عامة نفرض ناسم الدونة أو الحق الهام ، وتنفد تواسعة نائبها المداي العدام ، ولا تسقط معنو المنصر ولا تألمها المداي فهو من مصادر الموجبات ، وهو الرام فاعله نصال أو أنه الصرو الناشيء أو دفع النعو على الماسب ، ويكرك وأحب الصال فنه أن حق ألا عرو يتولى هو ضده ، ويسقط بالايراء أو بالصلح ،

وعبد بعدد الحرائم المسوية الى الفاعل داية ؛ اذا كانت جرائيسة تساحلت عقوبتها الفامة وادعمت بعضها في نعص ، فلا بعرض منها الاعقوبة واحدة . أما أذا كانت مدنة فلا نساحل فيها ؛ بل يجب النعويض عن كل منها .

وهذا الفرق بين العقومة العامة والصان المدني لم يكن دائنًا كما هو اليوم 🛚 فعي

⁽۱) راجه کات بای د کنتون عدم د (Ma de's Ancient Law) ، طبع بدن ۲۱۷ و ما سدها .

القدم كان عن الاثنين فئة وسطى بسمى العقوبة الحاصة . وهابده العثة ، ودان كان في معنى العقوبة ، الاثنها وصعت لمصلحه المنصرو بتوقف بنفيده عسملي طده ، وتسقط يتنازله عنها بالصلح أو بالايراء .

انواع الحرابح المدنية والميدا العام

الحراث الحرائية واحكامها وعثودي كله حارجيسة عن موضوعيا . اما الحراثم المدية ، او الناجية المدينة من الحراث ، فهي وجدها بهميا في هذا النبحث .

و کون الحرائم المدنية على الواع متعددة ، فيها ما كان واقعاً عبد بي شخص الانسان باكالفتل والصرب ، ومها ما كان واقعاً على ماله ، كالعصب والاتلاف ، ومها ما أصاب شرفه أو عرضه ، أو ما الى دلك .

وم كن في القوامل القدعة على عامة للحرم المدني، مل كاب أحكام كل وع من الحرائم حاصه به ، وكاب الحرائم محدودة معيمه هكدا كان الأمر متلاعدا برومال ولكن معظم القوامين المصربة وصفت نظرته عليه الجرم المدني ، كمظرة العقود الدمة ، وافرت المدأ الدم الدي صلم حمداً ، فقاول الموحدات والعقود اللساني مثلاً أحد بهذا الدي صلم حالاً ، فقاول الموحدات والعقود اللساني مثلاً أحد بهذا الدين بنجم عنه صروعير مشروع عصلحه العير ، محار فاعيم ، اذا كان مميز ، على الدهونيين (المادة ١٩٣٨) ، وعواسي شنه ، ص القاول المدنى الفرسي را المادة ١٩٣٨) ، والقول المدنى الفرسي را المادة ١٩٣٨) ، وعواسي المادة ١٩٥١) ، وعمام حام في القاول المدنى المراد المادة والقاول المدنى على أمرى، ، في حسمه أو حماته او صوته أو حراته أو حراته أو حراته أو حراته أو عراته أو عراته أو في حتى آخر من حقوقه ، مجبر على عواصه من الصرو الدرج المادة المدنى الم

وعلى الرغير من دلك ، فقد حافصت عنى الشرائع النوم على النظرية القدعه . ومن هذه الشرائع الشريعة الاسكايزية ، اد ليس فنها حتى النوم عفرية عامة اللحوم المدني ، بن فنها فشت معدودة من الحراثة الخاصة ، لكن منها حكام المعينة الذا سمي هذا النحث في الانكثيرية تقانون الحراثة باحم ، لا فانون الحرم بالمعرد ا

Tie now of roots aw ما راحج کامیحکی aw of or oth wof bit (۱). Jenks

التريعة الاستلامية

قسمت الحقوق ، عند عداء أصول أنفقه الاسلامي ، أبى أرحمة أقدم حقوق عند الخالصة ، وحقوق العناد الخاصة ، وما فيه حق أنه وحق العند والأول واحج ، وما فيه حق أنه وحق العند والأول واحج ، وهد القسمت العناة الأولى ، أي حقوق أنه ألح أصه الحالمة الى شدور عين العنادات والمؤلى وما كان مشتر كا سنها جمعاً أو كائت قل بدايه ، ومحل تكمي هذا ، من هذه الأقد ما) ، تنصق بالمقودات والصيادات اللهائجة عن الحرائم دون غيرها أ .

فييداً اولا تحقوق الله الحالصة ، وهي تنظر عند الاصوابين ما تعلق بها النفيد على العاملة على النفيد على العاملة من عجر المنصافين بالحداد وهده ، كانت عصبية الحُطر شامية النفيج ، فيها يست الى لله عدى عطيه والحلالا وتقديراً ومن هذه العثم من الحقوق العقولات القاطرات المام المرافقة المحدود المام الدولة العلم المدوط المام عدولات المام الدولة العلم الشاه عدولاته المنصرات الشرطة ؟

والقدير با بي نشيل حقوق العدد الحالصة وهي ما تعلقت بم مصلحته حاصة لاحد الدس ، كجرمه مال الدير فيده ، خلافاً اللاوى ، بحرى فيها اللارث ، واستقد بالصلح والعفو ، ويدخل فيه الصيابات بمدسه العادية ، كوجوب دفع بدل استقات ، كا ندخل الديابات التي فيهاب معني العفوية الحاصة ، كالله والأراش وحكومة العدل ، على ما ستوضعه قريباً .

والقدم لذلك هو ما احسم فنه حق الله وحق العلمة وكانا حق الله عالمًا ا كهد القدف عند الحنصات اي عقولة من يرمي العير سهلة الراء . وها الانحراي فيه الارث ولا يسقط بالففو عندهم .

رحي معدمة أن حييون في ۲۱۸

والقسم الاحير مجمع ايصاً من حق الله وحق العمد ولكن حق العمد فيه أعلم، كالقصاص - ففي هده العثة بجري الارث ويصح العفو أو الصلح على مال معلوم

وادا أردنا ، على الجلة ، مقارنة هددا التقسيم وتعسيره ، الاصطلاح المستعمل في قامون الحراء الحدث ، وصعبا الحقوق والعقومات العسمامة معادلة لحقوق الله وما يدخلها من عقومات ، ورصعبا الحقوق الحاصة مرادفه لحقوق العباد ، ثمن حهة ، مما الحدود بالتعمير الحديث من العقومات العامه ، ومن حهه ثابه ، فقا به في فئة الحقوق الحاصة المامات ، والعقوبات الخاصة كالقصاص ، وما الحاصة المامات الخاصة كالقصاص ، وما الحمود في معت المهان والعقومة كالدية والارش وحكومة العدل ، الما التعرير المعروف في الشريعة الاسلامية ، فانه يكون ثارة من حقوق الله وتارة من حقوق المامات ، كالمامات ، كال

ويقصد من عقاب الحباة والمصدين الى عايتين الحدهم ردعهم هم عن ارتكاب الحرائم والمفاسد ، والثانية حملهم عطه " لمن يربد ان يعمل مثل بسيم ورحر العدير عن النشبة لهم أ الوجاءي " ، هما اليوم النشبة لهم الحياءي " ، هما اليوم ايضاً من السن العم الجنائي الحديث .

والعقوبات عسواه أكات عدمه ام حاصة ، هي في الاصل معية مقدرة ، ولكم في الوقت بعسه مسعاونة متنوعة ، وسعب دلك ، كما قال ابن القيم الحورية ، انه و سائماونت مواتب الحديث لم يكن بد من تعاوت مرا ب العقوبات ، وكان من المعاوم ان الناس لو وكاوا الى عقوم في معرفة دلك وتربيب كل عقوبة على ما يسمها من الحياية جسماً ووصفاً وقدراً ، لذهبت بهم الآراء كل مدهب ، وتشهيب بهم العرق كل مشعب ، ولعظم الاحيلاف واشتد الحطب . فكفاهم ارحم لواحم والحكم الحاكم مؤية دلك ، وارال عنهم كلمته ، ويولى محكمته وعلم ورحمته تقديره نوعاً وقدراً ، ورتب على كل جدية ما يناسها من العقوبة وبليق بها من الكال . وجعل هسده العقوبات دائرة على سنة اصول : قبل وقطع وجلد وبعي وتعرم وجعل هسده العقوبات دائرة على سنة اصول : قبل وقطع وجلد وبعي وتعرم

⁽١) اعلام الوقيل عن رب صالين ، ح ٢ س ٧٠ .

⁽۲) او الاحدار الحاس والاحترار العام (Spezial und General Pravention) راحع کتاب عارو (Garraud) ، قاسر جر في قاس صدب (Garraud) ، قاسر و Précis de droit criminel) باريس، ۱۹۲۱ ، رفع ۱۹۲۱

مال وتعزيز ۽ 🗀

والقبل حمل عقومة اعظم الحديث ، كالحدية على النصى أو على الدين أو على الاعراض عبد النعص ، ودلك حمظاً لحدة الدس ، وسعاً عبده الدين ولاحثلاط الانساب ، وما تحر معها حمعاً من المداند العظيمة .

وجِمَّلِ القطع عقولة السارق والحجارب وإقصاص حِمَّة قطع الاعضَّاء. ووضع أحيد عقالاً اللونا والشرب والقدف. ومن عقولات الربا إيضًا النعي والتعريب.

اما تمرسم درل فيكون في الحوان عديدة ، اهم، متى كانت العابة حرمان الجاني ومقابليه سقيص فصده ، كعقوله القابل محرمانه من ميزات مورثه ، وكعقولة الروحة الدشرة بسقوط تفقلها الواجنة على الروح .

و احيراً بأتي التعريز . وهو عقوبة عير مقدرة ، سترركة الى اجتهاد الامام، لاسيا في الاحوال التي لا عقوبة احرى ه .

وبعد هده المقدمة الوحيزة عن نقسم الحرائم من الدساحيتين الحرائية والمدنية، لا بد من الاثارة الى ان الفقيء المسلمين م بدرسوا الحرم المدني في نظرته عامة ، كالتي براها في بعض القوالين الحديثة ، بل محتسبوا في الموضوع على الدهو العملي الدي المعود في العقود ، فاحكام الحرم المدني براها منعترة في الواب محتلفة من نفقة ، اهما الحديث والحدود والعصب والإيلاف

وقد نوسع بعض انفقها، في دب الابلاف وطبقوا الحكامة على مسائل متسوعة عديدة ، وتحق سنبحث فيه عن الاحكام العامسة التي يمكن استخلاصها ، وعما أدا كانت تصلح لان تكون البناس البطرية عامة للمعرم المدني في الشهريمة الاسلامية ، يما لا بلاً فين دلك من كمه سريعة في الجديات والجنسب والمعصب ، لسم

ية لا مد قبل دلت من الامه سرمه في الحديات والحسدود والعصب السم مفكرة عامة عنها ، ولساب الساء دلك علاقتها بهر بدا الموضوع الحطير ، وكيف يمكن ان تكون مصدراً للالترام وللصاب المدني .

⁽١) اعلام الرقيق ۽ ج ٧ س ٦٤ وما يعدما "

الفصل الثاني الحدود والتعزير

الحدود بوجدعام

الحدّ لعه معده المنع وشرعاً هو والم مقولة مقدّرة نحب حدّاً لله على ع ولقد وصفت هدده العقولة وادع المجرمين وواخراً لأه مم ، فسيت بدات جداً لكوتها مانعة من اوتكاب الفواحش .

و لحدود المرابسة على ألحد بات بسعة وهي الرّادة والديمي والراب والقدف والسيرفة وقطع التدراتي وشرب الحمر ، وأكن من حكام حاصلة طوابه ، كتمي ها كامة وحيرة فاها ، عد أن النال أولاً يعض الاحكام العامة لجيمياً أ ،

والحد، كم فيد ، عقوله مقدار، كي مصله في الشرع ، خلاف للدوير الدي هو متروث لركي الادم كم سترى ، وهو من حقوق الله ، في بدأ لا يسمى القصاص حداً ، لانه من حقوق الصاد .

وتأتر سب على كون احد من حقوق الله انه لا يسعط بالعفو ولا بالصلح ، إلا

⁽۱) را حمج في عصل حدود و حائف مدهن فيها تا مسوط اله الله و الله و العدهد)، و هد له (ج ۲ س ۲ م) ، و هج عدار راح ٢ س ١٩) ، و عج الله (٢ م م ٢ م) ، و عد الله (٢ م م ٢ م) ، و عد الله (٢ م ٢ م م ٢ م) ، و عد الله (٢ م ٢ م م ٢ م) ، و عد الله (٢ م ٢ م ٢ م ٢

في حد القدف عبد بعص العقياء وصيه دا بع أمر الحد الحاكة على يمع بدم الشاكي و صعيعه عن اعتراء والكن سكوه قابل بموع الحاكة عبد الحديث الشريف و تعافوا الحدود في بسكية في بدوجت الحدة كي يو سرق أحد وقد احداث الله بعد في دلك سرق مرة تابية أو اكثرة فين محت عدية حداً واحد فقد أم عديد الكن حوم حداً و وحوات عبد همهور القعياء أن احد واحد و كان الحرم من يوع واحد ، لا يه لا مجت سيء من احدود العدن الحرم حتى شب عبد الحاكة ولان العابد المدافقة من الحدود ، وهي الدولت والروع والرحر ، م محت هدل الحرف في الحديد العروف في الحديد العروب و الدعام الحراج المحروف في الحديد العروب في الحروب في الحديد العروب في الحروب في الحديد العروب في الحروب في الحروب في الحديد العروب في الحروب في الحديد العروب في الحروب في الحرو

الثبهدني الحدود

ول فيجنب مدهب الطاهري الدال الحدود ، لم كانت حق الله ، لا تسقيد إذا وحدث شرة ، لقوله تعالى م و ثلث حدود الله فلا تراً مره ، أ والحل الرأي الرأي السائد عدد أصحاب مدهب الراء ، ان الحدود الشفيد الاشتهات الاحادث الاحادث الاحدود ما معادد من المعادد من المعادد من المعادد من المعادد على المدود على المد

ومعنى هده الاحادث صعبح وهو الله في العقودت يراعي عبد الثاث حاسب المنهم عاكما أقرآ ذلك العلم الجنائي الحديث .

وفي الشرع الاسلاميُّ ، استسعب هذه القاعدة بعض الفروع مثها أنَّ الحداد

⁽۱) روه يو دود و ساي في سنيا و خاكر في سندر شر رحم أختم عصر لا سامتي (جـ ١ رف ٢٠٠٨) ، وساي في اود ا جـ ١ رفم ١٣٧٣) .

⁽۲) سور عدة (۲ ، ۲۲۹۰

⁽٣) رون خديب الاون السيامي عن الكامل لان عسيمي ، ورواه څارائي في ميند اي حديد او خرج ان ماخه څدت شي ، ما بات فأخر خه برمدي و حاكم و بيهي و عبرهم ، وقد قان اي خرم و غيره ان هده الأخارث او العمليا صماعيا او اغير صعيح ، راحح الأسام او دينائم السيوطي (اعن ٨٤) ، وين الأوطار (اح ٧ س ١٨٨٨٨)، و لحجي (اح ١١ رفيه ١٢١٧) ،

يسقط عمن أصاب شنئاً محرماً وهو جاهل لتجرعه ، ادا كان دلك في موضع شهة . ومنها أيضاً تشدد العقهاء في الادلة التي تنسب لها الحدود .

يوضح دلك أن حميور العقها، أخاروا لمن أفر في خد من الحدود ال يوجع عن اقراره ، ودلك خلافً لام أبي لهي وعثان البتي وأسباع المدهب الظاهري الدم معوا الرجوع عن الافرار المطلقاً ، وخلافاً للاسم الدكان م القس الرجوع الافي الشبهة .

رفي الاقرار أرصاً على الامام الحماس حسل الله حد الربا لا بقام على المثهم المقر الا ادا أهر على بعد ارباع مرات ، وراد الامام أبو حسفه أله هادا الاقرار يجب الله يحل في محال المعرفة ، وعن صحب ابني بوسف ، بدمي في الاقرار أل يجدل مربان في حد السرقة وحسم شرب الحراء والكن همور الفقيم ، ومهم الامامان مالك والشافعي ، فالوا باله الافتراد مرة واحدة يكفي في الحدود كما في عيرها ، لابه و ادا صع الاعتراف مرة أو الف مرة فهو كاه سواء يه .

وكدلك برى في الشرع بشديد أنشان الشهدة أو النيبة الشخصية المطاورة في الحدود . فالنصاب المطاوب في الراي السائد هو أوبعة رحال في الراء ورحلال في الحدود ولا نقبل شهدة النساء أنداً ، ما عدا بعض أهوال بأده المدهب الطاهري وعيره أو ومن الشدائد في قبول الشهادة ما اشترطه الوحدة وأصحابه بالدوى الحدود لا نسمع بعد مصي المدة الطوائة ، لا ادا كان الشهود عدر كمعدهم عن الداكر ، او ادا بعلق بالامر حق العبد كما في القدف ، ومنه أنصاً مستا الشرطوة هم وعيرهم بان الشهود الارام سمي ان مجيثوا معاً ويجمعوا ويشهدوا في مجلس واحد ،

ولا بدأ أخيراً من الاشارة الى ان من مسائل در. الحدود بالشهات سقوط الحد بالتونة أحياناً - فعد المجارين يسقت بتوسهم فيل الفيسندرة عليهم ؛ مملا بنص الآنة الكريمة • وإلا الدي كنوا من قبل أن تقدروا عليهم ؛ فأعدوا أن الله عمود رحم ه * - وقد روي عن الشافعي في مدهدسته العرافي القدم ؛ انه قبل نسقوط

 ⁽١) راجع تفصيل ذلبك في بات النبات من كتاننا ظلفة التشريع في الاسلام ، من ٣٨٧ وما بندها .

⁽٢) سورة المائعة (٥) . ـ ٢ .

الحدودكلم بالسولة ، قياساً على ما دكرنا - ولكنه رجع عن قوله هندا في مصر ، والرامي الأظهر من مدهنه يقول تما يقول به الرأمي السائد عند همهور بافي النداهب ، وهو الله لا تسقط بالنولة من الحدود إلا حدًا اعدرتين -

على من تقام الحدود

شترط لاه مه الحدود ان تكون المنهم ديماً عاملًا . فعينه لاحظ على الصغير الترصر ، ولا على المجنون ، ودلك عملاً بالحدث الشريف: ه رفع القم عن ثلاثه . عن الدغ حتى مسيقط ، وعن المدني حتى بلوأ ، وعن الصي حتى يكابر ، أ

وعدا داك ، دلحد نصيب المرآة والرحل ، والحر والرفاق ، والمسم وعسم يو المسم عند النعص ، والشريف والوصيع ، مع المصل في كل دنك ، ومحن ، ين صه بعض الاحوال الحاصة يصورة سريعة ،

اولا - المسيد ، م و ما يوجب الدوسم في شهم ، لعدم العائدة من دلك في هدد الامار ، فقد عالم طائعة فلده أن جد العسد كعد الاحرار ، وهالت طائعة أسرى أن جد العسد في الحد كله على اصف حد الاحرار ، عملاً بالقول المأثور و من عصب مرتبه كبرت صفيرته و ، وعسلى كل فني المدهب العصلات أحرى لا يحول لذكره .

ره) أجرحه أحدي مسلم ، وأبر دارد و سائي و ب ماحه بي سلم ، و حاكم بي سلمركه ، وأجرحه أبه دود والحاكم أبضاً بعط آخر : « رفع تلم عن الله ، عن المحول المعوب عالى عله حتى ورأ ، وعن الله حتى يستعطاً ، وعن علي حتى المحلم ، راجع الحامم الصعير (س ١ رف ١١٤ : و ١٦٤ ، و سائم ، وسائل أبي دود (ح نا رفع ١٩٨٨ : و ١ - ١ :) ،

 ⁽۲ لفرة الاحبرة من الده ۲۶ من قانون بنفودت الداني . وعماها ددة ۱۸ من ۱۴ويم
 حرام الثماني

حسمة و، لك أبيه لا محدول في برنا ولا في شرب الحمر ويحدُّون في الصدف وفي السرفة ، وعن الشَّافعي و عل الصاهر أنَّ علمهم الحدُّ في كل دلمُّ .

رابعاً – لاشراف و لافوه - تُم يعرُ في الشرع في الحدود بي صُقت الباس . ه لجمع سوده في ديث . راء الكبير من حكار عن كبائر الانم وحسرُه ، والرفيع من ترفع عن زدائل الاعان ، فعي الحديث الشريف ۽ واقيت باوا دوي الفيد ت عثرامهم لانطدردا وقسوا حدوداته عالى في النعيد والقريب، ولاناحدكم في الله لومة لا ثم ، `` .

وبسشع هده المناواء كراهينه الشدعه في احداء فقداروي البحاري ومسم وغيرهما أنْ أَدَّمَةً كُمُ الذي فين في المُرَّمَّةُ أَعْدُومِمِهُ التِي سَرَقَتُ فَعَالَ الذي فينَ إ و الشمع في حد من حدود الله ١٤ ثم فام وحقب فـ ١٤ . و يا بها الناس الناص من من فيلكم الهم كانوا أدا سرق الشريف تركوه ، وأدا سرق الصعيف فيهم أهامت وأ عديم الحداء والعم الله لو أن فاصية اللب عمد سرفين لقطع عجد يدها ع " ـ

الحلد والفلم

من احقائق بـ ربحية الدينة أب العقوبات في الشرائع القديمة كالب بوجه عام صارمة حددًا . فعي قانون الالواح الاثنى عشر الرومان مثلا كالمساعقونة السبرقة المشهودة أخبه والاسترة في والاعدام ، وسبر في فرانياً في الشبرع الاسلامي أن فطع البد عقوبه السارق ءوان الصرب أو الجير هو عقولة مقدّره في أبره والقدف وشرب الحَمَر . وقبل بنان هيده الحدود مفضلا ، لا بأس بكامة موجودة في هاتين العقو يهيم من الناحية الاجتاعية الحديثة .

وقس هذه الكالمة ، لا بدأ من الندكير ثابة بان العقوبات لا عكن الب بوران بمرَّان واحد ثالب . بل الم مرشطة ،اوقت الذي وضعت لاجه ، ولا كان الدي طبقت فيه ، وأنه أمّا كان فسم منها لا يروق لنعص الناس اليوم ، فهذا لا يعني أنه

⁽۱) اشرجه ابو داود وعیره , راجع سنته ، یج ؛ رقم ۲۳۷۹ . (۲) ادرجه سائر , راجع حامع العمیر ، ح ۱ رم ۱۳۳۵ .

⁽٣) صحيح منظر (ج ٥ س ١١٤) ، والرح أنبي على عجاري (ج ٢٢ من ٢٧٦)

هذا القسيم بكل جدعاً في صروفه الحُاصة ، أو أنه غير قد عرجتي في الموم الحصر . والدا تقطع له الساوق دواكورانانه كعيرماس الحدودلا نصلي الا مد التروي والتدفيق، ولا يتوجب الاستوع الحاكم، وسقط دلش ت. ولا رب في البه كان صروراً في المجسم العربي ، واسه لا يرال ، فعبُ ومفيد في كثير من الاقتصار السوم ، تؤسيد ويث ما يرديا من أحدو لا لاد أحجازيه و البيجدية أن السرقة أصبحت ناهوة فيهاء عدان و حبب الحكومة المعودية ضالي العمولة الشدعية الإسلامية". و ان من به خاوة في الامور احرائه عن لم كاند ال مان سام العمو 4 صروب لتعص اللصوص المحبرون في النامد الحريرة للعني الأفل مني تبت ب العقولات النصرية للب كافيه د، القصيدة المطوف منه من ودع فردي أو رحر أحياس فم ه من النص شهير محترف بصب من لاحكام العدالماء أنا لا مجمعتي ، أنا لا المنت (د) فحل السعن حي عنجر محالة اللصوصة مام رملاله داولا عائث إذ حرج مله حي نعود اي مها دون ودد ولا د حير ؟ فين عبر عميم و الاسام أن قطع مي هذا الشبريو الأثنية وعنعه من بكرار تمانه المثان الخدر وتؤخر عيره الداند أنه ال وهل قسو اهدأة الاجهاعية إدا حمت نفلج بـ ماء الصورة اصطرار ؟ و ساً من تأديب أمثال من ذكر 2 أو ادعي عين خُرِد في هذه ابسال ٢ ، و لا مقسع عدا هلب واثبت

اما الحلد والدرف ، فلا بد من اللاحدة اله كون السوط في حميع الحدود ، وكون أيت في حداً غر كن ما يراء الحالا حدياً ويتدوب صفة الصرف ، فهو أشداً ما في الشعرير ثم في حداً ارباء ثم في حدا الشيرب و حفه في حدا بقدف . وهده المقوية ، التي اسماه بقصيم فالموجاء ، عبد محمد (ص) ، هي ه الموصة ، عبد عبره أيت ، فعند الالكامر السوم مثلاً ، ولدس من سكر حظيم من الرفي والسدن ، مجكم بالحدد على اللصوص والمشيرة ويعص المحرمين والأحداث ، وعلى عيرهم في احوال أحرى عددة " ،

 ⁽۱) انظر كــتاب يقصة عرب ، حارج انطوبيوس ، تعريب الركابي ، ششق ، ۱۹٤٦ مى ۹۹٤٦ وما نعدها .

⁽٢) حصر المياء سم سو سافي العقبي حراثي في بروساء

Principles and Plactice of the Criminal Law المعربين المحافظة على المحافظة (على ماريس المحافظة على ۱۹۳۰) على ۱۹۳۰ على ۱

و أَمَّ أَرَى مِنْ الصوابِ إِنقَاءَ هذه العقوبة في القواءِين العصرية بتأديب بلك العثة مِنْ الْجِرِمَانِ ؛ أو لئنك الدين لا سعمهم العقوبات الحليسة العادية .

جد الزيّا

انفق الفقهاء على ان الرنا هو كل وطاحص ندون رواح صحيح ولا شهةرواح ولا تلك على . واحتفوا في نفصل دلك وتفسيره وفيا الحق به الوقد وقع الحلاف تصورة حاصة في مسأنة الطلبق حكم الرنا على النواط وانهيسان اللهائم والتروح بالمحرمات من لاساء وما أشه ، ولا يحاله للتوسع هذا في كل هذه الامور .

وهد كاب عقولة الولدة عدرمة في الشرائع القداءة علي الشريعة البهودية كان عقالهم الموت أو الوحم حتى الموت أ ، وحد في الفرآن الكريم و الوالمية والوافي فاحدوا كل واحد منها ما أه حدة و ولا تأحد كم بها وأقة أفي دين الله إن كنتم يؤمنون الله والنوم الآخر ه وليشهد عدالها طائعة من المؤمنين عالم فهده الآية عدد حصصته السآه عبر المحصب من الراق و أكسها بعقوله النمي و فعي الحديث الشرعت و الدي رواه مند و علاه و ي وحدوا عي و حسوا عي و فقد جعن الله من سملاء اللكر الكر حدد مائة و نفي سمه و والدالم و عبر المكر و المائين

والمحصول هم الاحرار الدامول الدهبول المتروحول رواجاً صحيحاً حقيقياً ، ودشترط الوحيمه ومالك ال يكولوا مسلميل ، فهؤلاء المحصول عقولتهم الرحم بالحجارة حلى الموت ، بدليل سنة اللي حلى الدي رحم ماعراً والمرأة العامدية ، وبدليل آنه الرحم والشيحة ادا رب فارحوهم الله ، بكالا من الله ، والله عربي حكم ، ووهي آنة روي الها بسحت من سورة الاحراب لفطاً لا معي أوقد ول حميور العقيم ، حلاماً الحس النصري وداود الصاهري وعيرهما ، الله من وجب عليه الرحم لا يجيد قبل دلك ، لعدم العائدة

⁽۱, رحم مثلاً عليت عدم . سفر الشبه (۲۲،۲۲ ٪ ۲) , وقاموس كتا**ت ال**قدس للدكتور يوست (بيروت : ۱۸۹۶ : تحت كانه زنا) .

⁽٢) سورة الور (٢٤) ، ٢ .

⁽٣) صحبح سلم شرح أنووي ۽ ج ١١ س ١٨٨ وما بعدها .

⁽٤) تقمير السكشاف لترمحشري ء بج ٣ من ٢٣٠ .

ودما عبر المحصين ، فعقم محمد مائة سوط والنعريب أو النعي سنة كامله ، وقد احست في النعويب فقال الوحسة الله لدى حداً واحداً ، لل هو واحم الى وأي الام م ، فان و أي فيه مصلحة حكم به من بالنعوج ، والا فلا وقال مسالك و لاوراعي اله والجب على الرحن دون المرأة ، ولكن جمود الفقها، فانوا بوجوب النعويب عسلى الاطلاق ، وروي الصاً عن عمر بن الحصاب أنه عني وبيعة بن الهية بن حيف فيحق بالروم ، فق ب عمر و لا اعرب بعدها احداً ، أ .

ويشت الرناء كما فلما درلافران او بشهدة الربعة رجان عمع الحلاف والشهروط التي دكرناها - أم لو ظهر الحل دمراً، لا روح ها وادعت الها استكرها ، فلا حد علم عد همهورالفقها، الاعتداد ما شده اوجب الحد علم ادام بأت بامارة الدل على استكراف ، كعصورها مستعدم او ما الى دلك ،

حد البرق

البسرفة شرعاً احد مال العار حملة وصاباً بشروط معاومة ، فيجرح على هسندا الدم انت ، عدلم همور العمياء ، العصب والاحد حيراً والاحالاس وحجد الوديعة وحجد العاربة - وروي الس احمساء ال حسل واهل الطاهر الحقوا العاجد العاربه بالسارق وارجلوا عليه الحمد .

وللسرفة أحكام و مصيلات عدادة سعلق السروق والسارق والعقواء وفي كل هياما وحدث فروق في المدهب وروات الحادث كثيره الصلف في صحبها والمسيوه الواقع العامة ، وخاصة ما كان منها منعقاً عليه العامة ، وخاصة ما كان منها منعقاً عليه العلمان وخاصة ما كان العراق درا و عشرة دراهم مصروبة ، وعبد العلى الحدر الائة دراهم من العصه الوربع دسار من الدهب ، وما كان دون هذه العلمة لاعقاب عليه .

و كدلت شتوط في السروق ، عليه الجهور خلافاً للظ هربه ، أن يكون في خرار . والحرار هو الموضع الذي يجوز فيه المسال عن البلدي اللصوص ، كالدار والصندوق أو عليماء حرب عادة الناس أن محفظوا فيه ماهم . فعلمه لاحد عملي ما رق الشيء من عمر حرب ، كالشر المعلق وعيم ،

۱) عبد العجر الراري داح ۲ س ۲۹۷

واحير" لكون السرفة عالد همهور الفقية في كل شيء مسهول مجور البعة أو حد العوص فيه ، ولكن الاحسفة قال له لا قطع فيها للندارع اليه العداد ؛ كالفواكه الرصة والصفام ، ولا فيه كان اصله مدحاً ، كالصد والحشش والحطب .

اما السارق ، فابعت النا يكون بالمأ مافلًا محدرًا ، سواء كانا حراً المفتلة ، وخلا بم نيز أنا مسلماً الم ومث ، وبدأ كان أنا رفون خماعه وكان بسيروق المنع عناياً واحد المافشع الحميع عبد همهور النقياء الراكن الاحسمة والشافعي الآلا لا فظع على أنا رفين المتعدوي ، حتى يكون ما أضاب كل واحد منهم عناياً

ولا بدم الحد عند وجود الشاء ماما بدد جدعتي سارق ادا كان اجد الروحين عند الحيور ، أو كان ان المسروق منه عند مايات او كان أحد الدروع والأصوب عند الشافعي وأشمد مالو كان فراناً دا رجم تحرم عند أثي جنفه الرفد احامت في دلك أنهاع المناهب الجدهري ماه وجنوا ألحد في هذه الأحوال كام

وكذلك عالم لحمد ما وفي المدى روا لي الك يعني والحمد بر حميل ما للفات المحالة للشيم، أنص أو أدعى السارق البالمسروق أو فسيلًا منه ملكه لم وفيدا سماء الثاقعي البيارق الطريف .

و لتناخب بدل الديمعو عن البدارق فين رفع الإمر التي حاكم لا بقده أو يحكن الداخلات الدارق المستروق عند اعلام أحدث من سواء بالارب أو ينصه أو يالسع أو تستب آخراء فلا سقط عنه الحدالا عامد لحنفية ،

اما عقومه الديها أنه عهي العطع ، مدلس الأنه الكرعة ، و والسارق والسارة فاطع فاطعوا الديها أنهاء وبدس السام العوالم والعمله ، فالسارق لفره الاولى يقطع بعد البسي من معصل الكف دلاتفاق ، والسارق بمرة الثالم يقصع وحد الدسرى من معصل الكف عند جهور العلهاء ، خلافاً لاهل الصاهر الدين قالوا بعطع البد البسرى ، ثم عند مالك والشافعي وفي احدى روا في احدى حسل ، تقطع في السرقة الثانية عدد السارق البسرى ، وفي الرابعة رحاد السبى ، وفي الحادمة بمرو ويحسن ، اما عند أبي حسفة ، فلا فطع عليه بعد المره الثانية ، بل مجيس في الثالثة حتى يتونيا .

⁽١) سورة الأكدة (٥) ٣٨.

مد النَّذَفَ

في اللعب...ه القدف ممناء الرمي والشير . وفي الشيرع هو الافتراء بومي المحصق رار، . وأحد ن القدف عند جهور العقيم هو أنْ يكون المعدوف عاهلًا بالعاَّ حراً مبياياً عنيفاً عن الرقاء

و يكون القدف نصريم الكلام ويكون أيضاً بالمعربين عسيما مانك ، و كذاك عبد الشاهمي أن توى العادف بتعريضه القدف وقسره به . و كن لا مجد الهارف الداكان المقدرف أحد فروعه كالولد وزلد الولد ، وهذا عالد حمهور العقب، مرعدا مالكل.

باراعه شهداء واجتدوهما الناحدية ولا تقناوا له أشهادة أبدأ وأوثثك هم العاسقو بهاء الا الدس ذيوا من بعد ديث واصلحوا مان أمَّه عمور رحم عا" . فادل عقوبة المعترى هي الحد ، وقوق داك ؛ أذا لم نت ، ترفض شهادته عسنه همهور العقها، ﴿ أَمَّ أَدُا أثبت القاتاف صعفاً لم السنة الى العابر من أبره باراهه شهود، فلا شيء عليه م

ولو قدف أحد آخر مواراً ، فعلى القادف جداً واحسيد بالانفاق ، عملًا بقاعده التداخل أو أدعام المقولة . ولكنه أحياف في حكم الهوف الموحة الي عماعية . فصد مانك واتي حسفه ، لنس على القادف الاحد وأحالد ، عملا بدأت القاعدة . وعبد الشافعي ، على القارف حد واحسب الكل من المقدر فين العبد حق العبد عنده هو الراجع في حد القدف . أما أحمد بن حسن فقيد فصل فأثلا . ألحم وأحد ان كان نيدف بكلية والجدة ، ومتعدد أن كان القدف بكانات متعددة كعدد المقدو من .

ولا حلاف عند العقيم في أن حيد القدف بتعلق به حقًّا لذ ، حق العلم وحق ابته - فعلمه لا غام هذا الحد الانطلب المقدوف ، التعنق حقه به ، وهو بعي العان على همه . وادا كام القدف موجها الى منت ، هكون الطلب بن نصبه الفدف . a. . . 3

اما الحُلاف فهو في ترجيح احد الحقين على الاحر، أحق العبد أعلب أم حق الله،

 ⁽١) سوره سور ، ٤٢) ، ١ - ٥ .

وفى العروع التى ويسجر من دلك ، فعند الجنفيان والاسم الاوراعي عجبيق الله أرجح من حق العبد في القدف ، ولدا لا يسقط حيث معمو المقدوف ولا الله الله ، وينظل عوته ، ولا يسقل الى ورثته . ولكن عبد جهور العقهاء ، يعتبر حتى العبد غالباً ، فيذا حار لمقدوف ان بنقطه ، وإذا مات التقل حقه إلى ورثته .

مد الترب

شرب الحروالمسكرات محرم في التعريمة الاسلامة ، وعلى شاوب الخراء فله و وكثيرها ، الحد بلا خلاف ، عملاً بالحديث الشريف ، ومن شرب الحرف جلدوه الم اما دوي المسكرات ، وهي في حكم الحراعبد الهن الحدار ، بدليل الاحادث الشريفة : وما أسكر كثيره فقليه حرام " ، كل مسكر حمر وكل حمو حرام " ، كل شراب اسكر فهو حرام " ه و ديكن عبد الهل العراق لا حدا في عير الحرام لا إذا سكر الشارب منه باعدار الاسكار علم التجريم ليس إلا .

وفي السكر بمتبر اقصى عامله عبد الي حسمة وهي عبده العدة على العقل بال لا يميز المره بين الأشياء ، فيصل الى درجة لا يعرف معهسسا ، الارض من السباء ، والعرو من القياء ، والرجن من المرأة ، ولكن عبد صاحبه ، بمربف السكر هو • ان مختلط كلام الرجن فلا تتبيز حدة من قرله ، "

وعقوله الشرب أرسون جدة عبد الشاهمي وغالون عبد الجمور ، وفي كلا القولين ما يؤيده من سنة الدى (من) وعمل الصحابة ، فقيد روي عن الني (ص) ابه قال ، و من شرب بصقة من حمل هاجدره غالب ، ألى وروى مسم عن على م ابي طالب ابه قال ، و حد الذي رض اربعين ، وجد أبو تكر اربعين ، وجمد غانين ، وكل مئة ، ، و ٧ ، وسعب نشديد عمر من الحطاب نعشى الشرب في ايامه ،

⁽١) راجع احراجه في لفنج كبر فلسوطي ح ٣ ص ٢ ٠ م

⁽٢) احرجه احد واصعاب الدن الارامة وغيرهم ، راجع الحامع الصمير ، ٣٠ وقيره ٧٨١

⁽٣) صحيح مبلم ۽ ڄ ٢ ص ١٠١ .

⁽٤) ذات الصدر رأس ٩٩) ، و العاري وشرحه العبي (ح ٢١ ص ١٧٠)

⁽٥) البسوط ح ٩ ص ١٠٥ .

⁽٦) غله لسبوطي عن الطبراي في الحاسم الصقير ۽ ٣ ، رفد ٨٧٧٠

⁽٧) صعيح سلم ۽ ج ٥ ص ١٢٦ پ

وقد استشار الصحابة في دلك ، فاشار علمه علي أن أبي طالب بعياس الشارب عملي القدف ، لان المرء و أوا سكر هدى ، وأوا هدى أفترى ، ` ·

ولشوت الشرب ، فياعدا الافرار او النبية الشعصية ، تكفي ر تحسة الخر وحدها توجوب العقب ب عند مالك وفي احدى روايتي أحمد في حسل ، لا عسد فاقى الائه .

ولا بد احيراً من التنبيه الى انه لا حدً على الشارب الا اداكان محدر "، عالماً عادر به . فاداكان مكرماً أو جاهلًا التجريم ، فلا شيء علمه . أما شرب الحمور للمتاري أو لدفع العطش فهو غير حائز عبد همهور المقياء الا أداكان لدفع عصة ، وسمعه ، كياحاء في الحديث الشريف ، د أن أقة تعالى لم يجف ل شفاء كم فيه حرم علمكم في ولكن أنا حبيفة حاف دلك ، وأدح الشرب في مش هذه الحالة ، عملًا بشعدة العبرور ت بمنع المحظورات .

عدود اغرى

من الامور الهامة السبتي بسمى النها أولو الاس في كل عصر ومكان المحافظة على الامن الداخلي والخارجي، ومعافله كل من تكدر صفو هذا ألامن بمقونات عسامة والحرة ، ومن العسمي أن نجد في الشريعة الاسلامية ما يجمع من الاعتداء على الدين وحرمة الناس ومن الحروج عن طاعه الاءام ، وأن نحد ما بحمي الاسلام والدولة الاسلامية من العاتى والمناصي ومن كل عدوان عبق .

وقد وصعت الشريعة الاسلامة هده العدية حدوداً وأحكاماً لعجاري وفطاع الطربق والدعاة والمرتدي والرنادفة والسجرة ومن البهم . وهده الحدود والاحكام معسة مبية ، نصبق المجال عن تفصيلها حميعاً ، فادا تكنفي شعريف الحمساني عن اهمها ...

أولا – الدماة – وهم أهل اليمي والظم ، الدن مجرجون عن طاعــــة الامام بتأويل حق أو ولاية . ويقابلهم في العصر الحــــاصر العصاة الدين يقاومون الدولة لـــــ ساسي نقصد الاستــلاء على الحــكم أو تعبير شكل الحكومة أو دستورها .

⁽۱) العي ۽ ج ۱۰ س ۲۲۹ ۽

⁽٢) لسوطي عن الضراني ، خامع بصغير اح ١ ، رقم ١٧٧٣ .

فيؤلاء يتجرى الامسدم مطاميهم أولاً ؛ ويسعى في أعادتهم أى طاعته . فائ لذ موا أن حرجو اعن فنصته ؛ وكانوا في منعة من العدد وانعدة ؛ حار له فتالهم حتى يعودوا إلى ألحق .

فعي الكتاب الكرم و ما ابه الله السروي حدة كم من دكر وأشي ؟ وحمل كاشعوداً وقد الله إلى الديووا ، بن أكرامكم عند الله أبقاكم ، أن الله عدم حدير ، و وبدأ طائف با من ديوسي افتتاوا فاصابحاوا الله ، فات أنعب المحداها على الأحرى فقاتاوا الل سمي حلى تعييم بي أمر الله ، فات فات فاصلحوا بينها بالمدل وأقب طوا ، إن الما مجب المعسطين ، أ.

تانياً - قطاع الطرق والمحساويون - وهم الدي شهروا السلاح، وفطعوا العربيق للدين شهروا السلاح، وفطعوا العربيق للدين والحافتهم حهدارً، محدوج المصرأو داخل الدين عبد خمهور العدم، معافول التي لحسمه وغيره النافضع المدري لا كون الاحدوم المدن

وفي هؤلاء تؤلت الآية الكربة من الدس خراء الدس محربون الله ورسوله ، ويسمون في الارض فساداً ، ان يُنه أسوا ، او أدف أسوا ، او ألق عام الديم والرحد من إحلاف ، او أسموا من الارض ، دلك عم حراي في الدب رهم في الاحراء عداب عظم الاالدي دوا من قبل الدبي غرارا عليم فاعموا أن الله غلور رحم ه ؟ .

وقد احتمد في عسير النفي ، تميم من قال مدر الحس ، ومنهم من قال معده الحس ، ومنهم من قال معده النموس ، و كداك الحلف في ثر من العقولات المدكورة ، فيعض العقه فالوا الله م محير في تطبقه ، الدائري السائد غول الله النمول القبل من اقتصر على القبل ، والقبل والحد الدان ، وقطع البدائيين والرحل النموى لمن اقتصر على احد ادان ، والنفي من احاف النمين وم يأحد المائر .

قائلاً – المريد ، وهو من رجع عن الاسلام طوعاً ، بالقول او بالتعيل . وحكمه ان نعرص عنم الاسلام ، دن م شب ، كان جراؤه عثل ، عملا بالحديث

⁽۱) حجرات (۱۶) ۱۴ و ۹

T: TT (0) and a jour (T)

⁽۲) تقسير القحر الراري ۽ ج٢ س ٢٩٧ .

الشريف هامن بدأل دينه فاهداره يه ١٠ وحد المرأة والرحل في دلك سوء عند الائمة ما عد ١٠ حيفه ، فانه قال لا تقس المرأة بن تحسن حي تسر ١٠ .

العرير

لحدود التي قدم سام، هي العقودت الدمة المعدّرة شرعاً ، أو توحد بعض الاحوال التي لا تدحل في هذه بنك الحدود ؛ وأكن الح كا محكم فيها بعقولة السمى التعرير الوالمعربر لعة كالحد معاه السع ، وشرعاً هو المقولة الدريسة التي إمرضها الحاكم على جناية أو معصبة لا حداً فيها ،

و الكون المعربير المسورة حاصه في الاحوال التي الكون شروط الحدود فيم عين متوافرة حميم ، ما أنه الو سرق أحد بدشتاً فيهته دون بعدت السرفة ، أو لو احتلس أحد مالا أو عصه ، أو لو قدف أحد آخر العين تهم الدين و طائرها و والله به با فاسق أو قال للفقية لا حمر ، وما أشبه اللهي كل هذه الاطلق و طائرها بالاحد على السارق أو الآحد أو القادف ، أعدم الوافر شروط الحساد الشرعي ، وكان من المامي التي الناه الدين والآداب ، وكان من المامي التي الناه الدين والآداب ، كان من الحدوري المناس من الصروري . مرام فاعله .

وكدلت بكون التمرير في أحوال أحرى لبس من حسها حد على الاطلاق وهذه الاحوال المديمة مسوعة لا حصر ها مثانه بو صفع احد آخر صفعاً لا يوحب الفضاص ولا الدية ، عرزه الحاكم . وكذلك بقل أن تحيم على العنبي أنه أدا استثهل

١) روم بندري يا ١٩ واسعاب بان لاربته الرحم سجح اعدري و برحه العني (ج ٢ اس ١٩ بن ١٩ بنائل المنتج البيوطي (ج ٢ المائل المنتج البيوطي (ج ٢ المائل ١٩٥٩)

⁽۲) این بای در حد حکام حاصه شد. بدها این نصاح سخان شدس شد در ای اول کا وای سنه ۱۹۳۳ می این در سنه ۱۹۳۳ شد این در سنه ۱۹۳۳ شده می شده می شده شد. شرار الا صابق علی اساس عملا با شرار ارقم ۱۵۳۴ ش از استران این ۱۳۰۰ می سنه ۱۹۳۹ شد.

وحل ديداء الساس بشره وفساده وتؤويره كان للقاصي آن تنفيه عن الديد ، و بش عن أبي الفصل أن للقاصي أن محسل اللمين المعروف علميرفة حتى بشرب أ . والصاً قال أن البرار بالد أدا تشائم ألحصيان عبد القاصي دان به حسم وتعريرهما حتى الانتوادا الى مثله أ

وله كانب العسمانه من النعوير هي أرخر والأدنب، وكان الناس في دلك متعاولين الهميم من و تكفيه الملامه والاشراء ،، ومنهم من و لا غرع الانامع ، وكان كان الحاكم في النعوير محيرة من التواج و اصرب والصفع واحس والنعي ، وكان له عند أي يوسف تناديب تأخذ المان الصأرة ، وروى الن محم عن غموان الحطاب انه هذم بيث الحار وأمو يتخريب دار الفاسق ا

وقد حدم في عدد الصرب في التعرير فقال بعصهم ، كاهمد بن حدسل في الروابه المشهورة عده و هدن الصاف الله و دالتعرير على عشر حدات ، هملا بالحدث الشريف ، و لا تجدد فوق عشر حداث ، او عشرة الموادد ، إلا في حداً من حدادد الله ها

وه ب طائمة الحرى ان هذا احدث مسوح ، لأن الصحابة حاوروا في السعرين عشر حدات و كلم اعتبرت ان العبري على الدين الحدود ، وهو عبد الجمعية الرابعية العبر وعشرون سوطاً للعبدل ، عبد الجمعية الرابعية الرابعية الشريف و من المعالم عبداً في عبر حداً فهو من المعالم الدينان و الحدودها إلى ان و المقولة على هدر الاجرام والمصابة ، و لم فني المنصوص على حدودها المظلم من عيره فلا محور ان المع في اهون الأمرين عقولة اعصاب ، الا .

 ⁽١) راجع ارسانه ادانه عشرة و العبوان الدومي الدرابر على الداد من عير الوقف.
 على مدع له او المصادعة بآخر ؟ ادا ته اعبوان المسائر التحلوي و من ٣٠٥.

⁽۲) الفتاوي البرازية ، ج ۲ ص ۱۹۱ (بهامش الهادية) .

⁽٣) فتح القدير ۽ ج يا س ٢١٢ .

⁽٤) الرسالة الثالثة عشرة المركورة ،

 ⁽۵) خرجه نخاري ومنيزو ۱۳۰ و صحاب نان الاربية الراجع صحيح بنظاري وشوخته للميني (ج ۲۶ س ۲۳ ، وصحيح د ر (ج ۵ س ۱۳۳)، و برجه للمووي (ح ۱۱ س ۲۲۲)، وسان ي دود (ج ۶ رفيا ۱۹۹۹) او جامع علمي المسوطي (ج ۳ رقيا ۱۹۹۹)

⁽٦) نقله السيوطي عن البنيقي ، في حدم صعد . ٣ - د ١٥٦١ هـ

⁽۷) اشتی و بیر ۱۰ من ۲۶۸ .

واحبر "في النعص ، ومنهم مالك في النبي ، أنه لا صبط لعدد الحيدات ، وأن للقاضي الدريقص، أو يو مدها بالقياس الى عاوات المحرمان وأخر ثم وألى ما مقتصية المصاحبة من الزحر والدادساء ، وأوال اصحاب مائل حدرث العشرة الأسواط الدابة محتص لامن الذي حل النسل إلا ، واستندوا ، في استندوا الله ، إلى ما روي عن هم من الحصاب أنه حكم على مهن في والده ، سبب تؤولوه حام بيب ألم الما دالحين مائة والحسن و الدين وهذاك الموان الحرى لا محال السردة ا

فالمعربين أدن ، وأن كان تحلاف الحدود غير مقدار ، الآنام شده بها من عاجمة كونه نستوفى في عالم الدمر كعمواء عامه الوأند برى من دائث أن التعربين في الشرع الاسلامي وسنلة عادم مراه ، عسج للجاكم المحال الأمان وادفأ المصلمات العامه ، لدني تممي تراعر المسدس وا دسيم ، حافظ لراحه الاهاساس في المجلم وصيابتهم من كل علث وعدوان .

وعلى الجهة ، فهذا داس آخر خداند ملى ان الشرامة الاسلامية ليست عن الجود محبث وماها به بعض الناس ، بل هي على المكس ، به للنصور واناسد الدن محسب المصاحه في كل عصر وراء ب الراء النفريز النس الا وساله كميزه من الوسائل ، تجيز للة بني ان توسع في عداق الاحكام الحراب، "حسب كل وافعه وحسب كل

 ⁽١) رجع في حادف الدهب في هده د أه السرحي علي و سووي الدكوران ، و معني في موضح الدكوران ، و القليم و الموضح الدكوران و تحفيل ، ح ١١ رف له ٢٣٠٠ ، و القليم السواجة (ح ٢ من ٢٥٠٠) ، و القليم المعقبه (الس ٢٥٨٠) ، و المعتمد عاي (اح ٢ من ٢٥٠٠) .

 ⁽٢) لاحكام سنت به مدوري (عدة لمحدوده نصر دس ٢٢٩ ، وقتح فحدير
 (-) س ٢١٣_٢١٢).

⁽٣) راحم ما أندو مسوية الأرهر ٢٠ منا في هذه سأنه من مؤخر الدون القرب المله في لأمناي في آن عام ١٩٣٧ عاتي الشرة القدمة عمله عمله على الدون Bak clin to restrict so I is 1 to Inl 2011 - Chipare المن ٢٥٧ حمل ٢٥٧ حمل ٢٥٧ عال

محرم ، لاحل النوص الى العاب المفصوده من كل عقولة عاملة ، وهي ردع المجوم والدينة ورحر المثلة عن عليده ، وهذا الارب ، ب واسع لاقداس ما حسن من القواءن الحرائمة العصرة ادا الفضى الامر ، وتجاراة تبار المدين أو والحاجات الاحتاعية المقلة

الضمائدني الحدود

ن ما أوصحاء في هذا الفصل بنملق بالناصية الدمة المحصة العص الافعسال الهرمة على معتملها من حقوق الله عالم وشعاق بالمقودات أو الحسندود التي تعرض على مقاودة عالم بسلم بناء وم يستمع بنا المحان بالموسع اكثر بم توسعا الله بالدان وكرناه علها على كثير بالقداس الى موضوعة الأصلى عاده والديات أو المسؤولية الدائلة عن هذه الافعال المحرمة من ناصبتها المدانة الحالمة

ومن العسمي الله أدا كان الدين الموجب للجدادين في به يالا حق الله الحاليس دون حق العبد ، أي أدا كان صروء عاماً فقط دون أن يصاب به أحد من الناس ، كما في شرب أعمر و تردة العاديه عن الإسلام ، فلا يكون لاحد أن أطاب العامل بالعبان على الإطلاق .

وكدلك أدا أحتسع في العس المحرم حتى أنله وحتى العبد ولم يكن نصرو مأدياً منقو ما يابيال ؛ كما في الراء والقدف ، والحد نعتار كافياً كفقو أما عامة عن حتى أفله وكنفويض دفي عن حتى العبد المصرو ، والاصان على الله عل عبر ذلك .

أما توكانا العمل المحرم الموحب للحد قد سبب حسارة ما دنة لاحد الناس فهمل يصمن فاعلم بلك الحسارة ؟ مثاله في السرقة عاهل يجب على السارق عدا الحد الت يعيد المال المسروق أو أن يضمن قيمته أدا بلف ؟ الحواب يجتاح إلى النفصيل بي حالته قاه المسروق بعيمه وجابة تلفه .

همي الحالة الاولى ، لا خلاف ولا شك في ان الهستروق منه أن يستعيد ماله ، بدليل الحديث الشريف : « من وجد عين ماله عند رحيل عيو أحق به ، أ . وادا حصلت ريادة في المال ، فعي لصاحبه أيضاً - وكذلك لوكان السارق فناد تصرف بالمستروق بالبيع أو ألهنه أو بعيرهما من أسدات التصرف ، فاصاحبه أن يسترده من

⁽١) فطعه من حد سارو ه او دود التحد اي في تنابه باخ ۳ در ۳۵۳۱

المشتري أو من الموهوب له أو عن الجبل السه و كن عند بعلير المسروق أو يقط) أواج لائمه عال آخر علكون حكمه كجكم المال المصوب كم سيرى في محله . أبد في الحالة الثانية ، اي دا تلف المال المسروق لفلاث أو بالاستبلاؤ ، الهل بجب على السارق صرف مثله و فاسله " في المسأنة حسسلاف عن النقم ، شبحص في أقوال ثلاثة : _

والقول الدي ، وهو الامام مالك ، بوحب الصيان على السارق اداكان موسراً ، منصل الدسر من يوم السرفة عن يوم فاما أحداء وكانه و خلافة القول الاول ، لا بوحب الديان على السارق المعارز ، والدالا كالمع عليه عدراء الدالج المعاقبة عدراء الدالج الماته وقطع يده ، "

والقول الاحير، وهو التدار عبد الحدين والنوري وال شيرمية وغيرهم، الايوجب مع الحد الشرعي اي سمن على السارق عبد هادا السيروق او السيلاكه، الان لحسد و الدين أو القليم والعرم لا يحده لل و مالول دائد السارق أدا صمن المسروق للمبلكة مند وعث الاحد ولكون قد أحد ملكه، ومن ثم لا مجود اعتباره سارة ولا أولا أوله الحد علية وللسندول يضاً أي الحسدات الشريف: ولا يعرم السارق أذا أقم علية الحديد ؟.

⁽۱) لام دے 7 میں ۱۳۹ کر جائے آئید (اوس ۲ میں ۱ ۳) ، وابعی (انع ۱۰ می ۲۷۹) ،

 ⁽۲) عاج والاكلس أتحصر حسن هموان دايات العصاباح " ص ۲۱۳
 (۲) همد عصد دايه بدارًا كا بينه ال حجد في ۱۹۵۰ م (در ۲۲۸) م و في هميند

 ⁽٣) هد عصرو به بدائي كا بديه ال حجراني دوس رام (بال ١٩٣٨) ، وفي هميند به على الدرفضي جاء الحدث بقط أخراء الا لا تدام على الراق بصد فقع يدام الدراج الحديث وشرحها دائج عدم (احداد من ٢٦٣))

وهذا القول لاحتراء كا ترى عاصه حراج على الدس وصرر كبير . والحديث المدكور صعّبه الكثيرون من العقيم ، والم أبرار على كل حال في الصحيحين ولا في عير النسائي من كنب الدس . هذا الى ان الدسائي أبن اله حداث منقطع ، وقال ابو حاتم أنه منكوا الدال منكوا الماليون العقلى الذي استندوا الله عافيو منبي على اعتبال ابن العنبان على اعتبال المنافق المناوق المسروق منذ يوم الاحداد والكن هذا الاعتبار عبر وجبه عوليد الاعتبار الأوا الرحمي الحداد والكن هذا الاعتبار عبر وجبه على المنافق الداليون المنافق الم

والدا أوجد الحمنون بمص المستدنات الاعدثهم القاسية . وأهمها :

اولاً الداهلة المسروق أو أسهات وم محملُ القطع للتقوط الحد بالشهم أو سنت آخر ، كان على السارق صمان المسروق

ثاب اذا الربحب الساوق سرفات متعددة ؛ ف لا محدًا الا مرة واحدة كما عليم، وأذا الله الحد على الساوق محصور احد المسروق منهم فقط و هنده الدفعي ، فالصاحد ثما الريوسف ومحمد في الحسن بقولان فالساوق و صامن السرفات كلها الا السرفة التي قطعت بده بالخصومة فيها » " .

الله ما داروى هشام عن عمد اله الما يسقط الصياد عن السارق قط • لتعدر الحكم بالميائة ، فاما دلاية فاعلى بالصيال ، للأجارق الحسران والنقطات الله لك من حرة السارق : " .

وفيها عدا السرفة عبد امثلة عن الصرر المدي في احوان احرى من الحدودة وله ما يسته النماة من امرال أقل التعدل في حال الله لى . فيؤلاء النماة الاصموات ما المعود عند جمهور الفقياء ، لان هذا الحسان النهم العربيم ويتالمهم على العودة المي طاعة الاسم ، بمكس نصد نهم فانه يتمدهم عن دلك والعرام عن الرجوع الى الاسلام، ولكن فيل في رواية عن الاسمع الشافعي واحمد الاحسال أن أهل النعي الصموات ما يتلفوان ، حراء لهم وعلاة الاستمم ورعاة الحقوق الناس أن

وكدلك أنصاً يجب لصان في احوال احرى من الحدود . فعسم الحقيمان

⁽۱) دوخ ترم في توضع بد كور

⁽۲) نسومه چ ۹ ص ۱۷۹ ـ ۱۲۷ ،

⁽٣) ديم المدر ، ج 1 ص ٢٦٣ .

⁽٤) سي (- ١٠ ص ٢)، و مسوط (- ١٠ ص ١٨٢)، واليران السران (- ٢٠ ص ١٩٨٠)-

المسهم ، محتمع الحد والعبان ، حلاقاً لقد عدتهم في عص المستثنات ، كما لو د بي احد محاربة بكر لآخر او تو شرب هم الدمي فها عدا الحد الواحد في الحائف، يضمن المجرم نقصان البكارة في الحافة الاولى ويصمن قيمه خمر في الحالة الشاسة ١ . وأخيراً لا بد من بالاحجاء ان ما قداماء ينعلق بالاقعال الي بعاف عليها سالحد وأخيراً لا بد من بالاحجاء ان ما قداماء ينعلق بالاقعال الي بعاف عليها سالحد الشرعي أما أم غرابة الاحرى ، التي فيه احدام ل الدير بدون حق ، سواء كان عليها بعرم أم غرابة الاحرى ، قال الديان في ما عالم المحلم العصب والابلاف ، كما عليها موضعه قربياً ،

⁽۱) نفیج حامدیة ، ح ۱ س ۳۹ .

الف**صل الثالث** الجمايات والجرائم الجثمانية

غرسد

كمة احداد او احرعة في اللمة مصاف الدلب ، وفي الاصطلاح العقهي هي كل اعتداء على احدد او لعرض او الدل ، وقد حصصت كمة الحلب، البوم معنى الحريمة الحصورة التي تعاقب علمه بالمقودات الارفاسة أن وكدلك اصفت هسده الكلمة في كتب الفقة بصورة حاصة على الحداية الواقعة على الابدان او الاحداد فقط ، كالقبل وقطع الاعداء والحرح ، ومحن بسميلها هسب بهذا المعنى الخاص الاغير ؟ .

ومن البديمي في تلك الشرائع أنه بكون ف ون القعب ص * ؛ الدي يقعى على أجابي عمل ما حدد ؛ هو المقربة التي تؤدي هذه الدابة من ناحبة الرجر ومن ناحية أطعاء ثورة الانتقام ، فقد . دئ فال حكه، المرب و القتل أنهي للقتل ؛ .

 ⁽١) رجع دان هده علمو به في دفق ۱ به می عانون حر ، مثبان و ادة ۳۷ می قانون.
 المقواب الداني

⁽۲) عجم السيانات ، س ١٦٥ .

Lex talionis (T)

والقطاص فالوق القطبي به العسبادل العربيزي والمساواء الفطرية الوهن يوطي هن القليل غير قائل الفائل " وهن إكسهم غير الداط من لرد خموجهم الصلعي ولارو • طبأهم للذّر ?

ولكن » بتطور الامم من حياة الدهاوة الى حياة المدنية والحضارة » تغيّرت صفة العقودات » فيعف عنصر الثار شيثًا فشاتًا ، وقام مقامه عنصر أو عر والده بساء حتى الدهدا صبح لاوم العنصر الاساسي الطام حراء

وكدنك كان من أير المدنية البدرائج في محديث المعودات هما والسما برى الميوم من فانون لقصاص لا الاعدام في مان مان مدالة الدار والدار في الميوم من فانون لقصاص لا الاعدام في مان مان مدالة الدار أنه واحد الدت مكانة عقودات أخرى حد منه ما أهم الحسن والعرامة لدية .

الفصاص في الشرع الاسلامي

ايس من تحيل م كاب علمه الدرب في حدد بهر من حدم برطه علم دهم القبيلة وقوش وكان أدا حتى أحد أوراد المسلم على أحد من فا بلغ أحرى عدم من قبيلة المعدى عليه بعد بدامه و سأر له على دا العلمان على أو من فلا مدات واطمأل ممارة دال وحده حافظاً كرامم وراهر أمره ومكاس مدأت واطمأل ممارة دال وحده حافظاً كرامم وراهر أمره ومكاس ومن الطبيعي ال فلمسلم هذا ما قرأه عن فاحر عرب أحداث أن فلم موتهم وتحليم الله وعن أفتدهم أي بسهم عاوله المح عن دائ من عداوه وعافله ، وعالم عدايم المداهم المد

هكدا كانت جاه العرب عنده، حاء النبي العربي (من الرسالية الشراعية ، فلدا لما أهر القرآن الكريم فاعدة القصاص ، كان دلك ارفق ما يكون حاجة العرب ، و مجمع ما كون لوضع نظام الحنامات على اساس عادن جامم للمنازعات ،

وَبَعَدَ أَنَّ كَانَ لَامَرَ فَوْضِي فِي الأقَافِ فِي وَأَنْسِجُ مَرْتُكُرَ عَلَيْ مَنْذَا أَنْهَائِهِ وَعَلَى الآبَهِ بَكُرِيَّةً ﴿ وَثَمَنَ اعْتَدَى عَسَكُمْ فَاعْتَدُوا عَلِيهِ ثَمْنَ مَا أَعْنَدَى عَلَىكُمْ وَ * ؟ وع بي

⁽١) شرح بديه على هدية البياسي فيم قدار) م ٨ ص ٢:٨

^{. 14:} T Ed (Y)

آمات الحرى صرمحه هي ... و با ابيا الدين آمنوا كنت عليكم الرقصاص في لقتلي ... ؟ و وكند عسهم فنها أن النمس بالنمس والعين بالدين والأنف بالأنف والأدائث مرأدك والنس بالسن والحروم عصاص به "

فردناً وضع القرآن الكرم الفضاص للقبل والقطع والحراج ، وقد خطّعته الساء وحضرته في حديث العبد وفي النواضع التي تصح فيها المياثلة ، على ما سيأتي سامه .

ومن مقاصد القصاص الاسقام وتشعي الصدور ودرك العنظاء كما صرح بدالك الفقياء المسارة السرحدي ما الله الشرع أوجب القصاص على الاسقام وشفاء الصدر الولي ودائع العاصاء على " الاكل القصاص على الاشعي أو الحدر الولي ودائع الله عقوله بقصد في الاصل الى الارهاب والرحر لعصما العرامة ما والرحر لعصما العرامة الرقاب على الارهاب والرحر لعصما العرامة الولي الإلياب على القرائل الكويم الحولكم في القصاص حياة الولي الإلياب على المرابع القرائل الكويم الحولكم في القصاص حياة الولي الإلياب على المرابع المرابع

مذكا المصالص

القصاص في الشرع الاسلامي عقومة حاصه . فالدا حجاز فلها العلم والمصلح . فلم الآنه الكريمة الدائمة الكريمة الله من أحله شيء فالدائمة الملمووف وأواع البه باحدان ولذاك فله علمان على البه باحدان ولا الله على المدائمة المرب من حباله فلا المسلم لكن من المسلمة قرار العدارة والنقص بها القرال المختلفة والا النعاصي عما بحر دائم من السافر والدارة والنقص بها القرال المختلفة والا النعاصي عما بحر دائم من السافر والدارة المحلفة كل المصلحة في المحاد الصلح على المقالة المحلولية والسمي المحلفة المجازية المحلولية والسمي المحلفة الاحتماد المحلفات الجوارية والسمي الدائمة الذي هي الماس الحدة الاحتماد الاحتماد المحلفات المجازية .

[.] AVA (Y) aja (A)

^{1 = (=)} and (+)

⁽۳) ندود (ج ۲۹ د من ۲۹) او جع پیماً شرح اریمي علی کیر (ج ۹ من ۷)، د وانهدت (چ ۲ من ۱۹۹7) .

^{. 174 (} Y) E.A. (C)

ره) بعرة (٢) ١٧٨.

اولا لم يكن أمر تنفيد القصاص بالروكا الى الأوب، عند همهور الفقه، ، ل سيط دلك بالسنطان او نوفف على ادب منه (الرضاء د م بكن للفنس و وث و رئي يطنب الساماء القصاص ، كاب الحاكم هو الوي اوله فس الدان و الصلح معه ، ولكن ليس له العفو عنه « لا ، خبرر للدامه » (

د سا حالا بأثير للصاح ولا للمدر عبد ما بث وعداه أهن المديدة ادا كانه الدال قد حرى عبلة ، اي بصورة حداع القاسل وادخاله الى موضع وقيد حدية لاحل حاله ما له . ومنى الرغم من الصبح والمعلو ، للسنجان في هسلماه الحال ال كالح على القاس بالاعدام وعثماره من فئة الخاريان . ومنه في فضع الاطراف ، إلى لو فضع أحد بدارحان او فقد عيمه على وحده العبية ، فلهجا كم الله بها من الحقي حي سواحاً تحمد ما لك والاوراعي وأهل المدينية ، من فان آخو محمداً بدول عميه فعلى عبه أو ما تأمر محمداً بدول عميه فعلى عبه أو ما تأمر محمداً بدول عميه فعلى عبه أو ما تأمر أمان أو المناحوا معه ، وإن الحداك كانده ما أساح سوعد وحدم الراحمة أو ما المناحة المناحة

ثاباً ساعرفها من محت الحدود والدمرير في العصل السابق الداه مع معدو او المصالحة الله يؤدّب الحقي بطولق الدهري الواعد المحالدات عامل مسلما وصفح وحدد وحدس ولفي ما وللحدكم إيضاً الله يقس طرئق السياسة كل من تكور مده القتل او سمى في الأوض قداداً ".

هده الاداه حملها وما اليها والدام وهلما الله على الدائقط على إلى القطاع المرابع المقولة المرابع عقولة المرابع عقولة علمة على على الدائلة المرابع المستحاك المرابع الم

⁽١) الاحكام السعامة ماتوردي من ٢٢٧

⁽٣) الدر محمر سرح تمدير الانصار (ج ٧ ص ١٨٨) دو مني (ج ٩ ص ٤٧٦) -

۴ ساوله کنری (- ۱۹ ص ۲۲۹ ، ۲۲۰) ، ومواهب حسل (- ۲ ص ۲۳۳) ، و و لام به قمی (- ۷ س ۲۹۹) ، و قو علی عملهه لای حکی ص ۲۶۲ .

رة) علي (ع ٩ من ١٣٤)، و على (ع ١٠ رايد ٢٠ ٢)، و بد ٥ اللهبد (ع٢مر٥٣٠).

ه) لاحيار شرح تحد ال موصور (ح ٣ ص ١٦١) ، و سنوط (ح ٢٦ ص ١٧٤) .

العقو بات الاخرى للجابات

الى الحديث الحلم به هي الدن وقصع الاطراف والحراح، والى القصاص شرع عقوبه ه نحانه العمد في النواضع التي يضح فلم الحراء دين أبه الاعدام القصاص، مجلس على الحاقي دفع المدان أد الدراء العدان المدن المدان المدن المدان المدن الم

قابدية هي ما يؤداكي من الدال بدلاً من النفس ، والاراش الميزم الديم في الحداء على ما دول النفس (الما حكومة العدل فيي ما عديم الحاب ، في الاحوال الي لا تقدير فيها، أو هافُ اللاحكام التي ساءام الراحاء عاهدم المقولات الدائمة ، فوق هلم النفواة حاصة ، تندوح فيم معني حيات التنصير الوالورائية .

ولا بد من الأشرة الحيّر، إلى إلى الشرع الاسلامي ؛ . كان مربحاً من بدى والفت ، ب كان مربحاً من بدى والفت ، ب واحد كي عبر ، فد الرحد عقو بدد بنية الى جائب العقوبات الدنيوية بني دكرياء . وهذه العقوبات الدناء هي الانم والكام ودروكن طبعاً لا ينعرفن فا هم ، ، من يكتمي فقط بخابه بنير بمة عن احكام الفت في والديات ، سعود بعد د ث الى مسألة الشمان في الجنايات ؟ .

افتل العمد

القبل الواع محدة وشه عمدة وحصاء رمب أحري محرى الحطأء وعمل

(١) هـ تعريف الكاليكا ورد في التناوي الهندية ؛ ج ٦ ص ٣٠ .

 تسلب ، وقش محق ، ومحى سلماً أولا نقبل العبد ، وهو أنّ يقصد ألحـ في القس ويصرب القشل شيء يقش في العالب وعوب المصروب من ذلك .

وعقوبة هذا القصاص أو الاعدام " في الشرع الاسلامي وفي كثير من الشرائع المقدعة والحدثه ، والعهد مصاه هذا القصداء ولوام لكن فيه سنق نصور ونصوم ، وكدات في القانون الالكنيزي ، لا تشترط النصور والنصيم في اقالب القصدة لاستيمة في عقوبة الاعدام ". ونحى برى أن هذا عدل وأي عدل ، بل براه صرورنا لأحل نقيل حرائم الدن ولأحل حماء الناس في المختبع ، ولكن نقص القواد عن أخر أنه ، ومنه الدال المكاني المدة ١٩٥٩ ، المسترطب العادام القائل المدة ١٩٥٩ ، المسترطب العادام القائل أن دكون العيد على سنق النصور والنصيم

و بشتر مد يقط من شروط في قدل والمقدول علي بقال المحي أن يكون عادلا بالماً عاوال لا يكون والدا للقدل ، فعلمه لا فطاص على الصعير والمجدوب والمعدوم وكدنك لا فطاص على الوائد اذا قتل ولده عالشهه آنه في الطاهر نقصد بأدامه لا قديد عامع فول الاسام مالك أن على الوائد القطاص أذا قاسس ولده على وجه العمد المحدي عكي لو دمجه أو شق علمه " ، ونجب في كل داسك دفع الداء عدد عدم القطاص ،

ودوا كان بغش مكرها على الغش ، أي مأموراً بمن بيرمه طاعت كالسلطان ثو بمن مجافه ، ولقصاص على المكر م والمكر ، أو الآمر والمأمور معاً عند مالك وأحمد بن جسل وعند الشافعي في الحدى الروانيين عنه ، وعلى الآمر وحده عند أبي حبيعه وصاحمه مجمد بن الحسن وعند الشافعي في الروانة الثابية عنه ، وعسلى المأمور دون الآمر عند رفر وفي المدهب الطفري . أما أبو يوسف فقد قال بال لا فصاص على أحد منها أنا

وبشترط في المقتول ان بكون دمه مساوياً لدم القائل أو أعلى منه من حبث

⁽١) نقال المعلمين عبدُ عبد ما لان جاني عاد الله بن كان الفيد م

رجى زاجركات هاريس ، قبالون تطوات ، ص ١٤٧

⁽٣) التوآج النقية لابر حري د ص ٣٤٦ .

⁽ ـ) حتی راح ۴ من ۲۳۰ ـ ۲۳۳) ، واغلی (ح ۸ راند ۱٤۰۳) ، والوحم (ح ۲ من ۱۲۷ - ، وکلم انتیادت (من ۲ ۲) ، و هد یه (ح ۳ من ۲۳۴) ، و حد لم (ح ۲ من ۱۷۹) ، و عروق لندرانی (ح ۲ من ۲۰۸) .

لحرية و ندي ، الاعبد الي حديد داء نقول نقال الحر ادا قبل العبيد و تقبل المسم اوا قتل الذّمي .

ويستوفي القصاص عبد حمهور العقيمة دعيدام القابل سفس الصريقة أي فالل م ته د كانت عبر محرمه نعسها ، تحقيقا بديالة في المعاب ولكن الدحيمة والل حسل في احدى برو رتبي عبه فالاناب عصاص لا بعد الابالسبف، وقاف للحداث الشراف والا أفواد الابالسبف، أن وفي القداص ، كما في الحدود على ما يترام ، لا بعدم المراء العامل المحكوم عليها إلا بعد وضع عمل ،

والمصافرة على الأولد وهم بعضة دوب لدت والإحوات والروح والروحة واللاولاء الشد في قول عهور المعهاء عدا مالك وقد على إلى الأولد وهم بعضة دوب لدت والإحوات والروح والروحة واللاولاء اسمة في حقيم في القصاص وبالله بعضهم دول المعلى الآخرة سقط القصاص لانه لا بمحرأه أو على عبي الده ولا على على الده ولا يجوز الصاح على الده يلا المحرأة وبلقي حتى من أو بعض مقاهراً على بعضه من الده ، ولا مجوز الصاح على الدية يلا مرضى بقال عبد أبي جمعه ومالك ولكن عبد بشافعي والحمد بي حسن الالاولياء أب محدروا أم القصاص والمان عام المان ودلك المرضى القام بي عام م يوص الاولياء أبا القدين المان المقدد والمساد الى الحدث و من أفيل له فيس في محرد الإسلام بي أم الله أباة دو المساد الى المقدى والأ

بافي أنواع التن

ما هدما كان في القس العبد ونحل بدائع الآن بيان دائى أنواع القتل ، وهي، أولاً - شه نعبد، وقد احدث في تعريبه وحكمه ، فهو يوجه عام أث يقصد الحالي الصرب ، لا القبل ، له لا تقتل عاساً ، كالعصر الحقيقة ، وأن يجوت المصروب من ذلك ، وحكمه كقتل العبد عبد مايك ، حلاق ليافي الأنَّه ، إذ ان

⁽١) حرحه عن ماحه (١٠٠٨مع علمير د ح ٢ رقب ٩٩١٨)، وتنفد عفوته الاعدام دوم يطرق محتفه همها شدركا في بارده وفي بكتم وتعمل اولايات حجدة الامركية، والفطع بالقدالة (بكتمانين)كا في د ساءو كرسي كم بأي كا في معطل بالادت الاميركة في افرت عقوبة الاعدام، وارمي بارضاض كا في تعمل عبانيا لمسكرية في اب المدة ١٥١ من قانون العقوبات العبكري).

⁽۲) حرامه ال ماحة و منائي او و ه السوامي في نديج كاير (خ ۳ من ۲۲۳) .

عبدهم لا قصاص على القابل بل علمه الداء المعتصم عادمهمي الدي سنوضحه

ثانياً - فين الحيث المحتنى . وهو أن يرمي الحالي أنى شيء • كالصيد ، فيصلب رجلًا والقديم ، أو بعد ولذ أبي يوسف الخطأ هسينو أن يربد الانسان شيء فنصيب غيره ١ - فهم الافتداض على الحالي ، بل محت أنديه العادية .

ثالثً ما أحري بحرى الخطأ مثل الدائم ادا الفلب على المداه او سعط علمه فقتها . فإدا الموم شأته قبل الخطأ وأعظي حكمه الصأ .

ر بعاً ـــ العس دست ، وهو أن لا يقبل الحياقي العبيل مناشرة ، ال تعسف القتله تعدياً ، مثلًا لو حقل الجاتي بائراً أو وضع حجراً في عير ملكه عوقع أنسات فيه وادات الدامقو ، هب أنصاً الدية لا القصاص ؟ ، وسنرى الفرق بين المناشرة والنسب مفضلًا في باب الابلاف ، مع أملة أجرى عديدة .

ولكن و كان السبب فلا حصل تعبداً ، كا لو حدكم لحدك على رحل بالدس طها عداً مدهدة واعترف بدائل ، أو لو شهد شهد بدال على رحل كداً وبعبداً وعدم بالاسد و أي شهاديها تم رحد و عبرف عدم بلاسد و أي شهاديها تم رحد و عبرف عدم بك في ما أقالة صي الطام الحل وعد و عدد الله في ما أقالة صي الطام الله في مدا تشوره وروز ، ألا ما روي عن أشهد بن عبد أمر ير القسى الما كي الما قال بالمصاص في ديث الصال الماعدة أي حسمة ، فلا قصاص في ديكر با حمداً ، لاك المحدد لو حمس أخدة أحر في بيت فضق عليه الله منظم بكوبوا ما شرى ما مل منسسين كما في حمر الليثر والمنا عدد لو حمس أحداً حرفي بيت فضق عليه الله حتى مات لم نصمن شيئاً ولكن عور على ما ضع ، خلاف عدد الي يوسف وعمد بن الحسن ، فعمل الده صعم ، خلاف عدد الله يوسف وعمد بن الحسن ، فعد بداته النا يوسف أنا الده المنا بالده بداته النا المنا المنا المنا بالمنا المنا ال

حامساً واحير ' – القس محق ، سمي في حسم انواع القس التي مدم هـ انت تكون قد حصب بدون حتى . اما اداكان العبل محق ، كما في بس الحلاد بمحكوم علمه ، او في القتل صرورة ددعاً عن النمس او عن المسال او عن العرص ان م

⁽۱۱) کاف ه اس پر س ۱۹۳ م

⁽۲) اللهني (ج ٩ ص ١٦٥) ، و لاحسر (ج ٢ ص ١٩٨) ، و سوه لكدى (ج ٢٦ ... ١٩٨

⁽٣) رحم سماد (ح ٢٦ س ١٨٣ و ١٨١) ، و نعي (ح ٩ س ٣٣٢) ، و ساح الخرشي على سيدي حليل (ج ٥ ص ٣٣٠ و ٣٣٣) ،

محص الدفاع الان عمل ، فللس في دلك فصاص ولا دلة ولا صم أن أن مثاله لو رأى الجدارجلا يوني مع مرأته او أحد كارمه ، حار له فتنهما عبد الجهور ؟

ومناه لو حكم لامام على رجل بالعربر حيث وفاقاً للنبية اشرعية فمات المصروب من دائث ، فلا خلاف أن لا قط فن على الأمام وكدلك لا محت عليه ولا على السادة المال دفع الدنة لاول الماليون عبد همور الفقيل ، ولكن الشادمي حالمهم وقال تحت الدنة للورثة عسمى عافلة الأمام وقال بعض الشرفيين تجت عسمى الماليرة من على الماليرة الماليرة

النسامير

هن حدم محت جداله القدال لا أس بكامة في مداله الدائم الا مسامة ، وداك عدما لوجد في محلة مال لا يعرف الدائم الدائم ما الدائم الدائم الوجد في الله على صدق وعواهم ، وعد الدائم الآخر هي ال محلف المدعى عدم او العلم الحلة حسال بسأ على صدق وعواهم ، وعد كالب القدامة معروفة في الجاهلة ، ثم افرتها السالة ومن عدما احماع الفقياء ، ما عدا طالمة مسها عمر الله عدم العرف المراف المراف المراف المائم المائم المائم المائم المائم المداهب في شروطها واحكام ، ومحل لا برى محالا للمصل دلك ، ل لكنفي بدكر ما ورد على القامة في مدكرة حمية محد الاحكام العدلية ؛

و من المدكرة - و ادا وحد مس في محلة عكان لا مات له ، ولم الحق ما مه

 ⁽١) دحج محمد ندري سرح صحح بحاري السي (ح ١٣ س ٢٠ – ٣١) ، و أمي
 (س ١٠ س ٢٣٤ و ٢٠٠١ – ٣٥٠) ، و سبح نعاجل (س ١١٥) ، و الأم (ح ٢٠ س ٢٠٠ – ٢٠٠) ، و كتاب عروق للفرق (ح ٢٠ س ١٨٠ – ١٨٤ ، و كتاب عروق للفرق (ح ٢٠ س ٢٨٠) .

⁽٣) عمدة عدري (ح ٢٤ من ٣١ ــ ٣٢) ، و معني في موسع مذكور ، وعمع عنديات (من ١٧٢) , واجع خلافه في الام (ج ٦ من ٣٥) .

 ⁽٣) راجع بسود (ح ٩ س ٢٥) ، ويعني (ح ١٠ س ٩٤٩) ، ولام (ح ٦ س ١٩٤٨) ، ولام (ح ٦ س ١٩٤٨) ،

 ⁽²⁾ هده بدگره تأخف د (ر به سنة عثیبه الصدرقای ۳ رممان سنه ۱۳۹۳ هـ
 (۹ نون سنه ۱۲۹۲ منته ، او سنة ۱۸۲۲م) .

معروفاً ، وحِست القدامة والدية على أهل أعيد . أما أذا كان هايد تا تأسيد به أو الدعل معروفاً ، وكدا و أدعل الأفرار أو كان معروفاً ، فلا هسامه أو لا ديه على أهل بلك الحسلة ، وكدا و أدعل وأرث القشل على وأحد معين من غير أهل الحجالة التي وحد هيم القشل ما مساس مورثه ، سقطت القسامة والدية عن أهل الما الحجلة ، ومثيد أبدأ أدا أدعل الوارث على وأحد معين من أهائي أهجه التي وحد هيما القسل ، فتسقط القسامة والدية عن أهل الله الحجلة ، وفي كانا ألح لليماؤ شهد أهل الحجالة الراوث الدعواء هاسده المسامة فللما شهاد تهما أ

القصاص في الحابات على ما دوله النس

ان الحديات الواقعة على ما دون النفس قلدن الفطع الإعصاء أو الأطراف ا والجراح وبحد القصاص في نفض هذه أحديث الدافترون عمداً والشروط معدة والحكل متي كانت على سبيل الحصار متى فقد مم الحد الشروط المعلونة ا كان على الحالي الديافع الداء أو الأرش أو حكومه العدل وأن شروط القصاص في هذه الحديث هي نفس الشروط المطاونة في قصاص القبل ، وهي أن يكون الحالي عافلاً بالما كان والمن والدائر المحتي عدة وأن كون دم أنحي عدية عدد عاول معلون عداد عالم والدين القال ، كون عدد عدد عرور المقياء مساوياً لذم أخال أو اعلى مدة حمه أخراء والدين الكان وصحدا ،

وعلاوة على هذه الشروط العامة ، بدعي لوجوب الفصاص في حديات فطع الأعصاء أن سواهر هنه نعص الشروط الحاصة ، محقيعاً بمهائد بالدالجانة وعقوبهم. وهذه الشروط هي .

اولاً عند أن كون العصو أوالطوف فد قطع من معص كالكوع والمرفق. فعليه لا قصاص فها لا مقصل له أو لا جدًّ بندي النه - والدعث على ذلك هو الشَّمعِ، والاحتياط في الاقتصاص من النف أو الرعادة أو الحيث .

ثانياً - يقنصي للعصو المطنوب فطعه فصاصاً ان قائل العصو المقطوع في الاسم والموضع ، مثانه نقصع البلد النمن حراءً القصع البلد الامنى ، والقطع الإسرامي بالإسراميء وهكاماً ،

ثالثاً – بنيعي عند الجهور استواء العصوص المجني عليه والمقتص منه . فعليه لا (١٠) بقطع مثلًا لد الحاني الصعبحة حراء قطعه بدأ شلاء ، وبكن العكس حاثر .

ربقع القصاص بصورة حاصة فى فطع او فلع العين والانف والأأدان والحفن والشفة والبد والرجل والاصبع والمرفق وبحوها ، ولا فصاص في كسر العظملعدم التأكد من المهائلة ، الافي السن ، فان فنع غلع وأن كسر يكسر نقدره عبشار أو مارق،

امة احروج وشعاح الرأس ، وقد ما احتلف في ترسم وتعربه وحكم .

ه عدره الله حري ، وهي عشره الرها الله ما وهي التي للدمي الحدد ، ثم الحدمة وهي التي يشق الحدد ، ثم السامحة قرهي السبل كشط لجسلد ، ثم السامحة وهي الله وشي الله عليه عسامة مواضع ، ثم الألاطة وهي التي يقطع اللهم في عسامة مواضع ، ثم الألاطة وهي التي يقطم ساتر رقبق ، ثم الموصحة ثم الدلا توجع الما علم ، ثم المأسمة به ومي التي تهشم العظم ، ثم المأسمة به وهي التي تهشم العظم ، ثم المأسمة به يعدمه التي تهشم العظم ، ثم المأسمة به يعدمه بالتي تكدر العظم ، ثم المأسومة وهي التي تهشم العظم ، ثم المأسمة به يعدمه بالتي الما عن المن عن المن الحوال وهي محتمد ، المناع وهي التي تحتمد ، المناع وهي محتمد ، المناع و محتمد ، المناع وهي المناع وهي محتمد ، المناع وهي محتمد ، المناع وهي محتمد ،

و الرأي الدائد عبد الفقم و هو انه لا إفضاض في الجروح الا في الموضعة. وما عدالد فقيه إما أواش معاًمن ، وأم حكومه عدل بقدره القاضي .

الرباث

ان القصاص واجب عند جمهور الفقها، في حددت العند ؛ سواء أوقعت على النفس أم على ما دربه و كدلك هو واجب في حددت شه العبد عند مالك ، كما أوضعت وعكيم في كل حديثة تكون عقوبها القصاص ادا اقترفت عمداً ؛ تثبت فيه الد، ادا ارتكنت حملاً اي بدون عبد أو فضد وهذا معى الحديث الشريف و العبد أواد و وس فتسال مؤمماً حساً فتحريراً وهنة مؤمنة وديه مسابه الى افته » "

ودربه بكون الديه واحبة عبدعدم العبد في القتن وفي عطع الاعصاء التي نصح

⁽۱) القوامين الفقيية ۽ ص ۲۵۰ .

⁽۲) د خه عد ي في كند - وغاه سنومو في احتج عنظير دخ ۲ رام ۲۲۲۵.

⁽t) سورة الساء (t) مورة الساء (t

هيم اديائية وفي الموضيحة أي الحرج الذي تكشط اللجم عن نقطم ، وتحت الديه أيضاً في حداث العبد عند سقوط الفضاص بالصلح على الدية او العدم أوافر أحالا الشروط اللازمة ، كما في حياية الوائد على ولده أوافي حياية القاصر والمحتول القاصر ومن كان في حكمه كالمحتول لا يمكن بصور العبد عندهم بسبب الشهب الشب الشاعر الكافي لتكويل القصد المطبوب للمكلما ، ولذا حاء في الحديث : وعمد السي حيال أنه أواد عني بن أني حديث عن الصبي وعنده وحصوه سواء ها. السي حيال المدال المدالا المراب والواع هذه الايل من حال كان ولا يول هذه الحراب والواع هذه الايل من حال أعهرها وحسم معلى ، وهو يحديد العراب الإحراب والواع هذه الايل من حال أعهرها وحسم معلى ، وهو يحديد الحديد العراب الإحراب والمداهب ؛ احديد الاعلى من حال أعهرها وحسم معلى ، وهو يحديد ما حديد أعهرها وحسم معلى ، وهو يحديد ما حديد العراب والمداهب ؛ احديد الاعلى من حال أعين الحديد الله المراب الإحراب والمداهب ؛ احديد الاعلى من حال أعين الحديد الله المراب الإحراب والمداهب ؛ احديد الاعلى من حال أعين الحديد الله المراب الإحراب والمداهب ؛ احديد الاعلى من حال أعين الحديد الله المراب الإحراب والمداهب ؛ احديد الاعلى من حال أعين الحديد الله المراب الإحراب والمداهب ؛ احديد الاعلى من حال عن القصيلة " .

وقيمة الدية عاده كان من عليه الاس والمن دسر من الدها عاد عاد الاف درهم من الدها عدد الديمة عدد الديمة عدد الديمة والله عشر الما درهم عدد الله وأس مسل والما عدد الدها في مدهنه الحداد ولد به في الاصل ما ته بعار والد عدر هذا الاصل وجد دده في وجد الله في دلك عاروى الله وبهة الديم كان على دلك عاروى الله وبهة الديم كان على عهد الله والما المسال على دلك عاروى الله وبهة الديم كان على عهد الله والما المسالك على عدد عدد عراد الديمة الله العبد وبدار أد أبي عشر الله درهم عادل الكول فيه الديم الله العبد وبدار أد أبي عشر الله درهم عادل الكول فيه الديم المقدة الله العبد على وجد على ومكان وهو قول عكم وجد عدد فراد الديمة الاس

ولا تجب الديائي، عير ما دكريا عند الى حسفة الرمالك الركي عند الصاحبين وعبد احمد أن حسل وعيره من فقياء المدسانة تجور دفع بدن الدية الفي

⁽١) ذكرة الوصلي وعبره من تعياه الحمين راحم الاحسار ، - ٣ ، س ١٧٧

⁽۲) الرالمي على لكتر د ح ٦ ص ١٣٩٠.

⁽٣) هدد "بي جديمه ممالاً"، الدية العاليه هي عشرون الله محاسل (أي في السماة المنة من أممر) وعشرون الد محاس وعد ول الله الدي لي للمنه المائة) وعسرون حلة (اي في الرابعة) وعشرون حداثه (أي في خدسه) ، والديم عليمه هي حمس وعشدون الله مخاص ومنتها الله لمون وحلساق وحداث (المعم عدم من ١٣٦، والن الأولاد المثوكاتي عدم من الامام) و ١٠٩)

 ⁽٤) المهدف ع ح ٢ من - ٢٩ .

الله أو ماثنين من النقر أو الحلل ١ .

و تكوره الديه كالمله في حداء الفس ، و كدلت هي كالمه في قطع لعص لاعص ، كالابف واللسان ، وفي دهاب الحد الحواس ، و ده ب العلم والنصر و سبيع والشير والدوق والنص ، والديه كالمة الحد في قطع البدال والرحد بي والعلم والعلم والادان والشعب ، ومن ثم يكون في كل واحد هم الروحي للصف الديه ، و كون في المواحد و من والص كالمة في وكون في المواحد و من والص كالمة في الاصابع العشرة ، و كون الارش كالم المنبع عشر الدنة ، واحد بيراً لكن سن الرش فارد الدنة ، واحد بيراً لكن سن الرش فارد المناه عشر الدنة ، واحد بيراً لكن سن الرش فارد الدنة ، واحد عشر الدنة ، واحد بيراً لكن سن

وفي قطع الاعطاء والحراج عطالات الحرى لا عال السردة .. فقد الحدم في مسائل كاليرة . منها مالا فدع عسلال الاعوز ، فمام الصف الداره عبد الشافعي والي حسمه رائدية الكامية عبداء أث و إلى حسن الومنها الحلاف في فطع ألمان الاحراس ويتر البد الشلام، وما الى ركث

وعلى كل حال المعلى فعلم الاعصاء والحراج التي ينقص المعمة أو أقحال والتي لا يوجد فلها قط من والس له أدله أو أرس مفلاً شرعاً الكباع ما مة متزوكة الى تقليم القاسي وتسلمي حكومه المدل المثانة تحت هياساته في كدر غير السن من المعدم ، وفي أحماء على كل عصو لا مندمة فيه كنسويد الوحه وللمولج الرفاسة ، وفي الحراج المسلطة والحدوش التي يؤثر في حمل الالمدن ، وما إلى دلك

وحكومة العدل عبد جهور العقه، هي وحراء من الدية تسبته الى دية النفس دسة لقص الحديد من قيد من الدية تسبته الى دية النفس دسة لقص الحديد من قيد من قيد عدد الله الحي عليه بعوم كان عبداً دين الحديد ثم لقوام لعدهب العالم والحكومة هي حراء من الدن لقدر العرق من القيلين . هلدا ما دان له الطحاوي من الحمدين دلكن الكرحي دولا" عيره ، وهو ال كلف القامي طلبين عداين

 ⁽۱) بدایة المحتهد (- ۲ س ۳۱۱) ، والمسي (ج ۲ س ۲۸۲) ، والدونة الکرئ (ح ۲ س ۲۱۷)

⁽٢) هذا كلام اي قاسم الفري , راجع شرحه بمبيعتوري . - ٢ س ٢٢٧ ,

لمصلّم مقدار آهم قد هذه الحدية ديسمه الى ما بائنيا الوايقراب اللم على أحديث التي ها ارش مقدر عاتم محكم بالارش المسلم هذا المقدار الى ارش الحدية المثمار ا

وان ما قسيدماه بنعلق بدات الرحال الأحرار المسادي ، لان الانواء والرق والدان أساب بؤثر في نقصان الله احداثًا .. همراً ودبيت الصعادة الرحل في القتل بلاحلاف ، وفي دقى الحايات الحياية عند الله فلي والتي حسالة

وي أهل لدمه من ويه لديه المسرعيد في حسفه ، وهي على النجاف منها عيله مثلك والله حيال على الثانث عبد الشاهمي ، وفي هذا أخرج السيمي عن الرهوي ان ديه النصراي والنهودي كالت مثل ديه النسي في رمن أأ بي عن إرابي هيكو وغمر وغيرت به والن معارية حد صف ها الله اللب المال هيمي النصاف لأهل المؤشرة والن عبد تعريز قصى هيادت النصاف الديه والنبي حصة عبد أم للأ أما العبيد فد تهم هي فالمهم عهم عند همور النقم الله مع اشتراد أبي حسيمه وتلميد عد يا الحد الله المؤلدة على ديه الحرام وحدة المهم الله كالمراب المناف المرابة على المرابة اللهم المهمة على ديه الحرام وحدة المهم الهمة على ديه الحرام وحدة المهم الهمية على ديه الحرام وحدة المهم الهمة على ديه الموال

واحير لا بدعن كامه عن ديه الحرب، فان صرب المراة حامل و اليم الصرب حرج الحديث من أثم مات فلحت في دلك دفع الماء الكامه و كان إذا حرج الحليق ميناً و قلت الام حلة عكاب ده الحدي عراه في رقبقاً فيلمه لصف عشر الديه وهو حميل من الالل والعراكة في الرامي السائد عبد الأناء الاربعة هي لورثة الحديق . وقال للمتنهم كالايت وربيعة هي للام حاصة ، لأنه الحديد عصو من اعصالم على

من يرقع الديات

كان النظام الذ. بي أو العشاري هماد النظام الاحتجابي العربي في الحاهب وكان أهلي القبيلة الواحدة متأروخ متعاضدين ، يتصروك بعصهم بعضاً ، ويتشاركون في

⁽١) المائم ، ج ٧ س ٢٢١ .

⁽٢) سن الأوطار + ح ٧ س ٥ ه

⁽٣) عمي (١٩٥٠) د وند له مخليد (٣٠ ص٣٤٣) د واشحق (خ ٨ رقم ١٣٣٨)

⁽¹⁾ علسوط (ح ٢٦ ص٨٨و٨)، و على (ح ٩ ص٦٥ه)، وعدية تختهد (ح٢صه٢٠)

السراء والصراء وسبب هذه الاحوة والالعة والتحالف كلب الاموال في القليلة دكاد تكون مشتركة بين الواده ، قاده اصلب احدهم محدية طالبوه حمداً محقة ، وكدلث ادا حتى احدهم بصروه وعقلوا عنه، أي أدوا عنه الده ودرا سميب القلطة عاملة أ ، وسميب الدة معقلة ، لام يعقل أي علك الدياء عنى أنه سمت ، وقبل لأثب ابن بديات فشد ديقان في قدم وي تصول "

ود حددت الشرعة الإسلامية وأفرات الداء كعقوله وصمانية وحد في الأصل أن تمع كدفى العقولات والصبالات على انجره في ماما هو «الأ الله تمع على أما لما أو فلمامه الراب علم الأصل بالآلة الكرعة الولا تؤاراً والراباء وإرد الحرى عائم، وعمده حادفى الأحاديث السمالة الانجى على على على على والانجى حال «الأعلى علمه ، الأنجى والداعلى والماء والإمواؤد على والداء كا

وعلى الرغر من ديث ، و سدّه و حماع العقب، ورحد الديه على العاق في حديه الحط ، ومنها سنة صاحف في شبه المهد ومنها سنة صاحف الحريب العلم ، بديات الحط أنده في شبه المهد والدنة في حديث السنة في حديث السنة في حديث المرادة في حديث المرادة في الديارة عليه ودفع الديارة عليها وهو بمنس بؤنده تاريخ العرب في الحجيبة وما استهروا عليه بمد ذلك من عادة الله ولا والمصرة

واكن الترام الدفاء على هذا الوحة الدس الاستدئى من الاص الدى قدم. • • • فكان صدماً ان محدر عاداً الا ترام في حددات الدم دون اللاف الاموان الان الصياب في الالاف الجاسترى لا يكون الافي عان العامل بدهما الوكن صدق العقم والترام العام الذخي في جايت الدم، فقد عان ان عداس وأد بحس العامة

 ⁽۱ ماید عداله عد قاء وهد می خرص عدد کا عددی الدر الداد هم را در رصا ، مطیعة التار ، چ ه (۱۳۳۸ هـ) می ۳۳۷ .

⁽۲) الرياس ، ح ٦ ص ١٧٦ .

⁽٣) و با هدم لانه في سمر عديدة هي الأنام (٣) ٢٦٤ ، و لا ١٩٧١) ١٩٠٠ وقاطر (٣٥) ١٨٤ ، و الروز (٣٩) ٧ .

 ⁽٤) الحدث الاول الخرجه احمد والسائي و ساق الخرجه احمد والترمدي وابن ماحه . كما حاء في بيل الاوطار (ج ٧ من ٧٠) .

⁽ه. پينه (خ ۲ س ۲۲۹) ، وييوم (خ ۲۲ س ۲۳ ، و خ ۲۷ س ۱۳۳)

عدة ولا عدد ولا صديرًا ولا اعتراماً ه * . وايضاً رفع عنها تحمل الدية والارش في احوال اخرى . وهاك ايضاحها حميعاً

ارلاً – في حايات المباهد ، غي الاصل أن عدم الده أو الارش من ، أم الحالي الحاص -

التما المدوم الجابي لاعدونت كل دنه وحسب باحتساره لا تنفيلي القائل ، كما في المده لمع علي مع أهل الفيس ، أد هي لارمة بالمعد والعقالة لا تسري الاعلى المده ، وكما في أنده المحكوم م بالاست داى عبراف الحائي دون سنة أحرى ، لأن الافرار حمد فاصرة بيرم المقر وحده دون عادده أو أي أمرى، آخر .

الله أن الله على الله من الله الله الله على المُوفِّي ، الله على من ماله وحدامه عمام حميور الفقهاء .

رابعاً بتجين الحقي هو لا عامله الارش ادا كان دون الت الله علمه أهن مد م مالك وال حسل ، او اد كان دون ما يجب في فلع السن او في حرح الموضعة عند هن عرف ، اي نصف عشر الله وهو حمل من الاس ، وقسم حرف الشافعي في دات وقال و العقل عقلان ، فعقل العد لد في عال الحدي دون عاملة قل الركار ، وعقل الحساعي عافلة الحالي عن دلك العقل او كثير ، لان من غرم الاكثر عرم الاقل ، " ،

العدام والمسألة الدين أو المنظم المنظم المنظم المستقلة المارام المستقلة والماراة المستقلة المنظم المنظم والمام والمنظم المنظم ا

وفي البدء كانت العافلة هي القبيلة . وقد لقي معدهم كذلك في الرأي المائد عبد أهل الحجار ، ومنهم مالك وأم حسن في احسندى الروابيس عبه . فأن ء فله

⁽۱) خناف فيه د كان هد من كادم ان عباس و من كاثم الي (من) الرقد رواة حقم با بالمنظر هو الدولة المقام بالمنظر هو الدولة الدولة المنظر المنظر

⁽Y) 184 1 3 Y - 195 - 187 .

ا محتی (ج ۱ رقم ۲۵ ۲ ، ، و بدائع في نوسع بذكور -

أخالي عندهم هي العصات اي أقرارة من قبل الآب . ولا بدخل هنها طبعاً النساء ولا الصداب والحاجاء ، لان عن الديه على سميل النصرة لدلا بحاكان في الحاهلية من الاصراء بالسعد ، ولا تصرة في النسي والمعتوم والمرأة ، وسندلك الصاً قال الشاهلي ، ياست ، الهرام الاصول والفروع ، وقيد استبد الهن الحجار في مدهمهم هذا إلى ما عدوف عليه الناس في رمن اللي إدراء والتي تكر .

ولكن الابر تعلى في عهد هم بن الجدب ، الذي نظم الحيش أو بدواوي من الرحل بنة بدى المكلمان الأحرار ، ثم وضع الديات على أهدل الديو ب ، باعد، وها عادلة كل واحد ما به وقد دهت هذا المدهب فقهلت ، مسرسة العراق ، وقد الديرة بال مسؤول والديال ، والمدرة بالقبلة كالت توبكر على النصرة والدياوات والديال المقلب الديرة من القبلة في تحيل الدياس وبدا لا تجت الدياعي من القبلة في تحيل الدياس وبدا لا تجت الدياعين على القبلة بلا يداع بكن الما الحيام مقبداً في احد الدواوس ، ثم الملس المعلل الدياع به علامته هم أهل حرافية أو ما عله والمعاهدة هم أهل حرافية أو ما عله

اما دشأن السلحقاق الديماء عالم أي السائد يعتبرها حاائة في الإصل بماي والحدم الدفع حالاً بم إلا إذا اشترط بأجيبها للمصالحة بما الرادا كانت على العافسه في حدثه الحلمة أو لما كان في حكمها بمصدائد بكون مؤجلة في ثلاث سنال .

وعلى الجنبة ، محل برى من كل ما تقدم الله لم يعد لالتزام العاقبال في الشرع الاسلامي إلا بطاق صعير بحادد ويعسر دلك صعة هذا الانتزام الاستشائية بانقياس إلى القاعدة العامة الاساسية - والانتزار وارزة ووز أخرى به .

 ⁽۱) راجع شرح موق (نهمش خطات عاج ۱ من ۲۲۲) عولیدت (خ۲ من ۲۲۸)
 (۲۲۹) - و حتی (خ۲ من ۱۹۵ و ۲۲۵) عولیدت (خ۲ من ۲۵۱) ما وللسوط (خ۲ من ۱۲۵) ما وللسوط (خ۲ من ۱۲۵) ما وللسوط (خ۲ من ۱۲۸) مولیدی (خ۸ من ۲۵۸) مولیدی (خ۸ من ۲۵۸) مولیدی (خ۸ من ۲ من ۲۵۸)

الضماد في الجابات الحمَّانِدُ

في الحقيقة ان محت الحديث الحياسة وعقودتها المعدى تقاول لحراء ، وهو حارج نظمه عن موضوع كان في الموحات بيدية ومصادره و حكام، وكان لم يراساً من الكلام سريماً في هذه الحديث ، كانكيت في الحاد في العص الدائل المنظر به ها جميعاً من علاقه والمقه بالديات أو المناولية المدينة التي يقاع على الحاب من حراء حديثة ، وعلى غلى مقاده الهاليجث فيها يستلؤم مجالا طويلاً ، ولم يكن ما كسده إلا كلمه موجره حداً بالقياس إلى ما جاه عنها ال

ولقدار بدا ان حراء الحالي في همد الحالات كون درة القصاص ، ونارة الدنة أو الارش ، ونارة حرى عودداً ما باً تمدره القامي

وعند فود القصاص توفية حين ، لا سرحت الدنه ولا شيء آخر في تركيه عند الحنفيين ول كن ، ولكن عندالله ففي ، الن حد الدنه في هذه الحال وتدفع من تركة الحالي الدائرات بدلا "

وعلى كل حال ، فعي الدنة عند وجوم ممنيات أو مقدان أن والجداء وهم. العقومة الحاصة والصهان فصفة العقومة أبديه يعسر الها مقداره لمديراً شرعباً معندًاء وأمه لا ينظر فنها الى الصرار الحقيقي الواقع في كل فضله من الفصايا ، الا في دمات

YER JOY WILLIAM (S)

⁽۲) كانت الشريعة الاتكابرية اعدمه عد ن حادث حياله لا ن م أ د أ دلحي هده ، وكانت الشريعة الاتكابرية اعدمه عد ن حادث عيال سقط بدلاة حالي و بوجه عمر عده ، وكانت بعدر من أ ن دلاوي حول حيال الدائم و لا الدائم الدائم و لا الدائم الدائم و لا الدائم

⁽٣) شبرح کنج النمان مفياح ٩ ص ١٩٤٤) ، و ليدف لشه ري ١ ح ٢ ص ١ ٢ ٠). والنفائم (ج ٧ ص ٢٤٩) .

العبدكا رأيناء

والدي عند خميور الفقي، هي من حتى خماع الورانه ، وإذا مات أحدهم المقسل حقه الى وراثمه ، ولد حار الدستيمةين في الدية إسقاط حقهم أو الصلح علمانه كما في عن الاموال "

وأخيراً عالماً كان في الدية معنى الشيان والعقوبه الحَاصة ، فعي المدد العسادد ولح دات ، أي اله لا تحرى فها البداجل المعروف في العقودات العامة "

وم فيده عن الديم وطعم صدق على خواته أو الارش المقدار شرعياً ، أصف الى هذا أن ممى الذيم وطعم في الارش بوجه أوضح وأدل ، يدبوى كما بها أثب المعارض لا يكون الدارة الحرى ، هو لا يرم حدث المدرة العرى ، هو لا يرم حدث المدرة العرو

واكن أظهر م كون مهى الصان والنفو على هو في حكومه العدل . فائ قدير القاصي علم شده مقديره المنطقات الاموال المصلوبة " فهو تقوآم الصرو المتنفي لحبر ما حدم الحالى و على حكومة العدل عده نصبح لأن كون واقالما عام للمواجل الحقامي في احديات الحثالية التي لا قصاص فلها ولا دنة اعملي عراو المد العام الذي والدي اللاف الاموال "

ولا ما قبل حدم هذا الفصل من كلمه في مدانه الصرب أو الحراج التي لا تتوام ثراً عداول أفسحت فيم الصهان أم لا محت الاعلوات في الرأي الندائد عديد الفقياء ، ومديد أنو حد مة، هو ا ، لا حجان على الحاق لأنه م ينقص عمله منفعة ولا حالاً ، وانه لا عو من مجرد الام "

و كن محد بن الحسن عالى باله مجب و حكومة ، على الحسب في نقدر ما لحق المدروب أو المجروم من الآلم ، وعال أبو بوسف بان لمهمي عدست أن يرجع على

ر دی فیم عدر کی هده (س ۸ س ۲۷۳) ، بیشبه کیری (س ۲۹ س ۲۹۹) ، و و عور این علیه ر س ۲۵۷) ، و لام (س ۲ س ۲۷۷) ، عوالیسند (ج ۲ س ۱۹۳) ه و معی (س ۵ س ۲۵۲) ، با بحو لا ر حرم (س ۲۰۷۱) ،

⁽٣) قبح عدر (٣ ٨ من ٣٨٣) ، و د ح ططاب على سندي دين (ح ٦ من ٢٦٤). (٣) سيوم د - ٢٦ من ٨٤

ه) وهد أنصاً رأي لذكاء، السهوري وفي كتابه بعربه بعد درقير ٢٠ ص ٢٧هـ، مش ٣٠. (٥) لام (ح ٢ مل ٧٣) ، و بعق (ح ٣ مل ٣٦٣...١٩٥٢) .

الحقيم، أنفقه من تمن الدواء واحرة الاطلب، * وكدلك قال محمد في الجامع صفير - وارجل ضرب رخلا ء أنه سوط فعرجينه وبرأ منه ، فعدته - رش الصرب » * •

هواضح يم قدما با الله يول الصاحبان فرانب من با ديم الحدث ۽ التي توجب على المجرم في مسائل الصرب واخراج ان بعوض انحى عليه من كل ۽ كنده من مارز بادئاي ومعلوي

ومان أحير عداه سع ما نوسم الفقية فيه من نفريع الحد أن و ده قم العيم حواهر الماءوى المهاو خرج أحد رجلا فقحر المجروج عن الكنب او حداعتي أخرج دفع المفلة والمداواء - وقد علق صاحب الحامات لمية على ذلك مصاراً أن المداواء واحله في كل حال الماواء والماسفة اي الصه الماوالتير ب والكاموة فالم ألا كان الاللفقير العاجر عن الكنب حتى للاأ من جرحه "

ال ها ها و به المستواح ٢٠ من ٨١ ، الولد و جديم و مكو به في معجد كان المعه و الأسلاك ما أجال العدد ما البال المستماعة الدي قال عدد ما رس لام وال كاماً على الدوم حافة عدد ما الدياد المستواك بالرح كان (الم ٢٠ س ١٧٥) ، وشرح المعمى عرف عدد ما والمدورة الرحم ما الالاحد السرح كان (الم ٢٠ س ١٧٥) ، وشرح المعمى لا - ٢ س ١٣٨ ، والمراكم المستم في مستم في منا الشرائع (الج ٧ من ٢٩٦) ، والكتب اللاحقة

⁽۲) الحامع الصمعر (پنهامشر کا ب حراج لای الباسف و الولاق) و من ۱۹۹ و

The way and and the

الفصل الراح العصب

التعريف

ال المائل كم في الحموق فم في حمى القانون أو الشراع ، ولا محل الممالي عليه بوحة من أوجوم والعمار في المائل بعير للحمار أو ومن المعارف في المائل بعير للحوث دن ، ومن تجاوز هذا الحلا الشرعي أعلا ظالمًا وعد في مطابق .

وأدر أن أحد من الدير أم أن كون سبب مشروع فيو عبد أم خلال حوا و وأدر أن كون بدير حق فيو عوام وآحده آنم وهام ، ورحلي الآحد حرف ا أن كان الأحد ستجده و شروعه المعاومة ، ويسمّى بحربّ ، أن كان الأحد اجتلاساً في صحراء أوفي داخل المدر عبد الدمس ، ويسمّى محياساً ، ن كان الأحد اجتلاساً من بده حدمه ، ويسمّى حالبً ، أن كان الأحد وأفعاً على ما أشهى عليه ، ويسمّى الإحد أخير عجب ، أن كان الأحد حياراً وقيراً أ ، وكدلك محرم أحد من الدس بطريق أحكار الحق ، والعش والرشوه والمتهار وما إلى دلك محرم أحد من الدس بطريق أحكار الحق ، والعش والرشوه والمتهار وما إلى دلك "

ران العصب لعة معناه الأحد بدول حق . أما في الشرع ، فقد وقع في تعربهه الحلاف بين المداهب ، همي محلة الاحكام العدائمة ، . و العصب هو أحد مال أحد له وحسطه بدول ادنه ، ويقال للا تحد عاصب ، وللهال المصنوط معصوب ، ولصاحبه معصوب منه » (المدة ١٨٨١ ، ولكن هذا النفر عن يافض ، كما تركل هفي الرأي الحمي العصب هو ارالة بد المالك الحمقه ، واثنات البد استعلق بالاستيلاء على

⁽١) خلاف لعليه للعدي ، طم كرن ، معد ١٩١٠ من ١٩٦

⁽۲) عو ۱۸۰۰ تقلیه با س ۲۲۹

م ما المتقوم محترم قابل للنقل ، دونا ادن ، على مديل محفوة ١٠٠

فيشارط في العصب الدأ شروط في فعل للدلماء ، وفي الندل المعصوب ، وفي صلة الاحد وطريقته . وهاك ايضاحها للجيار : --

اولا - فعل العاصب ، نقول الشيخان الواحديمة والوابوسف ، على ما حام في المعربيف ، الدارك للمصب شصيل أمران الوهي الرام بداء مائ المحقلة على باله والسالة على المعصوب ، ولا يم العصب المتعلق مكام، بالاستبلاء على المعصوب ، ولا يم العصب عاده الا ياجاع هال ياجاع المدن العصران في فعل العاصب ، و كان محمد بن الحسن فال ياجا لكان في المعصد الرامة إلا دارك وإن الدان بداله عال مكان للسن شرط .

هذا في المدهب الحمي ، أم يافي المداهب فيم م تشترك الرابة عد الدائث ، بل اعتبرت ركن العصب إثبات بد الدائد على مؤث العبر بدون حلى ويعبب وة الحرى، أن العصب في بافي المداهب هو الاستلاء على حلى العبر عدواناً أن وهذا العرب في لنعريف نستسع جلافاً في تعلى أحكام العصب ، كما سيرى

ناساً - المان المصوب ، سمي ان نقع النصب على ، ل مقوم محترم ، فعسه من أحد شتاً عبر متقوم كارم كال المحرب ، ومسه لا نحد " عامداً عبر متقوم كاحت ب وما اشه ، او شناً عبر محترم كال المحرب الا نعد " عامداً و كديث الجنف في عصب الحر في فعمهود النقيب ، قولون مامه ادا كاب الحر لمسير فلا يسمور عصب لا نها لا محا ما لا كن المسير، ومن نم لا صرف على معاصب ان المعيال وفي قدمها عدد مانك منقها ، ولكن ادا كاب لدمي ، فعلى معاصب ان المعيال وفي قدمها عدد مانك والي حسنة ، لا عدد الشافعي والن حسل والى أور والماع المدهب الطاهري " .

وكذلك لا تحور عصب المنافع عند الحدمين ، لان تسفية لا بعد مالا عندهم ، خلافًا عهور الفقهاء كما رأينا ٢. واخيراً شيرط في المدهب الحسفي المحبار ان يكون منفضوب قابلا للنقل . فعليه نجري الفصب في هذا المدهب في المان المنقول وحدم

⁽۱) سلوط (ج ۱۱ س ۱۵ ه ۱۱ و بدخ (ج ۷ س ۱۵۳ بو نج (ج۸ س ۱۰۸) (۷) رخم برج بن لاب هی بن سخب (نیوسی بنجوری ، ج ۱ س ۱۱) ، وقتح امر بر تفی بدی محموج ، س ۱۱ س ۱۹۴ آ، و بدائع دی بناسخ بد کور) ، وسرخ الحرشي غلی سیلمی خلیل (ج ۱۵ س ۱۲۵ و ۳۵۷) ،

 ⁽۴) نصر بد جع نئي رکردها ساند ئي باب الاموان و دروط بان بانوم
 (٤) عبد به کلين و بنيني عصب دائع بعديا و حنف حکمه عن حکم طبيب از جع شرح
 چواف بهامد خصاب اج قاس ۲۷۵) و و رح خصه بايندي (ج ۲ من ۳۵۱)

دران المقار ، لمدم سبكن من أحدة والقديم ، ولكن محمد ال الحسن ورقر من الحميان ورقر من الحميان ودفي أنه المداهب فالوا دمكان عصد العقار تنجرد الاستبلاء عدم أن وقد الحدث المحلة دارا ي الحدي الحدي الحدي الحدي الحدي العدي الدي العدد في عدد المصل هو المعنى اللعوي لا أشرعي الذي المداه الم

وعلى كل يرجع في بعرب الاستبلاء أو الناب الند الى ما بمارف عليه الناس هور ، كم قال المرافى ، كون وفى المنفول بالنقل إلا في الدابة فيكفي فيها الركوب ، وفي الفراش الحاوس علمه فهو عالم الاستبلاء ، وفي المدر نشب المصب دلد حول وارعام المشاه ".

ثاث - صعة الأحد وطريقه لا يعبد الاحد عصباً إلا إدا كان بدون ادن المعصوب منه ، و فهر بدون احد وه ، وهذا ظهر لا مجد ای تسم، و كدئ مجد أن يكون الأحد م ر كلاحمة ، لمريق العصب عن السرفة ، والب لا يكون مع المكرة لتمويقه عن الحاوية ، كا أوضعنا في فضل طدود .

و مدير الحب أو سوه الأماية من يوع العصب عدد حمهور العقهاه، فعيدا لحمين والشافعين وغيرهم من حجد الوديمة والأدابة بعدير عاصداً ، ولذا جاء في المحلة والحال الذي هو مسار للعصب في ارالة النصرف حكمه حكم العصب عكما النساودع إذا أكر الوديمة بكون في حكم العاصب ، ويعد الايكار اذا تلاهب الوديمة في بده بلا تعد بكون صاحباً به الماده (٩٠١) ولكن بعض المداهب بعدر جاحد العدرية سارقاً كما براً في فضل الحدرد .

ردالاصل أو البدل

من المبادى، الشرعبة الأساسية أنه تردُّ الحقوق باعيام. العمد الامكان ". وبعمارة احرى ، مجت في الموجنات العاء الأصل ما دام بمكناً ، ولا مجور المداد

⁽١) لنجر (ح ٨ ص ١١١) ، و شير : كني (بدل نعي ٥ – ٥ ص ٣٧٥) ٠

⁽٣) ١ ق د ١٠ ويا سند ، و رح علي حدر في عدمه عامه هدم عادة ٠

⁽٢) الوجور د ج ١ ص ٢٠٦ .

⁽¹⁾ البسوط (ج ١١٩٠١) ، ورد المحتار (ح حمره ١٥)، ر برحد (ح ١٩٥٠)

⁽۵) قواعد الاحكام للعز بن عبدالبلام ، ج ۱ ص ۱۹۸ .

البدل إلا إذا بعداً والأصل وهد معي القاعدة الكلبة الواودة في المعامع ١ ، وفي المعلة وهن : دردا بطل الأصل يصار إلى البدل » (١٠٠١دة ٥٣) .

ه بعده الأصر يسمى في الاصطلاح الأداء ، وإنده البدل يسبكي القطاء والبدن هو إعطاء المش إذا كان الأصل من المثلثات ويسبأي هذا القصاء الكامل ، أو هو إعطاء فلمته إذا كان من القيميات ويسبآني هذا القصاء القاصر .

و طدًى هذه الذعدة في باب العصب وفي الواب احرى من الموحدات كما مارى في دراساته القادمة علمه مارم العاصب في الأصل ردّ المعصوب عساً ر المدة ١٨٥٠ من أدحله) وإذا استهلك العاصب هذا المان أو تلهد أو حاع بتعليمه أو بدرك بعدًا له كان عبيه إعطاء ماده إن كان من المثنيات ، اي من الأشياء التي يوجد مثله في للموق عبرات عدرت بعثد به عور عصاء فسيته إن كان من القسمات المادة ١٨٩١ من و حب تحديد و كان من القسمات المادة ١٨٩١ من و حب تحديد و كان من الأساء وأسعارها تتقلّ من عم الرمان و الأمكماء و حب تحديد

الوقب والمكان الدين لبطر اليفها عند بعين البدل الواجب على العاصب عان كان المعصوب من القليدات ، والدرم العاصب قيئة في رمان العصب ومكانه ، را لمادة ٨٩٨ عند الحمدان والمالكتين ، وفي وقت بلغة في المدهب الحسبي أما عند الشاهفي ، فتصل العاصب المفصوب لأفتى فيئة من وقت العصب إى الشف آ

وإد القطع مثل الشيء المعموب ، أي بعدر وجوده في السوق ، كاب على العاصب دفع فيمنه كما هي بوم المقاصة عبدا في حسمه ، و لكن القيمة المعتبارة في ويوم الا قطاع عدد عمد أن الحين وفي المدهب الحسلي ، و لكن القيمة المعتبارة في أصح الاقوال في المدهب الشاهمي هي أصى العلم من يوم العصب إلى يوم الاعوار أو الانقطاع ، وقال أشهب المالكي و اتباع المدهب الطاهري ، مجير المدعي ، بي أن عهل العاصب حتى يوجد مثل المنصوب فسترفيه منه ويسبين ان بأحد فيمته في الحسال ؟ .

⁽١) راجع شرحه النامع ، ص ٣١٠ .

 ⁽۲) ابوءاً (ج ۱ س ۲۰۹)، وسرح قحرسي على سندى حدان (ج ٤ س ۲۵۱)،
 والروس الربع (ج ۲ س ۲۹۵).

⁽٣ روس بريد (ي وسع بدكور) ، و لهديه راح ٤ س ٨ ، ، وشرح دواق على بدير وسرح دواق على بدير (بديل المحدوج ، ج ١١ س ٢٧٧) . والحق (ح ٨ رفي ١٢٥٩ من ١٢٥٠).

وان ما قدمته رصق على اسهالاك المعصوب أو الله أو صاعه عاصوا أحصل دنت المساو الله المصوب أو الله أو صاعه عاصوا أحصل دنت المساو الله المصاب محد داته العسار العداما المحمول على عصب العقار علد من أقال لا لكانت علي عصب العقار علد من أقال لا لكانت علي عصب العقار علد من أقال لا للقار على العقار المحمد في العقار المحمد في العقار المحمد في العقار المحمد المحم

الفصال والربادة

لا كتمي اداء الشيء المصورات عبداً وجده أحداث دير طرأ عدم لقصاف السبب تميز السعارة في السوق فلا صاف على العاصب ". أما إذا كان السمس فسلب المتعيل به صد او صلعه ، فعلى العاصب صاف مقدار ها بدأ الدهيات ، وفي دلك الحدلاف و عصيل في الداهب الا برى مح لا أسراء أنا ما كلمي تأسب أن علم الشدة من محلة الأسكام المعلية .

فعي المحلة و يقاب مقيمه الي في رام به العصب والميمة بعد العصب والمناس أهاجه أن الانقالة و يقاب مقيمة الي في رام به العصب وأكن ردا طرأ على فيدة المعطوب تمد به سبب استمهائ العاصب و فدرم الدين و مقصاله فليله و كدلك ردا شق عصب وردة من عاصب إلى صاحبه و فدرم ص به مقصاله فليله و كدلك ردا شق لثوب الدي عصب وطرأ بدلك على فليله مقصال و فان كان النقصان بسيراً و بعي م لكن بالدي عصب وطرأ بدلك على فليله مقال و فان كان النقصال فليله وران كان مناه أو أربد و فلمصوب منه بالحيار و محشاً و أمي به بالحيار و معال القيمة وران شام تركه العاصب و أحسب منه قام فليله و بالمداه علم فليله و العامد و أحسب منه قام فليله و العامد و أحسب و العامد و أحسب منه قام فليله و العامد و أحسب و العامد و أحسب و العامد و أحسب و العامد و العا

⁽۱) بحد به و بنجر (في نو صع بدكوره) ، و غو بين عفهنه (ص ۳۳) .

⁽٢) شرح الحرشي ء ج له من ٣٥٧ .

⁽۴) ساع حرسي (تے يا من ۲۵۷) يال اور دة ۱۰ من محلة (فلم پ الأون) (ف) از حم الداله انجمال پا ۲ من ۲۳۲ (۲۳۰)

وقوق رد الأصل مع تعويض النقصان عدد وجوده عابرم العصب آل براً
الرباده المنوده من المفضوب، فعلمه حام في البحلة وروائد المصوب الصحاوب و
السهلكم العاصب علمه مثلًا إذا الشهلك العامل الراحوال المعضوب له يحصل
عاره الحصلين حال كول المعضوب في يده ع أو الراقاليسان المعضوب الذي حصل
حال كول المعضوب في يده ع حمها حيث الها موان المعضوب منه ع كدلك لو
اعتصب أحد بيث محل الفسل مع حمه واسترده المعدوب منه عالمد أيضاً العسل الدي حصل عند واسترده المعدوب منه عالمد أيضاً العسل

فوات المفسأ

وماً من أن العاصب عندن مع رباً الشيء والده ومقدار نقصه ويم رة كانبه ، هو الحيان عويض له الله من الحدرة إذا كالب له لا الراحدرة في عبل الشيء . و كان هن نصص الله صب فوات منفقه هذا الشيء ، اي هي الحيان ما فات على صاحبه من المنفقة و الرابع العامل المصب الهائم إلو عصد واحل دالة أو داراً ، وبي عليه الذان العارة لقوات لهذا عاصر حال من المكنى لو الركوب إ

الحديث لأتمه في الجواب عن هذا الديوان ، فعال التافعي توجوب العطاء دل المدعة ، ورفض الحديث الالل على هض المدال التاء وانجداء الثاراً والنطأ . وهاك نيان هذه المداهب بإحتصار دا

اولا المدهب شافعي ...

في هذا المدهب ، و تصبق أنه فع حور الادارال ، أو وقد فان الشاومي و اداراً الله و الله و الشاومي و اداراً عصب الرحل من الرحل دانه فاستعلم او ما سنعام ولماللم ب علم او ما سنعام ولماللم ب علم السنعام و اكراه او ما بكره و داراً كراه او شدل بم المعلم الرام المثر من حدد حتى رده الا ما الله الكراه المالله به و منام المرام المثر من حدد حتى رده الا ما الله الكراه الكراه الله الكراه الله الكراه ا

^{11/4 21 - 522 - 12/11}

^{*** , * -, -&}gt; (*)

وتعليل دلك ال المبتعة عند الشافعي ؛ كيار بداء مان منقواًم مصيوف بالعصب كافي الاموال العابداً الى اله لا يجل للعاصب الداء مع بالعصوب و أنه للرام اله التمكن من دالك لانه طام الرفي الحداث الشدعت ؛ عنن أمرق ضام حق ؛ أ

ولقد طاقاق عر الدان ال عند السلام عنده الدان الشراع أقوام الدافع والرها منزلة الاموان الد لاما واهي العرض الاصهار من همام الأموال العمل عصب الرائد و دا أ فيمها كل سنه الف درهم والدان الى بده سنمان سنه الدامع مها مدافع أساوي أضاء في قامل الرائد والاما في من الكانات الدام من العمل والاعماف و الدي لم ترد الشريعة عِمْلِه ولا عايقارية الله ؟

تابياً - المدهب المالكي .

عدد مالك متدر ال مدمة من نم يد الام دار المن تشيء المعدوب و لا يق فوات المدمة التي الدير الداك المدر به الدلا كراء على الوحال الدى المدود الخدوال الم الحاراء الو الدلام لال عدله المديم ، وهده المدتمة الداك المدهدة و كديك لا شيء على عاصب الداور و الا التي إذا ما يسكان الواكرة أو تورع الماكن إذا سكان الوارع أو اكر ها وهداه دوم الكراء بالساهي ، المائة ها الملتمي الحليقي ،

الديق الأباد في المسعب الحلقي القينار على عدم شمال المدافع الاعتباد وجود عقد أو شابه عقد العمالية لا صدل الدعاب مدافع الشيء المصوب ، لاك المدافع ليست متقومة الدالم الأي الم الا مدام لا الدغيرات عادهم كما رائد أن ارد الساد استندوا بدلك إلى الجديث الشريف الدالح العمالية الله .

وان محلة الإحكام العدامة أحاث منداباً بالدهب الحدي في هالده المسألة كما في عبره ال عددات الشراعب أبدي مر" وقسر له تقوله () و أخراج بالصات

⁽١) فيمه من حدث أحد حه حمد وابو داود و شمدي ، راحم سبر، اي داود (ح ٣ رفد (٢٠) ، ووالجامع الصحير السيوطي (ج ٢ رقم ٨٣٤١) .

⁽٣) قو عد الأحكام ، - ١ س ١٧٢ .

⁽۲) سنونه کاری و سر ۱۵ ص ۱۳ ۱۳

⁽٤) البسوط ۽ ڄ ١٦ س ٧٨ -

 ⁽٥) رواء سام مي في حامج الدمير (الله ١ رقم ١٩١٣) غلا عن كسم الدمسة ومساد عدد الله على كالمراسلة ومساد عدد الله الله الله ١٣٥٩ عن الله الله ١٣٥٩ عن الله الله ١٣٥٩ عن الله الله ١٣٥٩ عن الله الله ١٣٥٩) .

يعي أن مر يصل شات لو عد المدع له في مقد برااهيان مثالة لو ردّ الشاترى حدول عدر المدن وكان قد للف في للده في الحريف لابد مه الحريف لابد لو كان قد للف في للده فيل الرد سكان من مافه و المدد في ١٠٠١ . و كذلك هات عدم و الأحر والديان لا تحديدات في دوم من و عدم منقوله عن المحديد ومن المثنم كيا حد في شرحه الو عدم حدد له و دار واستعبلها و دلا عدين مدهم منه معدل القسيم المناس مدهم المناس القسيم المناس المدارية المناس المدارية المناس المدارية المناس المدارية المناس المناس المدارية المناس المناسبة المناس

أَ وَكُونَ مَسْجُمُ مِنْ مِنْ مُدَّعِنَاتِهِ عَلَا مِنْ مِنْ مُأْخِرِقِي مِنْهِمُ عَالُوجِتُ طَلَاقًا الله سُ شَمَّ مِنَا لَمْ فَيْ مَوْضِعَ الآنَّةِ مِنْ النَّمَةِ وَ وَاقْتُ وَاضِمَ لَلَانِ المَّهِ ... بِهِ للاسْعَلانِ عَامِ أَكُنْ قِدَالَمُ مِنْ أَنْ وَمِنْ قَيْنِ الرَّاقِةِ . **

وهي غير سيدري الراء في في صيد المهمة في غير الاحوال ، والم الاحسمة فال به لممه في الأصل الافي على المستندات ، والله مكاً فال و عيال الأسلام الرائع العاصب المفع للمعصوب والابرائي الدهب لشافهي أوال الى القوالين الحديثة والى العالمان من المداهب الاحرى ، وبدا تماني على حاسر الدلماني الحملي على فتيه عصره والدائم تشاوروا وللحالية فراراً محصوص قبول مدهب الشافعي في عموم مدفع الاموال والله يستحصل على الرادة سنة لأميل له يا أ .

 ⁽١) مر معا سرح هذه عدده في كان فليمه عشرتم في الأسلام ، مع قاعدة المرم بالمنام في بالتي المقولة المامة ، من ٣٦٤ .

⁽۲) محدد و د قد باس ۲۱ .

⁽۳) دیج عدر (س ۱ س ۴۹۳) ، و لاست و عبائر لای محمر (می ۱۹۳

⁽١) في سرح لحالة ، عن سام ١٩٥١ .

وعلى كل ، فقد بعيب القاعد، في البلاد العثيامة أن لا بيان على عاصب فيها عدا ما دكره من المستشيات ، وفيه عدا ما ورد في المساده ١٤ من قانون التصرف بالاموان عير المنقولة أ ، التي أعطب المنصرف في الاراحي الامير، أو الوقعية حق صب احرة الش بمن صبصها أو روعها بطريقه النصوب وقد عشى على دنك احتهاد الحد كم في عدد الالاد حى صدر رالقوا بن المدالة الحداثة أ .

معض الطواريء

بال في العصب بعض الصوارى، الفرعة ، كا حكام عاصب العاصب وم أشه ما ونحى هذا لا يتعرض المصلم جمعاً ، بالتغير العسيدم المحلي من حيث الدادى، العامة علي مسألة عاصب العاصب ع كندى بداكر له اورد في نحمة الاحكام المعالية عالم العاصب بحكية حكم العاصب العادة عصب من العاصب به العاموب شعص أخراء في نقة والمعاليق بده عام معصوب منه تحكر البات العاصب الأول المعالية العاصب الأول العامة بالأول والما أنه أحمى العاصب الأول والما أنه أحمى العاصب الأول والما يتعالي البات والما أول المعالية العام الأول والما أنه أنه أنه أنه أنه المعالية العام الأول والما الما المعالية المعالية العام الأول والما أنه المعالية المعالية العام الأول والما أنه المعالية المعالية المعالية العام الأول والما أو المعالية المعالية

و آخيراً لا بدأ من لاما ره بي الله في المصد طواري، حرى ماعه عن الطهام المعصوب شيء أخر ، كيا في الاحتلام والصبح والراح والمهرس والساء والكن من هذه بدو رى، أحكام عصده محالة حدلاف الأخوال والمدهد والقداراً با بعضاً من ذلك في باب الكسب من المشروع ، من باحاء كسب الحصل والمعولين الواحب ، فيتواجع في محله و محل لا معرض معصل فروع ، ما من المن من باحده ما من من من باحدة المعارف من من باحدة المعارف المعارف من من باحدة المعارف ال

⁽۱) صادر في م چادي الاولى سنة ۱۳۲۱ هـ د دواس ۳۰ مارت سنه ۱۳۲۹ ماليــــــة از ۱۹۹۳ ، ۱۲۰۸

⁽۲) حميم ما ۱ حميم علي ۱۳۳ هـ مان حکه بر از دي ۲۱ در د ۱۳۳۷ م او محاله عجمي د باله بالمه د عليم لاون و من ۱۳ د و ادي ۱۹ هـ بداد ميند اس لمجمودور غير فليس اد با در حمد ۱۸ حمل ال از اداد مدايد لار

البسياڭ نى ا لاعشاچىلى ئۇمۇال والنظرنة العّارّلاتى فخاشا لىفىغلىة

الفصل الاول معلومات عامة

المسؤولية الجرمية

الانصروب شرعه التي يشوع ويتزام فل ساحدهم و ما معروب عوائمه. وهي التصروب المداعة خمل شرع على شرعاء ما 5 مفوه وما لحق لم الوال مة فائة التصروب الديمة ما وهي الأنجال انجاء ما أر الإنداراء على عاد ياتي الأس

وهما الاعبداء منتوح كنبوء الحقوق محديه فهو نقع . قاعلى النفس والحسد،
وسرة على العرص والشارف والحراء والراء حرى على الأموال الوها في عاش
وفي الاصطلاح لصق كانة الحدالة والحرم و الحرامة على كل الهداماء بوحة عام
مثاله نقال حداله الحنوان الكن ما للعه احتوان من نفس و المان الواصدق الصة
كلمه الحالة بوحه حاص على الحدالة الواقعة على الحسد والأنداب الكارأساء

ولتجديث و لحر ثم باحثان الناجية الحدائية والناجلة المدينة الدلاولى .
ويان كانت جارجة عن تحث الموجات الذي محل تصديره ، إلا أما اعطي عالم محم موجرة في ساب النابق أما الناجلة المدينة ففي التي نهمنا وحدها في هذا الدب وهي التي تتصل وجدها عوضوع هذا الكداب . وان الصرف لفعني أو لحود من تاحسه المد له معاله كل عمل صارًا غير مدح.
وهو مصدر من مصادر الالتراء ، لاله يوجب على بعاعل تعريض المقدى علمه من
الصرو الدي ستح عدم العادية ان موضوع الالترام الناشيء عن الحرم هو او حب
التعويض او هو المنازه الحرى استبحة المسؤاراية اللاتي يقع على العاعل من حراء
جومه .

و سيتي هذا الواحد في الأصطلاح " أنه و سيتي الدعن صامت أن والطباق مع دفي الأصل كان به ومه منفي شمل المديد و الأنتراء من دأ بعد الماكات من المثارات ، وقيلته من كان من الديدات المده 117 من محافة 1.4 و كا يوجد هم ما في الاصرفات المعديم أن أن أن وحد المدهمان في العمود الكافي عالما أو حد على الوداع عدد علائلة الوداء المدال فضيرة الدوة 147 م الدا سمي الأول صاب الأبلاف المرافع على عمل المقتلفة وهو تعريق كما ترقي شبية بالمعربي الحداث إلى المداوا الماطوع والمسؤد إلا العقلة

لاخترز ولأصرار

ه مد في مقدمه الدب الد قي اله بدار الديوى النواد في الفوادي عصر له محلياً معطر في كل حرعه من الحراث المدلمة المحلفة ، والد ترى على العكس بدر له عامة محمد كان في قواعد والحدة بالدرج محال الارائع العرف العرف العرف العرف المرائع وهد وجد وجد العداد الترائع عده الاعراث العرف الرودي الاعتمال الشرائع الحديثة ، كالدول الدركة على حدد والحال الحكام الحرصة بي العربة العامة ، من المحل في كان حرفة على حدد والدي الحكام الحرصة بي العربة العامة ، من المحل في كان عرفة على حدد والدي الحكام الحرصة بي العربة العامة ، من المحل في الحربة على حدد والدي الحكام الحرصة بي العربة العامة ، من المحل في الحربة على حدد والدين الحكام الحرصة بي العربة العربة العامة ، من المحل في الحربة على حدد والدين الحكام الحرامة بي العربة الحربة العربة على حدد والعربة العربة على حدد والعربة العربة ال

وال الشراعة الاسلامية السبي توجه عام الى هذه الفاه الاحتراف ويعتشر الدلك ما عرفة من أن الاحتم دافى الفعة الاسلامي ما كان وابلد المطرفات عالى كانت أساسة الفت و العملية والمسلم والمسائل الحقيقية والفرصية الى عرضي على الفقم الحاولة لا عرو من الدائمة المحتمة الاحتلاف الواع الحراث المعروفة الواقد وأبد وأبد هسبة من دلك في الفصول الدائمة عامي في الحسود والحدود والحديث والعملية والعملية والعملية والعملية والاحتاداء على الاموال عالى الالاف والاقتباد كما سمّي في الاصطلاح وموضوعة الاعتباداء على الاموال عالى الاللاف والاقتباد كما سمّي في الاصطلاح

ا پهند

و قد هم من الفقم المن در العيان وأشتوها بصورة عامه دون النفر ق بي بواج الحراث لمحتمه الفقيلول به ب العيان ثلاثه عنام الوها الدائرة كالقبل والاحراق ، والذي الدست الاللاف كجمر الآمار ورمي ما براق الساس في النفر دات ، والذات الدالد در به وهو العصب "، فالمصد قد مر"ت معنا احكامه ، أم لفرق من الدائرة والدست وم مصل به من فواعد كلمه فسنوضحه درات ، وسام ي أن هذه القواعد ، محصر في اللاف الاموان فحسب ، ان حاوات هذا أي أمثلة حرى من الاعتداء على الحسم وغيره ،

وهدا النجو من التميم يؤيده الحديث الشريف و لا صرَّو ولا صراو و ت. واحدث غلبه نحية الاحكام المدلية المادة ١٩٠ ، يعو الارب من الفواعد الكلمة

و ۱۱ مه دی علیه لای دی دی دی و ۲۳۶

⁽۲) راجع مثلا العائم ، ح ٢ س ٢٨٣

جرحہ کا ادار عد الاحکام الدان عدد اللہ اللہ ۱۵۸ میں ۱۵۸ اوک اللہ عدوق اللہ اللہ (جا ؟ میں ۱۵۸ میں ۲۰۹) .

وي) هذ حدث حين حاجه عددي مستقويت في بياساً و حاكم في مسترك و سيفي والدام والدام فلي الراحم علم علم بسياحي (ح ٢ .ق ١٩٨٩) ، والامهاج شرح مها اللمكي (دين مرح الاسامي د - ٣ ص ١١) ، والاشاه و عمساأر اللموطني (ص ١٩٥ ما ١٠٠٠)

الاستنة في الشريمة الإسلامية ، عمارة ولا صرر ؛ أن بعي منع كل اعتدام صر أوكل اصرار بينمير بدول جن ؛ كم ال عبارة،(لاصرار ، غوي دلث ويؤلمه وتولما عليه معالي أحرى بنام في فصل فراب ، ي في الفصل المتعلق دحكام الصهاب

شروط المسؤولي

البس كل فعل حرف ، وأنس كل سرر موجبًا للجاف إلى محب مكونه أعلني مصدراً الإعرام أن ستوفي شروصًا معالم أأفعي البدائم فين على الا الاف الموجب للصيان أنه كحب أن المع أعبده وإصرار به سواه بديد شرم والالد لمب أ وهو هريف فيه ممني الحرم كي ورد في الدوا في خد "بنياء الله في و وقد الوجاب والعقود اللبنائي - احرم عمل صم عصحه العبر عن مصيده ويدونه حتى . وشبه الجرم عمل بدان من مصنعة العار بدوان حق والكن عن تحاير قصاد، (المادة ١٣١). فتستجاص من هما اله شكرية أوجوب الدياك أو للجقني السياراته أحرم له

تواغر بعض الشروط ۽ وهي 🕒

اولا بحب أنا يكون العن مصراً ،

ثانياً ما محمد أن محص الصور الصداة أو للمديَّ ، مي لدول حقى ناتُ - بشترط أن يكون الضرر نتبجة الاعتداء وسنبرم و تساسأ

والمعاً - شيرط في الشارع الأسلامي ، وأنام علين بدلك من النعو عند ال لكون الحرم فد حص عبد في نعص الاحدال ، وحاصله في حال النسب أو في الجوال الصرر الديج على لحمواليات، أو الأشياء ألحم منذ أولا بد من بالأعطاء مند الإنَّ أن يتعبد في هم إنا التعرض لا يعني القصد فحسب ، بن أشين الأعضج وعدم التبعرز .

وتحل، بعد بهداد هذه الشروط، توصح كلا من في قصل على حدة على التربد الإلى العبل العبار، البعدي، سيد شرة والسبب أم سمم عص حبر عن احكام الصان الواحب , وبعد ذلك بنجث في الناب النا بي في حوال حاصة من الصات ؛ كالمسؤولية عن عمل العبر ، وجدالة الحدوان والحوامد .

رو) بقاميا في الاست وعلم « Alterum non laedere) يقاميا في الاست

⁽٢) سائم حائم في وسالتراثم عج ٧ س ١٦٥ .

الفصل الثاتي العمل الضار

الهجل

الما خار الدي بوحث أأهمها تعترض وحرد عمل الهاو وها 10 أأهمون مجال المدولات العام المجال المدولات المد

فاولا ولا يُكَ كون العمل المدار تواسطه العمل، وأمان الشاعد ما لا تحقل. فالصرب والقال والاحد الدوقطع الاشجار وما الساع العمال ما ما ما طاهره الضرر، الانتمتاج الى بيان.

وركون العمل الصار الدُقول حيثُ ، لا في الشهادة الكار الله العمل الحج الماد العمل المحافظة الماد الله المعمل ال الشاهدات عن شهاديهما العمل الحكم في دعوى ما الهام الأنهم البهد الرداء فالسال المعمل عالم من المعمل عالم من الصوراء الي يصمنا المال المحكوم به ا

وكداك أحدد عدير الاسداء عن الحراء ما تحت الجراؤه موحدً بعديات والدا النبح منه صرر للمير الدائمة تو سفيد حاليد ماأن الى الالهدام السبب المداع صاحبه عن ترميمه ، و عدرو من سقوطه أحد الناس ، كانا فد حديثه مسؤولا عن الدرو ، تشروط سندكرها في الناب القادم ،

۱۱) حمع در ۱۷۲۱ می محتی و به کند در را محتی ۱۷ س ۱۷۳ م.
 و درج نه وی حد ۲ (ج ۱ س ۲۷۳ تا ۲۷۳ و درځ ۱ ج ۲ س ۲۸۳) ، وقد ده ۱۷مکام (یچ ۳ می ۱۵۹) .

و مكون الساول العما من أسباب الصيان ، سواه أكان ها عدا الساوك فولاً و فعلا و الساول العمال الشاول فولاً من فعلا و الساعاً و مراحاً من كل دائد مثلاً من اقام المعوى على عيره افتراه عير حق ه ثم فول ما معطل في دعو ه ، فالح كم يعروه ما وكدلك من سعى الى الحد أم والسلطان و الشكل الى أحداه اللاحق ، كان علمه ضمان ما عرامه المدعى عما في قول محمد في قول محمد في قول محمد في قول المحدوق المحدوق ولا المحدوق المحدوق

واحبراً عداً من مديا الاعمال الصارم لاكراء ، كم سنائي في الداب نقادم ، والحداع أو المعراج ، كم سموضيم، في نحث العقود وعموب الرضي

الصرر المأدي

لا ما من وحود الدير. وحد الميان في النصروت الفعلية المحرّمة وطلمعي د العمل لذي لا عام أحدًا لا كول سناً الشكوى والناسر ، ولا للمطالبة لكي مويض على الاطلاق .

ولا شَاتُونَ فَ مَكُونَ أَصَرَرَ فَحَثُمُ فِي الأَنْمِنَ عَيْرِ المُناحَةِ ، لَ مَكْفِي فَمَهِمُمُ صرر السَايِرِ لاغابُ أَنْهِمِنَا ﴿ رَفِّتُ حَلَاقًا لَمْ فَاللَّامِنِ المُنافِقِ اللَّهِ السَّفِيمِ أَنْفِيهِ فِي الأَنْمُ لَى مِنْ حَقِّمُ وَأَسْفِينَ أَخْفُونَ ، أَذَ لا يُنْفِعُ فِي ذَاتُكُ كُمْ رَأَاتُ الأَ الصرو فَاحْشُنُ

و معقق الدرر في الأموان الأبلاف ومعده حراح التي، ومن ال كون دامعاً به منعلة مصاويه منه عاده و وهو إلا أنا بكون قاماً ، ونسمى الاستهلاك ا كتاب الحوال ، وحرق الدوب او كدر العجار أو ما الى دلث ، وإما ال يعضون باقصاً ، وسماً للاقداد ، كي في حرق الروب أو قطع رحن الدارات الله الله من أله الله .

ونحب في الاعلام ال مكون الشيء المست مالاً ، والديكون هذا المسال المقوام منقو ما يحترماً الوصال المعال المعارم من هذا الكارب ، على الاسال المعقوام

۱) حمل علیج عداوی خدمه (ج ۱ من ۳۰۱ و ۳۷۲ دوج ۲ من ۱۹۱ ، و هم اصالات (من ۱۹۶)

⁽٢) القوامِن الفقيه (من ٣٣٣) : والعالم (ج ٧ من ١٦٤)

والحلاف الواقع شأمه في المدهب الإسلامانية . ولسبا عود الى كراره الأما م فعليه لا صماع على من أملك الحريمة وبلا لأب لا تعدم لا في الشرح الوطنية لا صمال على مالك والحربي لأنه مال عيم محترم والا على للملك الحرار الحم الحبرار الدا كالالمسيم لأمها عيم منفومين أي لا فابلة عها محلاف و الال كالالسمي في مدهب معلى الفقياء فا كالحميان والمالكيين أ.

وعلى المكنس يكون الصهان واحداً على من الله ما "م قوما محترفاً - ما له مجالج بالمعوضين على من كسير حداد فضه في ساعت او باح او في عير بالك ، وعلى من حتى على عبد او ما الشاه او شيء آخر له صفه الما لنه بالمحترفة أن

الصرر المصوي

رد كان لا مدّ من الدرر الدري في الالاف ، فهدن كمن الدرر الداني في عبور مم تكمي دائ لانحاب الديان في الدعوات الحداثة ، لذا ورد في قالوث الموجدات والعقود المنتسباني الله الضرر الادني نعاماً ، يا حاما الدرار مادي ، (ماد ع ١٣٠) ،

د في شرع الأسلامي و فلاحدان في الاحدسان ساب الصرر (دُدقي و ماله الصهاب مال (و تصرر الأدي لا تكن تقوعه ندان (فقديم فال جمهوار الفقيم (أ و الو شراحد آخر فديمه في نفسه ، و الواصية على وجهة (خرجة و ماتراً ديات أثر الو عرفوات منفقة (فقي كل هذا ، حمال على حدي "

وراد دائد ، كابا من الفقي ، سماء الدام الدارم ، مو ص المدت الطري في حاله الأم . فده الدار مفد في فضل لحالت الحيالة ، فالدام حد الصاد البي حديد له بها الشأب . وهو الله في الصرب أو الحراج الذي لا تاتر الاسرام الموجب على حدي و حكومة العدل و ١٠ الله موجب الدارد الدامي لله دار ما لحق الصروب الرائج وراح من الألم ،

 ⁽١) اغلر تعصیل دلك مع المراجع تتملقه مه في الباسه الاول می مسم لاول می هذا الكتاب، أو در كان سايد . ح م من ٢:٥ ٢ ٢٠٠٠ .

⁽۲) راحع المحلي ، ح ٨ رقم ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨

٣ عيم (عال ٢٠٠٥) ، و سيم ج ٢٠ مي ٨١

اصف الى هم أن الصرو الادبى ، لا في الشير «الا ، وأن كانه لا يوجب الديان في الاص ، لا به لا نتره الاعتباب الل هو توجب النعوير على أخابي كما قداره بقاضي اوهدا العقب المتوقف على شكوى المعارر فيه موضل دلى كاف ، أن الصور الادبي ،

[,] Pretium doloris (1)

رُخُ رِجَعَ کَيْبَ جَرَّمُ الْوَبِي (مِنْ ۱۸۹) ، وگامه عالدي مالي عالمي خد م (ج ۲ فيد ۱ څ ۱)

العصل الثالث

التعدي

مينى التعري

من الامور المعروفة في كل الله تأن الكلمة الواحدة للسعبل أحدث في معان تجامعة أوهما الاحتلاف في الاستعراب لا تحد أن يستر المعموض ولا الاستسام ، ومن ماية ويث كلمة المعدي في اللغة العرامة وعبر السعيبات في معان عدد الله و و كان في مناسبات تحتفه ، وهي كان مقاراة الهيم العد السعي الاستعلق على عدد المعتول لا العلق على عدد المعتول لا العلق على عدد المعتول لا العلق على عدد المعتول لا العلم الدالية المعتولة المعتولة المعتولة المعتولة المعتولة لا العلولة المعتولة الم

فقد استميل كايه النفدي ، لا سم عبد الفقيم الما كنان ، يمني أخد الله أو الحرم توجه عام الواسفدي بهذا الاصفادح نقسم أن أفسام ، فلكوف في الاموال كي تكون في النفوس والا مان وم أن ذلك أ

واستعید هده الکه عند داکس در تملی عمد اسعه عدمی الاستیلام علی رفته مان لمیر عصب ، و سمی الاستیلام علی منعمته بمدید ، فلیدا الممی فسال این در وه التعدی هو ۱۱ متصرف فی شیء میر ادن ر ۱۱ دون فصد علکه ۱۱ و وسال دی در می از خور به دنجمه الحکم در داریمدی عاصب اید فع داد.

و كان الاستمهال البدائد ما ماه الكامية في المقه عوا بدمي الطلب يو والعدوات و كانب وراء الحموق ، فيقال عن العيل الحرامي العليب ، بمعين أنه حرامي بدواته حتى أو الحاورة في حتى العام ، وهذا المامي ، الجام مي، هو نفس المعني المعرفي ، فعي

۱ عو چې علیه س ۲۹۹

 ⁽۲) رحم سجه سرح عده المسدي (ج ۲ س ٤٠٣ و ۲۵۱) ، و تاح و لاكام في نفواق (مهامش الحظاب ٤ ج ٥ س ٢٧٤) .

باللغة ، تعدّ ي تعدّ ياً أو اعتدى اعتبادًا ، معده جاوق ، فيقال اتعدّ ي الحق آي حاوره او كدات بعداى او اعددى البي المراء او عدا عدال أن الله الداداء ومحاور الله حدة أن وهذا هو المعنى الذي السعيد الأن في هذا الدات

وحدماً ، كل لا كر ال كابه النفداي استقيلت أحدياً يمني النفيذ وعدم النخور ، كا للاحد في عص كنب لفقه ، وأكن ها دا الاسام ل معاويد ، نحب الاشهاء اليه ؟ .

التعدي في العمل الصار

سن كل عمل فدر تحرماً وتصويباً ، أن لا بدأ أنه لع والتجريم أفي الفرايم الله المديدة المديدة في هذه المدالة في هذه المدالة في أن والمدور الله من في هذه المدالة في أن والحرار الله من عمل المديد أو عن أمسل مديم أو عن أمسل مديم أو عن أمسل مديم أو عن أمسلسد أن ويرد، ها في بات المستمال الحقوق ،

و مين الدير «كون ميرشر» بر الدائم كي سيرى في المصل «له دم أو كن في كل حان « نجب أن تحصل تمدّانٌ » أي للا حواد شرعي أا و مثر بـالله دلك عدامدة » فكنفي بيعش منها على سبيل الايصاح »

اولا في الاعداء ما شره الكالف المحلية على الدين في مسألة قطع الاشجار في ملك العبر عن الدين في مسألة قطع الاشجار في ملك العبر عن المدون الما الماكان على الماكن العبر عن الماكن الماكن مثلاً على الماكن على الماكن المثلاً على الماكن الماكن الماكن المثلاً على الماكن المثلاً على الماكن الماكن

وكدلك نوهدم أحد دار ً بلا إدل صاحبها لاعل وفوع حربتي في المحلة والقصع

 ⁽١) هد ي جمع تقواميس سمرة ، راجع مثلا لـــال العرب تحت قبل عدا ۽ أي قصل العجم من حرف الواو و .١٠

⁽۲) مده في الاشداد و الطائر لاين محم (ص ۱۹۳) ، وفي المحلة (بناريان ۹۳ و ۹۳) ، والاعتقال المداهد و الطائر الذين المداهد و مسألي تصبيرها لاحقاً و كل المددي في ه كام حديدت ، و مسال ١٤٦) ، مع دواره باله احد هسده التاعيدة على على المدد ديادت كالسدة على على المدد ديادت كالسدة وصع فيها كانه العدي مكان العدد ديادت كالسباب على المداهد و و د كان هدامي السباب على عدم التابير بين التعدي والتعبد عند بعش للتأخري .

هدئة الحرائق، فهو صامل أن كان قبيد هدمها النبية دون إدبي الأمر (المادة (٩١٩) - فها الداخر أحرى ، حرى القدم العدائ اللا إدن من الدلث الرامن أولي الأمر ؛ فكان من ثم سنباً للصان .

الناسب موجد أدويان ، سي ما دكر أ عدد من شمان المتسلب في الغير السلب موجد أدويان ، سي ما دكر أ عدد مني شمان المتسلب في الغير مشهر وجد عبد و ملا و حمر حدث الصر في مشهر وجد عبد و ملا و حمر حدث الصر في العام سرا بلا إدن أوى الإمر ، ووقعت فيها حاء لأجو و عقت الصين و مه ووقعت الدام في يتركان قد حمر عدفي في ملكه و سنت ، فلا يصين ، الدام ١٩٣٤ ومان الدام في يتركان قد حمر عدفي في ملكه و سنت ، فلا يصين ، الدام ولاض ومن أمثله استعداي في السبب الصور م كندت الحابا في العرامي العام ولاض في دلت الباكل إلى ال عالى في العراق ، والكن عمل له حورس فيه والاحق في دلت الباكل إلى ال عالى وي الأس و دا قمل شيئ من المن ، كان فيه يعد العمل أو يدول حق الواحل أو يا م و حوال شيئ من المن ، كان فيه يعد العمل أو يدول حق الواحل أو يا من المن المام الخلاص أبي في ما وعلا بوالد حوال حق وصع الحد على المام الخلاص أبه والموال حق العام أبراً يوق المام أبراً يوق العام أبراً والمن أبد على على العام أبراً يوق العام أبراً يوق العام أبراً يوق العام أبراً يوق العام أبراً والمن أبراً والمن أبراً والمن أبراً والمن أبراً والعام أبراً والمن المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمن أبراً والمن أبراً والمن أبراً والمن أبراً والمن المناسبة والمن أبراً والمن أبراً والمن أبراً والمناسبة والمناسبة والمن أبراً والمناسبة والمناس

وعداه قال السرفسي و د وضع ارحد ان في الطريق حجر ، او بي و ه اد و او جر اد او بي و ه او او خرج من حائطه إحمده أو صحرة شخصه اي عطريق ، او شرع كسماً و حدصاً د ويؤ أ، او رضع في عدر في حدماً ، فهو صامى ما اصاب من دلك ، لاء مسلم هلار ما لف د الحدث ، وهو منفل علم في هذا السيس ، و ه الحدث في الطريق ما بنصرو به المساوة او نحول بنتهم ويال المرور في الصريق ، الدي هو حقهم ه ؟

فعي كل دلك ، كم ترمى ، كان ساب الصياب التعدي ، وهو العبسل الدون حق ولا حوار شرعي - وأن اشتراط التعدي لوحوب الصياب بدنتسع النم ، الديان عبد عدم المبعدي ، اي في كل مرة بكون العبل فيها جائزة شرعاً ، ودلك عملًا القاعامة

⁽١) جامع الفصواين ۽ ج ٢ س ٩٣٢ .

⁽۲) سامط (- ۲۷ ص ۲) ، انتو حالاف منک و سابعي يي م أنه سر ما ي بغيسي (- ۹ من ۵۷٦)

و الجواز الشرعي ساقي الصانة .

و كون الحوار الشرعي في الحوال مامدة، متنوعة ، نورد الهمها ، على سليسل التب يدكير والنسان ، راهي استمهاب الحق ، وادك العير ، أو أدك أوثي الأمر ، واضرورة

همي استميال الحق محل عبر أن من يستمين جمه ، لا ص ف علمه في الأص ؟ ولو تصرر العار من هذا الاستميال ؛ وديث فيه خلا المستشدات التي وأ - هـ في ، ب استمهال احقوق ، ومحن لا نمود الى بكران ما فساء بهذا النا ف

أما بافي أواع عمور اخار ۱۹۱۸ من بكامه وحلاة لوضح كلا منها.

اذنه صاحب الحق او اولي الامر

لا رئيل في أنه لا ص با على من دستميل حتى غيره بايد ه . ما به لو حمر أحمد الرأة و في ملك غيره باد به 2 فلا شمان عليه لأنه غير معتد يجموها به أ .

ومديد بديني الدماي في الأصل قدول المعتدى عدم في اللاف الاموال وفي فطع لأعداء أو الحراج. وسده الله عليه فده الاشراء المداحمة أحداث حدم الاهابي لدائث تحديل السقود، بالاباحة والادب فعلمه لو الر أحد آخر بال تقديم بده أو الله المداه ما ويكن المتدع بده أو الله المداه و ويكن المتحوث وحدم لا تكافي مثاله و من واي العارات وقد عليا ويكن سيكوث وحدم لا تكافي المثالة و من واي العارات ولا وقد فيلكت حي الله والما المال الشاق والا وموافقه على اللاف والله المالة أن المالة أن المالة المالة والله والله المالة المالة والالاق والله المالة والله والله المالة المالة المالة والله والله والله والمالة والله والله

هذا في لأموال واخراج من في النمني فلا عبرة تقبول الح بن عدم ، لأن عصبه على الانساب بم لا تحليل الانجه تجان ، وبدأ لو قال الحد لآخر فلمي فقيله، فالصان واحث ، اي أن الديم واحدة على تقال رغير قبول القلس واداء ، وأصاً تحت القصاصر في ذلك عند بعضهم كالامام وقر الحنفي " .

وشبه ما الحكم ما براء الدوم في القوالين العصرة من عالم مصعبر الحافي المصرر الحاصل إذا كان عواقعه أستندى عليه ، ودلت في الثلاف الأموال ، والمِصاً في الاعتداء على الاندان إذا كان هذا الاعتداء لا يؤثر عن الأمن المستام أو على

⁽۱) على واح مم ساء ه

۲) عدم ح ۷ س ۲۲۲ و ۱۳۸ و کم عبید اس ۱۵۸)

المصلحه العامم مثاله بدعي الديان الادن في العبديات «فحر حدد وفي حد الات بملاكه النزيجة ولعب كولة القدم» العوشون ، و« الشد» و يجيده الا دعي في المدورة وما النها ...

ولا إشرط لمي التعدي ال يكون الادمام في الرامع الله المحرد المحرد

وان السنطان و من نقوم بقامه داء به من الولانة الدمنية على مطابح الناس وجفوعهم ، نعود انبه نديور مورهم اندامة ، كما بن الطرائق وما أشاء

فعديه جوء في كنب النده الدار الحديم الرحل في سوق العامه بثراً او بني فيها دكاناً بادن أوي الامراء فهر غير ف من بنا عطب به من شيء لانه م كن منعداً بأفي هذا الشهب والعمل " . وهذا شامه نفس الحافر في منك لفير باده المعني الحالمان يرتكو الفعل على ادن شرعي ، ومن تم يسفي البعداي لأن الفعن م محصل طاماتاً بمير حتى

وهما الصَّ منعت محم الأحكام العدالية الصيان عمَّن هذم دار عديره بادن اولي. الامر ، لاحل منع بسترب الحرائل في اعجم الددة ١٩٩٩

 ⁽١) رحم اطاع بدعدة ١ عدم ١٠١٥ ١٠١٥ ه في كتسبات الولائد المدكور ،
 من ١٦٠ـ١٦٢ ،

ا 19 انتظار ما 1 عام مهم اللياً - مما الحجم التي الألف التي الحيام المتعلق ال

⁷⁾ where o = 47 mg 47

^{622 20 2 2 1 60 (5)}

الضرورة

من القواعد الكلمة الثالمة في محلة الإحكام العدلمة وفي كتب انفقه كالاشد، والنظائر، أن الأمر أدا فاق تسع ، وأن أشرورات سنح المحدورات ، والمشقه مجلب الشيسين...

وهده القاعمة منبه على المائم أرعبه والصوص أصله الواكم مقلمة القبوط . وهي الدالدرورات قدر قد ها الوال ما حرا مدر صراو بها، والهاعد لد تعارض مصلحات تجار أهوال الشراق ، والحمل الدير الحاص لده لع صروعه . واوالي الدرو الأشد ، صرو الاحب ا

ومن أهم هذه شود العامدة كانه تواردة في عامع " وفي محمله وهي الله و الاصطرار لا دين حق الهير الدع على هذه القاعدة و والدين على الحراع في كل صعام لأحراء صمل في الدولة الله على الدها الحكم منعل عدم على صعام ورائمة من كل صعام لاه مان ولك والن حال في حد قوا هي فعد روي علم وما الدها على أكل مال العام حوعاً و لوحوب عدد و و و حد اللهوس مع القدرة على دات و و و حد اللهوس مع القدرة على دات .

وكداك و بدل به لو وقع حريق في عنه دفهده وحل بدل حرماة بلا محترق بدله فلا ص ب عدله دان كال ديت ادن ادى الامر (دادة ١٩١٩) ... وتكن ات كان الهدم دون هذا الادن عا فالهادم يضمن قيمة بيت الجار !

ومن أمثان المده سعدًي والصاب العوان الذّن نحق ، كما في ولل الحد الاد لمحكوم علمه، وفي العمل صروره ده عاً عن المعلل الرعن الدن او عن العرض " وهذا الحلف الفقه ، في مسالة الحلوان الصائل الذي ليجم على المره ، ولا يقدر هذا عن الأمساع عنه الأنصر ، وقيد الفتو حسفه واضح ، والثوري يقولون مان

⁽٣) المجامع وشرحه الناقع ، من ٣١٣ .

⁽٣) اله وق الله اللي (ج : من ٩) . وعام موضعين , ج ٣ من ٨

⁽۱) ماوی دره (ح می ۱۹۵ ماسی عدمه) ، و محم عیادات (ص ۱ م ۱

 ⁽a) طر ما ماه بهد المأل مع م المعه في عصل باث من الماس من هد الكاس.

على الدين صباع فيهم ، لابه أنلف أن غير و لاحراء فيه أو لكن باقى أيه المداهب قانوا بعدم الصباء ؛ لان القس كان صروراً لدفع شر النهسة (، وهو فول وحده، لابه لما كان يجتى قبل الانب أن دفاعاً عن النفس أو المان أو العرفين الدول عقاب ولا صبائة ، فيكان من أب أولى أن يحكم كديث في قبل الحيوان الصائل

و سيند مدهب همهور العمود الى القب عدد التي وصحبه الرارحب و وهي ال و من الله شات الدفع الماء له ما صله فا والدالله لدفع التأم له شم ه ع أن وهدا ما يمرآنى عبد حاور التم الدكركي ما له اكل مال العبر النظراراً عن الحكم في منالة فان الحارات التأل

ولى عبد الهجم على الدائم على عبر العار عسوا الكانت المنحلة الم صاحب على والدن الله على الدائم على عبرارة الكل هذه الا عبان علم الا كا . الحق و الدائل عدم وعلى السام في جال النعداي هو من شروط العبان في الاغمال عدرة والاعداي لا وكان القف ورفاً عاهر الله الله المالية والاعمال المحرمة .

⁽۱) نحان رقی موسم اسد کو ۱، و نمی (۱۰۰ س ۲۵۱،۳۵) ، و لام (ج ۲ می ۱۷۲) ، و دایه نخید می ۱۷۲) ، و دایه نخید (س ۲ س ۲۲۹) ، و دایه نخید (س ۲ س ۲۲۹)

⁽٢) القواعد لاين رحب ۽ القاعدة ٢٦ ص ٣٦ ،

⁽٣) رد المحتار على الدر المحتار ، ج ٥ س ١٧٣ .

الفصل الرابع عـلاقة الضرر بالجوم

المباشرة والشبب

لا بدأ في المسؤوانية الحرامية من ال كون تصرر يامحاً من الحرام ، و عدباره ثانية لا بدأ للصرر من ال كون مرابطاً بالمعن إرباط التلمجة بالسفي ،

ومن هذه الدخلة عليم الأخبرار التي عوليد من الحرام اللاة أوسام أوهما الالاخبرار عليه السرة المحلوم الحد الاطاهراً على الاخبرار على المحلوم الحد الاطاهراً على الاخبرار على المحلم عن اللهم الاخبرار على الدائرة الالاسان عن القليم الدائرة الاخبرار على الاخبرار على الاخبرار على الاخبرار على الاخبرار على الاخبرار على الدائرة المحلوم عن الاخبرار على الاخبرار على الدائرة المحلوم على الاخبرار على المناز على الاخبرار الاخبرار الاخبرار على الاخبرار الاخبرا

العلم أن من هذه الاصرار و لرأي المقدول الروم في القوالي العصولة عدن المحردة عدم الحرد مسؤولاً علم الصافح الداعين المحدد المحدد الله المحدد الم

والشرعة الاسلامة نظر له خاصة شبهة من حيث السحة دالحربه التي ذكره . عميها يعتد بالاصرار المساشرة والاصرار المسلمة تسلساً عن الحرم . ولا ص. . ت في عير المباشرة والتسلب .

هي المجلة و الا بلاف مد شره هو اللاف الشيء دادات . و قد ل بن عديد و عال ا مباشر ﴾ (المادة ٨٨٧) ، فالفاعل المباشر هو من حصل و السلف يقمله من عبر أن

يتيفلل بين معبد والننف فعل محتار ۽ ١٠

مثاله في الذائرة من نقطع والعنل وعرام ، محص الألاف و ، ص ، الأنه الى بحل المنب ع " ، دول ال عصل لم بهيا فعل آخر الوعبه حرى

مئر به الوامل فضع حدل وبدال معدل كون بدأ مفضاءً الفوضة على الأوصل والمكند رماء و كون حياشر فقال عداد لحل مداشرة وكدير القديساس المداءً ، وكديث إذا شق العداصرات فيه سمل والمفاديث السهل، كون فدا العارف مهاشرة والسمن تسبياً » (المادة AAA) ،

وقد دهب مين اور دي مه ديري اي اب العراق مي الدائرة والدياب ه وما معه من حلامات يواجي داره في مساهر عراق رره اي لاس ولكار الاعرام على اساء بايري بانجردات ه وحاده مراس وحوده في مدالة من الله ان ما مس دالاكاف على القدال دام ؤاهم دان آخر مقاع . ولقد ودده عالى من اساله كس دائ في آنات و فسمت الشراع في الاسلام هائه.

ونحن تورد فيما بي على أمن مثلة الصياع في المدائرة و المناب ، ومن امثيه علم الصياب علما الدائبي

 ⁽۱) عن الوج عنه من كانت عليه ما كانته حموى في هم عنون عليم أثر ساح الاسام و التعاشر ما حال الدولة

⁽۲) سالم د ج ۲ س ۱۳۶ م

⁽٣) الهجار و ح ١ ص ٢ .٠٠

^(£) القروق للعراقي ، خ 2 من ۲۲

 ⁽٥) في بالمحمد التشريع الحارجية ، من ٢٢٠ وما حدها .

الاصرار ماشرة

من خصفح كنب الفقه الاسلامي في أب الانلاف والبعداي بو أما لله الاصرار مد شرم عن من أمالة النسب ، و هستر دبك أن هذه العالم من الاضرار بسيطه لا تحديج عن عباء وتوصيح ، وم يكن من تم مبدأ للجلاف والسافشة .

ولا يسعي الله عليم من دائد أن أحوال أنه أنه هي الواقع أو بن عن أحوال المست العلمان أن الله الحدود وأحدث على أأعوس والأندان أن معظم الله أخر أن تحصل من ثهر من من السرفة وأحوال أأسمه وشبه العبد وألحظم أن في القبل وقطع الأعطاء والحرائج وما الله أكول مقصمها ما أثره لا سنداً بـ

ركدائ في الاف الاموال ، لا غل حوال الاعتداء الديمرة على الحوال لاعتداء بالسبب الدائم بمنح وعلا مدائر امل فضع بالجرة المعواء والدج حلواله واقضع طرافد المالو الحرف ولما أو سقه ، أن هذم الممالو الحرافة الواكدر واعتل ماله ما والمال والمائر لالمحدّ ولا تحصى ا

وراكان من حط أن سسم من ويراهيهم عقم. . • بحوان مرة به المسؤونه في الحوال النساب علا يواقع المسؤولة في الحوال النساب علا يواقع المرز ولك ، ولا العقه، فيوا م الوباس في الحشم أو فواعدهم من دماً المرز ولك ، ولا العقه، فيوا م الوباس في الحشم أو فواعدهم من دماً المناب المن

الامرار ثبيا

بوجد المسدب كما قد في كل مرة كون فيم الصرر باحث بدق عن السدب الإصلى مدائم لم هذا السدب على حرمي الاحلى مدائم عالم عدال السدب على حرمي العددة وحدث وحدث المدائمة ووحد للسدب كما أوضيط الوحد الملافة بالصلة الصدة في حرر والحرم ووحد من تم المسؤولية الحرمية

ود مكس بدعي الصياب عبد العام هذه العلاقة ، أي من كأنه العبر دامج عن عله عبر العلم مدوقعه عبدة من السدالة عنى

(۱) عد منه من هد مه من حامع الفصوليدا (۱۳۳ من ۱۳۱۸ و ۱۳۷)، واليفائع (۱۳۳ من ۱۳۳ و ۱۳۳ من ۱۳ من ۱۳۳ من ۱۳ من ۱۳۳ من ۱۳ من

۲) رجع با من عکم دید فی طروحه لدک به اید با بدکوری بر ۲۱۲

وفي من أن التسب أو عدم الديب وما بدعهم من وحوب الصيان و عدم به أماية مشوعه لا تحصى حويه الكتب العقيمة ، ولقد احدمت العمراء في أحتم دهم همها احد بأ أحداداً عد بالمحتى الديم المحتى أن أحد عم والمشتم في الشريعة الاسلامية المحتمة ويشد فعه .

وكن لا يشاران هؤلاه في قومها عال محافهها ولوقى الانداهات المعروفات والجهور المشارات المعروفات المعروفات المحمول الموضوع وفي الديد العام الدي يرتكر عدم الآل وهو المشروط المرافق المعروفات المائي الما

وهدا الله من في الأسم د هو على به من بري براه النوم في الحرير د المحالة علما عدلتي الله وي، العامة على بلك أن والقداء بالمروقة ... و دن في كلا الأحل دي لا حلاف في بد دي، أو البداير الشرعاء ، من الخلاف كل الحلاف بنين لا في تجادير لوه أنم و مناوع وي عدد وضع الله وي و تشرعي

ولا ربيت في ما معرد يبحكم الشرعي لا يتوه أنع المدة الأحودة العلسة الا صلح ما مان ما في الامر العصد و غوضاً

ونحل سبرى في سنس الدوم تدايه كبيره من أبدته الدسب عداما الدحث في مدامه الفصد أو الشمير اشتروت الفكيفي ها دفاعات علي الاهابه من المدال المحافظة المهم المحلوب الدي السعام العلم المحلوب الدي السعام العلم المحلوب المائي السعام المحلوب المائي السعام المحلوب المائي السعام في عليه الرائم هذه المدائر وما أيها المحلوب وحرق الوحل المائم عن ملكه والمكلس والعام والعائرة

انشعب في مباع الجوالداو الطير و ما البهما

في محيد لاحكام العدليم . « لو فتح احد «ب اصطبل لآخر وفرت حيوا» ه وف عب ، او فتح ب قفضه وفر الطبر الذي كان فيه ، بكون صامتُ ، المد دة ٩٣٢) وهو فون مجمد بن الحسن الحدمي ومالئة والتحسن ،أي فول جمهور الفقه ، « المستهين ، وحجمه ال فتح الفعض او لاصطبل سبب لصباع ، فيه ، لان الفراد من صبح نظير وألحدوان ، وهو احتياد حسن وحيه

واكن الاحتمام والديوسف والاعدم الدين في دلك ، لأن الطير والحبوات تحاران في حركاني ، فلا تكون الديخ سنتاً في صباعها . الله فعي واصلحاته فقد احداروا فولا وسطاً ، وهو ان الديان بنوجت إذا هوب الحبوان أو صب و الطير من قوره ، أو إذا أهاج الدياج الطار أو الحبوان على الدرار .

وال الحجلاف الواجع في هذه بالم مواجع الله على الله والدا والسهدة را حل إباطها هذهبت أو غرفت ، وفي مناغ القلى الداول ادا ولا ادا حلى الجدار على ههرت الله على ها الله الله على اللهاعل اللهرو عند مالك واحمد بن حنيل ومحمد السائل ، ولا تصده عالم الله حالية وابن بواجه والشافعي المهدد القائمين والهائمية وعالم المهار ، وعالم يعمل السعب موجوداً ، لاب الصرو فيه داكرة نحري عادة كالمجد للمعل ، وعالم الاحراق لا تسدم في الأمر ، لاب الإلماف في كان سده فقل الحل ، ال كان سده الراج في منالة عرق السفية واحتار الله فد في منالة فرارد

الزق والدفاق ما في

حب المالك عن ماد والعكس

لا شك في أنه لو حيس احد مالاً عن صاحبه حتى ربف ، كانه أح بس صام. للاتلاف باعتباره عاصباً بضين هلاك المصوب

والكن ادا حيس آخذ وجلاء ومتعه بدلك عن مائيته او حال بنته و بين ماله حتى بنت هذا المان ، و لح س لا فيم با عدم ان كان فضاء حاس المان با فنصاء م الما عمام هساما ام معارف في المان و ما صرف في اناما الماك مام مسم وضامناً ان م كان فضاده من فيس ماك الاجامة عن ماماً

و كذلك ه ل موفق الدين في فقامة لا همن أحد طعام إنسان أو شراء في و م در في مكان لا غدر ماء على ضماء وشرات فهدت بدأث داو هنكات م بده عامده غيان ما أتلف به يم لانه سبب هلاكه له "

الغرع وبطاره

ادا عث الدينيان الى امر أم يحدرها ... فأمقطت جداية منياً ، فهر الدولي ووي عن غمر بن الحجوب اله أوسن الى المرا ما لدخوه ... به ، فا يه في فى الطرابق فرعت والحيطت ، فالمنث و عمر الصحابة ، فالدار عدله بعظهم فا أنس فالمث أنى الم اله أنت والني ومؤدب في المحل على أن في حداث مهم، وقال المعر العالمات المعرد فالمات المعرد العالمات المحلفة في المناث المحلفات ا

⁽۱) هج می این ۱۹ می ۲۹۷ باید ۱۸۸۰ ادر ۹ فی نصاحه ۱۹ وی حصامه ۱۹ وس۳ مین ۱۸۸۰) ه

⁽۲)طفني *ع چ ۹ می ۱۹۸۰*

⁽٣) النبي (نج ٩ س ٩٧٩) ، والام (ج ٦ س ١٧٣) .

فيداً لا شيء عليه . وكدنت من بن حائداً فالهندم ، ففرع الندان فرات ۽ ` . او به ارة الحري ، لا صاب في كل دلك لاء الصرر غير مناشر وبصد ، والدس مسلماً من الفعل الاصلي يصورة متصلة لازمة .

ومن يتأثر أهده المسائل ما لو شهر احد سبعاً في وحد المبائل او دلا أه من محل يا هني ففرع وم سامن روعته او دهب عقيد ال و وصح أحسد بضي او محبولا ديجة سداده فوقع من سطح او محبولا و دهب عقيد وما أشنه المفي كل دلك قع الديان على الله على رحاسل قع الديان على الله مسلسات فعلى أن ولكن لو صح الحد على رحاسل كبر في تا من حرفه الا صبن الأاب كوب الصبحة أفعادة الو كدلك تو صح الحد على الراق أو و دحل على دارة المعبد فيعمل عارعت واسقط جمام للملك تو صح الحد على الراق أو و دحل على دارة المعبد فيعمل عارعت واسقط جمام للملك من من الحد الحداث عند الحداث و عديات الدائج أن الموت أو الاستداد م كن من الصدح المان من الحوف وهوام بصدر عن الدائج أن الوت أو الاستداد م كن من الصدح المان من الحوف وهوام بصدر عن الدائج أن الوت أو المعبرة الله المن المن في الدائج أن الوسود الحادي المنازة المناز

وادا شهر اساء سنه على خر فهرب منه ، و به هو هارت لمع توفوعه من على شهر أو عرفيه في ماه ، أو عرفيه في ماه ، أو مرفيه في ماه ، أو مرفيه في كل دالله صمال على محمر فه سار ، أو ما والعمل في كل دالله صمال على شهر السنف الحسم في خوات على هما السؤال ، فاسقص كا حميد بن حسل شهر السنف المحمد في خوات على هما السؤال ، فاسقص كا حميد بن حسل تواول بمده المحمد في خوات على أم تحرير ، الحمي أم تحرير ، عادر أو النفيل المرب صماً أم كرام بمده الصهال الما كان المرب على الموقوع في المراب في المراب على أم الهارب في المراب على أم تحديد أو النفيل المرب على المراب على ال

واحير احتب الفقيم الحسول في منالة من وقع في الرحفوه اسال منالا الدن الرق الالمراف ت حوم الرق المراف المرافق المرافق

TIT 20 11-1 30 (1)

⁽۲) دمع عصدين رسال من ۱۹۳ ، دو ندي (سام من ۲۸۸) .

⁽٣) عموی خرد ، س ۲ س ۱۹۶ و ۱۹۰

 ⁽٤) الستي (ج ٩ من ٧٧ه) د والوحير (ج ٧ من ٩٤٩) *

الدين في العيم لا في الحوع ، لانه لا سدت للعيم سوى الوفوع فيها ، وأمد أخوع و بمطش فلا مجلسات بدليلوم " وكديث والوا دخل وأحد أند بأ بدأ وسلسله عامه الدب حتى مات حوعاً ، ، فيوا فا من عند ابن يوسف ومجمد ، لاعبد الى بصبعة ؟.

وعلى اعمل وخلاصه التي لا مثلث صراء والتي تستنج من كل م القندم ، هيم أن خيور الفقها، تو افغوا على وحوب الصاب عند النداب وعلى المد في الله أمع الاعتماد لعدم النساب ، وأكانهم الصنفوا في تقدير وحوب النسب و عدم وحوده في مص السائل والفضاء ، التي عرضا عالهم ، أو التي استفرضوه في أكانت أنهم و دورات يام ،

الفرد الباعلين

ع بالديون بدس على خير والبواء وينشار كون في بالديو المؤول معاشبهم وترازات معاملاتهم في أعراب كالثائث مع الانتف الدام وتوك أحدا أعدا في الشر وارتبكات الحرائم

ردا ما عدد اعجر مول في حرم و سده و كاو حماً من واله و احساده مال الكور حماً من واله واحساده مال كاو حمه ممشري و حمد منسان و همسؤو مه و الديال عديم خمد ما الالمثرال ما له في في بالا من والديال الديال الديال عديم خماه ما الداخل واحداً الكال الديال عديم خماه ما الداخل واحد المدرال حق م كال الديال عليم الانتجاب واحد المدرال حق م كال الديال عالم بالانتجاب وكالت المدروق المع عدال الديال المائم والديال الديال المدروق المع عدال الديال الدي

هَمَا وَ كَانَ عَنَ اللهُ عَمَى مِنْ وَعَ وَاحْدُ وَأَمَا رَدَا حَمَّا عَمَيْهِ } فَعِي حَكِمَهُ مَصَلُ وَاحْمُ وَ عَنْ هِ فِي السَّرُوةَ ﴾ لو اشْتُرَا وخلام في عند حافظ ، فدحسمال

کم کم دے ۲ س ۱۳۶۳ ، ، و کدہ بعد الرائق قطوري (ج ۸ س ۱۳۶۸) ، (۲۰ جدر الرائق قطوري (ج ۸ س ۱۳۶۸) ، (۲۰ جدر ۱۳۸۸) ، در ۲۰ جدر ۱۳۲۸ کا در ۲۰۰۱ کی در ۲۰ کی در ۲۰۰۱ کی در ۲۰ کی در ۲۰ کی در ۲۰ ک

أحدهم واحد أمان ، ودرله الاحرارهوا ، نصره حارجا أن ، فا هدب على الداخل وحده عند خمور النقياء لا ، هو السارق حقاقة الواكن الاجابعة عال الاسامام مسؤولية الاثنين كايجها ، لان السرقة الاابر الاء النمي والاحراج الا، ويقائم الدا الاحتياط ما تعلمه من شدة العقولة في السرقة ،

رمن مسأن الحلاف في عديده لواحاج أمان آخر حاجاً وحوجه فاعلما الشاخرجات أن قدت المعلمي عديم من احرجان ، والواود عائد أمان المناس حجراً في الطوابي عليم حق ، ورضع وحال المناحض أحر فعلم بالحجران وليان وهيئ فعلم الدهول كان ومند واحدال في واحل ما للهاميم ، كون الهان على المالية والمناك والمناس حين المالية المناك والمناس حين المالية المناك المناس حين المالية المناك المناس حين المالية المناس والمناك المناس المناس

ولا به من او به و حر بی ب باشن عد همون بهده استان الواح. بدعی من به عال المسؤو من جمل م صابه من الجان و درب اب الدأل الواح. بدعی الآخرین مودون اب کولا بد م خاص او طامی فد دربر در با کار مربی به علیه عولاً چیا م با الاعلی دخرین و هذا کی ترکی موافی اید الذي را با فی دیپ الحًا، بات و هو دو و لا تور و زره و زر حرک ه

و حدثني من ديمتُ م رأم م في دب العصب من ان الشيء بمعصوب الدر العلم في المعصوب الدراعة في المعصوب الدراعة في الم المد شخص آخر المعر المداحث المعصد على شاء مثل فيها، المعصب الأوال إلى با شاء من الذي الرقي عداء صدت الأول الم يرجع هيداء على شائي المداعة الولا بعكس "

رائعةً في تعلق مداهب ، كالمدهب الما السكي مثلاً ، اذا علمب الثهر عمل العبش و أن الواحد عد من أفراده رحاً أن عن همن الخليع ، لان هؤلاء كا كالهلاء عن عصهم بمصاً . وكدلك ادا عداً د السارفون او العاصلون او العاربون و فكل واحد منهم

⁽١) مر رافلتم ي ١٠٠٠ من ١٦٠

⁽۳) علي د ج ۹ س ۱۳۵ - ۱۳۳ ،

⁽٣) ألمادنان ١٩٠٠ و ١٩٠٢ من محلة الاحكام البيدلية.

ط من شجميع ما أحدوه ، لأن عصيم فوكي سعص ه

و آب ما فدمين المتعلق برادا كاب الفاعلون من فله و الجنسيدة (وأكسيم ادا م كولوا كذلك ، بن كان الجنسام مداشر أو الاحر مسلماً ، فالأصل تقديم المباشر على للسلم ، ومحن سلوضع الآن هذا الاصل ، ثم بالعه تميد لله ،

فاعدة فندنم المباشر على المنسبب

في القواعد البكاية من كتاب الأنشاء أو بتطائر أالم الحبيع الساب و خرود والمناشرة : قدمت المناشرة : * أو وإذا الحبيع المدائس والمنساب : أصف الحبكم الى المناشر 4 * .

وقد نقلت المجللة هذه الدعدة وه سن و إذا الحسم المناشر والمسلم ، إلها في المواحد الماشر ، الماشر ، المثلا لو حفو رجل الرأ في الطرائق العام ، وألمى أحد حيواله شخص في الله الرسائر ، صبن الذي العن الحيوات ، ولا شيء على حافر النثر ، (المادة م) .

وورد في فواعد من رحب (ما وادا استبدا الاف الموال الأدميين و فوصهم الى مناشرة وسنت ، تعلق الصياك بالمناشرة دون السنت ، الا ال بكون الساشرة منبة على السنت ه ⁴

فلو حمر أحد بثرًا تعدَّيّاً ، وحاء أسان ودفع آخر والقد ، م في الـثر فهلك ،

⁽۱) سرح لمطاب على سندي حدن (ج - س ۲۱۹ - ۱۹۷) و بيعه سرح عمله ج ۲ س ۲۲) .

⁽۲) عبارة ك.پ بوصي و ص ۱ م

⁽⁺⁾ عارة كناب ابن نجيم ، س ٢٤ .

⁽٤) كتاب القواعد لابن رحب ، القاعدة ١٣٧ مي ٢٨٠٠ .

فالصيان على الداهم دون الحاجر ١

و عار دلك الدافع فيه مركزه هو الدعل الم شر للقس و وعل حور المر الا مسلماً بالنظر الحلل على الحور و علال و فلا المراجع عند البعارض الالمسلم الالها الرجع حيد البعارض الالها الديام و عند البعارض الالها المراجع عند البعارض الالها و في الله المراجع عند البعارض اللها و وعل المدافع اللها اللها اللها اللها اللها و المحافظ اللها ال

و أنصاً لو دل احد اصاً على مان الدان فلمرقه ماه اصبان على السارق الاندال. معاشل ماولا شيء على الدال لانه مصافف الراك ماث لو فليح الحيد بانها دار فسرق اللص مام فلماءً مام صبن الدانج عام حمهود الفقيام ماديصيل عالم مالك ا

ركدك الدير" ، و او كالب الدالة مربوطة ، والدلب مهاي له ، فيمن الحداجية ، وأتى غيره و فتح الدنب فهرات ، و هنهات على الدالج و حدة لانه هو المباشر "

المكنيات

الدالقاعدة لقديم الماسرة على التسلب مستثنات بكون فيهيد المسلب تارة

⁽۱) حر (- ۸ س ۲۰۹) ، و بدر (- ۱ س ۲۰۹) ، وشرح سيدي خليل للمواق (مهامش المطاعب ج م س ۲۷۸) ، وك ب القواعد في الموسع الذكور

⁽۲) الفروق الغراقي ، ج ۴ س ۲۰۸ ...

 ⁽٣) سي (٣ ٩ ص ١٩٦٥) حبر بعد أكان حراح لأي بوسف (ص ٩٦٥) .
 والوحير (ج ٣ ص ١٩٤٠) ، وتجم الميايات (ص ١٨٠٠) .

⁽۱) فتح عزير (ح ۱۱ من ۲۶۷) ، و لاسناه و بشائر لان جير (من ٦٤) ، و مرح الخرسي تلى سيدي حسل (ح 2 من ٣٥٣) وحدم عشواين (ح ٣ من ١١٦) ، و نقو بين التقيية (من ٣٣٣) ، وتختع الصااات (من ١٥٣) .

⁽٥) جُمَّم الصافات ۽ س ١٤٨ . .

مبرولاً مع الماشر ، ونارة مسؤولاً وحدم ومحل من عهد اهم هذه المستشات الولاح تضين المشجب مع المباش .

ون الفقم ، (دان المدين الد) لا تصمن مع الشاشر اذا كان سبب شيئ لا تعمل بالمعرادة في الانلاف ، كان لحمل شق تلاون الحمل الدون الحمل اذا كان سبب تعمل شق تلاون الانفاء والد اذا كان سبب تعمل ، عز ياد فاشتركان ، أ الي شعر المدين والد شر .

و فلد توسيع الدم ، في تطلبين هذا المدهب أو هائد تعلي لاء ثنه من دلك، معليدية من المداهب التحليدة - هذا فيه عدا مدال الاكراء ، التي استوصافي في السداب القادم ، والتي تكون فنم - لمسلب فد منه مع الدئار عام العص الفقيم ،

ويو ورا رحل من هم ه مدكه او احده رحل أخر حلى ادر كه الدم وعوده ا او يو دل الحد الدياء عليه حتى فيض منه ساله، و ديهاعلى للدم وحده عبد الى حديده دول الآخد و الران الم عبد صاحبه محمد و صمل الجانع ، اي الطالب الم الم شر والآخد او الذال فيمسياً و للدالم تحد كا يوى الدول المصلحة ، وأورب المعدريات الجدالة ، التي عدم الدولة المحلا فرعا في الحراة الاصلية ، سواء من الدحسالة المدينة أم من الدحسالة المجولة ،

وكدان او ديست العدشين لآخر فقايه، فالمسك بفيه منسياوالد في مناشر فهيد النفض ، كانت فمي ، يكون الذيل وحده مسؤولاً ، وعسد عاوهم ، كيالك واحمد في حديل ، بعاير حكم عبدك كحكم القال الماشر " .

وشديه بديث مدانه من حدر باراً شخص معين ، مرداً معيد شخص آخر ، قان الحافر المتسبب والمرداي المباشر سان في الضان عند بعض العقهام، ومنهم المالكتون :

واحبرًا ، فتما يَنْ مَنْ دَلَّ مَا رَفًّا عَلَى شَيَّ فَسَرِفَهُ ، فَلَا صَمَاتُ عَلَى الدَّالَ .

⁽١) الريامي على الكَوْرَ ، ج ٦ من ١٥٠ .

⁽۲) جامع التصولين ، ج ٢ ص ١١٥ .

⁽٣) لأمَّ هُ وَ عَارُ اللَّمَاوِسِي (ص ١٩) يُونِعِي (ح ١٩ س ٢٦٥) ، ودراعم الأحكام الله في عبد سائم (ح ٢ س ١٥٠) ، و عواعد لأن رحد (عاعدة ١٣٧ س ٢٨٧) (٤) شرح الحُرشي ۽ نهج ٤ س ٣٤٨ ،

وكن وكان الدال مسؤولا السب آخراء فاله فيقي صامتًا مع السارق. مثاله لوادل الماديع الساء في على الودامة ما فلصل الوديم الصاً الولكن صابه هنا للس صهاف اللاف ما إلى هو حمال عدد ما يح على عقد الوديم الله وسده اللهصلا في حفظ الإمالة أ

تأنبأ ــ تضبين المتسب وحده .

هدائه فته من المسائد التناه على بدلا نقدته الداشرة على التسدن ، كوان و ال المسدن وحدد مسؤواد الدوان الدائر ، ودلك عند العدار الصبائي المباشر كا إما الاله على مسؤول ، و ، الانه على موجودا، وإما الانه على معوادات ، فدي هذه الفئه النق الاحوال ، يقدم التسبب على المناشرة ، اعداره المواى منها

م به او شهد شهود ا روز ، بوحت دا ع ديال على المدعى عليه ، ثم اعتبار فوا د كابات او باخرانه، فانهيز تصدون ما المدوء شهاد بوير ، و كان الحاك الذي استمد رى شهادتهم الكادمة لا تصلق شاء مع ديه هو الماشر وهم المديدون .

و أحداً لو قدم الحداسم الاحرافي طعامه فأكاه حافلاً 4 فواضع السم منسب وهو قد من وخدم عامع أن الداشر الفاسان عليه هو أكل السم " الوديث لا أوا أكل السم بالخشاوة " .

ومن أيصارُ هذه الامانية ما لو أحدث رحل شائبًا على الطرائق بدون حق ، فالله ما يبدان ووقع على الله ن آخرِ ومات الاثنان ، و فضيان دينهم على المحدث . . لا يه عارله الدافع ، فكانًا ، دفعه بنده على عيره ، ولا «يات على الدي عار لا يه مدفوع في هذه الحالة فتكان كالآلة : " ؟

ولقد رأيد به لو رأن «حد، «صه رحل في الطريق، فوقع في نثر حفرها وجل آخر وعظت ، فالصيان على واصع أننا» - ولكن ه ان كان أنناه مناء السياء ، فراق به رحل فوقع في النثر فعصب ، فعلى صاحب النثر الصابة ، . فهما كان صاحب النثر

۱۲۷ عالی و عمالی الان عیم (من ۱۲) ، والتواعید لان رحب (الفاعید ۲۲۷) .
 ۲۸۸) .

(۲) بد چ عاوی خامده (چ ۱ می ۱۳۷۰) او طروی (چ ۲ می ۸ ۱۳) و هو عدد لای رحب (عامد ۱۲۷ می ۲۸۵) .

(۳) عا وی ادارے (ج ۲ س ۲۸۳ میاسال هده) دو ساوی خانه اح۲ س ۲۹۹)(3) اگلم الانهی دچ ۲ س ۲۸۹ ـ

هو الصامئ مع «له منساب » ودات لفدم وجود ما شر مسؤول عن وضع «لم « و كذاك أنت لو غثر احد مجمور م عرف واضعه فوقع في انثر ، فلنفدر المعرفسة المساشر بكون جافر النثر صاملاً ، مع انه مساب لسن إلا أ

وبعده عديجين برى من هذه الاسته ان الأجل غداء به شرعبي المسلم عليه الحياطها عودت لابه المستشرة أرجح من اللهاب و كن متي كان للسلم مع دلا المدشرة في قوله عكان الديان على المسلم والماشر كاليها و كدا مي كان المسلم أفوى من المدشرة المسلم علم وجود الماشر أو عدم مسؤو سه و يسدل العالم معرفية الحقي كل دلك يكون المسلم وجود ما الداف الحل الذي النفيا

و کا ما جائے ہو اوال اور ما ما ما ما کا ا

الفصل الحامس الخطأ الجرمي

الكاربات الختانية

لقد قداما الى الآن شروطاً متعددة لارمه الكون الحرم . وهي العمل ، والصور والتعدين الحرم . وهي العمل ، والصور والتعدين ، وعلامة الصور بالعمل . ولكن أنكمي هذه الشروط وحده الايجاب المسؤولية الحرمية ، ام نجب علاوة عليها الله يكون العاعل حاطاتاً ، امي أن يتحون العامل عن قصد منه أو عن تقصير أو عدم تجور "

في هذه المسأنه نظر تنان الجداهم توجب وجود الحُصاء والثانية لا توجده. وقد سمّات الاولى تنظرة الحُصاء والثانية تنظره الله طره ألل وتحق توضع كَلَّا منها تكامة وجبرة .

ولا بدمن الملاحظة أن كلمة الحُصّ هذا لا يمي عدم القصد ، كي في استعياضيه. للقتل الحُصُّ سفر تمه عن القبل العبد ، بن نعي الحُصَيَّة والديب والحَمَّداُ ، كسير الحَاه) » فيتدرج تحثيا القصد والتعبد والنقصير وهذا الاحترار

وتدريف القصد عن الارادة المنوحية نحو الدمل وسائحة ، كا في القال عاطلاتي الرصاص بقصد الاجامة ، وبعر عن عدم التجرر هو الارادة المتوحية نحو عمل دون حسان شائحة ، كا في احراء عمل حطر دون اكتراث كالسرعة الرائدة في سوق السيارة وما أشه أما النقصير عهو اعمال امر نحب احراؤه والانت المه ، كما في تقويت حفظ شيء والجب في يعض الاحيان ،

فالقصد إدبأ هو الارادء المنوحية نحو بتبيعة معمله وعدم البجرر والمتصير هما

The rie de la falte et la rie du risque (5)

كل عمل أو أمتدع أحساري حرى بدون أنبياء إلى سائحه المشطرة منه

هي نظريه الحطاء بجب أن تكون العاعل حاصلٌ بندهي الدي ذكره ، حتى يكون صامعاً ، وأذا لم يكل كذلك ، لابت القصد أو التقصير أو فلم الاحترار، وكون صامعاً ، وأذا لم يكل كذلك ، لابت القصد أو التقصير أو فلم الاحترار، فلا مسؤولية عليه ولا صان .

أم في نظر به الح صوة عاصلسؤ والمه الموجد على كل الرائية أصر العايرة المورقة على المرائع أكان حاطفًا الم عربكي الهيدة البطرية لا البطر الى الاصرفات الشرعية المعلمية المائع كملاه تدائل الاستحاص دري المصلحة الأي الله عامل الحرم والسصور مله الله المعلم اللها كان علاقات الله أموال الفريقال العربية لو وحد الدال الحرام الدي الديمة المعل الرائح الله المعلم اللها المؤلوب في الله حرام المعلم الموافق المعلم الأول وحده السحة المعل الدي الرائكية العدا إلى الله الموافق الموافق الموافقة المعلم المعلم الموافقة المعلم ال

ولا شتاق بي به هذه النظر به الحديدة عليت بالنظر به السائدة الدوم ... والقواءين العصرية بديني توجه عام البريظر به الحصاء كي ترك في دالية والكائرة والدين والدان وعبرها .. مثالة حاء في دفاتون المائي الفريسي .. «كل فعن من الانسانية سفيت صرر للعبر عرم من وقع الصرر تحتيثه المانصية ... وكل أمرى، مسؤران عن الصرر السامي يستنه لمن فعدة فيجنب عالى تقصيره أو تعدم تحررة أصاً به أ

وعلى الرغم من دلك قال نصرته التخاطرة كان ها داير معنوس في نعص البلاد . صواء في النشر بع أو الفقه أر في الاجتهاد القصائي ".

 ⁽١) جمر كادي عامل عدي عرسي . تأسف كولان وكايد_ن (ج ٢ من ٢٦٧) .
 وتأعف بالاسون (- ٢ وقد ٣٦٣ أ.) .

 ⁽۲) بادس ۱۳۸۲ و ۱۳۸۲ منه ، نصر عماً عادة ۸۲۳ می تقانون الدي الاستاي ،
 والادة ۱۲۳۳ من قانون الموحات والبقود القيالي ،

 ⁽٣) و حم شادي فراسا ، كانت كولان وكانيستان المذكور (من ٣٦٨ - ٣٧٧) .
 وراجع بردد الأجهاد غراسي الأجاري مدن عميد هاري لأثو ، انتشور في مجاة Les calhers
 (باريس ، نيسال ١٩٤٥ ، من ١٩٤) .

ابصاح معنى افطأ

ان المسؤولية في الفصد والتعبد ثالثه بدهوة ولا تحدج الى يوهات أو الوصلح . ولكن اد كان الحصاء في نوع النفضير أو عدم النجور ، فكنف لقدار بدلك ? وما معنى الشجرار أو حد على المراء ? ولد هم الاللداء النفروض (والحوات عن الهندادة الاسلام لتوقف على النباوك الذي تعالماً له القالون في هذه الامو

فلا مراه فی ب الحدة الاحباعدة عرص على الدس أنه بسبكوا فی اعمیت هم ساوكاً ، عبده الفرف ، وتحدد معدب رام مستوى المجتبع الاحلاق وحظه من احدارة والبهدة

و ملى حال الدس في امحلهم على و يون والحدة بالذال الدن هذا الدلك والمساول المهروض الدن هم مهاوران في دائد م محدمون في ملوهم و دشرهم و وشريهم و وصاله والمحلم و المدهم محدد والممهم معدر الساور؛ العرفي كان محمود محمود محمور محمود الساور؛ العرفي كان محمود محمد والمدهم وعن الله والمن المحمود المساور الساور المساور المساورة المساور

و علهى و هذا الاندلاف في سيرة الدس من باعدة غدير الحط. في الصرفانهم المعلمة الديم لا كالدوب أن سنعوا على الدعني في الدعنر واللا ، ما وحسن السيرم، ولا تؤثرون عن الدم الرافط الدي كالمد عدة معندل تسيرم من الرحال الدائدين

ه دان الناطق على إلا أنه والسطر في سطرفات بقفيه هو ما مج فط عليه الرجل در الحصائه دي من النجرر و سنة تستط والشمور و أن الناط في مدى المسؤولية هو ما كان بليجه مفقوله ومتوآها الحدوث في نظر من ذكره من الرجال. هذا ما نوطن الناعام القاول النوم الاستهافي فريت والكاترا المساوها مطاعاً للعقل والسطق الوموافقاً للعنال والاصاف ا

⁽١) نظر ما مين عن الحساس الله و الله الله الله و ا

موقف الشريعاً الاسلامياً

م كن موقف الشدع الاسلامي موقبًا مشدهًا لواحدة فحسب من النصوسين فيتمد قصيف عدم الندعني لذكرهم أن هو أحد ترأي وسط بديهي فارجب ألحظه في الحوال التسليم لا ولم يوجه في أحوال الدشارة

ونحق او نمول برک لا الدمري ولا وسايت ، ال سداد ای علی عام . ومي القواعد الکمه من محلة الاحکام الدساسات ، الدائد الدمن و الدام العبد . والمسلف لا نصمن الاند حمله و السامات ۱۹۳ و ۱۹۳)

ركاب هيده أقاعدة معروفه قبل أذا الله مدوي في الدياب و حادثاً لما المهم من قول الحادث في حادثاً لما المهم من قول الحدوث المع مرفي العداد أن ها المحدوث في كاب الألث عواده أو أن ولا أنت في أنها لمست في الماكر وي أن كاب معروفة وله الوغي لا في المعام والحدوث في الماكر وي أن المعام الماكر وي أن كاب معروفة وله الوغي لا في المعام الماكر وي الماكر الماكر الماكر وي ووي دلك نحى أو برى والمراوع الماكر الماكر

فيصر براد الدراج الاسلامي على شتر من حود عبد حد في الاصرار ملك وقيد ، ولا بشار صال الدراج ملك في الاصرار ملك وقيد ، ولا بشار ضاح في الدراج الرق منصله بالمعلى سوال وصل ولا شهد فهي فوله الحية ، كافيه وحلم ثاريات الدراسسات في مكس الشاشرة عبد على العلم، صحاحا لحيد الدراج ح الى النعماد الحيد ، لحيد بالمعاد الحيد المحد ال

واقد ود. أن الفقيء لم سنعينوا كناه خطأ بالمهى الذي دكرده عالى استعبار مكالم كناة النعيد ولا رساقي النامهي هذه الكناه لا يتحصر ها بالقصد فحسب، لل يدخل فنه التقصير وعالم النجرد العملي الوغ من ان العقيم، لم تصرحوا الدائث وم محددوا معنى كل هذه الكانات ، والاعتلة العديدة الن محدودة ودولوها تكاني

⁽١ يند دان في صروحه للد كو قد ص ٢٠٤ ١

⁽۲) من ۱۹۳ ، وعبارتها ديه هي : ۱۵ ، صلبي وان تم يتعده و انتسب لا الا اذا كان متعدداً ٥ ، و نقل في المحامم عداً مع تمد مدعه بالقط (المحامم وشرحه المنافع ، من ٣٣١). و دد د؟ مد سي ي عمر صيب مي سيات ، من ١٦٥) ، عن هيده عاددة عن السم ، و كه نقد معرصه كل ركاراً عادًاً .

الاستداح بال النمي المقصود دايا هيماً عو شبه عمي الحُيط في النصرية الاوروسية. التي فدساها

ومحني توضيح هذه الله عدة ، راوي عصيفها أولا في أحوال أل شره ثم في الموال السنب على الحلاف أتواعها ، وأناق أحيراً أحوال عدم الصيابة في هميم

ولا مد من الملاحظة من ديورد الامثية في هذا المعرض لا كرر ما أورده منها في العصوب السابقة ، ولا يقد من حكمها في العصوب السابقة ، ولا يقد من عليه عليه المحمد الله الله عليه من المحلة ومن الكنب الهقم ، ووق كان ديث من مداهب محمد والديه التي وحده هن حدوم المسائل ولدي سلكه المقم و في درس من مداهب محمد و الديه التي وحده هن حدوم المسائل ولدي سلكه المقم و في درس من من و معلقه ، وفي عهم والديم في واقد المد و و معلم المدي والماليوم في الحروم في المدوم و الحروم في المدوم في المدوم في المدوم في المدوم في الحروم و المدوم في الحروم في الحروم والحداث الدي والماليوم في الحروم والحداث الدي والماليوم في الحروم في الحروم في الحروم والحداث الدي والماليوم في الحروم والمحداث الدي والماليوم في الحروم في الحروم في الماليوم في الحروم في الحروم والماليوم في الحروم في الحروم في الحروم في الماليوم في الحروم في الماليوم في الحروم في الحروم في الحروم في الماليوم في الحروم في الحروم

الفاعدة في المباشرة

مد شر صدمى و الدام معمد ما هو الاصل في العوالي المدشرة العدال عاملياً ه الله محبة الاحكام العدالية الداما العدالي أحد الدان غيره الدي في الده و في اللهاد المبيئة قصداً أو من تميز فصد يضدن ١٠٠٠ الله مداره ،

و من أمثية هذه المدعدة ما حامق المحلم الدار إلى أحد والمعداعلى من آخر وأعلم الصبن و إلا ألم أحد والمعداعلى من آخر وأعلم الصبن و إلا ألم من الداخ على على مدع و عليم و كدات محد الصبن و إلا المدال على مدع و عليم و كسره وعار لو و رس (احد) سهماً الى هدف في ملحك وللحدورة والمنف شداً لعيره و أن فني هذه الاحوال م يحكن الا الماف مقصودً ، ولكمه رام دلك كان موحماً الصبال ، لاب العصد وم ألحق به أيس صروره ألله لالزام العاعل المباشر ،

ولنفس النف لا شوقف الميان في الألاف مناشرة على لعيم " فيها ولو اتنف الحد مال عيره على رخمه اله ماله يصبق ؛ (الدُّدة ١١٤) .

وهذا بقدُّ را لصاَّ ما سنراء في الدب القادم من الله الصي أعاضر أدا النف

⁽١ کم صادب د ص ١٤٠ .

⁽٢) العالم عج ٢ ص ١٦٨ .

مال عيره بكون صامناً والمادة ١٩٦٩ و فيوكان التعدد عدا الحص الدي عرف ما من شروط الم شرة عالم كان هذا الحكم مقبولاً عادلا بتصور عليه القامرين وجود القياد او البحرد والا عام المفروض شرعسياً او عرفاً عام هذا الاص بعض المستنات واهم المستنات لي راسا له عده قديم الم شرة على السبب المعنى لا حوال التي قدم عم النسب على الم شرة لا كون الصال على الماسر عالى المراد الراكون الصال على الماسر عالى المدر الراكون على المستنات وما الماسر على الماسر على الماسر الماس الماسر الماس الماسر الماس الماسر الماس الماسر الماس الماس الماس والتالم والتالم والتالم والتالم الماس والتالم والتالم

النبب قصدأ

ن أخوال النسب في الديرو قصد هي أفوى أخوال بنسب بلا مراء . وإن المسؤو بة هم واضعة طاهرة ، م ساماع ان كون ديه حسالاف كايو . فيما بقتصر على القليل من أميليا

فلقد بر" ممياً الله هدي الروز سندن شهادي طرز المجكوم عليه، وأميه اذا رحما عن الشهادة وأفوا لكديها عر"م لداطات المدعى عليه من الدير ، فعمل شاهد الروز كما ترى لبلت مقصود من الشاهد للاصرار اللشهود عليه ،

و أرضاً و تحدث النان حملاً ، وقطعه ﴿ لَمَا يَا تَصَافَى لِمُ عَلَيْهِ ﴾ فوقعت وها؟ ، له له طلع مسؤول لان تمله من برع النسب فصداً . و كنه لا تكون مسؤولاً إنا عمل دلك بدافع المجالحة ؟ .

ومن يطائر هذه الامثية ما جاء في المحلة انه ، ولو حفت دانه أحد من الآخر ، وفررت وصاعت ، لا يرم الصاب أنه ادا كان أحديه الحصد ، فيصبح ، وكدا ردا حفلت الدانة من صوت البدقية التي رماها الصدد فصد الصيد ، فوقعت وننفت ، أو الكسر احد اعصائم ، فلا يترم الصاب أنه ادا كان الصياد قد دمى البدقيانة مقدد احدا ، فنصبن ع (الددة ٩٣٣) .

و وكدا لو سلاً العدماء أرض لآخر أو منه روضته ، وينست مردوعسساته

⁽۱) في عصل بان من هم بات

⁽٢) كه الآي (ج ٢ ص ٢٦٦) ، وكم عبيدت (ص ١٦٨).

ومعروساته وبنتب بحول صاسأ الماء المادة ٩٢٢ إ.

و حيرًا لا شت في به درج الاساق في الأصل ال نصب دم ... في ميزانه و كان نوعم هو ال تحت المتراب مناعة عيره ، وصب الماء فيه فلسد المدع ، كانه فد نسةً ، لانه ... دب بالابلاف بمهد ، در نصر نوجود المدع وبأن الماء نسان بطبعه (

الكباب تعصيرا

کايو" ما کوب على المراء ان تواعي المص الواحدا**ت** وال المراء الوهتي توا**لي** عام الو اهم علاً مقصراً ومسؤولاً عن سيحا القصارة .

وكدت يرى الحدود في موهم اعدار ان الدين واحد في احوال الحرى من هذا الدوع عددة فقد دلوا مثلاً بالله تو حرجت الام وتركت ولده المحدود الدام الثانية من عمره وقع هذا في الدواء معين صامنة لأما فصرت في حفظه و وحكم لا تصدل ادا كان الولد في المنة السادمة ، اد هو يقدر عادم على حمد لد تعليه من الثار .

⁽۱) عبيوم (م ۲۷ ص ۲۷) ، و دائم عقيد پن (ج ۲ ص ۱۲۹)

⁽۲) رحمَ فِي كُلُّ دِيْنَ مِنْ مِنْ أَنْهِ مِنْ ١٦٦ ﴿ لَا أَنَّ ﴾ مَوْجُمَ لَيْمِ (٢٠٠ مر ٢٧٧). وقتح الدِير (ج 11 من ٢٤٧ — ١٤٨) ، والليسوط (ج ٢٦ من ١٨٦) .

ولا بدمن السند ، الى اله للمحل الك أن الأثير اللحاير ، ساراه في . ب القادم عن الحائد الدائل، الذي للمام سات الاشمال في ترميه والحالاجة ، ويورث بدلك شرراً للعاواء

فلمي كل هذه الامثيم وما بها ، كان الدير ياب ومسيدًا عن التقصير والإهمال وعدم السهر على ما تجب الإهمام بها، لاكان بالله من الأسداً بها هة والديان

المتبيب عن قلمُ الاحترارُ

ان مسائل عدم البحرو في النسب عي الارب اكثر ما ثل السعب والابلاف

⁽١) هذه الامثلة جيعاً من جمع القصولت ح ٢ من ١١٤

⁽٢) النفتي (ج ٩ من ٧٧ه) آء و محر و ع ٢ من ١٤٠) .

⁽۴) الفتأوى آلمتيرية ، ح ۳ ص ۱۹۷ .

 ⁽٤) كم الأمير عبر ٢ ص ٢٦٦ ،

في كتب الفقه . وهي جمعاً شدرج تحت الاعمال أنى بعيرها الاسنان احتباراً وقديداً ، دون السفير الكافي في الندائج العارة التي تماني منها ، ديث تسفير الدي عامه السيرائة الشرعي والعراقي على الرس في حديثهم ومعاملاتهم .

ونحل ، أن أورده لعص (دمالة في هذا المعرض ، كما في كل معرض آخو تأتي عدم ، لا تقصد الى الله مي، ها م السنيو المطلو أو كبرة الفروع ، بل الد القصد الى عمد مصل المدائل المهمة المنطارة أو الكاند العقهدات تحت منداً عام ، يضمها عما أفي موضع والجداء والقدارة عما على القلس القليل المعليل

وه الداه هذه المدائل ، وحر الداويقدمها مراتبة بقدر الامكان حسب ظائها ومواصلها

اولا ۔ منائق اعلریق العام

لا شك في آن كن آ _ ن _ ن _ عنى العداني له ماء و كن شرط التحوير والاعتباء بان الا نصر عندا المرور عاقرق باي الناس في المرور العما علي حدوق ها ما الحق ، أو استمهام سون العارر أاللك ، كانات بالأم الاح من محاورة أو من عدم البحور

و حد وبه الصداء كار دال والدن لاحد الحام في الطريق الدم، ووضع شيء فيه ، واحداثه بلا أديا اوي لامن وادا فمن فيصبن الصرر والحسر الدي ولد من دلك عمل الحرد والحسر الدوات الدم دلك عمل الدم الحمارة وادوات العمارة ، وعثر بها حبوال آخراً والإسماليسين كدلك لوصب أحد على الطريق العام شئاً يراق به كالدهن ، وراق به حبوان وتلف ، فضين ، (المادة ٩٧٧) أ.

٨ رخم وها و چلامي ١٥٠

نَابُأً _ مسائل اظار والمياء

لو حقى وحل ارضه فنزل الده الى ارض حاره فاعرفها ، او لو المفتح عاراً فى منكه فطارت شراره مام الى زرع الحاراً والى داره فالحرفها، فقي هذه الأحوال وما الشبها ، يجب الثنافيق والتقصل .

ما نه ول وصاحب و رحل درا دن خرق حصاء ارضه ، و رفت دال رقی حصاء نه و وقت دال رقی حصائده ، فذهنت النال الی ارض چاره واحرفت . رعه الا یضمن الا آن یعلم الله لو حرف حصائده بعد کی در الله و حرف لا م ارا عبر دال کان فاصد احراق رزع الدیر در رحل اوقد فی شوره مر در فاصل و ما من احصال و لا تحسم مسرو ، فاحرت یته و تعدای الی وار چاره فاحرت ، یعملی صاحب الندود ، کما لو ارسل فی ارضه ماه لا تحسم رصه ، فاحدی بی ارض عرف و فاصد ما فله من اراح ، کان صاحباً و آ

أانأ_منائق البار

لا نجور لاحد ان نحمر أراً في الطراق لمام ولا في منك العلو . فانه فعن دائم ووقع فنم السان أو حلوان ، كان حافر فداملًا ، وقد مراً معد شيء من اله ١٠١٠

وها میں ہے ہے ۔ میں ۱۳۳ میں تک میں بینونس (آ کا بین ۴۳ موجاح عصور بین (آج کا سی ۱۹۳۱ – ۱۹۳۵ میں میں میں سے (سی ۱۳۳۱) دو محم کے کا میں شاک موامی (صفحی کا میں تعلقی (صفحاتی (صفحات کی ۲۱۱۷) دو کمی مصبر علا رفتے ۱۳۶۱ وہ مدھ (

⁽۱۳) د وی خانه (پېمتر هنده) د ۳ س ۲۸۳ - ۲۸۶ - خلخ موجه علی هند با راق نانول لا که ي وي کات او از اين ۸ نه وما عمله

ولا راب في أن النقصير في مثل هذه الأحوال يعلم مفروبُ توجه أكبد و كن لوكان الحفر في مان ألح فو العدم، فلا صدار عدم ، الآ ان يثلث صدور ولك عن فلة احتراز أو النصر من حاء

وأحسن ما رأيت في دلك ما قاله العلامة موفق الدين بن قدامه ، وهو حرف و با حمر الدين في مدكه شرّ ، فوقع فيه الدين أو داله فهلك ه ، وكان مداخل دخل على دد ، فلا في با على احاق الأبوا عدران منه و بن دخل با ه ، والله با مسق مكثوفه ، وأخراه والدي بسة مكثوفه ، وأخراه و يو بسيرها ، فلا ثن بن العيابُ ، لأن الواقع هو الدي اه أل عليه ، فيد لا من و فسم ، ما يا على فيل له عليه او بن كان الساحل عمى او كان الدين في فيمه لا عدم الله حل ، أو علي رامي ، في الها خل من مراف كان الساحل عمى حل وقع في ، فيم لا ثن من وقال في أكار لا صدرة لا ، هلك على عليه ، وهو حد وجهل لا في فيم ، وقال في ركار لا صدرة لا ، هلك على عليه ، هما الله ، وهو المناف الله ، هلك على المسه ، المناف وحمل في يكار لا صدرة لا ، هلك على عليه ، المناف المنا

راجاً _ مسائل اخرى

من بلد آن دي عد سده عدم بديار مدانه السارفة بدات فاح الحرواء مثاله لواد فاح أحد حاو أالرحل فاتركه مفاوحاً فسرق ۽ بافده بح د من عديد بات ، ويدلك حلادة لواي جمهور الدنم ، ، ، ، ، إرأ با آعةً * .

و هذا وفهد عار أن أو يتنافه من الدين بالمهيم. في سنت الصرر العدم السحور والديدر الوهو على أغمة يولنا ما نوصل النه الديم والمسابلون في هـ النما الموضوع عا و أدب نوجه عام أن المسجود التي أحرزوه الشدمة جِداً بالمتعربة العامة أحديثه .

الحرل في الحرف والصاعات

ان مراس عين الحرف والصناء ت شطف علماً حاصاً او شيئاً من المعرفة معلنا فعلى من محترف حرفه من هدد الحرف او صناعه من هذه الصدعات السلا ينقب الأنقاب الكافي ء "سكون الدس بدلت في مامن من خطر حهسا، وشو

 ⁽۱) معني ، ح ۹ س ۹۷۱ و ۳۵ هـ هـ هـ هـ (ح ۲ س ۱۶۹) ؛ و بدايسة للحريد (ح ۲ س ۱۶۹) ؛ و بدايسة للحريد (ح ۲ س ۱۶۹) .
 (۲) راحع القوائين الفقية (مي ۳۳۲) ؛ وما قلناه عن هذه السام في عشر . من

عدم خبرته.

وس كان حفلا مر بعض و كث كان جهد صر عب كالعدب الحفور والمفتى الماحن ٤ فالشرع آخار الل أوحب ماعه مني ما أوله عمالية والمعنى في صلاله وعبه أوالنس هدا الإمل بالباع التصلحه العامة والقدعي على للصلحة أأخامه م رفق القاعدة الكله المائق وتنصن الصرر الحص بدفع صرراع ماما

وفوق دانگ ، اد به اجترف حافل خرفه أو بدختي مهمه ، فند ب کام ماطرو أ لأسانَ ۽ فلا رب في أنه سأل عن هذا الفرر .

فقداً فان توسيد ومن فاف حد المدريات الروم لله ، في ؟ ب و الأحكام ١ راب الحين بعد حصيته احدياً ، كم في الصنب لذي عس رويقت ، بافساد حراحته ار باعطائه الدراء المبرط ۽ 🖰 .

وحدث الحن علده القانون الحين وعابدم المهارة بعدم الأجتراراء وعابرا وبك بالطفل ولا سأن فالواكم لانه حافل أو عبر حاوق الدان الحسيدافة والمعرفة ر، كانا موق طافيه ، بل سأل لا يا مع حريا وعدم حد فيه على حراوم على بعد طي حرفه تطبب مفاث لانحتارها والأ

وهم عممها على حق في دلك . و قدام ألح هال على مر ، و هو عام نحبه ومعروض فيه أن يعلم لذ أج هذا الحمل، في رفه خطرة، هي عال عدم السصر وعدم الأحترار

وبعد أن عرف هذه لحقيقة ع الي بكاد أن بكون من البديهات الي لا تحد ح ابي تَرَكَةَ وَلَا الَي بَارِجِ ، وَلا غَرُو ۚ مِن ان تَحَدُ الْعَقَبِ ۚ فِي الْأَسِلامِ ، الدِّسَ م يتركوا ديًّا عملياً من الفقه الا ويعرضوه أو وفقوا فيه و فله تصدوا هــــدا البحث ايضاً والنك بعض الأمثلة من دبك ، دليلا على ما سدي

ففي الطبقت الحافل عاجد مافي الحديث الشريف ... و من تصب ولا أيمر عبه

⁽١) رامع المادين ٣٦ و ٣٤ من الحبلة . (١) Lot 43.7 « Engeta i qui que corp. « ador meratur - ven i - (٢) stimed castifeo servent furnicial cert, quadre man electrical perperam el medicamentum dederit ».

^{1 - - - 5 (4)} aris va nice بعي ١٠٤) دو ديدُ لا مي ١٥٤) ودي حدث - كالماني الوصور كالما ه المؤلم الطلبة (La responsabilité médicale) تأليب Louis Kornprobst عيرين . تعد

طب فهو صامن ۽ اوجاء انصاً ۽ ۽ ايما طبيب تطبب هالي قوم لا يعرف له تطبب قس دنگ دعنت فهو صامن ۽ ١٠.

وقال الأسام الشافعي الدالم واحد) الرحل يجلحه أو مجل علامه أو بدلطو داسه فتأبقوا من فله بداء فات كان فعل ما نقعل مثبرات فيه الطلاح للمعقول به عالم أهل العير بثلث الصباعاة فلا ضراب عليه اداوان كان فمن ما لا يقعل مثبير من أواف الصلام وكان عالماً به فهو ضامن ها.

وقال الصائم وإن استأخل الرجل الرجل أن تجيز به حسر معلوماً في بدور ار وزان فاحترق الحبر ، أسال اهل العسلم به بادان كان حيزه في حال لا محيز في منها عادمية د السور از شده حمر به از تركه ترك لا بترك منيه ، فيدا كاه تعلق بصلى هنه كل حال الله قال ومثلة قال مالك وغيره ابصاً ؟ .

و بعسر هذا الحسكم تحقق الحيل وعدم السدر ... ومسه لو النفي دائد ، م يكن ما ناور الصياب ، مثاله حاء في الله ... وى ، أن عطار أصدت منه شرابه لرصاع فدهم الحراء صالحة فسفاء الهيد منه روف شرالة غوته ، وأن طبيباً غير حاهل طلب منه أمرأة دواء ها وأعد ها الدواء وشراء تم ما ساء فكالت الفنوى في هاما المسائل و تطاراته ال لا في الرحل الهدار أو التدليب مصدة "

وحدًماً لا بدأ من أ وقاح مان الحين المصود في هذا المعرف هو الحين الطاهر المصبح ، أو هو عدم المهرور والحسال بداوه المعروضة في المحترف الوسط ، أما الحصا المعتب أو أحمد الله دي الدي لا بدامه في كل حرفه أو صامية أو لهية ، فلا يعتب أنه عالياً المعارف وعيرها بالله بني لو أحطاً في لعص الحكامة الهوا الراسات لا يصل الما هو تصل والمائد الحصا حورة وظاماً " ، أحكامة الهوا الا مراء هو الصواب لهيمة ، أو والا أسكامات المسال الا وأسلي إداء والها وهذا بلا مراء هو الصواب لهيمة ، أو والا أسكامات المسال الا وأسلي إداء والها

 ⁽١) رو همد او دود التحليان ، و روى الأولى الله ألد أي وأن ما حاو حاكم في المدادرك التطر المحاسم التلمد اللمدواني (ح ٢ رقم ١٩٩٦) ، و سال أي داود (ح ٤ رغم ١٩٨٦) .
 و ١٩٨٧) .

⁽۲) الام عنج ٦ سي ١٦٦ .

⁽۴) اللونة الكرى ، ج ١٢ س ٢١ .

⁽ع) عاوی عدرته (- ۲ مر ۱۹۵) ، و نفاج عاوی عامدته (- ۲ مل ۲۹۸) .

⁽۵) التاوي المهدية ، ج ۴ س ۲۷۸ .

الكهان والعصبه لله وحده ، و رفوق كل دي عبر عسم ، أ

عدم الحلأ والمسؤوب

بعد أن وضع لدسا أن لا مسؤولية ولا صون في الأصرار نمساً الأردا كات الفاعل منعمداً أو حاطئاً عاملي الذي ذكره عمل الطبيعي أن لا تكون تم مسؤولية عبد اسعاء النعمد أو الحطأ .

ولعد زرد معنا بعض الامثلة من دلك فيه مر سابقاً ولكن اوضح ما كون ارفاء المسؤولية عاهو في أخوال خطب أرجحي عليه باأو خطأ شخص ثالث والو أحوال القود الماهرة وهاك أيضاح ذلك لامانه فديلة وانحدرة من مواضع محسدته ومداهب شي

اولا _ مَعْلَا الْجِني عليہ

ان بمهل لدي يقوم به أجد الدين ادا اثاء فعل من آخر ، وكان هذا بعض سناً التصرر هذا الآخر ، فلا ربت في ان فاعل العبل الاول غير مسؤول عن الصرو الحاصل ،

مئانه يو قدم أحد الى آخر سلاحاً فقيل نفيه ؛ فلا ص ب على صاحب السلاح ومثله ذكر با آغاً أنه لو حفر أحد له الرأ في ارضه وترك النار مكشوفة طاهره ، ودخل الارض باد ؛ السان أصير فوقع في النائر ، فلا صان على حافرها الأن الحصاً كان من الواقع أن .

و كديث لو جعر أحد بثراً في الطريق الدم ۽ او رش فيها 100 برائي به عادة ۽ وير" انسان على النئر او على ابناء عمداً وبيف ۽ فيسي على الحافر آو الراش شيء ۽ لان تسليمه فد القطع عباشرة المروز تعمد" من قبل المتصرر " ،

ومن الشاء دلك ما لو سار رجل على دالة في الطريق، فليحسها السنان او صربها فلعيمته برحله فقتلته . فلمي هذا لا صدب على صاحب الدالة أو راكبها ، بل لعشير

⁽۱) بدرة (۲) ۲۲۲ ، ويوسف (۱۲) ۲۹ ،

^{. 441} w 1 - 1 gm (T)

⁽٣) الرسعي (ح٦ ص١٤٥) ، وكام لامير (ح٢ ص١٥٥) ، وكام تدييان (١٨٠)

دم الرحل و هدر " لان دائ ولد مل تحله فضار كرنه هو الدي حي علي علمه ه ". والصرار و الدي حد و حل و حاصمه ، فللقتد من هذا الرحال شيء و هو اير اله ، والمكانه ان الحدد ولد ندس حتى تناع ، دلا شرايا على المتعلق " ، لان اللسلم فد عضع للقضير صاحب بدل ،

مَّانِياً _ خطأ سَخْص كَالثُ

ول ما ودام فی حصا انجی عدم سبري الصافی حصل الشخص الذات مثابه و فسح أحد رأس رق وی شیء حامد با روز ب الله باشد را من هذا الشیء فداپ ایر الحراره والدوق ماء باکس الدی با علی فاح الرق مان علی مقرآب ایم را آ با لایه باشر شداد گوی می بسبب الداج الوهد الداکیر ما فد ما عام عن داد الده همام با شراحی اداست دار لا برای داشده می کرار اماد این الداعده با

بكانا العوة الفاهرة

ان الآوة النجوء في حد نميير النقيب ماء الرااقوم القاهرة في الاصطلاح الحييث عاهي الاحتلام الحييث عاهي الاحتلام الحييث عاهي الاحتيان الانجاب ال

واقد برأ مهد انه اوا ادم الشيء معصوب في بد العاصب ؛ حدث العطيسة او بسبب مع واي ؛ كان العاصب مسؤولاً ؛ . وتعد بدات العصب بفترض التعمد عند الفاصب وانه عمل غير مباح محلة واته .

اما ميه عما احوال المصبّ ، فالاللاف لا توجب الصياف ادا كان حدوثه ناتجاً عن سنت سروي شر مثاله او نقن أحد صببًا ردهب به نعير ادن أهله ، فدت الواقد فيمأه أو عرض ، فلا شيء على بالمديد ، لان النوات ، يكن نقمته ، ولكنه الصمن فيه

⁽۱) بيسوم ، چ ۲۷ س ۲

⁽٢) محم المعان ع ٢٤٦٠

T24 (7) 11 mg (7)

⁽٤) الطر اللحامة عمر و عد عام ١١٧

⁽٥) شرح الخرشي على سيدي خدل ١ ج ٤ من ٣٦٤

اه و بعايم الى مكيان تعلب فنه الحجى والإمراض ، كالصاعون وعيره يم "

وكدلك من معد في مسالة الوق الصاً ١٠٥ بو فتسام راسه فسامه و تم سقط الوق بأمر عارض كراو ل او هنوب الربح الواما شكل والدفق ما فاه و لا صاله على فائحه عند الحلمين وعبد الشاهمي ، واسمه لو وضع احد حجراً في الطريق فعام السنل ومحرحه فكدر ششاً ، فلا شمان عليه واضع الحجر ، لأنا حداثية راك بالماء والربع "

وأحيراً جاء في الفتارى الحير، الله لو وضع احد بدقيته ، وبعد استقرارها وقع مشخص على حرائم من سه ، عسه ، فيد ح الرصاص وقس الساء ، فدلا صلى على واضع آ ، ولا شك في الله قلله المقول فيه نظر ، لان السعف ته من الأثر ، اكسرة بي مصل احترار ما والله عادراً في وضع و عنها وحفظها والله مشخص لا تقع عادة من القاء بعده الاالية كول دائل المتيعة عليم الشعرق الوالد عليه الله الله عادي ومشيقاهها الما الله عادي ومشيقاهها عشوراً .

ه در الري ، كي هو الموم في الاستان خداد ؟ ، انه واضع المدورة حالي. المدم نحر الدور مراحب في القاس أن كون مسؤولا وطامل وعالي كل والدام و العالم و العلمية ودرور في واري الماحري من احتمال و ولا رام عاد عاراتم دولا عنده معاولا عاد هالاد دلاء في

المبووية المحتنأ وحوانث لامطرام

العديدة. لاحوال عن كون يتم مسؤرية علما عن كافلة ، وقدمنا الصاً

⁽۲) واحم ما حاء عن هدم السألة في الله الله و كلم الصيانات (ص ١٤٩) .

حديث ما حديث ما حديث من ١٠٠ ما مناوى الحامدية (ج ٢ من ٢٨٧) .

(٤ ما ٤ ما عام ١١٤٦ ما ١٤٤ ما حديث ديكسون صديل الصادر عام ١٨١٦) .
(حمد المادا ١١٤ ما ١٤٤ ما حديث ما حديث عام ١٤١٠ . وكانت عام ١٤٦٠ و مناور الماد الما

الاحوال التي تنتفي فيه هذه المسؤولية ، وأرضيف بصورة حاصة الله لا صال على كان الصرر باتحاً عن حط المصرر عمه .

وهـ ك أنصاً أخوال نعم متوسطة عن ثلث التي دكريا . وهي أخوان كون هما الحط مشتركاً عن الفاعل والمتصور ، وكون من ثم واحب الصاب محمعياً على العاعل .

وان هذه استعميف نسب اشتراك الشصرو في حدوث الصرو تجده نصوره منه أ عام في نعص القوائين الحديثة ، شالد بص فالوك الموحدات والمعقود الله في على اله و اذا كان استصرر فد افترف حصا من شابه ان تحقف الى حد ما بنعة حصله الأأن يؤلمها ، وحب نور مع البنعة على وحه يؤدي الى تحقيق بدل بموض الذي يعضى المتصرو ، (الددة ١٣٥) -

وهذا المندأ ، وان م يرد نصورة عامه في كنب نفقه ، ، إلا اننا نستنج م. يقارنه من مجموع ما تركزه من القصايا والمسائل المتمنقة به .

هي المجلة مآلا ۽ والو حرا أحد الناب عبره والله ، الصمل تمام قبيمام ، وأما لو الشائل مها ، والشقب محل قد حمل ، وصمل القلمة الكالمات الو حلس الحداد على الدال الداب الدام وحمل صاحب علمايو عام محاوس الآخر اوا شقت ، يصمل دائه الصحب القلمة ، والمهاد وقد ١٩١٥ ، والدياب هنا ، كا ترى ، م لكن اماً ، اللظر الاشتراك الداعل والمنصروفي العمل و خطأ .

واطهر ما تكون هذا النوع من الاشتراؤ هو بلا ربيب في مد أن الاصطدام.
وهذه طبعاً م كن كما هي سوم في حوادث النسار ت واندراجات وما النهما،
لهدم وجود هذه الاشد، في ذلك الرمن ، بن كانت حوادث الاصطدام معروفة
بين المشاة والدواب والسفل واليك حكم ديجر

اولا _ اصطرام الماشين او الفارسين

هده المسألة عاترض حدوث اصطدام لين رحلين ماشيعا أو راكبين على دا بين أو لين راكب ولدش ، واللترض أن للدين من دلك للف في النفس أو الدالة أو المال أو في هذه الاشياء هيماً.

والحكم في ذلك في المذهبين الحسني والحدي أن كلا من المصطمعين علمه صمان

حجيم ما ينف من الأجراء من ديه او نعو بص عبرم او كن عبله رفو الحيمي وفي المدهنين الذكري والذي وفي المدهنين الذكر الذهبين المعلمين المعلمين

وقبل ان الجنميين ولوا ايت تنصيف كل من المصطفات نصف ما ناهب؛ لو كانا عامدين في الأصناد م

واكن ادا حصن الاصطدام عن رحيين الجدام للمائز والآخر واقف ، فعلم في الاول وحده صريبا بدائلت أبو فقت ، ويدلن على هذا الناتصين ما تلفت بلاون .

كأنبأ _ اصطراح سفيتين

د کاب الاصطدام فد حدیل است عرف می حدب ریال احدی السفیدی، قدمان عدا و حدد و مدر الراب مفرطهٔ می کاب و ۱۹ دراً علی صحد و سفیمه او رده عن الاحرای فی ۱ مل ۱ او مکاه به مله ای لاحیه حری فیرایه، ل ۱ او لا تکمل آخر می الح ب و ارحاء وعلاه اه

تم أد كانت أحدى المدين لد ثرة والأخرى وأفقاء أو كانت أحداهم متعدره والإحرى مصدد، فدي راث كون التيمان على ربار التنفيية الدائرة أو المتعدرة، ان كان مفرّطاً في الملاحة .

و کن د کاب الاصطلال دام سات هموت آرچ او انعواصف د وم کن بالامکان منعه علی الاصلاق ، ولا حمان علی احد

ام في عارد نشمن الأحوال ، أي ادا كان النفر بد من ما بالأحي السفيدي، فاخلاف عن البداهي هيا، هو كاخلاف في اصطدام الدرسان ، خ لما المالم أ

وغناماً لا يدّ من أن نقابل هــــدا يما جاء في قابراء موحدات اللساني . فيدا القابون ، عد أن أمر السعد لوصفة ، مي السعة بدران انج ب الحَصاً ، على حارس الاشياء الحَامدة بصورة عامة كما سنوضح ، عن في احوال الصرر الناجم عن عبدة

⁽۱) رجع في حوادب لاصفده بني مكره كناب لاه (م 1 من ١٦٥ مـ ١٦٦ م) ، والوحر (ح 7 من ١٦٥ مـ ١٦٦ م) ، و شرح كايم والوحر (ح 7 من ١٥١ مـ ١٥٢) ، و بنتي الح ١٠ من ٣٦٠ وما بندها) ، و شرح كايم (بدان بنتي ه ح من ٣٥٠) ، و يتجر بر بن ١ ح ٨ من ٣٥٩) ، وتجم الابور شرحانتهي الانجر (ج 7 من ٢٦١) ، وتجم العيانات (من ١٥٠) "

اشناء كنك وم سير يين مبلاء على ان هذه السعة ترول ويرجع دى السعه العادة الماسه على العمل الشخصيء يعني له تسطر في داخل دى سبب الدير ودى فياس الحط دندي دركمه كل من المصطدمين "

⁽٣) مريحي ما جات من قول به يا جاء ميري، يا ي

المصل السادس

الصاب والتعويص

اداله الصرر

هد أن بريد الشرون المعلونة في أهل حتى به تبيد عالماً في الثمرع الإلماني عالاً ما من كلية الأو الشرعي عاماً أخره ، وهات الأو هو الديان أو الشفويض الواجب ،

واد على الدينية إلى كل التمام المام والمرابع على الدينية والله والموسطة والمستمين المام والمستمين المام والمستم الشراع رافع ما كام مام المرابع المام الشواعد الكام مام المستمر المراب والمام والمستمرة فاعده من المعراء للمام الارابع أنه التي فائم عن القامي المحدد الشافعي أن المام ملي المام ملكي المام ملكي المام المستمرة المام المام

ومهم بحق من مداعه في هذا القرآل ، في لا مراء في أن هي بده القاعدة من القواعد أمهمة ما بني عديا كنب الالشاء والنظائر أن وتحدد الاحكام العدلية (المادة ٣٠ - مو الماعدي فواعد أحرى ، فيها حماماً من العدل والنمع الشيء لكثير .

وأبرجم الفقيء أجل هده الذعدم الى الحدث الشريف 10 لا صرر ولا صراره 1 وقد بر تحريجه في أو ئل هذا الآب . وكانات برأ بعد أن عدل رة 10 لا صرو 1 فــالبرت عمى منع الاصرار بالفير بدون حق 1

⁽١) مرت ممنا القواعد الاحرى ، في كتابنا ع دسعه ب بع في السلام ،

۲) ہو ہو ہیں ہے گئے ہے جملہ وروسی ہے ہی سنه ۱۶۶۶ ہے۔ (ہے کال ہے ۱۶ میں ۱۶۶۵)

٣ كا نقاه الله لد ل سكي في حم حو مع د راجع " رجه مجلي د ج ٢ ص ٣٧٣
 (1) للسيوطني في ٩ هـ د و لا ل حبر ص ٣٠٠

م معنی و لا صوار وه قبل الند م من فان آنها نفس معنی و لا صرو یو و آک له به او نفصیها کال عبد البر وغیره ، فالوا «ب الصرو و ما الفعال و نصر صاحبات . و نصر و ما نصر صاحبات ولا المفعات و آنا و منهم الحبر آمن فلاً بر الحداث يمني فيا و لا نصر الرحل احداد ولا ندر ۱۰ و ؟

فيهما التقدير الثالث تا يكون معنى عبارة الاصرواء أن لا نظر أحيد آخي المداء واعتداء . ومعنى تداره والاصراء به البالا شره خراء الذا ي البالا مقال صروعاته الراد على في القواعد الكراء بدأ الاحترار الالح أن بالصرواء " الوالد على الصرواء " الوالد على الصرواء " المادة على الصرواء الصرواء " المادة على الصرواء الصرواء الدائم المادة الصرواء الصرواء المادة الصرواء المادة الصرواء المادة الصرواء المادة المادة الصرواء المادة المادة

و هميد ميه له في ربه على من أن الألاف وم الله الله مميدة الحرم في عالله دوم الله في الله مميدة الحرم في عالله دوم الله مرتم الحلي عمير من الله من أن بلاف عمره ولم الله الله والله والله على الله والله الله الله والله والله

طرق الصمان

ان قواعد الصان التي رايد ها في العصب بجري حكمها ايضاً في الانها اللاف

۱۱) معلی حکام باشد سنی ۱ انسخه اساسه مصر باید ۱ ۱۳۱ هایا می ۲۲۶) بو پیجه سرح اجمله اس ۲ من ۳۳۵

⁽۴) لاسياه و شداً لا يد جير ، في توضع بدكور

⁽٣) نقلت عن السيكي في الانتساه و عصَّارً منسبوسي (من ٦١) ، ولان حير (من ٣٥),

⁽٤) اعلام الوقعي عن رب البائين وج ٢ من ٧١ ـ ٧٢ .

وهي نوحه عام نوحت أعظ ممثل الشيء أن كان من أنشدت ، وأعصاء - قيمته أن كان من القلمد ت أو أن يعدر أنج د أنش في المثنيات 1 .

ولكن تجِب الملاحظة أن عرب فلمه الشيء المست في الألاف بلا عصب بفارق الفيان في العصب عبد الحسين ، فلم رأة الما ينظر في العصب الى فيمة المشعب يوم عصله في الفول المحدث، وم ترى الآن في المست بلا عصب أن فيمنه بعليل يوم البلف بلا للاعلاف آن

وكات الأشرة (صاً الى الله عليها ، كون في مال الحال بي عليه ، فلا سعيله قاملة الراء قدة ، إنا هو الدير في تعص جديث الدماء ".

ام و م الدهر من و حجال فيه ، وال كان عادة من النقود ، الآ الله لا كون واحدًا أسانت لا في صال الدرم، في الديد ت الدول بحور ال يكون النعويس من عير النقود في احوال عدادة العلى الديات بحد اعطاء المثل كما فيسلامنا ، وكذلك عند جهور العقهاء أن يجال مجال برائه الفور عيثاً ، أو يجهر المتدكف واعاده صححاً كم كان ، مني كان وت ممكاً ،

ومن أمثلة هذا اعادة بد • الحائط المهدوم كما سنرى . وابضاً حـ في الخلاصة المه ثو أصد حدث من حصير أو وركل مند با سم ، كات اء دة ما أصده الى ما كان عليه ، إن كان يكن اعادته ع .

وهذا الدوع في طرق الدهو على قرات على التماه ته ورد في ه نوال الموجات الم والعمود اللسائي القد بص فيه الله و كوال النعو على في الافات ل من الدقود ؟ وتجامص كند، عص وصرر عير الله محق للقاصي الله بناسة شكلًا كوال اكثر موافقة لمصاحة المصور الم فيجعه حسلت علياً ، وسكن الله يكوال على الحصوص بصريقة الناشر في الحرائد ، و المدة ١٣٣٩ ، .

۱) راحم عصام دسائی قصل عصل من ساس مو ده ۱۳ می کاته و دائع ا ج ۷ می ۱۹۸۱) ، و دن گومار (ج ۵ می ۲۷۳ تـ ۲۷۲) ، وساس این دور (ج ۴ این ۲۵۳۷ - ۲۵۱۸) .

١٢ الأساء لأن جر ، من ٢٥١

۴ بسی علی ک ، - ۹ ص ۱:۱.

⁽۱) رحم مامع عصومی (ح ۲ س ۱۳) ، و کام اندیا (س ۱۹۷) ، و بخل (ج ۸ رقبر ۱۹۹۷) .

الاتلاف الجزئي

لا شك في الدم فساه عن احكام الصهاب بنمائق بالحوال الاتلاف الذم و كن ادا كان الابلاف حراساً ، او من نوع ما نسمونه الافساد او النقصال ، فم هوالحبكم الواجب ? ال الحواب عن دلك محتاج الن تفصيل .

فالاصل في الدقطات أو الأفساد النسايراء أن يدفع الحاتي فلمة هذا الدقطات الا خلاف الداحاء في المحاذ الما والواطر الحد على مال عيرم نقصاً من حمة القلمية يضمن نقطان القلمة عام مادة ١٩١٧ . ومهى دائك أن الشيء أيقوام صحيحاً والقوام بعد النقصان التم يكلف أحاثي أن سافع إلى صاحبة ما بان القلميني ا

هذا في النقص في الدبير ، واكن من مجري من الحكيدي النفض في المستوت المعصوب عصي الحكيدي الشيء المعصوب عصي القدرأ بد سابقة في العصب أن النقص في الدبية الشيء المعصوب عصب حدمة الحبير ، إما أن عندت قلمة السفد في أو أن يترك الشيء المدموب و صدمة عمل أبينة و المحمدة و المحمدة المحمد عصب عمل في الإلاف بدوب عصب عميل في ساحب الشيء هذا الحيار في المحمد الشيء هذا الحيار في المحمد الشيء هذا الحيار في المحمد المحمد الحيار في المحمد الحيار في المحمد الحيار في المحمد الحيار في المحمد الم

قال مدالت إنه إذا كان الافداد الدحدًا محدث واتدهب المنفعة المقدودة من الشيء ، كفطع بدالدالة أو ما أشه ، فعاحله مجاثر بين أن بأحد فلية النقط به أو أن يعطي الحالى الشيء المنامل و موجه فليته كاملة ، وروي أن أنا حرعا ، به والشاومي فالا في الادر اللاف ددوى عصل بأن النس لطاحب الشيء إلا فليه المنقطان ؟ .

وعلى الوع من داك ، فقد قال الحدوث بما فانه من بك في الايلاف الحرقي العاجش ، إن كان هذا الايلاف شدياً في الواقع الايلاف السم مثله نو فطع أحد أعضان شجرة عيره ، قال كان النقصان فاحشاً صمن القاطع فيمة الشجرة ، وبلا فعيمة النقصان " ، و كذلك لو أبلف إنسان أحد مصراعي الساب أو أحد روحي الحداء ، فيه أن الدي لا فائدة منه وحده ، كان العالمات فاسلمه للجاني والصمة

 ⁽١) الحل (ج ٨ رقم ١٢٦٠) ، والام (ج ٣ س ٢١٨).

⁽۲) مهجه شرح خطه اص ۲ مل ۳۵۳ . ۳۵۵ ، ، ولدیه مخلید (ج ۲ مل ۴۹۹). والعو نین آلفهه (س ۳۳۲) ، وسرح خرسي (ج ؛ مل ۳۹۵ . ۳۹۳ . .

⁽٣) مجمع الصيامات ۽ س ١٤٧ .

تم العبيمة ، ود لك في در أي التدار " ، حلاق لـ حام في مص الله. و ي من وحوب ضمان المتلف لا تمير "

يعين الامثار والطوارىء

بعد ال ا در علی بدری، المامه فی العبال و حکامه ، بری می الداندة أث توضح بعض المدائن(الفرعمه بهها التي عثره عال في انجاد برفی بعض كسالفقه »

اولا قطع التحر

في المحلمة والواقع على أحد الاشجار اللى في روحه غيره العبر الحق المقطعة والت الشاء الجدافية الاشجار فائه والرائم الاشجار المقطوعة والمداسلين الله والاثابية والمقطوعة والحداسلين الله والاثابية والمقطوعة المعالمة والمحد من عشرة آلاف والمائم الشجار المسجور المسهم آلاف والمائم والمعالمة والمقطع والمحدة ألاف والاثابية والمائم والمائم والمعالمة ألاف والمائم والمائم حالاتا آلاف والمقطوعة والمعالمة ألاف والمائم والمائم حالاتا آلاف والمقطوعة والمعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة والمعالمة المعالمة والمقطوعة والمعالمة المعالمة ال

بَائِياً _ هذم النثار:

ورد في المحسلة اصاً اله إنه والدا هذه الحداء والمراء ، كام وال والحراء ، فضاحه بالحداد الله أن أو الما تم المحد من المحدد المحد

وقوق د ــــــك ، وأن مدهب التي حديمة وأنث دمي والتي جرز أرد ود ألط هو ي وغيرهم محمر من هذم حائطًا أو ساء حره أنه التي له مثله ، الآ اذا أ مدرت المهائدية فيرجع أي فلمة المهدوم ، وهذا من الاحكام الله تم داسلة أن وقالد فض الامام محمد أن الفض * ذلك ، فقال أنه أذا هذم وحل حائط أند أن ضبل فلمام أرث

⁽۱) خانج عمله بروج ۲ من ۱۳۶۰ م

⁽٢) الفناوي البراريه (لهامش الهدية) ، ح ٣ من ١٦٨ .

⁽٣) راجع المأ منح عصوبين ، ج ٣ من ١٣٧ ــ ١٣٨٠ .

⁽٤) هم آم بكر تقملي الكماري ليعاري الحقي ، دو سنة ٣٨١ هـ (عن الموائد سهه في برحم حدة أكروي ـ من ١٨٤)

كان لحائط من حشب او من طان فلام ، والكنه يؤمر باعادة بأنَّه ان كان عدلتُمَّا حديدًا

بَانِياً ... فلع عبن الحيواله

ان الحوال كي عن من الاموان ، لذ كان اللافة الله م والحوق تابعة لاحكام الدف بني الاموان - هذا هو الانس ، وكن لللم ، احتلفوا في الديان الواحب في مدلة حاصة ، هي فلم عالى الله ، الدلالة مالك والشافعي والويوسف وداود العد هوى فاوا في دلك دن على الحال الدفع فالمة عصالة اللمن

ومتنهد في خود الي بدعت في احتوادت التي أعير الله هي فقطه كالشاة وما أشه .

ام في حودات التي بدعت في الله مقاهد الحرى من جي والحي واكوب وجال والله م وهي الامر والآلي و حي والله على والامر الحداث بياً الله على فع المام الحداث بعدل في الحمل عدد العالم الحداث بعدل في الحمل عالم المحد العياً والعالم الحداث والمحد العياً والعالم الحداث والمحد العياً والعالم الحداث والمحد العياً والعالم المحد العياً والمحد العياً والمحد العياً والمحد العياً والمحد العياً والمحد العياً والمحد المحد المحد

۱۹۱۱ عدہ ندر اندان یا بعلی عال نہ وی علیمریہ باقی عملیۃ عدری درج صحیح العجاري ۱۳۳۱ مل ۱۳۹۱ عدر عال محمد (ح ۱۸ رقد ۱۳۹۱ - بارو سرح الأسد باللحدوي (ح ۳ مل ۱۹۷۷

الباب الثانث ا'حوّال خاصّ فى الضمّان

المصل الاول

المسؤولية عل عمل العير والاكراه وسعة فاقدي الاهليه

البَدُ القرديدُ والبُعدُ عن عمل القبر

و ولاكرو واروة ورو احرى و . هذه آيه 6 قامي عماد الشريعة الاسلامية ، اشراعه الآليمة في وحدث عن الدن و عصافي مددى، واحكام الانواد و كوما لهذا براج كر الديريات الحاهدة ، التي م عرق عن الفرد وقامة ولا عن مسؤولا ، و مسؤوله العملة

وكنف لا كون هذه لأ، خدد أشد مد ما وهي قرأ مندأ الدمه الفردة الذي توجب أن يكون النود مسؤولاً عن خماء لاعل غل على على و بد كون مسؤولاً وحده عن دائل (وهل في عد مندأ الا ما برادش الدمل و الأثر العدل ، كل الموافقة وكل الملامة?

 الترجيع بيتها وتفضيل أهمها على المهم متها ء

ونحل برى هذه المستندات ، يوماء مارحة في دئه مداة به من الاحوال فالكوب فلم الدرد احداثُ مسؤرلاً على عمل عليه الرهادة الفئلية محدودة في أحوال معينة ع كاد لا تحرج علها، وهائد أهم الحاورد في فالول الموحدات والعقود اللداني عافي فضل التامه الداخة على فعل العلى عارفوا في لعام والول حوى الحاسدة العطولات وراده الأذكار المعام،

حامق هذا القاول الدال ما مسؤريات عن الافترار التي تحديم الشخاص أخروك علي مسؤول علهم عاوعده تحديد تحمور بما الساده ١٣٥ - وهم الاولاد القافروك واللامدة واحسم

ہ والاصول والأوصدہ مسؤولوں على كل عن عالم ما جا آنہ الأولاد الد ماروپ اللہ ينون معهم والحصوف سندنا ہم

ه بالمدمون و وبات الصدء ب مسرولون عن الديرو الدجير عن الأهمان عا بو المباحة التي يأتيهاالطلبة أو بديد حوث أند عاوت في الله وحودهم نحت مواه الديد على أن أخكومة هي أني الجمل الدمة بدلاً من أعط ماها ثما الامدم الرسمي

و والسعة على الاشتخاص المسار الهيم ما ما أو اله ما كان في والسعام ملك المعن الدي شات عنه ، والمقى لا علم الأثابية أوان كان وعن الصرر على مسؤول لعدم الدراكة ﴾ (أماده ١٢٦

وان هذه المستئدات وما الله البست، توجه عام، بعيدة عن مبدأ الدامة العراد،، كما يطهر لأول وهله الله عن فراست، سه منصلة الله العلم الحديث كون العرد المسؤول عن غيره ما صلة في عالما الأمراء وقد العترض العالمون عنها أحداث وجود الحداد الحداد الحداد الحداد المناس في حدد من واكل الله أمره ، والده عد في مرافسه وفي السعي لمنعه من إلىان ما موآجد عليه .

ر في الشريعة الاسلامية طَالفة من استثنات سائي على دكرها في هذا العصل.

وهي في هذا كيا سنوى لم ت دسمه كسفة الثار أنع الحدثه . وعدام دلك على ما مصدد ، كيا بصائر أرضاً عنزه من مواضع الاحالاف و لد في ديد عمله من حلاف في المصر والبيئة والأحوال الاجتاعية .

فهل كانه عبد الفرت واستدى ، أو عوهم فى وم بهم ، الند من والمصابع التي تحشر بنا أن والأوف من العيان ، حى بنظر الشريع فى أمر فسؤوا لمسية عدجت العين و العداعة عن افعال هؤلاء بن ? وهن كان في العبد أنه العرامة ، لتي الشهرات بناست فرائدها وعدام بها ماء بالمناه الموم فى التحليم الحداث من فكات في الرافظ الماني ومن شدل في الحداد العائمة ، حى محمو الأواد ، و لأوطاء على القرب من المدن محدمون وقالهم ووعالهم ، وعلى اللاعظ في حفظهم وفي السير

ونحق و بر برآن ها بدو څارف في المسدو ت و لا ترق بدآ من القول بات اشراعه الاسلامية و وفي الني آد به في مواضع حرى عداده م فالله لا بدور مع المدارة و والاله كان رمان و مكان و هده شراعة النين في ما الماع من الاوسام في المدارة وقتي حدد المدارة المدارة والمارة المدارة المدارة والمارة المدارة المدار

وهل من سكر الحدث فشر من (ه كاكار ع و كاكا مسؤرل عن وعشه ؟ اللام م راع ومسؤول عن وعشه ؟ الرائس الأمام راع ومسؤول عن وعشه اله الرائس من دكره من المسؤولات عن عمل العير الدراء و فيا صلب منهم و فالمن وكل النهم ? وهن في هذا الحداث الحكم الأعالم في هذا الحداث الحكم الأعالم في هذا الله الم

بُعدُ الصعارومن كان في حكمهم في النظريُ العصريدُ

ان ما فدساء في نفضون السابقة ينعلق عن كان عافلًا تمبر أ ، يعدل ما يجرنه من الاهمال ويسأل عن ثنائجة بوجه عام .

على أن من الناس من لا عقه ما يعين ولا عير أخير من أشر، كالصي الصعير ، ومن كان مثله كاغيران والمعنوه ، فيؤلا الناس تحجوز عليهم ، أى تمنوعوا من النصرات القولية كا سبراي في باب أعليه النعافد من قسم الفقود ، ولكن ما هي

⁽۱) مراحا حه ساء في عصل لاول من عالم الع من علم لاول من فدا الكمات

مسؤو ينهم في مصروت الفعدة أي في الاعمال المحرمة التي يسعب صرر ً يدمل أ أحسسونه الصرو في ماهم أم تكونه ولنهم مسؤولاً عنهم ?

هده أسله احتصاء عواج، في الحوات عنها وهي عنظره للموده الى موضوع الحظ احرابي وهل هو من شروط العيانة أم ليس منها .

فادا شائرط الحصّ الجنق السؤوالة حرمه والهدا يستنع حساماً اشتراط السبير والادر ك عند الدعم بن والالاستنور فيس لا بدرة ولا غير الله يعمد ششّ و أن تكون حاصة بالمصير والعدم الناصر الالمعمد والنصر كام أمون تقتص المقل والفهم والتسيق.

ا دن في الرأي الدائد الدوم في الموادي لمصوبه ما الدي ستمي في مصديم الى مصر ما الحد في مد أن الحرصة ما لا يكون الاسدان مسؤولاً وصامداً ما الدل لم يكن تميز أن فعليه لا ما دائلتي الصمير عبر المدير والمحاول وما أشبه عن الاعمال المصادرة التي مفتر فوجها عن عبر ادراك

عير أن اشتراط الأدراك في أخروت العملية قد يؤدِّي الى سرمات المتصرو من التمويض عالولا الاحتياطات الآلية : –

اولاً وصعد آن الرأي البائد الومان في محيس الاولساء والاوضاء بنقه الامان الحرم التي با يا الاولاد القاصرون المعتبون معهم والحصعوب لولا تهم ، وأن كان هؤلاء على مسؤولان العدم أدرا كهم "

أن من حمر من كراح في الدنوب للمن في النبأ ، و فاقد الاهسة مسؤول عن الاخم ل غير المسحد التي المها عن ادر أن و م الا الداور والصلات الاصرار عن المحصل غير ممار ، و مريستطع المصري ال محصل على التعريض من المطاب المراب والمحصل ، فلمحق للقاضى ، مع مراعات حالة أغر قبي ، ان مجلكم على فاعل اصرد العويض عادل ، رامادة ١٢٢ ، أن .

موقف الترجدُ الاسلاميةُ من تِعدُ الصغار واشباهرم ال حدد الشريعة ، عا أب انحدت وأباً وسطاً في مسألة التُواط الحطأ ، فهي

⁽١) عادة ٢٦ من ه نوى سوحات و عقود له بي ، سدكر رة كماً ،

⁽۲) رجع عداً سود ۸۲۷ ـ ۸۲۹ من عالون عدي (الاي م

ا مِماً توسطت في مدهم بثأن القاصرين ومن كان في حكمهم ، وفصلت توجه عام بين أحوال المباشرة وأحوال التسبيب .

وهي أحو أن المدشوة ، حج الفقيد ، القاعدة أن المدشر صامن وأن م يبعيات ما به انقد رايد في الحديات أنو فعة على النفس أن الفاصران ومن كان في حكميها وأن م نحت عليها الفضاص ، ألا أن الده حكول واحدة على عاهدهم أو في ماهم والدام كان في الملاف الأموال مناشرة ، يضمن هؤلاه هم الصرر الذي يا شرواه ، ولا تكون وجهم مسؤولا عليم الداحة في نحلة الاحكام العدمة ، في فصل مدشرة الإلاث بالراء الوادا أحمد طبي مان عيرة ، فلمرم الصان من مانه الوان م تكن

و لكون الدي في الاللاف مسئره مسؤولا في و له ، سواء أكان نميرا أم عير نميز - ومن الط هي ان مجري هذا الحكم في ساً على دفي فافدي الاهدة عير الديرون، كالمحدود والمسرة ومن سهم - وهذا القول مصول علم حميور الفقيم ، ، ه علم له تعيش الترود عند جاعة من المالكين ! .

و اصمير دا رائح وال والمصود ثم عماماً ، مسارة الجملة ، عجو**روك لذائهم ،** وهم و وان لم يعتبر تصرفهم الغولي ، لكن صملوال حسالا الصرر والحسارة اللدم، مثاً من فعلهم ، مثلاً برم الصرب على الصي أذا ، المسامال العير ، وأب كان عير عير له الدد ١٩٦٠

و مس هذا كاه يوجع الى ما قد مامن التاليمية لا شارط في الحواز المدائرة الدائل الحواز المدائل عاسمة الدائل الحوال السيور والادرائل عاسمة الله عن الدعل والدائل المدائل المواز المقيم والدعل المواز المقيم والمائلة والمستب الايصل الاحمال المواز المدائل المحل المواز المدائل المحل المائلة والمستب الايصل الالمحمد والمدائلة والمستب الايصل اللهائلة والمدائلة المحائلة الم

⁽۱) رجع بدلع (۷۰ می ۱۹۸) ، و ه وی لاندرونه (ع ۱ س ۱۸) ، و محسم الهمان در در ۱ س ۱۸) ، و محسم الهمان در در ۱۲ می ۱۷ می ۱۸) ، و محسم الهمان در در ۱۸ می ۱۸۹) ، و مواه مان در در سوسی (ع ۲ می ۱۸۹) ، و لامهاج السکی فی شرح سهاج لا عسوی لا در ۱۸)

ما له حدد في المساوط الدالو و سار الصي عليه الدالة فاوطأ البدأ فعديد كا و با كان مما لا سير على و با كان مما لا سير على الدالة المبعدة ولا السبيبات علم الدالة الدالة المبعدة ولا السبيبات علم الدالة الدالة المبعدة لا السبيبات عادة على الدالة الما الدين و حداً على الدالة الدالة المبعدة الدين الدالة المبعدة الدين المبعدة المبعدة الدين المبعدة الدين المبعدة الدين المبعدة الدين المبعدة المبعدة المبعدة المبعدة الدين المبعدة المبعدة المبعدة الدين المبعدة الدين المبعدة المبعدة الدين المبعدة الدين المبعدة الدين المبعدة الدين المبعدة المبعدة

آما مدى النهامر والاوراث ، فضه الحالاف في المداهب والقوا ف الفي مفصها عاتبرت من سهمر سنع سنين ، وفي عابره أثراث الامر قلة ضي ، وعلى كل ، فلمعن سناس دات مفصد في باب الاه أنا من فاسم المعرود

ولا بدّ من ملاحظه الد الولي الحدث كول وحه المديد في مسؤولاً عن عمل العلى ، له كان لولي فقد أمره باحراء على ، ودائلت شروب ... في المسكرها هر لما في محمد الرّمو

الاكراه

من الأخرث الفقياء من كون و منفأ بنواب عدده و والا عنصر على والحيط من الومن هذه الأكانت و كراه و فهواد الملاقة بالصروب الفوال اله و والطأة بالصروب القمسة الربيد تحل برحيء عصال مراعة والدانة وشروبية والحكامة الي فسير المفود و منطأ من الرداد والكراب الماكندي هذا من الحكامة علم هو ألحاض بالتصرفات اللعلمة .

وفائده هذا المقسم في المدهب الحملي الداكراه المنجي، وحده العشر بافساً للصيات العملية ، كم حاد في الخبر، والوافال أحد لأجر البلت مان فلان والا افتلك

⁽۱ مسیم سا۲۹ س ۱۸۷

أو أفطع أحد اعصائك ، وابلع دلك ، بكون الاكراه معشيراً ، ويهرم الصبات على المحبر فقيد وأم لو قال الله على والا اصربك أو احسك ، والمعادلك ، فلا يعلن فقط ها الماحة ١٠٠١ . فدن في اللاف الاموان عبد الحسين ، كون الاكراه المنصية أو الاكراه الانجيان على الآمر الكره وحده ، ولان المسلف هو المكره من حسن المهمى ، والا الكره عبراله الآمة على مهمى الله ولان المسلف هو المكره من حسن المهمى ، والا الكره عبراله الآمة على مهمى الله مسلوب الاحترار الشرار واربحة أول الكره عبراله الآمة على مهمى الله اللاكراء الدفعي المكره أن المكره والاكرام الاكرام المحترار المأرة المحترار المأرة المحترات المكرة والمحترار المأرة المحترار المكرة والمحترار المارة على المحترار المارة المحترار المحترار

No Le T

م کن و دیم الاک و فی هے بد العص می حدث آنه اکوان اجا با سداً سؤر آنه بکر و عن عمل الدار کی فعالت فیجست ان کان دیث اصاً تمصد مقارسه بنجال آخر فرات مانه فی عاد الاشمان فی هدا الانوان دو هو انتشار آمر

و لامر عو مو سر ساره ب عين عمار في ملكه هو. و في ملك العار . واث

⁽١) الطالم عج ٧ ص ١٧٩ .

⁽۲) یا آن ۳ آس ۱۳۶ باو ماه کاند ای ۴ آس ۳۴۶ با ماو برج احامی طی سامای خدان و با مسلم خدم ۱۸ مدونی این ۱۸ ۲ با در سرح احتداد و پایشه سرم اموالی (- ۱۶ آس ۲۷۸) او چان ۱۰ این ۲ تا ۱۸

⁽٣) راجع التصل الثالث من النامه المايق.

كان العمل المأمور به في ملك الآمر ، فلا صمان على دعمايه المأمور ، لان الامر من نوع الادن الصريح ، والادن كيا بعير بحير التصرف في ملك من صدر عمه .

و إن كان العبل المأمور به واقعاً في ملك الفير ، فلا عبرت به في الأصل ، لأما بعبر أنصاً أن و الأمر بالتصرف في فلك الفير باصل ، أ ـ بدا حام في القواعد النكالة من الالله م والنصائر ؟ إن ـ و الاآمر لا تصبن ، لأمر ، وحام في المحلة ــ و بصاف القص إلى الدعل لا لأمر ماما م لكن تحام ، الدوم ١٨٩) .

و معنی دیک آنه بد آس آخذ اخر دولیا ، کر امان انصل عملا ، دا ماعل او خدم مسؤلول عن شائحه دول الامر - اشلا ، بر اس آخذ رحسالاً کابیر، عاملاً - ب بقش پست با آو آن محرفی توله ، داری علی اندعن ، ولاشیء علی الآمر کا

و لكون الد عن بدمور مسؤولاً وحلى ورب كان المصرر هو الأمو علمه مثاله حدد في علي الكرد الحدد في علي الكرد الحدد أنه الدائمو الحسال رحلا آخر توضع حجو في الدرائق و همار به الآمر وعصب و المدن على و صاب ع الحجر الدو و كد لو فالها الشرع حداجية من دلك لا و الداكة علي بالك و هملس له الامر أو علامه و كد لو بن الآمر المامور المرائم عصب به الامر ضمن له "

وسف بعد بد مور دول الآمر هو آل الأمر إد عركي مل بوع الأكراء لا تؤثر في الحد رالد على وارادته و داخمل هذا ما كلاّمب به فلكول قد هماه محدراً طرّعاً ، ولكول مسؤولاً ها و باعبدره مدشراً ، وداية الماعدة لعدام الماشر على متساب ، أو لقدام البلسال الافراب على المسلم المعلم

هيده التعديل فينسبغ صبعاً مسؤو به الأثمر ، رداكان أمره من دوع الاكراء الحدثي كما ارضيجد آعاً وعلاوة على حاله لا كراه ، ونه بوج دد في الشوع الاسلامي الجواب استشائلة كون فيها المراء مسؤولا عن سن عايره ، ودنك دسات الامر الشبه بالاكراء ، او رسف الامر العادي حدث ، و سمت حاص آخر ،

واهم هذه المستشدات . أصر السنطان والمسؤواته الدولة من هم عاء والصياب في

 ⁽١) تاريزه ٩ من اللهلة راجع عبدًا باريز ١٥١ منها وما من ي سرح هامان ادديان في النصل الأول من النامة الرابع من القدم الأول من هذا الكتاب.

٠١١ لأي حم ١٠٠١ .

⁽٣) تفاوي لخالبه مهامد جديد ، چ ٣ س ١٨٢ ، و گند جيانات (س ١٥٦) .

⁽٤) كما عله المندادي ، في محم الصيانات ، ص ١٨١ .

جِمَايَةُ العَمَادُ ، ومَسَأَلَةُ الصِّي وَاللَّحِيرِ وَ مَامُؤُونَ . وَهَاكُ تَأْيُمُونَ أَنْفَ حَمَا حَمَّمَا

امر البلطان ومسؤول الدول عن عمالها

إن المر السيطان ، يدي تحب طاعه ، او الدي تحاف المأمور الدم عاش أمره هو عبرلة الاكرام ، وحكيه كجكيه عاماً ، فلالروم للموقف عبده أن مثاله همالي السيوفدي الشافعي الدلوه في خلاد رجلا بالمر الأمام طلماً وهو حاهما في دلك ها فالصاب على الامام لا على الحلاراً وها ما موافق ألمدهب الشافعي في الإكرام عادات

هد وهد حالت آخروري في حاير في مدانه حداثه في الدولة الدول<mark>ة الوالي اليا</mark> عمر ان الحددات كاليا عالمان أمن عمامه والدول فالباء الراهم بالمسلمي الما فيهم الدام عملهم يعملون لانقسهم لا لي في في ا

الصبي الحأمور

حر، في كنب لحده في حاصه أنه والمواجرين الله السلط الوقاد به أفي أوضه فعمل والعدائث أبي الرفيل حارفات المفت شئات الصحي الألب ، لأنه الأمر فالداضيع ، هانتقل فمن الابن الله ، كما لو ناشره الألب » "

⁽۱) و حد (ص ۲ من ۱۹۳ ـ ۱۳۶ ـ ۱۳۶ و مي ر ص ۱ من ۱۵ ه و مومع فعمو وي. (ص ۲ من ۷ ـ ۱ ـ ۱ - ۱۸ - ۱

⁽٢) الأما ه و عد أو الساء هي ، ص ١٠ ١

⁽۴) کتاب خرے میں ۲۸

^() کا بند شنح محد سندن ، فی رساله ۱۰ باتی برخ ۱۰ کی د ولاق ، ۱۹۳۹ ، می ۹ و ۲۲ .

⁽ه) ود لمحار على الدر عجار (ح ٥ س ١٨٠) ، وخم صيابات (س ١٦٢) .

ولفد قد «أن الأصل في الشرع الاسلامي ؛ خلافاً للديون للما بياء أن الصي مسؤول في مانه على عمله الحرمي . ولكن ها للما الأصل است ، ، على كان الصي مأموراً باحراء هذا العمل .

قالصابط في داك عبد الجاهامي أن الصي المأمور أوا أنتف مان العبر ، أصمن هو الصرر ، ولكنه يرجع ، دفعه على الآمر ' أُ فيكون هاما الإمر مسؤولاً عن عمل الصي المصر ، لأن أمره بأند س أي أنصي شدة الأكراء أحاً

وكدات لو امر الصي قابل إحدى أو نحرى ماء او المدن الداء كانه الصياع على هافلة الدمور في الحالم الدوان وعدم في ماء في الحدى الدخير الله با كانا الله من من في حمده الدخوان الما توجم على الأما الدوم "

ولكن شتريد في الامر ال كبران با علاقه مصفه الا لاف الم الد كان معصلا عنه و فلا يرجوع على لأمر الله عالم المداع ال

الضمادد في جنارً البر

لساقي معرض يستج ، ٥ توسع في حدية عبيد دو ج له مليم وعدوسه

⁽۱) كاساه و سه ر له حمر ، در ١١٤

for my to write of (T)

⁽٣) علي طي . . و " من ١٩٠ ه . د ه ١٠٠٠ (٣)

 ⁽٤) کمنے کا میں ۔ ۲ میں ۔

السيد لهذا المدائل ، وخلاف المداهب في كل دلك العسما لا بدُّ من كامة متربعة في مسؤولية السيد عن اعمال العبد التي توجب التعويض والصاف

فالاصل في دلك اله لو الركب المداحر ما يوحب الصاب ، فالصاب يكون في ماه وادام بكن له مال ، فالحكم عند جهور الفقية ، أي في مداهب الي حسيفة ومانك والرحس ، أن السند تحير بين الرابس العند الحي عليه وبين الله يعلمه بدفع الصاب عنه ، ولكن الله فعي فال مال حداله العدد بكول فلك في وفشه وياح فسنيه الأحل أبده ما مجل في ونث ، الا الرابسكة المولى وتقضي هندا الدين عنه الماعد ما يا بدهب الطاهري ، فالمام يكن العند مال ، فاصيال سفى فيناً في ومئه حي نصح لده مال في وقاء الرابس على ساده فداؤه والا بيمه ابداً الله .

وان ما همم بدمتي بمسؤولية صحب العدد ، سواء أكان قد امره عا قعل أم م يكي . ولكن لو كان لعيد مأموراً من فين سيده أو من فين غيره ، فهت ن يكون الآمر مسؤولاً ? لا شت في مسؤوليه عند حمهور النقيم ، ونحن برى فينا المياً ، كي مد به العني ، اب بعدل سعة الآمر يستند من جهسه الى الاكراه المعنوي ، والد عد بو حده في العند نحو آمره ، لا سم ان كان لآمر سنده، وسنده من حمية أحرى الى بروم مقدم النفع الذي نحسه الأمر من عمل العند علممور الذي

والصاحد في المسانة الله لو المر أحد عند عيره الأدقى (الهرب ؛ أو تقدل عسه فالآمر الصين ، وكذلك ادا أمره اللاف مال عسيير المان سنده ، فالعنهان الذي يدفعه سيده يرجع له على الآمر ، ومن اب أولى ، ادا أمر الحد عنده لنجي ، فعلى الآمر صمان ما حى ، ولكن ادا المر أحد عند عيره بابلاف مأل سيده ، فلا صمان على الآمر ، هذا موجر ما وحدثه في بعض الكتب العقهم ، لا سما كتب الحقيق " ، وروي بهذا المعنى إن علمة لحاظت ال إلى لمتعة سرفوا الافة لرحل من مراد . ق >

⁽۱) راهم البسوط (ح ۲۷ ص ۲۷) ، و هد به (ح ٤ ص ۱۲۵) ، و شرح ۱۰ منهي على الكار (ج ۲ ص ۱۵۳) ، و شرح ۱۰ منه على الكار (ج ۲ ص ۱۵۳) ، و شيم الح ۹ ص ۱۹۱) ، والقوامين لفقهية (ص ۲۵۲) ، والتعلى (ج ۸ رقم ۱۳۹۸) ،

⁽۲) الاشناء لان تميم (س ۱۹۳) وتوترجه العموي (ج ۲ س ۹۸) ، وود المحتار (ج ۵ س ۱۸۷) ولمني (ج ۹ س ۴۱۷) ، و لمحني (ج ۱۱ رقم ۲۱۱۵) .

فشكاهم هذا الى عمر في الحدث ، فامر عمر التعريم خدطت صففي فلمة اللماقة وقد علق الامام ما لك على هذا الحركم في الموطأ لموله ، و وليس على هذا العمل عبدنا في تصعيف القلمة ، وأكن فضي أمر الناس عبدنا على أنه تقوم الرحل فيهم المعلى أو ديداً له يوم بأخذه. عا

الاجير المأمور

ان الاحير أد حي حداء أو أنتف ما لا دمر مدة حرم، فلكوب الطيان على لاحير أم على السياحر؟ أحوات عن دات توجه عام هو أنه الاحير نصمن أو لكن لا يحق الرجوع على مداحر، ثال كان الامر يرمي أن أحراء عن لا يمام الاحير لتحرفيات ،

« العالمي أمر حدد آخر ب بديج ثم ما مرد عالو ان مجفو عاباً في حافظ العين عالم أو ثراً في العام و بمنفذ الها أو ثراً في الرض العين على العين على المرد على العين الله أو على الله على

وانصاً لو المدخر أحدَّ رحلا المحفر له أثراً في السراق في عدد ... حراء فوقع فلم الساساء فالصيال على المستأخراء والان له ولالة الاسفاع للمائه ، او بدا كان الحفر في العفر في العامة ، وكان الاحلام علماً للمائث ، فالصيان عالم لا على الآمراً . ومثانه فالو أمر المحاسا الحلام برش الماء في الماء ذكا ما فرش الما لو فاصياله على الآمراً ، فم لو فاصيا فصياله على الآمراء والتنا عليم المرة فالصياب على الراشاء

وهي كل هذه الامثلة ، وما النبي ، كان الصياب على الآمر لا ، هو «لذي معمع معمل الاحير ، فكان العرم بالعبر - فعده بو أمر «مداكمر الب سوصاً في العرابق ، وعطب الندان ، « الوصو» ، قاديان على السوصي، لان «معمة الوصو» له ، ولا شيء على الآمر العلم الانتفاع به ؛

⁽۱) وجداً وشرحه درهای ، ح ٤ راد ١٥ ه

٣٠ معم عصدين (٣٠٠ ص ٨٠١) ، و نمي (− ٠ ص ٧٠٠

⁽٣) الدالع (ج ٧ من ٢٧٧) ، وكلم السيانات (من ١٧٨) .

ع) کا با حرام (س ۹۹ - ۱۱) د آلحد (ج ۵ س۱۸۷) ، و عاوی که ۱۵ (مهامش هده ، ج ۲ س ۳۹۹) ، و تجم عمیاب (س ۱۵۹)

و وحد الصا امثلة احرى كون في سنب نصب الآمر عدم معرفة الأحير او عدم طهوره مثلاً بو استأخر أحد أحيراً ، فجد له بتر في الطريق انعامة بعسمير ادب السلطان، فوقع في رحل ومات، وقالة من أنا يكون الصيان على الأحير في والحاس أن يوسف قال استجداً بالحاسات الصيان على عافلة المستأجر العاسات مم معرفة الاحتوال

و تمده العبداً ، فو الراحد فعيداً الده باكانه أو لأحراط خاط أو عايره الدفعات الباك الساف عدد الدا العبل ، فادينات على الإمر السنعساء أنا

والحبراً الدامل ما يعرف كالا دام ما داد دام ما الأجامع الأجامع المعادد الما يتفاده الما يتفسه عام إلا يقا تعمد الاجبير المساد والطروع فيحدث بضبته عام لا الاستاداً

١) څرخ ، و بيامع ساکه . .

⁽۲) کم عصیات دس ۱۷۸ م

ے الاحدا سرح لمحار معوضی (ج ۱ ص ۹۲۳) مو مدر محدر (ج ۲ ص ۹۱۳) ۔

المصل الثاني

التمة الباحمة عن فعل الحيوان

مِنَابُ الْجُوالِهُ

الداس والأشدء هم قديات كبيران ، لكل منها احكامه القانوبية الحاجة. فالدس وما ألحق تهم من الاشعاص العنوبين كالشركات والدولة وما أشب ، عم وحدهم الحموق ، وعليهم وحدهم الواحدات

أما الاشاء ، فلا تنصور أن يكون ما يعقوق أو أن تكون عليه وأحداث ، إلى أنه هي نفسهما موضوع للتعلوق والواحداث التي تكون الدس والاشعاض ، ومحل تمارس فيه .

وما الحبوانات والنهائم إلا صرف من الأثباء ، ومن الطبيعي أن تكوف كنافي الأشياء لا كنسب حقاً ولا تتحمل واحداً ولم يكن البردّد هذا الأمو الندس الواضع بولم نجد ما سافضه في بعض الشرائع القديمة .

فعي الشريعة الموسولة وغيرهـــــا ، كالت الحيوانات إذا ألملت نفساً أو شك محاكم كالمجرمان من لي الانسان ، كأنها مسؤولة عن أتماهــــــ وعما ينتج من دلك من الواجبات .

و كدلك حاء في قوامين افلاطون. وإذا تسست دامة أو حنوان آخر عوت أحد فاهن القشيل بداعونه عالقتل، ويجاكه حراس البيد . ثم يديجونه بعد الحكرعليم.

⁽١) الحروج ٢١ (١٨ و ٢١) .

ويطوحونه حارج الحدودية ا -

على ال هذا لم يدم طويلاً عائشرنمية الاجلامية والقوادى الحدثة جميعاً لا ترى الحيوانات الا الشدء لا مسؤولية هذاء ولا توجب السؤولية الاعلى صحبها و حارسها في بعض الاجبان ، وتشروه سيبها فرساً

ونقد نقال احداد آن للجنوان حقوقاً ، كرد دى سائت جمعه تدالرفق ولحيوال النوم - ولقد يعهد لأون وهية آن هذا بحراب . ثبت مامن آن احقوق لا بحول إلا بلاب ن دون الحدد والحيوان . ولكن هذا هو التدهر المحض ، والحقيقات. يعكسه . وهاك بيان دلك .

لا يربه في ال مقطم القوائل الحديثة على مدملة الحنوال القاسمة ، وتعافف من عدية او يقسر في بادلية ، وأكن هذا في الواقع اللس حتى للمصوال ، بل هو حق مجلم الدي لا سبح بالاقال العلمية الشادة ، ولا تابطه الرحدة المؤلمة آ وشية بدلك بدحة في الشريعة الإسلامية باله لا مجوز لأحد ال عابرت الحاوات على وحبه ، ولا الديونية والدر و و أن للقاصي الديم هذه العسوة و لن يعرز فاعد الديم والدووي الصاعم على تحرال الحفظ ب الله كانا صرف من محمل و لن يعرز فاعد الراح في شريع له على شريع له يتراك من بداخل و المراح في شريع له يتراك من دالله على الدين والاحلاق والقصاء ، وما كان بسجة هذا المراج من بداخل و المراح و المراح من بداخل و المراح من بداخل و المراح المراك من بداخل و المراح المراح من بداخل و المراح المراح المراح من بداخل و المراح المراح المراح من بداخل و المراح المراح المراح المراك المراح المر

الضمان التأتي عن فعل الحيوان في الطرب العصرب

بمينيد أن بعيد المسؤولية عن الجنوان عليه أفيا تحليه من الصرر أما لأنظامن النظر في مسأنه الصان الواحث في ذلك على صاحبه أو على حارسه

فهي القوالين المصرية ، لا شكّ في ان صحب الحنوان او حارسه ، ,د أنت حطوم بالممي الذي فرسده في الناب السدق ، تكون مسؤولاً عن الدرر الناشي، عن فعل حنوانه ،

 ⁽۱) کیا بهه سیدوند فی ک به ه JI Prisobal and ه (عم حموی) ، اس ۱۳۹ م
 (۲) پسر نفانوں هر منی عبادر فی ۳ دور سنه ۱۹۵۰م و کانت عارو د او حرقی فاقیت اخر د رقم ۲۸۸) و د د ۱۳۹۸ می در شده ۱۳۹۸) ، و د د ۱۳۹۸ می در شده شمافیه می سیء معامله خیر بات .

⁽٣) مقبح عناوي حدده (ج ۲ س ۲۷۹ ، ورسه شنج محد سدياب مدكور درس ۲۸

و كداك في رمين القوارس المياً لا شترط اثب الخطأ العيال من له ورد في القاون المدى العربسي اله عالم بالمحاص الحيوان ، مواء أكان في حراسه أم كان قد السعيلة به عنى الدر والدي محدثه الحيوان ، سواء أكان في حراسه أم كان قد صل و هرب ها و عدم من فاون الموحدات والعقود اللساي على عال حدرس الحيوان مسؤول عن مرر حيوانه ، وان يكن قد صل وهرب ها الدوة ١٢٩ وانت ترى ان هذه السعة التي شع على الحارس هي تبعة عاد ية محمة من نوع الحيوان الن يلا شترط الحيوان عرب معين الحارس هي تبعة عاد ية محمة من نوع الحيوان وان حد ها لحيوان عرب حجه أحياس باقراء القاوم الأولان وانا حد ها لحيوان عرب حجه أحياس باقراء القاوم الأولان الحرس الا على هذه الدارس الا ترام الدارس الا ترام الدارس الا الدارس الا الدارس الدارس الدارس على قوه وهوه أو على حدة الراكمة المصرورة المدارية الموارك المواردة المحمود المن هذه المواردة القاهرة الدارسة والدارسة والدارسة والدارسة والمارة المناه و المحسد والمدارة المناه المن

و كمة حرى، صحف الدحم ما الحرسه وشاء الحرصة الدشته على فعدل لحدو بالله مأر على لحوامد كي سارى في الفصل المائدة ، منسه في القانوال اللسافي على فكرة وحوب الحراسة (فكون) علم المثالث أو الحارس مستبدة من القانوان مشارة لقصع النظر على كل حصار تكفه الم

موفف التربعاً الأسلامياً

وجدة الفايطية أحدره، لا عدم من الفواعد الكلمة في مح مع طفائق أوفى محلة الاحكام العدمة الماده ١٤٤) وممني العجهة التي لا سكني، ومعنى حدر هدر فيكون معنى تدعده الحرفي بدأ في حدثه الحدوان لا صياف فيها ، وأن هذه الفاعدة ماسة على الحدث الشريف والفيجية أجدر أو أحرجها .

لله ١٣٨٨ منه العالمي في تعاول ماني الأماني مادمان ١٣٨٨ و ١٨٦٨

٣. كا في كاب حاصران المدكور ، س ٣ وقم ٣٣ ه .

Presump or de faute (r) حدث الساك لان وكابا بي المدكو عام ۲ من ۹۷ (2) الطر تقرير نائب رئيس اللحة الاست رة المشرامة اللسامة عذوج في ۲۶ كابال لاول وهار

وه) څامع وسرجه سافد د بي ۳۹۸ .

حُدَّارِ وهو حدث صعنع روي في الصحيف النجري و مسم ، وفي كلب السين الأراهية ، وفي موطأ حالث ، وفي الصحيف الحدث الشاهمي ، وفي مسلم أحمد بن حسل ، وفي مصالح السنّة المنعوي ، وفي الكابير الطاواني ، وفي عيرها من الكتب المفتوة أ ومحى لا وي عددهما ما سناج بادي الريب في صحبه ولا بأهل التردّد في هنونه أ .

رهدا عدمها ألى عن الشروط العامة المطاه ، في السؤول ، أخرِمة ، و كون القول الفد هذا مان الأصل عدم الديان في حاله حوال معاوطاً ، كما و هال ال الاصل عدم الصماك في جناية الانسان .

وادا كان في بعض السائل الي درسم الحندون او بعض الدأخرين منهم ما محمد واعلى عكس دلك على عمل كبو من بداهد ما ؤالدم فلده سالماً للمراحة ومن دول مراه والا تردد الرحل لكور من ما الداهد في الآل الله الحاف اللي المداهد في حالة الحراب المس الإحلاف في المداهد في المناهدة في المناهدة في المناهدة اليوم في اجتهاد الحداكم من حسلاف وتنافض والمان

⁽۱) نصر حري د ما حه ندر دان با دي لا ۱۰ ه س ۱۰ ا د و صحح مسلم و ما حه الأووى د ح ۱۱ م و صحح مسلم و ما حه الأووى د ح ۱۱ می ۱۹ می ۱۹۹ می ۱۹۹ می ۱۹۹ می ۱۹۹ می ۱۹۹ می ۱۹۹ می الحدیث الحدیث المحدیث الساطعي المباسد الام د ح ۷ می ۱۳۵ می از ۲۰ می ۱۳۵ می و ح ۹ می ۱۳۵ می و ح ۹ می ۱۳۵ می و ح ۹ می ۲۷۶ می و ۲۷۶ می و ۲۷۶ می ۲۷۶ می ۲۷۶ می ۲۷۶ می ۲۷۶ می ۲۷۶ می و ۲۷۶ می ۲۷ می ۲۰ می ۲۷ می ۲۷ می ۲۰ می ۲۷ می ۲۰ می ۲۷ می ۲۷ می ۲۷ می ۲۰ می ۲۷ می ۲۰ می ۲۰ می ۲۷ می ۲۷ می ۲۰ می

ولكي لا سهم الله والتسرع ، لا توى بدأ من سبان يعص الادلة التي المشدد النه فيا هدد م ، هد جاء في الحدث الشريف ايضاً . و من وفا م داية في حديل من سبل المسميل او في سوق من اسواههم فارطأت بهذا وارجن فهوض من وروي عن الدى (ص انه فضي على أهن الاموال حفظها بالنهاد وعلى أهن المواشي حفظه بالدن ، وأن ما أفسدت الواشي دلاس صامن على أهل "

فكن دلك وما النه بدر على ان الأصل في اشبرع الاسلامي الصياب في جد ... الحبوات شبروط معلومه ، وبال بي عدم الصيان عند فقدان الجد هذه الشروط على ان تصلق هذه القاعدة ، ومعرفه مواضع وحوب جعدد الحبوان على حد حده وعدم وحوب ، ومن ثم معرفه مواضع الصيان وعدمه ، كل هسد كان مبداناً للاحتهاد و لاحتلاف في المداهب ، ولكمه احدلاف في العروع لا في المادي ، ، او أقل هو الصلاف في تصبق القاعدة على القصايا العملية ليس الاً .

⁽١) خرجه الدرفعني و سيمي . كا سه ان سن الأوطار ، ح ه من ٣٧٠

 ⁽٣) رو مان و اتنافلي و عد و او دود و سالي و اي ماجه و الدرفطني و غيره الماندان و اي مراجه و الدرفطني و غيره الماندان الحريم عن دو التمان الحريم و دو التمان الحريم و دو التمان الحريم و الماندان الحريم الماندان الحريم الماندان الحريم الماندان الحريم الماندان ال

⁽٣) الحالاف الحديث (سهامش الام ج ٧ س ٢٠٤) .

⁽٤) تبل الاوطار ، في الموسم المدكور .

⁽٥) البيوط ، ج ٢٦ س ١٩٣ .

شروط الضمان

طنق العقيء كمه حدث الحدوان على ما محدثه الحبوان من صرر في النعس او المال . وجدا المعتى تستعملها تحق النصأ في هدا المعرض .

وان شروط الصيان في حدى النهائم هي توجه عام دات الشروط التي أنساعلى ذكرها في مسؤواته الانتان عندس سمل نفسه الوهداء وانام الذكرة العقهاء صراحة دالا العامان عن ولامانه والسائل التي استعرضوها .

و دن شائرط وجود العبل الصار ، والبطأي ، وعلاه به الما شرة او النسب ، والنعيد في الإصرار نسدياً - ولا اس بكينة عبائر الصابق هذه الشروط

أولا __ العمق الصار

رامع آن لا ديان خات لا ضرر - الاحسياجة في د با رد الى لا صاح والتكرار،

. نَائِلْ ـــ الله ي

مجمل في المهل الصار ال كول بدوله حتى لا في ال خاور حتى العير او حتى العدمة العددة لا إن عبد عدم المعدّي

مثاله في المحمد و لا عدس صاحب الداء التي صرأت عديد أر دي أو رحمها الحل كوم في ملكه عار كما كان و لم كان عام المدد داعه في ملكه عار كما كان و لم كان الحد داعه في طور في دكرت في الدول أحد داعه في ملك عبره باده عافلا صمن حد عه في طور في دكرت في الدول أما محمث أم الحد كا كا كا أنه في سكه الران كان الديم عدرا أداد حد المسمن صرر عان الدانه رحم رها على كل حان عامي حاد كونه راكا أو سائما أو دائماً و موجوداً عمدها أو عبر موجود اله (الددة ١٣١)

وأيضاً وولو بنعت الدالة والتي كالب فلدرين صاحبها في ملكه ود و عيره و التي ألى م طاحب ورينها في منك ذلك الرادة ولا نيزه الديان ودرا المنت الدانه داية صاحب المنك وفيضين صاحبها و الدادة ١٩٣٨ . وسنب هذا التعريق ان هم الأول أي راعد الدالة في ملك عليه حائر و خلاف المين الذي و أي و يعم في ملك العير ، فهو تمدّر موجب للصان ،

رمثه أحيراً ، و ددا را عد شحط له داشها في محل مهاحتي الواجد و و و و العد الحدي الدائني الاحرى و ولا به م الديال ، مثلا لو النبيب دانة احد الشركين في دار دانه الآخر ، عنداد ربطاهما في بنك الداراء لا نارم الصياب و (المادة ١٩٣٩) .

تأتا الماشرة والسب

ال حدمه الحدود و لا كالمساه مد ترة داند من الى الحيوان الذي لا يكون مسؤولاً هو ابدأ ، الا انها تكون عادة تسبياً بالند من الى صاحبها أو واكمها .

على الها تكون الحياناً مناشره بالشاس الى واكبيا الصاً ، كما تي حاله الدا به المركز ، عار الجموع اللهمي المحلة و تو دالله مركونه الاحد على شيء المدها او رحم ، في مدكم أو في ملك المهر ، والنصة ، يعد الراكب في الدالية ولك الشيء مناشرة ، فيصل على كل حال له (الدوم ١٣٣٩).

رابدأ_ العمد في الشهب

قلم اله المتسب لا علين إلا دالعبد ، وقد اله النعبد معدد الحيد الدبع عن

⁽۱) العالم عاج ٧ من ٢٨١ -

^{18 (} Y) "Ka , m Y m , ATE

⁽٣) الفتاوي الحالية ، ج ٣ س ٣٨٣ (يهامش الهدمة) .

العصد أو الناممير او عدم النجرر ، وقد ان لاحم ن عند عدم التعبد - فهذا كاه مجري حكمه ايضاً في جدية الحنوان

ومن من المحلة بوضح دلك . فعلها و لو كالت الدالة خوجاً ، وم نقدر دلواك على صبطه ، واصرت لا بوم الصياب » الماده ١٩٣٧ ، وسبله و ال الواكب علمه العالمة القصم المباره » و شارط ال نشب او كل عجره عن صبط لدا » . فعليه حسن الواكب ال م لاسب داك ، أو إن تبيي أنه هو المحوك للدالة على الجوج ، وروي عن الراعم اللحمي اله حامد في هذه المسألة ، وه ل بال من حماج به فرسه فدال المدار الكون صامعاً ، كما لوارمي المهمة طالم المحداث إعلاقتها ا

أخوال المصد

ان جوال النصاد في جان الحنوان ، كي قد به لاند ن ، و فيجة لا خلاف فيم ، لا فهوض ا فيد لا تحال لاطانة ، كالام فيم

و من هم مديد دائث ما او عراي او علي احد ١٤٤ع على الداد او علي حدوات ومقر ماه درد با على المعراي عالد الي يوسف و هموم الفقياء و خلافاً لان حسفه و كدائث او التي الحد هرة الي هملة او دحاجه دا كلمهات اللي وصله ما صم

ر دلیت تو اتن احد هره ای همه از ده ختر و شهر نے اس راسه او فحمی الملمی ،

واحيراً ايف ـــاً لو أرسل احد بهيمه فأحانت في فورها شيئاً ، كان المرسل ضاماً ٢ .

⁽۱ : هادوی عدیه (– ۳ می د ۳) ، و تخی ا – ۱۱ رئی ۱۹۹ بآخره) (۲) جامع علیه چی (– ۳ می ۱۹۸) ، واکنی(– ۱۱ رفیر ۲۹۱۱) و آغاوی نیز ریه ر ج ۳ می (۱۰ ، میانش هنده ، در مناوی خانه(ج ۳ می ۲۸۲و ، ۵ میانمی هندیه) ،

احوال عدم الثحرز

التحت هذه الدله تداوح الحوال ومدائل انجابعة المسوعة محيمها الحامع والحالماء و وهو أن صاحب الحيوان أو واصع الله عليه القصد الى فعل في الحيوان دول أألب القصد الى ما يجدئه أخدوان من الصور أسدته الما وأكن هذا الصور الأكن الاحترار منه والتيصر فيه الم وهاك أهم أمثلة ذلك : ←

اولاً أو المن أحد حيّة على درعة الطاق فدعت النات أو حيواً وصل المنقي أن ولقده الحدة فمن مقدود ، واكن البدع والده كن مقصودًا ايضًا محد دامه والا أنه لمدعه مسطرة من العام خده على الطولق، وكان ولاهكان حداله هذه السحة والشحرر منها

الله أن الوانحين الجداد به المصحب الناب أفي فورها الوالدرات وصداء با وحلاً ه د صهات على الداجين بما لأنه فضاله الدجين ومانحلا الله بالحاج مدايد () والأن الصرر الحاصل تولد من شمله (() كان هو إذا المنسب أنه أ

كائلًا من منه صرار الحاويات سند عدم عرز حد او حراسم ما حا في تاعمة على نوفاعت الدوات في عدر تى الهام ما او في محال الساس فاله حتى الشوه مما

و ب المحلف ساء النس لأحد حتى ره عناد مه از راسا الى الصرائي اله الماء على على الماء على كل حال.

الم عام عام الوارفيد الوار عد العدر منه الى العالق الماء الصين حال على كل حال.

المواد روست الهدوات رحم الماوات و حساسا أن لوحود الراساء على العالم الماء المستشاء الهدوات الكراء المستشاء المادوات الما

وهما الحكم ، لا ترى ، بسيد الى الحدث الله عن بدي دكر، ، ، همه و من وقدَّ دا، في عدن من سبل بسيمان و في سوق من أسو فهم ، فاوضات بند أو وجل ، فهو ضامن » .

وشبه بدائل ما في المعلة الصلُّم والوارات الساعاد لم يها في محل ، ليس مها فيه

⁽۱) حامع النصولين (ج۲ ص ۱۱۸) ، والتناوي الحديث ج٣ ص ٢٠٠٠ ، مس همده). ٢ سوم ح٢٧ من٢ ، وعد ١ ح؛ من١٢٠ ، و رض الرمع (ج٢ص ١١٨) .

حق رفاط حد سوال ، و بعث دانة الرابط اولاً دانه الرابط مؤخراً ، لا بيدم الصياعاً واذا كانه الامر ينفكس ، فيترم الصياعات الددة وي ا

ر عناً ، بدكر احيرًا احكام حداثاً خيراً داد كان معه بدأتي أبا راكب أو ه بد عنقد مراكث معها جاله لدامة المركونة غير الخوج وحد سم في ملك بر كسم او في ملك العير - والكن ما الحكم اداكان دنت في الصراقي المام ?

مماوم أن أكل أمري، حق أمرور في التنواق الدم ، "برط مراء وحق العلم أيضاً والأحترار من الأصوار ، • عسسير أن العمه • أحدوا في مواضع وحوب الأحترار وعدمه ، وفي مقياس هذا الاحترار ومواضع الصاب في ذلك .

اهي هذه المسألة عبد المجدد على الله والكن الحد حتى المراور في الدراق الدراو مع حيوانه الله والمدرو الله على حيوانه في الطراق الدم الديرو والحسار الدي لا يمكن التحرر عليها ، مثلا بو النشر من راحن الداء عار أو طلى ويوث ثم ب الآخر أو رفست برحم المؤجرة ، أو الطبت بدياما واصرات عالا يوم الديان و كن يصلن الواكب الصرر والحسار الذي وقع من مصدمتها أو المامة أو المامة أو راسم عالم الدوة ٩٣٣ ، و والقائد والسائل في الطريق العام كالواكب يدها أو راسم عالم الدوة ٩٣٣ ، و والقائد والسائل في الطريق العام كالواكب على الصدد الا ما علمه الواكب عن الصرر عالم الدوة ٩٣٣)

و حلامة المدهب الحمي در هي ان راكب الدانة او سائقها او د لدها مسؤول عمد تلفله بالمعادمة او بيدها او فها او رأسها ، وانه عبر مسؤول عما سلعه بالراحل او بالدان وهمد الراي الوسط دال به الصاً احمد حسل في احدى الرواسين عنه وقد على العجاب هذا المدهب المعسيل الذي دد مسه مانه ملكن الاحترار من جها سامدة الدانة الا من حية مؤخرج ، واستندوا الصاً الى الحسديث الشريف و الراجل أحد و على الدانة الا من حية مؤخرج ، واستندوا الصاً الى الحسديث الشريف و الراجل أحد و على الدانة الشريف المقديث الشريف المؤلمة في صحته كثير من العقم ، .

الدولق الأنَّه ، فيقضهم كدود الصفري فالوا بقدم النبيان في هذه الإجوال حميماً ، ويقضهم كاك ففي وال حسل في الرواية الدُّلسة عنه قالوا توجوب الصال

⁽۱) حاسم الفصولين ، ج ۲ من ۱۲۰ .

⁽۲) رواه او دود شعاري ۱۰۰ شبه راح ۵ رفز ۴۹۹۵

على الاطلاق - وهال مالك , ﴿ القائد والسائق والراكب كابِم صامدون لما احادث الدانة الا «ن ترمح الدانة من عير ان بعمل بها شي» ترمح له ﴿ .

أحوال القصير

ان النسب المقصير ، كم معمر ، لكون في الاحوال التي يهمل همها الانساب الجراء أمر كان يجب حمصه ، ثم الحراء أمر كان يجب حمصه ، ثم الحراء أمر كان يجب حمصه ، ثم الحراء من هذا الاهمال والمعرض صرو للمسير ، وأن أحوال المقصير في حدة أحدوال كثيرة ، ولكن قد أحسف فيها في المداهب الاسلامية أحسلان كريرة ، وه كالعظيا : -

اولاً مدراً ١٠ ان الصرر الذي احداء الحيوان سيسه ، أي مدرن مناشرة ولا تسلب من احد ؛ لا يصلمه صاحبه ، و ولكن لو استهلك حيوان مال احد، ورآم صاحبه ولم يمنعه يضمن .. » (المادة ٩٣٩) ،

وسنت مسؤولية صاحب الحيوان هينا هو تقصيره في منع حيوانه عني مثانه له الاصرار - وقد العتي في هذا الحكم جهور البقهاء ٢٠.

ثانياً حدد دالت المجلم درمن ستأن دانته في الطريق العام ، رضين الطرو الذي احدثه ۽ (الدوء ١٩٣٥). وما بسيس الداله إلا ترك و هم ما والمقصير في حفظ ثالثاً ما الحيوانات الحطوة .

⁽۱) علم في هدم سنّه الدول (۱۷ من ۲) ، و ها ده (خ في من ۱۹) ، و ها ده (خ في من ۱۹۰) ، و هرح البرندي على دكته (خ ت من ۱۹۰) ، و نداوى خاسه (في نبوسع المدكور) ، و سرح البريق على مولاً مدك (خ ق من ۱۹۸ م

⁽۲) الغروق للقرائي ء ج ٤ ص ١٨٦ .

من المعقول ان بناير الحموانات في درحة حصوها ، وان تبعاوت من ثم درحة الحفظ المطاونة فنها . ومن المعقول ان بكون واحب الحفظ في الحيوانات الخطوء اكثر منه في غيرها .

ولا شك إداً في أن فاعدة وحدية العجرة جدر ؛ لا مجري حكم ... في نعص الحدوديات الحطرة ، كالكان العمد والدوراء والثور أو الكانائي النطوح ، والفرس الكدوم ، والحن العصوص ، والاسد والسر والدئب ، وما النها .. ففي هذه اعتلة من الحيوانات ، احديث العلماء واحتلف الروانات علهم كثيراً .

وقب داراي عن القاصي شريح الله سائلا أده وطال الهائد دخلت دار فوام ، ومقال الم وطال الله وحلت دار فوم ، ومقال كالمهم والموري كالمهم والموري كالمهم والموري والموري المهم والمعلم اللهم والموري والله وحلت معلم الله والموري والمحمد من حليل وحجمهم الله والمحمد الحدوال فراه والمعمد من حليل وحجمهم الله فالمحمد الحدوال فراه والمعمد من والمحمد المحمد ا

وفال آخروب ، كالحديث والمن المدهب أطاهري وغيرهم ، انه لو دخل الساف دار راجل عدده كالب عقور (دو ادا لسنة مؤدية ، ادانه او بعيسايل أدية ، فمقراء العاوال أو اللغب ماله ، فلا شم له على صاحب الدار .

الا ان لحدث اوحدوا الصيف في حاله الالهاد على فدحت الحدوان و الدارة بالمحافظة على حاواله الحظر المثالة حاء في المحت بدا الما والصين فدحت الشوو المعلوج والكات الدمور ما الدماء الدا يقدم الجدعن الفل محلته أو فراسه، قوله حافظ على حدوانك ، وم محافظ عليه ، والمادة ٩٣٩ "

الما مالك وأصيدته أو صعرب الشافعي فقيد لدفالوا للمراء صاحب الجنوافات الصاربة أو الخطرة أما ألمليه أن كان عالمًا لهم فؤديه ؛ أن أن كانت معروفيينية بالافساد، لان عليماني هذه أخان ربطي وحفظها "التم أنه لو انجد أحد كلماً عقوراً في

⁽۱) معیی (ح- اس ۴۵۸) ، بر روس مرح (ح ۲ س ۱۱۲) ، بو عبی (ح ۱۱ و فیم ۲۱۱ . (۲) انصر بحث نجی فی مدصع مدکور ، و هناوی الحجربه (ح ۲ س ۲۰۳ – ۲۰۲). و لفناوی بدریه (ح ۳ س ۲۰۱ بهای هد بده) ، و هناوی مانسسه (ح ۳ س ۲۸۲ مهامش الهدیة) .

⁽٣) اهنر څنلي يې موضع - دکور ـ وشرح الماوي على صحيح مايو (ح ١١ مل ٢٢٥) . و البرس للشعر يې (ح ٣ ص ١٥٣).

موضع لا مجور له محت ده فهو صاص لم حتى الكنت الراكن ما كانت في موضع يسرع الحاسب له حداد ۱۱ كان لا يوجب مسؤولة صاحبه الانعسبية الساوة ا

ر بھا ۽ جد نه لحسوان امادي اداي لا ڪرڻ ممانه سائي او قائد او راکب ،

هن في هي المداخ به القصير من حاجب الحدوات و للسبب في الصرو الدلمي • ؟ هذه منيانه أحدث فيها المفه • الصا

ومده عصيم ، كالحمد و الساع المدهب المدهري ، لا ديان على صاحب اللم ثم ها حدثه في مان و ادم ، مال و لهار على الاحالان الدم ، اصاب تجمد و الكلب الحمدة على الله لو الدائب الدائد المسم ودحد في مناك العام ، وادر آت يؤرعه و شيء آخر ، ولا دياب على صاحب الداء (٩٣١) ، ولا أن كون دائد الدائد من دول حاظ فيكون حاسةً ،

اما يافي الأنَّه فقد فرفوا في الله الروع والأشجار ومن النها الله على ما تحدثه النها ثم منه بأنها وما يحدثه باللس فعالوا بعدم الدياب في بلغه ماراً والا الله ورط الراعي في حفظها فالمعانا في دائم عليه الركان في العلم بالمعلم العقل في حفظ الملاكم معلم العقل المراعم المعلم العقل المراعم المعلم المعل

وقد استند همهور اعقه ... وفي هذا الدعواتي الله على ألم والقاصي شريح به عاو للي السدته الدوية التي وريسه بدائية وهي الداسي على فضل الدوائيد والسديان الحنطي بالدن والله عليهم التي أهل الموائين حفظم بالدن والله عليهم التي به المستدنة ليلاً ، وتعدولاً الحرى عالمدن العلات الحدوال الدالا على اللقطيم والاهمال في حفظه ، فيعد ما تشفه بعد دلك مستباً عن هذا التقطيم عاصيمة ، وموحداً الضائع على صاحبة .

وأخيراً روي عن اللبث وعطاء وسجنون مهم داوا التصلى صاحب المواثني ما افسدته ليلاً أو إلهـــــاراً عامدون عايق، وهو اقول: عاكما تركى قراب امن النظرية

⁽۱) مقد نصر عجکا- (بود را عرة الحکام) عج ۲ بن ۹۷ ،

العصرية التي قدمتا ١ ،

على من نحب الضمالة في جبايدُ الحيوالة

ومدال فهم أو دوان التي توحيد " () الأربو والحوال ، لا ما في معرفه الشاقص الذي يقع عليه هذا الصان .

و لحرب توجه عام المسترد ، المدام الماح والماضه ما كيا من المواه الشخص الدام المستماد والمصارم ما مام كرزم في الماس عام إسواء أكان هذا المتسلم هو المافك ام عيره .

وادا كان على بد ة راك ب ميزارد ب الديان بكون الديان على الراكب الأول بكون الديان الحول

⁽۱) بعد اي هدم أيد حدم عقد دن الح ٢ من ١١٥) ، و علج نه وي حديث الح ٢ من ١١٥) ، و علج نه وي حديثه الح ٢٠ يوسل (٣) ، وسال ٢٠ ١٠ هوسل الأوط (ح ٥ من ٢٠٠) ، وسال الأوط (ح ٥ من ٢٠٠) ، وسال الأوط (ح ٥ من ٤٠٠) ، وسال الارفاد على دوطاً ، بدل (ح ٤ من ٢٠٠) ، و علو سال الفقيلة ١ من ٣٣٠) ، و وحد (سال ١٨٠) ، و يعي (ح ١٠ من ٣٠٠) ، و وحد (سال ١٨٠) ، و يعي (ح ١٠ من ٣٠٠) ، و وحد (سال سال يا ح ٢٠ من ١٨٠) ،

⁽۲) راحح بدي (= ٥ س ٥٥٥ = ٥٦٠) . وحدم عصوص (= ۲ س ١٩٩٩) . وشرح النووي على صحيح مسلم (ج ٢٩ س ٣٣٠) .

ماهي صغير أو مربط أو محوهم ولكول الذي البولي للمنعرف وكول الطبائ علمه على أو أن يكول الواكد المؤخر مسلماً الصرر محركته أو صر 4 الدالة ويكول الصال علماً ما على الراكبين جمعا "

آما ادا حشیع الله أد وال أق و او كب ، أو دا احسیع از به ، بهم ، فعي توريخ لصان عشهم بفصيل وحلاف د بري محالاً لسرد، "

و بعد ، فليعن حسين من هذا دن جه مؤون لا كول عادة الاستاع واله شيرط في هذا النسب ، وجود عبد المهافضين وعدم الأخير را ، والب السام تكون في الاصل من مضم الدامسودة كان ما كن مام كن والسلين داك الدوس من وضم مناو القادي والم الاساق الشماع الاسلامي فاراب من وضعها على الحواس في العوال الحداد ، الاساق هوا وحدث والعفود الذا ي

⁽١) المتي دج ١٠ س ٢٥٦ -

⁽۲) سویه کبری ، ح ۱۱ س ۱:۲

۳) بعد بدوله کرل اخ ۱۹ ص ۲۳۷) ، و بعنی فی تدخیع بدکو ، و بدالسع (چ ۷ س ۲۸) ، و مناوی جالمه چ ۳ س ۱۹۵ پایش شدنه)

الفصل الثالث التبعة الناجمة عن الجوامد

الجدأ الماح

ان د ولده في جريبانة الحيوان والخلاف قبياً بان النصوبه العمريم والنطولة الاسلام له تحدم لان توجه عام في تصرر الساشي، عني الأنشاء الحاملية .

ومن القوامي الحدث مني بالطرية اعظره الأشترط الدب الحطأة و التي عارض رحوده عاراضاً ؛ الله قاعبي الحوامد عليكون حارس هذه الأشد، مسؤولاً" عَمَا تُسَامِهِ مِنْ الأَصْرِأْرِ لِلْمَعِينِ مِ

مثلاً عن و و ما دوجات و لعقود الله في على و أن حارس الجوامد المنقولة وعار المقولة كون مسؤولاً عن الاصرار الي محدث بث الحرامات عتى في الوقت الدي لا كون فيه تحت ادره أو مرافيسية مفسة ، كالسرة وقت السير أو الطارة وقب طاريها أو المصعد الإسانسور ياوقت السميانة أوالك السعيسة لوصفة لاتزول الادا أدم الحارس اللاها على وحدود فوة افاهرة أو حصاص المصرد ولا كعي أن يثث الحرس أنه تم ير كب حط أ

وفي القوب الا كليري بري نصى الدعيدة الصاّع و يكن في الصرر الحاصل من الأشاء الخطرة فقط و سبأي ه لما بده الذعدة فقعدة فصلة واللابدس على الانشر " . وهي قصة صدر حكم عام ١٨٦٨ واثنت مبدأ عامياً ماله اله من وصع في ملكه شداً شديد الخطر ، كان مسؤولًا عن الصرر النشيء منه ، وأن فم (۱) عادة ۱۳۱ مه ، عصبته الرسوم الأسترعي عدد ۱۵ تؤرخ في ٥ شرال لا في

يكل واصعه مهملا

ما الشرع الاسلامي ده به برقر منه أن لمسؤولية على هما الديجوء بن اعتبر به الاشتاء لا عكن ان توجب مسؤوله ماء الاقي جابه الدسب بالعلى والشروط التي مرآت معد .

عهد برى ما رائد هاي حداء الحدوان، وبرى بدت تديه سفس الحداث الشهر عبد الدي بر" ما تقدًا في بدت المعراض، وهو و العجاء أجباراء واللبائر أجباراء والمعلون أحدار الله و ومن أمانيه سفوله عن شروحه اله لواحد أحد المرأ الوامعداء في محل محور له هنه دايد الما فسفت في الراو المعدد شخص آخراء ولا صرف على الحافر و كداث لوالد أحراء من محمراله الرائد في منكه الالمها و المالات بن على صاحبها الله المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المنافذ في صاحبها الله المنافذ في المناف

والفدار أبد في الانواب الساعة علية من هذا كشرة ، تدميق يوضع الاشراء في الطريق الدم ومسؤو مه الراهيم على الصرر المدي تحدثه ، ويسميق باصطمام السمين وما أشبه ، ولايد و والديران وعيره ، ولايد لاء دم كراراً في هذا الممرس وهي هميماً من مدائل الاصرار المداء ، التي شاترد الصياف وجود المداهدة الخصوص .

واءًا بكنفي هنا بدرس منه أن الديرو الدخير عن الحبطان والانبه ، أو عن وقوح بعين الاشاء اسقولة ، دون نهره الدي هو من بوعه ، والدي يكن معرفه حكيه بالقباس على ما ذكره أو على ما بدكر ههنا .

الحيطان والانب

وال صاحب الساية مسؤول عن الصرر المستمد عن الهدامها ، أوا حدث والله مسيحة عدم التصديح أو سيحمدة العبب في سائم ، هذا ما هام القابوت الممدد في العرب ،

وشهيه لهذا النص ما مجيسة في الشريعة الاسلامية الى فصل الحائط المائل وما

 ⁽١) سرح علي على عجباري (ح ٩ س ٣ ١) ، وشرح عووي على سير (ج ٩١ س ٢٢٢) .

⁽٢) عادة ١٣٨٦ مه. ونعامي باده ٨٣٦ من الديان عدي لأدان

محدثه الهدامه من الضرور ،

فلا خلاف عن المعمد و والمداهب الله من من حافيد ما أدا أى الطرابي الو الى منك اللهيم المدامًا، أي ما ألا من وقت بداء كوليا مسؤه لا ً الا انحداثه سقوليا هذا الحائط من عصرار

و بعسار دید الله و کال و به علی مید از ما ۱۰۰ کال ۱۰ به مدا علی حقوق الآخر الله و به مدا علی حقوق الآخر الله و به حقوق الله و به به الله و به الل

ونحري هد الدكي توجد عام على هاله الله المالية الحاجد الى التعالى ال كاشراع الحداج التي والعراب الحدوع من الحامل الاستداش و أن المعاملة الا ومحود أنا.

الديوالي العدالية أمد لاياً ، ثم مان المدادي ، فين الديان فالحام ما حصل من الصور السقوطة " في هذه المدان له ، حالت العدياء ووه والمداهب الانها

و بدهب الاول دقول عدم الآنيان في هم المع الاحوال داي والمحوال الما الله والمحوال الما الله والمحوال الما والمحوال الما والمحال الما والما والما

والمدهب الذي عول عدووله صحب لحائد ادائر عمد بعد سفوطه في عملع الاحوال حتى والدم بطالب بقصه او هداء . بعد فال سأت برا الي الى و في ور واستجاق وتعص اصحاب الامار الم الراحدين . وحمد به هي الناط حب لحائد و متعدًا بقركه سألاً ، فصبن ما لف الداد ، كالواداء مائلاً الى ديث التداد ، "

و بين هدئ المدهنين مدهب ثالث وسط ، وهو مدهب همهور الفقهاء - فقد ووي هذا المدهب عن الامام على بن افي طالب وعن القالب طنى شراح والسحمي والشعبي وعبرهم من أثاء الداعين - وهان به الامام مالك واصحاب الامسلام ابن حسل في

⁽۱) معي ۽ ۾ ٩ س ٧١ه

⁽۲) درر الحسكاد اسع س ١١١) و وجد (ج ٢ ص ١١٠)

⁽٣) اليدب ۽ ڄ ٢ س ٢٠٦ .

⁽¹⁾ ماي د چ ۹ س ۲۷ د

القول النح را أما الحنصيون فقد أحدوا به استخداداً ، خلافاً للقدس الذي يقصي عدم الديهان مصلقاً كالمدهب الاول " .

و شترط هذه المدهب لذات لاحل الصاب في هذه المسألة الدي بنقدم الحد اصحاب الملافه و عدال الدائث لهذه الخاص فين سقوطه افعيده لو سقط الخائف فين المطالبة، والنف المديدًا أو ما لا أو أصراك ما ولا صاباعلي لم كه .

و لذن المصالح في الأصطلاح النبياء و المرادة في الحجاد و النبية والنوصية
دفع حدر المحوط و الله فال وقوعه على دة ١٨٨٩ وعشرط في النقدم
الله لل في النقرط توقف كافت إلى له الراب كون الدوراً بمن له هذا الحلق ،
و شيرط حادظ الاشم و على عد الله لم وحي الراب كرة طاحت الحائط المكن
البائة بالشهود ،

و المستمدان دائل و جرم في عليم و تو سفط حال المداواررك عيره و الراء و الراء و الراء و تلاه المراء و تلاه المراء و تلاه المراء و تلاه المراء و و تلاه المراء و تلاه تلاه و تلاه المراء و تلاه تلاه و ت

وادا كان حق النقدم محصور شخص أو اشخص منسين ، باب كان احالط مالا ابن ملكهم و الى العالم العالم الله مالا ابن ملكهم و الى العار ق الخاص بهم ، فيهؤلاء عد معياسة المائن عالم النام أو ال سقطوا حمهم في دانت والكن عدا النامين والاستام لا مجوران في حالة مثل الحائد الى العراق العام ، لان حق النقدم فيه عام الصاً ؟ .

⁽۱) ندوند (س ۲۷ س ۱) ، و نتني او انتاسم اندکار ، و ندو ه انکاری اس ۲۹ س س ۲۵۷ ، و نجر (س ۸ س ۱۹۵) ، و غذا ۱۹ س ۱۵۸ ، نوفتح عدم علی هدیهٔ (س ۸ س ۲۲۱) ، و فندوی خدیه (س ۲ س ۲ اه س ۲ اه سرس اهدام)

⁽۲) مسوط ح ۲۷ مل ۱۱) ، و نمي ، ح ۹ مل ۲۷۵) ، و د وی ، ریه (ح ۳ من ۱۱۶ مهامش الحدیة) ،

وعلى كل حال ، فان النبيان عبد وجونه يقسم على صاحب الحائط الدون شترط في المدهب الثالث أن سقدم المطالبة النه هو ، و و لا يضاح مطالبة المداودع والمستعار و بمساحر والمرتبي ، لان النس هم ولاية النفض ، أ

ودر كان الحالت مشترك بين عدم ماكن ، وعدم البديه الى احسيدهم ، ه و يقاس ان لا حين على اجد منهم ، لان احسيد الشركاء لا سيكن ان نقص خاط كما لا شيكن من ماء ، و كن في لاستجد بدعد في حامه ، في رأي السائد عند دفي العقهاء ، يصبن من طولب المعمل مجمعة نصيبه بما احدث الحائط ، سيكه من عالاج تصديه عن في مراده الى تدعي الساء الماحيات ابو يوسف وتحد دو لا بان على عدا الشرائ في با نصف عدر أ

و كديث حص الخاف بين وله في مدة اعرز الماج من عدم رامع العاص الحافد الحافد . الحافد اليدوم ، و عام صوات صاحب حافد با قص في العص حى سقط الحافد . الى صرائى فعش القصة فيدان فعصات الانهاء في صاحب الحافد عالم محمد الرافع العص علم الرافع العص علم المقوطة ؟ .

ولا بدأ مناسبين الإشارة الحام التي مسأله الشقق الحائص الدان كان الشقق لا عاشي منه السقوال و حاكم فنه الإلى احالت الصحاح الدانا كان تحشي فنه الانهاداء الدائل الحوال الشموق بالعراض ، فعكمه حكم الحال المثم الدائل ، لأمه الحاف ماء الدمل ، فأشه المائن

و عداء في مقراء من هيده مناهب في مداه أخاص أمال ۽ اي حكي عمل و يهده عدل أمال ۽ اي حكي عمل و يهده عدل أدام عدل الديان مطابقاً و صفاعت لا يوافق العدل ولا المصلحة و واله المدهل الله ثن فيه تحلمت على اصحاب اللهات لائه الا يوحب مسؤول بهم الداد كان يقصرهم ظاهر ألله بي ومعروفاً الى حد يجمل الله من يوصونهم الائه الله الله الله عدم ما يحشى

^{(+ 0 + 0 - 1 + 1 + 1 + 1 + 2 + 2 + 2 + 2 + 3 + 1 + 1}

۲ د سعی جی کہ (سائم ۱۱۵۸)، وقع بدار اسم ۱۱ میں ۱۹۶۳ موسومہ (۱۱ تا ۱۲ میں فی ماضع کرکو ،

۱۳۱ بد م و پیدا فی مامع سک

⁽٤) التي (ج ٩ س ٤٧٥ ٥٧٥) ، وكلم عديا س ١٨١ ؛

وقوعه و بالمدم له معني العشر في جنابها ، وهو الحبين بال وأنات لها أ

الدالدهب الذي الدي يوحب صهاب لدولت معد أند عم وهدم و فاله أشاء المداهب الاسلامية على الدين الدين الدين أشاء ال المداهب الاسلامية على الصعاب الاسم تحطران وهو يوجب عسهيرهم الاسد والى المورهم الى محتمى حصوب الدار ما الاسكان الدار وعط الشهم الدارة عالم الدارة على الد

وقوع بعض الاشياء المنتول

حد رى ال كرار ما داسته في الدين الاصرار من حراء وضع على الاشياء المتقولة عكام ما يراق رم في الطراق وما أشه عاولا الله أحلط محدث محدث على المراد هذا المراد على المراد على المحدث عليمة وها همينا يراد المراد على المحدث عليمة وها همينا يراد المراد على المحدث على المحدث ا

اولاً الروضع أحد حرثاً والعجراً على حائمه أو سطحه فرمنه الراج عالمي الساب فقاله أو حرجه عاأو رسه على شيء والمله عافلاً صيابا على واضعه عالاً له لم يكن سعداً باً توضعه في ملكه عالات الوفوع حصن من عام فعله ،

و تكن لو رضع دلك منصرفٌ فوق الصر في الدم أو فوق ملك العبساير ، فهو صامن ما يجدئه وقوعه من الصرر لانه متمدً في عمله ، كما لو سي حائطاً ما ثلًا *

⁽۱) بيسوط ع ۲۷ ص ۹

⁽۲) علم عصوص (۲۰ بر ۱۲۷ ، بو پدت (ج ۲ س۷ ۲)، و بدي (ج ۲ س۷۷ه) ،

ثاب نہ و مدانه الحرمی میں کانت الحامات ؛ وار حلانہ وضع کل منہیں حرہ فی السرائی فتدخر حت الحداثم علی الاحراف ، فا کند) عملمات ، عرم کل سہم ، ، ، عبلد ابنی پوسف ، قیمة جرة الآخر

و كن او تدور حد احدى خراى فقط دم ب الاحرى فا كسر، هما ، دادر دعى در حد حرة الله أو الام عمرة حجر رضع فى صريق والاصهاعيي صحب سدوره أو الام مدرة أن حس وحل محرحا عن ودمها سحرح صحبها عن الضان و وزال حكم فعله ال.

حاتماً في التصرفات الضار

لا مراء في أن هم النبعث كان طويلاً بالقراص لبي بن حاد عنه في الكنت و غرابان التي بات تنظرية العامة في المسؤولية الحرامية .

وكات ساعت على دلك ما عرفده من أن الشراعة الاسلامية م يكن والدة للمادى، البطرة والاستداح التجليبي عال كالب منية على القصاء العبيبة والحلوة والاستقراء ، وهي هذا السنب درست الخراش لمداية ، كلاً على حدة ، كالركافي اشتراعة الالكابرية حتى اليوم .

وتوعم ديث ، فيدا الاستوب لفقهي لم عند ولم عنع الأثم المسمج من السنجلات القواعد العامه الأساسة ، التي تركز علي احكام الحراث على المسلاف الوعم ،

وعلى عبيب أنها قد نوفقه أن أثاث أنه يطلب للمسؤولية الحرمية في الشريعة الاسلامية بعض الشروط بوحه عام شدية الاسلامية بعض الشروط بوحه عام شدية بشروط البطريات الحديثة والقد أثبت بصورة حاصه أن الحلاف بها المعقباء م يكن ألا من يوع الاحتهاد في الفروع والمسائل عوم يكن في الاصول والمبائل عوم يكن في الاصول والمبائل عوم يكن في الاصول والمبادئ، إلا نادراً ،

وعلى كل حال ، و خُلاصة التي لا شك وب هي ديه ، فيا عدا أحو ل المساشرة ،

⁽۱) جامع عصوبين في حامع مذكور ، و كلم عنها بنا رامن ١٠٠١) ، و الداوى الحدا ه (اچ ۴ مين ١٩٨٤) .

لا بدًا من التعبيد أو النقصير أو عدم البجرر في الاصرار تسبياً . وأن هذا الاص لا تطبق على عمل المرء نفسه فحسب، بن يطبق الصاً على فعل الحرواف وفعل الحرامد دوت بفريق أو عبيرًا.

فهرست الجز. الاول

م كتاب الطرية العامة للبوجات والعقود في الشريعة الاسلامية

Asia.p	
0	اً <u>اع</u> دمة
	القسم الاول. التصرفات الشرعية نوجه عام
A	الناب الاول ــكلمة عامة في المال وتقسيمه
	اداب الثابي ــ الموجبات او الالتراماتومصادرها
	الباب الثالث استعمال الحقوق
٣0	الفصل الأول - الحوار لشرعي بافي الصاب
44	المصل الشائي ما تظرية الحق المطلق
13	العصل الثااث - النظرية المادية لسوء السعيال الحقوق
٤٩	الفصل الراح الاعتراء المعدولة لسوء استعيال الحقوق
	اليآب الرابع ـــ الفصولي والتصرف بمال العير
۲٥	الفصل الاون ۵ منع التصرف عال العبر
37	العص ؛ في نظرته نظلات اعمال العصوبي
70	مصل شالث عظرية النوقف على الاحاره
٨¥	العصل الرامع بدائظوية المتنفعة
	آلياب الخامس ـــ الكسب غير المشروع
AA	الغمل الاولي – النظريات الختلعة

انتهى الجزء الاول

فهرعسية

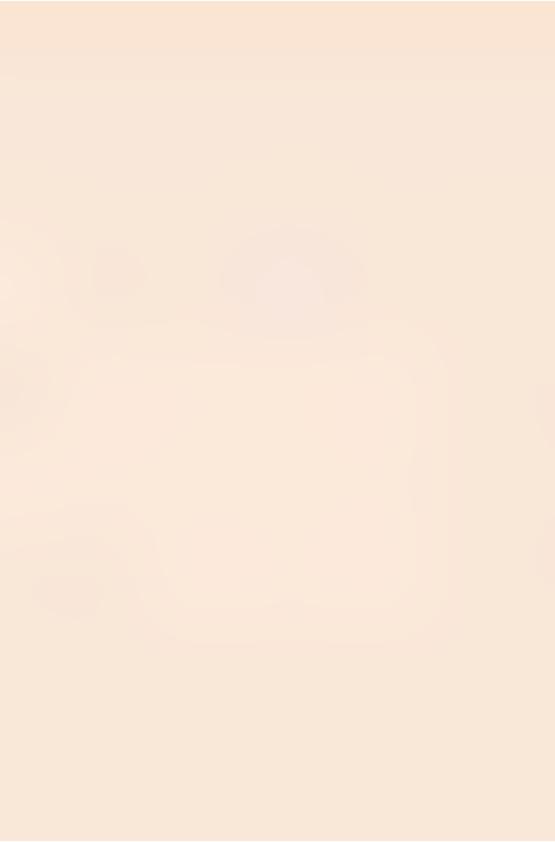
700

الاغلاط المطبعية

المراب	144.1	البطر	inches II
تعريف	بسجد ثمريقه		77
اولما	سريت اولما	14	47
الدبة	الذمة	1.	74
أراماً	خاص	10	44
الداهب	لداهب	٧	TA.
L	.1	14	żY
الحاصة	خامه	Y	94
والحاص	الحاصور	*1	ካ -
يكون	بكون	15	ኘም
الاحارة	الاحورة	3	YA
مأ أ	مسأله	4	9.
هده الاحكام	الاحكام	10	1+A
يزيد على	يزيد عن	Y£	11-
المهو	المثبح	هامش س۲	113
سورة	مور	هامش ۲	117
٣	٧	الإخير	144
مذا التتل	Lia	۳	131

الصواب	ibi-1	السطى	العقط
الجربه	الرة	1	127
القدمة	القامة	17	111
مثمته	Jilan	11	147
كامة في لاثر	كلمة الاثر	۵	717
الارا تعب	الَّ أَشَلُ	17	YVE
مالاقه	ملائمه	14"	441
المصرو	المتصرو	14.	YYY
والأخير بأمور	والاحير والأمور	1	YYY
الإحير	الأحار	13	377.4
حبث	سبث الدانة	17	Tio

انتمی طبع هدا الکتاب علی مطابخ الکشاف ق ۲۸ رسع الذی سه ۱۳۹۷ ر ۹ آدار سة ۱۹۱۸





THE GEVERAL THEORY 0 F

THE LAW OF OBLIGATIONS & CONTRACTS LADER MERANMADAN JURISPREDENCE

A comparative study of the Islamic rites from the modern standpoint

BY

SOBHI MAHMASSANI property of the second No of the late of

A 15. 1 15.5

VOL- 1

All rights reserved

Plan 4 B BARAL KACHAFF BERDT LURANDA

Peries - Lebence







نفدمة المفالن طانا شر للمنه الجامعة الديدكية المكنه الجامعة الديدكية النظرة العامقة في بيرمة النظرة العامقة مصصف المنابع المخالة والمخالة والمحالة والمخالة والمخالة

المحامي بحي محصاني

وُكَوْرِ فِي مُحْوَقَ مِوْنَ، بِ حَ مِيدُنَ، اشاد الجيه و لقاد ل راء فِ فِي جَمِعَه بِرُوتَ لِأَبْرُكِيهِ رئيس عَرِقِيةً فِي محكمة الإسلاق عليه في ما عصر محمد عمان علا و دائش

> للجزء الشّاني منت في نظرة العسقد دبي مفاتين ا الموجبات ونلفت بي وسنقوطها

الب شيع مكنيه الكساق ومطبعتها مبيع وب

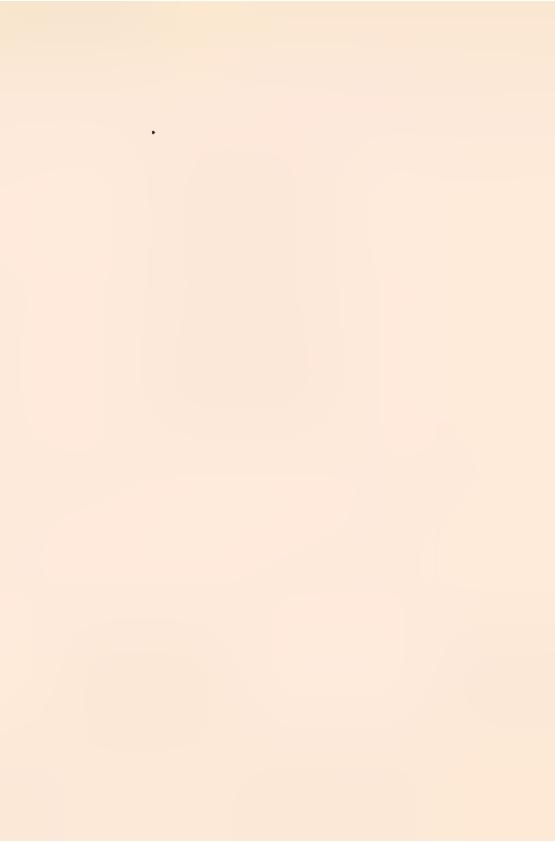
عميع علياو إلى يحدون يوايل

النظرية العامة

للموجبات والعقود

في الشريعة الاسلامية

خر، الثــــ، بي



القِسمُ الثَّالِث مُطرِّمية العَقد

الباسيالة ول متعلومًا تدعًا مّر

الفصل الاول المثنيئة المفردة والعقود

المثبئة المتردة

ان التصرفات الشرعية هي بصاره الفقياء المستمعن توعان - العملسية والقولية ، او هي تعمارة القانون الحداث الاتمال عنو المساحة والاعدل القانونية .

ولا شائ في أن النصرف العملية كانت في الشرائع القيدة أول مصادر الانتراء القيدة أول مصادر الانتراء ولا شائل الانتصادية الحدت المدال من ولا أن الأمام في الأهمة شيئاً فشتاً بالقياس أى النصرفات القولية ، وبالقياس بوحيد حول إلى المقود التي أصبحت اليوم أهم مصادر الإلتزام بلا مراء.

فعه أن درسنا في الحرم الاول النصرفات الفعلية أو الحرائم كمصدر من مصادر الانتزام ، سحث الآن في النصرفات القولية . وهي ، كما عرف ، كل عمل مشروع جرى نتيّة أحداث الأثر الشرعي . ولقد أوضعا بداعاً الدالدروات القولية أو الاعمال القانونية تنقسم قسمين. الرماع فسم العقدوداء وهو الدي بنجم عن العاق بين هريقان أو أكثر أو إن في ما كان ياتحاً عن أو رد فرد والنفود والمعن في هذا القلم المشجود الداكرة أمام المداكرة العامة المعلمات القول الما المعلمات المولد الما الصادرة عن أرادة هرد وأحد

فهذه التصرفات الاخبرة قبيلا جداً بأنقاس الى العقود ، بن هي لا نضح الأفي احوال الله أنة ، وهاك الم هذه الاجوال ...

اولاً ﴿ أَشَرَعَاتُ مَصَوَلِي فِي الْآخِوَالُ وَالشَّرُوطِ الْبِيْمِرُ تُ مَعَا

ثان البدور والاياب ، وهي شعلق نقسم الدادات من نفقه الاسلامي

ثالثًا - الاستدادات في الاحرال شخصة ، كالطلاق والداق وما سهيا

رابعاً – الوقف والوصة ، بعد، همور العقم ، كني لصحبها ارادة لواقف او الموضي وجده ، دون فنول الموفوف عليهم أو الموضى لهم ، ادا كان هؤلاء عير معينين ، كالعفراء والمساكن ، وما عدا ذلك فعيه خلاف بن العقم . .

حددساً حاملة عند بعض الفقير، توحيد هنه مان النصرهات، بمعقد أو بصح بارادة منفردة من أحد عشره في دول قبول من الآخر ، ومن هيده الفئه الابو . ومافي الاسة طات، والكفالة، مع نعص نفصل باير المداهب.

وهي المجالة , و تبعقد الكفالة وسهد ومحاب الكفس وحسده ، وسكن أن شاه المكفول له ردها على دلك ، وسقى الكفاله ما لم يردها المكفول له . . .) (اسده على القبوب) ويي الابراء العبيّ ، و لا يتوقف الابراء على القبوب) وسكن يرتد ، رد لابه ادا ابرأ احد آخر ، فلا يشترط فبوله ، ولكن ادا ردّ الابراء في دالك المجس بقوله لا الهسسال ، فيكون دلك الابراء مردود " ، يعي لا يبقى به حكم . . .) (المادة ١٥٦٨) .

وبالتدقيق في هذه الفئة من النصرفات في المدهب الحدمي ؛ بسبان ان القدون في موجود في الحقيقة ، أو ان وجوده معروض فيها ، ويدل على دلسك أنها ترتله بالود ، أي انها لا نصح أدا صرح العربق الآخر بعدم فدولة ولكن بعض المداهب ،

 ⁽۱) داوی سکی (ج ۲ س ۷۸) . و لاسفاف فی حکام (اودات الص سی (۲ ۹۹ میر ، من ۱۹۷)
 مدر ، من ۱۷) ، و هروی بدر فی (ج ۳ من ۱۹۹)

كالمدهب الحسلي والقول المجمال من المدهب الشابعي ، بعتبر أن الأبراء كعميسه الاستقاطات نصح بدوان قبول المدن وراثم راده له أن فهو أدب تجمل في هدده أخاله باوادة المسقط وحدها 1 .

ونحى لا بتوسع في همسيده الامور جمعاً ، لان بقصها كم ترى بتعلق بالعباد ت كالبدور والانيان ، أر بالاحوال الشعصمة كالطلاق والعداق ، از باحبكام الوقف والوصية ، ولان البعض لآخر سبأتي تفصيد في محدد من بواب العقود و لمرجدات.

الوعد بالملأفأة

من الدوات المعروفة منذ القديم ان بعد العد ساس القديم مكافأة لمن تعلق لد خملا من الاخمال الوكان ترك ديث عاساً في العراق صباع بعض الاموان ، عليث بعد صاحبم الدفع حائزه لمن يردأها البه الفهن إلمام الواعد الدفع ما وعداد له 1 المي عل تكمي أوادته الملفودة لوجوب دلك 1

عبد برومان كان انوعد بالكادّه ميرما بواعسد داء وكانه دائ من الأحوان الاستثراب التي كون عنها المراء مينوماً باراداله المنفرده دون عقد والدان ومن أهم أمثلته الوعد يمكاناه من يود العبد الدرب إلى فاحله "

اً وشده بديث ما محدد في الشراعة الإسلامة في باب العبد الآتى و «درب وقي باب الجديد؟ ... والجدله هي ان محمل أحد شيئًا معاومًا من يعمل به هملاً ، كما و هال صاحب العبد الآتى و من ودد اي عبد حمسون درهمًا ، مثلاً .

و تصع الحديد عبد حمهور الفقي، أن عدا الحديث ، ويعدير أصراباً من طروب عقد الاجرة ، ولا شترط فيه فدول العامل ، وقيل الديمين الذي أقدمه أقوم مقام فدوله أوضعه الحمالة الم عقد حائز من الطرفان ، على أ الله محور كل من الحاجل او العامل الديمسجيا فين الدم العين ، واشترط لالترام الحاجن أو أبو عد أن كون الحمن أو الاجرة معاومة لا ويشترط ايضاً عبد الماكنان الديكون

⁽١) علم في هام سنأته عمل ثائث من باب باي من عبد الدياح من هد كدياب

⁽۲) رحم کاب مانون ، ومان حبر , من ۱۸ ، وکنوعه اللو بین ، ومانیه) . (۲) . (۲) . (۸۶) .

⁽٣) بتثليث الجيم ، اي بصمها او قنصها او كمرحا .

هدا الحمل يسيراً ٦٠

د عبد الحسل ، فلا مجت الحمل المستى ، بن الهم قالوا استحساباً في مسألة السند الآتى او «ه رب بان من يرده الى صاحبه يستجل جملًا قدره اربعون درهماً ، بن رده من مساوة سفر أي مسيرة ثلاثه الهم فضاعداً وهذا المبلع والجب الدفع ، سواء أو عدد صاحبه به اله ثم بعد ، وهو واحب عبد الي يوسف ، واب كانت قيمة العدد عن منه ، ولكن عند محمد الله كانت العيمة افن من اربعين درهماً ، بقضى من رده بقديته الا درهماً واحداً ،

ونجور الصلح بين الطرفين على أمن من هذا المنابع ، لا على الريادة ، وإذا كا ب المنافة دون مسيرة سفر أي "هل من "بلائه اللم ، فقد قبل إن الحمل يكون محسامه الكن يوم "لمث الاربيان أي ثلاثه عشار درهماً وثبث الدرهم ، وقبل الله الكون ما بنعق عليه الفرائقان أو ما نقداره الفاصي علما الطلافها "

والعير" لا بناً من الملاجعة ال و وأن الموحدات والعقود اللبنائي اقر أيضاً. ال الانجاب وحده بكمي للانتراء دول هنول أو انه ق ، إذ كان هنادا - لايجاب - من نوع الوعد عكافاه (سادة ١٧٩ ،فقرم - الاحترة) .

العثد وتعريث

في اللغة معنى الفقد ، كسر العاب ، القلادة ، ونعلجها الاحكام والشد ، فيقال عقد الحل أي شده . واصطلاحاً الفقد عمارة المجلة هو و الترام المتعافدين وتعهدهما أمراً ، وهو عمارة عن ارب ط الانج ب بالقبول ، والانعقاد تعلق كل من الانجاب والعبول بالأحول بالآحر على وحه مشروع يظهر أثره في متعلقها ، والمادتان ١٠٣ و ١٠٤) . وليس كل الهابي عقداً ، فاو انعق النان على تزهة أو على هماه السهرة معلماً ، فلا عقد منها على الانتفاق الذي له أثو

⁽۱) انوجہ (ح ۱ ص ۳۴۰) ۽ وصواح افقائين (ص ۷۱) ۽ والروس البرنغ (ح ۲ ص ۱۳۲) ۽ وعدوسته لڪري (ح ۱۱ ص ۱۰۰) ۽ وسرح الحرشي کلي سيدي حسسل (ح ه ص ۵۰)۔

⁽٣) فصة بورن سنبة مثافين .

⁽٣) فتح القدير على الهدامه رح ، ص ١٦٠٠.٤٣٩) ، والمحر (ج 4 ص ١٦١-١٦١).

شرعى ، وهو العلاقة الالرامية الدشته عنه

هذا ، دكر به المحني في تمريف ، وهذا ما المقتب عدله الشر المع الحدثه ^{ال}. فقد حاء في فانون المرحدات الملد في ان العقد هو الاند في الذي يرمي الى انشاء علاقات الرامية (المادة ١٦٥)،

وان كامة العند بقرب أبضًا ومعنى من كامه العيد ، فبقال ۽ قدم أو عاهــده على واحد أو في الكلمبلل كيائرى معنى الارد لله والاناتوام ، وبرحج أن يكون اصلها واحداً ، لأنه تال في علم العلمولوجيا بعراسه أن تشابه الاند لتا يقاله أحياناً التشابه في المعنى ،

ولا شک فی آن العقد من مصادر الموحدات والا برام ، وآن الف العقد العقد ...و والعهود والحجب وثائث با قرآن الكرام ، حيث حاء فيه الديام الدين آمنوا الوفوا بالعقود » " و والوفوا بالعهدات العهدكات بسؤولان " .

راحير كا ندمن الاشرة ان انه كما شبرط الدق الفريقين الانعقاد و كذلك يجب اتباهها لرفع العقد راه سه ، فلا تحور لاحدهم سفرداً ان يرفع العقدما عجرد اراديم والانه كما نفياه من ضعى في نقص ما تم من حهام فسعيه مردود عسنسه و (المادة معه من المجلة) ،

رد) و بدیدهای آسول این که حکام عدد ده Taw of Centract می ۲) آن عقد هو لامان عشی داداند (Centract as agreement resultion in or thought a centract)

⁽۲) سورة الألدة (۵) ۲.

⁽٣) الاسراء (١٧) ١٤٠.

الفصل الثاني

اقسام العقود

فيتم العقماء والمحلة المقود الفسابُ عديدة أو محل بذكر هم. أهمي و هي المقط الصحيح والمقد الداص ، العقد الدافية والعقد بموفوف، العقد اللازم وغير اللازم ، عقد المدارضة وعقط لممرع ، عقد تميث العلى وعقد عديات المنعة .

النثر الصحيع والنثر البالمق

ان المقد الصيب ما عدرة تحيه والعلهام، هو المامقد والمشروع اذاءً ووضعةً و المادة ١٠٨ - أو تحيلة أحري هو الدي تحياج شروط الا مقاد والصلحة السائي سلمياً لمها في الدات القادم، والذي ليس فيه ضفه شام العرض القصود منه .

وان العقد الناطل هو «كما فان كيم » ما لا يكون مشهوماً عاصلة " . اي هو العقد علي المنعقد الذي لا يصلح ولا كون مشهوعاً أصلا (المادنات. ١٩٧٧ و ١٩١٠) .

ومثل يوصح دلك البيع الدي بمقده العافل الدلع بشروطه المطاوية صحيح . ولكن السع بكون باطلا إذا كان الدائع محبوباً ، او اذا كان المبيع عاير المقدور التسليم ، أو اذا فقد منه الحد شرود الانعقاد / الددان ٣٦٣ و٣٦٣) .

و من العقد الصحيح والعقد الناص عند الجنفيني وفي المحلة نوع ثالث من العقود هو العقد العاسد , وتفريفه انه العقد الشيروع أصلاً لا وصفاً . أو بعد وة اخرى هو الذي يكون صحيحاً بعشار دانه أو أصله ، وقاسداً باعتبار بعض أوط فسسه الخارجة (المادة ١٠٩٩) - وجدا يفارق العقد الفاسد العقد الناطل ، الذي لا يكون

⁽١) الاشناه و نطائر ، لار حمر، من ١٣٥٠ ،

مشرّرعاً لا ناصله ولا يوصفه ١٠.

ومن أهم الله به المعاد في العفود صفيه الحبيد لة في الموضوع المعفود عليه ، في العقود الدالمدة مثلاً على السبع الواقع على شيء عبر معاوم ، لاه به كما قات المجان و لله ولا قليل و الله المجان المستري ال

وان لعهد الدسداد في العهد الدعل في بدئمة ايضاً عليه لا كوب الدعل حكم مطبقاً ولا مقلب صحيحاً ابداً عرى العقد الدسد بصبح عقد ور لرصعه الدد دم مطبقاً ولا مقلب صحيحاً ابداً عرى العقد الدسد بصبح عقد ور لرصعه الده دعليه وسعل بعسمه من وس احد بلده قدي قبل روال هذه الصعة الا أد هنك المساع في بد بمشتري عار استهدی و أخرجه من بده ما صحيح او جها من حراء اوراد وبه المشتري شيئاً من ماله م كمالوكان المساع داراً فعمر هسد او اردياً فعاص في المساع الوبعيد الدارة وهمر هده المالية الدارة العسم على حداد المدارة والدارة والدارة والدارة المساع على حداد المدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والمالية المساع على حداد المدارة والدارة والدا

و مصورة حدمة ، لقد من مما سابقاً ب بعض الفقود عدمه بالقلب صحيحة بالقلص كي في السب ع والقرص ، فقيهم إذا فلص المشلساتري المنطأر دا فاص المستقرض الشيء موضوع لقرض صبح العقد ولر أمما ألما أنا لعص عدم المقود يصبح بالقلص فراساً من الصحيح في كثر احكامه كما في لرهن، وكدات وألما أن لعص المقود الماسدة كالأحارة والشركة وما النها ، لا ينظر فيها الى المه وصلمة المشروطة اي الدر الملياني عمرض وحوده في العقد عالى المار الى تعوادل الالى

 ⁽١) الاشاء في موضع بدكور هد هو معي جاس للعقد نفسات و ي كان فداستعمل حياد بوجه نام تلمي مصد غير صحيح ، سم ه أكان ط أم فاحد ، كا حا في الدر شخار (ص ٣ س ٣٣٢) ، و درر احكام (ص ٣ س ١٦٨) وغيرهم .

بشرط «ل لا يرعد عن البدل المبدل " - مع أنه لو كان العقد باصلًا في خميع هالده الاحوال لما كان له من اثر شرعي على الإطلاق

وهما الدهريق بال بعقد أن صل و أعاسد لم يقبل به الأمام الشافعي العمسة الساطل والعاسد متراده ل ما الآفي عص العقود ، كاوكانه والعسمارية و شركة والغراض المصارية و شركة والغراض المصارية و ما شركة و لكرات في الرق ، وما شبه " ما و كدات و لل الأمام لها من حال و داود العالم كالعمم العراق عن العمل الطلق والعقد العالم المدالة المدالة المدالة العالم المدالة العالم المدالة العالم المدالة العالم ا

وعلى كل فان اسباب القساد الدينة على وصف احربه في سدهت الحدمي وفي علم الاحكام العدلية قد العنها شيئاً ، رة علا من ديول اصول الله عن الحقومسة العلمي و الله عن عنال القاصى حق مدير بأنه الماه قدم ، وارانة وصف العاسد، وهذا يستدم الله العدد العاسد في معطم الاحوال الدكورة في عنه

و ص بيث الددم، في عقرتها الاحتيرة » هو : و أذا أنهق الصافدان على النشاط الاصدية من المقاونة ، عدّ العمد باب ، والوالد كو النقاط الدرعاء ، وأدام المثق العاهدان على الداه عد الدرعية ، فيصيب المحكمة عدد الادة با في ماهية العداد » .

العقد المنافذ والعقد الموقوف

من المقود ما كان حالماً من حقوق الماراء ومايا ما كان مراسباً الها ها هقاله فسمّاني دفعاً الداكان لا سعبق له حق لعيراء وكان عبد الحاكي ولحان الدمانة ١٩٢٩ و ١٩٧٤) - مالا الوادع الجداء له العاري عنى حقوق العيراء وكان هو حائزاً شروط الإهليه سائدة كان سعه لافعاً

والعقد الموفوف هو الدى سعلق ه حق العير ، ولا عبد الحكم الاعبد احرة صاحب الحق (دردال ۱۱۱ ، ۳۷۷) . وهد العقد مقبول فى الرأي السائد عبد العقها، وحصوصاً عبد الحميين - وبعدار النعر عب هو ان العقد الموقوف لا بعيد

 ⁽١ نظر ما كَارَ مَا مَا أَمَا وَ حَالَ كَانَا عَامَ شَرِيعَ ١ حَرِه الأَوْلِ مِن ٩٧ ـــ، وحامع القصوابي (ج ٢ من ٩٧ وما مشاها).

⁽٢) الاشناء والنظائر للسيوطي ، ص ١٧٨ .

⁽۲) شرح کیر (ج ؛ مین ۴ ه ، ، و محمی ح ۸ راد ۱۰،۱ (۲) .

باطلاً ، بن يعد موجعاً على رضى صاحب الحق الذي تعلق حقه به ؛ او على احدرته كا بقال في الحدرته كا بقال في الاحداث في الاحداث في الاحداث في الاحداث في الاحداث في الاحداث في العقد بالمعالم أن والما لم يجره و ما يرض به ، فسح العقد باعداً كأنه م كن ويكنه حرى عاملي هذا الصرب من العقود موجوداً لان صحه ريصلابه ، أو عاده بالدود بالعداد عاده بالموجودة وعدب ،

و هم هده العقود الموفوفة هي --

اولاً – عقد العصوي في النظرية الاسلامية المحدوة . وقد كليم عنه مفضلاً ، فللراجع في محله " .

ناساً بعض عقود الصعر المبير سارى في ال أهلة الدعد ال الصعار لا علكون الحراء الدعم في الصرفات القولية الوالهم داكاوا من فئه الصعر المبير بالله على الشرعي الدي سنعرفه المحكوم الحراء بعض العقود فلكون هذه العقود بافده و ولو بدات موافقه لولي الكان هم في نقع محص اكتبول الهده وما الى دلث الموادد عني الحرد الوي الكان هم في نقع محص القبول الهده وما الى دلث المحلوم منوقعه عني الحرد الوي الكان فاترة سنال اللقع و صرواء كالمد على والإجارة وسنا أشله الم

مذاله ، بو دع صي المدبر ما له الا ادن واسه ، كان العقد ، وقوفة ، مي اب به د هذا الدالم سرفف على موافقه الوي الدلوي بحار ان راي العقب مفتد الصبحه الصمير وافق عدالمه أراً حاره وصح العقد وبقد ، والمكس بالفكس (الماده د هاي ١٩٦٧) ، وبلحق بالصمير المدير المعلوه والسلية كما سيري المدتات عادة بالده ها

الشرف بشوهون ، مع أو هذه أو ما شكل ، من المعاوم ال شمي المرهون مثل المرهون المرهون المرهون المرهون وحق المدن الراهو هما ، فيدا مثلا اعتسار المحدوب و الماكدون بمع المرهون موفوقاً عندى الله الدا بعد أحدهم دون وحى الآخر ، كان العقد موفوقاً على رضى هما الآخر ، فإن الحروضيع و عدا والما لم يجره بين والمديم " .

ر مماً - الوصية ومد الحق ج. . من احكام الشبرع الاسلامي ان توصيه لا تجور (١) و حد ، لاور س ٦٥ .

(۲) رجع نخالة (مو ۱۹۸۵ و ۲۵۰ و ۷۵۷) ، وسرح خصاب على سيدي حسن (س ٤ س ۲۹۱ لوارث (لا ان محترها دى اورثه عب ودة الموضى (دوياً تكون الوصة في مثل هذه الحال موقوف (م عنى احرثهم) ان احاروها صعّت ، والا نظات ، وربعق دوضيه من هذه الدحة الهنة وم كان شنهاً به من العقود التي بمقدهم (م لمو • في مرض مو ، ، كما ساني بد ، أ

وان عام معتود الموقوف في منقبل من على الفقياء المدهبين، فقد رومي عن الشاهبين بين مدهدة الحديد وعن الن حسن في الحدي الورايس عنه م وعن داود الله هري را بي تور من الله المداهب الرائدة ما الهم اعتبر را المقود الموقوفة باطبيم لام، صدرت في عام بدون موافقة العبر الذي علق حقه فلها ماي كاب في أصلها محرمة وباطبية، فلا لكون لاحد الجارة المحرم الراض، عبر أب هذا الاصل مستشات في الوصلة وهذة المرافض وما الشهائم، وكان لا تري محالا للمصلم، الآب -

والقد محتمد في هذه الدطرية في باب بصرفات العصولي؟ ، وأوضيضا له فلم من حراج والصدق : وسلامي عام ذبك من الامثلة في دراساننا القادمة .

اعقد اللازم وغير اللازم

ان المقود الدوره ، وال كالب صحيحه عير موفودة ، كن كون فيم احدثا ما يسمى في الاصطلاح الشرعي خدر الدوره في لحدد كون الداد العاقدي محيراً في فسج العقد أو في النقاء عليه الدوة ١١٦٦

و أيمسم المقود أراده من هذه الداخلة فسيحن أو في العقد اللازم ، وهو المقد الدور الدري عن الحراث أواا: في لحارًا أو عام اللازم ، وهو المقد بدور الدي هيه أحد الحيارات (المادتان ١١٤ و ١١٥) .

و اذا نظره الى ماهم، العقود الدفاء من حيث لرومها ، رأسا بها أبلات فئات العقود اللازمة من العاسمات و تعقود الحائرة أو غير اللازمة من الحاسب، والعقود اللازمة من حاسب وغير اللازمة من الحاسب الآخراء وهذأ الانتجاء عسره توع العقود

و١) را حم في هنده الأمامة حملاً العالون الدانة م ح ٢ من ١٤٣ - ١٤٠ (الهامش الصدية). (٢ - لأنت عالو العائم الفسوطي (ما ١٧١) ، أو عواعد لأن رحب (الفاعدة ١٣٠ من ٨٠ وما بمدهنية) .

⁽۳، ال الد ، الوراس ۱۳

والعرض المقصود ملها ع وهو مقبول في حميع المداهب المه الوقاء مع ج ١٥٠ ساير فيم الحها التردد في توريخ المص العقود التن هذه الناأات الحريمة .

فيحل لا يمنعن هيت في بيان مواضع الحدف ، ان يكنفي عال كل من ادم ك الالاث دائلة ماهتي عليها علم الحدم ، او على الاهل في الراي ال أند عمدهم ا

اولا بہ العقوم اللازمانية على الحسجيان وهي العقوم التي لا تحور بأحد من المدهدائي بعد العقادة، الله إعسام الدران رائني الآخر الدنا العران العصوم مام لا لم الا لماك

و أهم هام العمود هي اسع ۽ و باخره ۽ واها ۾ موض ۽ واها، بدول عوص في عص اللہ ۽ وارواج الحالي على الحال اللہ ۽ والحالج عوض وہ الشه .

ومي الديم ملاء حد في انتخال الله و أن كان الديم لأرماً بعداً ، والله لأحد د أنه على رحوع عنه له مددة ٢٠٥٥ ، وسنته الدع ض الم على و موصطها لا ير ما يروم العقد ، والدوائل من لها أه ، وعلم فالعده من وال حدام الدعرية ، الدياً المقود حرم أو عبر الارمة من أحداث وهي لي كوب وم اكن من منع الدي حق علج دول رحمي الآخر ، أد الدي و دال وصاحف من حث المراس لدي عصدال الله

رهم مديده مده مقود وكاء والشركة والمدارة والودامة وادعارة والوصلة ومالم ما لا با كونا عدد المقود معدد . المنة معدد الرعوا وع معاوم اللي الاحوال الي محور عليم هذا الشدد و المدأد إكونا حق النسخ مفدد أنها شراد الله الله أن العدد الارمام من الحد عالم و الحارة من الحالم الرمة على الاحرا والا محور العلم الاحد عدرا من وحده ، والتي كونه الرمة على الاحرا والا محور العلم الله المدارة المالية الما

مُدُّ به في الرهن الله به ونحم البراغ البرتين أو الكول له اب عسج العقداء بالله به في العقداء بالله به في الله بالله به الله بالله ب

له، رئیس لفدین الراهن ان یفسح الرهن دون موافقت آ - المرتبی (المواد ۱۹۰۰ ۱۹۱۷ و۷۱۷) ،

عند المناومة وعند البرع أ

ان عقد المدومة هو منت كان النفع فيه المتعافدين جمعاً ، كالسع والمقابضة والاجارة ، ففي النبيع مثلاً ، فكها تكون النفع المشتري باسد ع يكون ا صاً فدائع بالشن .

ما عقد الدوع و ديو م كان الدمع هو لاحد اسماعدي دون الآخر و كانه و المعارية, وبي هدي المعقدي و الدمع هو للموهب له وللمب مير دون الواهب والمعير وللمقدم المعقود الى معاوضه ودوع الهمية في دعم المداهب ولاض في عقود المعاوضة الهاء تم برضي المده عدي دون الشتر ط القاص و له في عقده اله و ي عقده الهاء كان يرا الله و ي عقده الهاء بي المدع ولا تم في الله للهال ولو قبل القدس و ومعارة الموتي و ان العدم الى يسلم المدع والمان مس شرط لهم الدع و كانه ليس شرط المدع و كانه المس شرط المدع المدي المدع و المدين المدي

اما عقود التبرع ، فلمها خلاف في المداهب والقواءين - مثلا في عقد الهداء ، محد ثلاث نظريات محلطة ، لا نوى ناساً بكلفة وحيره عن كل سها "

فالنظرية الاولى تعلمُ عقود الديرع عبرُله عقود بمعاوضة ؛ اي انه بكهي فيهم. الايجاب والقبول ، وقد قال نهده النظرية من الفقهاء المسابي الائة مدلمُك وانو ثوو وداود الصاهري ، وقالت نها نعمى القولمبد الحديثة . مثاله نهاء في فانون النوحات

⁽١) إن النادة ١٩٩ من قانون الموحيات و المقود الدائي ، سامين معرفوه اصطلاحياً الحر حديداً ، هو المدادو الموس و المدالحاتي ، وعن للحد الأعدد الاصطلاحات اختيادة) عسم وجود الاصطلاحات لمرايه ، لا سام رد كانت هذه الاصطلاحات واضحه صحيحه واستحه .

⁽٢) يراجم ليعائم (ح ٥ ص ٢٣٢) ، و الدين ٢٦٧ و ٣٦٩ من المحلة

⁽٣) راحع ،بسوط(ح ٢٧ ص ٤٩) ، وشرح خصاف على سيدي حسل (ح ٦ ص ٤٠) ، والوحير (ح١ ص ٢٤٩) ، و سي وح ٦ ص ٢٤٦ و ٢٥١) ، والحجلي (ح ٩ رقم ١٦٢٩) ، وبداية المحميد (ح ٣ ص ٢٧٢) ، والأم (ح ٣ ص ٢٨٤ ــ ٢٨٥) ، واسسبران الشعرادي (ج ٢ ص ٧ ١) .

والعقود اللبناي به لا يشترف العنص أيام هنه ، بن كمي واضي بعريقين أبنة ل ملكية الاموال الموهولة ، الا ديارت في تاهد را او الحدوق العنبية العدارة تحصيمة كاليدم لا تبر الانقيدة في السجل العقاري - الددان ١٠٥ه و ١٥١٠ -

وفي النظر، شده ، لا يم اهمه ، لايحات والقدول فيحت ، مل مجها هوق ديث فيص الموهوب من فيل بلوهوب بد وهد هو مدهب الأنه ، بني حسمه والشافعي والدوري وغيرهم و بدا حدث تحق لاحكام عديمه في القاعدة الكلية و لا يم الدوع الا يقبض لا ، الدود ٥٠) ، وفي سهاهمه حيث حد الانتقد اهمة بالانجاب و تقبول و تم د هندل ه الدود ٥٠) . وفي سهاهمه حيث حدا الدول الدول الرعي والى يمليل عقبي ما الدود ٨٣٧ و سهيده الدول الدهاب في داني شرعي والى بمليل عقبي

و بدأس شرعي هو لحدث الثار عند وقد روى الحنفيون عن الدى (ص أ م هال ولا تحار الده الأسفوضة) الرراي عن النبي اص الصاً الماها : و قول ابن آدم مالي ماي الرهل لك من ماك الا م الات و فالما الرائد ما الرائد المعلمة الصدقة هو او تصدقت فالمبال ؟ وما سوى ذلك فهو مال الوارث م ؟، والمضاء الصدقة هو العاذما عاولا يتم الإنفاذ الإبائقاص ،

ام البدس أمثني معهو والدعقد المرع عقد صدف في علمه موهدا لا عدق محده اللووم والملك 11 ب للواهب كان فولاً ١٧٥ بر أن تحسب الصعف محي ينصر الله مام أند مام وهو الساحة في هنه لارائه بدرعته مامد انحاب عقالد السديات لميزم ٢٠٠

والى هذه البطريات الثلاث ، لا بدأ من أصافة بطرية الحرى الجنبية ، هي التي

⁽١) دكره مصامت مصوط في خوصع الدكور الوهو عير موجود في كات أحديث شهورة وقد روى صاحب ألمني (٣٠٠ ص ٢٠٤٧) عن الرويذي أن انا لكن وعمر وعايان وعما العلوا ما الله المحور الا مقبوسه ٢٠٠ وم لعب هما العول أن لبني (من) ، وكذلك مريم الشائمي الها الله حديث شريع، في اللم في الموضع المذكور .

⁽۲) برو ه خمد و نارمدي و نسائي وغيرهم . حمر عميم کمبر و ح+ س٢٩٠

⁽٣) البسوط في ذات الموضع .

المرار عليه هذه ال كول شكل معه ، كان اه م الكال عدل الله الم المرار علي العول المرار علي المرار المرار علي ال

عنود تميك النين وعنود تملك المنعد

ان امقود می کون موجوعه می برگیم می دا نع میما معهو کست میشتری میکیم امدیع و کے الیاشیم میکیمانسی ترمی میزا کرن کدائ م کالرکانهٔ والکفالة وما آشیه م

وال كليم الدين بالده الأناسي المداحل الهيدا الما يعلى الحرام الدي عرافه ه في دو الن الحرام الدول من هذا الكداب والراهي الدين الدين الدين المام الدي الدامية المدينوات الدين على الدين لا دولي المدافع الى الادوات الى لا الديال الادامكر والمعنى

وهكام كون عفود الله ئا فلمدى الودر مدود تاك مان ، و ثابي عمود تالك المدمة الركل من هدى المسلم كون الم لموض ، در الاعوض و الباك أمثلة من هذه الاقتبام حميماً .

اولاً بـ عقد عدك العلى حوص أه أنه السع أقدة بنيات بالتأوى على المسعء ويسهنك الدائع على الثمن عاولكوك كل من أباع والثمن بدلاً من الاحر

الله عقد عليث العلى الاعوص الله على والمرافق أن ما والحرالا عرص ما المادة ۱۳۳۳ من التنتيم العديد الله الماد المعرب المعاد المعرب المودوس م والاندفع عوضاً علم للواهب المكاور الأنث الماد المادان الماد والمحل عدد الاستعال و سامه ما يو كون حكم كلاه ره وها يسبث با أخر منهدة الشهد على المعالم و منهدة الشهد على المعالم و منهدة المناسبة المنهد على المنهد المنهد المن المنهد المنهد

اباسيداثانی شرُوطا بعقا دالعقدوصحت

الفصل الاول تعداد هذه الشروط

النظرية العامد

لا تحيي من مد عن الدون ديدتي " وما نه تدييد طراء عدمه الداخ و مها معين الإحكيد العامة التي الدين على هم بع العقود و وعن ها الدام الاشروط أو الاوكان بلازمه "كون المقدور المقادة

ولا من م في أن هذا المنهو من التراب به عائدة لا عبدو الانه تضع فو علم العقود وضو تضم على ساس علمي ، ومجمعم في ضربه واحدم تا ماء مكمي فهمها للعهم ممسم العقود في أثاثم والرام وأناباتم الاشكى عد دراسه هذه النظرية الالاحكام أخاصه كل عقد من "فقود

و في نصر به العقد توجد صائمه على «لاحكام سات الشهر وصر «بعامة الانعقاد العقلمات على واحه صعلج تافد الرهد؛ الشهر وصر بعنو إلا عالمه هي الآسة : - ا

اولا سائلتكل العقد في يعش الاحوال الاستثنائية التي تصدامه هذا الشكل ثانياً الرضى الطرفين الرائد فهياء وهو الرابر بدالانجاب لاندوب ثالثاً ساهمية الطرفين المتعافدين ، من حدث العقل والدس وما اشبه .

⁽١) واحم المادة ١٧٧ من قانون الموحمات النماني ،

راساً - مرضوع العقد ، وما بجب فيه من وجود ونعيف والكان والسمه . خامساً للدسبب العقد أو الفرض المقصود منه .

الاسلوب النفهي الاسلامي

لقد لاحظم في عاير هذا الحرص مراراً عدادة ان الفقه الاسلامي م أبحاً توجيه عام على النظريات والا على الاساوب البحسي - ان هو تصوره حاصه والبد الاستقراء والاستخلاص الذي يوضل النه الفقيء من هوس القصاء الفردية عامدت الفصاء التي استعرضوها بالى كانب منداناً لاحاراتهم وموضوعاً لاعائبها

قلا عرو أمن أن براهم خرسون بعفود كلا على حدة ، ولا عروق هــــا غير ، عامه المدل هذا الإساوب التقهي ، وأن لا تحد فن عبر ، عامه للمند الدر برى أهية تذكر شرود. الأنفقاد وعيرها متفترة في لتواب الفقود المختلفة .

رتحل سمي في هذا البحث أن تستخلص عفرته العقد الديمة في الشهر مه الإسلامية من كتب لفقه المفادة ، وحصوص من تصوص هجم ، و اردة في المعود الجامالة لا سيا في ناب عقد النبيع .

وقد فسنت محلة شروط العداء غلاعل الكتب المقياء الحيدة ، الى أوبعية اقساء - شروط الانعقاد وشروط الصعه وشروط البروء وشروك النفاد

الشروط الاحقاد عني العاملات والفليلية الرصاعة العقد أو الانجاب والقلول ، ونحل المعد اي الموضوع المعدود عليه العالم عن الحالم الانتجاز المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم ال الربع حادور ركاء والي الانجاب والعلول المن أهلة ي الما فدن المعالم والعاملة أن عاملان المعالم المعالم الله علمان الله علمان المعدد الرابعة والرابعة الله علم العلم منذاً وطلا لاحكم له

وشروط الصحه هي الشروط المعلقة دوطاف الفقد الحارجية ، باب الكوث مداد على واحه مشروع ، وان لكون حالمينية من شروط الفساد ، كاخرالة في موضوع المعقود عليه الوقد اوضحا أيضاً أن السجه العدام الحد هيداده الشروط هي قداد العقد ، واوضحا حكم العقد الداسد عند الحمدان

أما شروط الماروم والنعاد ، فهي أن يكون العقد لازماً وعامداً بايعيد بي أندي

عرف ما أي ان كوب عارباً عن أني رات وقمير موقوف على العارة الحد إسعاق حقه فنه .

ولاشت فی آن م بنعلق بنجت الان هو مفرقه شروط الشم بعقد ، وهی صورة عامة شروب ای سمنت شروب الاعداد والصيحة وقد اسماه، بعض المة م وكان المفاداً ، و باكان خسول والعبه فد استعماوا الركن على لايجاب والقبول وحدهم، ا

و کی حال دفیعی لا بقام بهده الاصفلام ت انجیقه دوم یکن انتاس ، ایل سیمین بوجه عام کمهٔ شروی الاعم داد الا اوا افتقی لامر التوصیح والنفطان

 ⁽۲) رحم في محلة عنوان عصل النوالداء (۲۰۱ في المع ، و ۳۳۶ في الحسم ، قام
 و ۲۲۱ في كديم ، و ۲ ۷ في برهن ، و ۸۳۷ في همه ، و ۲ م ه ۱ في الوكائد

الفصل الثاني شكل المقد

اشكو غد ندما

م كان بداره وأبعد ملات الأقاصات عن لداس في عداء به على عدة النوم من النهو" والاردة راد و مكار في دائت عصاره به على ما عبدم الوماس الآيم المسادلة واللما فيه في العامد .

الله المفود ودي أن الله عاد الداخل في الديم البرائم الدائم والمالمود ودي أ كانت شكله معقده وكان مصر في اللكن والديم دول الدالم والمعد حتى ولا المدول الدالم والمعد حتى ولا المدول الدالم المدول الدالم المدول المدول أو شوائل والمحك كان في رضائه المدول أو شوائل والمحكم والدالم يواع إله فدان ديث الشكل والمثال والمثال المدول في وحدالم المعدود في وحدالم المدود في وحدالم ويؤدد هذه الحقيقة الدالم كان في من الدالم المدول المدود في وحدالم المعدود في المعدود في المعدود في وحدالم المعدود في المعدود في وحدالم المعدود في المعدود في المعدود في المعدود في المعدود في وحدالم المعدود في وحدالم المعدود في وحدالم المعدود في المعدود في وحدالم المعدود في المعدود في وحدالم المعدود في وحدالم المعدود في وحدالم المعدود في ا

علي المَدم عقد روم ي معروف وهو عدد القرص الشكابي السمي، بكسوم ١٠٠٠

(۲) ۱۹۲۱ هـ عصب کاه هـ جر (۱۱ ۱۹ ۱۹ ۱۱ کیده مکن عدد") ال کان انولت من طریعة الاسهاد (۱۹۱۵ پر ۱۹۲۱) بی سمیدی دومی علی بدب و کی اثری الخمار یقول بایه عقد ، وهو قول همشکه Hushke 1 و جدار و بدی ه ، بیتل کیاب جبر الفانون از و مای (من ۱۵) ، و کاب که بد (۱۶ مایه ۱۲) ه عانون بدیر (و مدی ه الفانون از من ۱۵ م کاند ده ، سیم ۲۵ م دی در ۱۸ منافی ده ۲ م ۲ رساله ۲ رساله ۲ رساله ۲ م ۲ رساله ۲ رس كان يجب أن يجدر العافدان مع حاميل المسايران وحملة شهود ، وكان يتنفط العافدان تحصور من ذكر بالفاط الاسماء فلي الدياء مرسومه الدل عسماني وعمة الارة الدارال العاقب وكانا حصور حامل المنزان رادا القليدة الفلا من عسمادة ران النقود في أول العهد بالنمامل والمبادلة .

الد أن عاد الرومان المدارات عقود شكامة الحرى شعبية وحصة الله عقسه المشارسة الشمهى المسلم المدارسة المعقدة المح أوضحه عابوس أن كان الدائل شامة المدين و سالد المله الاسلم مملك الدائل المهالد الراعل المداركة المحدالة المداركة المد

وعلى احملها، واب المقالد كان من الشكل و لا تاجد مرسومه م يكن عبد الروم بين البيدة والدولا مارياً ، أو كي دان والل المعنه الروماني ، وأن حق وبداء تما لا أحم عن الانداق المحالات الرعاد الروم بناية ؟ .

ومن مديد المقود الشان م مروي بدعن هين الدوع التي كانت معروفه في السوال للبرات عام الحقد، و شم ع بلامه مواجه في وهي حمد أله بدق وسع الحصة ، وهي حمد أله بديا عام الحدوث وهي حمد أله بديا عام الحدوث المعلوم وهي عام أله بيان المحدودة وهد حديث في معرفه حدة عد عدد السواع وهدام الشهر بعليم لحداث ولا أله بيان ولا أله المحدودة عدد المحدودة بالمعرفية بالمحدودة ولعب عدد المحدودة عدد المحدودة بالله المحدودة ولعب عدد المحدودة المحدودة

St ipulatio (*)

الم يور في المساورة (Dari spondes ? Spondeo) - والاجامية (Dari spondes ? Spondeo) - والاجامية (Promittle ? Promitto Dabis ? Dah المادية المادية (Patits Sector to 14)) - المادية المادية المادية المادية (Patits Sector to 14)) - المادية المادية المادية (Patits Sector to 14)) - المادية المادية المادية (Patits Sector to 14)) - المادية المادية المادية (Patits Sector to 14)

لارض بأن يقول الدائع للمشتري: ﴿ بعدتُ مِن هذه الارض مِن هذا ابن ما النّهت الله هذه الحرض من هذا الله عنها الله هذه الحصادة ؛ ثم يسلع فوله يرمي خصاء ، وهذا الدلع دو الات أخرى المراح الله عليه المراح الحدسال الله يحمل الومي علامه المراه الحدسال الله تري ولا يحدد لاحدة الكلام في هذه الدو لات ،

ثالثًا السم المدينية أوهو الع للدروالات عليه ما ما شهرها ما ويراه المسم ولم منا والشافلين وشكاه أن الداد (الصرح) كل من الدر الله اللي الأخراء من غير الصر ولا ترافلين والقول كل واحد ما يه الدهدا لهذا به فلكول اللما وحدادهو الداير

علي ها دآل و ع حملها ، م كن العبرة للده و يرمن ، د - ل كاب ١٠ ماضه المدة على الوجه المرسوم ، واللائدكال المدة ، من الدامة و رمي معلق ة

العتر الرمثائي

كان الأمر على ما فدمه عدد القدم من الشمري عير الدوات بعدي الدراج الدراج الدراج والحدد الدراج الدراج الدراج والحدد الدراج الدراج

تم الملق منداً العقد الرطائي أماد عام الى القوالين الاورونية وأصبح معروماً

في فريسه مد عرب النب عشر الدلاد اعتراضح والدن و داه في الرسوح والذيب محقق الرسوح والذيب المحقق الرسوح والذيب ا حتى أنه في نوائل غرب المداع بشراً السالوان الاقالمين في محمولات عواقب الا المرضة المعادل ولك العصر الدان الرحانات ولا ما حرب على دام والالمام المحمولات وما ما المحمد المحمولات المحمد المحمد

أُور حال أَ عَدَ الإسلامية عاكل المرف يُحَارِي عَالِي فَسَامُ خَرَّوْ عَلَى الشَّاوَدِ لَـَاكُرُ مَ عَلَى فَسَامُ خَرَّوْ عَلَى الشَّاوَدِ لَـَاكُرُ مَا وَلَا عَجَاءَ عَلَى الشَّكِلَ مَ وأحدت نجوهر العدّود ، واعادرت البائل وحده هو في الأصل الرَّالُ الذَّكِلُ لاَصْلُ العَدَومَ عَلَى اللَّهُ عَلَى الإنشاء العدّومَ كما سنَّوضَعَه في القصل القادم ،

وهدا المبدأ لا مجتاح إلى اثبات ولا إلى صاح الدر موجود في الله الدوفي حميع الكيب المقهم، ومعامل في هم عام هي ميموره الرلا الآناء، الا معلى المثارات والشاء من التا الدان في ما يواني دآره فوا أ

و . وى هذا أدس ما قال موجد الما الدواعد الي الحدث حادث عاد 11 أنّا القواعد الي يصل على حالم العقود هي معده لكن الما مام من وحدث لا يوج العالم من هذا الدواعد الي يصل على حالم المعدد وعالم المعدد وعالم المعدد وعالم المعدد وعالم المعدد والمعدد والم

المئى في تشبر العنود

ان مندأ العقد الرطائي في الشراعة الاسلامة من اوليات الاحكام ، والع منى على الصرأ من السائه السولة ، الصبح ما لا للدوائر ، وهو ؛ الدالات الاتحال بالميدات والد لكن الرىء ما يوى ؛ وهسال السمل الشراعة رواء الصحيحان وكثب السما الاربعة وسائر المسالد والمصلمات الموثوق ما

ولا بأس من ان كرزه، من بسعه هذا خدث الشرف وم سقت دشوه البه في عبر هذا سوطع من ان شربعة لاهم بن والا طبرفات والمقود هما ألمسة على الفاعدة بكانة ان والامور بداصده به منى دكره السكي في خمع الحوامع ولاكات اصحاب دلك موالد ثر ومصلف المحامع وعالم يوهم موالى النسم كاله لأحازه مدام في صد المصلم المداد الداد ال

وقد المشتب العقها، في مسالة ترجيح المعنى أو الهند أو في و حمد الله والطاهر عدد الله الدرائي و كان الراي الدائد عالمان وعبرهم هو في حاسا والعام المعنى على الدراء الداكات بعدد مهر هذا لا محمل الراي الرهو الدائي حاسا ترجيح المداعلي الداعراء أو ادالعال المداهي الماراً والماسات عمر حتى المداه المهاء فحادات عبل الداعر العاراراً وعلى حال الدراء ال

وامله أحرى من المحية معبوم في كد، لدن ب لدان وبحبو في معدمة واس شاء صالب دصيل وال ما اصاب الكفل ، با المدة ١٩٤٤ ، اك أن المدين الاصيل لا برا بوجود الكفيل ، فعلمه و و اشتريد في الكفاية نواءة الأصال بمعلم الى الحوالة ٤ - الديد ١٤٨ ، الي اله محدي في حكم الحوالة ، وأن كان معلم ا

و مكتبه : و الحواله شهرط عدم برادة بخس كه به فاو فان أخد أمدنون أخل بما ي عليك من الدين على فلان بشهرط ان تكون النت طامعةً المهاء فاحاء ألدنوج على هذا الوجه به فللطالب أن أحداظته نمن شاء به (سادة 159 س).

 ⁽١٠ رحم ك ١٠ دسمه سمر ح ي لاساء ٥٠ ، ي نصل عنمد في لادم ١٠ و وهو
 الفصل الثالث من المات الحاصل في القواعد الكلبة ع من ٢٥٦ .

⁽٢) سود ح ٣٠٠ س ١٧٢) دو لاه دوا الدسوني (ص ١١١) . ر۴) و عاهدت ورونان ي م فع سادي سرح محاس حديق س ٢٣ و ٣٢٥) بوعيره

ومن شده دیث ایضاً ما دله این البرآار بن و لوصیه حسد ل حیامه و کاله به وابو کله به و مده و کاله به و کاله به و کاله به و کاله مده مو به وصد تا کون استفور المدی و از و مصاه آنه ادا عیآن حد عیره وصیاً سعاطی الموره فی حیانه مکون و کیلا محسد مصاه ، لا وصیاً محسد عظه به لان الوصایه لا مکون یا لا بعد الموث و مانید لو کان الله با سای فی لوصیة المعط الوکانة ،

و كديث عقد الدي حام عليه الهم مع وكو البدل للمتار لهماً ، والعقد الدي حام بلك الاه وقد مع اشتراك الاحرة الملومة علير الحرة اللهي هماله الاحوال وما اشته ، مسار الللك أوفق معا مالا وفق أفضه

وعد احسف في عكس هذه الادريد الذال فحدول وغيرهم المسلسلة على الدهود التي دكود دان الديم بدول من طل ولا اكول هذه وال الاحدوة بدول الحرة بطير ولا تكول اعدود الدول مصيم دال في الاعرد مثلا الدامه مسلمي الاجرد موجود هما الواكن الاحرد هما الاعرد العرف الاعرد والاعلام الميد العول الوالاعارة تقيد عدمه و لا م

ونحن لا يوى مبرراً هذه المستنبات ، ويرى ان باتراء الابر الى قدير القاصي في مفرقه بنه المتعافدين في حملع الاحوال على الاجلان ، فلكون دائم أفراب الى ووج الشراعة وحفيقات اوعلى كل ، ففي هذه المستثنبات بفله حالمات وتودد فقد بقص الفقهاء ؟ .

وعلى الرغم من هذه العصيلات الأحديد، العرعية ، قي ألصل في الشهرية. الأسلامة أن العقد مداء القصد ألحة في الوجه الأسلامة أن العقد مداء القصد ألحة في الوجه دات حديد عالى و أن الأعسار في العقود والأقداب الحقائقية ومع صدها الارساطونهم العاملة والعاملة المعتمدة والمعالمة المناجة المناجة المناجة المناجة المناجة المناجة المناحة الأعاملة والأعاملة المناجة ا

⁽١) الفتاوي البرارية ، ج ٢ ص ٤٤١ (مهامش الهـدية) .

 ⁽۲) مرازة (ت ۳ س)، و لنجر الرائل (ج ٢ س ۲۲۰)، و الاساه و الطائر الرئيم
 (س ۸۱ – ۸۲)،

⁽۴) الاشناء والنطائر قسيوطي ، من ١١٢ ــ ١١٣ .

التصود في العثود معتبرة ، وانها لؤثر في صحة العقد وهساده وفي حاله وحربته ...
و ال المسعدان ، وإن أعهرا خلاف ما المقا عليه في الداص ، والعاره المسا العمراء والمقاعدة ، وصداء بالمقد ، وقد أشدا عنه على ما في فاولهم ، وصداء بالمقد ، وقد أشدا عنه على ما في فاولهم ، وصداء للمقد ، وهو مصاولهم ومقصوده ... ه الم

و مد ، ه ب ترى اب هذا المبدأ هو هو ما هر ، القواعي العصر ، و • يس علم ، ه و ب العصر ، و • يس علم ، ه و ب العصر ، و • يس علم ، ه و ب العصر ، أن يع من الموجه القاطي في الديم الله الله والمبدي الله الدين المبرأ ، أو على فصد المده فدي علم المبرأ . و اكان ها أن يعلم عند ممي الدين الحرفي ، المب د • المبرأ . د كان ها أن يعاهد) ، لا ال يعلم عند ممي الدين الحرفي ، المبرا المبرأ . .

المشبات الشكلية في الثريد الأسلام.

ان من الأحرال و خلافاً الاصل الذي قديما و ما كون فيها أكان صرورياً الصحة فيمقد أو كرن سنوة في المعتددون المعنى وداث بطراً أي أهمه المقط في بنك الأحوال أو إلى أعد رات أحرى حرصة أوهاه المستنب محده في الشريعة الإسلامية كما حدة في عبرها من القوالين أونجن كمين ها ياهم أ

اولا عدد لرو س

ان نوواج الدين العائلة وركن المحليم بلامراً وهو عد بترسد عليه من شائح شرعته ، كالنسب والنفقة وما الى د. بك ، يعلم بحق من أهم بعقود والاسروات (فلاعيمت أدن من أن تومى مقطم الشرائع فدعاً وحدثاً بعلي له ، والنفلت تصحه لعين لشروط الشكالة وغير الشكالة .

وفي ابري السائد في المداهب الاسلامية ، لا نصح عقبد الرواح ألا شهود ونجب لدنث عند الشافعي وأحمد بن حسل والاوراعي والنجعي والشنفة الربدية وعيرهم شهادة رجلين ، ولا تقبل فيه شهادة النساء ، وعسد الحسيس والشعي نقبل شهدة رحلين ، او رحن والرأبين ، وفان أهل الظاهر لا يتم الرواح الاناعلات

⁽١) اعلام البرمين عن رب السابين ۽ چ ٣ س ٨٦ و ٨٣ و ٩٦.

⁽٣) راجع عماه كادة ١٩٥٦ من مالين الدي عرسي -

عام با أو اشاره ما أو الشياعة وحل والرامج به أو اللهافة الراجع سوء عدول

و ولد شداً على خم م الله من من الترافيد و الشبعة الأمامية و ميرهم ، و والو ا بالها داشم داليس من أمرير بالاستقاد في الرواح به ان السبحاء فيه الآنا الذي على منار الساساد بالدائم ص الدراي عن التي ثور اله قال التدأ العدم بروام الأشهاد صحد ها العمد باراته كالسلع في فا العقود لذات من عير الشراء

ثاماً - المرل في يعص التصرفات .

و هاري هو و الدي كي د كلام من خير الصديوحة وحداد ، من عني وحه العدل الله و ١٠ ير ح الدي العدل و و حال الله حد العدال أراحهي الو عالى عاده اللهن خماه دات كواب الديرة، السحيحاً الما ما الجها كان حاد الوقط والما دات خمور المدم المسامات ، وعام اللها الحدائج الما المدم الصيروات العدل فيم الحتى الله الولا كاور صلم الديرة والمعلم المحالج الله عادي في أكم الداكر الاستروال

۱) حمل هم دها خوام الله ١٩٥ من ١٩٥ ما وراح خواب وسرمية المراح من ١٩٥ ما وراح خواب ورام به الله ١٩٥ ما يور من الأمام معلى الله الله من الله على اله

⁽۲) وهو غو لا و دو دېد د ي ك ه

 ⁽٣) اعاده و ، حته بعد الصلاق الرحمي .

⁽۱) و ما و و مدي و . محسه عساس يي و م چ ۲ .۴ په ۲۹۹۶) ، و حمم سم الم دي ا چ ۱ رف ۲ م ۹)

⁽۵) اعلام الموثمين ، ج ٣ ص ١٠٩ .

وقد روي عن طائعية من العقه، اليم حالفوا في بعض المدال عميل الت الشافعي في الجدى الروائلين عنه فال بال الكاح لا سعقد مع عمول أن وقيل الع معمل عقه، فالو بال طلاق الدول لا سعقد، واستدلوا بالأنه الكرعة ووائد عراموه الطلاي عالم والعرام لعي الحدواة ول لا عرام منه أن

للذيّ رَ فِي الفص السَّمَّقِ أَنْ عَقَلَسُودَ الناتِرَعِ فِي بَعْضَ الْمُدَاهِبِ لَا يَتْمَ رَلَاتُمَ فَي وَجَدَدُهُ مِنْ يُجِبِ فَلَمِ لِسَّ النَّفِيقِينَ أَنْضًا ﴿ وَكَذَاتُ تَجَبُّ الْفَلَعِينَ فِي مَضَ المقود كالرّفين مثلاً

فقد حاملي الحالة الم وينعق عد الوهن الحاب وه والد من الراهن والمرتمين الكان ما لم بوحد علين لا الم ولا يترم الاطرافان الدير حم عن الرهن فين النسام الديرة ٢٠٩ - وكداك في القانون الله الي نجب السلم لهم أرهن الاشباء المرادة ٩٠٠ -

را من سنرى في النص القادم أن شروط الصيفة في الانجاب والقال ولو السب مندأناً من الشكل والتعقيد شيء عام الله في للعن الأحوال الاستثنائية علم لا مقاد من العقود والنصرات المهمة اكارواج والوقف وعيرهما ، العاط

۱ سوره عال ۱۹۱۰ ، عد حد (۳ س ۲۶۴) و شرح الرسمي و ۲ س ۱۹۱) ، و ، حل حصف و بوق (۳ م س ۴ و ۲۵) ، و لفوائل العلوسسة لان حري اس ۱۹۵ و ۲۳) ،و پدت (۳ س ۸۱)، و مدي (۳ س ۱۹۸) ، و مدي (۳ س ۲۱) ، توج ۸ س ۲۷۹) ، و اوس الدا (۳) س ۱۵۹) ، و علام موقعال في توسم الدكور ، وشرح الميني على التجاري (ج ۲۰ س ۲۵۱) ،

^{47 7 - 4 - 5} T T 1

^{* * * * (*) &}amp; (*)

⁽ ال الرف ، ج " سي " الله

 ⁽٥) دا در المحال آل در غي الى منده " فا تشار في ١٠ نشر دا گول سنة ١٩٣٢ د المحل داد المحال و معال او دان درار عدال المامي دی لفنداد ١٩٤٤ ١٩٣٣ د الله داد ١٩٣٢ د.

معينة تمنين وجده كاهنه الدلالة على السة والقصداء وهي معروفه ومفصلة في كنب العقود الحاصة عاولا سوقف عندها في هذا المعرض .

المستشيات الشكلية في النوانين العمَّانية واللبناب

ليس يسمع المح ل طعمر العقود الاست ثبة التي اوجب فيها بقاول العثماني تم القاول النساق شروطاً شكلية مصلة الراكل إدا كان عدال القاولات عداعدالا أحكام المجلة من هذه الناجلة ، وكانا ناوري في هذه البلاد وعبرها الصاً ، ، و أساً من ان بأتي على ذكر أهم المستندات فيهما ، دون حصر ولا أسهاب .

اولاً ــ الحقوق العينية المقارية .

لاشت في أن العقدرات كانت ولا ترال أساس التروة الدينة الداكان الاعهام ما معقولاً وصرورد ، فالدرنة العثان وصفت له العلية حصة ، واشترطت ألقن الملك فيم شروطاً شكلية مصله ، ما له الارادة الساية الصادرة في ٢٧ همادى الآخرة سنة ١٣٣٠ هـ أن مست من علوى سعالمقار أو شرائه أدا كان العقد لـ دعادي الواحسة أن دكوب السع والشراء لسند عالو بعد مه ماه رسمية في درائر الدفسلا الحادي للسناك ؟

وكدلك في فرمان عام ١٨٦٤ ، المعروف سطام حمل لسال القداء " ، لا علوة بالصك العادي المنعلق نفراع والدقال العقارات ، بن نجب ليكون فاقدة ان بسجل في سجل محكمة القصاء ، وقافة للهاده الشابية عشرة من هذه البطام

وأحير "مب أنظمه الدين العقاري في سوريا ولدان " عسالي ان العقارة المتعلقة بانشاء أو بقل أو بعبير أو اسقاط الحقوق العيدة الواقعة عسالي عقار لا يكون ها معقول حتى بين المستعدى الا من كاريخ فيستندها في السجل العقاري ، و أنت توى ان هذا الشكل لا مجت لعاد العقاد تج ، العير فحسب ، بل مجت لنعاده

⁽۱) مو فق ۱۷ اموروسية ۱۳۱۸ ماية و ۱۹۰۷ ميلاديسة

⁽٢) اعلى سرح على حمر في سوطئة الناعه قيادة ١٦٦٠ من لحقة

⁽٣) هو الفرمان بصادر في ١٤ ربيع الثاني مسه ١٣٨١ هـ، ويألف من تُدني محشرة مادة .

 ⁽٤) بارنان - ١ و ١١ من القرار دي العدد ١٨٨ لصادر ي ١٥ آدار سنة ١٩٣٦ المعدد
 بالغرار ٤٥ ل... در الصادر في ٢٠ تيمان سنة ١٩٣٧ ...

يين المتماهدين ايصاً -

وقد طبق فانون الموحيات والمقود اللمدني هذا المدن على عقد البديع و لوعد بالسبع و المدنان ٣٩٣ و ٩٨٤ - ، وعقد الهنه والوعد بالهنه و المدنان ١٩٥٥ و ١٩٥ (ثم في عقد الاحرة الحبار و ادا كالب مده انحر المقار تحاور اللاث سنوات ، فلا بمناز بالنظر الى شخص ثالت الا أد سنعل عقد الانحار في السنعن العماري ، (المادة ٣٤ه و على الرغ من ال هذا العقد لا سنع جداً عالماً

ثانياً – الرقفيات .

في الركي لحمل المحدو لا عبل مجرد حجيبة الوقف ولا بالوقف المسجل في الدولار السند في مديد على الحط ، الدولار السند في مديد الدولات الدولوف المديد في دولان المصلحة المعروف بالسجل الرجومة في دولان المصلحة المعروف بالسجل الرجومة في دولان المصلحة وكل بالسجل الرجومة في دولان المصلحة وكل بالسجل الرجومة بالموقف في مديد المحكمة المدول مرابع بدعمة و فكوب معمولاً م على ولك الحال في سجل المحكمة المدول مرابع بدعمة و فكوب معمولاً م على ولك الحال في المحكمة المدول مرابع بدعمة و فكوب معمولاً م

وعلى الرّ دلك صدرت الارادة السنبة العاراة في ع أحمادي الآخرة سنة ١٢٩٦ بشر تعايات مع عام عدى حمده الحدرات المصد السادات الشرعام السناي مجوز العمل والحاكم عصوفها بلا بيئة .

واخير خافی د ول ملکه ساورۍ لیا یې ۱ ابه لا کو یا لنوفت معمول ه وي لا اسداد من نوم فاسه في ۱سخن المدرې (ماد+۱۷۲ ...

ثاناً – الوصية أمير المحبديين .

ان الوصلة ، اي الديب المعرف الى م العد الموت الطربق الدوع ، لامحصع الشروط شكليه في الشرع الاسلامي والحمل فالوصاء اللسائي الصادر في لا ادار سنة ١٩٧٩ ، الدي أجار لعبير المحمدين حلاداً الشرع الاسلامي حوله الايصاء من حيث جوار الوصية لوارث ومن حيث الحصة التي يجور الالصاء ما ، هندا القالون لوجب تصعة الوصية ان تسجل او يصدق عليها من فيل الكاب العندل او رئيس

⁽۱) نفناوی الحیریه (ج ۱ ص ۱۱۹ و ۱۲۴) ، وتنفیح العامدیة (ح ۱ ص ۱۲۹).

⁽۲) وهو گفرار دو عدد ۲۲۲۹ لمادر ي ۱۲ نفران ا ي سه ۱۹۳۰ ،

هکمهٔ او المطور عصور را ربعه شهوت و دار شهروط شکامهٔ موسومه ۱ ولا کون الوصله بادمة ولا صحیحهٔ بدران استماء هذه الشروط .

رابعاً القوايل الحاصه

مص القول من الحجمه توجد عن يه منه أيديده تعلق المعود و الاصل القاتونية. ومن دانت ما تراد في فاتوت الايدارة من فراعد شبكانه العطولة في المص التعهدات والحوالات الكالملميجة والسند الامراء والشتاع وعلاها " ، ومحل الاترى هست محالاً لذكر خمام هذه الاحوال الحصة والاالمصام

وملاحصية الموده به رهن يا هذه شروط شكينة وما به حمماً والمده عبده المقد عدد و عد السات والحدة عبده المقد عدد و عدماً المدالة الله و الله عدد به و عد السات الحدالية التي وحاء معظم فقوا من الحدالة الآلاب مصل مدود المدالة و على ما وصحاده في عير هذا الموضع آل في من هذه المحوال الاعدال هاده شروط به لا لا تداله على عير عدا الموضع ألم على صحاده المال هو عالم موجوداً صحاحه المورم الموال الدالة بالإفرار دالماً

 ⁽١) في الدة العاملة من عالجي الدكور ، عدم إلماوه الأساء عني رحم ١٩٤٩ عاسر في
 ٢٥ كالوال الثاني سئة ١٩٤٣ ع ويقالون ١٩ شناط سنة ١٩٤٣ .

⁽٣) في اقتصل الرابع إلى المحارب أن المحارب المحارب المحاربة المحار

الفصل الثالث الرضى المند الاول الايجاب والقبول

التعريف

ان الأكل برسال كل برسال كال مدا الدهو على ماه قدم أو رقى هو المعد الانحاب به ألا عدد الدوا من المداد والمتحالج أله من المداد والمتحالج أله من المداد والمداد والمداد

و معرف المخلف و لا ما الرب كلام صفر من المعلم ما فلمان لا من الشاء التصرف و ما يو حب و الدب الأصرف الراهدوب الى كلام صدر من أحد الما <mark>معاني</mark> لا جن الشاء الاصرف و ما ير العقام و الداب ١٠٢١ و١٠٢٢

على هذا الثمريب ملاحظات ثلاث : ت

الاولى ال كامه وكارم ، و ارماده عامو الى الاماس و لأنه الدا ورامله الى الدهن أن الانحاب و عاول لا بحد الان الاناعول م مع أن السرامي المهما يكونات الصاً تعير الكلام ؛ كالكنانة والاشارة والنفاضي وغيرها .

الذيبة - أن أسبح ل كامة وأثث وعالمان على أن الألداد الموضوعة - وهود الأحدار لا تكمي الأسرام - فصلعه أداحي مسلا مقدونه (ذا كانت وهي الأثث و ومت التعامد: الاصطلاح الشرعي والاستمهال العراقي سارا على دلك، وألكم الا تكون أنجِ باً ولا فيولا أو السعيات على الأبطار عن أمر حصل في الدخسي

الذالة و ب اعتبرات لاي ب هو الكلام الأول والقبول الكلام الذي فيفهم من دلك ام فترصب الحالة التي كول فيم الاتحاب سابقاً الفدول وقيد المستح شراحياً مع احتارت راي التقهاء الحسين بعالمين مان المقد لا يتعقد الها صدر الاتحاب به والقبول في وقت واحد وهو الراكي المروي عن العم ساني *) وقد رجعة بعض المتاحرين من الفقياء *

وتة رأي احر غول نحواه صدور عرض والقبول به و حدد وهو رأي معقول لاب لاص في العقود الرحمي ، في حص لرص بر حد الانحاب والقبول المقد العقد، سواء كان بسي فاص م ما كان وقيده فال عهد الراي الى مصائب الخلاصة كما قبل في العدوى السرحانة ، والحدد الناتحم وعالم يعمل وعالم العرب الله يعمل علماء العرب الله .

والديوكي الناهد، فحلاف عبري في الواقع ، لا ما صفت النا بالمراحد" المه مجمل الانجاب والقاول النا والحد الفالهمود الداوم في عدال الاحداد بالمداومات منادله الولا مصورًا الناعل المرادلين الناعامة و عكر في ما الهي الصلعي والمعاد الناكول الدافق في الواقع لما عماً لهماران

أرتباط الأنجلب بالعوال

ان الرحمي هو اربد صر ۱۷ که سال دروان او ۱۰ کل من الامحاب والصول په میا شطرهٔ من الرحمي ، و لا بدا من ادبي احداد الآخر لاحن خصول الاعقاد ، و من عد الليد عد الدراع ان کلا من هدي المصرات لا کمي و حالت ده ۱۳۱۱تر ادا و تها

١٤) بيد الد حال الد ١٠٠ م يوس باين عله من ١٠٠٠

 ⁽۳) م الواسلة الهوادية الدين حلى العدال الماسان و الصوعائلة الهومش.
 حاليات فالحي ۱۳۵۷ م.

⁽۳) رحد به محم لایه و د در ۱۰ ب د الدی سه ۱۸۸ ه ۱ ه ۱ ح ۲ س د (۱) حد الی وسائشه محة الخالق د ح د س ۲۳۷

المواجب من المتعافدين له الحبار في الرجوع عن انج الدفيل ال شعلق له القنول له الران الدفيد الآخر بحائز تقنول العرض او برفضه لم وهارا الصاح ديث ا

اولاً ان الانحاب وحده لا تكفي للانفقاد ، لان المشيَّة المتفردة لا كون في الاص سندًا الانتزام ، الا في المستئمات لني مرآت معد سأنقاً فعده نجور اداغاً لما حد اداخال بها في الشرع الاسلامي النا يرجع عنه فسمان العاقم فقنول العاقد الآخوا.

ره دا الاس مدنون في معصر الشرائع «قدية والحدائب » على الس بعض الشرائع الحدثه، كالقانون السندي الاثني المدة ١٤٥)، أعلموت اله من بدرون على آخر الشاء عقد مارم العرجه عاداً ، لا أن الشؤاد الناسة حرية الرجوع ،

ه و يوب عوجات والمقرد الله في ، و به دعب مدعن وسطاً وبعد الن يون على ب الانجاب لا يرم صاحبه في الاصل ، يمن انه سنطبع الرجوع عسه يون شاه ، راد على عدد النص باب الاثر بكون على خلافه عنده وتحصل من ماهية الانجاب أو من تصروف التي صدر فيها و من بص القاولة الما صاحب الانجاب كان بنوي برام عليه ، كما في الانجاب المقروف تهيد صريحه ، الرالانجاب مدراسلة و في الأمور البجار ، أو إد كان وعد تكافأة الددة ١٧٩١،

كالله في الصرف الموجه الله الانجاب كالراسات صوبه ورقاء ، وم الرافي الشرع الاسلامي السند ، من هذه الاصل على الاطلاق .

عبر أن الدنون الدنون الدنان ، وأن كان قد أنات أنان من بوحه الد ، العوض حرا في رقصه ولا ينجس بنعة ما باعشاعه عن النماهد ، الأ ١ ١ ١ مه باستانا فلريف ، أثور في براث بنطر ، سوء السعيان الحقوق ، وهذا الاساد ، باعلق نح ، من يضع هو عسه في معرف من شأ ، استدراج العرض ، وكانا حر أنحاء الحميم وأو رب أنعيل نحاه العيال أن فتي هذه الحالة بجب التا السند مساعه عن تتفاقد إلى الساب حراء بالقنوب ، والا كان المساعة السنداد أ

ر،) عمر في ما ليم مثلاً : البقائم (ج ٥ من ١٣٤) ، والهداية (ج ٣ من ١٧) .

شروط التيول

ان القبول هو الشعار ۱۱ في الرسي - صارب طه مع الامحاب مجمل الانعقب هـ
 و ير المقد، و يكن شهر ردر نجب استبارها ، وها هي\ - -

ولا مدمى ان صدر القاول فان سقوط الايجاب واسقط الانحاب برحوح صاحبه عنه او نوفاته از عقدا له الاهلية بالحاول او الانجاء او غيرهم ، ودات كله قبل قبول الطرف الآخر ،

و بعد من وع الرجوع الصبي ولد الموجب محدس العقد فسل ، ول الأحر كما سبرى ، أو بحرار الانحاب مثل لقبول منابه قدات المحيد في عقد استع الانحرار الانحاب مثل القبول الحلن الاول ، و يعاير و ، الانحاب بالذي قور قال الدائم للمشتري بمثلث هذا الشيء : أه قرش ، ، عقد هذا الايج سرمس الله قول المشتري قبلت رجع فقال بعنث (به دائه وعشران فرشاً وقد سنل المشتري) بنعو الانحاب الأول و إلعقد النبع على مائه وعشران فرشاً ، الماده ١٨٥٠) .

و صورة عامة ولو فردوت من الجدال ما مدى عد الأنحاب وفيل القدول فوت أو فعل بدل على الأعراض بطل الأنحاب ما الأنحاب الأنجاب الأنجاب الأنجاب الأنجاب الأنجاب الأنجاب الأنجاب الأنجاب القدول المراقات المراقب المرا

و كالك الشفاد الايجاب علال المعقودة ، أن عمير مفيل القدول، والسقط أحير أ يرفض القدول مراه أنولى ، عمل أن الطرف الآخر أدا رفض العرض الموجاء الله ، قلا عكمه أن يقبل مرة أخرى الاعرض حديد ؛ لاب رفضه الأول السقط الامجاب، قا والساقط لا يعود » .

ناساً ـ في الري السائد ، لا نصح القبول الواقع بعد الانج ب عاص سحص

⁽۱) رحم هده ود فيعد سع عداً في بدلم (ح ه بر ١٣٥) ، و داوي اهديه ح ٣ س ٣ و ١٠ ، و سرح لحمات على سندې دين (ح لا سن ١٣٥) ، و لحمول سرح لهدد (ح ٩ س ١٣٩٤) ، وقتح الدار شرح باحد الدين محموخ ح ٨ س لا ١١٠٥) ،

منه عدم الآراضي .

وقد احدامه في محدد هذا العصل والتافعدون ولوا به مجد الله محد منه بسيرة وه ل الم لكنون الله العاص الذي يمنع الاحقد وهو الذي سخص منه الاعراض ولا مكون فيه العول حوالله الانجاب في العرف وقال الحسوت لا نشر فيه من الصوبي في على المحاس مده والد التحدوق الد السنع ولو اوحد الحد المند على الداع في محسر السنع عال والله على على قال من والله الودد وم قل الآخر على للمور الماويد أو عدد ولا عال الماويد في المادة الى التأمل والتفكير .

ومن وروع هذا الخلاف من لفقها الخلاف بدأ في منا له بدر علم الدوالديور. وأكان حميور الدقيم فيوا للدخلة والشائد اللكاريخ الواتد ب والدول وتصدي ثالاً الشارط في صدر القبول بمن وحه الدراس لا من شخص آخر والما يعلم الماعدان كل مثهم برضي الآخر .

و تعداه رود في فالوق الموحدات والعقود اللندى له د لا كون القدول فمسه مشك للعقد الا اراكان مصافحاً كل النصافية للعرض، اد الله حواب له الد الم الحواب المعلكي بالبرط أو لداد ، فاعد لما لب مرافق للعرض المع الفارات عرض جديد ، (المادة ١٨٢) .

حامساً – بجِب ان يكون القابل شعصاً عير الموجب ، أي عير من صدر عنسه

الاعداب، لأنه لا بجور شعص واحد ف حوى طرقي عقد، أو عد رة السائح والا يصلح الواحد عاقداً من الجاسين،

ولكن هذا لاصل مستنب على الاستجدان عبد الحديث وفي قول بعض الشاهير وفي قول بعض الشاه على وعارهم اللاب الله عثري مال ولده الصغير أو الله يديع ماله عثل فليته او عالم ما عدة والم العقد في دائل بالحالد فقط والماستوم على معام القاول المداً والعدار الاب أصلا في حق نفسه والابا عن صفيه و كان الحداد في الحالم الاوى و كان الحداد الله عن المحداد العام العام

و برأز هذ الاستداء ما عبرص في الاساعاد، من حسن الاهمام باولاده وكمال الشقفه تخوهم او كديث لملات الناء مع مان احساما ولديه الصفارس من الآخر وأكن لا يجوز دات للذاعي ولا نوصي الاسافي الرأي المجدر ا

مجلس الطر

ون تحسن مقد هو الأحراع الواهم لاحن بمد عد " و بعدو مام أحد المعاقدين عن هذا المحسن ماساً الاعدب ، لان القدل م دس الرحوع ادا كان من جا ب موحب ، ودا ن و هس القبول ادا كان من الحالب الاحراء و فإ فلما كا ماً ، يحق كن من الصروف ان يرجم عم عرضه على الاحراء ، دام الاحراء قد للله ، ويسماً في هذا حدار المجاس

فيرا الشترط الديم و انحاد عدس في الانجاب و عدول " و والمشترطة المحالة في الديم و في جميع العقود الديالة المدوع وفي عدد الدخلاف و مدلة عن الداهب " الدالحلاف و فقيد كان في مدلة عنى

۱ در میکه و ۳ س ۱۹۳ به بدر هدر و ساحه رد شخار ساه می ۲۲ مه م د ما و عیسی دی توضع ادکاری ، در جامع اعتمال این ۳

⁽٢) راحع في عقد البيع آلمادة ١٨١ من الحِبّة .

⁽٣) لدائع ، ج ٥ س ١٣٧ .

⁽٤) في المادتين ١٨٧ بر ٤٤٤ متها .

⁽ه) يعني د س ت ص ١

المده قدى بالوجوع عن العقد بعد القنول وقد بنان بها له المحلس ، و هود دلك الى الحالات عقه ، في بعليز الحديث الشراعية الدائنية و المداعات أو الله عديد و لحدر ما لم المعروف أن الله الله و الحديث بالى الحاكمة بالله عير الله على عقود المعاوضة المحصة ، كالسع والله ، مراو صرف و الأحراء واحديثاً الصلح والقدمة وما الشهارة

معلى الاناه بالكور على خدث احرفي الوفائروا كام المعرف اوارده منه تعلى النفر في الانداب والحروا كان من لده فدس الداور وحم عن العقد بعدلا القبول الدام الاج الان في المحلس ، والجواهد الخدر حدر محلس الصاً ، وفد والداك كدير من الصحاء والاناساء الشافعي والن حلس والوبوسف والصوي وأهل النظاهر وغيرهم ،

وه ل بعين غؤلاء ان عقد السع وما لحق من بعقود لا هام لا معوف الد فسن بالدام، و بنجام هم والمعنى دائره ما درقة الل حرم ؛ و بالكان واحد منها فسن العارافين العدل دائ العقد أحب الاحرام كره عا ولو نقد كادائث دهرهم ما يلاء في قول احدام اللحراء احتراك عليها الدام و النظام و في قال هذا الماحراء احتراك عليها الدام و النظام عالم علم عامرة ما والمنتى فها أو لاحدام فسلحه عاكم والي عدا العالم دها الادام الادام الاوراعي و العدام المعرق عرق الاسام والاحدام والسمة المحرة في الشام كالادام الدام العدام العدام الماحرة الوراك والسمة المحرة على الشركاة .

عاير أن هذا المدهد أدول ما عالى به الإمام الواحيمة أو تهدمه محمد في المحسق والإمام مالك أورا مه والأحمر أو عبوهم أنهيه فد أعابر وا أن المقصود من النفر في هو الدر في لاقوال أو حارو اللفر عالى الوحوع عن العقد في المحلس حتى الفاول، ومعوم عد القاول الدأ أن أو أمار عا حرى القامع عاداته حدار المحسس بارام في الأنحساب

۱ حد دو ای صححت ه چې د پې ۱ س ۱۱ س ۱۹ س ۱۹ م ومسلم ه س ۱ د وقی سعی ای عاود (۳ س د ۲۰۵۰ (۳۵۹۹) د والترمذي والمسائي و محد د الحالج الله کا جوطي مج ۱ وقد ۳۲۲۳) د وټي موطأ مالك (شرحه تنوير حال د دس س ۲ س ۱۷ د وي د س المي د پيد الا س ۱۵ د وغيره، ۲ م د اد س ۱ س ۱ د د وغيره، م د ۲۲۰

ALAN A A PAGE (F)

بالقبول .

وحجه من دهب الى هذا الرأي الذي هي أن اذ ت حيار المحلس لأحد د المتعاقدين عد القبول سندم الحال حتى الآخر ، ويد فض الانات الكراءية الني المرت بالوفاء بالعقود وروى عن ما سنت اله فال و السع كلام، فادا اوحدا (اي المشد عال السبع بالكلام وحب الديم ، ويم كن لاحدهم الما ياسم عاد فا ما الرمه و الروي عنه المصا له بورة العيل بالحدث لذي ذكره استند الماست الماست في الحم عادل المدالة وكن مسوم الحج عادل المدالة وكن مسوم واحيم أوي عن المي حدده اله في ردا على احصاء والراب الماكارا الى المدال كارا الله فدران الي حدد اله في ردا على احصاء والراب الماكارا الى المدالة في المدالة في المدالة الماكارا الله المدالة في المدالة في المدالة الماكارا الله المدالة الماكارا الله المدالة في المدالة في المدالة في المدالة الماكارا الله المدالة في المدال

و هده الهد الرئي الذي عملي مديمي وهو أورب بي النظرات مطره م والوفق لحاجات الدس في مع ملاتهم ورائك في الله الاحدادار أي الاورد ما ها في عدر المعود الشكلة ولا داره الله وحوث الرجاز الذي الوضحاء والمست كما الشراف غمر " وحوث ثواء عصل فد لا عدد قاول عمر حوع له وقيم هذا كادم فيه من الحراج والتقديد ومن عدم العائدة عمدة ".

كيف مجنص الانجاب والضول

ان المائم من الانحاب والنسوب العهار القصد والرضى الداكان العهار وأباث حائرًا مراحه الرادلة ، طرق شي بالا صراحات الماكون بالقول الواماك الما الو

۱۱۱ سوه کی دیے در ۱۷ دو۔ من علی موٹ کا ج علی ۲۲ -- ۲۲۱) .

ولا لاعد لأن عد مينصر ١٣٥٠ هيدر ١٠٨

⁽٣) مسند الامام الشائعي (سهامتي الام ج ٦ س ١٥١)

و نا از حمح فی هدید د هد شخسته و عادوه شی م که آند فیجه سه بر و مهده می خ اند به محی هدیه از خاص د ۱۸ ۸۷ می و لام (خاص می می و وقت خیا می م می ۱۹۹۷ و می تعدم بی و نتی (خاص تا و می تعدم امو حاکمه اعداء ناهد کو حصه م از ۱۹ می شد (ایم ۱ می ۱۷۳ می و شخصوع این این ۱۸۱ می ۱۸۵ سال ۱۸۹) موسم خاوید علی مدیر (ایم ۱ می ۱۷۲ می و شخصوع این این ۱۸۱ سال ۱۸۸)

بالرسالة ، والدلالة بكون بالاشارة أو بالعمل أو بالسكوت في معرض الحاجة . ونحن نوضح في العصول الاسة هذه الطوق مع بيان حسسلاف المداهب فيها ، ويوضح أيضاً حكم العقود الحاصلة بين عائس ومكان العقادها وزمانه ، ومقاربسة ولت دالمورب الحدث،

و مارى باحلى وصوح علىق الفتهاء المدايلين في هيده أمد أن حميعاً ؛ فهم لم كالفوا توضع المامد القامد القائل توجوب النبر صي في الفقود ، بل طبقوا هذا المددأ عى شي توسائل ، التي تفتر في الداماهدان عن هذا الثرافيي .

وه ـ د كاكل دائ على البريب لأبي -

اولا الاكات والقبوب بالقول والمعل والاشره

نامياً – حكم السكوت .

تالثاً – المكانبة والمراسة .

البندالثاني

الابحاب والقنول بالقول والفعل والاشارة

صعه الانحاب والقول بالسكلام

على برغ من سد ... ه ما يا العبرة في المقود بمع صدوانيه في لا بلايه ط والم بن ، بدي هو ساس شريعا العقد ، فائت العين الفقها، والمساهب وضعوا صواحد الداعة ألما مه العمد ، ودرسوا الالعبد بدالتي محدن فيها الالمقاد والتي لا تحدال الراحي برمى أمثالة من ذاك كبيرة في الواب المقود المخدمة من الحالة وغيرها من الحاس العملية ، والبائ عصها الالحاء في عمد للسع ال

اولا - صبقة المامي .

وال الحجة والانحاب والقبول كولال عدم الديني وكنيب والمتاقر ب وأي مصامل هدل ذكر أولا فهو انجاب والشاق فيول والرقاف الدائع لمت ثم قال المشتري الشترات والراول المشتري أولا الشريب ثم قال الدائع لمت و المعقد السع ولكول مصالعات في لاولى الجال والشواب فلولا وفي الذلبسة بالمكس ويمعقد عد السع الصاً لكل لهظ يسيء عن الشاء اللمليث والتبلك و كفول الدائع اعتمات الوامد كان وقول المشتري حدث الرتماكات الوارضيب وأمثال ولك و (المادة ١٩٩٤).

ويمسر دلك أن صبعة الماحي استعملتها اللعبة العربية في العاظ المعاملات عمي الانشاء . فهددا الاستعمال أداً يستبد إلى الاصطلاح اللعوي والشرعي وإلى العرف والعاده ' .

⁽¹⁾ قواعد الاحكام للمراب عبد البيلام برج من ١٩٨٠ -

كانباً صنعة المصارح.

في المحلم ، والمعقد السنع بصيفة المصاوع النصاّ ، أوا الولد بها الحال كأنياسانع واشتري الرادا الولديم الاستقبال لا يتعقد » (المادة ١٧٠)

ثالثاً - صمة الاستقال.

حادثي سوع المحلة (وصعة الاستقال التي هي عملي الوعد المحرد ، مشمل سأسع وسأشتري ، لا يستقدنها السبع ، (المادة ١٧١)

وسينه أن الاستقدار ليس فنه معنى الانشاء ، بل هو من فنيل الوعد المعرد ، وأن عد الوعد لا نترم الود، به في الرأي السائد ، كيا سيرى في مرضعه .

ولدا م نقر المجلة صحه الوعد بالسنع ؛ خلافاً للقانون اللساني (ولمدنول المادة ١٤ من د نون اصور: انح كيات الحقوف العثياني .

رابعاً - صفة الامر أو الطلب .

لو فان أحد لآخر ... و هي تولك و وتأخيسانه و تعنك و علين يتعقد السم بدالك ? في المدأنة مدهنات الجدام، نقول نصحه المقدة وهو قول مانك والشافعي والذاتي هول تعدم صحنه في الاصل وهو هول اختصال ؟ .

العديد من في المجلق عن الاسعد السم تصنعة الامر كمم واشتر يم الا الده دب على قل المشتري بعني الحل المشتري بعني الحل المسترك المسترك السم على المال المشتري بعني المدا الشيء بكدا من الدرام عرف السائم بسلك الاسمقد السم الدالم الدالم وهال المشتري أخسادته عأو قال المشتري أولا الحدث هذا شيء بكدا عرشاً وقال السائم حدد أو قال المنارك الكاو مداله عامي ها الاسترك الكاو مداله عامية السم على ها الاسترك الكاو مداله عامة السم على ها الاسترك الكاوة (المالة على المالة على المالة على المالة المنادة والدالم المالة على المالة المالة

خامماً ــ صيفتا الاستعهام والهزل .

هاتان لا يستقد بها العقد في الاصل لعدم وحود بــة الانتزام فيهيا ".

 ⁽۱) انظر آذرة ۹۳ غ وما نصف من غانون موحدات والعقود ، و لمارة ۷۷ وما نصفا من هانون نلكة

⁽٢) اللتي د ج ٤ س ٣ ،

 ⁽٣) المدي (ح ٤ من ٤) ، واعلام الوصيل (ج ٣ من ١١١) ، والاشباه والطائر لان تجيم (من ٩) .

والحاص توجه عام من هذه النفصيلات أنّ الأبجاب والقبول في المقود لصحاف لصنعه الماضي و تصنعه للصادع إذا كان بدل على الحال ، لأن في هايين الصنعيات معى الاشاء في الاستمال العربي المعموي و الاصطلاحي ، ولكن الانجاب والقبول لا تصحاب بنطالة الله على تعلى الوعد المجرد ، ولا تصاده الأمر أدام الان على الحال التاسعة الأمر أدام الان على الحال التاسعة الأمر أدام الانتهام

عبر أن هذه النفاصير النسب من الشكل ولا من النفسد الذي . ونحل ، وأن كا الا نقر الدم ، علي جميعاً ، الا الما لا ير هم فلها الا مترجمين للعرف العراق في الدمهم الربوكان العرف على عبر دائ ، لم كانوا بالحروا عن ترجمه كما كانب

وُند دَلَثُ الهم رحمو، حَمَّ الى أعرف في مساله ما تحت السعياله من الكلام ،
مشاله حاء في الجيد و الانحاب والقدول في السع عدار دعن كل عطاليان مسلميلين
لابث والسع في عرف الردة ع ، المردة ١٣٨٨ و وعمده حاء الحا في عقد حكم له و
و انحاب الكفيل و ي عالم الكفيلة، هي التي هن على النعيد والا الرام في العرف
والعادة المسللة لو هال كنيب أو الداكيس أو حامل و بالقد الكالم الما المادة ١٣٣٠)

أصف الى دلك ال الرأي الدائد على همهور الفقياء كا مارى م بوحب الأله عد في المعاهدة من أمر المحدد المراكب من السكوت في المعاهدة من أمراً لم المدالة من المارك من المارك الرافعي مالله الله على الله مراكب المراكب المرا

وعلى الجلق بنس أجلاف الفقياء وعصابهم في هذا أأ ب مرة أخرى الأ من بوع الفروع ومن قصدوا مها، وعلم الدوع الفروع ومن قصدوا مها، حماً الا الاسهاء الى معرفه مه المنفاذات ، وحدث بكوال هسدد الله وحيث لا تكواب ،

فهما كام لا تعديره من الشكن في العقب وقد ، بل هو من باپ نحر"كي الرحيي الحقيقي ، الدي يجب ب كون من نوع الانشاء الالر بن ، لا من نوع الاحت. أو الوعد المحرد : وهو ، بكامه ثابية ، لا به فض فاعدم ، العيرة في تعمود المقاصد

⁽١) فتح العربر شرح الوجير عج ٨ ص ١٠٠٠ ،

والمدني لا الاأماط والمنابي ، لا بل هو على العكس يؤيدها و بديها - ابل ه - ان لا تحدّ ح هذه الفاعدة الى سأبيد ولا الى الائارات ، لاتها بد، تركر على أساس شرعي منك ، هو الحديث الشريف - و الد الاشمال بالسات والد تكن الرىء ما يوى ي .

الإشارة

كمي الأثارة بدلاته على ارسى أم لا يكمي (وم هو حكم عقود الأحرس ? وهل كمي المارة للنصير على اراده - هذه سائلة دفاة - « مرص له المقهر» وتحدور فيها

ه شرامه الاسلامية ، حدف للشراء به اليهواريه ۱ ، بر عرم الاحراس من العق الاندود ، ال عادرت عدوده وتصرف به حاثرة وجه بالم الرهو المار على وجاء ماما الاشارة او با کار به

و خان هن لمنتز الأند عامل لمتر الأحراس لا حواب هو باللمي عالساله همووي الدقياء داد في حسن المسائر السائر أو أو كان المراء معلمان الملسان أو لعدلها **أن** دشاء الاحراس أعام بالمدرورة، والمناطس ميزا لحراس أنى المشعيان الانشارة؟.

۲۰۱۱ ک 💎 ت و غارفات لمجمله حافظ صري ۽ تحب مادة ۱۹۵ .

⁽٢) اواد ۱۷۵ و ۲۶۱ و ۱۸۵۱ و ۲۵۷۱

ع هو عد حاك و ثم مو . يه

ال آچائي الساطاق أدان خراط ۱۳۸۱ (۱۳۸۸) **بولترجه عمر عبوال** فضائي بجاوه فاح عال ۱۹۹۸ و هنده على الصالح الأس ۱۷۷۸)

مذه فالت المجدن في الافرار . و افرار الاحرس فاشارته المعبودة معدى . ولكن افرار الدطق عن أعلان علمات كدا در الدطق عن أعلان علمات كدا در هم حق ، في الملاء كون قد افر الدائث الحق أدا احتص راسه ، را داما ده (١٥٨٦) .

وقد حالف الدلكتون في داك ، وقالوا إن (وعير الاحراس كالاحراس). أدا فهم عنه بالاشارة (وكل لك أو الشارة فهم منها الابحاب والقالول الرم نهيد. السع وسائر العقود () (وهو دول حسن ممقول ، لا حراج فنه ولا تقسد .

اتعالمي

كما يكون الرحاصراحة بالقول ، كذلك بكون دلانه بالفعل وامثلة دالك والدجة في عقود الدخلي المؤلف في السع فالب المحلة : فحدث أن المقصد الأصبي من الانجاب وانقبول هو تراحي الفعرفين ، فينمقد السع ما ذله المعلمة الدانه على البراهي ، ويستال هذا المع المعاطي ، مثان دالت أن بمطلي المشتري للحار مقدار من الحير المون المعدد محال وقاول ، أو أن المعطي المشتري التين للا أم و راحد السلمة و فسكت ألم ألم و كدا يو حاد رحل الى ما الحديثة و وقع له جمله دان يو وقال كم تابيع المدان هذه الحديثة و دام المدان المنتري عم طلب منه الحديثة ، فقدال له الدان هده الحديث الدام عدا المام عدا عدا المام عدا

وعقود الند علي صحيحه في القول السائد عند جمهور الفقيده ، و مديه ال في المماطأة و ولاله عرضه بي على الرصا وعلى عليب النفس ، و يكن شد الامام الشافعي على الحمور في مدهنه المشهور ، وحجته الناء الأهمال لا دلاله شد دلوضع وقصود المناس فيم تحليف ما وقد روي على نفض الشافعية كان باللج وعبره ترعل بعض الحميد كان باللج وعبره ترعل بعض ولحميد كان باللج وعبره ترعل بعض ولحميد كان بالله في الأشياء الحديدة وفي المفاوري ، الهم م تحرورا التعافيد في المفاط الله في الأشياء الحديدة وفي المفاط الله الله والاشياء الحديدة المالة عند في المفاط الله الله والاشياء الحديدة المالة بالمفيدة ،

وعلى كل مالرأي السائد حوار عقود البعاطي على الاطلاق ، في اسمع وفي عيره

⁽١) شرح الحطاب على سيدي حليل و ج ٤ ص ٢٣٩ .

من العقود ١ . وهاله عن أمثلة دلك من الحِلا --

اولا في الاحارة وتنعقب الاحارة بسع طبي الصَّاء كالركوب في «حرة المساهر من وروارق المواني ودواب الكراء من دون مقدونة دن كات الاحرة معاومه أعصيت والا فأحرة المثل و (المادة ۴۲۷

ثانياً في لوديمة ، فالمنافحة و. لو دخل شخص حاً ، فقال لعاجب الحجان أن اراط داني ، فأراه مجلا فراط الدانة فديه ، المقد الانداع دلالة . ، [الدم ٢٧٣) .

۵۵ مالاعراد الده الانجاب والقاول وعالم الله الواقال الحصال المثلالواقال الحصال الآخر على المثلالواقال الحصال الآخر على الله ما دو وال أعصال الله عام دقال الآخر فالما المال عالم فالملا المالية عالم) .

رايمة والعقد الهام بالتماطي الصارة الدة ١٩٣٨

ما من ألم في عقد الوكالة ما صدالله على الدوركن الدوكل الانحاب والعمول ما ردات بالدوكل الانحاب والعمول ما والتدول ما والتدول من وكل فلات المواد الحصوص عادا فال الوكل فلات المواد كلاء ألم المحادث الحصوص ما وكاله دلاء المحاد في المحاد الما وكاله دلاء المحاد في الوكاله دلاء المحاد في الوكاله دلاء المحاد في المحاد في الوكاله دلاء المحاد في المحاد ف

 ⁽١) العنز الدائع (- ٥ ص ١٩٣٤) ، وشرح خصاء (- ٤ ص ٣٣٨) ، و تدي (- ٤ من ١٩٣٨) ، و تدي (- ٤ من ١٩٣٤) ، من ١٤ من ١٢ من ١٤ من ١٤ من ١٤ من ١٤ من ١

البندالثالث حكم لسكوب

كلرأ عارأ

المن تجاهد في عرامه الأكواب ، في الصمة وعدم الكلام و كام تجاهة اللي معرف الحكامة في ثالث مد بلاك و المقود اللي معرف الحكامة في ثالث مد بلاك و المقود اللي كان الراحي والمواد الم و المواد المو

الفلام الأمائية الحواداء أن المان عدم الفادن المحديث والفلام فلا شعبت الجيالهم. فقهاء العراب والمساعت والدارد أن الحراجات عمامة

على فد خده في الأفائل عدارة بياء في شد في ما مرب الله و المكوف ود الحواف و أن الله عاده كان المحادمة، فضاء في الكوث من دفات به الوجيحين هذه الأمثال التي ختاب حكوب و الني على ما من ومعان ما ما داخلي المثال الشرعية . في المسائل الشرعية .

على أن هذا الأص مسئلة بنا في الحراب بن الناء يا اللي صوء طروفها

Qui non improb serobat Qui (acid constintire videtur, Qui (A) ne dit mo, consent

وفر أنه الملاحة لها ، أن التكون معدد فلين ثنيء كذا أنجاء أرفطه أو كالت يعلم الاعتراض عالم أو الأهام ، أنفي هذه الأحوال وحده أكبران السكون مفار عن اراده صاحبه ، وكان عرام أقاول صلى

هد توجد عام هو ال کی است و مایی شواش اخد امایی حارد العطاء و عدم از کال اداری عام کی عام از اداری عام کی علی ادر واحد فی خماع الاد اداد کا کامر ما این کال کاران او معطم و شعبه عاوال مثل الآخر دهب مدهدا و سطا آنا

و ي با البرائي في عرب ما من يا معلى علي البراؤ عام ير معلى المواقع ال

به الداخل ما ما ما بالها الداخل المحافظ المحا

وان الدعدة لاسلاميه دريم الجمال فوالده أدريه دوهي الدلا مست اي سالان فول داكل السكارات في ده در الحاجم الدا مي له الأنقاب

وه خواهی ماه مداد آن های هدد دا آن داد مداد کا الواله ادا الواد فیمه کدت موضعی ادا الواد های داده داده التا ماه داده از الافاد الافاد

۲۱ حوسر ، سام را به ما ما کرد و کا ، حام ۱۷۰ ۲۷۰

له كت أنه فان كدا ؛ لكن السكوب فيما عزم السكوم له أفر أو وأرث أو الدادة ٦٧ .

فهذه القاعلية ، كما هو ظاهر ، دات شفين ، الجدهما المبدأ ، والثاني مسئل. به . فيحن بقول كامة عن كل منهها ، مع بعض أمن الد توضيعه . تم تسبع ادلث البعض المبدأن الهامة أو البطراعة التي الجملف البقم ، في حكم السكوت و .

لد

ه لا يعدب الى ما كان قول ؛ و فاعده الده و ما الامام الشافعي، و تملس عنه في كتب الاشد، والنجد ثراً وفي نحم الاحكام العداله ، ولا وبب في أن عبارة هده القاعدة سيمة الموقفة ، لما فيها من الانجار والسيان بأن والبعد.

وفيها ايضاً تصوير الدكب ولوضعه السلبي، المدى لا لصدر فيسه ولا ولالة ، وفيها ايضاً تصوير الدكوت، الدي لا يمكن الدائمة على عدلاً والد مدى معسل أو أو أحصاء لانه عود في الدب بالمتعدد، علمه غير فدعوه ، و لد كد يستحجب لعدم الاشد، و و المدم الاكثراث، و على ساس لاسمار و ، و لا كد الدو فلم الو القصاد في كار او رفض ، و م الشبه من الاداب التي لا تحدي .

ويرضح ربك بعض الامله عني غيه ومن كلب طبقتين -

اولاً الى الأعرة لا ثنت بالبكوت عو السفار الحسان من رحل شناكًا ، وسكت الدلد، فلا عد سكونه فنولاً `` وتقداء فدال مجلل في هسكوت المعير لا يقد فنولاً ، فنو صلب شخص من حراء رء شيء ، فسكت صالب علم ولك الشيء ، أنم الفلم المستعراء كان عاصاً ، الداء ١٩٠٥

ومن «ساوى» لو طنب رخرمن آخر أن بعيره شناً فسكان أو لو طنب منه ان بديمه هذا الشيء أو أن يده له أو انه ؤخره بعده و لو عنب به يكفيه ، وسكب الآخر ، وم حدر منه عمل عمره غنول أو م بكن دائ في طروف كون فيها السكوت كالافرار ، فني ربك همماً و عبره بالسكوت ولا بنتج منه أي التو م ،

⁽١) للسيوطي (ص ٩٧) ۽ ولان جم (ص ١٠

⁽۲) الفتاري الحالية (سهامش الهمضم) . ح ۳ س ۱۷ :

ثاناً في مرافعة المام القاصي أينال المدعى عليه عن حواله والمداعم، المحادة و ه دا أصرًا على السكوت ؛ و ولم بقلسل الا ولا بعم ؛ ، فيعدًا السكوت الكاداً (المادة ١٨٢٧) ؛ ولا يعدًا اقراراً ١ .

۱ تأ ان يسي والمصوه بحجور عليفها بند بها ، أي بمنوعات من التصرفا**ت .** فهر راي ده دي حدهم بسع و شتري ، وحكت ، فلا تكون حكونه أدياً **لمها في** التجارة ⁷

المنتبات

عطام البحال على فاعدة وألا بدت الى يدك قول و و و في مستثنياتم .
وهو والكاوت في مهر على الحاجه بدائرو و وهده الله من قواعد المعامع الكيمة والدكوت في مهر على الحاجه بدائرو و وهده الله من عواعد المعامع الكيمة والرويدان و السكوت في ما ما يكيمه فرار ويدان و يعاره أجرى وفي الشرع الاسلامي اجوال لا نحوز فيم أمره المرامات إسكام والما نحو عدم أن يكم و هائل موهمة والمام على وكان سكو و أفرار " صحبة والمام على وكان سكو و أفرار " صحبة والمام على وكان سكو و أفرار " صحبة والمام على وكان سكو والوار " صحبة والمام على المام المام والمام على المام المام والمام والمام

وقد أو ديجه في عبر هذا الموضع ما للسكوت من مجمله في اطول الفقيمة الإسلامي ، وكانت محص الدلالة من حساس الساكب عمل الدائر مع اللي لا حلاف فيهمد ما يستأونه السائم الشريرية ، وهي عا استدل عليها من سكوت الدي إدين عبد الموعادة أو أمر حصن علمه وم يمكره وكدات هو الحكم في سكوت عبد أحداث . .

وفي بما ملات الشرعية المثلة عدادة من الحكام السكارت وقد ورد مم "لانون

۲۱) عادد مان کلوملم و من ۴۳۱. ۱۹۱۱ عام که السفه نستر م في الأسام (من ۱۲ و ۱۳۱۱) به و سرح اسار لأمن ماب العن ۱۲۰۰ م

مداه في حامع عصوان عليه الله عليه في الانشاء و ظائر واه ف المهاسعة من الكانت الحقيد الاحرى وكدلك توجد في المجه منا أن حرى وهلمه المسائل المسائل معاه معلود والنصرات تقويه عال في مصح حرم علم ويراه دائل و همان تقليما أنهم احداً عن شحلة وعن الكانت الحداث و يواده بالكانت الحداث والمحال المحداث والمحال المحداث الحداث والمحداث المحداث المحداث والكانت والمحداث المحداث والمحداث والمحداث المحداث المحداث

السكوت محتراتا النبول في تعلى العلود

والکدنة فی بنجلة بنعقد خاند الکندن رحده ؛ و کام الونداً اود الکنوان له (اناده ۱۲۲) اومعنی دنات ان سکوات بکاون له وغدم رایا لا جاند مول التحکیدنة

و كديث بكون النوكيل بالسكون ، به لوارات الانكر (، ، ، ، ، و من رواجع القبص المهر من روحها و سكت ، كان سكونها الداء و مواصاً ، ، ، هن ال

⁽۱) اعظر جامع الفصولين (ح ۳ ص ۱۹۳ بـ ۱۹۶) ۽ والاشناء لاين دير ص ۲۳ ه و ده ٿيم (ح ۲ ص ۱۹۳) ، وماين حڪم عاده ، ۽ اعد اساني د س ۱۹۳ – ۱۹۰ (۲) عامم الفصولين ، چ ۲ ص ۱۹۳

و مدير المحدد الدن والاحدة بوكلا الدن الادا و هذا الادا كون السكوت ابضاً ، مثلاً بعث سكوت المولى دن برى عبده ببيع ويشتري الحساً في الاتجارة عبد الحداث و لا عبد الشاهم أن ومن الشاهدات المدرد أو وأى الولى الصعير المدير الدع و شائري و و مرعمه وسكات و كون در المداه الدام و المداه ا

وأحير في بع مدداد دوهو بد به دم بدي بديا جود وي أخد درا العلاد للا حد و دهو بديا و دم الماد درا العلاد للا حد و دار في الحد من من من من من من التمول دو مسلم بيكو د و راد د و لدي درا عال العام الماد التمول دو مسلم بيكو د و راد د و لدي درا عام الماد التمول دو مسلم بيكو د و راد د و لدي درا عام الماد التمول دو مسلم بيكو د و راد د و لدي درا عام الماد التمول دو مسلم بيكو د و راد د و لدي درا عام الماد التمول دو مسلم بيكو د و راد د و لدي درا عام الماد التمول دو مسلم بيكو د و راد د و لدي الماد التمول دو ا

السكوث ممرك التنوق في الاستاطات

ر سابقاً ان الاسقاطات لاتحناج الى القبر، بن ترد سر مدف ، معمى بر شاقى الخديد هو ان الدول في همده ديند . حد مدر عن و حد عبر معال السكوب

ه نه في الأثواء عند نو الحد آنور من معودي برامي جني المسافريد الموجاء والكن الأثواء الموجاء المحادث الموجاء الم وأكن الأثراء في دارا ما تصرح الرديد كواما في الاثراء على نو الرداع المدادة الحرى الأثراء على نو الرداع المدادة على الأثراء الذي يوفقه لم يكن له وألك أما

و کدلت فی انوفف بصبحه و حل میت د و مکان دیوهوف عدیه و ما برد. لواف کان سکو به د و د ۱۲۰

١١٠ لاما ١٠ عمر والمثالع في النوامع الدكور ما

و ٣٠٠ - ن ملك (ص ٢٤٦) غيرالاسباه للسيوطي (ص ٩٨) ، و لاشناه لام

محمو ما چې ما د کې

والا حديد المد بالي مامع مدكور

⁻ TA UP - + 4 1 2 3

⁽ه) منع عمدين في نوصع باک

البكوت مبقط بعض الختوق

كثيراً ما يفطي الشرع حقّاً لامرى، وتشترط علمه أنّ عارسه في وقب معدى أو في مهند مصده ... فاذا حال الحين ولم تدرسه ، بن سكت عده وتراحي عداً سكونه . رالا عده أو المشاطأ له

و مثايا ديث عديده حيا الوعم الشميع ، اي فراحب حق الشهوي، ، بالسع وسكت على المطالم ، بيض حقه أن ومها بواراكي الدشم المشتري يعلمي المسع فين دوم شين وسكت ، بكوب سكو ، عن حق حين المسع وسقطاً هذا الحق . ومن حيراً واكان أعديم حتى فينع عقد الوواج ، بستونه حيان الدوع ، ويلعث كراً وسكت ، فيكون سكوم مسقيداً حتى الفينج أ

راحیر قرب می هدا دا و عرابی الدعی المدعی علمانی علی براه ق داشه به فکاعه الحد د آب محدد و فسکت عن احوات الا تدار ، عد سکو به کولا، وکانا للحاکم آن ده داد کیالو دان ارافش حدمت السیان "

حلاصاً المسكنيات

و بعد و فرځلاصه التي لا ئات صليم هي اب هماه الامائلة او بطائره المنعلق ياجوال حاصه ام كان احب فلم على الله كنات با بايدي حواليّا ، اب امايو عن اراديه اما و يې ؤدّا ما واحب عليه اما وم يطهر اما تو المام ان سكت و تحات و اكات يد موفقاً سلنياً

٢ مامع علما هي يودع ماكه المواهدية الي ١٥٠٠)

[·] لاسماليون دي ٢٠١٠ و ما ١٧٤١ مي علل

محرداً . بعيها حميعاً كان هذا السكوب أو هذا الموقف الدانبي دنيلا على امر متصل بظروف احال ، ومفروف ، لاست ح اللازم من بيث الطروف

على أن من مدال السكوت طائمة طرعه واحدف الفقه وفي حكمها والانهم الحدادوا في نصبهم وفي ادا كانت من امثية المدد القائل الله والا بست اللي ساكت فول و وأم هي على الفكس من فئه مسئساته على كون في معرض الحجه واللي بكون في معرض الحجه واللي بكون في معرض الحجه واللي بكون في معرض الحجه واللي مدالة من المان في المواد والدن الله مدالة مع مان المان المان في المواد والدي المعد العقم و وهي وفي والمواد و وكن توضع حكم دلار و أبرى المعدو الدي المعد العقم و وهي وفي والمان وس مسال

السكوت في يسع مال النبر

سيالة هي ال يسع حسده ل عيره ، وصحبه حاصر وساك الهن هيسر مكوره بالقدول ? وهل بصبر الجاء الهمل الدائم العصوى اله الارماد كدائك ? القدار أمها في باب العصوي الحكم في هذه المدالة الهمد الحمال والد فعلي والحاسل لا بعد الدكوب الحارة وحجمها اللها الصب لا كول وصى الرحاب، والحاسل لا بعد الكوب بصراء حداد المحاسل المحاس بعد بالمحاس المالة المحاس بعد بالمحاس بعد بالمحاس بعد بالمحاس بعد بالمحاس بالمحاس بعد بالمحاس ب

اد عدد اد کدی و دیسکوت حکر الاحده و سواه کان الداک حصرا محسن السع ه کان عالی عده واکنه عی به وسکت مدة صوبیه و الا ان کون سکو ه الدس ما مع کسطون او سنطان دیده از لا تکوی درود ؟ و کدات د ن الاد مان آنی سی ن سکوت ادات اوراز باسع و دیسه ان السکوت دین

^{1. &}quot; " A w 1 3t 18

را البيجة بالوي سن العدم لا يا عام الرابع على ٢٠٠ سنا ١٧) ، و عمد باعد الاحكام الايام الداعية الاحكام

ا برطنی باغلم ر العادة ۱۰ لاک طاحب الله الا کال ۱۰ بری عارفا بسام مالد الهراند. اللی الله لا مجان له السکوب شرع ً با د کال عار ً رکال عار بر مامدا مصر ً باششتری ، وات و العواور حرام والضرو ملاوع به ۱

رائح من دن على العملي ما أم وحو على داخر الكلام و هو لكان الكلام و هو الكان الكلام و هو الكان الكلام و هو الكلام و ها و الكلام و الكلام و ها و الكلام و ال

⁽١) المسوط في الموصع الدكور .

 ⁽۲) الاشاہ لای تحیّر (س ۲۳ وائدآلة ۲۳) و حد حد - د مر ۱۸۷ .
 وقرة عیون الاحدار آگالة رد المحدار (ج ۱ س ٤٥٤) .

واخل و عدمن ه `

وهدا المقصل والحكر فنه كانه كرترى من من المكري محلة ولا من المكار الله عامان " الله هو الوكي لحالي محار كراح الدى الحساس لحسس الحساس المواد والوالد عائدًا الهشن في عارد لمحاد في عدم السالة والصها

وادا دع حده لا على به ددكه في حدور احر الشخص وسمنه ، تم ادعى الحاضر بالله ملكه ، مم الله كان حاصراً في محدس الله عوسكت الا عدر ، فسطو الى ال الحاصر على كال من أورا الله ما لا عدد كال من أورا الله ما لا عدد كال من أورا الله من وحه والى كال من وحه والمحصول أوروحه ، والسمح المواه عده مند أوال كال من وحد الله والا يحصول المحدور موسكوا المحدور المحدود المحدود

سبكوت اختاة في الزواج

حب ، في أحدث الذه عن ﴿ أَ أَنْ أَنَّهُ عَمْدُ مِنْ وَأَمْمُ مَا وَ يَحْجُو أَنْسَاهُ مِنْ وَشَمَا سَكُومَ مَا أَنْ وَهُمَّ أَحَدَثُ أَمْدَقَ مِنْ وَجَ النَّذَهِ الكَّمَارِةَ، وتُفسيرِمُ يجتاج إلى النفصيل بين الثيب والبكن .

ف مناه اللفت ، المراسياً أن سافي برواح ، لا كو عاسكوم كاه باللمنيو عن قايم عال جراسم الديرج في أنها ولا حاف في هذا الساس مقه • •

⁽عن جالد با فلم الدران دهن ما من مدن لاست سكاك الله عن حي الدكور (اص هم ساله)

⁽٣) معنى الثيب الرأة عير الكراء ومنى تستأمر ما ما وقد روى هذا الحديث عسم في صححه (ع من ١٤١) ، و الراب الراب الماسم معير السوادي ح الراب ١٤١) ، و الراب الراب الماسم معير السوادي ح الراب ١٠٤١) ، و روي يد أداد حرى الادد .

لان الثنب لا ينما ألحاه عادة من الكلام .

أما البكر ، فهل بكمي سكوتم الاقتاح عن أدب وقبوهم . . بعير في قول حمور العقيم ، وحجتهم في دلك أن اكبر العبيات حيلن على الامتداع من البطق ، لما يتحقهن به عادة من الحدم والحجل ، والحوقين من الابهم لله الرحان ، وهو الملسل والدام الشهرات الداراة العراب الصورة عامه والمرأم المسلمة الصورة الحاصة من البحدر وعدم الإحالاط ، وما الشهر عن العرب من وضع المتحداء الدام بين صفيات المرومة وعدلين العادات .

والدر استحدى بديم ول قاص الدائدان البكر الملامم ال صبّم الدل مام م واشترط بعضهم كان شعدان الديمون الأعلام ثلاث مرات وقطان الحمدون في المسأم فعانوا الدحما البكر فرم مقدم الرضي حديد بسيادم والها القريب م ولا عارة به حديد بدريم عيره مال لا بداء بأما من الكامم الاعراب عن رعسم وقدوه وهو قول روي عن بعض شافعين الصاً محلاقاً للقول المحسسار في مدهمهم أ

ر ۱ راه م في دلك سرح ووق على سخت سير (ح ق س ، ۲ م م ۲) ، وسر الله الأوصار (ح ق ص ه ١) ، وسر الكوصار (ح ق ص ه ١) ، وستصلحي الأوصار (ح ق ص ه ١) ، وستصلحي (ح ١ م م ٢٠) ، وستصلحي (- ٢ م م ٢٠) ، والموص سرح شرسي على سندي حسن (ح ٣ ص ٢٠) ، وقتح عدد على الصديه ومهامشه من ٣٨٦) ، والروس سرم (- ٢ م م ١٠) ، وقتح عدد على الصديه ومهامشه المهابية (- ٢ م م ١٠ م م ١٠٠٠) ، والأحب الرشرح المهابية (- ٢ م م ١٠٠٠) ، والأحب المقابع الرشرح المهابع م م ١٠ م عدد الله ١٠ م م ١٠ م والأحب المتحصلة ،

البند الرابع المكاتبة والمراسلة

كلمة عامه

كبير م يكون الانحاب والقبول وكلاهم بالكاسة ، لا سيا أدا كان المعافد الله على عالم منكاسة ، لا سيا أدا كان المعافد الله المعافد المعافد المكاند حرار ، كان لله فيه ، فلادا ورد في المداله أو على ما وقا المواعد المكاند من المحيد أن والكداب كالحطاب ، المادة ١٩٩٠) . وأدالة دلك عديدة في عقد السع والسالمجيد ، كا يكون الانجاب والقبول لابه مكون لا كانة أحداث والددة ١٩٧٠) وقال ، وكانا الاحرة المقد للمكان المقد للكان المادة المكان الله والددة ١٩٣٩) .

و يكون التماود الصَّ بالوسالة .. وهو أن يرسل أحد رسولاً إلى آخر السلعيسة عرض السدود .. و 12 فس أمرسل الله هذا الفرض في مجلسة ثمَّ الفقد؟

ومن المسائل الحلافية في تقانون النوم ما أنه جنين الملكان والرمنان الليمن لتمّ فيها العقد الحاص بين عائبين للكامة أو لدوا له أأثيرٌ هذا العقد في مكان القان ولوقت القنول 1 مم بم في مكان الموجب ولوقت اطلاعه على القنول 9

لا شك في أن هذا الكوال أهمة عبدية حلى مكاب العقد يتوعف عاماً بعدين الحجكمة الدخوة للمنظر في البراع الذي نفع عن اسم فدين ، وعد على معرفة ومان العقد سوفف بعدين وومه وصع الرجوع عنه ، وينفرع من ذلك سئلة هي هن يجود للقابل ان يرجع عن القنول فين عمد المرجب به ? وهن يجود للموجب الت

⁽۱) ح ۲ ص ۱۷

⁽۲) في المندة ۱۹ منها يصدُ و د لاير الك د دلاه را تلب

ATA LEFT PARTY TI

يوجع عن عرصه فين الله صبع على الحواب ? الم لا يجواز كل الك ؟ وعلى هنده الله الحديث القوالين و الصرفات الفيض بنين اولا الموقف الذي وتحده الشراع الاسلامي فيها عائم عارف دالك المصرفات الفصرانة الحديثة

موقف الثريب الأحلامية

و رصاحت اهد به و ال ب كاخت به و كدا لارس و حتى عام محلس به بع الكرب و الده الرسلة على حاصى عام محلس به بع الكرب و الده الرسلة على و المعلى دالت ال المحدث عام و الرسول سعيراً على المكرب الده عام و الرسول سعيراً على كلام المرس و عاملا كراه الى المرس السله و هكاله عصر سعسه و أوحت الرس الله على و در على محدول المرس الله فلوله في محدس وصول الهجة ب او در الرسلة عالمه ما المعدد عالمه المحدود في محدس اله ولى و وقت اعلا على و مهدا مرا و المرس المحدود في المعود في المعود

و وال الديني الشرعة الاسلامة الى عدية أعلام الدول و التي سافي على الديها عرائاً الرحماع مائد الدال الموجب الدول الوالمرسل لا تحور به الا يرجع على الحالة عداهد القول العارجوعة حائر فين ياوع أنكاب في رسامة في الما فلد الآخو وقبل قبوله ،

ولا أثراط عن المرسل الله بإذا الرجوع ، أي أن دول المرس به لا للهج مدرجوع المواجب ، سواء علم مرجوع الهام من ا

مقارداً مع انظريات العصرية

اں آراہ الفقے ہوائے۔ ہوائیو میں دوم حسیب فی ہدم سے لہ حیلافاً مذاآ۔ ۱۱ جن کر وسم ساکم رہ بعج عسر فرح صلی ۲۳ کے ویدائے جے میں ۱۳۷) دد دیتی در کر جے اس ۸ نے رہے کا چیس جسک نہ و نصوع ہے کہ میں ۱۹۷ وما بیدھا) پ والم نقسم احم لا الى تطويات أربع ﴿ وَهَاكُ لِحَمَّ مَارِيعَةٌ عَلَى كُلُّ مِنْهِ * ﴿

اولاً عظره التبليع أن وهي تقول بان العقيب بدكانة لا متم الاعداء بدلكا الله الاعداء بدلكا الله الله الله المائة الاعداء بدلك المرسل البه وهذا قول وجه ومعقول عزياً علا المائح فدوله الموجب على اللاع عرضه الى المرسل البه كدلك مجمر هذا الاحير على اللاع فدوله الى المرسل ولا يتم ارتباط الانجاب بالقبول الا متى عبد المنع فدان كل منها برضى الآخر ،

وقد تدالى القانون هذه النظرية في كثير من البلاد اللابينية ، كاند بد وا يا أ.ا والتربية ل وروم به ونعص دول الميركا الحنوسة ، وتداله هــــــ (حم د المح كم في بليميكا وغيرها .

نائياً عصرة النسم " هذه النظرية نقول بالمقد العقد الحري بمكانة علمما النسم المرس حوات العافد الآخراء ولوافال الاطلاع على مصبولة ، وفيد قال نهده النظرية القانوال المدني الآلي ، المائة ١٣٠ ، ١ الا ادا سارال المواجب على حق النسم أوادا فيل المرف على عدم لرومة ، فجيئات بم العقد عبد ما تصرح الرسل الها يقبوله (المائة ١٥١) ،

الله من الفريق الارسان " . وهذه بقول بال العقد الحربي بالكالمة إلى عندم يوسل الله عد الفرق صوته والصفاء في التوالد محبت لا شكل بعد دلك من المارد وها وعد السع هالمادة الاعرام الحرام دالحج كم في الكافرا والولايات المتعدة الامير كرة وبعض المبتلكات التربطانية .

وا ب برى ان هذا المدهب عمي ومفيد في المعاملات التعاوله ؛ لان أوسان الحراير الدل لوصوح على أو هـ: القابل ، وتجعله عير فاهر على استرداد فدوله العما

ty of information (4)

Theory of Reception (v)

Theory of Expedition (1)

الى ان وقب الارسال يكن الدانه نصابع العربيد أو شهادة حامل الكتاب أو فالوصل الحطي المشعر به أ .

وموق دلك ؛ أذا رجع الموجب عن أيح به ، فقد أشترها الأجم د الأكباليزي ، خلاقاً بل قده في الشريمة الاسلامية ، أن يصل تبليع هذا الرجوع أي المرسل البه فين أن يعنل فيوله ، تعلى أن العقد بثر وزيرم أن صدر قبول المرسل البه فديد في تسديمه خير الرجوع عن الانجاب " .

رائماً النظرية المختصة ، وهي نظرية وسط بنسب نظرية النسيم و نظرة الأرسال ، فقيها لا بعد المقد ناماً الا من وقت تسلم حوات القدول الى الموحب ولكن بعد الانفقاد بمناز مفعوب الفقد لدوناً منذ أرسال القدول ، وقد استع هذه النظرية القانوان النسباوي والسويسري ،

حديثاً به ظريه الاعلان؟ وهي تقول بان العقد بم وف اعلات بمرسل البه عن رعابه في القبول ، ودنات قبل ارسان الحواب وقبل وصوله الى طوحت أو العلم به من قبله .

وود را بد ان الشرع الاسلامي تميع هذه البطولة . وكدات انتمها قانوت الموجدات والمقود اللند في ، حدث ورد فلت ٢ - ١٥١٥ كانت المنا ومات حارية بالمراسلة ٢ أو نواسطة وسوب الل عائبين ، فالمقد بقداً مدأ في الوات وفي الذكافة قالدين صدر فيهما القنول بمن وجه البه العرض » (١٨٤) .

د في درات ، فقد كان الامر حلاف في مؤلفات الفقيء وفي احتباد المجاكم وكانت محكمة السماير حتى وقت عام العامد مستقه عن كاد موافف حارم في هسده فهدالة بالمعامرة الإفارة داراتة باداره عن حديد على المدير الحجاك في كل فضاية حسب

ا ، ، الله على الله على المخاطنة الوسول عاكما حساء في الاست -

وقائعها وطروقها " . غير أنها وجعب مؤجراً عام ١٩٣٢ عن هذا الموقف الجائر ع واتحدت اجبهاداً صرمحاً سأسه طرية الاعلان " .

وعلى الحملة ، فالشرائع الاسلامية واللساسة والفرنسية منبقة في هـ عده المسأنة الحلافيه ، وهي جمعاً نست عبدة من الناجه العبسه عن الشرعه الانكسكينير له الاميركية .

واحبر ً لا يُس ولا أرة الى حكم العقد الحري بواسطه الحارة اله عسمة (ينفول) فقاء كان الامر ولا يوال حلاقاً الهن الفقهاء والقوابين من قال بان هذا العقد برافي مكان القال ، ومنهم من قال وعالم عاكم في مكان الموجب ، ومنهم من ترك السنافية الى حكمة الفاضى وتقديره .

أما القانوب الله في المداوها الله على موان المقد الدي المؤد الدي المؤد الدي المؤد الدي المؤد الدي المؤد المائة المؤد ا

⁽۱) راجع القرار لصادر من غرفة الأستان آت في تحكمة ب عدم رح ٢٩ كالو النهاسة ١٩٧٣ (١٠١١) (د وحدسان ١٠٠٠ رفيا ١٩٠٠ (٢) رجع د عدم رد داه ح ٢ سه ١٩٣٠ (5 ١١٠١) (١)، وقاموس دالور السبني (ملحق ١٩٣٨ د من ١٩٣٠ رقير ١٤).

الفصل الرابع موضوع العقد البند الاول الموضوع وشروطه

كامر عامر

لا بد في كل عقد من موضوع بدف البه وهذا الموضوع سمّي في الاصطلاح البعربي بحل العقد و ممقود عدم ولا شدّ في الله موضوع المقد الحقيقات م هو الالبرام الدشيء عنه ما حدد ما في داواند موحدت و المعقود الساني : ﴿ أَلَّ الموضوع الحقيقي لكن عقد هو الشّ الموضات) الدة ١٨٦)

عير أن هذا الموضوع بكوب على أواع منفدة مثاله للوضوع في السبع هو النق لمن المسع والثن ، وفي حرة ميل هو تقديم العبل ودفع الاحرة ، وفي الاعارة هو الانتفاع بالمارية الع

و هدامه، في مرشد الحبران (به ولا بدلكان عقد من محل بدف النه كون فا بلا لحكيه ، و بصح ان يكون محل العقد ما لا ، عند كان أو دساً ، أو مسعة ، أو خيلاً به ولكن هذه العدارة لا يصهر معنى الالترام الدشيء ، ولا يسكر اث الموضوع يمكن ان كون الامساع عن عمل معن السائك كانت عدسارة قالون اللماني أرضع وأنم ، واصل (يكن ان يكون الدصوع لعلا (وهذا موجب الععل) ، أو الشاعاً ، وهذا موجب الانت م الدار القال عدث و الشاطق

⁽١) لمحمد قدري باشا ، المادة ٣٠٢ .

عيتي (وهدا موجب الاداء) ۽ (المادة ١٨٧) -

وعلى كل ، بشترط في عن العقد او موضوعه شروط ، وهي ال يكون بمكماً عبر مستحل ، ومعماً عبر محمول ، وموجوداً عبر معدوم ، وساحاً عبير محرام ، ومحن في هذا الدر كر عني شرطان الاولان ، عرالي ان سحث العد ذلك في الشرطان الآخران كل منها في سد حالي ، النظر الى ما للملق بها من العميان

امكاد الموصوع

من المدادي، المسير بها في عبر أصول الفقه الاسلامي أن شرحه السكامة "قمدرة على المكامل به " ، مجلا دلاً ، الكرعة - و لا كلف الله عساً - لا وسعم - ه "

وكداك في عقود ، « به نجب ال كول المفود عليه الكالم على أن الله إلى المعام تعهد عمل مستحمل ، أو عهد يسمم شيء علا مقدور السميم

د به ه ب خال في ال ع و بود ان كون ادع مقدور الدستم ، فسع ما هو عير مدور الدستم باض الدهر ، فسع ما هو عير مدور الدسم باض د ك ع سد قدروب لا كن احراجور ، من الدهر ، أو حدوان بار لا يكن وحكه و حديثه » (حدث ١٩٨ و ٢٠٩ » و من اما أن سع عير مقدور الديم العما ، ع الديث في البحر او الصير في اهوا، فان صده، الا دا كان الصير له و كو كاه م صير ما في هو ما تم يرجع الله ، فيحور معسمه حداله كون مقدور المسلم ؟

و من هذا الحبكم محصاً باسع فعلسا ، ن هو عام شمع العقود ، وقد نصت الحج المبناء على المثلا عديدة ما الله على الآلام والشارط الله مقدورة الاستفاء الله علم علمه لا يضبح محال الدالم الدالم الدالم المدالم المدال

ور او فد ب الشاصي راج ٢ ص ٧ ١

TAT . (Y) D. A. D. Jon (Y)

⁽٣) گئے الاہر (ج ۲ س 10) ، و بدہ (ج ۱ س :۱۳) ، و ح کبر (بدس علي ج ۽ س تا؟)

(١٠١٥ ق ٢٠٩) . وكدأت و شيرك كوك الوديمة قابلة لوضع البد عبيها وقالح ة للقبص ، فلا نصح النداع علموا في المواء ، (المادة ٧٧٥)

ومن المثلة النظاف على فعل مستجلل ما رواه أن للوم وعيرم من الله و لا تجور مشارطه الطبيب على النوم اصلا لانه ... لا علمو عليه الا به نظاف ه ! .

م الذون الله في وقد على على هذا الشرط توجه عام و عدى و باطال كل عقد يوجب الدين الاستحاد مشقة لم ذيكن على عقد يوجب شئاً أو فعلا مستجلا و براكات على الاستحاد مشقة لم ذيكن عديد المدين المدين المدين المدين المدين المدين عدد على المدين الحصول المول لم كات الحقوقة المثنى، وهو الما كان المدين عدد على الحصول المقتدى ببطلان العقد عالم المدين ال

تعبن الموصوع

من شروط العقد الصاً بعني مرضوعه المحرث كرب معلوماً عالد فلمه فدين بصوره نافيه للجربه

وهد اشترطت اعبه داس في مواصع عديدة ما فعني النبع مم قالت تر الرام الله كون النبل معبوباً على مراوي مراوي النبل معبوباً على مراوي مراوي النبل معبوباً على المحود و سعمه و الاحراء بوجه الما عملابا على وحسدات شرفت المعالى المعتود عالم في الكان المعتود عالى في الكان المعتود عالى المعتود على المعتود عالى المعتود على المع

وال صفه لحم به السئلة على عدم مدى سوصوع بعدماً كافداً لا تكول بمنجمها بصلاب العقد عدد الحديث على هى نحص المقد واسد العط عليالاو ً لائد فعي الدي المدر العاسد والدائش متراديس الافي العص العدود ؟

⁽۱) هي ۽ سام روز ١٣١٠ ۽

⁽٣) انظر الفصل الثالث من القسم الرائم من هذا الكتامية .

⁽٤) رحم عنس عبر من الناب الأولَ من هذا القم من ١٣.

مثاره والمد التحلق والدلع المحهول فالمد الفلو فان الدائع للمشتري بعثث حميسم الالشداء التي هي ملكي ، وقال المشتري الشتر سهيد ا ، وهو لا بعرف ليك الالشياء ، عالميهم فاسد : (المدة ٢١٣) -

واقد رأ . لما قدّ ان العقد الدسد العلم صحيحاً الروال صفة العلماد . والمصاً في المدن الدقد داء كالسلع والقرض والرهن ، الصحّ الدسم الدعن الشيء المعقدود عالم ، مثلا ورد في انجلة ان والسلع الدسد للمائز العاد علم القبض ، يمي الصير عارف المشاري في المسلع حائر أحدث الددة ١٣٦٩ ، .

وكديث في بعين العقود الاحرى ، كلاحرة والشركة وما النهم ، لا يكون العقد العاسد بدون الراشري ، من الصح والكن عطر فيه الى بدن ابش ، على الله و يريد هذا النمل عن لندل المسلمي في العداء الفراس وحساره النسبية ، مثاله - و الاحارة العاسدة بالدة ، لكن الاحرابات فيها حرابات ولا بيث الندن المسلمي ، وفيد لا الإحارة الله عمله عن كون الندل محبولا ، واقعه عني فقدان الله شرائط المسلمية ، فعي الصورة الاوى برم حرابات بالمأم الله ، وفي الصورة الله بالمرم الحرابات الماسة ، وفي الصورة الله بالإم الحرابات الشرائع المناس الماس المالة والاحرابات المالة و الله المالة والمالة و المالة و ا

ولا شئة أن تصوص المحلة في هذا المفرض أصبحت فدية الاهمية العبيد صدور الدهة ١٤ من هالون أصول الحم كيات الحقوفيات السبياني ، التي حواست القاصي حق على المقاط الموعية في الفقداء أها سكات عم المده قدات تم حصل التواع تسمم شأم المقادات في الفقرة الاجتراء من هذه المائة

واد على الدافدان على سقاط الاصليم من المقارلة ، عداً بعدد ناماً واو لم
 دكر البقاط لفرعنه (وادام شفق الدافدان على البقاط الفرعنه ، فتعييسه،
 خكية بعد الامعاث في ماهية القصة »

أما والوان الموحدات والعفود الملساني ، و با معد ان حلّ على ١٠ و مجت الت مدول انتصاف ما همة الموضوع ومقاداره ين راد بابه و يكفي ان حال بوع الشيء و ان حصل العقد ما تكن معه يعمل المقدار فيه علداء (الدسيادة ١٩٠٠) ، وداك عمالًا بالقاعدة القانولية أنّ و ما يمكن تصلبه بعد عادة المعين يا أ .

^{🕻)} في الأمثال اللاسم : - - 🔻 - e ld certum est quod certum reddi pote ()

البند الثاني

وحسبود الموصوع

وحود المتقود عايد

ك الاصل في العقرد الهم لا تصبح إلا" إذا رفعت على موجوع موجدود . لذا كان الشعاقد على المعدوم بإطالًا .

ولا شكّ في ان هذه القاعدة لا تصلق إلا إذا كان الموضوع شكّ ، لا إذا كان عملًا و منفعه . فان المقود التي تقع على منفعه أو على عمل معلّى بكون في لحقيقة على مر مقدوم وقت العقد ، و ن كان هذا الأمر نحدث عد ذلك شكّ فشكّاً

والبيك امثلة توضح ذلك ترفقي عقد اجارة الأشد، بمع العقد عبى مدهمة شيء، والمبادع عبر موحودة حتى العقد، بن هي مصومة ، لا سولد بلا باسمه شرعياً عالميات عدد على العقد، بن هي المستحد بن جوارها العام الماحة والمتحد بن جوارها العام الماحة الداخ الداخل الداخ الداخ الداخ الداخل الد

وكدنك هو الامر في باقي العقود الواقعة على المدافع ؛ كالاعرة ؛ او في العقود الواقعة على عمل ، كالوكالة واحد الره العلل وكفالة الدين والحدلة عند من قال بصبحتها ؛ وما الى ذلك .

⁴⁷⁴ or 4 - - 47 28 (1)

⁽٢ عدر كنه فوعد لاحكام ي مصح لادم . ج ٢ ص ١١١ ١٠٠٠ .

واشتراط وحود المعقود عديه ادن لا ينصور عادة الآفي العقود الواقعة على الاشياء الدي على العقود الواقعة على المساء الدين المدوم المثلا فالت المجلة في السلع في المدوم الله في المدوم الله في المدين المد

واستند هده مقاعده اي الجدات الشراعات عداد روي عن الدي على إله م على عن سع حدال الحداث * وهذا سع واجع على ولد ألدافة وهو في على الله م فقد بهي عنه عالان المسع فيه معدوم أوكداك بهي عن السع نشن مؤخل الى اله تهد الباقة وبهد ولدها * ،

وروي الصائعي حكيم بن حرام الله عال الذي (حل) : « لا رسول الله أسي الرحل اليريد مي السع لنس علماي ، أو باعه له من السوق ا ؛ القال - « لا سع ما لبس عندك » ؛

الإشياء المنتبث

سدج بما فديد أن النعايد على أشاء مساعديد لا تعاج الى الاعتان ، لاف الفالدة الاشداء معدومة عير موجودة العساير أن همور الفقياء حورو الدين لمسئما ب ، وأهم عقد الاستصاع وعقد البائيراء

ومقد الاستصباع وعقد مقارلة مع أمل الصماعي، ب ممل شات عام مواص ع

⁽١) راحم الواد ١٩٧ و٢٠٥ و٢٠٨.

۲ ادبیج ادار و هم میان ، ککیه حم کاب اوفداروی هدا خدا فی اصححی و کساندی افزاند جداوی از این اصححی و کساندی او درجه ساوی از این از ۱۹۹۰ و مین ۱۹۹۰ و درجه ساوی از این ۱۹۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۸۸ و ۱۸۸ و ۱۸۸ و ۱۸۸ و ۱۸

 ⁽٣) وهد نصایر اجرایجدات اسکار ارواه ایا هم ایند داخچ بدکاری د
 (۱) در افرایجه اسایدگی محمد العصولی دل هما کنامه افراد دا داوریاس ۱۳۵۰

والمشتري مستصلع ، والنشيء مصنوع » \ . فالشيء المصنوع المنعقة عمليس وعليّ القدم، الصابع و يؤلمان موضوعاً مستقبلاً على موجود وقب العقد . وعلى الوتم من دلت ، فقد حور هذا العقد السيحاناً والساد و الى السائة والاجماع ؟

و كداك أحوار عقد الساديم، وهو واسع مؤجل العبض ، أي بيع مكون و.» ما يع مؤجلًا والنبي معجلًا، كي فيهن استعب العباقوش على ساله كنل من الحنطة؟ وفي هذا العقد الصاً مكون السنع معدوماً عبد البعاقال ، ولكنه حوار بالبطو خاجه الدس الده، ويستند حواره الى الكديب والسالة والاجرع والاستعمال الم

وقه مدلة مدعلامه لهذا البحث ، هي مدله بنع الثير ، فقيد المتق العمم • على حوار ع الثمرة التي لورات جمعها وهي على شعوه ، سواء أكانت صالحه للاكل أم م كن الوالمقوا الصاً على تطلان سع الثمرة الي م بارو اصلاً " ، و يحظمهم حامو الي مع الثمرة التي لورث فان الماو صلاحها

وتحد عسل هذا الهي في قول آناي و صن النسبة ، الجارواة الامسام مالك وعيرة الدار أنب أدا منع الماللدرة ، في التحد العدام مال العبه ? يا أو تعدوه أحرى الباعبة النهي هي أتحوف من الف الثمرة فان صلاحها وما للنجاعل دائم من كل الرائع مان المشتري مانا وقولاقي البائع على الحرام ،

وفي تقسير هذه الآخادات اعتى حميور العقباء على صحه بديم الشهرة قد بن بدو"

⁽¹⁾ WET 377 NO 14FF.

⁽t) البدوط : ج ١٢ ص ١٣٨ *

راجي الصراعة الداعة الداع ومن علام الله المواجع المام المام المواجعة المام المواجعة المام المام المام المواجعة المام المام المواجعة المام المام المام المام المام المواجعة المام المواجعة المام المواجعة المام ال

ا عده، - ۲ س ۲۹

⁽ه نظارين ه ۲ و ۳ تاري غوټا

خلاحها و أواكان لسع نشرط قطع أسبع في الحال وحسيمه محالمه وكان همدا المسع المقطوع مشمعاً به كالحصرم والمعوا أرضاً على نطلان همسدا السع و أوا كان شرط انسفيه و ي نشرط الدو أسبع أني أن المدو طلاحات والحميم المسعود في حكم سع التار مصلعاً الاشرط الفضع أو السقية

فلاً ورد في عجلة الاحكام العديد وما الدعن أفراده بعني أن مالا أثور دفعة وأحادة من شداً العدائي، كالعواك والارهار وأثورق والحدوات، أدا كان يور أعضها عرضج بنام ما سنترز مع ما يور المال علمته وأحده عالما دد ٢٠٧ وعدا مأجود لحمد ما يور العدا المسجسات على فلوى عنس الحديث، كاخلافي وعمد في العنس علاقً أنها هو دردها الذي تسع مثل عدا السعا

و خاص آن شريعه الإسلامية ، في عدا هيده السيئاء ت و عداؤها ، تعلير التعاقد على الاشياء المستقالة باصار ، رغيبار أن مرجوع العمارم حال العقد

وعلي كل ٤ فقد تعديب المجلة من هذه ١٠ حــه بالمادة الراء، والسباق من و و**ن** اصول المحريجة الحيوف! لعيني التي ذكرياه عند عالم حـــــ حــــ فا فــــــ ف المقاولات التي يعقد على الله وسيوحد في المستقال المعاودة :

واحير ، لا ما من الاشارة بن الدائة بول اللمان ، والداعمير أن وعدم وجود المرضوع استنزم المده وحود العفسد ، الا اله مع دائ حوار ال كون موضوع شف مساقبلا و شده ۱۸۸

⁽۱) راحم فی هده الاحادیت و لاحاث فی تصبیرها: صحیح منظم (ج ۵ ص ۱۳،۹۱)، و و راحه قلیدوی (ج ۱۳،۹۱)، و سب و راحه قلیدوی (ج ۱۳ می ۱۹۸)، و سب یی بند تنی بند تنی از ۱۹ می ۱۹۹ ، و سب یی دوی سب را بر ۱۳۳۱ (۳۳ س ۲۰ س ۳۰)، و سب از ۲۰ س ۱۳۰)، و بند از ۲۰ س ۱۳۰)، و بند از ۲۰ س ۱۳۰)، و بند از تنی را تنی (ج ۵ می ۱۳۰۳) ، و بند از ۲۰ س ۱۳۰ س ۱۳۰)، و بند از تنی را تنی را تنی را تنی را تنی را تنی در تنی از ۲۰ س ۱۳۰) ، و بند از تنی در از تنی تنی تنی ۲۰۳) ،

أفركك المنتشار

من المسائل الحلامة في القواءن مسألة النطافة على التركات عير استنجقة . وهي ان تساري أحد عن حقه في براتة شخص لا يرال في قبد الحدة ، أو في شيء من هذه التركة أو أن يعقد هو أو صاحب التركة عنه عقداً تكون موضوعه التركة أو فسماً منه ، قبل استخفاف تودة صاحبها .

وقد كان القانون النورة في الوثي من حرم هذه المقود الرجحة في دائم النه الده قد على الثركات المستثنية محالف الأحلاق والمصلحة العامة على فيه من مصار ه هي موت المورث ، ومن تني عجل هيد دا الموت ، و كن البحر م كان لمصحة المورثات وحدة ، إذا كان قدا الله فد نسحة أذا رضي هو ما أ

وقد اقتس القانون بدق العرسي الدادة ١٩٣٠ هذه الة عبدة الروم مة ها مشاه دم ما معرم السعد على در كات المستقابه و و رضي المورث به ووافق عليه ما وسبب هذا التشديد الله لم ينظر فجسب الى مصلحة المورث والدي نجب الله ما حراً في عمرف المركب الله ومتى شاء ما حراً في عمرف المركب المعاملة مستقانة والمالا بعراء المراول بالاستعام والمدارة المراول المستعانة والمدارة المراول المستعانة والمدارة المراول المستعانة المستعانة المساود الله في شيء ما المستعلق العداء ومن ثم الا دكون عرضاة للشدير والإمراف

ومدا المدهب المعقول أحد فانون الموحدات والعقود اللساني فقال على المحور المدرل على إرث غير مستحق و ولا الشاء أي عقاله على هذا الأرات أو على شيء من الشائه و ولو رضي المورث و ولا كان العمل باطلا صلاً على المدقة المحالمية و فقد فالما المعافد على الثوكات المستقد الله أو المسارل عن الاراث على المستحق و ولعمل دلك ان الارث حق حدياري لا محور المدارل عنه و وان ما تمد شرعاً من حق لازم الا يسقط بالاسقاف و وان ما تمد شرعاً من حق لازم الا يسقط بالاسقاف و وان ما عمدوم و وان عادة محمولة و ويكون في المعافد علما المداول في المعافد علما المراكة الكون عادة محمولة والكون في المعافد علما

⁽١) راجع حيرار (س 12 ، ٤ ، وكوكس بر سدانوس (30 ، 4 C ، 2 , 3 ، De pacis ، 30)

حه له وغور ۽ وقد بهي لشرع عن عقود العرو حمماً ا

ومن الطرعب أن غاران هذا السع عا يسمَّى العقد الأرثى "، اي العقد المسطق مالارث عير المستحق ، الذي سمحت ، عصل القواعل شمروط معيمة على ألما سا مثلًا ، وأن كان الأصل منع النعاف على التركة حال حياه دنورث ، إلا أن المقسف الأرثي أجراً وأن صدر عن النورث والنظم أمام القاضي أو الكالب العدل ا

⁽۱) نتمنج عناوی هامناه اح ۲ من ۵۹ اله و مارح مي جامار نخب مساده ۲۱۴ من لحلة ، و لفناوی خارنه اح ۲ من ۲۵ از و درار هاكاه (۲۰ من ۳۵۱)

⁽٢) تنوم الانسار وشرحه الدر المختار ، ج ٣ ص ٧٤٠ .

Erbvertrag (v)

⁽٤) لمو د ٣٠٣ و ٢٣٧٤ و ٢٣٧٦ من عامل بديه لاماني د عدر بصاً الله د ١٤ ه وما يعدها من القانون بدي بركي

البند الثالث الاحــــة الموصوع

مشروعيا المعتوف عليه

ان شهر در الواج والاحير علمهود عده هو ان كون مدحاً شرعاً . • دا لم يكن كدلك ؛ كان المقد باطلا .

والمد احتماد القوا بن والنداهات في احوال عدم الاناحة العدا لا عكمانا ما محصي هذه الاحوال ، ولا ان بأي على قسم كانر مها الل كانمي على سدس الانصاح بدهن الامثلة المهمة .

ولاً في معطير غواجل والشرائع فاله من الاحكام بماتر والمناصفة الواملة ، ليس للطوفيل المسافدين الله تحددا على أو أن سفة على ما تجرامها ، ومن أمثلة هذه الاحكام في الشرامة الاسلامية احكام الاوفاف ، والهندة المند فدين والحكام الاكاح والصلاق وعبرها من الاحوال الشخصية ، واحتساكام الارث والفرائيس وما في ولك ، وهي كالم معروفة ومفصلة في الوالم الحُصة

ثابياً - في مقود الحديث بوحد شروط شيرطه الطردان، بعضه شروط شعاق م الاعدد أو العلق م سقوط العدد والدسي شروط المعلق و علها شروط بوالي الى تعديل بدأج العقد لعادة أو د قاعلها و بالنقط أنا ملها والاسمى شروط النقسد فهذه الشروط ملها مد هو حائز الواديد مد هو فاسد والامهاب الما مجلله المحكمة بالحلاف العقود و كريزاً أنا لكوال أحد هذه الشروط بحراباً المسكول الموضوع غير مناج والعقد باصلاء وسنعص أحكام دافك في باب الشرط و الاحل . وعدة تحريم الرم ، وهذا النجريم يستند الى الآية الكرية : و وأحل الله النسب ع وحرام الرم عجتی الله الرم وأيوني الصددت ، " . ويسدند الى احديث سوية عديدة ، لا يحال لذكرها في هذا المعرض وتكون الرماعادة في الصرف ، وهو و منادلة الاقسند ف عصيا بمعض له " . أو هو بصارة المجلد و سم النقد مسقدة » (المادة ١٢١) .

وان الره على توعل إن العسلة وإن العص فالأولى هو التأخير في النقاض لين البدلين في تعمل العقود التي بشترط هيه القبطن العوري والثاني هو النفاوت وعدم النساوي بن البدلين أدا كان المقود عليه من حسن واحد ، أنا دنة الدهب لالذهب " .

عبر أن همه بمبوع أدا كان عن شرط ، أم أدا لم يكن ألم له شرط ، و طوع المدين للمستقرض علم فضاء ما عنه بأن أعطى أكثر أو أحود بم أحد ، فهذا حائر المستحب علم همهور الفقياء الاله من باب حسن الحق الذي حص علمه الذي حص علمه الذي حس المقد الذي حص علمه الذي حس المحد علم في دلك الأم ما ما أث ما أد أحر أن يرد المديرات أفضل بما أحد لل الأركثر أن و كان شاؤط في كل حال فلول الدائل بالأحود أو بالراباذ ، كما ساوي في باب أيقاه الموجبات .

را ما كون الموضوع عير منتاح ادا وقع على تعلق الأشده ، فثلا الجمع المعدد على كون الموضوع عير منتاح ادا وقع على تعلق الأشده ، فثلا الجمع المعدد على تحريم بع تسم الآ ادا كان فتنايد وها السلم و فالله الحرة ، و كذاك لا تحوراا ما ود شرعا على ما لا يتم و فالله الحرة ، و هرم ان لكون المنتع و لا يتموم و خلاف المداهب فيه المنتع و لا يتموم و خلاف المداهب فيه ول مد يه الله فد على الحر و الحرج عبد المسلمين عا وفلد الها المدهبين الحملين الحملين الحملين المنتان الحملين المنتان الحملين المنتان الحملين المنتان ال

^{** *** * * * * ()}

⁽r) اليسوط دج ١٤ ص r .

⁽۱) رحم ددد آن خرام اول عمرف المدوم اول مامع کی یا وجاب اما یہ اوا ا میں ۱۵ یا والحر (۱۳۰ میں ۱۹۷ میر ۱۹۷ میں ۲۰۱ یا یہ اوس مربع (۱۳۰ میں ۲۰۱ و ۳ موساح امامی علی الحراث (آج ۳ میں ۲۸۱) ۔ میں ۱۸) کا والرز قالی علی الوطاً (آج ۳ میں ۲۸۱) ۔

³⁾ Les A 1, 4211

⁽ه سرم حصاد عی سمي حس سامي ۳۰۰ د و رما کا سام ۱۹) ۽ و همان ان هاي ۱۹۰

والما كي محرمان الداول الحرّ والحارّ بحتى المسامان فقط حلافاً العداهب الشاهي والحسبي والطاهري، عام تحرم لداوها لاسسه الى المسلم، وعيرهم " .

وكدلك احدم الفقيد ، في جوار جع الكاند ، فالمعص ، كاك في فوله المشهور والشاهمي والله حسن والاوراعي ، حرموا بيعه مطبقاً سواء اكان كاب مما ما م كن ، والنعص ، كحر مما ما م كن ، والنعص ، كحر وعد ، والنعمي ، حرروا سع كاب الصند دون عيره ، وفي القول المختب ر عند الحميد كور سع كاب مطبعاً ، ولو لم يكن معاماً ، الا ما روي عن الي يوسف الم منع سع سع مكاب العقور لعدم المدعم سه "

ومن أمثلة حدلاف الفقه، الصاً في الموضوع الحجرم في العقود مداء عماً لاث اللهواء فأنو حديمه وحده حور هذا السبع ، حلاقاً الصاحب، وأساقي أنه المداهب ". وبراي الي حديمة فال أيضًا فقم، مدهب العد فراي الدائد ".

السامسة لـ تكون العقد ناصلا الرصة ، الداكان موضوعه عملاً فير ، الح ، فشاله لا تصح الاجارة على عمل محرم " ، كاردكاب السارقة وم أشبه

وه صاً لا عن «برشوة ، وهي ما معنى نقاء هم محرم كاحكم «لد طن أو كطم السان نوجه من الوجود" ، لاب العمل وهو محل العقد غير مناح ... اما دفع الدل فهو محدًّ دا ، موضوع مناح ، و كمه مني على عرض أو سلب غير مدح ، وهمو هذا باطن أبيلًا ، كما سنوى في الفض القادم في محث سنب انعقد .. ودسس محوم الرشوة شرعيب المحددث الشريف : « لعن الله الراشي والمرشي ، والوائش الذي

⁽١) راحم الحره الاول من ١٠ .

ر ۱۲ و میں آغاز کے او اس ۱۳۵۷ مواد وی خانہ (ط ۲ میں ۱۳ ۱ میں ایک تحقیق و و مر ساختہ بات و میں ماد ف اص ادامی ۱۳۹۷) ، و لاء (ط ۳ میں ۱۳ ۱ میں ۱۳۳ میں ۱۳ میر ۱۳ میر ۱۳ میں ۱۳ میں ۱۳ میل ۱۳ میل ۱۳ میل اسال ۱۳ میل ۱۳ میر ۱۳ میر ۱۳ میل اسا

⁽۱) به وی عالمه رخ ۲ س څ ۱۰) ، وسرح الحصاب (ج ۱ س ۲۳۴ ۱ و په حسم

⁽ ج ١ س ١٣٤) ، و روس م سے (ج ٢ س ٤)

^{1 1070 0 1 7 1 30 10)}

⁽٥) الاشناء والنظائر المبيوطي ۽ س ١٧٧ .

⁽٦ کي (خ ۴ ريز ٢٠٠٦) ، و کامخ و سرخه ادامخ (س ٢٠٠ **، و حملي** (از ١٠ س ٢٠٤)

سی بدهه ۱

و حيراً حام في مدالة الموضوع المرآم على عام في فاول الموحات والمقود ألله ما والمقود الله ما والمقود الله الله ولا وقام في على الله الله ولا وقام في على الاداب والشيء الذي لا عد ما لا الله الله الله الكارو الما كون موضوعاً أموجب عيراً على عد عليه عليه القاعدة أن الله على الأعار الي الله الكار دو معنى الله الله على ال

حريأ التعافد

لأشر في مقدد لحربه و لابحه وهو أصل عدد عو أسوه على ما دى، لأولية الاسلم في مقدد لحرال سده مه واله الاسلم في مقدد لحربه و لابحه وهو أصل عدد عو أسوه على ما دى، لأولية الاسلم في المعدد و المعدد و المعدد و المعدد و المعدد المعدد عود اللهم عمر أبوا عقد ما والله المعدد عامله العقد عود اللهم عمد وهي معدد حاصه الحمد المعدد و أبوا معدد و حدوده في وعوب و المل هدمن عدد الا مي الماصد و الاعامة و الاعامة

ردر الدرد بالمدارد الدرد الدرد في والرب البرحات والمدارد الله الي الدرد درد المراز المراز المراز في المادة عن فانون اصول الحاكمات الحدود، عدل أن والد

ه الله ملام حميم الدولات والعهدات براء لكن تدوية معود إلى والعامات تحصر صهرالي فراخي بادد ساله به ويالالتقدم الدم ولا حاصا الدحوال الشخصية كالفلية الدعيان والدواعات والاخترام الدهيقة بالاراث والا عالم الداور تصرف في

 ⁽۱) رواه البيوطي في الجدم الده حدم (۲۲۵) عائلا هن مساد احمد في حسل.
 (۲) المدنة نقانون ۱۵ جادئ الآخرة م ۲۸۰۰ هـ. ده ۲۸ سان د ۲۰۳۰ مالية او ۱۹۹۵ مالادية -

اما الشريعة الاسلامية ، فيها فرت هذا الله أيضاً ، ونقيد حل الدائلة الحورية على من فال مكس در بائلة ، او لئلة الدين اعتمدوا الت عقود الدس وشروطهم ومه ملائهم كلها على التصلاب حتى يقوم الدسل على نصحه ، فاصدوا بديث كثير أمن معاملات الراس والدب الدائلة أم الداخيور العقبات الراس على عليهم ، ولان الاصل في العمود والشروط عليه ، المدال في العمود والشروط عليه الا ما أم أنيه الأم أبيا الا ما أم أنه والداخي الحكم بالا ما أم أنه والداخي الحكم بالا ما أم أنه ورسوله ، ولا مأم الا ما خرمه الله ورسوله ، ولا حرام الا ما حرمه الله ووسوله ، ولا حرام الا ما عمرمه الله ، ولا حرام الا ما عمرمه الله ، ولا دين الا ما مرعه ، ولا على المدال في العددات البحلان حتى قوم دسس على الامر ، والاصل في العقود والمعالات على اسطلات

وعلى الخرق ، « في شريعه الاسلامية مديه على مسيد أحرية الدولة الأفي المستشرات بني حرمتم الديرعة عليه ولا رسد أن اللفقية في مداهيهم المعددة الحبيدوا في تعديق فلا المدافق المدافق في الدولة في المعددة والمسائل الفرعية الجنهية من توسّع فلا موسيم من توسّع من شداد ، فلا المشافق المدافق في تحريم علمي الامور ، أو في تاجيم والكن دات النفر بع وهذا الاصلاف لا ينقد با السيدة الذي قدمنا عاولا يؤثران في صحته بشيء ،

⁽۱) علاء بوقت على رب عدين ، ج ١ مل ٢٩٩

الفصل الحتامس سبب العقد البند الاول

كلمه عامد

النظريات الاجنبة

ان مداد الساب في العدود من بدأ في احدود ، و ومن أصعب للدخال الي شعبت رجال المبر ورجال نقل ما وما والالوكي بدأ من كديب سرعه في معني السبب في الراك الدال عوا في احداء ، حث هيد ديث في موقف الشبرع الأدائمي من هذه المدالة حسيرة

لفي روم الم كل سند العصاب في العقود الشكاسية ، والاستأسام الماموع المقود الشكاسية ، والاستأسام والم المقرد المقود المدارد الماموع العقود الماموع المعاود المامود الما

وقد تطور رب هذه الديمرية بعد ديات ، فاستمند إلى أيدي العقياء الفرنسيان في القروان الوسطى ، تم أفر كه القالون المدني الفرنسي ، فقــــال . ﴿ وَانَ الْمُوحِدُ لِلاَ سند أولاحات على الصحاح أو عيم المُراحِدُ لا مكن أن كون له أي اثر ﴾

Casisa (1)

⁽٢) خبرار ، القانون الروماني د ص ٤٧٦ ــ ٤٧٩ .

وكون الإخل عيم ممى السانوج المعام ما داري الله علام موجوه في التصراء الله ما المراسبة مائم في الاشراء الله الله الله عام ما على التا عاربها إجمله والدالة عام ما في شراعه الراباء ا

انظرياً البيدً الغرنبة

ان و ون به دول مردور فراه سر مردود المردود على مراه على مراه هم مردود في عربه كثير ، و هندوا في عربه كثير ، و هند كنان و فصل كثير في ايضاح هذا السعث ؟ .

و أسدت في هذه الدصرية هو به به سد شهره ... من دحر د العدد .. و تحسيم له بده العابة دحثلاف عدّ ت العقود .. فعني العقود بسرمة التعابدات الماء فدان، عاسب الالترام الكل عالها هو بمديد هاماء الالترام من دح ب الإعرام . وفي عدود المناوع مكون

^{(1) , (10}x De se se e 1, (c.)

Schuldversprechen (٧) . اهلو المادة ٧٨٠ من مده ال

a . De la Cause des Obligations, Paris, 1923.(*)

But immédiat (£)

السبب بيه التبرع عسم. . وكدلت النشب، الأحرى من العقود أساب مقصود. معيسية .

والمن ترى ان السب ، وأن الجلف بجلاف فأت العقود المعددة ، الآل اله والحد في الفئه الواحدة من وجدا بدق السب الدعب الشجعي على الله عد ومثل بوضع دلك ، في السع مثلًا سبب الانتزام من حالب الدائع هو دفع أشن من قبل المشتري وهذا السبب و العرض ماشر من العقد هو واحد في حسم السبوع واكن الدعث الشجعي على السع هو رسه الدائم في اسميان الشين وهده الرسه مسوعه ، وتحده بحلاف الأحوان والاشجان ، فهم، من مسمع لابد في الثين ، فهم، من يرحب في همه ، أو في داخره ، وفي شراء شيء أحراه ، وفي شراء شيء أحراه ، وفي مراحر

و برعث أدناً هو الموصى الدمند أو غير أبد شراء أو هو العدارة الدمص حاب السبب أوعلى كل فلا علوة في الأقلى با عب الشخصي في المتوداء بل العسسلام وجدها باسبب أو الفرض الم سر

عبر ال الاسر كون على خلاف والتا في على الاحوال وعدد كون الدعث معروفاً من العرف الآخر و عدد فلا كون هذا أله عت هذا و الدافع الرئيسي المتد فد " فني من هذه الاحوال و حدد الفقد اذا كان أأ عث عبر مدح اكما في عقود الحرد الدور الاحل السمية الده فني الدعارة و في عقود القرص الدين المقدرة و ولا عقود القرص الدين ألمنا المقدرة و ولا عقود القرص الدين في المقدرة و ولا عقود القرص الدين في فهد للدورة ولا المالية الحالات الدورة في فهد للدورة الدائمة الحالات في في في المدائمة الحالات في في في في في المالية العالم؟

و شارط في السب ان كون موجود حقيقه، وان بكون صحيحاً ومشم وعاً. فين العدم أو كان غير صحيح و شم وعاً. فين العدم أو كان غير صحيح و غير مدح اعتبر العقد باطلاً ، وقوق دلث ، فانا فالدة عدرية لسنب في الاالترام تحده صورة حامة في العقود المددية بد شعيده فو أدان العاقد الأحر ، كما تو فو ألمشيري نشن ورفعن الدائم بسلم لندع ، فيحق من عد العقد ان سترد ما

Consumerro a (x)

Cause impossive contract (*)

⁽٣) اظر حوسوان ، بع ٢ رقم ١٤٤ وما عدم.

دومه ، لان المقد يصبح عبداند الا سبب و سياس هذا الحق و الدفع بع سيدم النصيد عقد ع "

الفاتوله الساني

ب و بوت الموحد ت و مقود نفسه بي عدد و سي النجد به السيد به الروسية دون لمدن ، و م أن الله بي سبب الموجب المدن ، و م أن الله بي سبب الموجب والله بي سبب المعقد الموجب والله الله الله المناه المعقد ال

اولاً و ال سبب الموحد كون في الدامع الذي محمل علم به مدشرة ، على رحه لا المدّر وعوا عد حرم مع معلل من أمقد م كالموحث المقال في المعرد المدارات ما معاد ما لالدام في المعرد الماسم ما والماللاح في المعرد الحالم أما في المقود دات الموجد على المدال هو الموجد الموجود من فدان ما أما في المقود دات الموجد على المدادة عام المدال هو الموجد الموجود من فدان ما مدنياً كان أو طبيعياً ، (المادة عام) ،

راو را څاه الله موجب الدي ادبے اله مات او به سات سپر طبح په أو عابير اماح العدا کا به مرکان او بژدگي اول امار العدد الدي العود الله العام عود الله ما پر الموجود العدا اوماده مع تکنی اسٹردادہ) (الدد ۱۹۹۵)

المحمد المعدد كون في بدافع الشخص الدى حمل بدى جامله
 عنى اشده المعدد وهو لا عد حراء بحر منتدل عن العقد الن محلف في كل وع من العقدد، وإن كن من «له واحد» . مده ۲۰۰)

الظرير الالتكليرية

ان العدود في شرعة ١٠ كايونه فارن الاوى شكلته كمي فلهلب مراعاة

Exceptio non adoupteti contractus (1)

الشكال الصعاب، وهو الصف المجاوم " . ولا تشارط فيه وجود السعاء الآفي هفيل المستندات ، كاشراط المقائد الجراية أو الما الشيه " . والفئة الثانية غمساير شكامه ، يممي ال كول مسلة على سعاء المملي في المطلاحهم ، الاعتسار المتقوام ، " .

وان السين أو الاعتدار المنقواء لا يعني الدياد شرة للمقدد ، كيا في المنظوية الدراء ، و هو مه أنه العنس و الدراء ، و هو مه أنه العنس و لام راح و أحدارة أو مهد أحد هذه الأمور ، أندى أكونه عقائلة أو تأعيد و الممالة فد الحراء أي في أا عنواء العراء أي أن العراء العراء أي كلف الاعتدال المالة عن الدعث الشخصي ،

ويشترط في الاعتبار المتقوم شروط هي '

اولاً على ال كول لاعار يا فيه للعراء ولا على المها أحد أف عدم كال واحد عليه شرعاً ، أو م كال دوم، عقاضي عقد ساقى ، فلا للصح السهداء لأن الالله والمها على مثقواً من ولها لا لكني لمه اللهواج واحتماها في عقود اللهواج ، و نجب لل لم هذه مدود أنكن اللهاب المحدوم علي المالا شرّوط في المعدود المدود المدود المدود وحرد لله و ما واحد عن موجات على قد المالا

كَانُ يَوْجَبُ فِي الأَعْدَارِ إِنْ صَفَرَ مِنَ الْعَافِدَ وَمَا لَا فَمَا عَالَمُ عَمْ عَمَافِكُمُ عَصَافِعِهُ الْمِيْرِ *

باث العلى ال يكون الاعتبار حاماً ، ولا كلمي الدكون ماضاً ٢٠. وبو الهاد الصالب الدفع مالاً الآخر اعتراف كيديا تحوم الما والوجود التي طلباني

Contract under sec. (1)

⁽٧) انظر كتاب آ دنون ، قانون العد ، ص ٦٢ .

Adoberco erator ce

The adender of a

ده سدن ۶ من ۲۵ و ۸۸ وما نطفا د و څموماً من ۹۲ و ۹۳ و ۱۰۷ و ۱۹۹ م ۲) ده کاب کاخپ د سي د يمام د او (۱۳۷۷) د داد خور يې الدفعا د چه لما (۱۲۱۷) (۱۲۱۲) د ۱۰۰۱ (۱۲۱۲) د يې مس کاخپ

Past consideration (v)

بديثه في فلا يفتح أمدا التجهد " ,

و عداء فهذه القواعد والشروف المصاونة للسنب في الشريعة الاكابرية السحب مساوي، عددة ، لأن عص العقود المصادة اعتبرات سير صحيحة العدم مواعدتها هذه الشروط حملاً والقدائدة رحالة والاقدائدة ، فالموجدة اللحد به المشرعة أدحان بعض النعد لات على هذه الاصراء النقيدية الإلاان هدم الافتراحات م تشراء لايد ترات فيجة ومدارفة في بعض الاود ط العليبة؟

⁽۱) بلخت فلعي طلعان في علو في المراسي و حالي (أفو ٣ وم عدها) (٢ راجر عام المحك اللي الله ١٩٣٧)

البند الثاني الشريعة الاسلامية

تحريد

نحل المدن عالم فلادر الدامسان السند المدن و طاحه الأساء عال المام المام

مد لا عروب لم محد ما أنه السبب عن المدان في درب الفقياء المدانوت كمارية عامة . وهم يج نعير م عارسوا عال أما درسوم في المدان الفقيامة الأعلى طريقتهم العملية والملوبهم الاستقرائي .

على () دا وتهم محت الساب كصرية عامية في العدود ؛ () م عمم محثه مورة علمه في عبر المورة ولا علم علم محثه مورة علمه في عبر المورد الهله ، ولا محثه مصوره عملة في عبر المروع وفي الواب المعود المحديدة ولدس من العجب الدلا يهمل الفقياء همده المدألة المهمة ، فاله أدا كالت عمرية السلب صرور ما وادا كال السلب ركباً حقيقاً للعقد ، فين يعلن الدلا الدي لا محل دائلًا عنه في كلب بعقياء السلمين ، وهم كي الأنس في مو صع أحرى عددة م يتركز فولا معداً الواعير معلد الا وقدوه ، ولا بالأعملياً الوافر صباً الا وطرفوه وهن من سكر بعيقهم في الامور وعلوا كسهم في مسد به المعقه ، كل وحث طبعاً مع أعدار السنة الرحال والأكان "

ولكن لا يسعي ال . أنع في أهمة ما كتبوم وكل ما تربد ال توضيعه عهما ،

ان كل ما عكن أما بعضو في قالماء المعرض با هو استبطاض موقف شرعة الاسلامية من ها الم المنظر به العامصة با واجمع ما العلق بها في صواحد معلومة باعلى فدر ما تحد في دائد من سنين

البيب في علم أصول الفقہ

فی کنت آصول ممله بنا به وساعه فی الاحدی، شنرعنت، فی و معلق م من کنت او ب هده لاکات کنت علی طراعت علی استنت

و هر فف الاساس في افتصلاح علم الدفيون هو و كل وفقه منصبط دل الله مل السممي على كوله عمر آف حالج شرعي ، اوهو ها رد و حلاء هامه كل من سلمت علم ثر شرعي الدار والحاسب حصوب النواات الله الرجال الوائدي أو الحاج ما ب للقائد في ، والسرفة بنات فاعلاً أرافهمو ، شهر ماه ا

و من السدل به ما له ما شال ديد بالطواحل حمام والد المقه من عا دات وعقومات و ما كام له ومه بالالد الدين الممال البائح مال عالدرث وعلى عقود المهدات بازار بدايد من الالد الدائمة عالمان حرار حد مال عالا الوما المعالى داياً ورداد الناء كامه السدالي الدائمة ما مامه الدام و محور باحد ال الحد مال الحد بالاسبب شرعي ها؟

وي كون به شاملت شرعه أدمات بوجد و قدر ماسات وسبب الا برام معدد ما المعدد و الدر ماسات وسبب الا برام معدد و الدرام معدد و المعدد و الدرام معدد و المعدد و الدرام الله الله و المعدد و المعدد و الله الله الله الله و الله و

r) ، وي القراقي مح ۲ ص ۱۹۳ . (ausa obligationis (£)

وكدئ في الدون الله في الدمة ، وهي كي هيم من فئه الموحد ت ، الا لله من سبب او مصدر الموقد منه الدا و أن المحسدية في دعوى الدام الله الملاعي وأنسال عن سببه والحهيمة . له ي السان عن هو النن مسبع ، و الحراه ، و الاي من حية الحرى الراخون السان من ي حية كان دلياً ؛ (المادة ١٦٣٧ . .

ويده بد سنه لا دس عفر فة م كون خكر او وفض المدعى و با سنت الموجوب على مدخوب على دركوم و م لا خبره الشخص على المدخوس من المدخوس من المدخوس من المدخوس و حوب الموجوب المدخوس من تحله مدع الحديث با المدخوس و حوب المدخوس على المدخوس المدخوس المدخوس المدخوس المدخوس على المدخوس و موافق المدخوس على المدخوس و موافق المدخوس على المدخوس و موافق المدخوس و المدخوس المد

ولا ما من الملاحظة ب السدن هد على سدن العدد الذي به علمه و دينتان هو الدين مدهني العام - فالدين إن كون مسلماً عن عقد و كون دسان و صا عن عيرو من عطا در الديئر العرم كالا اف والعطان و ما أنه م - والحاس عني براي دي الحل دين سابةً الإدان كل الثرائم سابةً عالية دي ب كل حرة سرعي سابةً

البيباني العقود

ا يا يعقد سدن من من من من الأنتر ما دعن أسدت العام الذي فدما أو كين هن اللمقاء الداعسة من منت أن أو المثانية أخرى هن أسدت في أفعمد شريد التافين يسمى السفت ?

في اخراب عن هذا سؤال ، لأ بد من بالله ما بي الدقه ، م المراصوا

⁽۱) راحد شلا الدر انجار 🕒 ، 🔾 د 🕒 ۴ س ۲۹۳

⁽۲) لاق سنة ۱۸۷ هـ وقد وي دي ، الد او المال ساجة في أحمال الله الله ود بالله الماليات الله في احمالا الله الله الله

⁽۳) التدوى الحالية ، به حديد . ي ۲ س ۲۷۸

دلك نصوره واصحه حارمه ، بل أنهم كثيرة ما خلطوا بين محل العمينان وسناه . ويرغ هذا ، فانه بنشيخ من عص دراساتهم ما نقرب من النجرية السلبية ، أو ما يدل على تفكيرهم فيها يصورة تحيلية .

. كن الاستدلال على دلك من القراعد العقهاء العامه . و لا براء أن من
ه. دى الشرع الاسلامي و أن كل فاص حافل محدر الرب القصد العلم عرضًا من
الأعراض و أن و و أن العصود في العقود معابره والها لؤثر في صحة العقد و فحده وفي حدد و حراشه و أن والعمود و ساب منصوب الحكم ادا أداد د حكمه المقصود مه شال أنه نصل و أن

فادن ان لكل عقد غرب أو سبباً مقصوداً ، وان ه كل سبب لا تحصل مقصوده لا شرع ه وهذا العرب او السبب تحديث بالمبلك وا ت العمود المعلم الرواح مثلاً سنبه السباس و منكل مه والموده أو والمسلمة ها سبب الراده الحير للواهب ع ع والوقف سببله ها و دة تحبوب النفس ه آن ه والمقصود من البيع وتحود عالم الله عدد كان عدد الملهمة أو تحرماً عام تحصل م عنده ع كل واحد من المحاوضات المهمة والمدوضة عدده ع كان واحد من المحاوضات المرابع والمدوضة عدده ع كان واحد من المحاوضات المداوضة عدد كان عدد الملهمة أو تحرماً عام تحصل م عنده ع كان واحد من المحاوضات المداوضة عدده ع كان واحد من المحاوضات المحاوضات

و حدود المركى ، أعد أعدى العقم ، أن السنب في عقود المدرع هو أوادة الحير والدبرع بحد دنيات ، و ف سنب في عدود الله وضه هو العرض من الاسع ع بالمدوضة التي عصد أنه كل من المتدعدي

والم استخلص من أفو هم أن عرفه السنب عليه هو و أنفرض المناشر المقصود في العقدي و هذا للرائد من الله أنها . وال هذا كله بثلث على أخير من الدائم والأمام عالى الشريعة الإسلامية من الصوابعد والأحكام ما تصنح ألد ساءً للصوابعد والأحكام ما تصنح ألد ساءً للصوابع الله.

PYY or Y - L - N - N - N

⁽۲) اعلام بدندی ب ۲ می ۱۳

⁽٢) المستصفى للغرالي ، ج١ ص ٦١ ـ

⁽²⁾ الفروق : ج ۴ س ۱۷۱ .

⁽ه) نسمر علله

⁽٦) الدر المحتار ، س ٢ س ٤٧١ و ١٤٩ .

⁽۷) هروی د چ ۲ س ۲۳۸

و مع هده النظر له أوسع من النظر له الساسية الفرنسية الفدالسية و وسع من الشارية المراسية المدال المارية التي النظر التي النظر التي النظر التي النظر التي النظر التي النظر التي الماري التي الشيخ الساسية والماري المعارية والماري المعارية والماري النظر عن الماري المعارية والماري النظر عن الماري المعارية والماري المعارية والماري المعارية والمارية والمارية والماري المعارية والمارية والمارية والماري المعارية والمارية والمارية والماري المعارية والمارية والماري المعارية والمارية والما

و المحلاصة على براهم هي الله النظر به السلمية الاسلامية النظر به مصوية والموسطة للمحلومة والموسطة للمحلومة والموافقة الله الأعراض والمعلومة المسلمية المسلمية الاعتجاب الاسلامية والاعتجاب الاسلامية والاعتجاب المحلومة والاعتجاب المحلومة والاعتجاب المحلومة المسلمية والاعتجاب المحلومة المسلمية المسلمية

وفي عصال الداء الاسلامية اللها (ما يعني في السال توافر الهيل الشروور) وهي الدالكون لذا بت موجود (دوم الحدَّ) رضعالحاً (وكان وضح كلاً منهلة كامة (فد الدال عن حكم الموعد الخرار في الدار مه الاسلام)

ابوعد الحرد

مد في الشهر عه الاسلامة ، عقد ورد في الحدث الشهريد ... و آية المتسافق ثلاث ، د حدّث كدب ، و دا وعد أحلف ، وادا الثنين خان ، * . وقد كان في بمسير هذا الحدث خلاف عن الدور ، .

and an algebra and a second

ه ۱۳ روکو کې منځ نځال وي منان الزمماک و د او الله مارخ نه ي ځې الحد يو ۱۳۰۰ من ۲۱۸ (۱۲۸ نه ومنځنځ مندي (اح ۱۶ من ۱۳۵۰ نو حامع نصم از الا د مني از ۱۳ غم ۲۷۵)

ولامام من شومة ، وهو صحب أجد المداهب الدائم ، و ل بال الوعالد كم لازم وانقضى به على الواعد وانحبر - وه ل الامام مالك براي وسط ، وهو ال نحرة الوعد لا يوم أوقاء به ، الا ال كال مقروباً بذكر السلب ، أو ال الدخل الموعود كلفه ، فجاء أند يومه الوقاء به - مثاله و من قال لاحر أوراح والك كذا ، فيرواح بدائل ، وحب الوقاء ؛ و أ

و كن متى الأم المساهد فالوادن مجرد الوعد لا يترم الوقاء ، ﴿ وَلا كُونَّ مُرْتُ أَمْنَ مُنْ الْوَقَاءُ ، ﴿ وَلا كُونَ الْوَقَاءُ مِنْ أَوْقَاءُ مِنْ أَوْقَاءُ مِنْ أَوْقَاءُ مِنْ أَوْقَاءُ مِنْ أَوْقَاءُ مِنْ أَوْقَاءُ مِنْ أَلُومُ أَوْقَاءً مِنْ أَلُومُ أَوْقَاءً مِنْ أَلُومُ وَقَاءً مُنْ الْوَقَاءُ مُنْ الْوَقَاءُ مُنْ أَلُومُ وَقَاءً مُنْ أَلُومُ مُولِدًا مُنْ أَلُومُ وَلَا أَلُومُ أَلِي أَلُومُ أَلِيمًا أَلُومُ أَلُومُ أَلِيمًا أَلُومُ أَلِيمًا أَلُومُ أَلِيمًا مُنْ أَلُومُ أَلِيمُ أَلِيمُ أَلِيمُ أَلِيمُ أَلِيمُ أَلِيمًا أَلِيمًا أَلُومُ أَلِيمًا أَلُومُ أَلِيمُ أَلِيمُ أَلِيمُ أَلِيمُ أَلِمُ أَلِيمُ أَلِيمًا أَلِيمًا أَلُومُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِيمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِمُ عَلَالِمُ أَلِمُ أَلِمِ أَلِمُ أَ

والدن بمص لامانه من اعتبر وستره من مراجع الحميان الدلت المحملة الدلو من الحد الحراردا، دليه تقوله ادادي الذي مقداره كدا من ما أث ، فوعد بداديمه ثم السلع من الاداء ، لا تحتر على ادائه للحرد وعدم الله مدم ١٩٩١، ..

و كي الله من وعد غيره علماه دلمه لا عرم الشيء " عاكديث أوا وعد أحساله غيره دف العلم علال أرضه الفلالمة ، فلا تترمه الوقاء توعيم شرعاً

الا ال الامر كون على خلاف ديم أدا كان الوعال ديمية أشرط ومي العدوى أمرارة " قاعدة كانه علم أعال به وفساري هكدا اله المواعدة باكساء صور الله بيق لكوب لازمه المثلا واقال رحن لاحر الع هذا الشيء لفلات والها لم يعطك تمه فابا أعطيه لك وقير علم المشتري لشن وارام على الرحل أداء الشهن المدكور وبدوعني وعده المفلق والمادة وي

ويصارة الحرى ، ال الوعد دا اكتسى و للس صورة للمدق شيرط ، كما في تعهد الدفع ليدائل عند تمنع مدينه على الدفع ، ها بد الوعد يعلمو كمامه لازمة . اما

ا ۱ میں قراح کی میں ۲۵ میں وہ جی علی تجرب ہے ۱۳ میں ۲۵۷) موجوجی (ہے ۸ نہر ۱۲۲۵)

⁽۲) خيل في وصع ساک

⁽٣) الفتاوي البرارية ، ج ٣ س ٣ ، بهامش الهندية ,

ع الاسلملار تحرارها ، وبرح بيعدي (- ٢ ص ١١) ، وبديع الديد (- ٢ ص ٣٧٢)

⁽٥) البرارية في الموضع المدكور .

فياعد دنك ، فكون الوعد محرداً ، ولا يرم الوف، به شرعاً .

وجواء لبيب

عد بدأ الآن أنا أوعد المحود عثر مترم في الرأي الدئد عند الفيه ، وراك لابه لا بديد الى سنت أو عرض مقصود .

ولا مدّ من الده احرة ، وكان هذا العدل فوضاً و واحداً على الاحتر فيل العقد ، لاحر من من الده احرة ، وكان هذا العدل فوضاً و واحداً على الاحتر فيل العقد ، لم حدم لاحره ، مثلا لو استأخر وحل و روحته الترضع فيلمه عند م محر ، لان الارضاع مستحق عليه وهام ، أو عدد الله أن مثل عددا العقد الاستداد ، في سنت في الواقع وهذه شده ، وأدام في تشر فة الا كانوه شده الاستراد المنفوام ، والا يشتره وحود السنت أو العرض المقدود فعلت ما لل مجت دوامه الساء العقد الفقد في حدوثه ، وهو بعدي دوامه الساء العقد الفام موجوداً ، وقد بعدي سقوطه عند ذواله ،

ويم يوضح دلك قصية عرضت على محلس بشاوري في قرطنة ، وخلاصتها ان وحلاً استدان من روحه تلاثب دساراً ، والمهلم لمفقا حمل سبب ، ولكمه طلقه بعد سنه ولعب ، فقاصته الروحة بطلب خاول الذي وسقوط الاجن ، فرقع القاصي أمرها الى ذلك المجلس فافي أي عناب المصلحة ، معللًا بأن وهذا الاتعاق كالت

^() عدوى مُعه (- من ١٩٩) عوالمنام (ج٢ س ٢٨) .

معووداً فيه ودار وحيه والسلامة الطيعية ولام وفيدا عظيمت فقيدوان السبب. الموجب للدخان و أ

و کامه حری دکان الفراس الدافع عاول الاحل فی العقد حسل دعلافیة ارد جنه افتد ال عدالد العراض ، فالله الاحل الا سنت ، ومن تدارم بنت وال درواله

وعده روی علی اس هسل وعبره ، و ب فی ه ه آ الر آن روحیا صدافیه ادا د دلك ، و به سدم سند مه النكاس، و به فسامها و الرحوع و م ع أ او صاً من كبرى ويده أو ح ماً ما وكبي هال البرع، أو فل وارده و ، محمد من يسكنه وسيالاكراه عليه ؟ .

ومدر حر على منح العقد عدد قوات العرفي بيطود منه العساق و في هيم الم اله اله الولو حدث ما العرب من الم على لاحراء موجب عقد عالم الده من كان في سدّه عام و المائد من كان في سدّه عام و و المائد من كان في سدّه عام و و و المائد من كان في سدّه عام و و و المائد من كان في سدّه عام و و و المائد من على حواج المسلام و أمام الله من و كديث المسلح الاحار من وقام على أو كديث المسلح الاحار من وقام على أو كديث المعلم من الأدارات المراسي المعلم من المناس عام من الأدارات المراسي المعلم من المناس عام المن المائد من المناس المائد المن المائد المناس المعلم المناس المعلم المناس المعلم المناس المعلم المناس المناس

۱) تد السرة حام دي ترجوت (المسر ۱۳۰۳ هـ تاج ۲ مل ۹۸) و وتعلمق څخ الله اي الله ۱۵ اله شرع تحکم ۱۵ (ارتد ۲۷) د

⁽١٠) مو عا لاين حال معلم الله الله الله و يعهد برح العبه ال ١٠٥٠)

⁽٣) المهجة شرح التحمة داج ٢ من ٣٣ ـ

⁽٤) هي العاطفة على ولد المبر والمرصمة له

أيام أألبي

لا ركبي أن كون للبيب موجوداً ، ل محت ب كون م أا صا حرم من المقد ويقد والما سابقاً الله الوشوة عليه لا م تقع على من أو موجوع محرم من المقد والما سابقاً الله الوشوة عليه لا م موجوع المعد من حال الوشي ؟ الله الله ما حال من المقدد وما عجر ما أراح الدائل الي ما يا وقع ما يا عدد وله عبر ما أراح الدائل كان دفع ما يا عدد الرشوة عادلا من حال الراشي عباً والمدم عاده الدائل وكن أبر شي الماؤداد ما رفعه والان الماقع حرى الاعرض مثار وع

وقد قال این رحمت عمد مایان استانی العالم م ای جا ان م کارار للد کا عمد به للماضی تمکن ما که العالم مهدامه به مارد این استه لمین اشتاع ایمانی التماعات با السنطان و کلوم آ

و در تاك في الدهما المفصول عن السعب و المحل أدبل من كسب الده والاسلامي . يل هو تقييمة الشجليل الدي قوصل اليه علماء الداوات الدواء ، و الدي الراء الدي على ما قاله الدقهاء من حيث الحلاصة "

ومن جايا به العمود عدم المحمد العربين و حدوقي المدهان حال و والمدهري وفي الدون الهدام كي في عدد الدالم على شيء مصد له حاس محرم و لا يع مداور الدالم الدالم عالم الدون الدالم الدالم الدالم الدالم عالم الدالم الدالم الدالم الدالم الدالم الدالم عدم الراب و العرف أندال العائم في الدالم و الادالم الدالم الم

فهای با ما میمنگی با مامع داد با مایلات آم<mark>مد.</mark> با خان ماه اصاف امایی بستانه مصدر بی مواعث<mark>ه</mark> ماهای

(١) الطر المراجع التي ذكر ناها آ بعاً في فصل سوسوغ العند من ٨٠.

(٢) اللواعد : القاعدة - ١٥٠ ، س ٣٧٢ .

الشَّجمي العاهر والمقصود في العبد ` .

و خطل الفقد في الشرع الاسلامي أهدهم أناحة الفرض في مثن أحرى مم أنه و لا محور لانوي أبرحة أو أحد أو ربها أن أحد من أووج دراهم أو أي شيء كان لغاء تؤويجم أو تسليب و" وقد قال أن البر" رأن هذا من نوع الرشوة " . وهو حكم مثقق عليه عند الحنفيات وغيرهم أو ربضتي على الأفارت وغير الأفارت فقد سئل صاحب عندوى أخيره وفي رحن تؤوج ووحة وتقرض له شخص هول هذه فلاحي واطلب عنب حلفه والله يحور أن محكم مذلت أم لا . 2 فأحاب مجرم عليه دلك باجاع المسلمين و "

وشده نهده المسانة ، السفر عليه الحالم القطاء في اورود من محاط السيسارة في أمور الرواح ، دعات ها تو كار على سلب عير مشتروع ومحالف اللآساب "

منحد السبب

حب في اسدت ، ملاوة على الشهروط لمسالمة له ال كون صحبطً ، ولا تكمي اهة السبب المعلوط أو السبب الصوري .

قار طل شخص رحوب النفقة علمه لمن بسنجقي أه باراني الكاليوراني الرواحال 4. الدشرة مثلاً أو القرام أحد عقه أولاد الله مع رجود النهيم للوسراء والانترام بافس ولا تبرم المدالية م شيء " - والمسلم أن الانبراني على سنت ممه عداء فكات

⁽۱) می هداد در هما خی و که در سی ۱۰ و در ۱۸ م کا و په ۱۰ ۱۹۵۵ د مین ۱۹۵۵ د

⁽٣) هده عارها اله المسائل من الله عيالية عاراي ٨ كوام شاه ٢٣٦ هـ (فيو في ٣٥ شد الآول شبه ١٣٣٣ ميك و ١٩٤٧ ما ١٩٤٨ ما ١٩٤٩ ما المهاية على الموافق المهاية على الموافق المهاية الموافق المافق المافق

۱۹۰ انتماوی ریه رج ۱ س ۱۵۶ م ۱۵۵ م سی همه

⁽٤) الفاوي الحيرية عاج ١ س ٨١ .

⁽د آ دول د قانول عدل من ۲۳۹) ، وجودل (ج ۲ رفد ۱۳۵) ، وگولال وگاهاد (ج ۲ من ۳)

را کر به سید در در این

لدلك باطادً .

ومن أمثلة السبب المعلوط الصاّم الو ادعى أحد داراً في بدارجن آخراء فصاطه هذا على بدل من الدار وسامه طبة لما لم يرهن المدعى عليه الماكان الشترى الدار من المدعى قبل الصاح الله با إستنان الصلح الم وتحت عني المدعي إلا البدل أن ويعدل والث النا العالج الى على سبب معلود الم فيتنان الديار حقاعة الأمر

ام السبب الصورى ، فته ما مد تحده ما مداف ، سبرى الفضاً منها في مسائه عقود الداخلة الولان كان من مشاه الصدفين الداعم على وسرا لا الداعم على وسرا تولاد الداعم على وسرا تولاد الداعم الدا

و د مده هی سمع الاده ه کس اسال مدرج ه آه عدم درجیه المحور دانث فی فروند او ه ۱ سراه قور برای و ۱۱ کی دسال ادرم ج ۱۵ می سجاجه پالی ان پشیت عکمه (طاعة ۱۹۹۹) ،

ودى هذا هند عند ، فنصدعنى ، د دا ددى حد بكونه كاد، في العراره الذي وقع وحدث المقر له على عدم كون الماركات ، مثلاً إذ أعطى الهد الاحر نجر. أفله به فد المسقوصات كذا د هم من دلان ، ثم وان وال كانت المعطنات هذا اللسند أكاني فد حدث بملع المذكور منه فيجلف المقر به نعدم كون المقر كاد، في المرارد هذا المادة ١٩٨٩).

⁽۱۰ مر رابه و ح حل ۱۳۳ بهاسی همیه) د

۲۱ ساوی حبرت - ۱ ص ۲۸ .

⁽۴) الدر المختار شرح جار لاء ر . - ۲ می ۲۰ ء

الفصل السدس الفصل المنطقة المتعاقب دين المنطقة المتعاقب المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة والسباب المنطقة والمنطقة والمنطقة

اخليأ الوجوب واخليأ الاداء

لا ما في المقود من دامان الراء بالا بالمفاد عاجمي الله الداهم من في الماهم عليه عليه الماهم عليه الما

ر كان ما ما يرحرت وجاء بركاني للمعادم من ينتعي المتنا وجود الفلمة الداء - وهي التمام مني السنعيان الحدول ال كون الماء ماد بالدارة يولد الهاملا للوجوب ما ولكن فيل سن الشهييز ينشي غايير أهل للاداء ممالاته لا يكون حيث

⁽۱) اظر شرح مبار لای ملک (س ۴۴۴ ماه ۲۰۱۰ ما ۲۰۱۰). (۲) وافر بسمان للاوی (Cappeilé d'execure c poussance)

قاهراً ماله على استعهال حقوله او أدنه واحاله

وكون الهمية الاداء مندونة الدخت والعمل عير المبيز ، أو من كان في حكمة كالمحمور علمية الاداء عمالين المبيز و من كان من فلمه كالمحمور علم السنة الاحداء و أهده و عداء الأنه الهميل الاحداء بعض المستروت دون العمل و العالم الدائم المائم المدائم المائم التي تؤثر في المائمة الله وحداد المائم وفي العوارض الى وثراء مائم المائم وقي العلم المائم وحداد عداد وفي العوارض الى وثراء مائم المائم وفي العوارض الى وثراء مائم المائم المائم

الحجر

ان احديثر العة معا ما لذيم و المصلى الراف للاحدة معدم ، أنه أنه الحجود و منط المحلف ا

على الي هدد الكاند استميال حداً عدد الموي مثلا حاميي المجالا على المراد و يججز على حص الأخوص الدان دريات بالدمة ، كالطبيب الحاهل الكان المراد هنا من الحجز المنع من حراء العيل الأمام الديروت المولية ي يا أده ١٩٣٤، و كون الحجز على وعال حكمى وعدائي الداخر الحكمي يشهل من كان محجوز عليه لدانه ودران حامة الن حكم الداني و هم سناه صدر السن والحيون والصنة والرق ومرض موت الدانة حالي المحالا الصغير والمحدوث والمعدود محجوزوان لدائهم عالم الدانية عالم الد

أما الحجر الفطائي فهو الدي محكمات الفاطي في عص الاحوال مشاله هات المحلة الم للحاكم ان محجر على الدهامات وعلى المديون بطلب المرسات المادنات ١٩٥٨ – ١٩٥٩) -

وان المحجوز عليهم طأعمان السهم من هو دادد الاهلمة بهاب، كالمحموث

والتعمل عار أمهار ومنهم من هو التص الاهلية فقط اكالمعلوم والتنبي الممالر . ولا شك في أثب نحث الحيفر والمجمور عليهم بعود إلى موضوع الاجوال الشخصية . فهو إدن حارم عن نحشا في هذا الكتاب الدا قلط هها على كامه موجره فيه ، وذلك من باحثة علاقته باشاء العدود .

و ما طحر لا معلق في الاصل الا دهيمة التعافيد أو أهده الاصرف القوفي ،
درف عليه التعرف القعلي لتي بر كلاه عال في الحراء الارب ، والتي محلف
با مصاف او المسؤولة لل هم عن الاسمالية المحلة المحدود عديم عاملية المحلة
ا و ب م عليل صرفها الفوق ، أكن عليمون حالاً العرو و لحداره البدي في
من قع بهر ، مثلا بديم العيان عني نصل با المعلم ، و با كان عيو ممير ه
(المحدة ، ١٩٩٩) .

و أهم الدات الجيم عدد عمور الدد و هي الصعر و حول والعدد و برقي والسعد و لادن ومرض الموت الواد المدم الله ألدة ما يواد و المورد الموت المدم الله ألدة ما يواد و المورد الله الله و المورد الله الله و المورد الله الله و المورد الله الله و المورد الله و المورد الله و المورد الله الله و المورد الله أحكاه المحداد الواد الم الله و الله و الله و المورد الله و المورد الله و المورد المور

البند الثاني الصغر

الادوار المخلف

الله العلم المستمالة الوحوب المستوادي الاص بلولادة و الهي الواد و فد كون المدا المحدث الله علم المراد وجد عام الراد وجد عام الراد وجد عام الراد وجد عام المحدد والله قد وحد حاص الا كول دائم على هذه الوحوب المراد وجد حاص الا كول دائم مع هذه الوحوب المرادي هو الركن الاساسي للعقود السمال المداور المداور المحدد المالي من المالم المحدد ولاحل تمدير هذه الاحداد من بحث الادوار المحددة التي من بها المراد في حياته الموادي عمير عبر المعام الادوار حداً المحدد المالي من المعام الادوار عميراً المؤدن المحدد المحدد الادوار حداً المحدد المالي من المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المالية المراد المحدد المحد

الجئين

لا تكون الحدى الد مهلا الاداء وكدت لا كون اهلاً لوحوب الحقوق عده مشاد لو اشترى لوى شتّ ادلا محب عده الشين ، ولا محب عده الصاّ مقة الاقارب ولا شيء من الواجبات ابدآ

ولكن الحبير، هن توجوب الحموق له، كادرت والوصية والنبيب مبلا لوم ت رجن وامر به حامل ، فالحبير بعدًا من الورثه ، وبعين الله الحبير ، وان كان، قس النصالة على الام حراء هامن وجه ، ، الا انه متدرد بالحدة ومعدًا بلاعصال عنه أ

لدا اعتبر أهلا لترجوب فيا بمود عليه بالمنفعة ١٠٠

الصنبر غبرالممبر

ان أهد ... به الأواء عبد الطفل لا يتبدىء الا من وقت وصواء الى درجة العهير والتهمير ... ولكن تا أن أهليه الوجوب بكون مند أنولاده ، كان لا بلا من تعلق وي" بنظر في مصالح الصعير عير أسدر ويقوم عنه في أدائم

مدا سه في الحدة اله و لا تصح تصرفات الصمير غير المبدّر القوارة ، وان الله والمه و المددة ١٩٩٩ و هذا الحجر كون في جمع النصرفات ، سواه ما كان منها غير بافع كاهمه أو الاعدره ، او ما كان متردد أبين ه تين الفائين كالسع والاحراء والشركة والصبح وه الشه فيصمع النصرفات القوليه الصادرة عن الصمير غير المبدّر باطلة ، لان العقل و النسير شرفة السحة الرصى أو بوجود الرهى الحقيمي ، الذي هو ركن لكن عقيد او لكل نصرفات بمرف هولي " وعمده عن قانون الموجبات والعقود اللب في على وأن بصرفات الشخص في وأن بصرفات كالما في المنافق النافق المنافق الشائل على المنافق الشائل المقود الله في المنافق المنافق الشائل المقود الله في المنافق المنافق الشائل المقود الله في المنافق المناف

اما مدى السير ، فهو عسير مقدار بسن مست عند همهور الفقهاء ، فعصهم عراف المدار بالد و الدي تعهم الحل با ريراد الحواب ، ولا تنصيف سن ، بل مختلف باحدلاف الافهام ومحود ، " ، والحسون عرافوه بابه و الذي تعرف السلط سال الهناك والشراء حال له ، وتعم العن العاجش من البسير ، ويقصد به محصل لونج و الرددة ، "

وهذا ما أحدث به محلة الإحكام العدلية ، فتمانت على أن و الصغير عير مبدر

⁽١) في الامال ٥ مده سند حين شراة المولود فياكان فيه شمه:

ا المائية على مائية المائية ا

⁽٣) شرح الحرشي على سبدي خلل ٥ - ٤ ص ٣٤٧ -

⁽¹⁾ سرح بریسی علی مکسر ، ح ۱۹۱ م

هو الدي لا عمهم السلع والشراء ، اي لا عمر كوب السلع لـ السبب أ الهلك والشار . حالماً به ، ولا يمير بعدل العاجش ، مش الله بعش في العشر، نحسه ، من العامل اليسيو - والعلمل الذي عبر هذه المذكورات نقال له صلى تهر ، الدد ٩٤٣٠

وكذلك القانون الله في م مجداد سناً معينه للسائر .. واكن عص القوادس اعتبرت سنّ السنير سنع سنان ف كثر ، ومن هذه القوالين فانون الاحكام الشرعبة في الاحوال الشخصة المصري أ ، والقانون المدي الامثي ا أماده م ١٠١٠ و هي الصاً من السيار في ادور الصلاء عند السنان آ .

وان وي الصمير عددالشاهمي هوالات او احد، وهو عدعده ي لوطي لمصوب من حمه ها ، وعد عدم الوطي كون الولاء للقاطي او من بنط به القاطي - والولى عدد مالك هو لاب ثم وصنه ثم القاطي " - اما عدد استداد و إي الحدو نقدم وطي الاب أو وطي وصيه على الجداء

فعلمه حا في المحلق على الصغير في هذا الداب الولا الره ، ثاباً الوصي الدي الحدر، الوه ونصة في حال جناله ادا مات الوه ، ثاباً الوصي الذي نصة الموسي الحار في حال حاله إذا حات ، رابعال حدد الصحيح أي الوالي الصغير أو الوالي الرابعال الحدد ونصله في حال حدد له ، أو الوالي الحرد ونصله في حال حدد له ، حدداً الوصي الذي الحارة الحدود ونصله في حال حدد له ، حدداً الوصي عادماً القاني الرابودي المصوب من فيه ه المادة الوصي عادماً القاني الرابودي المصوب من فيه ه المادة على المحدد المادة على الرابودي المصوب من فيه ه المادة على المحدد المحدد المادة على المحدد المادة على المحدد المادة على المادة على المحدد المحدد المادة على ال

ولا بدا من الدينه إلى أنه هذه الولاية تحص عال الصغير فقط أم الولاية عالى نفسه فتكون للاتوقاء ولاحوقاء فالمسومة على تراعب الايات وتم للقالني الراميم قوابة الام على القاصي عدايد الحنفس (الراعبي كل حال ، فالمصال هذا والمات منطة الاول، والاودياء وما يجوز هم الماطم في وما لا محوزاء كما ينعلق المحث

⁽۴) فتح الدير شرح الوحـــ (ح) س ۲۹۰ (۲۹۰ ، و سرح ه سي ر ج ؟ س ۲۰۷)،

 ⁽³⁾ هنر الوحد (ح ۲ س ۵) و بداد ۲۹ ب ۲۷ ب ۲۳ من الاحكام شد عمد في الاحوال الشخصية.

الاحوار الشحصية ، ومجرح عن موصوعه الآل

الصعير المميز

ان أهلية الأداء عبد الصغير المبير نافضه ، لأن أدراكه فقص الحداد له الشرع والقاوت نعص النصروات القوالية دول النعص الآخر

فعي فانوبه سوحدت والعقود للسائي ، عسر نصرفات المبير فالله الانطان ساء على صلبه ، و كان شرحا أند ب وقوع العان في العقدار الماده ٢١٦ - وهو قول بداد الى الفاعدة النفر وقة النوم بانها الصمير لا عسج نصرفانه الوصفة صفيراً بسل وضفة معاولاً أ

وفي هذه ابداله عصال عمى صريف في اعجلة وعبد همهور الفعه م فقد فسمت مدرة ب الفواله أي لاب فذات وهي البصرة ب الرفعة بمماً بحصاً موال ديرة ت مدارة حرا تحمل له والتصرفات الدائرة بن هاري الما أن

ودر حما و ب الترب م الد م وال و مكره م كدول المداه واله م اللا الله م ال

وان هذه الدقسم العملي يركم على مدن معقول علي العشان الاولى والثابية على مصابحة الصابح على عدني معقول على المصابح المصرة المصابح على مصابحة المصابح على المصابح على المصابح المصابح المصابح المستجاد المحابح والرحل والارجاد والاستقراص ولا أنب والماعقدة الصعير المحابح المحابح المحابح المحابح المحابح المحابح المحابح المحاب المحابح المحاب

⁽۱) انظر العدة ۱۳۰۵ من القانون السياماني ومن لأمان الاست. Mit record or relation sed tanquam losses

⁽۲) حشیه الثلبي على الربندي ۽ ح ص ١٩١ -- ١٩٢ ..

منظر منفسم المقود ، لدايضاً ان يجبرها ... معد الحرائم بدون إدن سابق ۽ وفق الذعدة القائلة مان و الاحرة في الاسهام كالادن في الاسدام ۽ ا

وال القول دعد وعقود الصدير المير التي بدور بين البعم و الصرو عقوداً مودودة على الحارة الوى هو دول التي صبعة ومائث وقال جمد ين حسن الله هده العقود الصح فقط ادا الذي بها الولي قبل عقدها ، اما الشافعي في قال يعدم صحة هده المقود الدودودة باصلا عدد المقود الدودودة باصلا عالم المدود الدودودة باصلا عالم المدود الموادودة بالمدود المراكز المعدال المدود المداود المدود المداود المد

الصغير الممير المأذون

الدولة الدولة الدائرة على معلم والدولة في معاطف صعبع المهابرة موقف إذا على أدنا الوى وعلى أحارته والكن على عوي الى دنا الصعبر المهابر معاصي النحارة والده ي العقود ملكورة أدون الاقتصار على وأحاله مها الا وهل صح طارف مادون على هذا توجه ا

وال الحليمون والأمام ما بئ والأمام أحمد ل حليل في الحالدي الروالدين عالم محواد الانث الروال عالم الدم الحوارم الأمام السابعي والأمام أحمد في الروالد

⁽١) البسوط (ج ٢٤ س ١٨٢) ، والقاوي الهدة (ج ٥ س ١٢٢) ،

⁽۱۲) تج ند را ته ۱۸ در ۱۰۰۰ در در در تازی ۱۲۵ در ۱۳۸۸ کا ۱۹۸۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ و نسخت ۱ در ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کود ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۹۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱۳۵۸ کا ۱

^(°) کت علی سی ۱۹۱ میں ہوتا ہے ۔ می ۱۹۳ میں اے 7 میں ۹۲۳)، وقدال عملیہ (اس ہا

الثابية عنه `

فعي الادن ورد في لمحية ان دالوي أن سير الصغير المآيز القاسدارا من ماله و بأدن له البحارة لاحل البحراء الادا تحقق رشده دفسه وسير الله الله أمواله عن أوالده المادة المحيد والداء المقود المحيرة التي بدل على اله فصد منها الرابع هيادن بالاحد والاعظام المثلا لو والي الوي يسمع هي واشتر الماد الداء بالماد الماد والدا الماد المحيد والشراء وأم أمر الوي الدي باحراء عقد والحد فقطاء كمرة له ادهب الى لسوق والشراء وأم أمر الوي الدي بالعدس الاداء الماد علما المادة الماد والحد بعد من المادة الماد

وكدلت محور هاليوي أن يجحر الصمير عدد مده أده و دص داك الأدل ، ولكن بشترط أن مجبورة على الوحه الدي أده ، مثلا بو أدن الصغير ولمه أد أ عاماً عصار داك معبوماً لاهل سوقه ثم أواد أن مجبور عليه التشترط أن تكولت الحجور أنصاً عاماً) فتضير معبوماً لا كثر أهل لك السوق ، ولا نصح حجوم علسه محصر رحيان أو ثلاثه في داره ، أساده ٩٧٣) .

و أن لويًا في هذا لذات هو وي الصغير في مابه ، على ، أوضحه عالمَّهُ أَنْ هُمُوْ وحده تصحُّ له أن تأون الصي ، وأنا أوا أونه الحوم وعجله وسائر الأفارات ، أن يم يكروا أوصاف فاديهم غير حائر ،﴿ اللَّادَةُ عَالِهُ ﴾

ر فوق دلت ، و للحاكم أن تأدن للصعير المستراعات المستاع الوق عن الادن ، ولو كان أموى منه ولانه ، ودلت أدا راي في تصرفه بفعاً الراسي المولى أن يجحل عليه بعد دلك » (المادة ٩٧٥) .

وان الادن بنطن بوده الوى الذي حمل الصمير مادوباً ، و لكن لا سعن ادله الحاكم بود به ولا نمزيه و المادة ٩٧٦ - أوان و الصغير المأدون من حاك مجور ال محجر عليه من دلك الحاكم الرامن حلته والنس لاسه أو غيره من الاوال ال محجو عليه عبد موت الحاكم أو عراله و الدده ٩٧٧)

و و لو أدن للصعير من هنل وأنبه كان في الخصوصات الداجلة محب الأدب عمرله

 ⁽۱) كتاب آغاب الاوسياء الدنالا تصيل الخالي كاني پيداد الدماج عداء مي چاه می د ۲) ، و د اخطاب (جاه من ۱۳۰) ، د سر الدار دار دن الدي چاه من ۱۳۳) ، و مداد د د حام ۱۷۱ و ۱۹۳)

الديع ، فيكون عقوده التي هي كالمنع والسراء معمرة ، و الدقة ٩٧٢ ،

ولكن ما هي هيده أحصوص به الداخلة تحب الأدب على الحسيسون والاهم رور أخيمي أن الأدن لوكن و لاه عدد هو كالوكاه في للنفيدة والمخصص الالله تحور أن يكون عما شاملا الوحاداً مقيداً أميد الوحدة وصحاه عمد أعيم الأدب بهرية سفاط حق الوي والادن لدائ لا يقالد عامل الالكون الاعاماً ا

و و الحدث مجموع في الحمي المحارات و لا عالم و المحال و لا عالم و المحافي الدي الوي و ما و مكان و لا ديو ع من المع و الشراء المشار و دي لدي الصمير المسار المواد و الدين المحمو المسار المواد الدين المحمود الوي المحمود الوي و كما الواد به عم والشرافي الموق الدلا الماء كا ماه دراً في كل اكان الله على المالي و المالي المالي و المالي كل المالي المالي و المالية و المالية و المالية و المالية و المالي و المالية و الم

و با دری و می کا در م در کون هده محی الله دلاف و کمی لو رائی دلوی الدمار الدار م در حرور و حرور و و مداکن دفیل علیر کونه در و در می المدال حلاقه می الدی و هداد می وعد میں المعلی در و مرور در حیا م کی در فرق و عالج الا کر مدالہ کون دو آن می فی دارای می را مدالہ یہ وار کی اور کون الدی مدالہ می میکون الداری مدالہ کر میں میں کی داکر کون الدیکوں در الاقام مدالہ المحقوق الدی الما ور ماہ در ایک اور دو المحرور میں کون در ادالہ فیدون الدی الدی

و بدر مه خان خاند خاند عال خانی خان می معطر علی به و کم کاند ادران داخه کا کو با در با ف کا و بر دی او بی صفیر مایج با مع

ونشعري وء تمعه وسكت ، كون هدادين دادله ۽ انده ۹۷۱).

امالع

ال الهابة الأداء لتابح كانهاد رص اللتني الى دور المترفين فيه الما فالمات استكمل عقله ، وهذا الدور يسمى بالناوع -

و قد الحديث في سن النجاح - فقي الله أنع القالم له كان النبوج - شرعي الم لا ناواء - عثر يعي - و بنجاله النوام - برافي سن مناخره ا الم سنوضح عند - بحجالام على الرشاد .

وهنامدا عند اروه آن کان السام مصمل مراده آن لدوم القانون او بهجین استان داث او حد مشقه و خرجه اوره خداد انوام فی عد بنس معینه هی عام السبه الداره عشاره لدام داد دال اهم عشاره بندی

وفي شهرامه الإسلامية التأثم مناو الناوع الصابعي حالم الماوع الترعي وعلام له بالدائي معم ماهي لاحالام بلدتي والدائمة والاحال المدي ووالحل المائم والحال المائم المائم المائم المائم المائم المائم المائم ألام ما يا وسلما والألماء المائم المائم والمائم المائم المائ

وعبدعدم المهوو علامات المنوع بالخوار أن بدياس بالا ما روي على داون المصفوي البه قال لا حداً للمنوع من السن بالأن ولك لا يت الحداث الشراعب الهاوقع القيرعن الصي حتى تحال بها فالمناع علمه الدالا تحول الا بالأحد الام وقال الأمام مالك الراملوع علما المنع الصي من السن ما يميز الدامثيم قد تبع وقال اصحابه اقوالا تجاعه الشيرها الناس اللموج تاتى عشيرة سنة الرجاد فال الو

⁽١) يوسطيانوس (الاحكام ، ١ ، ٢٢) : 22, Inst. 1

 ⁽۲) نخدر وسرحه الاحدار الدوسي (۱ س ۲۳۳) ، وحدام حكام الصعار (جامش حامع عليه عليه المحدار المحدار الحداد المحدار ال

⁽٣) و خداب كاما، هو : ٩ رفع الملم عن ١٠٠ه . عن شحاب معنوب على عقله حن إمرأ ، وعن المأتم حتى المنقط ، وعال نصي حتى يجمير له ، وقد روي في مبيند هما ، ومبادر اله بداكم ، وسعرا في داود (٣ ٤ رفيا ١ - ٤) . نصر الحامع العنصر الاستوصي (٣ رفيا ١٦٤ ،) .

حسمه للعلام فقعد ، أم للفدة والدن عبده هي صبع عشرة . وقد استبد أنو حدم ... في دائث لى قول من عدس، وأن الآبه الكربه ... و ولا بقرنوا من الديم الا عالي هي أحدن حتى ملع شده، (، والاشد لا يكون بنفسير، فين بيث السن

اد دى الأنه معقدوا الدس للنوع هي جمل عشرة سنه كاديه وسهدا ه الدره ولا حد الدراعي وصاحب ي حديقه الوابوسف و يحدد و الدر وهب الله يحيي والدراعي وصاحب إلى حديقة الوابوسف و يحدد و الدراعي وساحدة الله كي و عيرهم وداميم ما رواه البحد ري في صحيحة والشافهي في مساحدة والترامدي في سنه وعيرهم عن الدامير الله إلى الدراعيم عرصة بوه حداً وهو الله الرام عشيرة سنم في حداد عام عرفة بوه الحداق الموابق وهو الداميل عشرة سند ه وحداد الموابق والله والله والله الموابق والله والله الموابق والله الموابق والله المدانية على الدامير والكنين والاساس عداد المدانية الموابق والله المدانية والله المدانية على الدامير والكنين والاساس عداد المدانية الموابق على الدامير والكنين والاساس عداد المدانية الموابق المدانية المدانية والمدانية المدانية المدانية والمدانية المدانية المدانية والمدانية المدانية والمدانية والم

و الله ما هذا الامهور المعموم الدهاب تحديد الأحداد العداء به عاد عاد تراث ما يهل حل الديوات الحدين عشر ما ما ما الراضات على أن من عراق عاد الدين وما يدير المله آمار الديواد المد يالعاً حكماً (المادنان ٩٨٦ – ٩٨٧) .

عبر ال دلولد من واقح الله الشتراطو السيام النواق بالراع السنا لا المع فالمها الدعواي والمتمولة السن المرافق الهاء ماساً سن البواج ، وحدادوها بالسلم البالية عثام بالإملام وبالمسعة لمنتب المامة ٩٨٣

و هکار در دعی صفیر افتوع فی این سرائم میداً مین الدوع فیه لا تصدقی و کنه صدق در کان ادعاؤم عد امراکه هیده کشی ، وکان طاهی حاله منحمی

r: 14 . 5, er - . 15 1

و جا يون جا تا جا جا هي هيدره ... داند في هيدي دير ما دايا گي. القيم غاچ ۴ جن ۱۹۳۳ +

آ (۳ آ سے با کاله فی دیال اندان او مالف اله پرواد مال از این فاخلط اعلی از از اله می لای داکره

ر أنا وة خلاق كالراق سنة على من الفجرة (را تعارفي اومح الدكور)

دعي سي سا ۽ هنار ۾ تي ديوان الحند -

 ⁽٦) يدري و سرحه الدي (چ ١٣ ص ٢٣٩ هـ ٣٤١) ، وسيد الثافعي (مهامش الأم
 چ ٢ س ٢٥١ ، و مدي (چ ٠ س ١٤٥ ، ٥٠٥) ، و سرح حصاب (چ ٥ س ١٥٥) ، و سرح حصاب (چ ٥ س ١٥٥) ، و سمي على ﴿
 و سمي على ﴾ (چ ٥ س ٣ ٣) ، و سح صرح و سمع حكام عصار في اموضع مدكور.

هدا الإدعاء، والمكس بالمكس ا

البالع الراشد

هيم كالسرائ مع أها م لاداء والهداء الساهد كالبداء والكن دارك لا تعلي الله الدار مواليد من الدين إلى الدارج من الدارك الكراء الداراء الم منهم رأشداً فادفعوا البهم أموالهم ها

ولدا ورد في حيد و داند عني المدينة عنى الطاء الذي ماها بداند الاعلام الماها الماه الاعلام الماها ال

The same was a second and a second as a

۱۹ و د رو د را دري سه ۱۲۰ ها د يو ي ۱۰ د د را سنه ۱۳۳۲ د له ه ۱۹ و د د

^{. 7 (1)} study (4)

⁽²⁾ شرح الواق ، پهامش الحساب ، ج ه من ٥٩ ،

وهـ سؤال دفيق على يرون الحجوعي الصغير عجود بدعه دام الماثري بدائ تحتق رشده الحداً (و عدره الحرى دهن نصح عدده ت الدائع والحقودة) ما دهي حدج ان كون رشداً (في هذا الحدث التقيام حداً فقال الأه السافعي، من حدل و عمد من الحسن صاحب اي حدمه الما الحجر التي على الصف الراسي المدمع الميلوع والرشة معاً .

وفان الاماسامات التحافير أدا مع في حاماته و المطلق من خجر داومه ما بديم منه سفة و كالحراء الومه ما بديم منه سفة و كالحراء الومه و آلدات فو الحكر السفا بعد وفاة المام وماكن عليه والتي المام والتي وا

مدد لامه می می جده والی توسف و به الحدو پرون عن الصحیب و درای و سف کنیر عدم الفادی ، ولکی در در می کان ال مع عمر و با در عدم این با سف کنیر عدم الفادی ، ولکی عدم دی در مده هده الفادی در عدم می در عدم در مده هده الکیار الدفته کی سوی الله می او سنت ، با این حدود دو در حور علی الکیار الدفته کی سوی ال

هادن يرتفع الحمر عن الصغير بالمباوع ، اللا ان يجهر عبه الدمي إدا استان عدم رشده و لكى امواله لا تدفع الله الا بعد ثبوت الرشد . فالاهنة شيء وتسم الحال شيء آخر ، ونشت الرشد بافرار الوصي . أما ادا أنكر الوصي وشد الصمير بعد باوعه ، فالوصي لا يؤمر بتسلم المان الله ، لم يثبت هذا الصمار وشده تحد . شرعيسة ا .

خلومد ومنارنه

هده هي دنجار خلاصة أهلية الصدر في الشرع الاسلامي وفي محلة الاحتكام اللعداية وتحل ترى على اعمه ب الديرع والرشد عير محدّدت دامًا دسلَّ ممسسة وفي هذا ما فيه من الصغو به للدس في معاملاتهم مع الصدر ، وما قدام من محال اللغواع مين هؤلاء واوضائهم

وفوق داك ، همد أصبعت الحرة الابتصارة الدوم معة دة اكثر ، كانت في القدم ، وصار لا بد في من حبرة ربحارب لا كون في الدات موجوده في س البلوغ الطبيعي .

لديث ما من الحكومة الديم به سماع دعوى الناوع قال الساء العامسة عشوة كما ارضعنا ، وكذلك صدر التراسعدي عام ١٨٧٦ آ علم سماح دعوى الرشد من الصعير قال عرعه المشرى من العبر ، وتدين على الناء لحك دا سمه رفضي بها قال هذه السي لا المداحكية الوصاع بعدم موان الاسام عثمي السلم صعير أموانه قبل اكيلة بني العشري والدُدتان ١٥ و ٥٩)

ومن نظائر هذا النقيمة ما جاء في المدد الذية من ه ون النجار، العثمان من أنه أهلمة الانجار تم لا كيال الحددة والعشران من العمر الديارة العمس محكمة المجاره الاذن بالانجار بعد الثامنة عشرة

و ايضاً بصَّ فانون العالثة العثاني ، المعمول به في لسان كي بشَّا سابعاً ، السه و يشترط في أهلية اللكاح الـ يكون الحُاطب في سنَّ الشميسية عشرة فاكثر ،

⁽۱) نقائع (ج ۷ ص ۱۷۱)، ونشخ خاندیه (ج ۲ ص ۱۷۰)

⁽٢) ٥ من دي الحمه سنه ١٢٨٨ هـ ، دو دق ٢ ساند سنه ١٢٨٧ مالية .

والمخطونة في من السابعة عشرة به كثري، إلا أن يأدن الحاكم بأفل من دلك، شرطان تكون هنئة الصعير تحتمل الرواح ، وأن لا يكون الحاظب تحب السابقة عشرة ، ولا الحاطبة تحب الباسعة من العمر (الموادع - ٧)

وفي تركبا النوم حداد القانون المدني (الماده ١١) سن الاهسسة الهام السة الثامية عشرة الركادة هو الاسرافي ل بالمعد ورد في قانون الموجات والعقود الناه والله عشرة من عمره هو أهل للالتزام ، ما لم تصرح تعلم أهلشه في على و دوني ها (المادة ١٦٥) و من مسئلات هذه القاعدة ما ورد في قانون الميل اللباني من اله و لا محق لمن ما الحدة والعشرين من العمر الت وستجدم متدرين دون الداه عشرة من العمر الاعتمام المادة والمشرين من العمر الداها متدرين دون الداها عشرة من العمر المادة والمشرين من العمر المادة والمشرين دون الداها عشرة من العمر المادة والمشرين من العمر المادة والمشرين دون الداها عشرة من العمر المادة والمشرين دون الداها عشرة والعمر المادة والمشرين دون الداها عشرة من العمر المادة والمادة والماد

وان عالمون البخارة المدني الحديد م بعن سناً حاف لمعاطاة التجارة ، ولكن المده الثان الوحيات والحيراً ولكن جوه الثان الوجوع في هذا الثان الى احكام وبون الموحيات والحيراً جوه في بعدم نحالا شرعية خداداً المشترط في بعدم الافرار ان كون المقر مثياً الثامنة عشرة من محره بالدفاع ، دفاع في الحاكم هالم المصام تعدل القان والمحال المواد في مسائل في الواد في مسائل الوام والطلاق والنسب ،

وقي مصر اصاً مصرف حجه شال الاهده عدد كا الهيل اولاً بالشرية ه الإسلامية في هده ديد به أثم صدر مرسوم ١٩ تشري إلى سنة ١٨٩٦ محدد سنّ الرشد باكيان الله منه عشرة مجسوبة على التقويم الهجري ، والحجراً حددها ه و أن المجالس الحسدة الصادر في ١٣ شراي الأول سنة ١٩٣٥ عمدي وعشران ساة عالى التقويم الملادي الم

أما سن الاهلبه في القوامل الاوروسة ، فانها لتراوح تحسب الديدان لي الحادثة والمشران والحامسة والعشوان ، ففي اكتائرا وفرنسا أوالد يه والطالبا أمشسالاً ، تحددت سن الاهلبة بهم الحادثة والعشران من العبراً .

⁽١) لمرسوم الأسعاعي رف ٢٥١ عامر في ٢ فتري لذي سنة ١٩٤٢

⁽۲) درهٔ ۲۹ مده و طر کاب لدکتور سپوری (رف ۳۳ وهامشه) .

 ⁽٣ الطرآ بـــور (س ١٩٣) ، وعريف مدتيــــة : القريسي (المادة ١٤٤٨) ، والالمائي
 (المم الدية) ، والايطائي (المادة ٣٣٣) .

سب الحجر

لمدان عرف ان لمفل دساس بردن خقالمي في المعود يا للطارف عوالمه به والمدان عرف ان للطامل لا ان المدالات الدام سامت العصاب اللقيم ، كان في المداني ان للطامل له الحاكم طاراتي الثانة على على اي عقال المعدوم او بالمصل ، كانحاوان والمعاوم والدنج و العدل عداء

ودل آ ل الدير هم لأله دامه الحجر على هيمون و بعدوه حديثاً مصافيها م في خيو على ما مو (ماده ١٩٥٧ على الذارع مادول حالا الحلى الذائع في الذارع مادول حالا الحلي الدائم و فأ في ما ها التي و ما الدال لل المول ما والحروق والحالا و وهال الحالا مادد ما الله على المواد الله المول ما أو الداخير في الحدث أو السواس وسوال الكان من الماد عال مراه أو الداخير في الحدث أو السواس وسوال الكان من الماد والمادول في عدد حي الوالم وعن الدائم حتى يستيقظ عاوعن الصبي حتى مجتم عالم

رم و مع حجر س مه وه . حرب لا الديمة الدواج الدادي الحاج و با داوقه كعيها د أثر مع الحجو الى حديث الراسمة الصريء عبد أنجوج العالى الحرب الراسمة الداني للمواج الم فيجب عد الدادات الراشد (المنا المنا المعدمين فان من المقهاء

بالع خجر لا ير مع على شمه الا حماج الديواء والرسط عمماً "

و عدول مد ه عداد العش و هو ، يا وړ. في العلم ۱۹ على فسمان الحمدهم العدول مصلو ، وهم الذي حمله سار على حملع وه ، او اللي هو الله و شاعير المطابق ، و هو الذي كول في حص الدوات كالو أو اللي فاض الله الده ۱۹۶۶ - و الآراد في حدول المصلوات ، داه د الدد ده ۱۰ د و هي شاكاف وفيل هي مسة آ

ما معود الهو دافت العقل فاسداء الرف المال عسره حداد الرأ والحسن ما الراء مالي على الراء الأراد المال كان الاسال الحال الراء المالكات الكارات الأراد الراء الأراد المالي المال الحال المالكات الراء المالكات المال

ارُ الحجر

ان هجول يا مماره هجور مايا مع عمل زياء رايا - والوقي في هماد! الديب هو على اود الذي عراف باقي منابه "هامار

والتدول ، . ا ، عدم العلم ، عدم عدف كا صغير عدلير عمير في حال الطفولة : فهو مدد لا نصح عدد ، ا ساء حتى وتو احره ، أ ، ، ، او كات فيم عم

⁽۱ حصاله في محمد ال

⁽٢) والمع الأقوال عدمه في ما يا في الله الله الداوه من عالم

⁽۳) في تبدين الحقائق شرح كر الدقائق ، ج ٥ من ١٩١ حكام صدر . لا م كم لا صد المد

ال المام ال

لعمه ، وكدلت هو الحكم في نصرفات المحدون عير المطنى التي بجرج حال حدوله .
ولكن تصرفاته في حال الافاقة صحيحة كتصرفات العافل (المادتان ٩٧٩ و ٩٨٠) .
اما المعتود فهو ناقص الفهم كالصبي المدير فاراً تصرفاته حصحها كتصرفات الصبي المدير الصا و المدون تصرفانه القوليات الصبي المدير الصا و المدون على معتبرة ادا كان فيها صرو عصل له ، ولكون موقوفه على احارة وله ادا كان دائرة دبن اللهم والصرو .

مفارنه

آن معظم الشرائع النوم عسر عمود المحدول باطلة ادا حصب في حال الحدول. ولاجل إ علمال عدد تعقود الشترطب بعض الشرائع ، كالشريعة الا كمايزية مثلاً، أنه بكون الدخد الآخو الذي بما عد مع المحدول عاماً محاولة ! .

عير أن معرفة خال الحنون رتبيزه من خال الامور الصعبة والي ميرات معرفة خال الحنون رتبيزه من خال متردده من العبجة والاعدال فيماً الديث وضع الفاول في نعص البلاد ، كفر له والد المثلاة ظاماً خاصاً لحجر المجدوب من فين الترفي المعدال الموراحكم الحبور المائع المجدوب عليه من المصرفات ، سواء أكاب في الدالم والله في حالا والمائل حالاً المائع المحدوب المائع المدالم والمائع المائلكي ،

⁽١) عبر علامون (ح ١ رفع ٢٤ ٢) ، وأسون (من ١٤٢)

⁽٢) الطبر القانون بدّي طريسي (بديد ١٨٩ وين سيماً) ، و لأثاني (١٠٤، ١٩) .

اليند الرابع السفي

كلمد تمهيديد

لمن النقيج في الداق الدال مدموماً وحده ، بن الشدير مدموم الصاً ، وليس الناس من هذه الدحية متساوي ، بن هم مياروب في دلك ، على درجات معاوشة لمن النقيار و المدير ، ولا شك في ان و حير الأمور اوساطيا ، ، كما قال العرب في أشاهم ، بدس الرافع لعالى في كانه الكراء ، وولا تحمل بدك معاولة الى عنقك ولا ينسط كل السلط فيقعد ماوماً محسوراً ، ا

وهد چي عن البحل والدقاء حامر الدي بالاحسان والصفقد ت ، وامر الشرع والقانون با بعد تا بين الافارب وبادا، الإكاء والحرائح والصرائب الرحاء في لايه الكراء، الاكاوا من طريات ، روف كاها الوكديث جي عن اضاعة المال وهماه البداير ، فوضع الحجر على الصعار والفايل ومن شبه جم الكيا فلامنا

على الخلاف كان في وضع الحجر على بكنار السم ، ، وهم المد بدرون ومن الحلق بهم ، ديمني الشرعي الذي مسعرفة ، فهل محجر عسيم وتمنع الدرف تهم المصرة بهم ١٣م بارك هم الحربة بتصرفون في امواهم ومصالحبيم كما بشاؤون لا هذه المسألة احتلفت فيم الشرائع والمداهب .

همي شريعه الالواح الاثني عشر الرومانية كان محجر على المندر وتنصب علامه

⁽١) سمرة لأسره (١٧) ٢٥.

٢) سوره عرة (٢) لاه و ١٧٢ ، و لاعرف ١٦ ١٦ ، وطه (٢) ٨١ ه

فيراً ... وقدم له في التصرفات على قامليجية " ويباليه فالله الأوم عصل الفوالدي عملية الكاثرون مثني مناها ما الدلا في ١١٧

او بی خاند العدم میں اثناز نع فائد خرافی بدرفیار میا دو ہوگی عدم الحجار علی ادار الککنیز و سدم الدیند عیالہ فی طارہ کا ادار و دخل " از ملف الدار و فی هذه الفالة "

و من على على مده المام التي الحجاد و يك المحات المام الموساء م الا يدار العالم المام المام المام المام المام المام الله المام المام

و مدد دواد الدين الدار على الدام دفاط الدام الدار ما الدان الدام الدان الدام الدان الدام الدان الدام الدان الدام الدام

Coutor (1)

۱۹۳۱) « Hibbert's Leading Cases in Conflict of Laws » اطر کتاب (۳)
 س ۲۸۹ – ۲۸۹) ، والاحکام الصاد دی سد
 Worms v De Valdor (1880 , 49 L . J Ch 26t) , in Re Selot's Trust (1802 , 1 ch . 488) .

⁽¹⁾ Conseil Judiciaire ، نظر للدي ١٩٨ و ١٩٥ مه .

فيرد وحد كجاره ، "

و دوق دیگ دهای آماد الاحیامه می مصابح ایان می واحد شه ما اما محمی می کان مر افزاده صحاد که شدر عالی به بر آمواد و حمه سداند و این محمی ادلید کانده می جاد کاریده و می شدانده سی ما افزاد

موقف الشريب الاسلاميد

عار با هد القول د عال ۱۹۵ ي به أدعد هم الده و ود ۱۹۵ به ما با والشافعي و ال حال رولاً و اعي و با حالي حاله الو بود د او محمد ال الحسن الم حميع هؤلاء الويه وعبر هم و بوا الماء نحيار على الاسمة و اللي ستمة الله الما باولاً ورشاده الوهم على ولك الماشر عله من أكارات و الله عال والاهم ع والها س و المثالث خلاصياً أ

أرلاً ورد في الكاب الكراء : وولا تبدّر تبذيراً ، أن المسلموين كالوا

^{1)} يوه و دور دور ساس معه (بالتحريم ٢ س A س

⁽٢) العالم (ج ٧ س ١٧٠) ، والبيوط (ج ٢٥ ص ١٥٧) .

⁽٢) الحلي (ع ٨ رقم ١٣٩٤) ، والعائم (ع ٧ ص ١٦١) .

احوانَ الشياطين ۽ ١ . ﴿ وَلَا تَوْتُوا السَّمَاءُ أَمُوالَكُمْ ﴾ * ﴿ فَمِي هَـَـَـَدُا جَيَّ عَنْ التَّبِقَيرِ وَعَنْ تَسَلِمِ الْأَمُوالِ السِّفَهَاءُ .

وحاء في القرآن أيضاً ، في معرض الكلام على كنامة المداينة المؤجلة بالمسلام من عليه الحق ١٠ فان كان الذي علىه الحق سفيها او صفيفاً او لا تستطيع ان "عِلِلّ هو فليمثل" وليه بالعدل ٢٠ ، وهذا كما وك تنصيص صوبح على السفية ووثيسه . وهل من ولى أو ولاية الاعلى محجود أو مواكى عليه ١٠٠ .

تاسأ ورد النهي عن الاسراف في الحدث الشريف: وكاوا واشروا والسوا ونصد قوا في عير ادراف ولا عدلة ، " ، وروي ان وحلاكان صعيفاً الثغ يعن في السوع ، وأن اهله النبي اص وطنوا ان محمر علمه عم يردهم ولم يقل بعدم جوال الحجر ، بل من وحلهم عن البيع ، ولما أصر هذا على طنب الادن لانه لا يصبر عن السع ، قال له النبي عن الدي وي ، و الما من فقل لا حلاية ، " ، أي اشار عبه بات بشترط عدم الحداع في بيوعه " ،

ثالثاً احدع الصيدية وميدان عدر دامه بن حصركات عني صنة في اتحاد الصدفات ، حتى به الشيري داراً للصدفة ؛ أنه العد ود عنم بن على بن ابي طاسب كان سوي بن بطلب من الحسدية عنهان من عدب الله تحجر عليه ، دهب الى الربير واشتركه ممه في بنت الدار عدية منه لدفع الحجر عنه بمنا سأل عبي عنها به الله مجمع عنى عندالله والشركة منه الله يوعه لاب عبدالله على عندالله والكنة رفضة لاب عبدالله

tv , to , (tv) . , 57 (1

^{* (:) * (}Y)

^{*}A* (*) 5 6 (*)

⁽¹⁾ المبسوط (ج 2 ص ١٥١) ، والام في الموضع المدكور .

وى روم عدرأي مون سند ، يا ما مه حداق مسده ، و ماكم في سندولا ، والدائي واي داخه في سانيه المداساخ المني عن الجارى (إند ٢٩ س (٩٥) ، واحامع الصمير قسوص (ح ٢ رف ٢)

⁽۱) عدم روه عدری و مسری و مدم و هدو او دود و دائی ، عدر سرح عبی علی عدری او دود و دائی ، عدر سرح عبی علی عدری و مسیح مطر (ح ه ص ۱۱) ، و شرحمه للووي (ج ۱ در ۱۷۱) ، و موساً مدت ۱ در والی (ح ۲ می ۳۵۲) ، و سال دی داود (ح ۳ و رقای (۲ م ۲ می ۳۵۲) ، و سال دی داود (ح

⁽٧) سيأتي تفسير هذا الحديث ايصاً في فعس لتعرم في حعود .

كان شريكاً ليربير وهو بمن اشهروا الكامه في النجارة .

ومن اهم الصحابة أيضاً ما روي عن السندة عائله روح البي رص) أم همت مبيع رفاعم الشصدق ولئس ، فنع دلك عدالله أن الربير فقال ، و لتشهير عائشة عن مع رفاعها أو الأعجراب عليها م أو في هذا دلس آخر على حوار الحجر عبد الصحابة ؟

وابعاً ما القدس من حست ان الحيم بكون على الصعير لموهم السدير مسه م هالقياس بكون الحيم اولى على كل من تحقق منه هذا الشدير في الوقع ، وأبضاً اذا كان الحيمر لا يرتمع عن الدلع عند بعض الفقياء الا اذا كان رشداً، وأذا كانت أموان الصعير لا تدفع الله من الع عبر رشد ، فكدنك بالقاس مجت الحيمر على الكبير أذا ظهر منه سفه أو تبدير ".

معنى النب

السمية في اللمة هو لحد من والاحمق * وشرعاً هو عدره أرباهي، من كالب وعادته السمير والإسراف في سعقة، و لل من ف صرفاً لا أمرض • دو للمرض لا لمداد المقالاء من معن الدلامة عرضاً ، ﴿ وَمَنْ كَالْبُ عَدْمُ الْمُسْلِمُنَ الْهُ الْحَشْرُ فِي الشّعارات من غير محمدة ﴾ * .

و مدر المدى خام في شمال و السعام هو الذي صرف ما به في عبر الموسام و الوالدي و سلم الما و سدر في مصارفة الموساع مواله المدر الفي مصارفة الموساع مواله المدر و المدر و

و سنج ص من هذا الله عنه ان السقية بشيل الميدر والمسرف والمعسس . والسدير السمين في مشهور على الاسراف ؛ ولكن بديها فرقاً ، على ما الرضحة

⁽١) حديد وهو الداو الدارة

⁽٣) بنسوم ، س ۲۶ س ۱۵۸ ،

⁽٣) الميسوط والام في مصم مد و مو دم يد ١٨٧ و ١٩٨٠ من المحلة

⁽١) في سن علمي ، ﴿ سنه كمه ٢٠٠٠

۱۹۲ مین الحقائق شرح کر الدقائق ، - ٥ ص ۱۹۲ .

الكرمين في شرح الأنجاري و وارعوان دائم ف فارف الشيء في بالمي والله الكرمين في شرح الأف المدان المائم في بالمي والله المعلى والدائم في الموان المدان الفياد المائم في عدد الأهداد الله المدان المائم في عدد الأهداد الله المدان المائم وقلم الري مما الدان المائم المدان المائم المدان المائم المدان المائم المدان المائم المدان المائم المدان الم

و كان قدم الشالعي في حدى أنوا عن ده ولمت مدن النهي و دير من و م بات وشده ما در عدد مع في الدي دادان مماً الدارو و الدسمي سفاياً محتور الحجر عدم به الانا سفاد الحجر على السفاء المداها الذن محافظ الهاعلى مايان هو الحر والعمولة والدادر أه

⁽۲) رد المعتار ، ج ۵ س ۱۳۳ .

٣١ سي ح د س ٢٠٠ - ٣٦٥) ، وشرح الحطاب (س ٥ س ٧٤) .

الله المستخطب مؤخر المحكم الأساق الداعمة المامي بدوب الحجاز المعالي حاليه هذا ما لا الدامي المحاود مام و مام المام والحالية المام ا اسمام و منا المام و مام المام الم

رې در اون کا په پيچه وي پرهمه او ۳ س ۸ ۳ د و سوله کېدي خ ۱۳ س ۷۶ په و سپولد لام ۲۰ س ۱۹۵۱ په د د چې د د چې ۱ س ۲۸۳ پو مي د ځ د س ۱۷۲ پو ولاد د د چې ۲ س ۷۲ پ

نوع الحجر وشرولم

ال لو أي الد أند عديد عقيه لا عدر البعبة محجور الدانة ، حلاقاً المحدولة و عدم ، بن لا ما من حكم الحد بالحجر عدمة او آنه عثم لا يروب الحجر عدمة الا محكم الحداث و المدان الحداث عليه الانام تحدث الحسن الحديث ال الله به محجور عدم الدانة والدانة والد

رعبي كل ، وخير على البيمة كون عاماً ، يعلى (» لو كان احد اللماس على في خيس الاندرة ت حاصة ، و مشهور (» لا تحجر تمده حجر أ حاصاً في بدلك اللمواح من الدروات "

و کو به الولا به علی سمه المحجور اللحم فی از کی سائد و محور اللحم لخ صعباً الله مصل و ما علمه من خرفی بائل لا حوال و مهدا که احاث تجابه و فلصلت علی اله یا و دا اعلی الد معرام به عامد البراء الله محدثی کو به سام بها ما مخجر عالمیه من قال الحل به به دا ده در ۱۹۸۶) و دارا دا ما الله ما الحل که فاقصد ا و مس الا به و حدد و دارات به عدام حتی در ما امادة مهمه از ایم و عدد ف الاح حال الا به فاحدور عاد حدود من دارا حداد داد ۱۹۸۶

و شائر المان مجراسعات الدام المهامل الدولا العرف حصور من الدام محرم الله المعرف المحاور من الدام محرم الله المحرم المحرم الله المحرم المحرم الله المحرم الله المحرم الله المحرم الله المحرم المحرم الله المحرم ال

ولا د من بلاحظه بالبرص لأما بالعن الحجر و حب في لط الم المحل

 ⁽۱) شرح الحقاب وسهامشه شرح النوافی ۱ ساء می ۷۰ ما و اسا ۱ س ۱ ۲۳ ما ۱۹۳۰ می ۱۹۳۰ میلادی.
 (۱) شرح الحقاب وسهامشه شرح النوافی ۱ ساء می ۷۰ می ۱۹۳۰ می ۱۹۳۰ میلادی.

⁽٢) فتح النزيز عاج ١٠ س ٢٨٦ .

⁽٣) فح البرير عاج ١٠ ص ٢٨٨ .

ره) عمر الدام من خود و سوله کای فی مانع ساکر.

العقاري في سورنا ولندن ، وانه لا يتم بالنشر في الحرائد فقص بن ان الاحكام القاصية بالحجود على سعرفه في عقاراته وحقوقه العاصية العقارية ، بدعي ان سبحل في صحيفة عقاراته المدونة في السبحل العقاري ، حتى تكون دا معمول تجاه من يتعاقد معه من الدس ا

أزالمجر

لا أثر للمعجر على معاملات السفية السائمة لحكم الحجر ، فيدا قبالب المحسسية : و تصرفات انسعية التي تشعيق مشدملات القولية الواقعة بعد الحجر لا نصح ـ ولكن تصرفانه قبل الحجر كمصرفات ـ ثر الناس و الديد ٩٩١)

وان السيمية المحجور عليه لا تكون عليهم الأهدية في السهيرة ت والعقود ، لل تكون أهلسه ناهضة فقط وهو توجه عام العلير في المعاملات كالصمير المهاساً يؤ (المادة ٩٩٠) - وقد مرّب معنا حمام هذا الصمير والحلاف في دلك بين العقهاء .

ودن في اثبان ، كون عقود سعيه مديوه دون احرة لح لا اد كاب فلمها ثمع محص ، وكون عير مصارة ولو ادب م الحا لا ادا كاب فلمها عصر محص ، والما ما كاب دائرًا مين الانفع و تدرر ، كالسع مشاه ، ولا يكون الاد ما إلا إدا وأي لح يمه منفعة والعارد ، المادة ١٩٣٣) ، وديث علاقاً للسافعي ، له يمد بين هذه المقود بإطاقاً أنصاً ؟ .

د علمه عنده في المجلة أنه لا صبح هرار السعية المحجور بدين لآخر مطلقاً . أما حقوق الناس التي هي على المحجور صوّدٌ في من ماله . وكدات يسمق من مال السعية علية وعلى من ترمته هذهم . ولكن أدا استقرض السعمة المحجور عليم له

⁽۱) حم نادة دوسعه من دوار اي بداد ۱۸۸۵ بدادر اي ۱۹۳۹ دارسته ۱۹۳۹ و مدلة بالادقادر بعه من البرار ه غال از الصادر اي ۱۳۰۰ سنه ۱۹۳۳) يواد قالد ساسه من القرال دي بداد ۱۸۹۹ بدادر اي ۱۹ داراو سنه ۱۹۳۹ بفياً (المدلة غرار ۱۳۹۱ از الصادر اي ۱۳ کانون الاول سنه ۱۳۳۹) او عفر بهدا بدي احتياد محكمة الاستان المختلفة اي بيروت المحكمان وقم ۲۹ نصادر اي ۱۲ خراران سنة ۱۹۶۳ ، ورقم ۱۳ نصادر اي ۱۳ شيساط سنة ۱۹۶۳ .

⁽۲) الوجر (ج ۱ مل ۱۷۲) ، و بارجه فسنج تعرم (ج ۱۰ ص ۲۸۸) .

هواهم وصرفها في نفتته علا نجيز القاصي منها يلا ما صرف بالقسادر المعروف ويسطل الوائد عليه أأ .

هدا في المعاملات المالية التي تقع تحت الحمر .أما المعاملات التي لا تقبل المسح ، كالطلاق والمعاق ، فلا تأثير المعجر علمها . وكدلث لا تأثير للحمر على الدكاح في المدهب الحمي وفي روانة عن ابن حسل ، حلافاً الشافعي الذي قال تعدم صحمه زواح السقية . أما في المدهب المالكي ، فرراح السفية شوقف على احسسارة الولي كافي عقوده الدائرة بين المعم والدارد " . وقد كان ايضاً في غير دلك من العقود والمعاملات حلاف بين المداهب ، لا برى محالا لتعصيد .

⁽۱) نصر دواه ۱۹۹۷ و ۱۹۹۶ - ۱۹۹۹

⁽۲) الفاوَى عبدہ (ع م س ۹۱) ہوہے ہو ر فی موسع بدکور ہوائٹودیں النقینة (ص ۱۹۷) ، والمنتی (ح ۷ ص ۴۹۷) .

البند الخامس المرأة

اهله المرأه بوجه علم

كانت المرآد في عص شراع القديدة ، كانته بعد النويانية والشرعة الرواد مه الرواد مه والمدالحجو في أول عهده ، نحت الحجر الداء الصاب حداث وكانه قدد ، علوق هذا الحجو للعدال عقل المراد و أيها بدان ، رواد عاوس على الادعاد الله أنع في الدمه بالبالد أو حدد مه المثل أو في الدمه بالبالد أو حدد في المراد المثل والمدال المثل والمدال المثل والمدال المثل والمدال في المدال المدال المثل والمدال المثل والمدال المثل ا

وتحل می بدخل فی تحت مدل المراة و لا فی جقار به عمل او حد او اکس ردا کا ب السامات تحملی علی هذا البه مین ، و هن سی حق فی بات ، ۹ مید ادا کا کرمیه مین فی العاد را من الرحال ، او علی اداما ان امن کی که اث فی بیان العصور ما برقا

ويحل الدين مها الدياري الديني الشراعة الأدام به ما بي افرات المرأة المشوق الارث وحقوم الجرى أثاثره كانت بحرومة مها في الحاهدة ما عرف الدين الرسط والمرأة في الاهلية بوجه عام .

Tutela perpetua mulierum (1)

[.] Levilate animi (v)

⁽ Cains, 1,190) - (١٩٠٤١) إلاحكام (تا عابرس ، الاحكام)

⁽٤) انظر مثلا الفروق القرافي ، به ٣ من ١٣٦ .

عير دن بعر ه د الأ من معه د ، كالحسن والصحال و مح هاد وسعمه من حد هر وعبره ، قالو دال بسناه هن محت الحبو ع لابهن عدر رئامات ، و سحن في مر من الدمياء المدكوري في لابه الكرمة و لا قالو السمياء ، و كر الم على الدمياء ، و كر الله و الله

و به مدا النصيق على أمده المرأة م قبل به همهور الفعم، و وأنه تو حرفه و ثر ومي و من هيدل في الرواله المشهورة علمه والوثور والدوري وعط دوال المدسر و ورد الدعري وأل عداء هممهم قالول من فقاء كالفي في احكام الحجا والدوع و وسد و وان مراة في دام الدرجي في دام و لا قرق في دائل به وادام في شيء بالمدار و فاده الحرى بسبب الاوثه تحداراتها سداً للحجر عند همهوا المقاراء المسادي "

وهد عول لاشك مه من حية أموال المرأة ... واكن من حية علم وحقم. . ح و اين عقد الرواح ، لغي الأمر خلاف والمصيل عن المداهب .. والحالمة له حوروا للداء و الهرأة المرشدة ترواح علم ، خلافًا ارافي الاثمة ، فالهما فالوالدة

لا رواح الا تولي " - وعلى كل قد لا تحال للموسع في هذه المسألة ، لاب المنفق توجه حاص في تحث الأحران الشعصة

فأثبر الزواج على اهلبه المرأة

مند الشريعة سرسونه " وعلاه من الشهرائع القديمي به الى وقد علا بعدي في مقطم الشرائع الاوروب ، كانب المراد المتراجة توجه عام لاتخلك أهدة التصرف في مالها أو أهلية التعاقد الا بأدن ووجها

عدم اهلية الروحة دره ل به عم حب الدينة الربطة به و كا به ولا على عدم اهلية الروحة دره ل به عم حب الدينة الربطة الربطة على الروحة على وعقودة الا بادئة روحة أو دون القالي وهذا الدينسي على الروحة أم يحت لا لا المراة بن لام متزوجة ، وفيا خلا من بلستان كانى الدام القولين القولين الإصلاحة ، كقابول ١٣ مور سنة ١٩٠٧ الذي اعلني الروحة عربة كقابول ١٠ عرف على علم من كليب حاص وفقد قلب فاعده عدم أهلية الروحة موجودة في فراسا برام بعيل المناه الروحة الدام ١٩٣٨ والدي على المناه الإعتراض ادام بعد على المناه الوحة المدانة الدام أنه وم يترك للزوج الاحتى الاعتراض ادام تعاطئ ووجة عرفة او مهمة عير لائتة ؟ .

وكدلك في كاتراء كان المراء المؤرجة لاندك هذة الدرف في أمونه بدون دد، الروح الرم يدم هذه النصيق الافي الراجر القرن الدسم عشر * وانصاً في معظم السلاد الاورونية ، كان الرواح حتى المران المشترين سداً النمياء اهلية الروحة الفير ان هذا التقديد الذي مؤجر " ديما جمعاً الافياندر الشاء العيمي

ر ۱۹ (طروق د ج ۲ س ۱۹۹۷

⁽٣) كان المقاردات والقاءلات ۽ للحمد خاط صبري ۽ المادة ١٦٥ .

^(*) رحم الدين ١٦٥ و ٢١٦ من الدول لذي الدالتي ، و كوهبة فو دي سه که (لبه ١٩٣٨ ميلون) . و كوهبة فو دي سه که (لبه ١٩٣٨ ميلون) . و كتاب أسل (١٩٣٨ ميلون) ، معلوم في دريس سبه ١٩٣٨ ميلون . ما داداف de la capacité e vice se la feorme hariée d'al rés la loi du 18 février 1938 »

⁽٤) اطر صوره عامة فو عن ادوال مروحات ليه ۱۸۷۰ وليه ۱۸۸۷ Mitted Winners Property Acts (1879 and 1882

في العدال سنة ١٩٦٩ ، وفي روم إن سنه ١٩٣٢ . أم في أم من وسويسم ، والقانون أبدى فر أنند والله الدمه عن أورجنه والرحن من حرث أعلية التفرف والتعاود !.

وای حالت هذه بده مای الشادة التي منبد بها او وحة الاه رو به ای وقت لدس بدهند و دالتي م عدم الا ساعته او وجاو دولا به حتى و دخله و كابت او دخا و في الشهر عمه الاسلام و توجه دام الديم باهاره الله دوب آب و عصل او اح مام اشتشاء فقد فارن همهور المقر و بان مرا م او شامه التي سامت و ها ايث فاله و الماث الوحل و سوام كاند المعروجة أمام كان ولأن الورج على له ولايه على مواهد الدا

ولم شدعن الهمور لا لامه مائد واله اعتبر الواسم فقيد لأهدة المواجعة وجه لوجه حرق الهدم كور لله ما عدرو حم ما سير ماها ال الدرف فيه الهوض فا كالسع و المبراء والاحراء ومائدة الومائد كوماره حمائل لايور ما الاحراء والاحراء ومائل المائدة المائدة و ما الله التصرفية بعلمين والكاملة و المائدة المائدة و المائدة و

وهد ما مام کو افي دائت اي الاحداث الثمر عما اولا عود الامراء عصم الانتخار واحداث الاست امراء الدائد الاستان الاستان و حداد " الاولا محرر للمراء موافي مامات دوجم عصمم الا

هد بد وال به ما ب و بدعه ؛ والصا احمد ي حال في را به عالم يو مشهورة عبه الرهو فول بمند الفلية بنواة في عقود النبراع اراد الانوالب ، والعدقم في عقود المعاوضة المالدفي المداهب فالهالدوث بين الرحل وراوحته من حلث الفلية المعافلة

⁽۱) حدر کولان یک ب اے ۱ ماہ ۱۹۳۶ س ۲۳ و جا ۲ سام ۱۹۳۹ س ۲۰ اور وسنیمل (یچ ۱ س ۱۶۲۳) ،

⁽۱) رود و ده و د گیجه در سی پ دو ۳۰ اد ۴۰،۷ و مع الکید (۳ س ۲۰۱) دو در لاومار (۱۲ س ۲۹

⁽۳) روه ها در اهر خانج عبدر درج ۲ رفر ۱۳۵۳ د .

⁽۱) روم نو داود و خاک خر مام نیاد و دارج ۳ رفیاد ۱۹۶۶ و نیا الاوط در واقتح الگیر فی الموضع ناندگور -

واهده النصرف في لأموال فالمرام مثلاث في ماها بالاستقلال ما للله الوحل في ماله ؟
ونحول ها ما نحو الدسواء كالب مترارحه الداعير متروحه الراب هذه المساولة ،
ونحال الشافعي والميرة عاد الداءى المالك الله واللسه بالباد في هذا الامرامية
الرحل والرام ، والمالة السار المعمول المصاب العدم المعرفي الداللا دائث الماللا دائث المالية ، والمالم مروه المحافرة المالك والمالية ، والمالم مروه المحافرة المالك والمالك والمالية ،

ومن العراب أنه ساكر في هذا المعرف أن وانوان المجارة الله في الحاهر في 21 كانوب الأول سنة ١٩٤٣ عن على وان المراب دائر رحة دامهي كن الحكام القانون الشخصي الذي تحصيع به دالا بات الاهامة أأ يدريه الاستدى مع شراعة السالاه و ولا الصرابع أن الصيني في المام الماسات

ولا ما من الاملية خبر () به عاملة ما للمدقى بقدة المراه من لاحلة صرفها في الوقة المستوفرة المست

ولكن هذه الدعدة ، أي هن ألم بن الدين وأكان الإحياعي فديماً وحدثاً ، فقاله بالصبحة وتواجب الرحل إن كان معادية روحه ، مملا بالآس وعاشروهن مندوف الدياة ، حدد الذكر موجه وواحمه ها ، وتحلا بالأحال الشراعة وإنا اكرم

⁽۲) سورة ألماء رافي) ۲۵ حصر عبيرها في الكتاب كا مامان عامل ١٠٠٨ (٢) عبر المام ١٠٠٨ و ١٠١٠ من المواليات المام المام ١٠٠١ و ١٠١٠ من المواليات المام المام ١٠٠١ و ١٠١٠ من المواليات المام المام ١٠٠١ من المواليات المام ال

⁽٤) الروض الرسم دج ٢ س ٩٧ .

 ⁽۵) انساء (٤) ۱۹ واثروم (۳۰) ۲۱

الله و لا كرته وم دعيهن لا ثني العام خار ما بسام و ماه السارفيول باللهدة غيراً » (

وعلی کل دو ده احداث به عدد در کان الاحدال اللحد به دادی تحریب علی محلتا عدّا ؟ .

فصرف آخد کروجیق فی مال که مر

مد ال بر الد ما ما الداف في الدوال الداف في الدوال الداف ال

ا أنا المرف روا ما وحدام الأ الصلي أو م باطراد

Y . Y . . + = +4 P)

ا (٣) روي في الصحيحين وفي كتب اسمال عالم من العام المام ٢٠ من ٢٠ من العام الصعير السيوطني وصحيح ما المام الصعير السيوطني (٣٠ ما ١١٠٥) المواطنين الصعير السيوطني (٣٠ ما المام ١٠١١) المام المام

العرف في دنت ، و ب عنه ما كوان ها ، الا أدا ارادك ان بهم الروحم أو أدا كان الاستعلال على سنس العام والمعارف ، ولا كوان سكوتها وحب ما أداً وليلا على الهذا أ ,

وكديث في الرأي الداء كون مهر الرجه ما وحدها وهو حقم هي " فلاشيء الله لروحم ، ولا لا بها ، ولا لاجد من افريم على الاطلاق "

⁽۱۱) بيمه ي ساح عمره الح ٣ مي ٧١ (١١)

۱۳ عد دن در أشهيئة الله كالله حتى هذا معناهد الدن ، كا هم الداوف في الأصطلة ح
 بدارج او ساعو من الك الي دين هو غنى الاواجاء ، كا كان الداعد الدامان في المسل
 بداء الداعد الله الي دين هو غنى الاواجاء ، كا كان الداعد الدامان في المسل

¹⁰⁾ Act 10 1 - 1 (4)

البند السادس

مرض الموت

العريف

رأيد فيه مصى كانت مكون مرض العقل ساءاً للجعر أو القليد أهليه النعافية والبديرفات القوالة - ولا شك في ب مرض الحليم لا أثر له مندلياً على هسيده الأهلية - غير ان لامر مكون على خلاف دلك في سدو به مرض أموت

وان هذه البرض ، في الاستبلام ، هو البرض ، الدي حكم التقب كبرة الموت ه ي . و هو البرض الدي كول وه حوف الملاك ع ... ، و معن الرحب بل هن الدام تتباعه العرجه ، و آلمعني الدينه على الأ . ب الى المسجد وعجر السوق عن لا . ب الى ذكا له ي ، والدي عجر المرام على الهامة مصالح الدحسان اليتم ، ولا شتر على دانا الله كول المراب عالم عالى الهامة مصالح الدحسان اليتم ، ولا شتر على دانا الله كول المراب على عالم عالى الهام .

وا يا مرض الموث ماني على علم وجود جوف الهلاء - الميا العدّ من هذا المرض اعلى الجارة ودات الحبب وما للمه ، لا الحرسا والتوص والرمد - ما المقعاب لد والمماوح فيها كالرجن الصحيح عام كن مرضها وعاد يوماً فلوساً

و كند ت م نحل عليل الأمراض مل حلاف ما سن أمثلا بعده ما كنون من أمراض أموت ولكن عبد الحداث با صادرص وضار السلول نحال لا نحاف ما الموت وفهو كالصحيح ، وقد حدث في معني النصاول في هذه الحالة ونظيرام، ع وبراكه المصهم الى العرف ، وودره العصهم السة ، والصوى على الرأي الذلك في والعدارة الحرى عاد لرأي الحدثي المحاولات برائة مرض وموال المرض السامي علم الى وكثر من سنة عالا أوا الشداف المرض والعلاحات المرض العدائد المحسب

السة ابتداء من وقت الاشتداد وسمير

و. كاب منه في مرض الموت هي و هوف افلاغ على طريق علا له يه . و أعد س حلب و أحوال حرك وحود على أأمل فلم الوهم هـ لده الأحوال الحروج داخل ما والم مع قوى او أكنوا والواح واح لأحل لمصد أأمس و القلمع المحروج داعت والوقوال في الأساع والركوب أأبحر المدال

4 martine

وقاد حصل خلاف في محملي ، قالما في مص الأخوال ، قالم الساط و مرض الموت ، د خميور المقياء خلافًا ، كالدرّ بات الحرالدد عدام و للاطلم فقامواج ، والمدالص أند أن ما حدد خميور الافاً للحادثة الحام الذار أو الحدور الى فيادة أو اذا تر والحُسم عامل خوف عال

او الدالي الحقق بترصل المؤول جالة لمراثة الحمل والدل الدائد الدالي الاعام. هميوا الله في الداولة لذا الثاني إلى الحال في مادهال بدائد ال

و څلادیه من همدا څه اد مرفيل موت هو چانه عبدا اي کول فيم دهلا ه عالياً و آنهر الاحمال د فلم، طاح امراض فراناً من ديوت د ونځايي ماه ال

مِنظَرِ فَ تَعَبَرُوا مُعِمَّرًا مُورِكَ وَدَا اللهِ اللهِ المُعَامِنِ الرَّافِ مَعَمَّرِ السَّرَعِ المَجْرِ. -مصليحة هؤلاله عاران محمي جثوفهم التي المعلق في براك له علما و فالله ا

وهدا الدين هم ورادعقها و يسياف الرابطين الرامين المرابطي الأساب الا فر الدامة عالى الفليل محجول حرائباً عن عليا العار والساب الا فر وعقود الدير عاومات كل او عن الدامات الراميات الأملوب المهمة والمع المرابط المرابط

ولا شامو ادم امام، ای البائم کلی دا سان من مرح ما مار هم مع شماره و کلوف کالی احد های فرص ا درک فاحلته داخ داخا به فی حال الدیجه

وحداً راواء في عاليمه الاسلامي، ما مها في الأورونية عاومهما الله همه الدرا في معالم في العمالية الدرواء ما ما الرازا و عالم من حدا من حمل من وحه عداده ما دراء المام ما ما را والماكات المام من المام المحاولاً المتعادم المناهمية الشعاد

عتود المناوطة

آن البراضي د حل أدوات دير تمدوع مي البحارة ولا من بعاضي عفود المعاودة ه

⁽¹ mar - 11 of 77) 2 grading (= 4 of 277)

The state of the s

رائة ، كالم يع والشراء والاحرة وما الشه الما لان هذه النعاوضة علي في الاصل وحود الصرر واليث مثبه من هذه العثود ، محودة من مواجع الحنفيجين -

اولا السم.

الله المحادة في السلع ، اي ترسم الدان ، شده للمفاود السلاع ، وسيأتي حكمه معم والكن عال للصح السلع او الشراء شمل المثل ? لا راسد في صحف ادا كالله المقرد" مع الحال ، اي مع دير الوارث علي المحلة ، و ادا لاع المرافض في المرض مراه شدا الأحدى ثمن المثل في المده ، المده ، و المدان ثمن المثل في المده ، المده ، و المده ، و المدان ثمن المثل في المده ، المده ، و المدان ثمن المثل في المده ، المده ، و المدان ، و الم

وكدات صبح الديم والشهراء اليس لبش عبد صاحبي افي حسيمة وعبيب حمهور المنقيم و والشهراء السرائية الداعيد الي الحسم و والمعد لا المناز والمناز المن والمعد ورائية الداعيد والا والمناز المن المناز المن مواده الله والا والمناز المن والمناز والم

ے اوفن

رمعن دين آن الرفن صلم في مرض موت ، ركر لا كوف فيه بيرائي مرس ادبي أفضية على في المراء ، المعلق جديا في تركه الراض يوم مرضه . اثالثاً - التصرف بالمنافع .

صح الاعارة في مرض لموت عبد الحُمدات ، والناب الصاً هنة المرابض بالله فع . ولذا يصلح الحارات وما الرعبة ، ولوا عن من الحرافش ... ولا راب في أن سلب

وه) ایر اسامه می ۳۰ و ۱۰ داری این ۱۳۰ میر ۱۹۰ و سرح ادامی متی این داره این ۱۳۱۳ داری دامش (خطابه چ ۱۵ می ۲۸) وجر ۱ این رفاقی دفاح ادار ۱۳۱۸ داری ۱۳۹۸)

۳ مد و عدم آن ۲ در در ۳ ت ۲ پر در اور آلدیه (مهمش الهملیة ج ۳ در ۱۹۶۵ تا و ۱۱ ک و ادماع مدکر

⁽⁺⁾ القناوي الد به - + در ۱۹۹ م م هم د

⁽ع) حامع الفصولين (ج ٢ ص ٢٤٦ ـ ٢٠٠) وهد يه من الدان محمد في الأحارة والدائية والمدائدة المائم المحادة المحادة

ولك هو أن المنافع لا بعداً مالاً في مدهنهم ... فلا بعداً البلوع بها في مرض النوات. مصراً بالغوماء والورائة ، الذي عنق حقهم في عين تركبه

عفود الترع

وال اصبحاب المدهب الطاهري بال عارفات المرامل والتراعاته خماماً العالمات المرامل والترعائه خماماً العالمات المدرفات العلمات التعلم والدارا المكن الأداث و عماروا عقود السراع التي تحريم المرامل في مراسل مو الماشمام بالوفاعة عالم عصورة من ثم أن من الحالم لوجه عام أن والعالم ولك الما مال هذه المقود هي عدام معارة فراراً تحديدًا المراملة على المرابس عالي بعدل ما حق الوراسلة والعرام والحديدة

فيرا عدر المرافل لجها فده بعقور محجور عدره حجر گراراً والعاط في دات اله لا محور الرعه شيء ادا كان ما دونه بسعوق جمع ماله ، واله الا صح الرعه لمصلحه الوارب الا باحاره باق الوراه بعد وقالم لورث ما وال فلما النارع لا اضح العباً لمصلحه الأحلى الى عار الدارات الا ادام محاور المث الناركة "

ولاحل عهد هد التله عده لا مد من العصل والعبرى على احوال اللائه اد ولى حاله السمر في ديون المرشل على اموله عنوال به حاله ردده التركة على الديون مع الديون ديان وحود وارث وارزاء موال الهاجالة برايم التركة على ي الديون مع وحود اوارات الوهال الدياج ها الله الحوال مع حص الأمام من عقد الهمة عالى العيم على على المعالمة على المعالمة على المعالمة على المعالمة المحالمة والمحالمة والوقف ما مورة من المحلمة ومن عيرة

أولاً – استعراق ديون المربض لجمع أمواله .

لا للث في الدعمة بـ الدوح في هذه الحرابة علم بـ عدم ما ما فديا حوار غولاً الله عند و الله فعالم الدار في الدر في الداراً وعليه في محتصا بـ به ينقص الوقف

TORKET OF THE SECOND

۲۱ - ما در ۱۵ در ۱۵ در ۱۵ الاحکام اشرعیه المبار الیها ، وانشرح السکمین ۱۳۹۸ - ۱۳۹۸ ما

٣٠ ما د ١٨ - ١٨ د ٢٢ ، ٢١) ، وحاسبة ليحري في الموضع الدكور ، والهاية را د ٨٠ د ر ٢٠ م . ٢٠)

والدع يه أن ومفاد بالدير أي الديصرو أيتدل الواقف الذي الحراة مسابهم. الدر على الرغم بدع الدار الموقوفة الستيقاء لحقهم .

وفي الديّة فالله شخير الدالة وشك من الاعراف توكّبه الدلوك عوائه لوا أم او العلام وسام الله توفي الفلات حساء البال الما والدحال المواقم في فلسماء العرام الدالم المام ١٨٨٨

و د حق مفود التوط م محده مقوالته م الرب الي مدوية منه التوليد المراجع م الرب الله مدوية منها التراج المراجع م التوليد المراجع من التوليد المراجع من التوليد المراجع من التوليد المراجع من التوليد الت

ا داو د خو در از دار د خان د

حمارتيم الزهائي المستافر بالأجودة رسا

هم لا د از من عقود السراع في ها . أما حاة تنبي المرماء و كان فالها حرار كمير سبي الو "ما فلمراه علم ما دامير به أوقاله ، وجاله . الا صلح بالحم

الدون که اما ها که از ۱۳۵۱ و ها و اعتباد في استخبار پا ۳ ۱۳ این ها از این این ۲۰ در ۱۳۶۰

· ورثم الأنام ردُّ النافق بعدوه ذا نورث؛ وتصح لاجبي بنسة ثلث التركة لاا كثر أ". مُدَّاء في أُمَّةً قالبَ أَنْجُلَةً : ﴿ أَذَا وَهِبِ أَمِنْ فِي مُوضَ مُونَّهُ شَيْئًا لَاحْدُ وَرَثته ، والمداوق بما محراساؤ الورائة ، لأا صلح الك المنه أالوالم أنها والمنها المسليل الهائم له واف حرج المواهوات من أنث ماله صحب المام أوانيا م تحرج وم محيا أوراثه اه م قد علم في م مح معل الله. و محمر الموهوب له عيرود الدي ، (اد دقه ١٩٨٨) ومانه بينغ المحاء عبو لاعتدادا كان سممة أحد الورثة إلا باحازة الباقسين (١١ ده ٣٩٣). ومحور ١٠ كان لاحسى ولكن (مستر من أند" ماله، قال كا ـــ المنت وافت ہے (ي اعده) معا ، وال كال النات له على به وم المشري على م علي من أن مان و عماؤه مور ١٠٠ه بن الكن إماد عما والأكال الوراثة فنتجه أمثلا بواكان شخص لاعتبال لأدار أستاوي أأمنا وحملتهام فرش فأع الدار المدكورة في مرض موله لأحسى عار وأرث الف فرش وسلم له ثم مات ، فيه 🎍 الشاملة من عام ين عاوهو حملها عارس واكان هذه السم معتب والموجي عرواء وسعه حساما والالكاب المراص فصاع له ما لما والحبسيالة فرش وسعها المشتري، و يه الدائث ما يا الدي هو حمدياً و قراس عدل صف ما حالي اله و هو الف قرش ، فجده د للودائه ان اطلدوا من المشتري عنف ما حالي به مور به وهو عسمائه فرش . وان دَّاع للتركة م كن للوراء فسح السع ، وأن م اؤدَّه؛ كال للورثة ألمسح وأسترد دالمار ووامدة ٢٩٤

و كديث في الكفالة ، لو كفل أحد دين وارثه أو صنه في مرض مو يه ، و بلا كون الكهالة صحيحه . و و كفل دي الاحتى فيصار من باث ، له * .

ومعاوم الدانوفف المرابين الصاً حكاماً حاته عالكن امحاله لا يسم للعصيم. وبكلهه موجرة نقول الدا لمرابض الذي السمراق ديراله تراكنه ادا وقف المسالا في برض موثه لاحلي فلعمار عن ثلث لذه ". اي الله نصح ادا لم تحاور النث ويموقف

على الجارة الورائة فيه راد على دلك الدادة وقف المراجل ما لا للصليحة اجد الورائة ا والوقف تصبح في حال احاربه من قبل باقى الورائة الله والا ها الوقف الواكل علم عدم الأجارة أدا كان بدال الموقوف لا كاور بالدا للا كافيو صحبح الآال العلق بقيم على الورائة لموقوف عليهم ومثى الورائة على قدر حصابه في المتراب حي القراص حميم المرقوف عليها واد كان ادال الموقوف الكير من الثبث و دال ما كالث دول ادليا حكمة في الأراب وماراد عليه فيه قليد اين هم عالوراء فسمه علك ولا يضبح الوقف فيه ا

اقرار المريض

دعد في الوطاء لا تحديث لوارث الأعاظرة على الوراء ولا تحو اللاحمي الا من ثلث الدن و دركنا ما لاقرار المرتص على أو عين مصلحة واراء أو على وراء من اهمية وما قده من تهيه الوصية المسلمة الولادس كلمه هم في حكم ها الما الاقراراء مع الملاحظة بأث هذه الكلمة لا يدّ من ف تكون موجرة ؛ لأن الاقرار حارج عن شدر الفدة المعاهد الذي تحق عصده

ونحب التعصيل في هذا المرض بين حالات أربع رهي الهرار المرابض عالم ع عدم الذي والوارث ، وإفرار الترامين اللذين باللسبة اللغرام (١٠٠ و١٩ والوار المرابض للصلحة الوارث ، والافرار المصلحة الآج ي "

۱۹۱۱ بر حمد خدمج ، فصو می (۱۳۳ ص ۱۳۰۳) . ۱۳۹۵ و نه وی نه شده د ۱۳۳۰ س ۱۹۹۲ و دوانم درستان ، مروف بالکناوی ، غیر سوسته (ص ۱۰۰۰) ، د و بعی ۱۳۰۰ می ۲۹۹۱ ست ۱۳۳۰ - ۲۲۰) ،

⁽۲) بعر في ديب النسوند (ج ۱۸ ص ۲۲) ، والاه (ج ۷ ص ۱۱) ، ويكانه فتح القدير وبهامته بديه ج ۲ ص ۲ وها يعدها) ، والطائع (ج ۷ ص ۲۲۹ ــ ۲۲۸ ــ ۲۲۸)، و مامده (ج و مامد بديه ج ۲ ص ۲۳۹) ، و مامده (ج ۲ ص ۲۳۰) ، و مامده (ج ۲ ص ۲۳ ج ۲۰۰) ، و مامده (ج ۲ ص ۲۳ ج ۲۰۰) ، و مامده (ج ۲ ص ۲۳ ج ۲۰۰) ، و مامده (ج ۲ ص ۲۳ ج ۲۰۰) ، و مامده (۲۲ ج ۲۰۰) ، و مامده (۲۲ ج ۲۰۰) ، و مامده (۲۲ ج ۲۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰) ، و مامده (الدياب وقدول لا دکام شرعه في الاحوال الشخصة (الدياب ۱۳ و ۱۳ و ۱۳ و ۱۳ و ۱۳ م الادبالي ا دوشرحه الادبالي (ج ۲ ص ۲۳) ، و مرحم (ج ۱ ص ۱۳ ه) ، و مرحم الادبالي (ج ۲ ص ۲۳) ، و مرحم (ج ۱ ص ۱۳ ه) ، و مرحم الادبالي ا

ولاً به افوار بنزين عبدعله الذي والوارث

حافى المجلة ال اقرار المرافق الذي لا وارث به سوى ووج به بمدر ممرته الموضية المجلة المرافق الموضية وأفراً به تعيرها فاضح الافوار وليس الأمل أن يتعرفن المركة المقر المداوقاته المادة 1947) وساسد ولك الوالوسية حائرة في مثل هذه الحال النور الافرار الذي هو المراج

ناباً – اقرار المريض المدين بالنسبة للعوماه .

اسله ی فراند کا طرح فران المراجل بدی او اهیبای لواریه و حکم افواره لغیر انوارین :

وأكن في الاحوال التي يكون فنها هذا الاهرار بافداً وصحيحاً ، سواء كان لمصاحه الوارث م عيزه ، لا عا من العساؤن عم لكون حكيه ، قدس إلى المصاد الديران الساعة لم فني الموث عين مساوى ديواء الصحة وديران المرض م القامم الارلى على الثانية ؟

قى المدهب الحمي ، كيا جرافي المحق ، مدير و ديرب الصحة مقدّمه على ديوب المرس ، يمي أن المديوب لمستعرفه برك بالدي يقدم ديوبه الي يعلقب عديه في حرب صحة على عديوب الي لرمته بغير ره في بريس مو ، فتسبوقي أولا دوب الصحة من بركته ، م يؤدى ديوب المرص الله فليت فصلة ولكن الديوب الي يعلقب منه المريس بد ب معروفه ، في أحد ب معروفه عبد اللس عير الافرار ، كاشراء والاستقر صربا لاف المل مهي في حكم ديوب الصحة وردا كان مفر أنه من لاعد ب فعكمه على هذا سنوال أعلل بعي إذا ، في أحد لاحتي بأي شيء كان في مرض مو به ، فلا يستحقه المقر له مد معروفة كما دكر آملاً والديوب التي هي في حكم ديوب الصحة والماد وب الذي بالي عدوب الي عدوب المحالة والديوب الدياب عدوب الدياب الدياب الدياب الدياب الدياب الدياب المحالة والماد وبالدياب المحالة والماد وبالله المدين الدياب المحالة المادة الم

وان قول الحنفيين في نقدته دنون الصحة على دنون المرض هو أنصاً قول النجامي والثوري، قول غير مشهور عن أن حلل وأما باق الأنَّه عالمهم اعتبروا الأقرار في الصحة والمرض سواء .

ثالثاً - أقرار المريض لمصلحة الوارث

في المدهب الحلمي لا يضح الافر و لذي أو عيدين اوارث الأنه منهم لهذا

الدفوار لحواراً به الراهدا الوارث على الدفان بس الصبع الرافز طبع عدد الاقوال الانجراء على الورد الدول المرافز الداخرة المائل الدخرة والله المرافز الدول المرافز المرافز الدول المرافز المرافز

و مداً و فرال المراص في حال مرض المولك الاله فالدالد وفي طلبه الدي الأفرار في رمال المرض فيج فرال حداثي مرض موله الله فلا الساوفي طلبه الدي على واراله في رمال طبعه الاستدا فر رفاه ما الحكوم للتي الورائه و كال سابه الله في فراً الحداد به كان فلد وهب ما بالله الله في فوا من ورائه وكال سابه الله في الاستدافر الرائم في الرائم وكال سابه الله في الاستدافر الرائم عاد ما مدل المرافرة ما ما مدل المرافرة ما ما مدل المدل المرافرة ما ما مدل المدل المرافرة المدل المرافرة ما ما مدل المدل المرافرة ما ما مدل المدل المدل

وان ما فد وعن المدهب الحمي في به الصار الام و حديث والفاضي شريح والدحمي وتحدل الانتخاص والدحمي وتحدل الانتخاص وتحدل المكتبة الائم الله فعن في الوواية المشهورة عدلة والو وو واسحن وعظا والحسل فعندهم نصح افرار المرتص توارث والدم تحرم الوراة أما الادم مالك فيه في تعدم فيون افرار المرتض الاادام تكن مشهماً فيه ، مثلا توكان الهقر عدل في سرح وقام تدفير تدفي لأن الاح م شهم باشرة عسلي المنه ، وال افرا بدلك لاعدة الهم الشرة على أن حدة ،

وابما ـــ اقرار المربض لاجني .

ان أفرار المراص في مرض موله بدي أو عين للصحة عابير الوارث صحيح في

⁽١) العالم ، ج ٧ ص ٢٣٤ .

⁽۲) الاد مو سار د حد ، و ۱۵۰۷ و ۱۵۰۸ س عه

برأي ب لدعيد نفقهم ، الا أداكات كدب المعراط هراً ، فعيداً لا يعار فرارم الا من أنث مانه

وكدلك في محيد ادا افر حدثي مرض مو د به قد السوق من أحدي دست. الذي به أسمة هد الأحل في حال المرض ، فالأفر راضعتم و كمه لا سبري على به أي السجة ، افي على ارباس الديوان له مه في رمن صحة - وأكن ادا كان الدي سي فرآ باسده مد منتق سمه الأحلي في حال الصحة في سبن المرض ، فالأفر أن قاصة في حال الرض صحح ومصلا حتى كام دائي الصحة الصاً المحمد ا

ولا شائ في ال هذاء مصال الذي الله الهاماء المسادة عير المقبول إلا في بداهات التي قدلت القداد داوال الصحة على داوال الماما كما أوضح

أعوال أغرى

ما فلمده منعلق أهده المرابس لاحراء العقود والنصرة ت فلملية الكن لوحد عقود او نصرة ت أحدى لا علاقه له المال أو الا على الفللج الوكن لك مي عثالين من ذلك وهما الزواج والطلاق.

أولا - ابرواح

قال الامام أبو طلبته عوار رواح الرعلى، و شارط فلب له أنا كول الهور مهر المثل لا أكثر الراياد الحرار فان الامام شافعي عناً . وأما الامام مالك،

عانه لم بجوز ذلك في قوله المشهور ١ . ثانباً ۔ الطلاق .

وقال الأدم الشومي بأنها لا ترته أبداً ، لأن سب الأرث عوهو رباط الروجية ، هذا العظم فيل الموت وفال الأميام مابث أنها ترته دأسه ، وأنه انقصت عدتها وتزوجت

وان من والى معدم خوم ل الروحة من الارث نستا دايلى عداء ت عابات من عدادي، وإلى أن الصلاق في مرض الموت تحسن على فصد خرمان الروحة من الارث، فلذا ولا الشبرع هذا القميد على صاحبه ؟.

مجر الحسكوم عليهم

قدمًا أن حمهور الفقم وأطفوه عرص الموث بعض الأحوال أني علم المنهساء حرف الهلاك ومن هذه الاحوال حاله المحكوم عليهم بالأعدام أو بانقطع أن حنف منه أموت . وكذبك أيضاً هو حكم المربد عن الاسلام عند بعض العلم و ".

⁽۱) انظر تکیلہ فلع نفدیر (ح ۷ ص ۳) ، وحینامج عصوبی (ح ۲ ص ۲۳۴) ، و وشرح دغرسی (ح 2 ص ۲۱۳) ، و نفوائیں عقیبہ (ص ۱۹۷) ، و ددیہ انصید (ح ۲ ص ۲۸) ، و الوحد (ح ۲ ص ۹۹) ،

⁽٣) أأبو عد لأن رحب عاص ١٠٤٠ ما

وشبيه بدلك ما براه البوم في الغوابين اخدته من لحجر القابوني عندلي على الفكوم عليهم بنعص العمودات المهمة الرساسة هذا منع محكوم عليه من السمي المتراب عن السمي عن نفسه ، أو محدوله المرب من السحن الوادر الحجر ابضاً عجر شحكوم عليه في الوادم من الداره الموالة وحاجه الى من يسوب عنه في دنث

وهد ورد هذا الحجر الفاري في والوال الفؤوات الدة ٢٧ ، قالا على القالون الموادي المواد ٢٩ ، قالا على القالون الموادي المواد ٢٩ ، أم في والوال المقودات الله في الحدال المعالم الله المحكوم المدالا الله الله الموادة في الملاكة والمحكوم المحلوم والمقال المعالم المحكوم في الملاكة والمحكوم المحكوم المحكوم والمحكوم والمحكوم

و بص فانون الموجد ـــ الله في ملي ١٩٠٥ كن أكن دي ثب الاجتجاج عدم الهلبة المحكوم عسهم موضوعين تحت خجر القانوني ٤ - ١٠ دة ٢١٨ ٤٠٠

البندالسابع

اللدين

الحجرعل المديمه

و مد وقع فی هده ساله خلاف من الفقی، المسلمان الله من الله من الوحسفة مدم جوار الحجر علی المدن ، لا لاک فی الحجر علمه الفدار الفدية والحافة بالم ثم ، ودات دير، عدم ، لا كن محبله لدفع دارز حاص الوكه بث عبد افي حسفة ، لا

يجور للحدك أن تسع مان بدس مان له بالخسم حي بدمه عوا وحجه في باك ما حام في الاستعام أن تسع مان بدس مان له بالخسم حي بدمه عوا وحجه في باك ما حام في الاستكان الاستكان الاستكان أن كوب نحارة عن تواصل ما يا أن ما يا مواصل مان الله على اله

وقد رهب يو قول أبي جانفه الم المداحج على الدان الداد في واضح به المدهب التي في والدار الدار الدار الدار الدار المداد التي والله فعي والعالم المدان والواسطة والمحاد المداد والدار المحاد المدان والمحدد المدان المحدد المدان والمحدد المدان المحدد الله والمداد المدان المدان والمحدد الله المدان والمحدد المدان والمحدد الله المدان والمحدد المدان المحدد الله المدان والمحدد المدان والمحدد المدان والمحدد المدان المحدد المدان والمحدد والمدان والمحدد والمدان والمحدد والمدان والمحدد والمدان والمحدد والمدان والمحدد والمحد

وال معطم الشرائع الجد ، وُجامت نصبه حاجه ادولاس و للحجر على المدين المقلس او كل علمي ، ماه شرائع حصّات دات ، الحد ع) في عراب الأسال ، وتعظم الدامري عن المجاز والميزاها في الأثر مدين الاسلامية و داكاتر هـ *

الملب الحجر وأسباب

أحدث محلل الأحكام المداع برك بصحاب بن يوسف و تمان الأحدث على ت واللحاكم أن مججر على بهدوت بعيس القرماء الدوه ١٩٥٩ و وصب الدائمان شرور الحجر عبد همول علياء منت عداء دوى عن الاحد الله فمي الاحواد الحجر على ليدين فسيدان فليد الدائم المصابحة عاوجواً فالداع على صلب الملس عنية أدوفون الشافعي موافق من هذه الدحة ما حالي فو النالج وحاجد لها

والا عباء الايامة

⁽۲) ھے کیر ہے میں 48م،

⁽۳) ادیر ادایاں ایجادہ علیاتی (۱۹۷۵ و داعدہ اللہ علی (۱۹۵۷وہ سے اللہ ۱۹۵۷وہ سے (۱۹۵۷ میلی (۱۹۵۱ میلی ۱۹۵۹ میلی معدہ) موال نے (۱۳۵۱ میلی و مددہ اللہ ۱۹۵۶ میلی میلی میلی ۱۹۵۹ میلی کی سامتانی (۱۹۵۰ میلی ۱۹۵۹ میلی ۱۹۵۹ میلی ک جا ۳ میلی ۱۳۵۷)

ولا بدأ في الحجر من الأشهاد بلده وأعلامه للدس بديانه سعه ، سكون الحبع على صيرة ولا بدأ من اللاع جبره في المدس ، الدي تبقى مسبعاً بأهليمه الثامة حتى يصل جبر الحجر اليه 1 .

اما الساب الحجر افعي الافلاس الحقدمي عبد حمهور الفقهاء ، والافلاس التظاهر وأفياطلة عند بمصهم ، وهاك ايضاح ولك : —

أولا" - الاهلاس الحقيقي . -

ومصاد الحالة التي يحوب في أموال المدن مسامرفة بالدين ولكن أدا كالت الأموان مساولة لديوت فلا حجر علم جهور العقهاء * ما خلافاً للمحابد التي عرف المدن المعلس فاله من كان دامة مساولاً باله أو أر داملة الفعي هذه الحالة المالة الما حاف العرب أن صبح المدن المعلس فانه فالتحرية أوال تحقيه أو مجملة فامم عيوفة وراحموا الحاكم فد عن حجوه عن النصرف في مالمد أوا عن أفراره الدين الآجراء حجرة الحاكم والماء فسلم بين العرباء المادة ١٩٩٩)

ك ما الهاطلة .

إن معن المدن المقدم في الداء دلية معهو كالمنس فدهر أن الدا حوار الوأي الحديد الحديد المدين المقدم و يدن فقي مداهب الأحرى الدينات مراده في المدين الم

الآاء ، كانت الديون في حاء الذالة لا تحديد محسلع النوال المدين ، كان من الصروري ان لا ساع أمواله عملية ، بن ان ساع سها ما هو الهون فيحق المدين ،

۱۱ سید ۱۰ من ۳۲۱)، و بعد این موسم بدکم بنو بددن ۴۲۱ و ۳۲۱ می همای (۲۱ می این این این این این این ۱۳۸۸) ، و سرح خرسی این ۱۸۸۸) ، و سرح خرسی این ۱۸۸۸) ،
 ۱۷) ،

 ^(*) نائد لافكا دس ١٠٢٧، ونتالة التجييد (چ ٢ من ٣٣٥ ـ ٣٧٦) ،
 ولميد في موسم مدكور

⁽٤) رواه الصحنجان وابو فاود ـ النم الناني على التحسيري (الله ١٢ من ٣٣٣) . ومنتج د ير (ح ه من ٣٣) ، ودايان بي او الا ج ٣ ريد د ٣٣٤

و ب لا يديع الحاكة الدال الا بعد أن تشبع المدين من بيعها هو.

ومردا كم حدث لحسلة ، فنصب على الله ، ولو طهر عند الحاكم محاطسلة المدنون في ادا، دسه مع قدرته على الوه ، وطلب العرما، سع ماله و ، دنه دسه ، حضر العالم أن له و ادا املك من سعه ولاده الدين ، لاعه الحركم وادا الملك دسله . فلم عرب في حق المدنون فنقدم النقود اولاً ، فاله م تعام فالعروض ، والله عمر وض المدنون المدن

ارً الحو في تصرفات المدبه

الدين الجمر على المدن عاماً عشين حمام بصرف ما وحميع الموالم ما إلى هو مقد لما من حيث التصرفات ومن حيث الأموال م

لمن باجدة الدوروب ، اجتلف الفقي ، في الخير الحيم من منع الصرفات الدورة الدورة بالدرة فقط الدورة الدورة بالدرة بالدرة فقط الدورة بالدرة بالدرة بالدرة بالدورة بالدرة بالدورة بالدرة بالدورة بالدورة بالدرة با

و مرد كيد أحدث المحلم صمائت على ان و الحجر للدى يؤثر فى منت أن المداون الدي كان موجوداً في وقت الحجر فقط ، ولا يؤثر في المال الدي غلكه العنساء الحجر ، المسادة ١٠٠١ ، وان و الحجر يؤثر في كل ما يؤداًي الى الطارة

ا) عديد ج على ٢٣ ، يو يمواجد من ١٨٤ ، يويد له محيد ي ٣٠٠) . وأوجر (ج ا من ١٧٠) .

حتى العواماء كاهدة والصفاف و ينع مان الا عصامي أني مثير الداء عديد لا العام المدبول المعلس و للرعاء والدائر عفوده المصرم تحقوق العرام الفي حتى الموالة الموجودة وقت الحجراء والحكل هلير الي حتى الموالة الى الآسيم عد الحجراء و واقتل مدبر الأحداد في حتى الموالة الى كالما موجود في وقد الحجراء والحتى المدبول المدب

وحد ما علا بد من الاشارة الى ب فو إن النجاء واحد م الد من انجاء في دلت ، ففي القاول الله من ما لا محور المفلس الله يا أمواله الحق م كان مم فلما الحورة المله وغلال الأفلاس ، والا عكنه الله السفم ، ولا الله المامار أو المامني شاكة من التصرفات ، ما عليها الاعمال الاحد الصلة والحدوق الدامة المجداء وم شاكل و المادة ١٩٠١ من ١٩٠٨

فسمداموال المديه

بعد اعلام الحجر على المدي العلس لـ ع اموانه لاحل (هـ) الديون الى المديد ولكن ستشى من السع ثها به الصرور به ردار سكنه و أشد الحري حلاصه لا مح ل لتقصيلها .

مداله حدد في انجزه اله تمريد الهدان و من الاستة ما يحد حد اله و ال كال المدون الدون الله عليه وكان يكون الاكتفاء عدد حدد الله كيد اله الترى اله من شبها الدالم الله كيد الما الدال وكان يحل الاكتفاء عدد حدد عدد والشرى من شبها داراً مدسه لحد الدون وأعدى الفيه العرماء عدد (المادة ٩٩٩) .

وكدلك لا يترك المفلس وعباله يدول عقه في أنده معاملات الديم والدور م الله يدقق في مدة الحجر عليه وعلى من لرمية عقبه سمروف (الساده ١٠٠٠) رابعد بديم أموال أعدي المحجور عليه يعليم تمنها بين العرم الحادة وداكان الشين كاداً لايعاء حميع الديون ، فحدث لا سلس للحلاف الذكل دائر دحد الداحة، ولكن أداكات الثمن فافضاً لا عن م حمَّ ، فكانت خاي القدمه ،

ان الاصل في دلت أن ثورع الاموان عن الد أن على فاعد مع المسم المام، و ومعنى هذه القاعدة إن بالحدكل دائل حواءً من الحاصيل موان المدين عدل الساء ديمه الى محواع الديون الوان العرضاء منذ وول مادئناً في بالت الواند الحدم بهاء حتى ولا طالب الحجور نقسه لا من أمار واعلى غيره في ثنى،

عير الباهدا سد مسائد ت ، و هم الآ ه :

اولاً - نقداًم على بدائر الديون المصروف أي اقتصر أعديمه أخير أكامره الحال والكيال ، وما أشيه أ

ٹا بائا ۔ دہ کان الدی مؤملہ رہی ہ داند ہے ۔ ہی الحداد لہ میں ہی الوہیں فسل عیرہ میں اند ٹنیں ؟

نائلًا في بعض الحالات في عوب بدا حق حدس ما في مدمس ما يو بدفع حتى به على حقم ماله للدائم الدنجيس الماع حلى تمنيس الثمن الوسيرى ئي تاسم مقاعمل الموجدات الله حتى الحبس في الشهراعة الاسلامية المدني عداجدات المدار؟ على سائر المراداء

را رماً حد في طدت الثراب و من برائد ماه عبه وحل او انسان هد أوس وهو أحق به من عبره و " في ه بدا حدث منا جد و المهاد اله الدا و جد أحده ابدائيس على ماه عبد ابدس المعلس و له الدا سترجعه ما شه وقد شد عليم او حديده و الدا شرعه و في هدا الأمار و و لا دارا في حد المي كول في دامه أسوة العوماء الدول " و كدات الماح مي عقود المعاوضة كلاحره و السام و كول بدال في هامه الاحوال مندر على دفي العرم و كا سيرى في دال فيح المقود

حامساً في المدهب لما يكيء أوا فيس أو ما يا عبد، حر الدية أو البدية ،

الارفع ما إيمات الحالي فعلاء

^{184 ... 2 4 2 ... (7)}

 ⁽٣) رواه عدر تي وسير ، و حرحه ۱۷ ، و د علت کانب ادا الداج علي على عدر به ادام ۲۲۱ م.
 (٣ ٢١ مر ٣٣٧) - وضعاح سير (١٠ ه من ٣١١) ، وشرحه اللوود، ١٠ الدي ٢٧١) .
 وسات يي د ود ١ - ٣ راي ٢٥٤٩ و ٢٥١٩ وما ستم) .

⁽٤) انظرالفني (ج ٤ من ٤٠٦ـ٧-١)، وغيره س الراجع للدكورة في صدر هذا السد.

ون المؤجر كون أحق من الي المراء ، على المأحور من المتساع السلماء ما يتوجب له من الاجرة ، وايضاً ادا آخر أحد ارضاً فروعها المستأخر ثم أقلس ، فالمؤجر مقدم على دي العرماء في استماء الاحرة، ثم تقدم بعده حق ساي الروح ، ثم مرجه الوامات ادا الله الصالع شيئاً فصلعه بم أفلين صاحبه أو مات ؛ فالصالع احق بالشيء المصلوع الاستماء احراء أن كان هذا الشيء الإرال لمده ا

⁽١) انظر عدايسة المحتهد لان رشد الحميسة (ج ٧ ص ٩٤٠) ، وشرح الحرشي (ج ٤ بر ١٩٦ - ١٩٧) .

البند الثامن السكر ارت

تحريم السكو وتعريضا

خومت الشرخة الأسلامة السكر ، لما فيه من آوت صحة والعيامسة . ويراث فيه أيات الخراء بدر عداً المحرب الآنه الكرعة و سودك عن الحمر ولمنته والمنتبر أع فل فيها في أنهر وم فع للدس ، واثعن الحسير من يدمها و آ ، ثم يراب الآنه و با إلدي آسوا لا عربوا الصلاء والد أسكارى حسنى بمهو ما عولون و أ والحير ود اللهي بالآنة و با الدي آسو و الما الحمر والمسر والدي تسويات الحمر والانتفاد بوالارلام رحمي من شي الله بديا و بحاسر والعدكم بمنجون الما يو به الشيد باي بوقعات عن دكر التموعي المسلم والعداء عن دكر التموعي

و كديث اكدت السنة هذا البجراء فيبرآنه بالحديث الشريف ... وكل شراب المكر فهو حرام له آنا و بطاؤه من الأحديث المتواتوة الصحيحة

دي دعدر و صن عدم سه و دور ج ۱ حد ۲۳۷) د وکر داند داسخ و دانده ج الأي عاسم دي دعدر و صن عدم عدم عدم الله دور د د دور عدم دور الوحردي ، دي دعر و صن ۱۷۷ می ۱۷۷ می ۱۷۷ می ۱۷۷ می

⁽۲) القار ،

The medical and Albert

^{· 27 (} t) + Lul (t)

⁽٦) روي في استحدي وي آب با المراعة وي موماً ماما ومنيد عد وعبرها بطن الراح المامني كلى الحاج ٢ من ١٨١ و ١٠ ٣ من ١٧٠ ، ووضعتج منه (ح ٦ من ٩٩) ، و الوصاً شاح السامي ١٠٠ بن ١٧٠ ، و ساما ي او (ح ٣ رقبا ١٧٩٩ وما تعدم) ، والجامع الصغير (ج ٢ رقم ١٣١٣) .

وقد حسف الفقو + في عرائب السكران - فقال أو حسفة هو لا من لا عرف السهاء من الارض ولا الطول من المرض ولا المراه من الرحيان عام وهو فول فاس صف البطائق عام تصرصه من روال الاستراراتكه

تم عرفه مانت . • • من سنوى عامد الحسن والقسع ، . وهذا أيضاً تعريف نظري فيه من العبوض بعض الشيء .

ما كان مربب بنتي لائه ، الترفيل و الرحيس ود حي الى حامة وأهب لل الطاهر وبنارهم ، وفق وأوضح الالسكران مدره الشاباني وهو الدى الجند ط كلامه المنظوم والقصح الرمامك وم ها الراهو توجه عام من تحد في كلامه على حلاف عادته ، فيأتي تا لا يعقل أ.

أهله السكرانه

1 كان العفل و المهدير أماس كل الكلماء فقد اعتبر عداء الدول العقم الدال السكوان العقم الدي لا المقل عار مكاماء لان كالما من لا المقل تكاماء الاحدال السكوان في المعاملات وعمد دهما المقياء عالى المداهما المسلماء ووروي عن المصهد فيها روادت متعددة منا فضه ".

فقال الحنفدوال توجه عام بال المكار السناب محرم محصور لا الاين تامهي الأهمية الا الان المكارات شرب محاراً ، وهو عام ، محر عليه الشرب من المعالمات ، وديا تصلح علماها الصارفانة وعقوده حماماً ، الألق تعصل المباشدات ، كي و مكار الوكس

 ⁽۱) فتح القدر حـ ۳ من شایه و لامیه ما بد معنی این ۱ یا و دی هم
 (من ۱۹۲۸) ، والمفتی (ج ۸ من ۲۵۷) ، والمحلی حـ ۱۰ راد ۱۹۳۸ ، و استحدین (ج ۲ من ۱۷۶) .

 ⁽۲) المتصلى (ح ۱ ص ده) ، والاحكام الآمداي (ج ۱ ص ۲۸) ، واعلام مدين
 (ج ۳ ص ۹۴) ، والايهاج سرح به د م ۱ س ۱)

⁽٣) رحم في هدو سأنه في عدر ب ٣ س ٤ ٢ ، وگم لاپ (ج ٣ س ٣) و وگوري ال ج ٣ س ٢ ٢) و والوجير ٢ ٢ ، و وگوري ٢ ٢ س ٢٠١١) و والوجير (ج ١٠ س ٣٠١) و والوجير (ج ١٠ س ٣٠١) و و درج خداد على (ج ١٠ س ٣٠١) و درج خداد على سدي ح ل (ج ٤٠ س ٣٠) و دري (ج ١٠ سيمي ح ل (ج ٤٠ س ٣٠) و دري (ج ١٠ سمي ال ١٠ س ١٠٠ ل و دري ١٠٢) و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ١٠٢٥ مي ١٠٠ ل و دري ال ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ال ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ال ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ال ١٠٠ ل و دري ١٠٠ ل و دري ال ١٠٠ ل و

سامع ، وماح قلا سفد السمع على موكاه أ . وأكن أأ كن سنت مداح ، كا شرب الدراوي درا . أثير الأكراء أو الصرورة ، هذا نحمل السكران غبرة بمملى علمه ، وتحمل بديرى، من ثم غير معسرة .

وقد و ل برأي الحديق عناً و برأي فريد م مديم بعني الدعيق والعقم (). كيميد أن المسائد وعداء والحسل الأصوى والوهيم التحلي وأن سيوس ومحاهد ومدوي وأن شرمه والتوري والسائمي و أن حدال م حد على الرواليان على والأوراعي وغيرهم ، مع مص الخلاف في النفص ل أحداث

فادي نصح عدروب أنكرات وعقوده عبد هؤلاء المقراء الأسهاعة الماعدة المعلم عداله المعلم الماعدة الماعدة المعلم الماعدة ال

والب توى ال هذا القول عنه بعض القدوة والشده ، وهو فوق دائ محالف للقاس الدي حمل العقل والتهاج ركب لكن عقد والصرف علا غرو ادل من ال محد طائفه من الفقم ، المنبجال فد دهنوا الل حلاف دائد عقد الوا بال صرفات المسكوان غير لاربه ، لال العفل شرط في المعام بلاث ، ولاك السكوال ليس من دري لا الله الدافق لا مقل ما على ، ولا علم ما يعقد عليه

ومهدا دال الأد مان الشاهمي وأن حسن في الروانه الشيهسة عمهيا، وهمر الن عامد لمراير والقامم ان مجمد وطاوس وراسعة والبائث ان سفيسناد وأسحاق ان وأهواله و انواثور وداود الطبيب هراي والمراتي وغيرهم الرفاسان له من أختصيف الكوحي والعنجاوي وعجد ان سامه .

ونجد الصاً فالون العالم العيمي قد اتام هذا القول في مسالة الطابلاق ، فيص عبى أن طلاق البكر أن غير معتبر ، المادة ١٠٥ - أن ع مالك ، كان بهدد العالمة أحداثاً من النفكك والفرقة ، ووضع حداً لما كان يجرى من طلبلاق السكادى والعالمة بن علاقاً لروح الشريعة العراء التي جمل الرواح عمة منب على المودة والرحمة ، والتي أنت أن تقضع هذه النعمة بالصلاق بلاسب ميررا.

⁽١) رجع عبره من المنشات عند الحشيين ، في الاشباء والنظائر لان مجم ، من ١٣٤ .

ولقد كان من النفع من توسط عن المدهنات اللدين قدد ، و منهم الأمام ما لك فهو والداروات عنه روانات مختلفة ، الآل، في المشهور من المدهدسية اعتام الله السكران نارمه الجدادات والعشق والحدود ، ولا نارعة الافرانوات والعقود (

ام القوابل العصرية ، فالها توجيه عام عدّت عقود السكران عير فلحيحه ادا كان سكره تاماً ، محلت يعقد معه كل عابل وعلى هذا سار الواي السأله سوم في الحمه دا تحد كم وفي كلب النقه في فراسات الكلائية في الشريعات الالكابوية ، يمليل العقد داملا للاعدال ادا كان حد الماهدان محدلة سكر شديد مجمله عير فادر هم عالى النهام ، وكان الداد الإحراء بما بهذه الحالة " ،

ولا بدأ من بد كبر أم بير ، سعب الاشارة الله في به السعبة من أث الاده في على السعبة من أث الاده في على الكرو والعبدق بوجب الجمع عبد الشاهمي ، خلافيت أن بمجه و بقول همهور أن قهاء المسابق ، الدي لا يه بوه ب العبيق سبب للجمع بحداً داية أن م يوافقه السيمير أو دير في أو الهملة أنه الاحب د الفريسي ، فقد أخلق المدمن على السكر بصعب المقل إدا فيهد بدير هذا المدمن و تنجر عن أد رة شؤه به أو دوراً لدلك مصد في عليه والمرافقة أو كدلك عليه الدي علي حجر المدمن في مين هده الحال المالي الدي الادبي على حجر المدمن في مين هده الحال الديا

⁽¹⁾ شرح الحطاب في المرضع الدكوو .

⁽ ۲) قاموس د ور المبني ، محمد كلمه عمود ، رقم ۲۴۰ . (R. P. D. , V*. Contrats, 255 — 256)

^{168 000 100 (4)}

الله ي حم ما يكرونه عن هسته سأنه في محمل سعيه ، و ما بين ٦ و ١١٤ من العانون المدني الاناني ، و ماده ١٦٣ من للجلة ، وقاموس د ور تسلق تحب كلة حجر رقم ٢١٦ (R.P.D., Vo Interdiction , 216)

البند التاسع الرق

الرق في الاسلام

كانه أرق شأماً عند الشعوب القدعة ومعووفاً في شرائعهم وكان سده الأول كثره الله وات و خروب ، وما سديعه من استردق الاميرى . وكان فوق دلك منهشي مع النظم الافتصاد، القدعه ، ومع نظر عنث الشعوب الى العمل كشيء مهان لا يستى الانالادة .

وشهد ما أث ما براء من احكام الرق في الشرائع اليودية والروم بهة والعربية والاسلامية وغيره. وهدكان قرفيق محاره محصوصة عبد العرب في حساءهليهم وبعدها، واشهرت أسواق هذه البحارة في بعداد في انقران العاشر وفي العاهرة ديام المهاليك في منشصة انقران الذات عشر الصلاد أ.

و هم اساب الرق في الشرعة الإسلامية الامر عيو نجبر للامام فيه يجديزه له المترقة و المسترقة و المسترقة و المسترقة و المسترقة و الامره عاد لا نجور استرق و المستلم بالاسر عنم الله جهود العقهاء عمع اعتبارهم ان علق الاسرى المرب الفسل ل من استرفاقهم عافتوا بان حكم الاسر المنوه به نشس هؤلاء كي يشس العجم " ، والها الشريعة الاسلامية عوان لم تممع الرق عالا الها ظرت الى الرفيق نظرة عطف

⁽۱) اعدر كياب مايد Heya الا ه ياريخ بحيرة غيرق في نفرون الوسطى م ، الطيمة الفريسة، (Histoire to Complete au Ecvant au Moven âge) بجريع سنه ۱۹۲۳ (ج ۲ س ۱۹۹۹ م ۱۹۲۰) .

واحسان ، وموت مجلس معاملية أن وهملك على الشجيع مجويرة عن طويق العشق و باكر الدوليد و مملي المديار الله مثل السيد مجرير علمه توويه ، عوله العلماء مثلاً و أن حرار و مدار بعد مولي ، الومعي المكالمة الدي السند مع علمه على مجريزة عام منع من المان وأداك في أحل تعلى ".

وفد حملت الشريعة تحرير الرقيبات أو الارد، أندرة كثير من الحطيب با والدبوب عهر مالا كدره الدن في لآبه كربه عاومن قس مؤمناً حطيب منحرير رفيه مؤنيه و " و هناً هو كدرة النبين في الآبه اه لا بؤالحسد لا الله باللغو في الا كراكن والحدالا، عقدت الا بن فكدرته اطعام عشره مدكين من اوسط ما ضعمون الفدك او كنوبها او مجرير رفيه الهاء

وان بي قبل حيل الله الله بدائي فقي الحدث الثار عند و من طبر يموكه و داره كفاره في المنقه » " وقيه الفلا و الاست المركية مسيم أعلق الموه مسلمة السنقد الله كل عصو منه عصوة مسيل الداره " و حداً و دول الله حديه فلاً م فحسل الله واعتقم وتروح و الله أحرافه » " .

وقد بر الفرآن الكرام بالأنت في الوطني و ما منكب على قمره وقد الفرآن الكرام بالأنت في الفران والمسائل والمسائل والحرادي على مقول وقد الحراء الحراء الحراء الحراء الحراء الحراء الحراء الحراء المحراء على المنافق في الآرة الكولمة الما الما المنافق في المنافق والمنافق في المنافق في المنافق

⁽١) حدد عوم در الد و د ۱۹۰ س ۱۹۹ - ۱۹۷

⁽٢) التي ، ج ١٢ س ٢٣٣ و ٧-٣ و ٢٣٨ .

[&]quot; " A (2) + min 2 m " A ... "

[.] At (+) EXPD (2)

ه (۱۵) خرخه مشم و خد و بر او الانظام متعلج مشم (ج ۱۵ می ۱۹۰۰) موسخت (پی داود د ج ۱ رغیر ۱۹۹۸) د و متح تکیر (ج ۳ س ۱۳۳۷)

 ⁽٦) نظر صحیح ملیز (۳ م من ۲۱۸) دوستان یا او ۱ (ج ۵ رفم ۲۹۹۹) دواختمع معمد السروطی (ج ۵ رفم ۲۹۹۱) دواختمع معمد السروطی (ج ۱ رفم ۲۹۹۱)

⁽۷) سرح امني على التحاري (اح ۱۲ من ۱۰۸) ، و طابع الصفح (اح ۱ رفو ۲۹۹۷) (۸) سورة اللياه (٤) ۳۹ ،

السين ۽ `

أصف الدرك ما مر به النبي على من وحوب معشره الإصاء الرفق و ومعاملتهم ولحسي و ومسواتهم في الطعم و لكسوة وقال و لا به بالحسم عليمي و المنظمة و المسلول علم ما وحكسو به ولا نكاتب من العين لا ما بطبق و الله و المنظمة ولا نكاتب من العين لا ما بطبق و الله و المنظمة و المنظمة على المنظمة و المنظمة بالكل ولسده بما يسن ولا بكاموهم ما يستهم و الكاملوهم و عدوهم و الله و و المنظمة باللهب شرائب المنظمة المنظم

ويترك حديثاً في بادى. الإمر الهلمة الرفيق في النصرفات العملية ، ومها المحقة من حدّ واقعا في الرضمان ، لأن ذلك برامعا سابقاً ، ويترك حديثاً ابضاً العليمة في الإحدال الشخصية ، ولا نفول فيها الإان الرفيق بوحه عام الفسيل الرواح شيرط موافقة سنده ، والهل للطلاق الضاً "

أما من ناحمه أهده النعامد في المسائل الثالية ، فيحب النعصل بسمين الرقيق الدُوون وعبر الدُون وعبر الدون والد فعل محت دالك من كلمة موجرة في أهليسمة الرقيق

^{71 (4) 63 (1)}

 ⁽٣) هم الماء خديث الوارد في التجاري الدالا يقل خدكم العمر ربك وسيء رباب استرارات وبنان المدين مولاي عام ١٥ سرح الدي (ح ١٣ س ١٩٣)

٠٠) صحيح منظر (- ٥ ص ١٥) ، و صلم عيني (- ٢ رفد ١٣٥٠) -

⁽٤) صحید مسلم و ساه س ۱۹۳ ، و سرخ علي على عجارى (ج ۱۳ ص ۱ ۲) . و سرخ علي على عجارى (ج ۱۳ ص ۲) . و ساك دي د

⁽ه) صر محوطة عديد تدويه بأنت بيت كويت وصح بدن وصله ۱۹۳۱ و جاورهم 1 (Cchbeh a Cresion - Freathoral Law (۱۶۱

۲) الوحد ح ۱ س ۱۵۷ ، و عاون شدیه (ح ۵ س ۸) ، و حام عام عام
 ﴿ بهامش چامع القصولین ع ج ۱ س ۲۹۹) .

. ^ 46.3

اهله "الخلك

اتفق جمهور العقه، وغم المداهب الاسلامة على أن العبد سنعية من السلع لا على شيئاً ، بل أن ما يمكه بكون لسيده كبهيسية ، وأنه لا برث ولا بووث أصلاً ولكن أنباع المدمد العدمري فأوا بعكس ذلك ، وبان للعدد كالحر في التملك ما لم ينتزع سيفه ماله.

ثم احتنف جمهور العقها، في منالة أحرى ، وهي : هن بين العبد ما عدّ كه سرّده الله ? ه أن العبد ما عدّ كه سرّده الله ? ه أن الو حسل في الووا ، المشهورة عنه والشوري والسحق مان العبد الا بين الله مدّ بحث سرّده شدّ ، وقال محوار تُلكَكه مالك والشاهعي في مدهنه العديم والل حسل في الروابه الدية عنه والد ترى على الحسلة الله الآراء منصاريه في المسأنة المعصيم أعطى الرفيق حربه السبك كاملة ، ويعصهم توسط مان او لمث وهؤلاء

اخلية العاقد

وهب أهل الطاهر هنا الصاً مدهباً نحاعاً بدهب بني الهمه ما ومالوا الله العلم كالحر كالحرافي حوار صدقته وهنته وتبعه وشرائه الوجحاب في دلك الت الصوعي م تعرق في كل دلك لين الحراوالعنداء والالمولاق بدهي حصاً الاحت حا اللص بالفرق بسهاء

عبر ١٠ بدقي العقهاء مر قبلوا مدا الرأي، فقلوا ١٠ بعد محدور عده في الأص (١) عدر في هذا سحت الهدية (ج ٤ من ١ س ٧) ، و عده (ج ٥ من ٧٧ و دا سده) ، والدر المختر (ج ٢ من ٥ ٤٥) ، و دام حكاه عدر في موسم عد كبر ، والمدولة الكرى (ج ١٣ من ٩٥ و ما يده) ، وسرح حصال وحيات مولى على حدي حدل (ج ع من ٥٧ وما يده) ، وشرح الحرشي (ج ٤ من ١٩٠) ، وعباس المقيلة (من ٢٩٠ - ٢٩ من ١٩٨ - ١٩٠) ، والوحر (ج ٢ من ١٩٨ - ١٩٠) ، والوص مراح ٢٠ من ١٩٨) ، والحلى (ح ٢ من ١٩٨ - ١٤٨) ، والمول مراح (ح ٢ من ١٩٨) ، والحلى (ح

وقصاوا لحية أهلية السافدانين للمدانية دون وعبر المادوان

اولاً - العبد غير المأدون .

المتلف الفقياء وي بجور هذا العند اجراؤه وما لا محور والكن الرأي الله م عندهم لا يسوع له ال "صرف عادر" سده الالاده و كديث يشترط ادث السيد في الاصل اصحه عقود المدوجه ، كاللم والشراء وعند عدم الادب ، ولي معصهم للطلاب و عارف ، ودان آخرون بنه المعقد الدووجة على احرة السياد، مصح والمدالجارية ، وينطل بعدم الاجراء ،

أنه الدهاريات المفادة ، كشول الهنة والوطانة ، فغي صحيحة في الرأمي السائد . ولكن بديل م كسنة العالد من في ملك سنده

ناسأ المدالادون

السيد أن بأرب عدم معاطي البجارة أو كوب الأدن مقيماً عموام المأدون به علما الشاهمي وأن جدل أن ما علما في حديقة ومائك، وإن الحجر الاسجراء هذا والل بعضة رال كايل فلما هاذا وبالسيد للمائد في يوع من البجارة ، كأنب هذا مأدواً في حمله الرعيد بعض الفقياء مايع الأدن حداً دلالة من سكوت السيّد ، كما أوميجداً عماً في محت لضعير المرارات

وبوحه عام، ها روى ال المعطى حماع العقود و الداره الداح الديمة الادن المتعارة كالمسع و شراه والدين له الدارة على عقود البوع ، كاهله والصدقة وما البهر ، وعلى كل سوع للسند من شاء الداير فع عنه الادن وتحدر على العبد تحداد أما ديوب المبدء فيها بعدى من ما به الدولة ، والدام على ما المه المولة ، فقد احتلفت المداهب ، ورويت في المدهب الواحد ووانات اسعددة الله العقيداء من قال بالدالم الدي يحمله السند الداكان قد دن عدده بالدورة و ومهم من قال بالمه الدي المعلى برقة العبد ، بناع فيها ادا طلب العرامة داك والمهد من قال الما الموردة داكن ومهد من قال الما الموردة داكن ومهد من قال كالما الدي الدي المعلى الدي المعلى الموردة داكن والمهد من قال كالما الموردة داكن ومهد من قال كالما الموردة داكن ومهد من قال كالما الموردة داكن ومهد من قال الما الموردة داكن ومهد من قال الما الموردة داكن الماكن والمهد الماكن الماكن والمهد الماكن الماك

والحلامة أن الرقبق غير المأدون محجور عليه في الاص ، لا محور تصرفانــــه يعير رضى المولى , وأن الرفش المأدون ، على العكس ، أهـــــ ل لمعاطاة حميع ما يتعلق بالادن من التصرفات والعقود . الفصل السابع شوائب الرضي البنسيد الاول البنسيد العلل

200

ان رضي المتعافدين ركن أساسي الكل عقد ، و تسعي له ان يكون صافيت؟
حديثاً من الشوائب و العموت ، اي من بعوارس التي تؤثر فنه وتعينه ،
ومن شوائب لرضي عدم الاهلة أدا كان سنها النفال ، العمل أو التمايز ،
كصفر النبي و الحمود، والعمة وما أشه أو هم الشوائب الدفية هي العمط والتعريز والعبن والاكراء وعني سكم عن العمل في ها لدا على ال سكم عن الشوائب الانفرى في البشود الآئية ،

ان الشرعة الإسلامية توجه عام السبب الدعدة الكانة الدراء الاعمال بالسبات . قاللية بلا رب ترجع محال الحط والسبال على الإنه الكراء ورثبا لا تؤاخذتا إن سبب او الجعاد و الدوليس علىكم حداج دو الحطب مم به ولكن ما تعمدت قاولكم ع ٢ . وعماه جاء في الحديث اشتريف ع د اله الله بعاى تجاور بي عن امتي الحطة والدسان وما استكرهوا عليه ع ٢ .

(٢) الأحراب (٣٣) ٠ .

. 2211 . 17++

(٣) المرابة أن صحة والمعدان والماكم والمراهم العدم العلم المنابع مع المرقم

⁽t) (LE (T) FAT

والحط هو نفيص العبد رفد - من ده أدن الحمل والعبد في هممم من عدم السه و برضي الدال . ل ، ويو الحيل شارى وكلائم ، أي الحيد والعبدان ، في حكم والعبد عدد عدد صول الهده ، هذا الحد كالحلاق ، واكن الرأي الحدر عدائما من الاستار الذالم في حد لي عدد ولي أنه الدالة والتواول في الدالة الحد والعقودات ، ولا عدائم كانك في سول الدال ولا الله ال حدد و المدالم كانك في سول الدالم وحداد الله المدالم والعدال في الشراء والدالم وحداد المدالم والعدالي في الشراء والدالم وحداد المدالم المنالم بكون صاملاً أن

وها لا بداً من كامه في مساله جهل بدونه اللهن بديكه مه وفد الأمام اله والا يعترض في أحد ال محهل الدمان لا أن الدام ما الأواعد القام الاسلام له ان و الحيل بالاحكام السراء في زار الا الامان العدر . "

علا الناهدة القاعدة لا تحور النا وأحد على اصلام النائل تحد السالحمر في الاحوران الن يحد السالحم النائل عدر الأحور في الاحوران الن المائل النائل عالم المائل عدر الأحور إعام الاستان المائل حدد المائل المائل

وليا عود اي احكام حط واحل في " طرفات عمله ؛ ال محدر 4 ســـ الإن في الحال و الدين في الدا فات عرابه توجه دمانات في المعرد توجه حاص.

الحمل في التصرفات النوب

الکافی با طفع علمه ، و معارض میم علی او خیل الکافی با طفع علیه ، و معارض میم علیه ، او الحیل

Nemo jus ignorare censetur (x)

⁽٣) همه و برحه ، قد می ۱۹۸۳

ر تا) ته وای الد ای راح ۲ در ۱۵ را را و پیچه این - رح اعظه اص ۲ می ۹۷ م دم ۱۷۷ از از از از از این داد این داد

⁽ه) الاسده و نصاً السومي (بل ۱۳۲ - عد عد محمم و درجه علم د در ۲۹۲ ب

ههو مركب ' ومعنى ديث أن الحهل أوا كان مرشطةً عن مع كس ، فهو ما بسبو به العلط أو مريف العنظ و لحيل أمركب هو و الشعور بالشيء على حالاف ما هو و ٢ ما أو هو الصل المحطي، أو التصور أنه، في الصوات

وال الفقيء عاوان ما شرسوا العنصر صوره عامه في العقود كه ب في الرضى 4 الا الهم الصروا الله من باجله الحهل الدافي لا به الحقاقاة عاوات بتروه السداً لانطال النصرة ت في كدير من الاحوال والندائل الوهكات تكون العلط وعاً من الحين، ولا بدالاحل علمه من دراسته مع الحين توجه عام

ومثل آخر ا فال فاصلحات الوابع الوراء عالياهم الوضي وصاباء والانعمو<mark>ن</mark> ما رضي ماء فقانوا فلا العرب ما رضي ما الانصح الحاربيم الرائد تعلج الما إذا أحار والمد العلامة " .

و تدر الجديث في حكم الحملة أو الحمل في بعض النصرة ت ، كالصلاق والعدق . فنحص عقه ١٠ كالام مالت فعي ، فانو الناس و تحطي. لا علمج طلافها ولا عثر فها ، لا مالا الجدار هما الونفضهم ، كالحمد في مثلا ، فالوا بصحم باث ا

امثلہ من الجميل في العفود

ان العبيد الواقع على موضوع العقد نقسم الى فسين ١ و ١٠ ان يقع على حسن

والان الأسام و التدأر لان جواء من ١٩٦

⁽٣) لاشاه و شار في ماضع ساكور

⁽٢) ١٤٥ ٧٢ م على حرد الور من هد حكاسه من ٥٠ .

⁽٤) الأند له و التعاقب بيستومني (من" ١٠) و يولاي حير (من ٣٠)

⁽۵) هاوي نجاله دام ما اهدامه دام ۳ س ۲ و ۵ (۱۲) نواه علي علاري (۱۳ س ۱۲ س ۸۷ سا۲۸) او لا اها لي تجير (ص ۱۸) .

المقود عدم أو على ضفاله لاصلة . وهاك أنصاح دلك مع الأمثلم أولاً ــ الفاتط في جنس المعقود عليه .

مثاله و بو باع آخر السلام فادا هو حراء ، قادا هو رجاح ، او شر الی اون فقر با عدات ها السلام فادا هو حراء ، كان السلم باطلا ، لاجه حداث كان السلم باطلا ، لاجه با خدار با كان مدال و مدا السلم باطل السلم و مدا على الله المدارى الحدادا أعلى المدادر أعلى الله در دورج فلاد و المدادر أعلى الله مداور ي فادا هر كان مداور ي فادا هر كان شرك و كان مداور ي فادا هر كان شرك ي شرك مدا و الواشترى و كان على الله مداور ي فادا هر كان شرك ي شرك يون كان الله مداور ي فادا هر كان شرك ي شرك يون كان الله مداور ي فادا هر كان شرك ي شرك يون كان الله مداور ي فادا هر كان شرك ي شرك يون كان الله مداور ي فادا هر كان شرك يون كان الله مداور ي فادا هر كان شرك يون كان الله مداور ي فادا هر كان شرك يون كان الله مداور ي فادا هر كان شرك يون كان الله بالله ب

وفر سده مده من ها الدهام المديكي ما الطفط في دات السنع كمون ساماً لا يعلى المقدة من مرسيم المدين المدين عدد المقد المثلا فو مع أحدث أناسم معومة و دا هو حجر و ما شير لا ردّه و دا دان السباع ما كن صحيحه ، ومنه لو و ل الحالد لاحر بعني بو أن مروماً المساور لا فحرج له ثور المطاه أناه له ثم وحدد من الحال أو مه معيده ورضاً إلى عم المسح والسترداد الدوب الركديث لو اشترى حد فرطاً دومه الصعيدة فرضاً إلى عدد الوحد كاساً فالله المرد أ

علي حمام هذه الأمثاري ، وما النهاء أحالف حيس في الواقع عن أخيس **الدي** كان في عن المشائري ، فوجد الدهداء واطن العقد بدلمية .

ثانباً – الفلط في الوصف المرغوب .

يوسيم داك م ورد في انجله إلى اله اله الاعام أحدى مالاً توصف موعوف،
فضر المسلم حالياً عن داك الوصف ، كان المشتري بحاسيراً ، ال شاء فسلم المبلم
والدائر ، حدم بحديث الشين المسلمي الوسيم هددا الحيار حدر الوصف المثلا لو
دع عرة على الم حاوف ، فظهرت عير حاوب ، كون المشتري بحيراً الوكدائ
تو دع قضاً الكاعلى الله يافوت الحراء فظهر أصفر، محير المشتري م المدة ١٣٠٠)

ر) عالِق عالم (ح ؟ ص : ١١) . هر أَ عام في ع رحمه و رحمه و د اقبه ساما في حكمه وفي على (- : ص : ٢٠)

 ⁽۲) چامع الفصولین عنج ۱ می ۱۹۳۰.
 (۳) الفندیة عنج ۲ می ۱۹۹۳.

^() برج عصاسای سندی جسے (ج : س ۲۲ ؛) ، و درج حاصی (- ؛ س ۲۳)

فواضع عال الوقيف المعلم هو الوصف الرغوب الأصفة لذفيف المعدم 4 لا أيّ وصف كان .

ور ما من ملاحظه أما كم الاباعن المنطوحة الده و صرف مطوعي التعرير الدي يكن أن السنة أو الالبية ، والدي هو علما المسائل والدي حكمة في البلد القادم .

والحلادة أن العلم عن وقع على حاس بمفود عنبه يجنس العقد باط الأ و الم وقع عملي صفات المفتوق عدم المرعوبة كان العقد قالا الاطال أن وأكن الدهي الديدة أن يكون الحسن والصفات مشروطة في الفقد والدالة المبادل من القاعب لده المالكية والاعتراد بالفض أنام الحصوفة وإن الحصة تحت الدالات الكونا لذا كان هر أ

در لا يتجبر ال كون الشرط في دئت مرك ، ل حي أنه كوب بالبلام . عدرا في السبع مثلًا ، كما كون الارط ف المرعوب في در بع مشروعه - راحيسة ، كديث كون الجاً مستسجه من دلاله العادة ؟

وكد ك من القانون اللساني على ان العقد عداً الصاد كم يكن ادا وقع على على ماهلمه ، و مد فاللا للانصال ادا كان الهاط رافعاً على هو له الشخص أو على عنه الحرامري في المعود المنظور في الشائم التي شخص المنه قد كاهله ، ومسائلة على ما طوره الناس حطواه ع الشبه " والمنامد النا والما موافق المداد الاعترام الطاق الناس حطواه ع التي قدم ه

ام العلم الواقع على فلمه الأشد، المعمود غلم عا فيواد حل في تحت العال وسيأتي ليانه قرالياً .

⁽١) مرشد الحيران لمحمد قدري باشا ، المادة ٣٠١ .

⁽۳) عبر بو ۳ ۳ ۷ ۲ می کامی عام به و معواللہ پ

^(؛) عاول الاسمام ، به على ١٩٠١) ، وسرح حصد (ج ٤ مل ٢٥٠) ،

الجريل في بعض الخيارات

الخيرات همير الاهواجق لمعطى لأدف بالموسى في عنى الأحوال ال محدر فسح العدد او القاء، والأراب في التا تعليات ل يعش الحددات بالى على وجود الحين في العدد الذي على له والمداد الرافعة المسارات الوصاد وال بأنى هم الكلة تحديرة في معنى حار الرؤاء وحداد العاداء حادات العاصفة

الولا الجناز الرؤنة في بعض عقود ا

وهو الحق الذي كوناس فاقاماعي أن، دير ، از لا ۱۰۰۰ ب محار ، و رؤيته اما أن يفسخ العقد او أن يقبل به .

مثاله قالت المجلة في البيع : و من اشترى مرما ، ما خصاص المرى مرما ، ما خصاص المرى من و من ما خصاص المراك ما و ير ما ومد رآمان شاه فليم ، و ان شاه فليم المعلم المحدود و من من منا المحدود المراك ما و من من منا المحدود المر

وحدار الباؤية فان الداخلة وان راان حال في حال مدى الرزال بن علم الرفال. الشافعي بقلم حواراء والمدم صحة المم العن الدالة الدالدالة الفداحور المعيالغد وصفها ، أو أددا كان الشاري فدارآها سالف أ

وليس حدو اوژنه محمصاً باشراء عمد لحدين بال هايد جار الصافق القسية ، والصلح ، و حاره الاشاء، واحام العبل داكانا مين محالف با باحثلاف المحل" ٢.

اثانياً حجاز العيب،

و المنت هو ما معص ثن المنتج عبد النجاء من الجروع الدا ١٣٣٨ وادا وحد نصب في منتج كان المشترى مجبر في المنجين الجابي و الجابي و المجلس وادا المشترى المجبر في المنجين الجابي و المجبر المقتلات ورد المنتج ورد المنتج ورد حج على الدائج للقطاب الثبين الاتراء عاجلافة لان حسن الدي حوار دالمات المشتري المنتج ورد حج على الدائج للقطاب الثبين الاتراء عاجلافة لان حسن الدي حوار دالمات المال الكانية المال الامحاب

⁽۳) نے ایک سی ۳۳ دو تو راہ کا ۱۹۵ دی تحتیان دادمی عصو سات، باتی ۱۳۲۶)

لدكره ١٠.

واليهم ال وهال العدد او حدر التسخ هيد بني عنى الحيل الموجود في العقد .

ومده شترير في حدر العالم الله كول المشتري عدماً بالعيم قبل الشراء عبر
كال عاماً به او كال العلم طاهراً ، ولا محال للعدد تصور العلم الد في للرضي ،
ولا شعب حالما و انعما في الدام فحسب ، بل هو يشت ابصاً في الاجارة
والشده و نسبه و صلح وعيرها من عقود المعارضة ؟ ، ومعنى العيم بصورة عامة
ما يتوان العابة المقصودة من العقد أو ما يخل بها ؟

تاللًا ... حدر نفر بن الصفقة في السع ..

في عديم ، أو المأثري أحد شناً من آلائد ، الممروق بالمقدّرات ، أي الموروقات و المكالات والمدانات والمدروعات ، أما فيهر المام عند اللسليم نافضاً ، فللمشتري م السموّاء حدر عرائق الصفقة - وهو الحدر بان المسج السم أو أن نقبل به

رادا الحروبيل المقدرا مددون الدالحق طب الحيط من الأنهن تقييدان قصال المديم في الاحوال التي تكون في الانهن مفضلا لاقواد المسلم والجرائبة ، دو في الاحوال التي تكون فيها المسلم فاللا المسمنيين و التحر أسبية تعون صرو ، كانك لات والمدروث المدة والدورونات والمدروعات .

فهد الحديد العالم كما تركى منتي عالماً على وحود العالم في حقيقة مقدار المنبع . و كون هذا العلم سنناً علم الطال الدالع

the later tea . The control of the c

⁽۱) دهر بیدت نج ۱ می ۲۸۲) و وابیعهٔ بدرج انتخبیه (ج ۳ می ۱۹۰۸) » و غوایل علیه (می ۲۲۷) و دی د چه بی ۱۲۰ و و اوس درخ (ج۴ می ۳۲ (۲) نفت نوایر ۱۲۳۵ و ۲۷ از ۱۵۲۲ و ۱۹۴۵ و ۱۵۵۸ می ۱۹۶۱ و وسلمج انفسوالات نج د می ۲۳۸ (۲۳۱) د

٣) الطر الاشباه والنصائر بمسوصي (من ١٧٩)،واد. \$ ١٥ من اعجلة. (٤) راجع عصيل ب في محلة مد د ٢٧٣ ، ٢٧٨)، ودر الحكام (س ٢ من ١٤٧

البند الثاني

التغرير

- 8

ن البيورة والمدملات الأدارد ديم الساس مراحمه وما بسلمه من الوسائن التي ترميان تروي العرض والسلملات الصاب و هد اصبحت هذه الوسائن من الأمود الدروري في تحرة الموم ، كي برش في الأعلامات المحلفة وعاره من صرف اللمان في الأشروري والمرعب ولا تحقى من في ديث الحديث من الوال المحلف وصروب المان المحلف والمروب المان المحلف المان المحلف والمروب المحلف والمروب المحلف والمروب المحلف والمروب المحلف والمروب المحلف المحلف

عبر أن هذه الوسد أن كبراً ما سيجمل حدوده المعرودة في العرف الشعاري م والدور الطوق الاقتصادية بمشروعة وقليجمد صفة أحداج والدهرج وولكول هما الرها في ديما ل المفود التي تسبب على أو في صدف الحدج والمسته قمية من الصرد في من العدا أي ما في المش من تجرعا على والحدث الشريف وقام

م" من عش به ".

و معنى الدمرير عنه حداع وقد عرفته المحلة في باب السع بابه و توصيف المسع المستقري عبر صدة من شوائب الرصى منا المصادر في ذهن المعرور من الحيل والعلط .

ولا رب في ال التمريز على ما الكوال في السوع على الحد المحسلة ومعظم كال العدم تحدث فيه مع عقد الدبع الجالما أرضاً وي معهم المثلم مأسودة على هدا المعدد، ومحل المعالم على هدر الامكان

 و کوت عربر به سالا در عدد مویاره سال لادیات أو النعوالی ، و تاره أخرى لا بائبر به دبی الادر ۱۱۰ ق. و دایم للنمارج حتی کوت سال لا طال العمد من آب سنوفی عص دشیره در حیالة دایم (عار سعر در در طه صده عمایج و ظروفه ، و هاك ایصاح هده الشهرود

مفأانتريز والمروق

الله المدريع على فسمال الفايل الفيان الهام الله المعلى هوام الأنها العالم الله الم يامحاً على فقل الوالد بلس الكفائع الراب القائم الفار الهاجد بدا الان العام ما سماً و با مصراً اله

ومعنی المصراد، مدیده الایجاری ، و الی صرای ، یا به تمی و و وجه می فیم انجاب ادام و ایر کامه حالی می مصراه فه میم الای او الدو او امام الاسدی حدس آیا مدودون حدث ، حی داراه المساری سامان ، یا و آعام ایم ا واشاره بنائیو هذا التمویو

الهدا الدير عملي من سه من من من عدد و لا عدروا وأين والعدد الديروا وأين والعدد الديروا الله على الديروا الله على الديروا الدي

 ⁽١) آخرجه النجاري ۽ ورواء مسلم وابو داود ومالك وغيراء ہے ك به جاري مرح ہوئيں ہے ہے ہے ہے ہے۔
 شرح دي رح ١١ من ٢٦٩) ، وصحت مندي اللہ من ہے اللہ يہ والح حج ہو ہے ٢
 رفہ ٣٤٤٣ وما بعدد ل ، و بولاً سرح بالعي الح ٣ مر ٣٣٩)

وشده محكم النعولو الهجي و المداليس كم العيوب الموجودة في المعقود عليه ه
وعدم اظهاره للعادد الآخر وهذا الكيمان يعطي لمحدوج حدر عدن ، وقيده
مر معد الصاحة في السد الدين الدالة الكيمان يعطي العيب الحالي من النعولو المحدث وصحد خلاف أبد عال وه ، و مان العقود التي تكون فنها و وشاوط
لا طال المثارة و يعدم من تكون لعيب وحثاً في المدهد للكي ، خلافاً
للحاميان وعبرهم عدده كمن لذلة العيب السير ا

د د ناب حدر سديس والعلم سداً بندسج عند همهور الفقياء ، فال المعريج القولي السي يدج من المول فقط لا تكون كديث لا أوا رافقه معال الهاجش بالمعلى الدي تعر أقه في الساد الآتي ، مثاله ، هالت المجالة في الساد أو واعر المعلم المسادي الآخر و محقورات في السبع عدياً فاحشاً فيتبعلون أن يعلم السبع حديثه و راء دة ١٠٠٧

ام أد كان السمريز القوي بدون على وحش فلا تأثير له في الأصل على صعبة العقد عير أن عدم الفاعدة المسالميات في دالع أسر نحة والطائرة أأ ففي هذه السواح وكامي العش بدون على واحش لتفليب فسيح العمد في بعص المداهب

و بنع المرابحة هو سع الشيء برأس المآل مع صرارتج المعين منفق على أو ي<mark>قرب</mark> منه سع الوصيفة والنوالية أن فالوصيفة النع بالثين الذي صار الشيء به على الدائع مع مقصانيا مقاوم أن والثولية شع برأس المال دون ريادة والانقصان

وان هده بدوع حمدهاً مدمة على الامامة عالما من اعتباد استثري على صدق الدائع لحيه مدن راس الدن وما ينجقت ما من الروائد او ما تبعلق به من العيوب والنفط الات ما دا كدب الدائع فيها ما أو أحلى ما وجب عليسة اظهاره عالمداً حائباً وسمى هما، حيالة

وان هذه الحيامة صرب من الدمرير والعش ، وقد احتنف الفقها، في حكمها , همي المدهب الحمي لمشتري حق حدر الحديث ، اي انه ان شاء هنج المديع ، وان شاء أجازه وقيله تجميع الثين المسمى، وهذا الحيار قال به محمد بن الحسن في المرابحة والتوليدة ، خلافاً لابى يوسف الذي أعطى الشاري حتى طب حطا الريادة فيها ، اما الامام الوحتهم فقان يقول محمد في المرامحه ، و قول ابي يوسف في التولية .

⁽۱) لغو ہو، عملیہ , من ۲۹۷) ، وادر اتخار (ح ۲ من ۲۱۲) .

وكذلك أخر الامام مالك لفشاوى التابطيل الطال السع خدر خَالة ، الم أوا عرض عليه الدائع أن يتنعب الشيء شيبه الحقيقي ، فعيدتُما لا سواع له فسج العقيبية

أما الأمامان أن حسل والشافعي في أحد قوله ، فالهما م لعظاء الشائري حيار العسم من ليس له علقاهما الاطلب حد الريادة إلى كدب فلم الدائع أ. .

ملأ اظار بالمفرور

مشارط في المعربر عدب الرضى و ؤدى أن أعدن العقد ، أن يكون صادر، عن أحد أناء فدن , ومؤثر أ في العافد الآخر ، والث تفسير بالث :

أولاً - محت أن بكون المقد فد حصل سائير الحداع من له لو كان المشتري علبًا لا خيره له ، فيعدعه الدائع سوصيف المسلم باكثر من تد ما به به فاشتراه الاول و معتراً بقوله عام ي مدفوعاً بنفريزه ، كان المقد و بلاً للا طالب ن شرف العلم الفاحش ؟ .

ناماً بشتره في المعرير حتى كون سبباً للفسح ان كون عادر من العافد الآخر وغير الدلالي الآخر ، فعدله لو كان المشتري فد غراره رحل الحدى غير معافد الآخر وغير الدلالي العلام فلا يشيت له حتى الفسخ " .

ولكن لهذا الثناط منشاء عند بعيل الفقراء فيا سنونه بنع النّاجُشّ ا وهو أن يربد أحبي في سنعه المعروضة للناع ، لا لرعبة في شرائر ، بن بقصد أعلاء الثمن وتعريز المشتري أيراد ونشترج المافيدا لا باس به اداكانب الساملة الم سنع شيمها عداء ولكن البحش أداكانا بقصد الريادة على فيها المسع فيو محرم بالحديث

⁽۱) اعتبر هده سأنه المسامد (ح ۱۳ س ۲۸) ، و لحراح ۲ من ۱۱) ، والله المحلم (۱) ، والله المحلم (۲) ، والله المحلم (۲) ، والله المحلم (۲ تا س ۲۰۱) ، وسرح شرد (۲۰ تا س ۲۰۱) ، وسرح شوی دندن (چ تا س ۸۱) ، وسرح شوی (بهدس طفاحت تا من ۲۱۱) ، و تا و تا یا در تا تا کلیم (س ۲۲۳) ، و در یه شخصید (چ ۲ من ۲۲۳) ، و در یه شخصید (چ ۲ من ۲۲۲) ، و در یه شخصید (چ ۲ من ۲۲۲) ، و در یه شخصید (چ ۲ من ۲۲۲) ، و در یا در شرح کلیم (چ تا من ۲۰۲۱) .

⁽٢) عمر عيون أسمأ أر شرح لاساه و مصار المعمومي ، ح ٢ ص ١٩٥٠ .

⁽٣) رو الشوار د ج الا من ٢٠٠٠ ١٠

^(£) فتح النون وسكون عم

الشرعب وولاسجشواها

أما مساغ صحه هذا السع ، فقد احتمات المداهب في على مدهب أبي صيعه ومدهب أن صيعه ومدهب أن الله من من أحد قوليه ، وأن كان سع البعش مكروها ، إلا انه صحبه وعلى عكسه اعتبر المدهب الطاهري هسيدا السع باطلاً بسبب العش ، واعلى المشتري حيار فسجه اما عبد مالك وأن حيال والشافعي في قوله الذي ، فاسائري الحيار بفسح السع أدا كان البحش قد حرى عبر الدائع ومواصله ؟

الغريرسب للصمال

هـ . عامنا الاحرال التي كون في العش والتعرير سبناً لا عن العقد الذي حرى تحت أثيره عير به توجد احوال احرى عوال لم بكن البعرير في سبناً للاطال ، الا آنه كون سبناً لالرام اله ر بتعويض المعرور من الصرر الذي لحق به من عرائه .

و قدم أن مميا من هذه الاحوال (مثلة في السلم أدا وحد فنه الندامس (و كمان العلب أو طهور الحديه - فعي بلك الامثلة رأسا ان بعض الفقهاء منعوا عن بمغرور حداد الفسيح ، واعطوه حق طلب محمدين الشين بنسبة ما حدثه النمريز من الصروء

وعلارة على من الاجوال ، بقد ذكر الحدول اجوالا ثلاثه كول فيهم العرور سماً للعيال وهده الاجوال ، وال كالم معود لانحات وعقود بحالفة ، لا يوى أما من بالها مع العيرات المجلد لا كرت الاولى مم فقد وها هي كما وردت بدول بعدة . . .

⁽۱) بعد الحري شرح بدي (ج۱۱ من ۲۵۸) ، وصحح ديم جاء بد الم) ، وشاخه للودې (ج۱۱ من ۱۵۹) ، وسلمان يې دود (جاد رفد ۳۲۳۸) ، و وقد يشرح الرولان (ج۲۱ من ۳۲۸) .

⁽۲) دے عدر علی اللہ نہ (سے قامل ۱۳۹)،وسر - گرسہ (سے میں ۱۳۸) ۔ وہدائے المحمد کے ۲ ص ۱۳۷) ، و مهمندات (ے ۱ ص ۱۸۹) ، و شرح بکیر (ے د ص ۱۷۸) ، و تحقی (ے ۸ رفر ۱۶۹۱) .

⁽۳) اعتر في هما الموصوخ عدوى حاله (سيامس الهدية ح ٣ س ١٩٢)، وحامسم الله الله و ٣ م ١٩٢)، وحامسم الله صواب و ٣ م ١٩٤ م ١٩٤)، والرحسه للعمودي (ح ١ م ١٤٣)، والدر الحسيار (ح ٢ م م ١٩٠٠)، والدر الحسيار (ح ٢ م م ١٤٤) والدر الحسيار (ح ٢ م م ١٤٤) و ١٩٤ و درد المحتار (ح ٤ م ١٤٢١)، وكان (٣٠٤)، وكا

اولاً ، العرور في غفود المعارضة

حام في المحلم به والوسر الحد آخر في ضمى عقد المعاوضية يصمن صوره مثلاً و أشترى حد عرضة و بي عليم به السبحقات ، حد المشتري من الدائع أن الارض مع فلية الله محد بي المسلم كذاك يو قال الحد لاهن لسوق ها بدا الصعيم ولذي سعوم ف عالى الدائم و الله عام ما العالى الدائم الله عام ما العالى الدائم الله عام ما الله عام ما الله عام الله عا

كان العرور في فنص يرجع نفعه في الدفع ، كما في الوديمة ومال المصاربة الشركة على الردع الحداد له عند آخر وهلكت الوديمة ، ثم ادعى شخص ثائث الوديمة ، واستحقها وصلى الوديمة ، فلهذا الاحير حتى الرجوع على المودع ، دفعة ، وأكن هذا الحكم لا بجري في عقود النبرع التي لا يمود نفعها في الدفع ، كالهنة والدرية

ثالثًا ﴿ صِرْنُ العَارِ صَعْمُ السَّلَامَةُ بَمَعْرُونَ ﴾ أو العرور بالشرف

ما لداوه ل السحب الصحب الحنطان ما ان الصحبا في دلو المتقوف وهو عالم السقب ، فوضعها صاحب فلاهبات في الدم، كان الصحال صاملاً الرمانية لو قال رحل الاحراء السلال هذا الصرائق فائه أمن رائه أصبح ما يؤهباد مثلث ، فسلال الطرائق وسلب ماية ، يعلى الفائل الصياب لانه أصبح عارة بهذا الفول .

مفارئه

تحت فانون الموحدات والعمود الله في في الحداع ، واعتبرة معسباً للوصى ومؤدّناً في المحدوع على ومؤدّناً في المحدوع على السعد عن المحدوع على السعد عن وم يشترط وحود العمل العاحش ، كما فعلم المجلة في التعربر القولي . ولكمه اشترط أن كون الحداع صادراً من العاقد الآخر ، فعليه أدا ارتكمه شخص ثابت ، فلا يكون مؤثراً في صحه العقد ، الا أدا كان العربق أبدي استعاد منه عالماً به عند أداما العقد .

أما الحداع العارض الذي أفضى الى تماير سود العقد رلم لكن العامل الدافع الى اثالة ؛ والحداع الصدر عن شخص ثالث أدا لم لكن المعافد الذي استعاد منه علمًا ماء فلا يكون سماً لا طال الفقداء بن يكون فقط سماً المدعمة . ــــد، مصل والصرر صدا لحدم الدداء ٢٠٨ و ٢٠٨ .

وشنبه بم ذكره ما حاء في الفاول المدي الفريسي , أنادة ١٩٩٩)، والعانو ب المدي الأماني : أناده ١٢٣ - ، والعانول الاكترى اليانسية وله البعرير العبيد أ ففي الحداع مد المفنى ، لا بدأ من أن يكون الحادع سن، البيه ، عاماً العائسة التوضيف الصادر عنه ، واعنى الاقل مقصراً في اعتقاده لصدته

ام إذ كان الرصف عير الصعبح صادر من الدود الآخر ، وهو به قد عن الدود الآخر ، وهو به قد عن الدحسة اله صعبح ، دلاصل في تشم النع الدرسية والارسة ، الهد به ألب لا المساحداء ولا يوحب الاعمان بهذه الصفة " عير أن الاحم د الاكابري قابد دهب مدها كديد" تحدماً ، فدوصل إلى اعداد هالمال المولو البريء " سنداً لا مثال الدود أدا كان هو الدافع على العادد "

[.] Wilful misrepresentation (v)

⁽٢) يجوز ان يكون سبأ الاطال إو لطاب الفسخ ﴿ مُوافِقَ فَيهُ شُرُوطُ الطُّطُ القَانُوسِيَّةُ .

[.] Innocent misrepresentation (v)

Language steers and the same an

البند الثالث المسائ

انسن والوازن الاقتصادي

لا مِربة في ال المعاملات الافتصادة توجمه عام ، والتجارة بوجه خاص نقصه الى الكتب ، وان ثل عاقد في يسمى الى تحصيل الربح والمنعقة ما وجسماء الى ولك سندالا .

ولا ُ بِرِنَةَ الصَّا فِي الله المبادلات ، او ما اسماء الفقهـــ ، عقود المه رصة عبدترفس هيها الله وي في البدلين البدين بقدمه كل من المتعاهدين .

عير أن أصل المساواة هذا النس الانظرياً ، فانساواه الا تنبعق في الواقع أدا نظر الى قبية الاشباء المطلقة ، أذ أنه نقدير القبية آمر نسبى بعمار بالقسساس الى الافراد وجاجاتهم ، فرب شيء له فبية كبيره في نظر عدم لا تكول له هسسه، للقبية في الحقيقة ، وعلى كل ، فقيمة الذيء الواحد من في نظر عدليه اكثر منه في نظر البائع ،

أمم الي دلك ال عقود المعاوضة تطبيعتها حصدينه الماول العرض والطلب الذي يحكم المعاملات الاقتصادية ، فلا بدأ من بعض النفاوت بين موجبات الفريقيم. لما كان المرض والداً على الصلب ، أو كان الصلب والداً على العرض .

ويدلك أدا كان العافدان يسمعان ولاهليسة الشرعية اللازمة ، فالشرع لا ينظر الى التساوي في النفع الدنيم لكن منها ، ولا يكون العن أو عدم انتساوي في الاصل موسياً لايطال عقد المعاوضة .

وممى العدد الدقص في النبس في الديم والشراء ١ ، والدقس في البدل في «في الديم الراك ، من الراك ، من ١١٩ ،

عقود المدوضة أونفر عه في فانون الموحدات والعقود اللساني آنه و النصاوب والنصاء اللتوارن عند الموحدات التي توضع لتصابحة فريق أو الموجبات التي عرض على الفريق الإكور في العقود دات العوض ع م المادة ٣١٣٠

فادن في الأصل لا عبرة بريمت في العمود ولا بأثير لد على صحب وهذا كم ترى ملائم لروح البحاره ، التي تحت ان كون مانده على حربة البدادد وعبد في المراحمة الافتصادة

اء محل دات كه هو في احو ل السدد، احر العدي الدي لا بلاسه صروف استشائمه و طرق فير مشروعه في هذه الاحوال الاستشائمة ، محتل التوارف الاقتصادي فيقع الصد على احد الفريقين دول الاحر ، ويكول دنك سياً لمداحلة الشرح أو القارف لاحل وقع هذا الطبي ، ومنع العين الداج عنه الرهاك أهم هذه الاحوال في الشرع الاسلامي : —

الولا" ــ أحوال الرباء

القد عرف مداء فيا معنى في محث محل المعد " ، والسد العود الله التابأ بـ الاحدكار

وهو شراء الشيء والدحرد في وقت الخدة الله للمعوالية الوكون ولك عادة في الله المحاور أو في حال تصبق ، وهو تحرم ما فنه من التجار على عامه اللاسلام فقال الله المحاور أو في حال تصبق ، وهو تحرم ما فنه من التم الله أحال الله ولا أحدى وقال الله أحدى الله عال الله الله حكم أن في والمحتكر المعمول عالم عن عام من المحكم الله عال الله عا

وقد عصر الشاهمي وابن حسل وعجد بن الحسن محراء الاحتسبكار في الاقوات وحدها ولكن مالك وأ، بوسف حرما دلك في كل ما كان الباس محاجة الله

⁽١) في السلجة ٧٩ من هذا الكتاب.

⁽٣) احياء علوم الدي للمري (ج ٣ ص ٣٦) ، وحجه الله الناعه التدهنوي (ج ٢عر١١١)، ومقدمة الله الناعه التدهنوي (ج ٢عر١١١)،

 ⁽٣) اخرجه احد وسنم والو داود وخيرهم داخم صحيح سنم عدم ما س ١٦ ،، وسان أبي
 داود (ج ٣ رفم ٣٤٤٧ - ، و حاسع عصير السوطي (ج ٣ رقم ٩٩٥٣ - .

⁽٤) رواه دي ماجه ۽ اختم عصير ۽ ڄ ١ رفير ١٦١٠

⁽ ع وطأ شرح الررقاق ، ح ٣ ص ٢٩٩ .

وكان مصراً بالسوق

ولا أنه بحس الدير أخص بنافع التدير عام، فقد فان محمسد في الحسم، خلافاً لأي جدعة ، أن للامام أن نحبر المجلكر على الاستع أن حاف المسلالة على أهل أسار أوعلى فوله حرب بمنوى عمسه أحسان ، وله أصاً قال مالك والشافعي ،

ما أسعير الألف الحكارة من فس استصاباً وقد أوى همهور العقم المسلم عوارة وحجانها في همهور العقم المسلم عوارة وحجانها في دائ ما راي عن السراء قال وعلا السفر على عهد رسول عام وصل عام وصل المائو سفوت وقلب ل المائلة هو مقاص الدسط الوارق المسقر ، واتي لارجو المائلة عراوح بن ولا يصابي احد عظامة صملها اياه في دم ولا مال المائل وكن روي عن مائه المائح السفر المستدي وكديث في تواي اعداد عدد الجميد المحد بالحوار السفير اداكان عشورة الهن الواي واللصر ، وكان لا تم منه منه الدم من عدي القدة ألم المنه المنه المنه المنه المنه المنه من عدي القدة ألم المنه الم

ثالثاً ــ طرق التجارة غير المشروعة .

في البحرة الحدر أحد أحرق كرمه ما فيه من افعاد المراجمة المأبوقة المشروعية .
ومن هذه العبر في المحرمات العرف الحش و العرائم الله في مرائم العبد في اللبه
البدق ومنها احداً في ما عالم ما الحصر الدالة في الدالة الما المحدرة وأو أن
المنظروهم حارج الاسواقي البراء صاعبهم رحيصة وأو ما المحال أحدي بالله
المند عالى و عارض المنع منعقة الشروط أحدى من شروط الدالة

فهده كها سوع فيه كالوامل الفتل، وفي السنير الملكم حارة الدس، وحرق حراء الله ولات وللصدق في المعاملات الاقتصادة .. وهي علل ... حرارتها البلاعب في الشعارة لاكتراس أي اللواقي عرب وم حاء الذي النان الشراعة الاسلام

وفي الحديث شريف ولا مع يعدي على علم على ولا يتقوا السبع حتى

۱ و ما يو دو او الدياوال ماجه وعيرها التي سب اي ديا الله ٣٠٤٠٠. وأعلم السفير (ج ١١ وقي ١٨٠٦) .

⁽٣) بري آدبية الداوي هداه (٣ س ٢٧٧) ، بيساشه المخالية (ج ٢ س ٢٩٠) ، بيساشه المخالية (ج ٢ س ٢٩٠) ، بيساشه المخالية (ج ٢ س ٢٩٠) ، و بدت الداد الله ٢٥٠ ، و بدت الداد الله ٢٥٠ ، و بدت الداد الله ٢٥٠ ، و بدي داد الله ١٥٠ الموسات الله على صدير (ح ١١ من ٤٢) ،

أيبط م الاسواق م وروى البحرى المعرفول أحسد المحديد و كا القي الركان فاشتري منهم العدم الديال اللي حل ان الله حتى ع ا سوق الطعام م ونفس المهد اللهي المارد عام الركان علم أن المحدود المعرب ما وأهل الله أن وجي التي (ص) أيضاً أن المع حاصر الاراء ومد ما لله الله الدي الله وي الله و

رابعاً كون المن الجبراً ساماً الاعتباب في ماما عقود المعاوضة الشيروط معده والعديدة المعاوضة المعروط معدة المعرفية المعرفية والمعدن في مداهب أحرى المحاول علام الحيرة والحدد والمحاول علام الحيرة والحدد أداب كوال المعال المعروب علام في هذا البيدة والحدد كاداً الاعدال الركان وضح داك في هذا البيد .

الفين في البيع عند الخصين

العدم وفيصول في مداء أمر الدين الدخش في النيوع ومان وصيم لا اله سنت مسح العمد تحرر الدين ، ووال التعمل الأخراء منس سنت الديث و كن ولر تي تحرر عبدهم هو إن العين عاجش لا بحدوث الدسخ الأرا المصبع معه الامراد من العامد الإخراء

فلدا حاه في الاشاه و عصور دداعرًا ماع مشري وقال به قلمه معاعي كذا فشتره عاطائر ماماعلي قوله الانماطير فله عال فاحش الفاله يودّه والسلم لعتي ها ما وعمله فالساطنجه دا الداعر الجدالله العال الآخر وتحقق النافي الاسع غلماً فاحتاً عافللمعمول الناطاح الداع حلك عاددة ٢٥٧

و من هذا الحيك محتصاً بالشتري ، بن و كي كون الشتري معمو يُ معرور

⁽۱) انسي دېږ که س ۲۸۱ .

⁽۲ سندہ عدی سرح می ۱۹۰۰ ۱۸۷ میک علمہ و دی۔ من ۳ سے ۳ موسد، پر دود (ج ۳ رفت ۳۰۳۲ ۱۹۰۲ و دماً بدح ، دی (ج ۳ من ۳۴۷ وہ بعدم)

 ⁽۳) الحراء ج ٦ ص ١٩٦٦ .

⁽¹⁾ الاسمو عار لاي عيم ، ان ٨٠ .

يكون البائع كدلك ه ا .

فادن عبد أحدين بحون لبيع في الاللمنيج شيرضي ، وهم أمين به حش والتعوير من العافد الآخر ولقد در معي العوير في البيد الله في . أما العابي المدخش فهو ما لا بنعاب البياس في مدابه و فيراه دينون باله ما لا بنعل تحم تقويم المقوامين المقوام المطوف أو وقبل أن محم عن قدير المقوام المطوف أو وقبل أن محمل البيعي أن الدياج لوهاج أن ما الماس فيه فداره علي تحمل البيعي أن ماه وما في العروض بطف المشر ، وفي الحدوان العشر، وفي المعار داخل ، وما حرج عنه فهو أن الدين في والماس فيه والراس البيان في والموال في عن البيان في والموال أن البيان في الموال في عن الموال في عن البيان في الموال في عن البيان في الموال في عن البيان والموال في عن البيان في الموال في عن البيان والموال في عن البيان والموال في عن البيان وحوده في الموال في عن الموال في عن الموال في عن الموال والموال في عن الموال والموال في عن المؤال والموال والموال في عن المؤال والموال والموال والموال في عن المؤال والموال والموال في المؤال المؤال والموال والموال في المؤال والموال في المؤال والموال والموال في المؤال والموال و

فهي ي اس بحس اد الماس الدخش و ما لا عالم الدس فيه هو ما واد على القدر الذي عليه الماد دا كان مه دلا أن را فن منه فهر عال سار وأجيكن منظمي بحلة الاحكام العدلية الحسارة فيهم دلك و عاروا الحد الداس والعيم على على السار عبد أن يحلى و الماد العالم الداخش عال على في والمد العالم الداخش عال على في العشر في المروض و والعشر في الحدوالات و حمل في العقر و أو على في العقر و أو الدار على القدر الداخل في الدار على القدر الداخل في الدار على القدر الداخل في القدر الداخل في الدار على القدر الداخل في القدر فقط و لا ما كان مساوياً له .

و سقط دعوى العن الدخش دوت النصوب أو لهلاك لما نع او لمنسس يوه ، أو بالسكوت والنصرف بالمستع عد النام بالماحش التعد حام في المجالة (4 و 151

١١) البعر في الموسم الذكور م

 ⁽۲ هد لا تمكن أن بهي ب عين هم كان باكان أس من بيعر بدي بسنه خبره ، كان بهم من أبرهم لاست بين هر ماي ، وي كان مرسمي و سنروط الده ياسم ٢٠٥٠ .
 (٣) توفي سنة ٢٦٨ هـ عن القوائد النبية (من ٣٢٥) ،

مات من عرآ بعال فاحش ، فلا باسقل دعوى النعرير الى وارثه ، والمشتري الذي مصل له تعرير ، دا اطبع على العال العام على العام المالا . عام العام الله العام المالا . عام الله على المعام المالا . عام الله على المعام المالا . عام الله على المالا الله على المالا على المالا على العام الله على العام الله على العام الله على المالا على المالا المال

ولا بدأ من الاشارة أحساير إلى الأصل في المدهب الحدي ؛ الذي يشترط لا طال الأسم ال مكون العال في مشرط المحصل مأثير المعارج ، هسسدا الأصل له مستند أن يكفي فيها العال العال السير وحده ، وهاك المثلة من هذه المستثنيات ؛ –

اولاً في عنس الاحوان بكفي الدن الدبار أعنائج العقب بد مثاله لا يجور الدريض المدس أن تنسبع مانه في برض مواله لاحتنى محادة ، ونو يسيره ، ولا تضمع بيعه الا يشمق المثل أ

إلى أَ يَمْتُو الدَّنِ الدَّحْشُ وَجَدَّهُ سَنَا لَا طَالُ السَّعِ ، وَلُو كَانَا نَدُولُ تَعْرِيرٍ ﴾ في مان السيم ومال الوقف وينت أمان . فقالم ورد في تُحُدُّهُ أنه الله الأوجد على وحش في السع ، ولم يوجد عريز ، فللس الممنول الت تعليج السع ، الآ ا ، » أد وجاند العال وجده في مال بشم ، فلا يضح السع ، ومان الوقف وينب المال حكية حكم مال البشم ± (المادة ٣٥٦) ،

فعده أوا رع الولي او الوصي مال السير، أو لدا رخ منوي الوقف مال الوقف کال الاستندان مثلًا ؛ أو ادا راع المأمور المادون مال رنت أمال ، عال بسير ضح لاسع الما د كانا السع بعال فاحش فلا يضح ، ولوام كن المشتري عاراً ،

اموال الحرى من التين في الجلدُ

ليس اثر العاد محصورً في السنع والشراء من هو موجود المِسَاً في عيرهما من عقود المعاوضة - وقد دكوت المُحلة أمثلة من دلك في الاحارة، والقسمه، والوكالة

[،] ۱۱ ق ۱۹۹۶ می محاله الحرابی می دامد فی محمولین فی الوصع الدکار ۱ ماوفی اعدادی الاطاورة ۱۳۰۰ می ۲۵۸

والشراء . واليك بيان دلك ومجاز : -

ارلا - في الاجارة .

يعتبر العلى الدخش سداً عسج الفقد في احرة أموان الصعبر و لوفقه - فقد ورد في المجلد (عام و أحر الوضي او المنوى عقار السم أو الوقف ، قص من حره المثل لكون الآخارة والمدة وللرام أخر أمثل ع (المادة ٢١)

ومعنى العامل للماحش ، كيا و ب ، ما لا بده الداس في مثابر و شب ه الدا العامل المناحش الشهادة (على الصر والامالة ، والكامي (ان بكوب الحديم والحداً عامد الامام الالحام والتي يوسف ، خلافً للحيمة الشندين أي

مم آنه في غير من السم از توقف و كول حكم عادن في الأحدارة كالمكية في النسط أن ي انه أدا عراً الحدد العاقدين الإحراء بركانا في أداح رة عاد الدخش و فلهمة ون قسط الإحاراء أا وهدا باوال م لذكره المحت الداء أنه ولمثق عليه عالم الحلميين "

السا - في القسمة

مرة في المحلق و بارم ال كون القلمة عاده ، أي أن بعدال الحصص محسب الاستجاء في ران لا بكون باحث المعام المحتفى العام المحتفى المديث بسبع دعوى العام الماحش في القلمة و (الماحة ١١٢٢) ،

ودعوى الدين الديمش هذه السلع واسواء كالب القدمة فالدائمة أم رضائمه ، وسواء كان الدي للسجة عريز أم تسلجة علياً

تالناً - الوكس وشراء

ان هد الوكن لا بجور له ان شبري مان وحش عاد فعال دلك ، و الا بعد شراؤه على الموكل كل حان واسقى النال على دمته ، المسدده ١٤٨٣ ومدا محدث وكنل بالشراء عن انوكنل بالمسع المصلق فيهدا الاحير دال ع مال موكد بائش الذي يراه مدسداً فليلاً كان او كثيراً ، الناده ١٤٩٤ ،

لاسام لا خبر س ۱ ۷ ، وخاسته ۲۰۰۰ س ۲۰۱۰ ، و نام ۱۳۰۰). للطرسوانی (ص ۱۷۲۶) ،

على حسر ، في مهدمه عامل عسى من كان الأخرة ال ٢٠٠ م. ١٩٠٤
 عاون هادية ، ح ٥ من ١٩٠١ .

ومدهب المجرة في لوكس باستع احديه من الاه م الاعصيرة الذي قال صحام سع لوكيل بالعدر الافي الصرف ، كل سع النقد باسقد الداد حاه و توسف ومحمد ، فالهما فالا باب الوكيل بالداع ، كانوكيل بالشراء ، لا نحور عارفه القصاب لا يتعابن الناس قبه ا

والحبر" لا بدّ من البدكير بان التجلة والحديث بمنترون الم مند سأ في ثر مند عبردات الصي المآير ومن كان في حكمه كالمدياء ر الده انجحد علمه الحديد تمهم كما رأت صحيحة اداكات فتم الفع محص ورسير صحيحه براك و العام المحص و وقارعه على الحرة الوي اد كانت من العديد الدائرة عن بافع والصر ا

و مداء الداردة في يستخلص بما كره الرباعة به في الماس و الأمري عمل ه والحلملين بما لمكد الله توجوها في أصل ومسال الماد و داس الراوحات الا تعلما أن المقد الجياع العمل وماحش مع الدموني الدالم التا ومحلاد به ما الله

اولا العمار عمرج وحدّه في الدراك من العمل عمد الى بوسف او في كم ما المعمل عمد الى بوسف او في كم ما المعمل و عش المعموف وفي العمار الحمد به في الدراك و عدارها الواد كري كل باشتان و حش ثانياً العمار الماض الماض وحده الدول الريز با في مال الفاصر و توقف و منا الدان الاوفي عمرف الوكن باشراء وفي العسمة

ثاثًا ما علم الدن ولوام كن فاحثًا في مص الاحواب ، كالصرفات مدين فلريض واما أشله

. العن في مافي المداهب الاسلاميد

وري في كنب الجديث ال رجلا بدعى حال من منعيد كان في مدع العمل ، وكان بنعاطى النجم الرة ، و عال فيها فينع خبره الني إفين ، فدع ، وقال له ه أذا بالعث فقل لا إخلابة عالم أي صحه أن بشتره عدم وجود الجديمية ، حتى أذا فيهر العال كان به أن يرد الثبن ويسترد أنا ع

۱ اصطرع ج ۷ بی ۱۳۹۷

وقد كان هد الحدث سنة لحلاف طريف بين الفعياء في مسألة العال في السبع المسبم من عال مان الحدث حاص محدًا إن من منقد لانه صعبف الفقل ، ومانه لا مجوز القداس عليه الراف و عالم دهب الحمول كي أوضاها ، ودهب الشافعي ، فاشتر طوا عساج الفقد وحود النعرج الي حاسة على

مديافي لائم فقد توسموا في السأله ، واعتبروا العن سيباً للفسح بدون أعرج في أحوال عديدة - وهائر بديم بانجار

أرلاً في سع البحش ، الذي من تفسير، في الأمد السامق ، محق للمشتري عسد الحمد وم الث أن نصبح العقد أد عام فيه عنما محرج عن العادة .

ثان في على الركان والدي اوضعاه في أوا هذا السعاءوان احمد مي حسل ما والماع الحد والمعاد والمعا

را ما في السوع العدد، ما ماد كان معن هاجشا مرحة بالمة وكان معن الحيث المرحة بالمة وكان معن الحيث المرحة بالمة وكان معن الأحيرة له شبه السبع و فيدا حق الردّ معن أيضاً عند معنى الحيالم المسابعين وفي دراء معن سبعدادين عن سبعت الماكي الآلة والعراض عرض ويوركاواها و عدد الشيء وي عدد والديان المرس به والدون عرض ويوركاواها و كالمشرى بعد علمه بالعيب في المبيع ،

در معنى العامل بدخش معقدهدارة بفضهم فالشث و كثر موقد ره غيرهم مسلماس واكن براي المجارعيد بدكته والحدالة حداده بدلايتعاس الناس به مثم تواه تمديره الى العرف والعادم الريكمة الحراي العام العاجش عبدهم هوما حرح عن العوائد ا

۱ نشر في هد النجا البرج حالي عني تسليل حالت ال ۱ من ۲۳ ، و ترح المصاف المحالات و و ترح المصاف و يامند المحال المحال و ترج المحال و يامند المحال المح

والحاصل من كل دلث أن العن في السبع والشراء أدا كان رائدً على المأنوف وكان المصون فنه فلمل الحارة، فهو بقطى هذا المعنون حيست والفسح عند عص العقياء - وهذا الراي كيا سنوى قريب من عظرته عص القوالين العصرة

وحدماً لا تأس تاللاحصة من ألفت في المستقد معد سبأ الاعطيم له السبع من الشراء ادام كل المعسون عباً به عند العقد علاك يسع الشيء عالى من فيها أو شراءه بركبر منها كرم، اصاعه بدايا من حها المعنون عاوا كل بال العير بالباطل من جهة العالم العالم العالم من جهة العالم أ

معارتاً مع عفق التوابين الحديثاً

ال معظيرالقوا من الحد شه وحه عام لا تبصر الى الدس كحد سالا عالى المقود اللاق حوال است أنه و تشروب معالمه الدهي الأمن حسب حدا الدار بدار عند الإحرال الإحلامية والكن هذه لقو من احالات في تعصيل هذه الشروب والإحرال الاحرال علي القوب الدراسي والدس الاعلى بالدن معبولاً الافي أحوال الدسانة محدورة والهم محوال القاعر الدوب والاعلى العقر المعبول بلسمة الحكار من المستقد الي الإلى عشر والدار الرائد على تواج في القدمة والرائد على الدياس في قدول المرائد على الدياس في قدول المرائد على الدياس في قدول المرائد والدار الرائد على الرائد على الدياس في قديد المرائد والدارات الرائد على الدياس في قديد المرائد في الدياس في الدارل عن مؤسسة تجاربة " .

و كن هذه الاعتراء منه صفه لا مسلم ، فيه خلا الاحوال المذكورة ؛ خماة من على . "ير الحوال المدكورة ؛ خماة من على الدن المدنى الألمان الحداد الدي كالمدنى كالمدنى كالمدنى المدنى الدي كالدي كالمدي كالمدنى معلى العداد المدنى المعقد الداكان فيه على "ها حداً بالداس الى صواف الحال ، وكان هالد العالم بانحاً عن المثال الحاسفة و العداد العالم بانحاً عن المثال الحاسفة و العداد العالم بانحارة "

^{1174 - 1-135 11}

۳ نفر بې ۱۹۱۸ ، وه ۱۳ و ۱۳۷۶ ، و ۱۸۸۵ و ۷۸۳ و ۲۸ من علاوي مي غربدي د ده دي ۱۸ در سنه ۱۹۰۷ و ۲۹ د ازان سنة ۱۹۳۵ .

Uner V sheet it , r No , del chest to . (~ Unerfahrenheit eines Anderen

وفيد دفت عي هذه النظر ۽ اخت ده قانون موج ت سويندي الده ١٠٠٠ ع وفينون الموجبات باترکي ، وفانون منوجہ ت والعقود اللہ ي وهي نظريه کي ترکئ شده عدهت 1 کلين والحسين علي م اوضاحا

والبث بص ما ورد في العامِل الله في (1 أل عال لا علمه في الاساس رضي المعمول (و كول الامر على خلاف دلك و (مع العقد في الأ الما صلال في الاحوال الآثمة :

اولا ـ اذا كان المعون قاصر أ .

ثانیاً اداکان المعلون راسد ، وکان له تر حصد ب لادنی با کوست وسطتاً ولاد عن نه ده المانوفه ، و ا ، دن کون المستقد فرند از د سایار صلق و طلق او علم جبره فی العلون ، با ده ۲۱۶

فهما الدانون م محدد مدي الدن الفاحس مان تر ا ديث الى تدليد ير القاطي حيث طرارف كل فضله الرغني هذا التقدير "ب الأحام د الله بي "

وعلى كل حال ، وأمن عبد كديد مال في دانت الأخال على وحود عبد أخر في الرضى الدارة تحصل سنجه الحرير ، والره هدر في المنط ، ودرة حرى محت تأثير الصفط أو الاكراء المعتوي ، وهذا يفسر ال الشريم ، الا كاير ، محات في العن في «ب الاكراء المعنوي " .

⁽١ حيد څوکاليه ي به من من مخي مخي خير خيون خيمه ي ۱۶ مخمي (سنه ۱۹۶۰ مخمي (سنه ۱۹۶۰ مخمي

ر۲) صرفر رمحکمه لاسکاف حاصه عاجد لاحسیان به افرای ۳ ما طاه ۱۹۹۶ د محت عدد ۲ د

Undue influence (T)

البنــــد الرأبع الاكراه

نظره عامه

ورد في انات القراب الندّب ﴿ لاَ اكْرَاه فِي اندَنَ ﴾ ﴿ وَمَنْ كَفَرَ بَاللّهُ مِنْ كَفَرَ بَاللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ أَوْلًا كَرُ هُوا فَتُسَاءُكُمْ عَلَى اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ أَلَا اللّهُ مِنْ أَلَا أَلَّهُ مِنْ أَلّهُ مِنْ أَلَا أَلُوا أَلَا أَلّهُ مِنْ أَلَا أَلَا أَلّهُ مِنْ أَلَا أَلّهُ مِنْ أَلَا أَلّهُ مِنْ أَلّهُ أَلّا أَلّهُ أَلّهُ أَلّهُ أَلّا أَلّهُ أَلّا أَلّا أَلّهُ أَلّا أَلّا أَلّا أَلّهُ أَلّا أَلّا أَلّا أَلّا أَلّا أَلْ أَلّا أَلْمُ أَلّا أَلّا أَلّا أَلّا أَلْمُ أَلّا أَلّا أَلْمُ أَلّا أَلْلّا أَلْمُ أَلّا أَلّا أَلّا أَلْمُ أَلّا أَلّا أَلّا أَلْمُ أَلّا أَلّا أَلّا أَ

و أن اللي و بن في حدث الشراب (و ان الله كارر الي عن المتي الحطباً والسبدان وما دسكرهوا علمه ع أن الروى اللجاري وعلما يوه مصه منساء بث حدام الاعدارية و ان الها روحها وهي اثرات ، فكرهب ديث فالمدارسول الله (ص) فردًا تكاحه ع أ

همد الصوص وم آنم ، وم المصوي عليه من عمل ومصلحة ، كل دات حمل عمل العصول الصموت الأكراء بين الاعدار الشرعية ، وحمل الفقها، والمداهب المحمول فيه كمنز في المصروب الفعلية ، وأكثر أنه من شوائب الرضي في العقود

TOT (T 22)

۱ - ۳ - ۱۳ - ۱۳ - ۱۳ حج شده هم ال دسراء لذي كره غلم الكيم وقد السلم مؤمن داي تفسير الفجر الرازي: (بې ه ص ۱۹۵).

۳ د ۱۶ ۳۴ در ۱۸ هی ده د د د کالها احداد فات تی عصل ساست اج دار د محر ایا این ۳ در ۱۳۷۲ م وقی ساسته دو یا ده دری ۱ سی ۱۳۶۵ (۲۰۶۱)

 ^(-) مراجر به في الند الاول من هذا القصل من ١٦٤

⁽٥) شرح العبي على المحاري ، ج ٢٠ ص ١٣٩ ، وج ٢٤ ص ٢٠١ .

وسائر النصر دات القوامة ، ومحن لن حجت حكم الاكراء في صول الفقه ولا في السادات قروحه شما محن بعدده وال بعود بر فأخرى ابن محت حكمه في النصر دات العملية أو الحراث بعد ابن البيا عليه عبد مصل أ . الم حكمي هما ببيال المحكام الاكراد في العقود وفي بافي النصرات العوابة ، فيتقدم سعر بعيام تام بوضح شروطه ، ثم يوجو حكمه واثره في هذا النصرات

ومن المدد ان بدأ في كنب الفقه بنفريف الكفة الفقة فسيل بفريفي في الاصطلاح شرعي . همي الاكرادامة ، بعد الده بعملم ، هو عمل الانسان على أمر يكرهم أو في لاصطلاح الشرعي وهو فعل يعمله المره ميره فدشمي به رضه او بفاد به احساره ، أو كما عرفيه المجلة ، وهو احبار أحد بالاحافة على النابعيل عمل بعيل حق ، من درك رضه ، ويقيلان به المكره و بفسح الراه) ، ويقال لمن أحبر مجبر ، وقديك العيل مكره عداد ، وقاشي ، الموجب المحوف مكره به ، وقاشي ، الموجب المحوف مكره به ، وقاشي ، الموجب المحوف

ونقد محت القانون اللسب في في الاكراه بصوان الحوف ، المادة ٢٦٠ وما بعدها ، ومحت عنه بعض الفقياء بعنوان الصاحة والمصعوط ، ونفسر دلك الله في الاكراء وبعشاً وشدة ، وان الحوف ليس الانتبعة الاكراء والصعط والرهما في المكره ، وان الاكراء بسبب هذا الحوف بجعل وهي المكره معدوماً فيا بعطه تحاصاً من العنف والنهددة الواقع عبيه ، ومجمل احتياره متأثراً وقائداً الصاً في غالب الاحبان ، وهكذا بعد الاكراء من شوائد الرضي وعنونه ، لما يقامه من غالب اللحب الاحبان ، والكفال بعلم على القاعدة الدهنة و انه الاعمال بالبات والما لكل المرىء ما ترىء .

الا انه حتى بكون الاكراء من عــــداد عبوب الرضى، لا بدّ من ان بستوفي شروطاً وهي - الاكراء بدون حق ، وهــــدة المجبر على القاع تهديده ، وحوف المكرد الكافي الدفي نارض ، وحصول المكره عليه سأثير الحوف ،

⁽١) في الحرء الأول من ٢٧٤ .

⁽۲) درو ککام د - ۲ ص ۲۹۹

⁽r) البيوط : + £ ص ٢٨ .

⁽٤) علم مثلا بهجه سرم الجمه . ٣٠ من ٧٥ .

وتحق توضع كلا من هذه الشروط الارعة ، ثم بنين عد داك حكم الاكر أم بالبلجة من توافرت فنه هذه الشروط حملةً .

الشرط الأول الاكراء بدويدعن

ان الاكراء المحرم هو ما كان بدرن حتى - وأما ما كانه محتى الاحتما ، لا م اكراء شرعي ، ولا تأثير له على صعة التصرفات أبدآ

ومن أمثلة الأكراء الشبرعي جبر المدين من فلل القلم، صي على لبيع ماله لوقاء الدائمين ، أو حبر الملعق على النمقة الشبرعمة ، او حبر المرء على دفع الحراج ، او حبر المائث على لمع أرضه لموسلع المسجد أو الطريق العلمام ، او حبره على سع الطعام او الشراب للمصطر ، وما الى دلث أ .

و إِنَّا عِنْ فَانُونَ المُوحِدَّتِ وَالْعَقُودُ اللَّنَائِيَّ عَنِي أَمَلُهُ مِنَ الأَكْرَاءُ الشَّرَعِيُّ ﴾ وقال عالم الحوف الناشيء عن المترام الآب والأم أو غيره بنا من الأصور، لا تكني لاقداد العقد أو كذلك الشّميان الولائل القانونية ما دام هذا الاستميان مشروعاً ، أي ان تكون العرض منه بحرد الحصول على ما تجنب 4 أندة ٢١٣ .

الشرط الثاني : فدرة الحر

لا بدأ في الاكراء من ان يكون المجار قادرً على بنصد تهديده بديكره ، وان و يكون قاهر، له لا بقدر على دفعه ، وهكدا حاء في المجلة ، و يشترط ان يكون المجار مقدراً على ايقاع تهديده ، ساء عليه لا بعثير اكراه من لم يكن مقيدراً على المقاع تهديده واحرائه ، (المادة ٢٠٠٣) .

وعبد الامام الاعظم لا أكراه إلا من السلطان وجده ، وأكن راي صحبه م الذي عليه العتوى عبد الجميع، ورأي بافي الله المداهب يقول بان الاكراء يتصوار

 ⁽١) بسوط (ح ٢٤ من ٧٥)، وتحم الأنهر (ح ٢ من ٢٤)، والبهجة شرح النجلة
 (ح ٢ من ٧٥)، والخرشي (ج ٣ من ٣٦٥)، و للحموع (ح ٨ من ١٥٩)، والروس المربع (ح ٢ من ٣)، والروس المربع (ح ٢ من ٣)، وخوعد لابن رحب (من ٢٢ و ٢٢١).

من كل متعلب قاد على الأنقاع والقهر وسواء كان سلطانًا ام الطأ ام عيرهما " . مثلاً ، يا دال البرار وتمكن للأكراه ان تقع من الروح على روحه "

الترط الناك؛ موف المبكره

أن الحُوف سعر عنه الفقيم، هو الطبين الدُّنب في دهن المكرم المؤول الوعيد له

و سریه ی و در در استه سی ۱۳۰۰ می و محسمی ایج ۱۹۳۹ کا در در ۱۳۳۹ کا در در ۱۹۳۹ کا در در ۱۹۳۹ کا در در ۱۹۳۹ کا د و سریه ی ورم سر

⁽۱) عد ۱۱ ج ۳ می ۲۲۳)، و کار از این ۲۲۳) ، و مهدما (خ ۲س ۸۳) ، واللهی (ج ۱۸ س ۲۲۱) ؛ و ۱ میداند را این ۳ س ۱۲۲) .

ه العاول الرفاع الآني ۱۹۳ (الله ۱۹۰) (۱ الرح حرالي في ۱ الايا حال (۱۹ س ۲۳۰ الموليزج حصال (۱۳۰۳ في ۱۹۳۸) (۱۹ هـ ۱۹ و هنري (۱۳ فيل ۱۹۰۱) (۱۹ فيليني (۱۳ فيرم ۱۹۳۹))

ان م نفعل ما طلبه المجينز منه ولا بد من حصول هذا الحوف حتى يعالما علاكرام. وهذا ما أوجدته التنه نقوها و يشائرك حوف الكرام من رفوع المكرم به العلى يشائرك حصول صن عالب للمكرة لحراء التوليز المكرم به أن لم عمل المكره عليه به المادة ١٠٠٤ . .

ولكن ما هو النصار الذي غالى له هذا الحوف النهو مع أو ثالب معالى لغالس له جالع الدس " م هو معنار الدوث للعاول ... س في احداثهم واعمل رهم وصائمهم وصعابها دومن تم في حصها من الشعاعة وشرحه أثرهم الأكراه "

ويرا أحرس قرون الدس لفريسي حده مقباساً الاكر مطقه الرحل بعرالية و قولد بوجوب الدوه 1917).
و قولد بوجوب المنصر في دائد الى مس المكرم وحدسه وحداله و الدوه 1917).
و اورسع منه من هده الرحية ما حاء في قانون الموجبات والعقبود الله في من اله و للوقوف على ماهية الحوف و وتائيزه نحدر الاعتداد بشخصه للكرم عاكالمر الى مده او الى كوم المر عام ورحلا والى درجة علمه ومعراله الاحجامة على الدين او الى الموالة الوالى روحة او أحد النوع او جديد موجب الى شخص المدين او الى الموالة الوالى روحة او أحد النوع او فروعة و المائة عام) .

و عدد وكلف كاب موقف شرعيه ولاسلاميه بن هذه المدانة الهوق دهلت مدهب موقف المدانة المدانة الموقف مدهب مدهب مدهب معموناً على عرار القودين المصرية إلا شك في الم المعب المدهب المعنوي ولا ترى بأساً لاشات دبك مقل كثير من عدرات لكدت دبك مقل كثير من عدرات لكدت دبك مقل على دفع تهيه الدأوين أو المدعة .

فال المجدلة ، نقلاعل كنت الحمليات ، الأكراء على فسمين القسم الأول هو الاكراء الملجيء الذي كول لا صرب الشديد الثودي الى السلاف النفس او

f D and rietus e usa , IV 2 Coos a santa com n (v)

Homme raisonnable (Y)

فطع عصو .. والتُــــاني هو الاكراء عير المنعي، الذي بوحب العم والانم فقط ، كالصرب والحس عير المعرج والمديد ، (المادة ٩٤٩) -

وان القسير، بعدان الرصى ، ولكن الاول وحد ده عدد الاحدار ايضاً ، لابه لا يمكن احتاله او الصار عدم ، ولقد رأ به اثر هددا النفر بق عند الكلام على حكم الاكراه في النصر دات العمل، ولكن في النصر دات القولية والعقود ، لا عارة لا مدر بق بالعديدي ، فكلاهم بعدة بهما لابه، ينعاب الرضى ،

و يقد فهم بعض الافتصل من الامته بهدكوره في بعريف المحلة أن الاكراه يجت أن تكون حيمية ، وأن أحكام المحلة في الاكراء أصحت حارجية عن الاستمهان ، لانها لا يعترض حدة انصعط الصوي التي تقع في الاعلت ، ولكن هذا كما بندو استخلاص لا تتكسا الدهاب الله ، لان حرف الكاف الذي ربعات به كانة الصرب في أمده المستقل ، كما يعرف من فو عد اللعه ، وكما أوضعته شروح المجلة المعتبرة ؟ .

ويؤيد ولك ما دله العقباء المسمون على احلاف مداهيم في هددا الموصوع - فقد روي عن الفرصي شريح اله دل و لقبيد كره ، و يوعيد كره ، والديرس كره ، والدين المرب والحس باله لمس دها حد لا يراد عليه ولا يقص منه ، ولان بعب القدير بالري لا يكون ، ولكن داك على عدر ما يرى الحد كره ، ولا كراه في ديد عده و محتمد بحد الاف احوال الدين و على عده و محتمد بحد الدو الدوال الدين و ، فلهذا حفل و موكولا الدي وأي القدين لدي دلك على حال من الدي به ي " ، مثاله ي و من كان شريعاً يعتم بكلام حش فيمد مثل هد ما في حقه اكراها ، ومن كان رديلا ولا بعتم الا يضرب مؤلم الوعيد دافون » " .

 ⁽١) هد رأي برئيس سكري بد عرد حي ، في و ساله عن قانون بو حنات الله في ، طبع
 ريس ، ١٩٣٢ ، س ٥٣ .

⁽٢) راحم شرح على حمار أحم نادة ٩٤٩ .

⁽٣) لمسوط ، چ ٢٤ س ١٥ ٢٤ .

 ⁽³⁾ كام الامهر (- ۲ من ۲۰۰) . فين في أسسان عرب . ١ عدد غرع مصاوح .
 دكانية الاسارة أو برامة ته . عمر كام لامان السداني (- ١ من ۲۰۲)
 (4) ود المحتار على الدر المختار عاج ٥ من ١٠٩ .

وهوق دلت ، لا بعظر الى الاكراه الموحه الى على المكره فحسب ، ال ينظر الى كل ما "سبب حوف الالد ال على م لكه أو عصه لال المال وشقيق الروحه".
ويعتد كدلت استحد بأ ، وحلاف للقدس الذي قال به نعيس الفقم - " ، الاكراه الدتج على حلس الدتج على حلس الدائم من المجارم "

وسِس د ود"، محمداً دخمه من مل هو دلح اله قول همبور العقها، المدامين ،
وسِس د ود"، محمداً الروات عنه و ان الوعيد بجمروه اكواه في وعنده ان
كان الصرر حدير واقعاً وفي حق من لا بدلي به ينسن بكراه ، وان كان من
دوي المرو دات على وحه بكون احرافاً بقاحته وعداً له وشهرة في حة اله عهو
كالهم ب الكثير في حق غيره و دان يوعد بتعديب ولده الأولى ان يكون
اكراهاً ، لان دلت عده اعظم من احد دايه ، والوعد بديث ، فكديت هذا ، أ.

وعده دون شارح ارخوره این عاصر اماکیی بان الاکراد ایجیکون و محوف مؤثم می فالی او صرب او سبخی او هند او صفح ندوی مروءة علاً آو فتی ولده او النجد داله . . ، والاه به المهرمة می لا نشق به «کراه» ° .

والعارة الحشفت الأفوال في المدهب الشفافي ، وقد علا مم السوفلي مسافه فلمشهرر الذي ذكره الشيراري الله لأكراه يكول عسما للحق الصرر اللكرة المكرة ، كالقس والعارب المارج والحسن الطوالي والاستحداف عن العص منه فالسال من فري الافدار ، لانه تصير مكرها لدائم وأنه الصرب القدل في حق من لا مان له ، والاستحداف عن لا يعامل منه ، أو أحد القسل من المال بمن لا يسمل عدم ، أو أحد القسل من المال بمن لا يسمل عدم ، أو الحس القدل ، قالت على الولدة المسال القدل ، قالت القدل الولدة المسال المالية المالية الولدة المسال القدل ، قالت المالية الولدة المسال المالية المالية

⁽١) رد المعار ، ج ٥ س ١١٠ .

⁽۲) کار نفی ی سرح کار ، - ۵ من ۱۸۲ ،

 ⁽٣) والد الأفر ه دو و إحد للحرم عدر بعة دوي الاحكام (مهامش درو الحكام ح ٢
 من ٢٧) ، ورد شمار في بنوصوع بدكور

^{- 137 = 7}

 ⁽a) البهجة شرح عقه باح ۲ س ۲۵

⁽١) الهدف ع ج ٢ ص ٨٨ .

أسأك

ومن أحسن م كسب في هيدا المقام القول الدي حدوه الاصم الدوري في الرباء ، وهو الله الاكراء و كيما بكل م يوبر بدفال الاصد عليه حدراً مميا هدو به يور بد لا ومن المصرية ، والأمور المخوف بها عقد كون الشيء كرها في شيء دوب عاره ، وفي حق شخص دول احور ، ولا كراه على عظم الاق كون الجويف ولا كراه على عظم الاق كون الجويف بالمقد والنصع ، وأحس العدويل ، وصرب الكبر والمنوسط من و كساء وما صداء وسحوبات دوي مروءة بأصفع في الملاء والولاد وأن سمن على الملاء والولاد وأن سمن على الصحيح ، لا ما أو عد الولاد وكن الدال الدارات علا والولاد وأن سمن على الصحيح ، لا ما أو عد ما والراد والراد والراد والراد والراد والراد المن على الله المناه على الله المناه الكراء عبد المناه المناه المناه الكراء الكراء المناه المناه المناه المناه الكراء المناه المناه المناه المناه المناه المناه الكراء المناه الكراء المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه الكراء المناه الكراء المناه ا

و هداء فديعن بسد چائ فديد ان الحالمان صورة حاصه و همهور العقهاء بصورة عامه المعوا البطراء المصواء التي نحمل معار الاكراء محدها باحدلاف احوال انساس والاهمان أن المصولة والامور محوف نهاء والهمام يوحدو أنا بكون الإكراء حياناً ما في صورًا وه معدوداً باوعد والقول والهديد ودات كله موافق ما وود في نقوا مي الحديث عاو كنه سابق عدية ترمن ماكن معروف في مك القوادين .

و عد أصب البحث في هذه المناه الدفيقة القدد (داعه الاسكال فهم) على الدين يشبون بدراسة الفقه الاسلامي .

الثرط الرابع • علاقة الأكراه بالمبكره عليه

يسمي ال يميل المكر و نحب تأثير الحوف على نصح به لاعتدار ولاكراه. وبدأ على قانوك الموجدات والعقود اللساني على 1 أن الحوف لا يعتبد الرصى الا أدا كان هو الحامل عليه ع (المادة ٢٩٩) .

وعمده حاء في المحلة أنه : ﴿ إِنَّ فَعَلَّ الْمُكُرِّهِ الْمُكَّرِهِ عَلَمْ فِي حَضُورَ الْحَجْرِ ۖ أَو

۱) رخ ع س ۲ می ۱۹۷ م

⁽٣) كما عله السيوطي ء في الاشياء والنطائر ، من ١٣٦ .

عوده يم كان الأكر أه معتبر أن وأد ادا فعيد في ساب أهجير أو عولماء فلا لهمين لاله كون قد فقيد طوعاً به شاروال الاكراد المثلًا لو كره أحد آخر سي سع ماله ودهب المكراء وناع ماله في عناب المجبر وعولها، فلا بقتبر الاكراء ولكون السع صحيحاً ومقدران (أددة ١٠٠٥)

فعدیه ۲ نو فعل حید شنگ و فرآ (به فیلید سبر حالت علی بیسه ، کان مارماً عا فعل ۱ ، لان الاکراء بر کس هو اندی حمد علله

ولا شاك في ما سند دلك هو مه نجب الاعتداد بالاكر ما آم كول قد أمار في الرحمي وافسده دد رال الاكراء منده من الرحي، فسكون هذا الرحي من ثم صحيحاً لا شائبة فيه .

وهد را مين به خدمت فاني الرهي النابات ما على مو أوا رضي به الحد ووال الاكرام با فيل تعدير رضام ? أو كلمه أخرى با هو أبر الأخرام اللاحق به على العين المكارم عديه الحدد ووى عن الشاهمي و أن حسن الهما فالاستدلال عقبسته المكرم والعدم صحة أجازته .

ام خيفيون، ونهم عينرو النصرف أو المقتد سي حرى ـ أير الاكراه موفوفاً على احرة مكره مدروان ها الأكرام فاذا حرة حيثاً صح العمد والمد، ونهدا الصاً الحد مدهد الماكي المئلا في الاسع لاكرام كون للدالع بعد ووان الاكرام الحدود في حرم الدالع ورده "

واب برى ان القول الأن معتول وموافق للجاجات المبلب و لاكو ه شائله من شو ألب الرصى ، والاعتدار ، هو من حق المكرة وحالده و دارجي هذا لا حرى محال فلف الاكراه ؛ كانا وقالات ولا منه من جعه ، وبلافيد الم للجان الحاص فلنس ما يمنع عد من عاد العقد ولرومه و براه وقاعصره ، لا علم عمد بكرة باصلاحكماً ، بن م الا الانتان با معلى فلب المدار المكرة ، وعالى هذا التأسر فاول موجات و عقود الله في المواد (٢٣٧ - ٢٣٧)

^{21 22 - 6 - 6 (1)}

⁽۲) بدلة لاحدة بن الده الدامل لمحلة ، وشرح الخطاب (ج ٤ ص ٢٤٩) ، والمحدوغ (ج ١ س ١٩٦١) ، و هذه (ل ٣ ص ٢٢٢) ،

حكم الاكراء في التصروات الفويد

ب الاكراء ؛ أذا توافرت فيه ثم وطه أي اوضحاها ؛ بال كال بدول حقّ وكان الحجار دا فدرة على سفيده وحاف البكر م ماثرًا به جوفاً بنفي رضاء ؛ هيادا الاكراء بعدًا من عيوب الرشي .

ع معنى داك 9 و عدرة أخرى عامد هو اثر الأكراء عد بوافر اشروط عافي بصرة بن المكره القوامه نوحه عام وفي عموده بوحه حاس 9

الحواب عبد جمهور عمم م ۱۷٪ م مائث و شاهمي و ان حسن والأوراعي وداود الطاهري و العمم حسمًا وعيرهم المنّ ، هو اله لا عبره بالنصروب القولمة التي تجري نحب ثائير الأكرام والله من اكره على شيء مها ، ووم موام تحدرةً قدته مائية لا يلزمه ي ،

ولا فرق في دالمت عندهم عن أنواع العمود و مصرفات القوالمة ، سو ، مسهما ما كان علما من أو من كان علما من الماري ما كان ها أذ للمسلح كالسم والشهرا، والاحراء و هنة و شاهم ، أو ما كان علما من الماري علما من الماري والطاق والعاق .

أما الحمقيون فقد شدّوا عن الجهورة وفرقوا في التصوفات بين ما يقبل الفسع وم لا لذيه والفله لاول الاحراء من الكراء منصح من المداه ورد في المحلة ولا مسر السلم لذي وقع مؤكره المفترة ولا الثاراء والأبحار والهابة والمواع أوالصنح على مال والاقرار والابواء وأحيل الدس واستباط الشعمة علياً كان الاكراء او غير منحى وأكن لو أحار المكره ما ذكر المدارو ل الاكراء صح والد الدارو ل

فعي هذا إذاً لا خلاف بين الحمدين وحمهور الفقهاء . ولكن الحبلاف كان في وثة النصرفات التي لا تقال الفسح ، كارواح والصلاق والعباق . فهسساء نصح في

⁽١) الارامي الأمرة و مادية

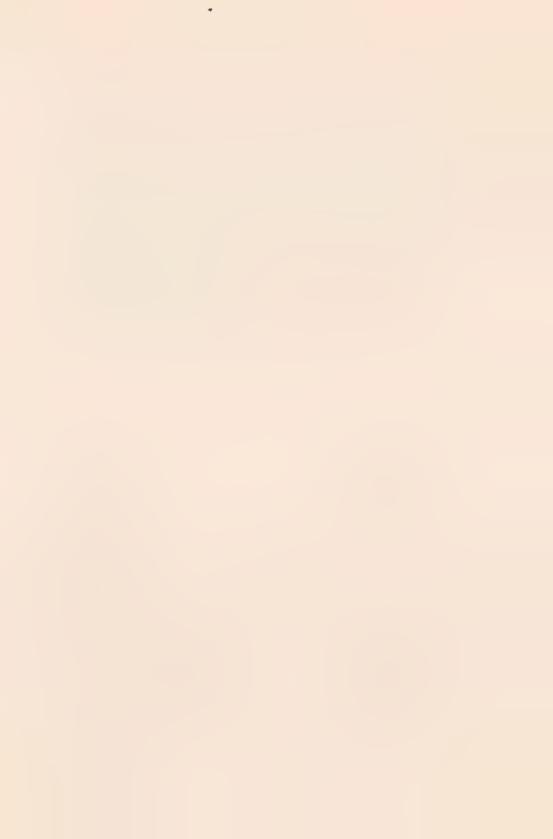
المدهب الحقي ، وان جرت تحت الاكراء ا

ولا ربب في ان رأي الحهور بعدم التعويق أعدل وأفوب العصلحة والمبادئ. الشرعية العامة - هلا يعقل ان يكون الرواح او الطلاق «لاكراء صحيحاً ، والنبية شرط فيهما . هذا الى ما في ذلك من حطر على كنان الدائلة والمجتمع حميعاً

فيداً قد أحس المشرع العثيق في قانون العائمة عندما بص على عدم صحة رواح المكرة وصلافه " ، وصدق الن جرم عندما صرح أنه و من فرق بن الامرين (من السرفات القولية) فقد عافين فوله ، وقد قال وسول الله بن العبد الاعمال بالد ت واند لكن امرى، ما يوى ه " ، وهذا وحده بالانه بوافق الآيات الكريمية و لاحديث الشريفة الى صدارة م هذا تبحث

 ⁽٣) راحم بالدین ۷ د و د ۱ د عدد قانون ، وما سندی دن لاسیاب بوحیة او هدا د ۲ ن معبول به فی بال شوخت برسوم لاسة عی دی عدد ۲۵۱ عبادر فی ٤ شرای اتایی سنه ۱۹۵۷

⁽۲) کی ، ح ۸ راد ۲ یا .



الباجث لثاحث السرط والأخيل الفصل الاول الفصل الاول الشسعرط

تخرسه

يست العفود خميماً على والبرة والجدم من باجله المجابرة الله في مسوعة الم كسوع المع ملات الافات به وامة على ما المنع مالي وحاج بهم وصروفهم الالفقول هذا أنسب كلم فسنصه ، فالدا عليم منجو بالحان ، وأكن الدفين الاجرابي حداثًا معلماً بشروط مستقبلة أو مقبلا اشتروك معسم أو مصافاً الى أنسبه أراده اللاحل

و لعقد السجر هو العقد الدين الدين لا سعس حكيه جمعتي شرط ولا سوفت على أحل الله تقع مع عليه في الحل الكي يرى في السع اللدى بمعمد الله الله أحل والشيري و سمير هنه الاول لئس والدين المسع في الحل دول عاجل ولا الله والشيراء القلم الحد الله الكامل حالا الله شرط ومثل آخر " في الكامل الكامل حالا الله كان الدين معبد في حتى الاصل الديا عامل والدين معبد في حتى الاصل الديا عامل والله والله والله والله الله والله والل

ومن المعروف أنه البحث الواحد كبيراً م لكون يا علاقه للوات متعدده من الوات الفقة - مثالة و لما الاكرام كنف لكون في البديرة بت الفعاية عاثم درسم م في «ب العقود مع عيوب الرصى ، وكدلك «لشرط والاحساني» فهم لا يتعلقان عالمقود فعسب ، بل بكوءت في سائر الودع الموحمات

واكن أعلم أسميمها عاده هو في العقود الدلك سكم عليها في قسم العقود والنصراوات انقواله با فالدأ بالشراط في عدا العصل ، ثم تشعه بالأجلس في فصل فادم الرالشرط نوعاته الشرك النفسق وشرط النقسد الراليك به تذكل ساهم أ ،

شرط العليق

ورر في ديون الموحدات والعقود اللسيساني أن د الشرط عارض مصفحل عير مؤكد احصول سعفق علمه توقد الموجب أو سقوطه . ﴿ ﴿ الدفة ٨١ ﴾

و شده به بعر من الفعه الشرط باله بعلتي حصول مصبوب عملة محصول مصبوب حملة حرى مرسطه باداة الشرط أن مثاله بعام في اعجاد آنه لو قان أحد لآخر فارته م بعظات علان مصورات فالا أعطاكه ما اكان داك كعاله بالوعالم المعالى (أمادة ١٩٢٣ م أي بعيد معلقاً شرط عدم دفع أمدي

ورسمي في الشرط سطح المعلمة به أن يكون كم من أن محمر، و معدومةً على خطر الوجود » " . وهاك تقسير دلك : --

ولا كان الكون التربير مقدوماً عبد المقاليدة او بقد وقالتعويمه ولا التعويم التعويم والتعويم و

وعداء وأن العون اللسياق وأن العرض المضي أو الحصر ، وأن حيم

 ^() ن حث مها في معنى عداد في أسان المعه وعاده الأحكام باسعه النظر في دائد دحكه في صدن الاحكام با مدي (م با ص ٢٠٠) ، ومها له السواد في سارح الممهاج الاسوالي
 و تدينه الإنهاج (ج ٢ ص ٨٨ وما يعدها) .

⁽۲) الأمامو عداً لا حدد من ١٤٨٠

⁽٣) الاشباه في الموضع المدكور

يئي عامع عصوت آخ ٢ س م) ، و لاحده في نوضع الدكور ـ

المربعان لا بعد شرط بلعني المقصود، في هذا البحث المادة ١٨١)

ثنباً _ سمي ائت بكون الشرط وعلى حصر الوحود ، أي ان بكون عير مؤكد وينكا أ ، وداكان مؤكد الحصول لم بكن شرصاً بن اجلًا ، كما سنوصح في العصل الآني . وكديث بعمر التعليق بالمستحمل باصلا أ . ومعى هذا شبه عادما، في تعريف القانون اللهائي الذي اثبتناه .

وقد أن الدقياء المقود والتصرف التي مجود تعليه بالشرط وألي لا محود ، وتحق سرد ما ما في السابه علم الحقيق دول عصال لملاقة دلك بالمروع والمحت المقود الحاصة المالصات عسدهم هو أنه لا تصح التعليق بالشرط في السياك ت والمقتبدات ، والمال في الاستفادات والإنترابات التي مجلما ما الوالمثل بعض الاء ثن مع العيم بالما عير حدرية والماوهم في بعضم الواعبرها على الخيلاف الوالمدينيات المالية بمنتق المقام عن تفضيه عملاً

الموسكات هي العقود وسائر النصرة ت اعواله التي فيم مدنث للعالم أو مصفحه كالسبع والشراء والاجره والاستثجار عالهمه والصدقة والنكاح والاجران رالاج الوالوهب والوهب والاعرام والحراس المستحرر وسائشه والنقامات هي النصرفات التي فيم مقدما والرحمة

ومي السيمكات والمصيدات حماً لا صح التطلق بالشريد مثلا في الوقف لو ول الواقف و أدا كنت فلا أ أو أدا تؤوجت فلابه وما أشبه ورضي هذه صدفة موقوفه ، كون الوقف بطلا ، لانه بدس والوقف لا محبس التطلق بالحضر لانه به لا محبت به به وكد ث بض الافرار المعبق ، كما لو قال و أقراً بال لفلان علي الفد درهم أن هبت الوبح به ، وهكذا .

اما الاسقاطات والآثر مات التي محلف م الاكاطلاق والعدق وما اللم ــــا ، فالحوار العسقيا بالشرط مطاءاً - مثلا أو علق اللوقي حراة علمه اللحول ادار فلالـــــــ صحالةعسق ، فادا دخل الدار اصلح المند حرآ

وقد و دم في نعص العقود خلاف والقصيل . ماثلاً في الكف به ، يضح التعلمي بشريد منجارف ، نحو د ادا قدم ولان أو أوا استحق المسم فاه صامن 4 - و كن اد كان المعلمي اشريد تحص ، نحو د آن دحان قلان الدار أو آن هال الربح أو

وال) لأسادلي الماسان

ال ١٠٠ مطر ۽ ١٠صح الكف و نصل الشرط ١

متبول شرط التلبق

عبد محقق الشرط المعلى المالفقد الأثب معموله مند بربيع خصوله السامسية عليه المراج المعلى الشرط الأم الرابع المعقالة أو عدارة الحرى الاستشار المعلى السيرط المن يوم محقق الشيرط الأم إكون له أثر رجعي فيليت من تاريخ العقد في الماصي لا

ول الرومان بان تحدق شارد به مفعول رحمي ولهذا أحد القانوان المدين العرب والدوم المالا المالا المالا المالا المال المالا ا

ونظرية الاتر الرجمي هذه قد عدم من عدم الله و ب الفراحدي " وهم على حق في قدهم ، لام محالف به مندافعات في عالم الاحداد الدام في الذام تم الحداث ، كالقانون المدني الاتماني الاتماني الاتماني الموادد ١٥٨ - ١٥٩ - وه بوات الموجد ت الحديث المواد ١٥٩ - واعتمان المواد ١٥٩ - واعتمان المواد ١٥٩ - واعتمان المواد ١٥٩ - واعتمان المواد المثار في المواد الاتماني الفراء في المواد المثار في المواد المثار في المواد في الم

ونحل ، أديرى القوابان ألحد ثة وأمؤندن المدهرين عنصون على عصرته معمول ا الشريد أبرجني ، مجت من أن برى ديون أموجد باللبدي بأحد لم متداسبة على ولا تعتقد أن محمل ثالث حسن ولا تعتقد أن محمل ثالث حسن

⁽۱) عدد اعتمال هده مده د في الحدم عدم بين (۳۰ س ۳ س ۳ ، ۱ ، و ۱ ، المحاف المرح تمويز الأنصاب في حراف الا ۲۷ س ۳۵۰) ، و كسيم لأم المرح تمويز الأنصاب في حرك الدين الدين الما الما يو الرحه الحراف الدين الما الموسوحة الحراف الما المحمودي الح ۳ من ۱۹۲۵) ، و لاسماف في حركه الأوقف الما الله علمه هذه المناه الله الما ۱۹۲۵ من و ممان الحركام الما ۱۹۹۸ من الما ۱۹۹۸ من المان المان الما

⁽٣) حيرار (من ٤٩٩) ، وكولان وكامان (ج ٢ س ١٦٧) .

السه المادة عاد فقرم الأحرم الاكان ُلدر مساوي، عدم لنظرِ له من الدحيــة. المبلــــة .

ما الشريعة الأسلامة ، في قسس بنصرية المعول وحمى شرط التعلق التصريح الله الداردة في المجامع الته والمعلق المراف عند الراح طلاق الراء من هذا الصريق قسسل عنق الراح طلاق الراء من هذا الصريق قسسل سحول الروف عند الصريق شرط محد الروف عند شرط والمعتق شرط محد الروء عند ثبوت الشرط و الملاحة (الملاحة محد) .

الا أن الامر بكون على حلاف رأت في العقود و يتصرفات التي تكون محسب ه هيئه معلقه على شرط صمي العجيد كون المعلق الشرط أثر رجعي الويقليس دالك أن السرع العرفي في العين الأجوال به أج معينه بالالث دالي شرط المعان لا ومن ثمر علق هذه الله أج اشرطها الفار محقق لشرط الفساسا الله أج مندوفية بداية السام الدواد عالم مجعق للقطب وعلات أثابها ما تكن

مثانه عمرة ب المراص في مرض المرت فان تتلابي ممنى شمرط حصول الموت ، فادا مات المراص في مرض الموت ، فادا مات المراص عصب ، وادا برى مدت ، و كدالت هو الحكم في حدام العقود المرفوفة ، فهي سعد اللاحارة و للمدار فيعلم مند العقودة ، ولي سعن بعدم الاجارة و عدا كنم م كن الداء ومن فألب أن أن أن أنه م الووثة الموضية الموارث ودفي عمرفانه الموفوفية ، ولها للمدامن وقب الوفاء الا من وقب الاجارة

ومش آخر أن الحدي أو الحمل له الهندة وحوب كي وأننا فيما يقود لنقفه ، فيمو الهن حقوق الارث والوصية والنسب أو كن هنده الحقوق معلقة شرط ولادته حياً ، فأدا ولد حياً ثبتت له هنده الحقوق حميماً مند دريخ سنم ، وأدا ولد منتاً ساون جانية فلا يثبت له شي منها على الاطلاق ؟ .

⁽١) لحامم وشرحه ساهم ، ص ٣٣٦ .

⁽٣) لقو عد لأس رحب (عاعدة ٨٤ من ١٧٨ و ٣٩٠)، و أوة ١٣٩ من كناب الاحكام الشرعة في الأحوال شعصه.

شرط التبد

معلوم الد الشرح وضع احكاماً عامه لحسم العقود ، واحكاماً حاصه لكل لوع منه عير أن هذه الأحكام وضعت في الله ب نفسيراً سبة الشعادين . فلدا حسار عؤلاء المائزاط شروط معلم سوفف على علاه بهم وضروفهم

وم كانب هذه الشروط قداً ما الحكام المعدة فقد ستاسها شروط التقديد فشرط التقديد الدهو ما اتفق عليه المتصفدان ، بدوله استعها ل اداة الشيرط ، لمحديد علاقتها، ونعمل موجبهم، ونعمل الحكام العقد الددية ربادة أو قضاياً مثالة الشروط الحاصة عسمه الارباح في عقد الشركة ، أو الحجه بدفع الإجرة في عقد الإحارة ، أو ما أشيه .

وان الاصلى في ولك القاعدة العامة الواردة في المحامع وفي محمالاحكام العدسة (المددة ١٣٠) ، وهي انه و نيرم مراء م الشهرط قد سر الامكان ، ويستجوج من هده الفاعيدة الصالح المدونق في مثال الوقف التي وشهرط الواقف كمص الشارع به ٢ . ومن أمثله هسيدا اللجاحة شهرط الاستندال والادحال والاحراج والريادة والنقصال وعيرها الممروفة في كنت الوقف

عبر اله بسمي لمراعة الشرط ال بكول حائر الا فاسد و لشرط لحائر هو ماكان موافقاً للشرع ، وبعتبر كذلك كل شرط من مقسم ت العقد ، كاشبراط حسن المبع حتى فنص النس في عقد لسع ، اوكل شرط ملائم للعقد ، كاشتراط الرهن باستاً بدفع النس ، او كل شرط منظرف بال أهل الله ، كاشتراط تسمير النفل في الباب عند شرائه ؟

اما الشرط العد عد، فهو ما كان يحالفُ للشرع ، ومن أم أمثلة العداد في الشروط ما كان منها عبر ملائم لمقصود العقد، أو النصرف القوي مثلا يجب في

⁽١) المجامع وشرحه النافع ۽ س ٣٣٠ .

 ⁽۲) وردت او خاسع نصاً اندر هذا عباعد ومنسد به بذكورة في سرحه سينامج ه
 من ۲۲۹ – ۲۲۲ .

 ⁽٣) رحم شروط حاره في سع عند جعين ۽ وسنده ثنان و الثول ۽ في الاستاه و سطار لائن تحر ۽ س ٨٣

اوقف محسب تعريف أن كون مؤلداً . فاذا اشترط الواقف أن كول مرفيةً كان هذا الشرط فسداً للحالف مقصود الوقف " . وكدلك من مقتصات السالع الت لتهدك المشتري مسلم وينتمع به . فاذا الشترط البائع ان لا يسمع المشتري بالمبيم كان هذا الشرط باطلاء

وعلى كل حال ، هلمي النفريق بين الشيرور الحال والشيرط الفاسد خلاف من المداهب المحالمة وتعصيل في العقود الحاصة . وتحق لا توى تحالا للتوسيع في داك ، لحرباحة عن تحشا في المنادي، العامة للعقود والموجد ث ؟

واحبر أفضان الفقهاء في الفقود والتصرفات بن التي ينظل باشترط الفاسد والتي لا تبطل ، شيرط الفاسد والتي لا تبطل ، في ما تبال عال الا تبطل ، في ما تبال عال الا تبطل ، في ما تبال عالى الدي كان عدل ما كانت كانت ما كانت

وعنى المكنس لا بنظل بالشرط الفاسدكل بطرف الدن فيه المدوضة ماليسة ؟ كالقرص والهنة والوصية والطلاق والمشاق والرهن والنصطاح وعليسيزها من النصرهات ؛ التي بنعث عند بعضهم سته وعشران واسفياء فهده الفئه الن التصوفات لا ينصبه الشرط الفاسد ؛ بل الما نصح هي والتعلل الشوط وحده ؟ .

و كذلك في الفئه الاوي التي فيها مع وضه مالية ، يضبح المقتلة واللغو الشوط القاسد اذا م تكني غدا الشرط اللهم لاحد من المتعاقدي * ، «ثلا في المحله - والسلع تشرط لدن فيه عمم لاحد العاقدي إيضح والشرط لعو - فينع الحنواب على ان الأ

⁽١) الأسعاف م من ١٦.

⁽٢) عد عسن ديب في سع مثب (عال ١٨٩٠) ، والدر أحد. (س ٢ س ٢٣١) ، و موافعات السامي (- ١ س ٢٨٦ ـ ٢٨٤) ، و لفو الله تعهيد. (ص ٢٥٧) ، و عدل (- ١ ص ٢٦٦) ، و عدي (- ١ ص ٢٨٥) ، و د ساله شرح الكبير (ص ٤٤) ،

⁽٣ عد علم عصوص (٣ ص ٣) ، وقرر حكام (٣ ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٢) ، والدر غيار (٣ ٢ ص ٢٧٦ ـ ٢٨١) ، وكسم لاين (٣ ٢ ص ١١١ - ١١٥) ، والشاه والمستر لان حير (ص ١٤٨) عمر في دير اشاره السائل المقالة من قانون الموجات والمقود السائل .

⁽٥) مرسد خبران د د ۱۹۲۶ .

الثرط وحريأ التعاقد

ب نحت الشواط تحسب محده الأحكام المدلية أو في آتشير من المداهب الأسلامية من الأموار الصعبة علم عبد من صوابط والعصللات عامن لاحيه بيات المقلب ولا التي ضح والعلما الشرط النعمق أو تنتج أفتوام الشرط النقيمة عاومي لاحاء أمر عبد الشرط الفاسد و المتيرة على على المعتود

وأقدر ما عاً في بال موضوع العقد الكنف بقدت احكام المجلد في هالده المسالة القانون اصول الحرام المجلد في هالده والمسالة القانون اصول الحرامة المائل المائل المائل المائل المائل المائل المائل والمعقود الشروط حاصفه الماسلان حرابة السوط المائل ا

ولا شأت في ال معد حرب معد مواهي لروح الشرعة الاسلامة، ومد است عديم من عدل و مسير ، فقد حدفي الكدب الكريم و الداج الدال أحدوا أو فوا ، مقود و السير و معاوم الله الشرط الخاراء كي الرصح الله القم ، هو و عارله المقد ال هو عقد وعهد و أم وحده في الحداث الشريف و المسموب على شروطهم الا شرطاً حرم حلالا أو احل حراماً ، أو و كر البحاري تصاه قول تمرال الحداث و المحدد و الله مقاطع الحقوى عند الشروط والث ما شرطت و أ

ودن ، أنه لشريعة الأسلاميم بحوار الشروط المنصمل بها في عرف الدس أ ،

⁽١) في سد شار من عصل الم من ياسة ، ي من ٨١ .

t (+) mills a pour t)

⁽٣) اعلام الوصيد ، ح ٣ من ٢٠٠

 ⁽د) رواه الدرامائي وأثار دور و من حال و حاكم وحدثه ، وقال اله حدث صعف الطار
 بادع الرام الان حجر (من ۱۷۹) ، وسعد اين دو (اس ۳ ريم ۱۹۹۹) ، و من الاولادر (س ۹ من ۱۹۹۹) .

⁽٥) شرح الدبي على التعاري ، ج ١٣ من ٢٩٨ .

⁽١) شرح سي ، ج ١١ س ١١

لاءه كالشاهماه الشروط محرمه بالشرعة علم العجد أنه لا تتبح وفق الداء له الكلمة أن والدائلت بالشراع مندم على ما وجب بالشرطاء "

ولقد ذكر أن القير أخورية بالمدأ لحرية الاشتران المنها عديدة من المعاوض والحداد على المعاوض والمحاسبة وأقوال على الأنه الأسها داما أن حدل والمسلمات على المالية وأداب في المدامل دال المكسه والمصاب المحاسبة المحا

قال ان القير بالحرق و مبيق المقود والمساوات والديرة و الرابرامات وغيرها مشروط امر فلا على عنه الدلامات وغيرها و المصلحة فلا على عنه الدلامات و المقصود ان للشروط عند الشارع للم شاء ألمس علما كدير من علمه و المهم فعول مرة طاع الشارع و وعددون به القدامان غير مقدامان عير مقدامان في فداده وهم المساول في قدن الان كان بالمروط وم الأنة للما المسلم عند ها علم علم علم علم علم علم المعلود مقدم يقوم عليه ولميل منه ها و

و رهها فصد به كا . ب من فصد الشرع آماي عث مه و رسوله آجد هم،

اب كل شرط حالف حكم مه وعلمان آما به فهو ماطان كالت عا

والشامة الما كل شرط لا حالف حكمه ولا مافض كدانه وهوالم محور توضيعه

وقعله هاول شرط بافهو لارم بالشراء ولا المسنى من هالين القصدين شيء و وهد

دل عليهم كا ب المدوسة رسوله والمائل الصحابة ولا المنا بالمسائل المناهد اله

و لاقوان الأوائلة عالم لا إلى ما فعدة من قواعد لشراع يا .

 ه شقط الحقوق عبد الشروط ، وأداكان من علامات النفاق إحلاف الوعد ،
 ولدس مشروط ، فكنف أوعد المؤكد «شرال أن وأد الوفاء الشرط بدح ن في لكدت والحمد وأخراء والعدر أوبده الموفيق » "

⁽١) الأنساء والعلائر للمبوطي ، ص ٢٠٢

⁽۲) علام برسيد در رب سين د چ جي ۲۲۷ د ۲۲۰

بعض التروط الخامسة

لا رئيب في أن الشروط تحسف ،حيلاف العقود وأحيلاف الناس وحاجاتهم وطروفهم ورعباتهم ، وأنه لا تكن حصر عدم الشروط خيماً في ناف وأحد و في نظرته وأحدة .

ويوضح دالك ما براء من انحاث الشروف الحقاقاء و الدرسة العديدة التي يعرض له الفقه التي ماومها وشروحهم وحواشتهم وقا وليماء والاراء سهلت النصاك في كتب القانون الحداث الرهدم كان معرواء في أواند المعود الحافية ، ولا نحال لدلم، في هذا المقام ،

عير أن سفيل أين الشروي أهمه من أذ حية المبلية ، وطراقه عن الدحسة العلمية - وأهم ما سبوله النوم الثابري الارادي أمجيل ، وشرف عام أترمس ، والشرط المقيد حربه العيل ، ومحل بسوق هيد كانه مارامة على كل من اولا" ـــ الشرط الارادي الحيق ،

ومصاء الشرب الذي سوفف على مشئه المامهد وحده با مثاله الديمدق الا أم السم على محرد او دنه غوله (والسمئ مد شهر إن بادت) -

فعي فالون موحدات والفقود اللساني ، و كون دوحت دفيلاً . د أحفالسان موقوهاً على الرادة الموجب عليه وحده ، (أماده ٨٤

وارضاً في الشوعه الاسلامية ، عداً مثل هذا النمهد باطبيلا ببدال أو هم لا ه للس فيه مملى الانجاب الحقاقي ، بن تناهو من نوع الوعد في أما مدين ، وهذا لا يهوم الواعد كما أوضيمنا فيا مصلى أوالذي أنابه عشق باشترف ، وهو لا محور في جميع الديمكات والنقيدات كما ذكرة أيضاً .

مثاله دال قرصیدان و لو دال , احد ارضی صدفة موفوف قال مثلث او الحدث او هو ساء کان الوقف وطالاً و ۱

ثانياً - شرط بقاء القرمل .

وهو ان بشترط الزاح عدم رواح روحه الميزاء المداودانه اكا الواوهمها

⁽۱) عاوى عامه (ح ٣ س ٣٣٧ ، بهابش الحدية) ، والأسعاف (ص ٣٠) ،

مالا على الله لا تتروح وبدا الشرط خلاق ولد فيم من تقسد للجربة الشجمية .

فالاحدد الفرسي محترم داكات الدعث عليه سنساً ممقولاً كالاهوم عصبحة

الاولاد أو عير دلك من الاسداب الوحدية الله عليه فاسداً أداء كن الدافع الله

الا الحدد والمبرة ال.

رعلى هذا تشي هاوب الموجدات الله في وقلص على طبحة الشرط الله المتراس والداء حداث صوآنه من الأنساب المستروعة وارجق تقديرها الموادى القام سي » (المادة ٨٣ فقرتها الاحيرة) .

وعده الأحكار في لأحرد في شريد قد ما حربه الرواح السبي المنع الحرقي والديع الده العديم الحرف الأنجى الكي وهذا الراح هذه لتي الوجدة شريد الله المراكب المتراج الرحل معلى العداد حرث الذا كان ما ساع في سنت المعقول ولكن شريد السع الماصل في هذه الإشاء المعرفة المنطقة الوهو للنال المأ في هذة الأثم المعيم المنقولة التي كان القصد لله شجاع المراكبة أ

لم في الشرع الاسلامي ، ومنس منا الشريد الدلام حاصره ، إن الدعو حاصع اللاحكام الدعم أن في الشر، يدر فرس كان شريد مه المقطوع المقطول السطرف القولي بركان فيه عمم الاحد عراض فيوا حائر المثلا الدوار فل على المرات الاولاد" ما ما ما الارجال الحائرات و كما يش محور الشكراط الولام في الوقت وفي الوالم أم الواقف والما الما المرات الما فراك الراجال فلا ولا عالم الها

ولا خلاف من الدئه في صحه الرقف على شرط عدم أرداح الد الوصلة عالى مثل هذا الشرط ، فين صححه عند الي حامه ومالث، برهراي ، وباطلة في عدهت الظاهراي *

وأكن هذا الشرط لا نحور لا م تكن فيه عم لاحد الطرفين مثلًا لوطيق

⁽١) كولان وكارب - ٣ - ١ ١٩٤٠ ، در ١٠٠٠

⁽ع) حبر کا جانون لازمي تأخمه ششام المدن ۱۹۴۳ میل ۱۹۳۹ م ر Chespire's Moder'i Law of Ko. (37 - erty)

⁽٣) اي الحواري اللواب مده مدهم

⁽٤) خانه ۽ - ٣ سي ١٩٥٦

⁽ه) اهمده د چ خ س ۸ . . .

⁽٦) المحلى ماح ٦ رقم ١٧٦٦ .

الجد امرأبه على ال لا يتوج ؛ فالط الاق مصلع والثارج . عن .. ومعاوم ألب الطلاق ؛ كما وابنا ، لا يقسد بالشروط الفاسدة .

وفي هدد سنة على أولول الأوقف الدرية له في عدد في ١٠٠ أواق سنة ١٩٤٧ على له واد فتران الوقف شداط عراضية الرقف ونطل الأعرض وادوله وإلماء والحال الأكل شرط عدد حربه المستحقف في رواطهم أو الفائهم والمالف لهم عمر مصاحة راجحة والددالة ١٢٥ و١٢٣)

تالناً - الشرط المقبد لحربة العمل .

هد الدرد وعلى موجيل و اكان دماً ، كانو مهد احساً وع بقسه من درسه جفه في دجاره و الصداء، و العين توجه عام عام تحده ، من حدث الرمانة ومن حدث مكان ، فهذا ، ع المام دان في الفاجات السائي و في الحام ها الحداكم القريسية والانكليزية .

ام واكان ديم خرباً مآن والانسي فيم حد الفراقين منه عن ممسرسة ضاعه أو مهنه ما في رمن مدى أو مئان محدوث وافهو حائز في القاربون اللساقي وفي فاحهاد عربسي الاكان الأحم بدالا غايري شكر فيه اورفيس الب مجبره الأفراكان ممقولا ألماس عن علاقات بالمافيان وكان عبر مدير اللصفحية العامة ؟ .

و مدا و في ما را شاكم مدائمقها و في ها ادا بحث الراكن السديع من الصوابط الاحت الراكن السديع من الصوابط الله الله الله المحكن ألب كون حرّاً ولا يا ما يكي فيه عراق والحيام ، والحرار والحيام موجودان حياً في شرط الله مدالة ومحدة والمحدة علم وجودات الرق والمحدة الله مدا الشرط الأجراء فيات الرق والمنع صحنه "

⁽١) مجلم الانهو ، ج ٢ من ١٩٣٠ .

 ⁽٣) عَلَمَ الله و ١٩٥٥ من داول موحات و عقوداللماني و دارة ١ ١٥٥ واول عمل الله الي بوحكم محكمة المدر عدمة المراسعة الوراح في ٢ آف سنة ١٩٣٨ (1938,1 287) 8 (المال 2019) على الأعان الأمكاري المادر عام ١٨٩٤ في قصية مكسم الوراد علم النهيرة ١

ا (The Maxii) Nor eafelt Gin Co v Nordenfelt, 1894, Ac 535) (۳) راجع ما يشنه دلك في الاجارة وفي يبوع المراز الاحدة ٢٥ مال نحاة ، و ساله المحبد راح ٧ مل ١٧١) ، و لمحبوع (اح ٩ مل ٧٥٧ وما السعال) ، والمحدول الراجع التي ذكر الما في يحث موسوع المقدمي ٦٥ وما يمدها .

خيار الشرط

حلاقاً للشرط الأوادي المحتى الدي أوضحا ما ما قاط حسار الشرط واشرط الحرار حائزاً الرهو ال شرط عرفات لل كون الدات كون العاهم عاق ان كون شخص "أن عيرهم في عص مداهد الكير" في العدد مدا عددماما يفسحه أو ناجارته في مقدة معينة .

ما بدها ه في الدالم والمشتري او لاحدام والمسج المسج الدع او احربه مدة مماومه لكن من الدالم والمشتري او لاحدام وران رأح اله الوال وكل من شرط له الحداد في الدع صحر بحر عسجه في مدة المستلمة بلحارا الله الوال المسح و الاحارة في كوناك بدعول الصحاء الممان الصلاح والم المامك المده المعلمة وولم عسج وم يحر من به الحداد الرام السنع والانهام الاحداد المحدة الحداد الشرط الصدافي الاحدادة وفي فسيمة الاحداد الشرط الصدافي

ولس هذا خروجتر فه دكره من المفود فعلم المواد في حرّ حدّ عدد المؤلف المعاود الله الله المعاود ال

هد عبد الحيمين - أم عبد غيرهم ، كالشافعين وأحد بنان مافان الحرص لا تاب الافي عقود المدوضة اللازمة التي لا يشترط فيم القاص في المحدس ، كالمسلح والصلح وما أشيه "

و ستند جوار حيار الشرايد عبد الفقها - الى السنّة - فقد دال الني (ص) الى حدّ با بن سنقد الذي براً معد دكر ما بناي - دادا أن با بابعث فقل لا إحلاية ،

⁽۱) عمر دو د ۲۰ و با تعدما ، و ۲۰ د و با تعدما ، و ۱۱۹۳ ــ د ۱۱۹۳ من تحله

 ⁽٣) بعر الاست باله و بطائد أن حير (٩٣) ، و وسرحية تم عول النعائل
 (ج ١ من ٣٧٧ لـ ٣٢٨) ، والدر ستى (بهينامس كمج الاجراج ٢ من ٣٧ ، و بعن (ج ١ من ٣) .

⁽٣) المعي (ج ۽ س ١٠١) ، ونديله ڪبرج لکنبر (س٢٧)، والمحموع (١٩٩٣).

ثم ا ب فی کل سلمه اسمتم داله از الاث با با الهارصب فامسات ، و الها سلحطت فارددها علی صاحبها ه ^۱

وال عص الانه اكبي حسمة وتقبله رفو والشاهمي وأي شهرمة والاوزاعي،
استدوا بهذا الحديث على انه لا نحور ال كون مده الخبر كريمن الانه علم .
و كل تصاحب باليوسف و تحديل الحدق والامام ال حسن و البيرهم بر طوا
لمته قدس حربه على للدوء كامر من دال الويراجه الحدث نحله الاحكام عماله .
ام الامام ولك و ماء والداحر به فريد ماده على الدلام ديم والا و محددها.
نحد ما تخدم بالحدالات الحرب بالويد ماده على الدلام ديم والا و محددها.

وقد الحديث الفقيرة عداً في مداء والشاخار الشرط العديد الحديد الله على وقد الشرط الفقيرة على مدله على وألب حاربة عن ومث في مدله على المشتري مدله على المشتري مدله ورثبه الإحدارة المحدود المداود المحدود المداود المحدود المحد

اما به لك والشاهص ، فالهمياه لأن وراب حار الشرط والأنام حق لارم اناب لاصلاح المراب ، فهو الدلمل الدراء كما في الحقوق درانه التعرمه "

وحدماء حرفاول التوحات والمفود المدان للرط الحدراء فتعل غلي اله

^{؟)} دید فدیادا ت ۳ مین ۲۹) و حصیت (ت کامی ۱۰ دو وقع چی معیاد (مین ۲۷۳ د دوند کا کوید ت ۳ مین ۱۷۹) ، و کمیوع ت ج ۹ مین ۲۳۹) ، و مام دادی ت کامی ۱۸) دو مین (ن عاص ۱۹۹)

T. W. T. - 1 T. M. 177

⁽٤) كم الأبور دج ٢ ص ٢٩ .

ه ۱ آوس ہے آئے ؟ س ۲۱) ، و شارح کے بائے ؛ س ۷۷ ، ، و عد عد لا ل رحب (القاعدۃ ۱۱۶ من ۴۹۶) .

⁽۱) المحدوع (ج ۹ س ۲۰۵) ، وسرے محید الح ۲ س ۱۷۵ ، و برج مدی (بہامئن الحظاف ، ج 2 س ۲۲۵) ، ویلٹو چی عقیہ فی دوسے کے ر

و محق للعرامين أو لأحدهم أن محمد النصبه حق النصريح في مهيم معملة باله يوديد النقاء على النعبد أو هسجه وهذا النجهيد لا محور الشراطة في الاعتراف بالدين ولا في الهمه ولا في استفاده بدين ولا في سع النسر ، وإدام على المهلف ودرق عربية كافيه وادا القصب على الهرابي الآخر الديريج غراره في مهيم كافيه وادا القصب بمكنه الله يوجب على العرابي الآخر الديريج غراره في مهيم كافيه وادا القصب المهلة وم عمرج ديث العرابي برعابه في فسح المعد أصبح المقد عدا الاعرق كالها لم المهدد ودر صرح حداً الديرين الآخر برعابه في فلح المقد عدا الاعرق كالها لم الشرف كالها والما أحرابه المهدون وربث حدال الشرف الشرف الشرف المدال الديون وربث حدال الشرف الشرف الشرف المالية والمالية وا

البند الجزائبي

ان النبد الحرائي ، في اسم و القانون ولما الى الهاليات الأعن الدميع العراسي * العوا الاشتراف على ونه كاله كانت المدين عن ومقاما العرام الهابد والمدا الدواء مامع الواقع المال الدالم المالغ المال ا ولما أن القانة العصل والتدرو الذا يما عني علم المدارة

فهد الأشتراط لم سعت فيه المحلم من كنه الصواحد الشريد الصاء ولكن هاجون صول المحد كان الحقوف الدني المدالحر في و وحل على عرار القديون سدي العرسي الدنة ١٩٥١ على عرار القديون الما بس العرسي الدنة ١٩٥١ على عام وعلى الما بس العرب المدالحر في و وحل على عام وعلى الما بس المدن المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المورد الواقع و لا ما عجر الما هذا المدين المرب الواقع و لا ما عدد الحرب المدالة والمدين المدين المدين المدالة والمدين المدين المدالة والمدين المدين المدالة والمدين المدين المدالة والمدين المدين المدين المدالة والمدين المدين المدالة والمدين المدين ا

Clause pénale (A)

اداكان السداغرائي قد وضع تجرد التحير أو على سسل اكراء سديون عنى الانده ومحق للدائلي ان مجمعين عرامه الاكراء أدا رحده دخشة وللد على الل سقص السدل أمامين في السد آخرائي أدا كان فدا عام قسم من أموجب الاصلى، أم دا ٢٦٦٦ وقد أنمت الاحم د الله في "، وقاف اللاحم د الفراسي ، على عسار عدم لروم الميات اللغمرو ومقداره عند تطبيق البيد الجزائي .

ام الاحم و الاركبيري فقد فيد حربة المعقدين بدر الشائرة و حر التقاصي ال بدوق في الملح المشروط و دركاب فد وطالع بقصد تحديد الما الصرر الدي وكن وقوعه أ فهو معلم ومع م العربقين ، والله كان في الواقع والداعي الدرو الحاصل ، و كن داول عاكب كرامه أ تقصد اكر دالسميد على الداء و القصد على عدم الاستيد فلا تصح ، والقاصي ان بدالله و داول في الدو في الحداثي أ .

۱۱) صرافرار محکمه لاست. فحاصیه دوجند الاخیاد ، نداد فی ۱۳ از این لاول.
 ۱۹۱۸ ، عدد ۱۹

Liquidated damages (v)

Penalty (r)

In terrorems (£)

 ^(*) احر الترار الصادر في قصية :

Durlo, Premiat Tyre Co v New Garage Co (1915), A C 79

المصل الثاني الاجل

غريته ومفاته

ال العقد، كي ود ، على براع منجد والدخي و مقارب حلى وم يو هو الدي يدهد والقع حكيه في الحال والدبر للي هو الدى كوب معاملًا شارط و فلا تتعقد في الجال ، من يدوفت و مقاره عندي بحقق الثارك ، كي اوضح في العمل الدائق ،

ام العقد المقتري باحل فهوا على يوعلى التناك المصاف والموقب والمعلم المداف هو الدول على المعلم المداف هو الدي كول منعقداً في الحرار المسافة عام عرفتها المحلمة الما قبع فس حلوله الوقب المصاف الده مثالة الاحرام المسافة عام عرفتها المحلمة المقد في الحديث العلمان المعلم ا

والدوع الثاني من العقود المقاربة أحل هو العقد الموقف و معده العقد الذي يدمقد و قلع حكمه في الحال ، والكن هذا الحكم دنهي محلول أحدل معين ، كما في الاحدرة الموقفة لمدة معلومة ، وللسبالي هذا الاحل في الفاتون المدني الاحدال المستقط و المدنة ١١٧

وان حوار الأحسال في الشريعة الاسلامية الستند الى الآية الكريمة (11 و 12) تداميتر بدير اين الحل مسيّلي ، ، ، ، أ ، والى الاحاديث المعروفية في الموع السيم

١١) سو ټـ 'غږټـ (۲) ۲۸۲ .

وغيرها ، والى أجمع الفقياء وتعامل الناس،

وصعة الاحل اله مؤكد الحصول ، واله لا تمع العصاد تعقد ، على ما سمايه هر سأ ، وسرا محمل على من شرط التعلق ، لدي هو عليم مؤكد ، والدي ملحمل به المعاد التعرفي ، أنه رأب في المحلة الله على منح ملاء مداله المعارفي ، عن على معلقه شرط علم دفع المدي الاصل والحمل لا يصلب في عدد عدم الدفع ، وهو مر يمكن حكم عيم كنه مؤكد لا محالة (المادنان ١٣٣٣ و ١٣٣) ،

ورن لاحل ، كا عرف الدول للسب في ، هو و عرف مستقيل ، وكد الجصول ، من شأء ال علم السبحة في الموجب أو سقوطه ، ولا الكول له معمول رحمي ، (أ. ١٠٠٠) وهو هم من حسل للعد في الدالي الشريفة الاسلامية

رادس الاحل محصرُ به معبود فحسب الله الحواد في عيره الصرُّ الله من ما ما والدارو في الاصروت المعددة من أحس رفع الدار في ألاث ، سبال (دا كا ب راحمه في جِنَاية الحَطَّ الواما كَانَ في حَكْمَها أَا .

ولا بند من الاشارة الحبر التي المالي المعدد عبد في الأحل المستوح على فلل القاطني أعدد المعلم ، ووفأ الا به كرعه وارات كان در أعسرة الا طارة الحب مشارة ، أن و كن شارات في هدما الاجل محقى الأعداب العمد عدم الاعسار والا مجوز تأجيل القاطي لان الحق ليس له ، "

الامل العجل

مدهي في الأحل الت ركوب منصوب عليه في المقد أو مستديماً بالدلالة من م هفته أو مستديماً بالدلالة من المأحل ، و من النعامل أو العرب و العرب وعدد عدم اصراح ما الدلالة على المأحل ،

⁽٣ عرق ٢) ٣٨٠ هـ عدد عدد ي هده ساله ي كرد وسعه در ح في الأسلام (عصل سائي من باب شمس من ١٩٥٨) ، و رق ١٩٥٥ من د يا ب يا ب () صر الاستمالان حد (من ١٩٥٠ ، و هدير بعد ارب (ح ٢ من ٣٦١)

بعيبر الالتزام غامدً في الحال وبعده رود في القابون اللمدي (به و ادام كن تُمَّةُ أخل منصوص عديم أو مستنج من باهمه القصيم فليكن طب السفيات حالاً م (المادة ٢٠١) .

و يوضع دلك ما حامي المحبة أنه في سنع المطبق بنعة ما معجلا أما داخرى العرف في محل على السن بكوب لا سنع المطبق مؤخلا او مقسطاً عن حل معلام العرف أسنع المطبق الما دلك الأحل مشلا لم المائرى وحل من وق شك بدون السن المعلم المنس ولا الحديد ومع الرام السن في الحال أما اد كان حرى العرف والعادة في دلك المحل دعت الحديد العالم والعادة في دلك الحل دعيد العرف والعادة في دلك الحل دولة على المائل والعدل معلى الما العموم والمهر والعادة والعرف عرف العرف المائلة (الدد المائلة)

وكمالك في لاحدة إو النام مكر اداره المدة جان عقم نعلى مى وقاسة العقد و الأدة ٤٨٦ - ومثل حرالو البارج "عدد صابعاً عن حام عمل ساموم بذكر آخار عال الصلح أو علم يه وكون الفان حالاً "

أحبين الامل

لا ما في الأحل من ال كول مفتوه أنوجه بات للبيم أه وهذا إلى وى موافق لم قده في وهذا إلى وى موافق المده مقده في المده مفتوه في المده مقد الله على حس الشن الله كدا يوماً أو شهراً و سنه الم الله وقت مفتوه عند المقدس كوم قامل و الله يرور "صح السع المادي و الله يرور " وحد المدي و الله يرور " وحد الله المدي و الله يرور " وحد المدي و الله يرور الله الله المدي المدي الله والمشتري الله الله والمشتري الله والمشتري الله والمشتري الله والمدي الله والمشتري الله والمدي الله والمدي الله الله والمدين اله والمدين الله والمدين المدين المدين

 ⁽١) مثلا عادة ع مد مد الدح مد لبت ع عبد تجار مدمة بيروث وعيرها .

⁽۱) حدد د هر هما با حدل (بهاد که به حرام) باین ۱۹۹

 ⁽٣) هي مد که ۶ م وژ ۴ الفارسية و و مماها آبوم الحديد م وکات عبد اول السة مد به عبد عرب عبد اول السة م
 بد به عبد عرب عدده حدر عدج کرب ي سدخه حد بي هرب ا مرسي (عصمه ماسة م
 بد مر ۲۵۸)

^{2&}quot;V _ T - , a s _ 2)

ام اداكان أحس الثمن جا مدة محيوله أو عمر معسه كامتد از السهاء، أو الى الحق عمر السهاء، أو الى الحق عمر معسه كامتد از السهاء، أو الى الحق عمر الله مسلماً الله الركان الله عمل الله الحق دوالد باس أوم الشما وأكن ما كما وأمن الحسل حوارا وبث الاحل مع وق عمل هما الأحوال "

النفود التي يصبح رطها بالامل

مست المقرد عمدًا في الدولات او الادافة الوابعود التي فتها معى المملك والديند لا يمكن في كوب موقد ما أي مربوطة بنجل مستقد ، ومن المثلة للمقود الدين في كوب موقد الله أمن في المعدة المدين تدين موقد التي أمن لا كوب في الأعدة الا كدالة ، يا يرى في الأحرة والوكانة والكدلة وم الله

وكدائث محمد المعمس في العقود والديارة ت القواله جهد حوار (عدفيم (في المستقس ومحن بسوق ما حام في دلك عند الحنصين .

و لعقود والتصرفات التي لا خصيل السبيك في الحال تصبح أصافته وحدها الى المستقبل ، وأهمها الاحرة والوكالة والكفانه والوصنة والمصار ة و سرارعة و مسافاة والوقف والمطلق والفتاق .

أب العدود التي هي من نوع الشيابات في احال ، فلا نصح صافيها الي المستقس،

١١ نادة ٢١٨ من المحلة ، والمحمو ﴿ حِ * من ٣٣٩ .

⁽٢) مكسر الدال ، اي دوس الروخ .

⁽٣ هدية (٣٠٠ س ۽ وهيوع ڄاين ٢٠

لما في الافراقة من معنى المهار . وأهرها ما بعقود هي السلع و علمه والفسيم. والشهركة والصليح عن مان والاتراء عنى الدق والرواح والرحقة وما ف دلاك "

و الحير أنحور باحل كل دي في ندمه الانتخب المستدان ، ومنها العرض به ويا من حوف الدلا أن ومنها العرض به ويا من حوف الدلا أن والله حل الدي هذا حال ، ولو كان باحد عن عقلما لا تصح الله لا تصح الله لا تصح الله ويا عقد الرواح من الله لا تصح الله ويا تداه عقد الرواح من بسنعال الواكد أند ل دوم اللهن في السنع ، وحدل سام الما مع في عقد اللهن في السنع ، وحمد "

معاعيل الدجل

ان العقد اللور لاحق ، سواء اكن مد عدُّ أَم مُوفِيدٌ ، به تُر مُنْفَقَّ عَالَيْ مُ اطال .

ه همد الموقف عو بنار بدالد جر و من حدث النه حكمه الحراي في لحال الكدم حلاق بما يحر الدهن تحيون الالمن الالعمال علما مم عليه للما علين دا مع الماء آثاره الن عالما قدل حاول الاحل صيد يجه ومعلوة

مثاله صب شمه على اله ولا يد ب الكدن في الكدلة الموقعة الافي مستة الكافيات مالا لو مستقد مالا لو قال ما كدل من هذا السوم الى شهر ولا نطاب الكافيان الافي عرف هذا الشير و مد بروزه بم من كدله و (الماده ١٣٩٥) و كديث في الاحدرة المفودة بسه يجري حكم حالاً ولكم استقد عروز السه و يظال مفاعيلها مجلال ثلاث الملة صحيحة .

العا العقد الله ف أي المستقس فهو المعقد في ألح أن أنا تقف معاعير بساله حتى

۱ عامل المصابعات ۲۰ ص ۷) ، و در حکام ح ۳ ص ۲ ۲) ، و الدر اهجام (چ ۲ ص ۲۸۱ و ۲۲۱ د ۲۲۱) .

آ(۲) النتسباوی الداریة (ج ۱ من ۲۳۵ پهامش الهندیة) ، وجامع الفصولین (ج ۲ من ۲۱۳ ــ ۲۱۲)، و لمحدوج ، ح ۱ س ۳۳۰ ، ، هر آنی المستنبات فی الانساء والنظائر لای تحم (من ۱۰۰۶)

⁽۳) انظر نادنان ۱۲۳ و ۱۲۵ می الحج باود ر الحکام اس ۲ س ۲ می ۱۹۵) و قطامه (سم ۱ مین ۱۲۲) د وسرح باینمی محلی ایکه (س ۲ سے ۱۵۵)

حبول الأحل المعين وقد أوصيف المحبة دلث فقالت ال والاحرم المصافة صحيحة والمرام فلل حاول وقلم الله معينه عاليس لأحد العاقدين فليح الاحرة عجرد قوله ما آل وقلم عام الدوم وي إلى الهدد الاحراة بدأ مصارة من وقت معين في المستقبل والمذة ١٨٨٤

وهكما حور بي أن في مان هذه المقود أن سدرع بالوسال الاحداصينية للمحافظة على حقوقة ، في ستوضح في نحث السياد ومعاعين الموحدات ! .

ثم متى حل الأحل فى الملك بعد ف اصلح هذا العقد كأنه مايجر ، فشئ<mark>دى،</mark> مقاعيلة من هليا. وقات

ستوط الامل

ان لاحل مدد " سقط محبوله بهر مقط الطاب بدوري، هم ووم المدن دار افلاسه والرام ربه اراك الدام مع الحلاف دوافع في بعض. وفين دائشلا عدمن الملاحظة بالدلا العراروم لذال أو لا دائد، على الاحل فضف. فعله والالاكال من الاسع المؤجل بواده الع"

الولا – وعاة المدين .

ان همهور الفقياء المسلمين عواول نجار، الأحق بوء المدن الوجع بهم في والله أن دمه المدن المصلب بواله والأادمة الرائمة لأنهداء التراموة الدين ولا رضي الدائل تسميهم ، وأن يحقى الدائل "ملق ما التركة الذين مصلحة الورث المسهم الت محل" الأجل لانه لا ميراث لهم الانتما فشاء الدين .

ولم بشدً عن الخهور الا عمر فديل ، كان حال العلي مدهب الشهور عن هذا الامام لا يحلّ الدى المؤخل توقيقا اللمن الاعتداعيم أنوري، وعبداء لم هؤلاء هي قوشق الدن ، أما إذا كان لصدى ورثه وفياوا سوئيق الدن ترهن او كدلة ، فيهم

 ⁽١) تعصل الأول من عاب الأول من عليه العام و عالم ١٩٦٦ من شحالة ، و عادة ١٩٩٦
 من قانون الموحمات والعقود القينائي .

⁽۱۲) الدوی بر الله (۱۳۰ می ۱۳۹) عواکد ایک ۲ می ۱۹۶) عوالام (۱۳۰ می ۱۹۸) . مین ۱۸۸) د

يرتوب حتى الاستعادة من الاحل كم يرثوب بنتى الحفوق أبالنه أ

ا، ونون التوحيات والمعود الله في ، فانه يعل في هذه المسألة على الدائم وقاة بدراً في هذه المسألة على الدائم وقاة المديون مجمول كل ما علمه من الموجيات دات الأحل مستحقة الانعام ، ما علما الديون المصنوع الأميات المديمة (الماده ١٩٤) الوهو بدلك فريت من مدهب عهور الفلم و المسلمين ، والعديد عن أحبهاد أنح كم القرابسية ، الدي دهب كماعت أن حيال الى أن الأجل لا يسقط بوقة المدين منديدًا .

قائباً - أفلاس المدين .

هن آن افلاس بندس و عجره عن دفع ديرته النقط الأخرونجون ديوته المؤجلة مناجقه حالاً لا اجتلف الفقه التي الحوات عن دائث

ومان الحمدون بنه الا أبير الافلاس على الاحل ، فقديم إذا كابت الدنون التي دمة المدنى العصائب حالاً والقصيا مؤجل ، فيقسم أنه الديان الفراء والدين لجنب ويوسير عالمه عاد لمحال الاحل الشروكييم أصحاب الدنون الناج الذافي فيصوا وحديث الراوية المشهورة علم ع ودعب اضحاب المدعل الطاعري :

والكن هذا التي و محرح على اصحاب الديون المؤجلة ، وقد المحصوعي حقوقهم ، وعال عليهم بالقداس عن البلغاب الديون الحاكم الدلك كان راي الاقام ما بك في هذه فيك ما وفق التصلحة واعدل من فاحلة الحدالة بان العرضاء العمى مذهب هذا الأدام ، لكن أناه لأس المدي الديون فيؤجلة التي علية " ولهذا الركي الجد

⁽د) (در شر و لام فی باضع مدکار ، و ندونه کای (ج ۱۷ س ۸۱) ، و دد مه اهجاب (د) (در ۱۷ س ۸۱) ، و دد مه اهجاب (ج ۲ س ۲۸) ، و معی (ج ۲ ص ۸۸ با ۱۸۸) ، و عدم کام ماهد کار می ۲۷۷) ، و عدم کام کار می ۲۷۱) ، و عدم کام کار می ۲۷۱) ، و عدم کام کار می ۲۷۱) ، و عدم کام کار کار ۲ می ۲۷۱) ، و عدم کام کار کار ۲ می ۲۷۱) ، و عدم کام کار کار ۲ می ۲۷۱) ،

⁽۲) مور در را محکمه سیار استهٔ انسام (پ ۲۳ آب سنه ۱۸۷۱) ((۱۵) - (۱۵) ۱ - (۱۵) - (۱۵) ۱ - (۱۵) ۱ - (۱۵)

وقادوس باله مسير (عمد كلمة موجات ١٥٠ - ١١١) . في ٢٢٦) ،

⁽۴) الداوي هنده (سره صر ۷۱) ، ورد محتار على الدر محمار (ج ۱ س ۱۳۱) .

⁽¹⁾ المحلى (ح ٨ رقم ١٣٨٠) ، والنبي في الموسع لدكور

⁽د) السوية بكري و . يه محليدي ناصع بدكر

رضاً فاول عوجات الله في دادرة ١١٣ ، وقع على البحوة عصره ١ ام الامام شافع واله الرابع صالبدها بين فصال وافيان وادالله

ام الامام «شافعي فاله الدام السنعرض المدهنان السافصان ، فيدي الاوالية الدى اعيم له عادوت ال بدعان بديها" الريكن اصحابه رلحيجوا المدعب الدول ، واعتبروا الدالاجن لا تحق دلافلاس على الاصح "

ثاناً - تنازل المدين .

عن أن الأخل من حتى بدس فليجوز بداله عنه 19م الممن حتى الدائل ولا خبر على فدول الأند و فل حيرته بدم أنه تجب المصلل الناع مدهب وسفد الله أنا ال القلميات أواد الفقياء في هذه المسألة ، وتفوقت عن عده الداهب الجاملة

هدلت طالمه ، كالتدهر به او الأاراد الذي عليه الدين لمؤخل الل حجابه فالل حلد تا فل أو آرار الدنجير الذي له الحق على فلوله الله المواه في كل دائ الده الروا لذر عجمه علمه م كله ، والدروض كام والحوال، بالا الله كول المبحل يوضى الدائن نفسه أله .

وه أنت صائمه أخرى ، كاختصاص وعادومن له الأحن صديدًا يسفر مه داء مرج على حقه عام وأنه الأحن من حن المدس وحدم ، فيه اسفاطه وفضاء أفدس المؤاجن فس حاول أحله وأجمار الدائن على قبصه "

واحيراً توسعه عص الفقه ۱۰ كالك والشافعي ، وقالو عابد مان انه كالب مما لا مؤاواته في حمايا و عابه احبر الدائل على قاصه ، والعكس بالمكس العكس او فكما عند المداع دي الحق من أحد حقه قرآق الشافعي بين حاليين ...

الاوى ، ادا كان الحق من علم والحوال أو ما شاء اللهي ها مده خاله لا تجر الدائ على قبص حقه فلل الاحل لال من الصلحة الرفض ، فلعص هالما الاشتراء كالاكل والشرب العير مع أم من الرامص ، كاختوال الانجياج الى رعى والمفة

⁽١ حدر فانون حد قد منهاي (الماه ١٥٤) ، وقانون التحارة الدنائي (المادة ٥٠٠) .

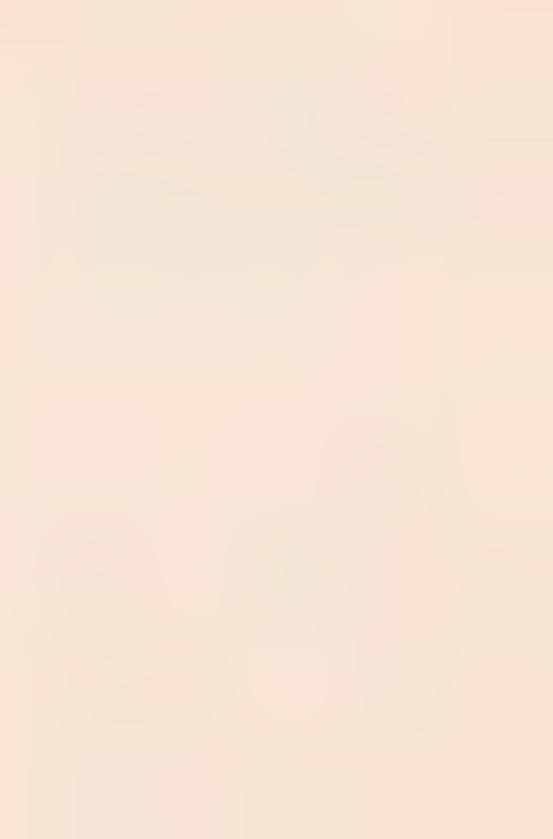
⁽٢) الام في الموضع المذكور .

⁽۳) الوحد ما س ۱۲ . (٤) المحلي عاج ٨ رقم ١٣٠٠ .

⁽۵) عامل الصواب و ج ۲ من ۳۲۳ . و لاساء و عنائر لان کیم (ص ۲۰۹) ع وشرح بریسی علی کنر ۱ ج د من ۲۰۹ .

أما في الحدم لذية ، أي إدا كان حتى من عير هذه الأموان ، كالدهب و عده والنجاس وغيرها من العروض ، و ماش مجبر على استنده حقه ولو قس الاحل او بعده ، فواضح أن في الدهب الاحير كثيراً من الصحه والمدل ولاحن ، وان كان في الاصل موضوعاً المنتجه المدين المالا الله يوضع أحياساً المصاحة الله أن وحده أو المنتجه الطرفين معاً ومحل برى ما العرب مداء في الاحل التا المصرية منا له على الله ولا يجوز أحد رادات على فدول الاحد، قسد الاحل ، إلا أدا كان الاحل موضوعاً الصاحة الديون وحده الداكان الاحل موضوعاً الصاحة الديون وحده الدا كان الاحل موضوعاً الصاحة الديون وحده الحدة الديون الاحدة الديون وحده الديون وحدود الديون وحدود

⁽١) الام (ج ٣ س ١٣١) ، والحيق في الموسع الدكور .



الباسب رابع مفاعيل المعقود وخاتصا

الفصل الاول

مفاعس العقود

تتبر النتود

عد درس العقاد العمل بد والشروط العلواء لدلث ، لا بله من بدي، ثره الشرعي ، من باحدة الصدر ، أمر أحراء ، رمن باحدة الاشحاص الدين إندان وراياه من فاطية الحري

التصنوب المفداك من الحارف وعداء عوالم المارة الماهية لم عقد أخراء وتحيف الصاً باختلاف م دات الترافي النماد الذي وما شاترط وقيه من شروط وتعهدات :

وكثيراً ما نجة ح الامر لاحل معهم هـــدا المصمول الى عسير العدد و ما به المتفاول المعدوم و ما به المتفاول المقتلة ، و فق القاعده كله و الله الامور مقاصده ، والله و المعرة في المعقود للمقاصد والمعطى لا بلاله حدوالمسلم في » و المددت ٢ و٣ من المجلم ، و الما المقادة التي سنت على الحدرث الشريف و أند الاعمال بالمبلكات وأند لكل امرى، ما يوى » .

وتخصع المقد من هذه الحية الى فواعد القصد العامة التي تشبل حميع النصرفات الشرعية ، وقب ند أوضحنا عده القو عد بصورة مفضلة في غير عب بدأ المعرض ، فيائر الجع\ ومحل بن بعود اراً الى الصاحباء بل بكلفي سيصصر والسرد ، هـ، منها في المحله ، على ساس بندكار السن إلا - وهـ هي

اولاً بدعيد بمرض النبه والصفر بمين با به والآيد العلق بالظاهر حق العلا أو الذا تمارات ممراده المدة . فيحدث بعيل بالصفر اصطراراً رعلي سنين الاستداء فيمدرة الحلم ، و دايل الثانيء في الأمور الدصالية عوم مديمة اللغي الم محكم في الصفر فيه المسر الأصلاع على حقيقه في الددة ٦٨

ثاباً . الوالاصل في الكلام ال محمل على حقيقه مداد الرهو لا محمل على المعلى الحري الأادا بمدرت الحديدة الراد كالت مهمة الدلالة الحددة الحملا بهمل الكلام الاا در مدر الحدله واي عمل على معلى المواد ١٢ و ١٥ و ١٦٠ ٢٠) . الشار مع الدالة المعلمة عمرة بالدلالة في مقابلة المدر مع الاولامة المحدد بصاً أو دلامة المدر مع الاولامة المحدد بصاً أو دلامة المدر مع الاحدادة المحدد المحدد بصاً أو دلامة المدر مع المدر مع المدر المحدد المحدد بصاً أو دلامة المدر مع المدر المحدد المحدد بصاً أو دلامة المدر المدر المحدد المحدد المدر المحدد المحدد المدر المحدد المدر المحدد المدر المحدد المحدد

راعاً أن سود العقد كن وعسر دل هو المعهود عرفاً وعادة ؛ لأث و عمروف هرفاً كاشتروط شرطاً ، ، و ب و النعاب بالعرف كا عنف عاص ؛ (المادتان على و 10) .

أثرالعقد الجهد الاشخاص

معلوم ب عمد را صه شرع، بن عاددان و اكبر ه وأن أساس هذه الوابطة هو البواطي عليهم (فكان طلبعباً ان كون العقد ميرية المده قدس (ون عيرهم ه وال يكون الوالمهد متحصر فلها تا قمه وواحاله .

ولا رائب في الداعد الداكر المدافدين لفضد الداه فلاس الحقيقات الفسيم ، لا من يسوب عليم سولاء أو سوكاء المواضح المالعلمة الذي نحاء الاب تولايله على الله الصغير أو أندي بجرته الوكيل توكائمه عن موكاء ، هذا العقد ينفذ حكمه على الصغير دون الاب في الحانة الارلى وعلى الموكل دون الوكيل في الحانه الشامة ، وقد الحق بالاسافيان من نقوم معامهم ، أو المسارة أصرة من كان حلفاً عاماً

⁽۱) في الفصل الثالث ه من الياب المقامن من ٢٠٠٠ م. ١٠٠٠ ي الداهـ ٠ (س ٢٨٠) ، وق عد ك ١٠٠٠ س ٢٨٠

لحم ، كالورثة والموصى لهم والقرماء ١

ه و ته ـــ ترون بعقود مورثهم ، فاستن النهم الحقوق التي يمكو نورش ، وتجب عليهم «بترامات بنورث ــ به صبى حساره البركة الرسوطيح كل ديث في باب اشقال الموجبات .

و كدلان بعداً عقود بدير عبر المجدور ديمه مصاره كان الدائدة، لا في حص الإحوال الحُرجة أي محور عهاف يا فاصدر على بات المدود ، يا ساوه مع أعداً في بات مقاعل الموجد با توجه عام

الثاقد لمصلح النير

الباقليدي الإصلى والإلى المجلس الرداقي الماقلين والمن قوم مدامية والمهاقلية المرائح والمن قوم مدامية والمرائح على على المالية على المالية

ان الشريعة الاسلامية ما قرادات المها في الواقف نحور الواقف ل شاؤط السايعة في الواقف لاشيد في مصلين الراعين موجودات و الحال هما له الحكامة الحاصة للمراوفة في كالب الواقف ، وعلى كل حال الله المعاولة المعقود وكذاك رأال الشراعة الداكيراء بوحال في المقود الما معدد الله في الدقيد الأحوار من ثم المعافلة للصابعة العال في هالمنافلة الشراعة " ، الا في العصابة العال في هالمنافلة الشراعة " ، الا في العصابة العالم المسابقة العالم الشراعة " ، الا في العصابة العالم المسابقة العالم الشراعة " ، الا في العصابة العالم المسابقة المسابقة العالم المسابقة العالم المسابقة العالم المسابقة العالم المسابقة الم

وعلى بفكس من دلك ، قال هذا الله قد مصلحة العير حواره الاحتيار دفي هرب وسكو بنادا ، وحواره القاول في المال والدال وعيره من البلاد .

⁽۱) عد بالعادي هذه د أي في دير ۲۲۳ من دلال مرحات و معد 11 ، ي

Stipulation poor autro; (v)

⁴⁻ wh . 2 - w w. 5 (4)

⁽²⁾ جامان (چ ۳ رف ۳۷ وماحدة) ، و التف۳۲۸ می اعتمال علي الآباي ، ومعان الأسناد افرامام (۱۹۳۱ - ۱۹۳۱) في محاب العجبة الله ۱۹۳۹ (می ۳۲۹)

وهائد ما ورد في فانون الموحمات والعقود اللماني في هذه المدُّلة

و أن الصده الدسمة في العقود محميل شدودات من أأو حدد الانجابي ، فيحور مراء أن للاعداد الشخص والسأ الدائرم عند الشخص والسأ الدائرم عقد الدائمة المعرد الدائمة المعرد المحرد المعرد المعرد المحرد المعرد المحرد المعرد المحرد المعرد الحرد المعرد المحرد المعرد الحرد المعرد المحرد ا

وال لمعافد علیجه عیر کنی به رحوم عنی به قدم به با د الشخص الله ت مشاهدام تمادات الته و حماله (با ده ۲۳۱

الفصل الثاني حل العقود

اسياس ولحق

ان لا ترام الدشيء عن المقد هو كرا في الا الرام التا حتى شجعي لا كونا في الاص الدآل بالل موصاً بديني بالدات مفاوية مقاله با هم الاعدام والاتوام و بقاله وانجد الدمة واستجابه السفياد والتجديدا.

ويدد كل أدبب محمده بالمدود فحسب ، الل هي المد الناع مه المنقوط الخسع الموجبات على ما سعين في القسم الآتي -

عير أن اللالترام المقدي أننا بأخاصه للمقوط، بالحاعل حل على تعقد فال بالهيدة، باوافي الدائد، أو يسلب التهاء مدته .

ومقدار بد كنف بكون لاحل المسقط سناً لانحلان العقد في العقود عوفية ، كالاجارة وغيرها ، ولكن هذا لا علاقه أل به ، لابه محتنط بالنفيد العقد لهسه

وفيه عدا هذا توجد المناب منفذة لانجلان العقد , وهي نختلف تاجلاف أنواع المقرد التي مرآت معد في الأفالة في العقود اللازمة ، ومنها الفسح فيه المقود غير اللازمة تضعها أو سنت وجود أحد الحيارات ومنها البطلان أو الفند في المقود غير الصحيحة ، فنحن غراً بدد الاستاب مراً سريعاً ، ثم توضح بعد ذاك لمثر عدم الشفيد أو أستيمائه على نقاء العقد أذا كانا من فئه عقود المدوضة ،

و ملاحظه ؛ استمينت كلمة الصبح في كنب الفقه آخد بأعمى رفع العقب من اجبه ' ، كما في الفسح بسنب احد الحارات ، واستعبات انصاً على رفيس على العمد

ر ۱ ا ساید خدانی سرع ک الدفائی ، ح د می ۱۹۷

المستقبل ، كي في احوال فسيح العمود الحائرة الوعلى الارمة . أما قاول الموحدات اللساني ، فاله ستمنى حلّ العقد العسب ، أداكان أدا أثر رجعي ، وستمّاء فسيحاً اداً افاضر أثره على المستقبل (ما د ٢٣٨)

الوفال

مد بده و المقد الصحاح الدول اللازم ، ينترم المده بدال المعدد ، فنو الدم الحداث و راد الرحوع عنه ، مكر له دلك الا ترضى الدران الآخار و موافقات الموادر المدا الله المعد المدل بالتران ، فلا تحت بد لا التراني المسلم . أو كما فال الرامي المداد المدادان لا المرد المداح كما لا المواد بالمقد ، لايا المقد المدادان المعادل المدادان المدادان المدادات ال

و به لمن الأمور المستجه في الشهر مه أنه التراضى المرابقات عليني الرجوع عن المقاد عالما تدميعها أو بدم الحدهم , وهذه ما يسمأني الافالة - فقد لحدم في الحال بديث الشهرات - ومن أمان عدماً الرائم له يوم القدامة ، " .

و مربف لاقاله شرعاً هو رفع العقد و رالبه بانفك في الفريقين في العقود اللازمة * - أو فل هو الانداق على عكني مصمون الانفقاد ـ فيدا أسماه الوردان رضى المكنن * .

و كون الادله في المقود اللارمة ، أي التي لا سبقل احد الفريقين بالرجوع عب دون موافقه الآجر ، وشائره أنصاً لصحه الادلة أن سفلتي بمقد نقس الفسح كا سع والاحرة ومحوص ، لا في لا نقال الفسح من المقود والنصرفات ، كالسكاح والطلاق واللعناق والايراء " .

⁽١) ذات المعود من ١٩٨٠.

 ⁽۲) روه اسبقي ، و ره ۱ ما او دود وعبره ند راب محالله ، نصر سال اي دود (۱۳۳) .
 رفم ۲۴۲۱) ، و هنج کند (ج ۴ من ۱۲۸) ، ورد شجار (ج ۴ من ۲۰۳) .

⁽٣) النحر (ج ٤ ص ١٠١) ، والمادة ١٦٣ ص المحلة .

Contrarius consensus (1)

 ⁽٥) لدر لمحتار (سع ۲ من ٣٠١) ، و محر اين موضيع الدكور ، والاشتاه و مصائر
 السيوطي (عن ١٧٨ – ١٧٨) .

ولقد درس العقيم، والتحليق من قالان بق في عقد السبع بصورة حاصه و وحديموا أهي فسبح للعقد السبع أم سبع حديث و فعال هميور العقيم، أنها فسبح للمقد الأول وشداً عليهم من الحديث الادام أبو يوسف ، فقال أن الادلة بسبع أو ما دام الأمام ماك الافي بسبع الصداء والشعمة والنع البرائحة الأ

ام شروط الاه به ، فهي مندأ أن عنى شروط الانفقار ، من انحاب والوب و تحاد تحلس وم الشه ال ماعدية ، برماني افاله سنع أن كوب ديد مع الله والدا تنف كنه لا نصح أو فائد، وأنا الله عصة صح في الدقي تحصيه من النهن المسلمين ، و كن هلاك الدال لا كون ما عاصم "

و في صلح الانتقاد بالرحي الصرابح أو الصربي ، كرد الداعات الداء حراء عالم و دلاله ، وبي الحجيد وعدال ما حيور العدر ، عرار أداعات ما إلى العمى " او صاً تحور أداعا الإدالة العس الصرافه والشروط ".

النبخ في العلود الجائزة

فيد في صدر هذا القسم * إن الدقود الرفية لمقدم من حدا الروم، الله "الاث فئات , الأولى فئه الفقود اللازمة ، وهابده فالم الأن فها لا تنجل إلا بالأفانة وفي الانجو ل التي محتمل الفسح فقط

والله بينه والله "م هي المقود الحائرة أبا عام اللاربة من أخ الله أبر من حاسبه وأحد الصدة العقود مجور فنها العسج من كالب حائرة من قابد

عالعقود الحائرة أو غير «الازمة من حاب العربقين محور فم أكن عليم أث

⁽۱) بصرفي هدم سناً ما مداخ (جاله س ۱۳۰۰) به عداي عصه اساكه دواء وي الرابه (جاله س ۱۳۵ مهامس هدمه) عوالا عروبه (جالس ۱۳۹۵) و وادر المحاد (ج۳ س اس الات) دورد الخار الحاد من ۱۹۸۱ دار الحاد عي الحاد من ۱۳۷۰ اله والاسام الاستان المحاد الما الاستان الما ۱۳۸۵ دار الحاد من ۱۳۸۵ دار الحدي (جاد من ۱۳۸۵) دار الحدي (جاد من ۱۳۸۹) دار الحديد (من ۱۳۸۹) دار الحديد (من ۱۳۸۹) دار الحدید (من ۱۳۹۸) دار الحدید (من ۱۳۸۹) دار الحدید (من ۱۳۸) د

⁽٢) الواد ١٩٠٠ ــ ١٩٩ من الحلة .

⁽١٢ سمم مصودي (ع ٢ ص ٢١١) و باده ١٩٢ من کاله

⁽٤) الانشاه والنطائر لان نجيم ، ص ٨٤ .

⁽٥) الفصل الثاني من البات الاول ص ١٦.

يفسح العقد دون وصى الاحر مثاله فى الشركة مفسح العقد نفسح أحد الشركين. وانصاً في الوكانة نجوز بكن من لوكس او الوكل انه نفسح العقد ، الا ادا بعلق بنوكانه حتى لماين وكديث في الوديمة لكن من المودع والوديع فنتج المقد متى شما ، وهكذا

والعقود اللازمة من حالت واحتره من الحالم الآخر مجور فسحه ماهات في العراقة المارقة والعقود اللازمة من حالة الم المالي كون حائرة من حالة اكا في الرعن والكفالة المرابق الوعن الوعن الوعن الوعن الوعن الوعن المالية والكن أبس لار عن عام الحق بدون رفني المرابق أ

ران العسم في حمام هذه الإحرال لا شوفف على حكم الحدث ، و لا كون به او الحملي الدعاء على المسلم المداء من حداله ، دون ان تؤوا في معمون العقد المدي تدفيق دلث الحق ، في عرب الموكل دوكن مبلاً ، المدين وكالمه من والمب وصول حمر اللم الله ، وكن المعنى عدافة صحيحاً في فائث الوقب

اخشيخ بسبب احد الخيارات

ان المفود غير اللاومة التي ذكر بالها هي غلى هذه الصفة الطبقم و محسب م هيايم.) لان الفراص المقصود منها القنصي دائث "

عير أن العقداء وأن كان تضعه لأرماً ، بكون أحداً عير لارم النب وجود أحد الجدرات ويه الوممي أخرار، كما أرضيف صافحاً ، هو ألحق المعطى لأحسب العاقدين بان محدر فللج العقد أو أمضاء حسب ارادته .

ويثب الحدر في العقد الدابرضي المعافدين، وأما الدون رضاهم ، في العثالية الارى حدر الثرات ، وقد فسره معداه والحكامة في الدب السابق

ومن العله الثانية الخيارات التي تنجم عن وجود شأنه أو عبب في أرضى أحد

دا، بدد محد و ۱۰ د و ۱۰ د و ۱۰ د و ۷۷ می څخه .

⁽۲) بود ۲۱۸ - ۲۱۸ میل

⁽٣) القواعد لابن رحب ، القاعدة ٦٣ .

⁽٤) الفروق ، ج ٤ ص ١٣ .

المند فلمين، كالعلط والدين والديري والاكرام، فادن" حل في عداد هذه الحدرات حيار الوصف وحدر العيب وحدر الدين و سعري وحدر الرؤية وعبرها.

و عدد اوضعد كثيراً من هده الحدوات في التحاد داصلة وعلى كل فتعصيل الحدوات هيماً تحرج عن موضوع في السادى، العدمة ، ويرجم الى يجث العقود الحصد ودووعي ، هذا الى ال حالمة من الرت حلاداً عن الداهب ، من حث الحصد ودووعي ، هذا الى ال حالة من الحدد الحكام و دئي ا

وتوضح دلث ما را ما في حيا الرقاء الفقد فان به نقص العقم اكالح مين ، ورفضه خيرهم كانش به في الراحية براء الل عقد الكوم نحور الحاربية العابد روفال في المراف في المدهب الحامي بالرف نحور في الماه في الشافيني والحاسي

والحلاصة التي تقصد به هي اباضحت احدر عدر على المداء المقد أو على حدك كلفي شاء دونه رضى الأحداء والماحدة الصريحة أو الصداعة المي مكل ما بدل على الا مامده المعدد عداعته مروال مامد الخدر والدا مصادعتي هذا الوحة صابح عداد لازماً

د دن العقد الذي و، حد هده الحراث لا علج بعداء أن تحراج الى فلح. وأكن هذا العلمج في القول السائد الثرة الدفد عليه دون حدكم الحرك، الا في نفض المستشبات أن، وافي الأحوال أي تحصل فلم تواع السام الطوفين. فحياد لا تدمن حكم الحرك كالاتات العلمة أو عدمه

عدم الامازة في العقود الموقوفة

من المد على والمال المقد عدم الحارب من لتروفف عالا المقد علي وطالم في والماله العقود المرافر فه

مثر به رب فی عمود عصولی اما ار کی السالد علمه الفقیاه المسلمین یعتبره عقداً موموفاً علی احرة صحب الحق عال احربه عدا دوالا فسح وعد کابه م یکی .

۱۱ ت به ب بي سند في المع ۱۰ تي العج ۱۰ - " من ۲۰) ، و دمان الحيكام (من ۱۸۹) ، و دمان الحيكام (من

۱۲ دو عد لان رحب (انظامدة ۱۳ من ۱۹۳) ، والاشده لاي خبيم (من ۱۳۵) ،
 ۱۲ د ځان د سي ۱ س ۱۷۸) .

وكدائث الصاً و بد امان أحرى من دائث في عقود تصغير المبير الدائرة المائد النفع والصرراء وفي النصرف دشنيء الرهوت ، وفي الوصية وما الحق لهسد من تصرفات المونص .

طلائه النؤد وقبادها

ان العقد الصحیح هو سنعقد راستهراج دایاً اورجاداً ارال طل هو عسامر استوارع ادلان آسمندای وقامند از با عداده عند می فات به هو انشهروع البلا لا رجاد ، کا مقد دسایی فنه نیم به او با ای دیث ،

ا العقد الدخل لا حكم له مصفيت أنه ولا عقب فيجيعاً الداً ، و كن العاسم يضاح فاجيعاً ترمان علمه العبداد .. وفيم الوضحة العصل دلك في موضعه آ .

وقد في الدة عنه لا شيرت الدين في فينج بعقد الديند، ومن بات ولى في فسج بمقيد الدطن ، ولان تواحث شرعاً لا نحسج الى الدين ، و كن دنات تحلم بلا رئيب عند عدم البراغ عن المنع قدان ، و اله عند حصول هذا البراغ لا يد من مراجعة القصاء .

منارند

د أرده على الخديدان غارف عن هذا النفسير في الشريقة الأسلامية وما يقابه في الشرائع المدينة الحديثة ، وحدة أن هذه الشرائع عصورة عامة تفرق مي المطلاف المطنق.

⁽١١) ي محث تحام معود ، وعبره ب عصوبي ، وعارمات لحجو عبيم ،

⁽٣) القصل التاتي من الباب الاول من هذا التسم ، اي من ١٩ ـ

⁽٣) درر لخکامه - ۲ س ۲۷۵ م

النبرين، والمن جم عكمه السارل عنه ، وهو عقال في الشريعة الاسلامية الهسج في بعمد على اللازم سنات الحد الحدرات ، والنسلج في العقد الوقوف او بمقد الفاسط عند من قال بهما .

أما البطلان المصل ، فهو الدي للجبر عن فقدان أحد اركان كومي العقدة فا عقد الموصوف بهذا الطلان لمصل لا للج الاثار الدولة التي نقصد البها للمعاهدات ، ولا لكن مدئها أحراء ، يجارى في البدهد على موضوع ، يو مناج أو الدول الشكل المصوب ولواً أو ما الله الهدا المقد للذالة المعد الراطن في الشريعة الاسلامة .

ولا به من ملاحظة الم الشرعة الاسلامية عمير المقد الدي بحرية المحموت و الصعبر عبر المهيز عقد باطلا ولو الحرم الولى أل ومعلوم الم المقد الدطل في هذه الشرعة لا حكم به السلام ولا تحور المصاؤه ولا الحربة ، والحكن في المعطرية الحديثة عمل هذه المقد كر في عقود عدي الاهبية باطلا معلا للما تسبياً . في مسيدراً على الحداث المدعدة مرادم الاحداث المدعدة مرادم الاحداث المدعدة مرادم الاحداث المدعدة من قصائياً الموهو يصبح في عديدة والله مداً .

ولا يأس من الأشارة الصا الى الله على المؤامل رادرا على ما ذكر فئه أخرى من المقود عبر الصحيحة و كدلك احتملت من المقود عبر الموجودة و كدلك احتملت المسلمة في شرائع أحرى و فعد الا كالرا مناذ الله عن العقد الباطن والمقد عبر الدامل .

وعلى كل ، و بدعة التي تستخلص من هذا البحث هي (ب العفود عير الصحيحة من م لا صح بمدده واحرتها ، و لاوى من م لا صح بمدده واحرتها ، و لاوى لا بدقت أصلا ، و الثانية تبعقد وأكن على حطر الاعطاب بن عبد من بنصرر من بقائم ، هذه هي الفيكرة العامة في النفوس أوم يكن الخلاف الآكي النفوس والتسبية والاصطلام ،

⁽۱۱) مر نواد ۲۲۴ و ۴۹۲ و ۹۷۸ من الحالة .

⁽۲) بعد مور ۲۳۳ سـ ۲۳۷ می ه این موحدات و علود) مین و کاب جوسران (ح ۲ وقم ۲۵۰) ، و سوی (ح ۱ رفد ۱۳۵ و ۲۳۱) ، و بطرته علما بذکور سامو که (وقم ۹۷۸) .

⁽۲) مرکب دری ۱۰ میرکب دری

عدم الثنيذ وشرط الاتناء الصرلج

من المناسب في معرض الكلام عن حن المقود وفسح، (ل النحث في لكوله أحد الماهدين عن للهدد ما الترمه في عقود المعاوضة ولا ير ادلك في موقف العافسة الآخر وفي بقاء مواحد،

هلا شك في أن لكن من الصرفان ال تحار الآجر على بعيد مواحب، العقداء هسراً بو سطة القطاء ، وان هذا السعيد كوان موضوعه أصل المرجب الشفق عده ، وعبد بعير دلك بكوان بالسيدل ، وهاأ الماعدة والداحل الأصل بصار الى البدل ٤٤ كيا صائق بنايه في القسم القادم .

وقوق دلك ، كن لكل من المتعافد من الدهنة أما الدهنة أما المشع الآخر عن بدهند ما عليه ، مدله حاء في المحلة في عقد الاحارة أم لو شراد دفاع الاحرة معجلا ، فللمؤخر ال يمنع عن أستم الأحور أو عن أجراء الدين الأعن عليه الى اله وسموفي الاحرة (المادة ١٦٨٤) . وكذلك لك أم ال يرفض سمم المسع حتى بقاص الشهى المادة ٢٧٨) ، وسعري أمثار احرى من ذلك في تحت حاس العان .

وهذا شنيه عا يسمونه في الفواعل الفصرية و الدفع عدم المصدية (, فألفانون الإلماني مثلاً على على الله و من كان عليه (ترام ناجير عن سفد مند فأن تجوز نه الب عسع من الإفاء حتى يدان الفوص المقابل ، الإادا كان في الدائرة بالأداء أولا » (المادة ٣٣٠) .

ولكن بو عالد العافدين ما عده وعدم الآخر عن الدماد ، فيسسل محود للاول أن يفسح العمد ودسترد ما دفعه لذاتى (أى هن محور مثلا لذا أم أساي سائم المبيع أن يسترده عنه عدم دفع الشين ؟

لا شك في ان حق النسج أأسب محال الشهرط التاتوج ، فقد حوار الحمليون في الرأي الحدر المروي عن الانام الأعظم وصاحبه محمد ما يسهلونه جنار النقد وهو ان يشترط البائع على المشتري ان يؤدي النهن في مدة معينه عوالا لم النبغ بينها. وكدلت لذ تُع ان تشترط انه ادا رد شنى المشتري في المدة المبلة تعسج النبع وقد حوار ان حديد ها الحرار الواحديم ها الحرار المشتري بدفع النهن ،

Exceptio non adimpleti contractus (1)

ولهذا أحد همهور الفقياء، والكبهر احتفوا في المدة العجداده المصهم كافي حسته الثلاثة أمام ، وحدّده غيرهم عسدة مختلفة ، وتركبا النعلس الأحر كمجيد بن الحسن لدوا محدد الولم الأحير الحداث محلة الاحكام العالم العالم دولا الرأي الاحير الحداث محلة الاحكام العالم صعد دار النقد مطلقاً المحمور لعص العقياء، كالشاهمي ورفوا، فعالوا لعدم صعد دار النقد مطلقاً ا

شرط الالغاء الضمني

ب ما مر" معد شامه عا تسهونه في نعص الشرائع شرط الألداء الفير يح" . غير انه عند عدم وجود هذا الشرط التبأ فلأرث نعص القوالين وجوده صمياً .

ويودج دائث الص فالوالي الموجبات والفقود الله في لمدا الذان ، حيث جوا و له .. و القادر وجود شرط الألماء في حميع العقود المسادنة ادا لم القم أحد المنعاقدان الالماء ، كان عليه ولم الكن في وصفه ال يجلح استامه له السفاليات ، ما م الكن تمه السند ، المصوص عليه في القانون .

و على أن المفد لا على حم في هنده ألح له . وأن الفراني الذي ، أنبقد مقوفه كون محيراً أنهن السفيد الأحياري على وحيب من الوجوه ، والداء العقد مع طلب التفويض ،

و وفي الاحدس لا كوب هذا الاله والانحكم من القلم عني و فيو المجث عند السعيد الحرثي عمل أفي كان النقص في هذا السعيد به من الشأن و لاهم ما يضوات الماء المعد ، ومجور للقد عني عاحتي في حالة عدم السعيد عال علج المديران مهلة تلو مهلة محسب ما يراه من حسن ليله . . عا (الددة ١٤٤١)

ودلت ترى التاهدا الحدر عافسج لا يقدّد القلما على عال يترك له الحراء في المصالة أذا قدّر من طروف الحال ما يستوحب دلك .

وبعد ، بنياط ما هو موقف الشريقة الاسلامية من هذه السابه 2 لا شكا في ان هذا سؤال دقيق ، فالحواب عبه أهو أن هذه الشريقة عبد عدم الشرط الصرابع

⁽۱) عمر نود ۳۱۳ نے ۳۱۹ می لمحلة . و نحر (ح ۲ من ۲ نے ۷) ، و لمستون قشمر بي (ح ۲ من ۲۹) ، و شرح کاير (ح لا من ۴۹)

Lex commissoria (4)

م مرآك ما عام حتى الله ، المقد وساب عدم السميد، بل أنه افرات دلك في أحوال معامة ، حص فالم المثلاف كبير الرهاك الهما تجال –

اولاً . أن حق الفسح معترف له في نعص أحوال استحالة استفساء على ما سنوه بعد قريباً . فثلا لو عجر الدائع عن تسلم أسبع ، كانا للمشتري حدر العسج ، وكذاك في سم التأثيم، أوا تعدر بسيم المسم عند حلول الآخل لعدمه ، و مشتري يحار عن فسج السم واسترداد الشبي أو اصبر أني العام المقبل أ

ثاباً الشَّيْرِينَ أَحِدَ الْطَرِوَى أَحِدِ أَ وَجَوْدُ وَصَفَّ مَرْعُوْكِ فِي عَقُودُ اللَّهُ وَصَدَّ عَ وَوَا لَمْ يُوجِدُ هِذَا الوَصِفَ كَانَ لِلْمَافِدُ الذِي الشَّيْرَضَةِ حَقَى الْفِينَجُ عَا السَمَّونَةِ حَدْ و الوقيفَ) على ما يرا معنا شافاً *

مثلًا ورد في المحبد انه داد المقد لأسلط ع فلاس لأحد أنه فلدين الرحوع وادا لم كن المصوح على الأوطاف بمصراء المدة كان المستصلع محاساتها ا (الحادة ١٩٩٣) .

ناماً الحور البلح الحدياً لان لافلاس عبد حمهون الفقم ١٠

وفد خده فی الحدیث الشراعی ؛ و من ادراً؛ عاله عدد عدد رحن او الب ال ود اهلس فهو أحق به امن نجوه ؟؟ .

وهذا الجديث الشريف المديد ما حمهار الأثاء ، ما أن والثا فعي واف حسل وداود مطاهري والمدعيم ، لاحل المصدح في عقود مدووضة للدفدا بدي سيران المستخ في عقود مدووضة للدفدا بدي سيران أن أن الآخر أن مسترده منه كانه افلاسه الداكان هذا الشيء لا توان موجوداً عنده نفسه موجوداً عنده نفسه وقد راأ ما في محت الحجر على المدن الدائل في مش هدده الحال المدار فأحد سلطته فعيشها ولا يشارك فيها باقي العرضاة ،

وقد شيرط العمهاء بديث شروف، عصبية مجتله باحتلاف أند هب ، فلا ترى مجالا استرده. او بكل بعض الفقر -) كلام م بالث ، منعوا حق أقدر هايد. دا

⁽۱) به به (بهامد حجد عدر ج ۷ مین ۳۴۱) به والدر المختار (ج ۲ مین ۲۹۸) به و عوجت عدیده حی ۲۶)

⁽۲) س ۱۹۷ ، رحم ک در یک در د س ۱۸

 ⁽٣) ووي ي منصحي و د.هم ودر من حرجه في محت الحجر على عدين ، في العد البائح
 من الفصل البادس من البات الثاني من هذا القدم ، من ١٥٣ .

قين العوماء بالم معتقوا التي في حب السيمة لم وحب له بدمة المدس

ومثل يو ح دلك لو دلس المستري عد له يا الله ع ودل دفع النهام ويه الع حدر المسح واسترد دالم ع ادا كان عدا المسلم لا يران بعلم في بالدامشيري و علمل دلك ، فوق على حدث النابر عند لذي ذكر ده بان و العجر على العام الشهل يوحب حتى العلم في العجم على الدام عن و احمد مع الها النها (البيلغ) عقد مدرضة ومن قصيته الشاولة يه .

أم فيه وساء فيها دهنوا مده أنحاب عن مدهد الجهور في ها مه المسته في مناوة المحددة المجهور في الماس الدين الماس في مناوة المحددة المحددة في مناوة المحددة المحد

و من حالمناه و عاملا مع عاملا بها عامله و المناه و المنا

رابهاً - ان حتى الرحوع والاسترداد الدي النمه حميور انعته، في حال أعلاس المدن الحيء قال به الامام الشامعي انصاً في حال وفاة المدن أدا تسعن انه مقلس -والكان باقي الائمة شالفوه في دلك ١٠ -

وان سبب الخلاف بين المدهنين يرحسن الى الحلاف الروايات في الحديث الشريف عاد ورد فيه ما يؤندهما هما فق عد روى الأمام حالك وأبو داود السجيب في عن الذي عن الله فان عام و دولا عام من عام من الذي المساعة منه عولم يقرض الذي العمل الذي المساعة منه عولم يقرض الذي الله من شه شيئاً فرجسله نفيته فيو أحق به والله مات الذي الماع الشافعي في الذي الماع الشافعي في مسلمه عن فاصي المدينة عمر الله حلاة اله قال الا جشد الا هريرة في صاحب لك قد أعلس عامة ل هذا الذي فني فيه رسول الله (ص) واعا رحل مات الو أهلس فضاحب المناع المتى عناعه إذا وحده نفيله و آل.

وعلى الحُمَلةِ ، هنين الشريعتين الاسلامية واللبنائية فارق كنيز نوجره في حملتين • الاولى أن الشريعة الاسلامية باستشاء المدهب الحسمي ، وحلافً لقانون النجارة اللساني ، أفرت حتى العسج والاسترداد في عقود المعارضة نجال الاعلاس .

والثانية أنه هما عدا حال الإفلاس؛ أنب فانون الموحنات اللسابي شرط الانفاء الصمي كمدا عام ، خلافاً للشرعة الإسلامية التي م نقط حتى الرحوع والاسترداد هذا إذا تعدر استيماء الدين نامساع المدين عير المعنس ، بل اند أعطت القاضي حيشد حتى الجارة على الايفاء أيس إلا أ .

وبرغ دنتُ مان شرط الالمـــاء الصبى ، وان كان غير معروف في الشريعة الاسلامية كمداً عام ، الا ان في هـــده الشراعة ما قوم مقامه في الواقع محال الاعلاس ، وهي الحال التي مجشى عب الدائر على ماله ، والكون له عب منعمة عملة من العــع هذا الى ال شرط الالعام الصني في القوامين التي فانت به نسس اجاريا ،

⁽۱) يسي (ح) س ه ه) ، و بر جع بد کورة أنه .

⁽۲) سور المولك سرح موساً مال (+ ۲ من ۸۴) ، وسعد اي دود (+ ۳ رائم

 ⁽٣) مسد شامعي (بهامس الأماح ٢ س ٢٥٣) وقد خرجه الو دود ظف محتف ابعاً في سنته (ج ۴ رقم ٢٥٣٣) .

^{. 145 00 1 21 00 211.}

بل يتوقف على تقدير القاصي وحكمته .

استحادا النغيز مآكد سماوير

الله العياد المقالمات الطعام الجادا بالسبحالة عاشلة عن فعل الابسان أو عن فعل حارج عنه ، فالحدار محلم الآل في الصالح الحالة الثالثة .

رعد احتمد في نسبه هذه الحالة على القانون العربسي استعبت عديدارة والقوة القاهرة والراء الاحوال الطارلة والموسقة عبدا النصير الحوادث عير المنظرة التي ما تشأعن عمل المدس الراعن حطته وقد استعبل القانون المالة في كمة والقوة القاهرة والمدالة المعلى ايضاً ٢.

وفي هذا المعرض اصطلح رح ل الشراعة الانكايزية على السعيان عدارة والحدث الآمي ٣٠ ، على الطارى، الذي يرجع الى الله ب طليعية حدرجة عن تدخل الاندان وعن كل تجرز معقول منه .

وشده مهدا عدرة و الآفه الديارية ، التي واردث في الاصطلاح الفقهي العربي . والعرام: نوحه عام أنها كل هامر من أنه (١) أو كل حادث و لا صبع للادبي فيه ١٠٠ والعداء أدا السنجال للقدام الالترام في عقود المعاوضة لسنب القرة القاهرة أو

ورمند دارد عليه ما و المعدد الوالم في تطوير المعدولات المعالم المعاهدي المعاهد المعاهد

فحواناً عن هذا السؤال ، وضع ديول ندوجد لله الله في المسأعاماً ، مآله الله في عقود المعارجة أدا استجال سفيد الترام الحد العاقدان بسبب حارج عن فعله أو خطئه سقط هذا الانتزام عندوسقت الالترام لمقال عن العاقد الآخر ، والوابسارة

Force majeure , cas fortuits ()

۱۱ عدر فانون موحدت و مقود بسدي سود ۱۲۳ و ۲۱۳ و ۴۲۷ ، وگولات وکايتان (يې ۲ س ۱۰) .

⁽۲) Act of Geel ، انظر آسون برس ۲۳۷ ،

ه ا جري ح د س ۲۹ د و معي ح د س ۲۹۹

احرى ، ما نخوص بحق المدول داشي، الذي صاح مستجلا ، فيجيل الحسارة دريان الله سنط ع رحاح بوجه من الرحوء على معاقشه الداد با ٢٤٣ و ٣٤٩) اما شار عد الاسلاماء ، ولما ما بصع منذ عاماً في هندالله ، الأب المقلم، أم مرسو المداكات ما مامه كي على الواكم به محلوا في الآله المهادية في مواضع عددة ، محم المع الداوم الله ، والعالم الاحراد الرحل بأنا لهذه العقود الداما ماراداً على سامل الاماء ، مع بدايا حلاف الماهاد في ومداراتم الانقالون

el en 'ser

القدامر" معدد عالما الله الاعدام والديوه كدر الرح القطع فيل هو صلاح الدولاكور البرجالة فيه الاعدام الصلاح

و در سعت المعرف عد ما الدلاحات و عدل آية سيارية الركم فيسل نجائعة ؟ أو كواب من حيان أنع ما من مايان باتري أنه عن عدال و في باث وعلى عادتهم في الاحتلاف .

على سدومي في مدهده عدم من حمل وماس و مراس عد العربوس المحلوائج من شيان البائع موس ما ماه من حمل ما در مراس عد العربوس المحلوائج من شيان البائع موس ماه مالك الأرب عدم الدالم مالك الأرب عدم المحلوم المثلث عن الحميد المحلوم المحلوم

و من المساورة من والماد و المن الله الملاك؟ ... من من المساورة و المناهري و المناهري المن الملاك؟ ... من من المشري المراجع ما المشري المن المنافع و والمنافع و والمن

الما معني الجالحة ، وهي كل آ به و لا صبع لذ شي في او و لا به يصاع الدفيع

Ve some comment of 1

ه و لأحجرة رامياع الرفض و كل جاعر بعالم من الأصل الوالحراء الواريج الراحراني عاد والثمل عند مصهدات العلمة والعصاب والمرفة ودا أثبة

قال السع العادي

في مده من احدمي والشافعي في ماقل صمان المستع من البائع الي المشتري الا منقدمين ما فعالم عاملة على ما يع قل السائع على المشتري لا يحكونه هلاكه من مال المائع المداع المعامل المراد الري عامل المائع ما المائع ما كون عامل المائع ما

ومليه مجب التغريق في هذا الرأي الذي بن حالتين . الاولى هي عند ما يكون مداع من المكيلات أو الموروغات أو المعدودات . حمي عدد الحالة ، يبقى عمان الدائع الى الدائد الدائم والدائد ، تري

۱ اهد الی مد ه حد نج الحمه اج البحه اج ۲ من ۱۳۳ با یا بدوله کالی اج ۱۳ من ۱۳۳ با یا بدوله کالی اج ۱۳ من ۱۳۹ می ۱۳۹ می ۱۳۹ می ۱۳۹ می ۱۳۹۰ می ۱۳۳۹ می از ۱۳۳۹ می از ۱۳۳۹ می از ۱۳۳۹ می از ۱۳۳۹ می ۱۳۳۹ می از ۱۳۳۹ می ۱۳۳۹ می از ۱۳۳۹ می ا

ا کا اصد عامون نمای غرابی الله ۱۹۳۸ و ۱۹۸۶ و ۱۹۸۹)، و عامان الوحدات اللمانی (الواد ۲۸۸ و ۲۹۷ و ۲۹۷ ، ، و غوائه ، انال ۲۹۳ الله ۲۸) ، و صرح حالی (ح کانس ۲۰ ال ۲۹۳) ، و می (ح کام ۲۱۷ ال ۲۹۹) ، وقت عار (ح ۸ مر ۲۹۷ ــ ۲۹۸) ، و الجران الشعرانی (ح ۲ من ۷۸) ،

Res peril donuno (٣) . في الدهب التالكي ، ١٠ ب عناه هذه عامده ، عبر عبر عال

ثالثاً – عقد الإحارة .

لو استحال تنفيد العقد من حاب المؤجر ، يسبب هلاك العسمين المأحورة ، وقوات استعمام الكناء ما كوت الدالة المستاجرة أو المدام الدار المأخورة أو ما الى دلك ، فهل يقسلخ العقد ؟

و ل الأمام الواثور الدالاحارة لا مفسح و الدعي باديا الى جام الوالاحرة كاما واحية للمؤآخر على المستأجر عال

و كان في الداء عمداً رهبو الى حلاف ماه و العقوا بان الاجرة تنفسخ في مثل هذه الحراء و كان الاجرة تنفسخ في مثل هذه الحراء و كول الله من من الله من ولا كان عدد دفع الرائد و عن و الله الله و هذا الله و كان و كان و كان و كان و كان من الله تحاصر الله أن الذي الله عن المدوا على على المدوا وليس لهذا ان يوجع بشيء على المدائل مطبقاً .

و كدائ هو احكى دام كي دام جيوا عقه افي ساحه المداد الدار الاطاري المدر الاطاري المدر الاطاري المدر الدارا المدر الدارا المدر المدر الدارا المدر المد

استحاد التعيد بقعل المدبه

ان لاستجابة التي كاما عام كونا ماهو هم حارجة عن قمن ماه في أو حصله.

۱۱۱ شمال الدي الاحداد (۱۲۸ و ۱۲۸ و

۲) عدد في ۱۹ رسخ کا د ساه ۱۳۲۳ هجره را و فق کا در ایا ساه ۱۳۳۱ هجره و فق کا در ایا ساه ۱۳۳۱ مراهم

2 هو الآن حكم استحاله السعيد الناجة عن فعل أندى "

في القانوك للمناني والشاهة من القوالين ، نجور للأريب للعاقبيد الذي أخرم العوض المتفق عليد للسبب فعل العاقد الآخر اللايطلب العاء العقد مع بدل العطل والصرر الذي اصابة ، وفاقاً لشرط الالعاء الصلي الذي الرصحة احكامه " .

ما في الشريعة الإسلامية ته ففي المسته عصيل على يعقون والمداهب، وهالت شرح دلك في اهم عفون به وضه ما سم والأحرة

e - 'Y,

و هيث المدع عمل السم و قر أيو دلك على العدد " رهب عقير في حدكم وأث ما هدى كي في مدانه الإنه السهارة ، احدثهما لا ي حدثه و السافعي ، والذاني لمائث وأن حميل .

ودن المدعب الأول ، عسم الديم نهلا ؛ سديم دان تفريق عن الآفه السهوية وقدن الدائع الوددام عرق شحيه في دام جراح الله الدين مدير الديام مصموماً بالشين ، فادا الله النائع سقط الشمن؟

اما في ددهب مائ والل حسل ، و براة العاد المسج ، ال المشتري لا مجتر أ- العاعلى المداء ماذال المداع الكاكات من الله توعلى دمع فيهمه التكاكات من القلم الله الولا علم الراحس الما عليج الداع إذا شاء والله سترد من الداع الثمن الدائي دفعه "

و ب برى ب العارق على ماهمان واضح الديني فلم العيد كار الدائع على رد الدين الد كال عدم الفسح فيجار على اعطاء مثل الشيء أو فيهمام الحصقية م وعاشك في أن الشين لا كون رائم مداراً للقمة الحقيفية

على المدهب " بن الدمامعي الدمو عن على المشائري تم تحسره دو عوله من الربح

ا ولان صدی هوگات خداته میراند. ۱۱ دو ۱۹ ۱)، و ۱۹ م ده به لا نیاد مده ۲۵۱)، و طرف عد عد کراند تا (رفد ۲۵۱)

۱۳) ماوی - به احاد شاهه ها و کید (با ان ۱۹۳ و ۱۹۳) با و بهدت (از اس ۱۹۶) باوه چاکتر در در ۱۳۸ س ۱۰۵ د ۱۳۸۲ و

آ(۳) المبني (ج £ من ۲۱۸)، و درم حصات کلي د، چا حدي ا ح ٤ من ۴۸۲)، ه و داخ خرادي راح ۵ من ۷۲ (۲۳)

الماماتية المستع المعلى الدائع وهو مدهب فرات من عن فالوند للوحد ثالله ايا. را الدامة ١١٥

ثانياً _ الإجارة .

دا لم كوالعسر ض أنَّ من النواء لذي لما في السيدية السمالية ما ما فة السياويعة أيفسج العقد لم لا عسج

في المدهب الحامي للمسح الأخارة بالأعداراء أماض للسباب حرا والسفوداء افلاسه او سرفه ماله والحتراق صاعبه الركان هميون المقياء بالدائدات مال قالوا باستمران العقد وبأنه وغم هدم الإعتبان المفي لمنا عا تحرا دا الي دالع الإجرة ا

أحوال حاصه في الهلاك

وسمد حكم السجالة سعيد ، ب الأده السيارة أو سبب فعل بدين واكن قي عسد أحوال حاصة بدء تى مقد السع ارهي فلاك المسع همن أند تن وهلاكة بقمن الأحالي ، و فلاك الحرقي ، بم أعلا " في مدة شرط أخر في العد بدا والمث كبية سراعة في كل من هذه الإحوال : -

اولا - معل الداش

لا أثير المعل الدائل على غده العقد العاً . مثاله و انشرى احد شتاً والعمه هو قبل قبضه ، فيعندًا اللافة عبرية القابض والانحق له المسلح الآية النقب ملكه

وهما صهر معقول وتعده ورد في فانون الموجدات الله في الدولة هذك المسلم أو منه على الدولة المعلم الراحط من المشركي كان مارماً لمسلم عاليته ويدفع ثمام كاملاء (المثارة ٤١٦) .

ثانياً – فعل الاجسي .

بر أنه رجلا أحسياً عن العقد أتلف أسبع من أن نقيمه المشريء فلا خلاف

⁽۱) البسوط (ج ۱۵ ص ۹۹) ۽ والروش الربع (ج ۳ ص ۲ ۱۰ ۱۰۰۰) ۽ ونسيه تحديد ج ۲ ص ۱۸۹ ، و تحلي ج 4 رف ۱۲۹۳ ، و دبر نا تسعر بي ج ۳ ص ۱ ۱ ـ ۲ ـ ۲ ۱

ان هذا المثاري المعلم العقد وال عدات الدعم عدمه المام الله كان فيمياً وعثله الدكان مثدا

والمشتري الصاعد جهور القيامات علج المقال و الترد النس افحا الد مجور للدائع أن طال المنط الأحلي لتن المناع الذي الله الداد الما

ثالثا - علاك المبيع الجرقي .

رابعا - علاك البيع في بيع الحبار .

اد کان فی عقد " نے شہر داخ ریاد ہے لاحد اند نہ جن ، وہ بس اسٹیری الد مع ، ثم هنگ فی ده فی رس خ راء لا هو الحکم فی هذه الحال ؟ وعلمالی من یقع ہے۔ ن کملائے؟

احداث في الأمر أن فقال الشافعي إلى السابع عالم الشام ما سواء كاب الحر الدائع أم المشترى مالا المام بالساب أن فالماست بالمعافي ما بشتري المام رمن الحار فاله الالترام المدة المفان عام فال علمان فالمالة يوم الشافين .

وفال به مثنا واللمث والاوراعي الدام عالد مح على منت الداع في راس ولحد را دوال علاكه كول من ماها دوال مشترى كالماس لا عدل الدول تقصير أو تعلاً .

ه، انجه والوحسفة والل حسل في احدى الرواسين عبه ، فمرقوا اللي حدار لله أنع رحدار المشتري ، فاذا و شرط الحدار لله أنع فقصد لا محرح الديدع على ملكه ، لل يسقى معدوداً من حملة المواله ، فاذا الله المسيلع في بلد الشيري عدد فاصر المالا

١١ عد في عده (حول ٢١٠ - وحد ١٠٠ ص ١٤٥) ۽ وضح امر - (ح ٨ ص ٣٩٩ - ١٠ ع ١٥٥) ۽ وضح امر - (ح ٨ ص ٣٩٩ - ٢٩٩) ۽ واضي ٣٩ – ٢١٨) ۽ واضي (ح ٤ ص ٢١٨ – ٢١٨) ۽ واضي (ح ٤ ص ٢١٨ – ٢١٨) ۽ واضي (ح ٤ ص ٢١٨ – ٢١٨) .

آ ۲ نظر لام (ج. ۷ مر ۴۹) ہو کا ج. کا راح عامل ۲۰ کا دو گو ہیں۔ تعمید کا راح عامل ۲۰ کا دو گو ہیں۔ تعمید کا ر رامل ۲۷۴ کا در دانہ تحدید (ج. ۷ میل ۱۹۷۳ کا

يازمة النبن المساني ، بل يترمه اداء سب البائع برم قبضه » (المادة ٣٠٨) ، هي هذه الجال و فق هذا الدهب مدهب الشافعي

و کن ، خلافاً لاند فعي، داده شرط الحدار الهشاري فقط خرج سيع عن مثل . الع وطار منک الدنتري . دد هات في بد مشاري عاد النصاء بارمه اداء المساء النساني لا أنع ال ماده ٢٠٩٠

و کامه وخیرة ، فحکم البحلة في فلان اله مع عد القائص الله و رمن الحميان من بنشاري مافع النمن المسائن د کاما الحدار له ، و بادفع قامه عام ع اد كاما الحار ال العام

ا بد الحد عدي في هنده سنَّه ، في كال وكان ي ميا س ١٥٠٠

الغِشة الماج مفايل لموحببات وانتقا لها وسيقوطها

الاسباياول مفاعيل لموخبيات

الفصل الاول التغييمة

الامل والبدل

محن أمام الله من مياري، أن عمد لأساسه الدوراً الحقوق عدم الد الصحام ، كبر ما حدادي و بالدول الدامي الدال العد الدست المسلم وحوساً علما الد اللا أثر مال الدام ما ما مكام أكداً أو للسام الدام لمثال الالسواح الأعالم المدار الأصل

ساحه في عنده النام أو ردد في محمع وفي المحديد 10 على الأصل الدار التي الداري الدوة 20 و هي موافقة لما ورد في قاوله الموجدات واللمقود الله في على المار تحت على قدر المستصاع المالوث لموجدات علماً وأداد الله المائل حداً دكامسا في المداد وموصوع الوجيد المائل في المادة 1789 و-

وقد ارضحان هذه غدده فال الآل ، واوضعا الدالاصطلاح عند عامياه. ولا الدارل الما العلم المالية كالمل

وقا فالرابد في مكامل هو العطاء بدأل الأصل من مائية الناكان من البائد فتا با والقاعمر. هو العطاء اللغالية بدلاً من الأصل الناكانيا من اللغليد ف ا

وان ما فلمه مهامل هذه العاملة في بالت صدن المصاب و الاللاف من الانصراف ال الفعد بالمسركة عناً دسائل الدياب فعد البادان هواء ما الدين ها ما الحقوق و الا الزامات على الاصلال الوهد الما الوائر التا تولد الداعدة عدم الدارات عام والدين أمام مم افي المان وانحاث بالنائل موما الما المكر الحم "

و كانه الدرد في معدد دالا سي في مايد العالم عاد من السابق ها والعامو ما العامو ما العامو ما العامو ما العامو ا عمع الجداء معدل على الدام ما المام الراعات الدام العامود في الراحات مارات عام الدام المام الله المام المام الم الاستعمال الاعدام ما الاصل الراحات الماف في الاسام معنى المواصل من العام المام الما

لا سيخ الأعلم من الاصل الرلا شاكات في الامن ممي المواصل من العالم. من يقوي الصرر الكامياعي عمم عما عام وصل بالتي عما الدياجي ما الواجعة. عير الان بنا به الاعالمي من مواسل إليم السامي عام الاستبد المبني منا ه

ولا بد من الملاحظة به فيه عدا أصله فوات السفية فدم ولا يسجب المعهام في السفو على ألم المعهام في السفو على ألم المعرف أن حدر أو حدارة أو فوات ولح الما في دلك على أم تعلم من معنى أراد المحرم في الشارحة الأسلامية أو هذا أم العمر سنكوت المجلة عن هذه المسألة اليضاً .

وكن المشرع العثاني مرسكت عليم الن على أنه أدا هـ " به موضوع الموجب منديًا من النقود ، وتأخر المدي عن دفعه ، وحد عديه الدايدفع الدائمة القالوسة ، وقدرها سعه باء "مسولًا " الراهداء ورد في فالوباء أوجدت الله الي

⁽۱) تحدیم و رحم د علم می ۱۵۹ سا ۱۵۷ و ۱۳۱ و ود عد الحم کام الای عبد اللام (م ۱ می ۱۵۸) د

⁽۲) ی حرم لایا . س ۱۹۸ و ۲۱۵ .

 ⁽۳) اللادة ۱۹۲ من فانول الحول الحاكات المقومة بنايي ، الحلوقة على قانول المراغسة الحديد المؤرج في 4 وحد سنة ١٣٠ مع سنة الراغسة الحديد المؤرج في 4 وحد سنة ١٣٠ مع سنة الراغسة ١٨٨٧ ميلادية .

ا ۽ محکم ۽ دائدة القالو به بدلا علي الآخيار ۽ ما لم کال لمه اص محاف في العلما او في الدلوق ۽ او له لم کال بندس مي ۽ البيب ۽ فعيدائد تحور الد تحيكم عالم الموصل اصافي (المادة ٢٦٥) ،

و بعد هدم الكالمة الوجير م في الاراء والقطاء الواقي داماء الاص والسداء لا لما من الاثارة الى أنّ الحقوق والواحات كون العار واضحة المبكوت احداثاً فحرى منهام الواق من الدامل من حاوف كيل العبر فلجائز مه واؤدي له ما علما م واق ما يدالماً من شكر ذاك و تاص راء العموق

لدين الحديث العديد الدين القصاء للعصل في السرعات ولا أن الحدوق ، واحاج الى سطوة الدولة الحصل الحدوق والدار أواحات ، ومحل كامي هذا المحسسة سريعة عن القصاء وولاية التنفيذ .

البها

کان القصامی او ماعت الماجيه نما ۱۹۱۸ و کان آني (ص و ځامه ۱ د و وان شرو ماعتيم الماعدوه عواهم و غوصوهم و مالا ميد خاما داخه همو اي څان ت آ

والرائ كا ب غمر بن و بده الى مو بن لا شُمَرِي الله هذا ه شهر له ولد فاله م**ن** حكمه وموعظه ... والدله ... م

Marie gardense M

ادعى حماً عائد او سه أمداً يدهي سه علمن احصر سه احدث له تحقه عاوالا استجللت القصة عده و ما داك المن ليشك عاواحلي للمدى واستاموك عندول سمصهم على سمص عالا تحاوداً في حداً أو تحراً عليه شهد دة روز او طلبتاً في ولاه أو سبب عان الدعه عن الاستان عاودراً بالبتات واباك والقلق والصحر والدعب بقصوم ما داك استقرار الحق في مواطن الحق بعظم الله به الاحر ومجس به الدكر ما والسلام عالم .

وان العصاء مصد وضع و لتمصل من الدس في الحصومات ، حسماً للتداعي وفطماً للدرع ، وهام الاحكام الشرعة و مدرس في ولاية القصي العامة ، كا ذكره الماوردي ، فصل المدرعات وقط ع التشخر والحصومات ، واستيماه الحقوق من معمل ما والصاهب الى مستعمرا وثبوت الولاة على من كان مموع المصرف من القاصران وعيرهم ، والبطر في الارقاف ، وسعيد الوصياء وتؤومع الايامي ، واقامة الحدود ، والبطر في مصاح الماني من كان عال العدي في الطرفات ، وتصعم الشهرد والاماه و حسار الدئين ، والسوية في الحكم سند القوي والمعموم والمدل في العصاء من المشروف والامريم وعدم الدع الهوى في القوي والمعال أنا الملك أنا

(١) هده عباره الكانت كانتها ، وران ال لاحكام بالطالعة من ١٨ . ومن تلق مله كان جادون في عددته (من ١٩٠٠ - وقد بلايا ميرهما بمارات الداي، فيها جلاف الماران الطر للبسومة وح ٢٦ من ٦٠ وما للعجا) ، وأعلام للوفائل - ١ من ٧٧ ٪، وعلون الأحديار لأفي قمه ج ا من ۹۲ دو عدد در بد ح ا من ۱۹۲ دولاحکار آمدی ب ۴ من ۱۸۱ ه وجهرة رسائل مرب عن سد جدركي صفوت ، ١٩٣٧ ، ١٠ ص ٢٥٢ ، وعيرها وقد روی هد کات کندوں می عالم ، تنا سات یی صحه علی فاحالیمی کاف خرم الامی الوعني (۱ موضوع - انقار كبالم - الد في صدن اللغة عناه كي اس (ع ، د و الحجي - ١ رقم ٩ ٩ مع الرداق الهوامس الم وكنات للوابح المله السلامي للدكنية راعمه العاشر الس ٧٠ " (٢) الاحكام سطانية (ص ٢٦ - ١٦) . هر حكام الصاد والارحة ، دريح الفصاد في الاسلام للسند كماد عراوس (مصر ١٩٣٤ ، والقصاء إلى الأسلام للسدام، ته -مصا ١٩٣٩) م وباربح لامر الاسلامية للتصري (مصر ، تطبعة تراسة، ١٣٥٤ هـ) ، وكتاب بتعبر الاسلامسية للدكا وار حس الراهم حس و سند عني أاراهم حسن (مصر ١٩٣٩ ، والل ٣٧٧ وما بعدها) . ص ۹ هـ) ، و صدر الصواي (ح۱ س۱۹) ، ومعين دهكام (س١٦) ، و مدونة كدى (ح١٢ ص ١٤٤) ، والأم (٣١٠ ص ١٩٩) ، و نعني و ١٠ ج كند (٣١٠ ص ٣٧٣) ، و لقوالين الفقيه (ص ٢٩٣) وشرما .

ولابع الثيز

كان الحلمه الاونون والقصة في نادي، الامر بناشرون بنفيد الحكامهم واستنفاء الحقوق ، وكانوا بنظرون فيا يستني المطالم أثمر أصبحت « ولانه المظالم » وطيعات مستقلة « مترجة من سطوة السلطنة ونصفة القصاء »

وكان ندمن في احتصاص والى النظام أمور المتاره الله النوم مشتركة السبح المنطة الادارة وسلطة القصاء وهي النظر في تعدي الولاية وعمال الحدية وعمال اللدواوي النظر في الفير المسترافة من نقص الرافيم أو تأخرها عليم الولاة والمتعدوان الى أصحاب والمشاوفة الاوفاف الم وتنعيد ما عمر القصاة عن الداده من الاحكام المواليظر فيا عمر عنه المنظروان من الحسة في المصالح العامة الومادات العاهرة الطاطر الى المشاحران والحسكم من المتشاحران والحسكام المناوعات المادة المادات العاهرة المادات المادة المادة المادات العاهرة المادات المادات المادة المادات المادات المادة المادات المادة المادات المادة المادة المادات المادة المادات المادة المادة

وان الفارق بين ناصر المصام والقاصي هو أن الأون أفوى يسبداً من الثاني . فلمصي ما عجر هذا عن الصالة ، ولكون نظره الرسع منه في السيادات والتقوير واعتهاد الامارات والقرائل ولأحير الحكم الى استجلاء الحق وحمل الحصيل عسلى الصلح واستجلاف الشهود ولما ألى داك .

وبعماره أخرى ، كان احتصاص ناص المطالم مربحاً من الولاية القصائية والولاية الإدارية ، وكان له في التحقيق سلطه واسعه شنبهة ، تراء الدوم في الحسال الحراثية وطرق اثبائها .

وكانت الحسنة ؛ أنصاً من الوط ألف الحادمة لمنصب القصاء في ناريس مع الدول الاسلامية : . وهي ؛ من باب الابر بالمعروف والنهي عن المسكر : . واحتصاصها شدية باختصاص الشرطة البلدية في الإمثا .

ويبدرج في احتصاص المحتسب الموار يبار "معها القاصي لمبومها وسهولة اعراضها. وهي البطر فيه يتعلق العش وانتدلس في المعاشق وعيرها وفي المكاليل و الموارس ا والرام العاطلين على تسدد الحقوق المعترف لها - و لدخل في احتصاصه الصاً 1 حمل الباس على المصالح العامة ، مثل المسع من المصالقة في الطرقات، ومسع الحماما و أهل ة بين من الأكرار في حمل والحاكم على عن الدين المندعة للطويد ليده، وأا الله ما الوقع من طريره على أند الداء بالتداب على الذي المعمل في الدكاسة وغيرها في الانلاع في ضربهم للصليان والمتعلمين الأناء

و خبر الا بنا من اذات إلى التعصل في وظافه صاحب الشرصية أوالوالى وخبرهم من الوطائف التي عرفت في أرابح الامم الاسلامية؟ وأي علافه بعض لها ه الوا أنت الداد مالاه

طرقه التعيذ

من الأمن الصغره في ربح الثمام أن طرق المده في المدن كات في عليم عداء وسنه شداده عملوة وكات فع نوجه اصبى على شخصه لأعلى ما به ويوالح بالشاء والمائية من من من بالشاء أن من من من بالله والمائية وحامه وما في دائل من من حلى بالله والمائية وحامه وما في دائل والثان كالمائية كالمائية كالمائية وحامه وما في دائل من حلى بالله والمائية كالمائية كائية كائ

سير أن هذا الرأم عالمن على حالة الل هوا الطور المدالة و عصارة، وحقت المداولة أن أن الداء على طاح السلماني موحات الدالة لا تصاب في الاطوا الأ مال الملدين هوان شخصة ، ولهذا لم يعلد على أدامان في أشراع على الداء والواسمة الصفيد على أدامان المواج عاول كراهة على الدفع على إلا

ا بوجه عام الصبيع الفال الدا الوجاب المراكبيل الدي الأمهر الأحلاماء كالم الما الحاكل من أن الداء المقطاء والحاجاء كل من أنان حاطاطه

err error

var a los see vi

^{7 (2)}

ر الحراض (25) و الحراض (الحراض (25) و الحراض (25)

و مده و د ب د يا حليل المحطان عنه من ۴۴ .

وان حميور العقهاء المسمان ، ومنهم أصعاب الى حسيمة ، سوعوا للجاكم اث تحجر مان المدين المباطل ، وان نسمه عليه لأحل العاء ديرته ، وقد حالمهم في داك الو جسمه والناصر ، فقالاً بان الحاكم لا ينبع على المدين ماله ، بل محسم حتى بميمة هر ، الا اعتراهم والدرام والدرير فيأحده بلا حسن " .

وكدلث يجور في الرأي السائد حسن الى حس الموسر لاكراهه على الدفع . ومحرر الحياة حسن ماله حتى ينقد ما علمه الرهدا ، تراه فيه نبي

⁽١) اغتر الشرح الكير - : س ٢٠، و مه عد ١ ح ٢ س ٢٠٠ عو ١٠٠٠ م - ٢ س ٨٨ و - : ٢ در ١٥) عواكم الأثهر (ج ٢ ص ٤٤٠) عوالهيجة شرح التحدة (ج ٢ س ٨٥) عوالحمو - - ليدب (ج ٩ ص ١٥٠١) عوالروس الربح (ج٢٠٠٧)، و لتواعد لأي رحد (التاعدة ٢٠٠ س ٢٠٠١)

الفصل الثاني

حس المدس

جواز الحس

لا مراه في أن المداهب الإسلامية حميف منعت حس المدين العقير الألف .
الحسل لبس لا وسبه لا كراه الماطل على الدفع الوانفقير لا فائدة من اكراهه .
وهذا ثابت عص القرآن الكريم و وان كان دو أعسرة هنظره أبي منسرة الأسدف و قد كان الها من رحل المسلمين وفقه غير من قال حتى نعدم حس المسدف الموسر ، فروي عن الحكيمة الصالح هم بن عالم العربر " اله كان لا يسحن الحرفي والاستراء ، ل كان يقول أن لا مدف فيسفى في دمه حير من أن تجدس اواء حقوقهم في مواضع أنى وضعوها فيه حددت عدماً أو الملاء على أولى مثل وأنه أبي دعب فقيه المدفري وعددانة من حقور والله مثل وأنه

الا أن الرأي إلى لدغه الاله هو جواز حس المسدين الموسر و الممشع من دمع الحق الى مستحقه إلحاء النه و حملا عليه و ° وهم في ديث دنة من لكاسب ب والسنة والاجماع ،

اولا - الكدب.

في الآية الكرعة ﴿ وَأَ مُعَاوِلُ مِنْ الْرَضِيَّ ﴾ . ومدى الندي عند حمهور العقيرة

[.] YA (T) Eps. (5)

⁽۲) ولد سنه ۲۲ وتوفي سنة ۲۰۱ هجرية .

⁽۴) الدوية الكبرى ؛ ج ١٣ س ٥٠ .

⁽٤) المسي (سِ ٤ س ٥٠٠) ۽ والحجلي (سِ ٨ رقم ١٣٧٥) -

⁽٥) فوعد لأحكام للعراق عند الامام والامن ١٩٠

[.] et (a) sale (a)

هو الحس ا ثانياً – السة

روي عن الذي (ص انه حنس رحلًا في شهة ؟ ، وانه قال قالي الواجمة "مج ل" عرضه وعقومه ، ومعنى ا" بي" (نفتح اللام) المطل ، و نواحد العني ، و عدارة الن المدرك ، محدل عرضه نعلت له وعقومه محبس له ، " وقال الذي إض) أيضاً ؛ ومصل العني ضد ، ولا شك في أن مد ع المدن من قضاء الذي مستع قكمه منه عدي ، والضاء محسن " .

الاعا - الاعع ،

المقد الحم الصحابة والدعم، من القصة والفقياء على جواز حس المدم، وروي عن غمر أن الحصاب وعني أن أبي طالب وعن كثير من فصلت المسلمان ع كشريخ والشمى وان أبي لنبي وسيرهم أأنهم كاو محسون المدين المياطنين .

وم بكى في عبد الني ص) رئي كو سحن ، ر، كا، نحب ت في المسجب له و بدهاير وبالربط ، حتى اشترى همر س الحط ب دار ، كه باريمة آلاف دوهم وانجده نحب ً وكان وال من بي لحسن في الاسلام علي س تي صاب ، فقد ساء اولا من القصب وسهاء بافعاً ، فيركن حصداً فيرب منه طأله له من المساجين ، ثم قصه والده من المدور أ ، ومهاء الحرياس أ ، أي سكانة الشخييس أو التلائيل ،

ترط اليبار

و" فيد إنه لا تحديق إلا موسر من المديني وكالنالات من المشات مسأنة اليمار

والحامع الصعير للسنوطي الح لا رقير ٢٧٤٣) ، و بلل لأوصار الح ٥ مل ٢٠٤ . .

را على عجر روع - ٢٠٠٠ ١٩٩٧ ،

⁽۲) سال يي داود ، ج ۲ رفير ۲۳۳ .

⁽⁺ روه خدو تو دود و سائي و سامته المراسات ي دود الح ۳ رايد ۳۹۲۸)، دا

⁽آ روي في متحجن وفي كانت الناب الأرامة العدر المحمج الحاري شارح العليي (١٩٣٥) . و حدم الداري شارع العلي (١٩٣٥) . و حدم الصابير اللسيوطي (ج ٢ رفد ١٩٨٨) .

⁽٥) الميسوند . ج - س ٨٨ . و ح ٢٤ س ١٩٣

⁽٦) بالتعربات ومصاها فصع عجيا باسي والتحارة

⁽٧) عتج اليه متعدة أو كدرها .

و لاعد را فهن محسو المدى الى الأبلت اعداره? أم لا محدى المت الدائر بداره ؟ لا شات في الدائل في الدائل على المدى المدائلة وحد في سال أن شد المدى هذه الصف المول في الدائل على الدي و لكن هذا الأصل في الدائل على الدين على الدين و لكن هذا الأصل في المدائلة عن الدائل المدائلة المدائلة و أم المدائلة المدائلة المدائلة و المدائلة المدائلة المدائلة و المدائلة و المدائلة المدائلة المدائلة و ا

وان من أدب عدره عدد همهور الفقهاء، لا محور حدمه به بديد دنگ حي شب الطالب بداره ... ومن كام محهول الحال وطال حدمه ، حار عدست بعض الفقهاء احراجه بهد مدة غدرها لح كم بالقدس الى مقدار الدان واحدلاف الاشجاس ،

و بصاً بسوع أن أن باللازم مديم بنوسر وتعدله ، و و ال الصاحب الحق مع لا ه " و بكن هل على بنوسر وتعدله ، و و الله مدي ه داك ، و لكن هل بحور له ملازمة أبدى المعسر " ، ب تو حسمه بال ه داك ، إذ قبل في أخدت الشر ها و لعناجب ألحق بد ولد له ه ، "ر و بأسب ما الملازمة و نظم بالمناصي " و أكن م كا و فائد فعي رفر قالم معم حوار أبلازمه ، لاله الدي يتعدى دم ما ما يتمادي لا حسمه ، و م مؤاجره أبدي لاح وه على البكسب ، فلا جلاف في تجريمه عند هموو الفقهاء " .

⁽١) حديث شريم، رواه اعد - انظر الحامع الصغير السيوطي ء ج ١ برام ٢٣٩٩ .

⁽۲) المداية ، ج ۳ س ۲۳۱ .

مقارب

معد هده الكامه الوحيرة في مواهب الله مه الاسلامية ، الأاماس الهجة سراعية في غيرهما من الشرائع الله فلي فالوب الاحراء الدي يسواح حسن المعنى، واكن شرود أن اثبت الذائل هو يسار مديسة وعدرته على الدفع ٤ ، أن كون المدي مرامعاً على القرار والسعاً عن غداء الكام له الفواء أ

و مداء و ب ما أله حديق المدان البرعين من ألما أن ألمهمة الحدولة الله بي الجائز كثير التي المدالة ت وفي المعاملات الجارات الدادات في سابلا من الملاد بالمطل والنسو عند في أداء حقوق اللس لما فلا للسائث في ال الحاسبهم المس حائزًا عجست على هو صروري ، صورياً للعدل لم ومراعاة المصابحة العامة ، ورجراً

 ⁽۱) في دعن ١٣١ و ١٣٢ م ٥ م عد عد أساءة ١ه من د من عد كاب ١٩٩١ هـ
 الديني المان حيل الدعن عدد الله من المان على عدد أو عدد كافله
 (١) الكان المداد كافله

 ⁽۳) رحم بعض النصاد ال سنعن فاح على ۱۹۷ با دو احم به از آلاحه لأمام ه الصادر عام ۱۹۳۵ في سألة حال الله يا

⁽Report of the Departmental Correct ellow in reprisonment by Courts of Summery Jurisdiction in default of layer of times and other same of money, 1934, Caid 4649).

ه اند الدينة في مان هاوي صوي هي كانت بدينة الإساق المنته و تقليده علمول ١٦٠ عور سالة ١٩٤٥ لـ وقانور ٧ حراج لي سنة ١٩٣٧ الوار سنة الأسمة على رقم ١٥ الفاد افي ١٧ ليسان سنة ١٩٨١ لـ

(له طبق الصابق الدين لا تمسد رون شيء من السارة بي والمحمد والحادة مساجه والمحددية . والمحدلين .

ية إذا كان المجلسع هد وصل إلى مسلوى من الرق والمدلية بحث كون قلمه الثقة عجد المعاملات ، ولكون فله الالداله ألله س المدالدات ، فحسال الا أس بملع حسل المدلين ، ودولاً لما تناث عمر الناعداله الح وعليم من الائه المسلمان ، ووقاماً لموالد الحدالة الالراراجيم النالية المسلمان ، ووقاماً لموالد المسلمان الم

منع الحديمة من النقر

إن هذا النبحث منص بالنبعث السابق الرهو المعلق عبدلة المدان الدي فم تحدل الدين عليه والدي سوي الفرادر أو السفر النبين تحور لذا أنه ال عليمه من دالك إن الم تقدم كم الأ أو رهناً ? احدام الفعم ما في الحوال

فقال بعضهم ، كالشاهمي ؛ بالدال لا عليك النظام بالدال التؤخل ، ولا له لا علك من تم معدالله مدالله لكمل ولا منعه من السفر

وهال أحرول كيات والل حسل ولفض اصحاب بشافهي ولال من أراد سفراً وعليه حتى يستعلق فلل مقدم سفره فاصاحب احتى منعه والأأن القدم لاحتى كد الأ مليئاً والدفع رهماً كافعاً وكدلك له منعه إذا كان السفر الى الحياد أو ما أشه و وال كان لدى لا يستعلق الا عد رجوعه من السفر وبا في مثل هسدا استفرا من حطر الموت وقوات الحق الـ

ما في طاهر أول به عالما ألح ميان و فليس بدأن فلك بأن من السفر فالمال أن السور فالمال من السفر فالمال خوان الدين و الدين و المالية الكافل المالية من الروح فلن سفره تاملياً بنفته روحته مده شهرا ، وعلى قوله الفلوى في الهندة المبالة عند الحملان

وقد رأى بعض المأخر بن من أنَّه المدهب الحبتي ، كصحب المحبيد والصندر

⁽۱) انفنی (ج ٤ س ٢٠٩ ــ ٧-٩) ۽ و عبرج کند (ح ٤ س ١٩٠٦) ۽ وقيح اداء (ح ١٠ س ٢٠٩ ــ ٢٠٠) - وسرح خرسي (ح ٤ س ١٧٣)

الشهد وصاحب استقى وصطوعة المحدّبه وعبرهم ، قاس الدين العادي على عقدة المراق ورحّج رأهم المي الو السعود في معروط ته وابي عامدين في حاششه . وحجم في داك انه ليس من الرفق شيء و ان يقال لصاحب اللاس سلما فر مع (المدس) إلى ان محل الأحل ، إدارة نصرف في السعر الكثر من دينه ، وهكدا والي ان عامدين ان الأحد ، يقول هؤلاء المأحران حسن ، وارفيه حفظ لحقوق النعد دمن الصناع والسعد حصوصاً في عدد الرمان ، ا

والی هذا الله هف دهب تحدد الاحكام المداسسة ، حث ج، فيم ﴿ وَالْمَدِينِ مُوْجِدُ ، بُو رَادُ الدَّهَاتِ الله وَي مؤجلاً ، بو راد الدّهاب أن دير أحرى وراجع الدّال أخاكم وطلب كميلا يكون بح وراً على أعط ، الكم ل ؛ (أمادة ٢٥٦)

وقريب منه ما حده في ه وان الموحنات والعقود الله في ونصه (و ان الدائر الدائر الدائر عكم على الدائر الاحساطيسة الله أخل عكم الوحاش الاحساطيسة أحد له حقوفه وان بطلب كه له أو علوها من وجوه النامان أو أن بعهد الله أحيث الاحد داي حال بحد من علمام ملاءة المديون أو من اعلامه أو من هر له على الحوف من علمام ملاءة المديون أو من أعلامه أو من هر له على أخوف الداء المديون أو من أعلامه أو من هر له عالما داده المالة

عهدا اسم وحب على الدن عهدا حدم من هراء وان نقدم كفالة او عادماً حراء على صدر وائه و كل قبل تقديده دائد على عدم الدن من السعر ? كل قبل تقديده دائد على نقدم الكفاية و الديمان عدم عدم و وراوه و وراوه و وراوه على نقدم الكفاية و الديمان عدم من عمل مقدم وراوه وراوه و عدم قصد محرو منه والاحساد له ? ونحل لا برى هذا الاعلى عن معنى مقدة في ومن عسق في الواقع ، لا جدا استسال ودلك على الرغم من مع حدس المدان في سد ن عهدا الاحسان شيء ومنع المراب قبل تقديم الكفالة شيء حدس المدان في سد ن عهدا اللعمل على من

⁽۱ هدامه (خ ۳ می ۲۳۱) ، ولدر محد راح ۲ می ۳۰۱) ، ورد محد. (ج ۲ می ۱۹۹ – ۱۹۹۱) ؛ والصادية (ج ۱ می ۹۷۳) ،

⁽۲) نظر نعلى الأحيادات عدمية في خكاس عددران في ۲۵ أثار و ۴۹ اشتران الأولى ساية ۱۹۳۵ بيل قاصي لا دو السحطة في الدول و في محلة الحامي ، الله الاستعاد ، عسم اللي ، س ٢٦ و ٢٧٥ و ٢٢٨) - الصر عناً حكام المعادرات من محيكة بداية بيروال ، لأوليا في الدولة حدالله الربيح ول آذار سنة ١٩٣٧ و ساي الدولة المحتصبة بدران ١٦٦ أراسلة ١٩٣٧ (اعلى الحالة ، الله عشرة ، عليم العام والشيم الدي الله الإلاا)

مجئى هر به شقداء الكوالة مع الدياح له اهراب فين تقليديها , واهدا عير معقول ولا مقبول .

ولا عدمن الاشرة الى ان الاجهاد اللساي تجوّر المنع من السفر في الاحوال الاستشائمة التي لا يوال فها حسن المدين حائزًا ، كم في عصد بدل العصن وانصر. الباتج عن جرم جزائي أ .

 ⁽۱) نصر بهدا العلى حكمي محكمه الاستئناف بندينه العدادران الأول من الداعة الرائعة إراقه
 (۱۳۱) تدريخ ۱۳ كالون الأول سنة ۱۹۹۳ ، و ساي من العرفة كالنسسة الرائح ۲۰۰ سنة ۱۹۶۷ .

الفصل الثالث حبس العين

الميدأ احام وابطاحه

ب حق حس المان هو الحق المعنى شجيل في بده شيء بحص مدله بال محلف للمان شيء حتى المان المان المان المان المان الم المان ال

وقد الصدف في الاحوال التي تحور فته حق احدس له ما " فعي نظرته اوق صنقه بالا عطى حق الحدس الاعدد - كون اشيء محدوس في حورة بمائل بدينجة العقد لذي ثما منه الذي رهما تقع في عقود المدر وصه بايد كان من العاقدين ان عدم من الداء ما عليمه لق أن المدارة قد الأحرا مهدم المعاس

و في نظرته ثانية وسيعه يكون حق أحدس أبرائل في حميع الآخوان التي محمان هم اشتأًا ملك مديمة .

وغه نظرته ثالثه توسطت عن الاثنيان وقد احدد م فاتون الموحدات والعفود الدينة على عص القوامد الحديد ، كالقاتون المدني الألماني المادة ٢٧٣ وعير ما فعدارة لفاتون اللمدني لا تتحصر حق الحدس 1 في من كان دائماً ومدير عوم عوجب عقدامة دراء في يوحد الحائم في كل حالة يكون في الدين سجلا لموضوعة "،

۱) سمی فی لام سنه ۱۱ - ۱۳ ۱۱ ۱۱ ۱۱ وي لا مختر به ساما ۱۲ بعد کولان و کاستان ، ج ۲ من ۷۷۸ (۳) (۳) Debition com re Junction

أي حدث يكون التلازم موجود " بن الموجد المطاوب والدين المحدص عن يستعمل حق الحس من أحل دالة الموجد . فهو أي حق الحدل بعود مثلا الى واضع البد أو ين استثمر أو بحرر الثنىء المرهول بدول أن يكون تمسة غيير بال الاموال استقولة وعير المدقولة ولا بن الحس الحس الحلق السة وسنته ، وألد محرم حق الحس عرر الاشيء المعقودة أو المسروف ومحرر الاشياء لئي الترعت بالعدم، من صاحبها احترقي ، (المادة ٢٧٢

فيده و ظراره الأحسيرة تشين كالاولى احوال الانشاع عن سعبد الموجب في عمود المعاوضة ، كمق الداع في حين السبع حتى دفع النهن ، وتشين فوق دلك احوالا احرى ، أهم عدد مكون حائر الثيء المحبوس فلد تصرر بسبه أر المق عده معن المصروفات و مئياله في القانول المسائي و مجتى للعالم أن محبس بنشأ ولا أني بدائم من صاحب الابر للقيام بالعين ، إلى الدا يدفع له البدل و الأحر وما تكون فد استه عند الاقتداء ، ما م يكن العقد بالدفع في أحل ما ما ركان الوديمة إلى الديسوفي محبل ، إلى الديسان الوديمة إلى الديسوفي محبل ، إلى الديسان الاداع ، المادة عادم كل ما وحب بالداع ، المادة عاده) .

عير أن كثيرًا من الشرآع م ضع مندأ عاماً على عرار المندأ المذكور الله ي: اكتف ياعظه أمثلة من حق خس في أحرال مفته ، وهذا ما برأه في الشرائع الاسلامية والفرنسية والانكايزية ؟ .

وان حق حسن المان توجه عام المنط تؤوان الإخرار - العنيسة لو سُم الدَّمُع بسم فسيسان فندن الثني ، سقيد حقه في جسه ، ولدن له استرداده من المُشْتري هذه القارة ؟ .

وفي قانون الموجبات الساني ، لصاحب حق احس رفض الدحسـ بي عن نشي، المحسـ ولكن السلام على نشي، المحسرة العير ، ولا حق المحسر، ولكن المرماء في غن المحرص (المدم ٢٧٤) ٢ إلا في الرهن وما أشه ، و كدلك هو الامر صدئياً في المحمد والشريعة الاسلامة لحمة رفض الدحسـ لي

⁽١) انظر ايصاً الديمة ٥٠ من تدس فسان

⁽۲) کولان وکاندان (ج. ۲ ص ۹۷۸ ومد تعدهد) ، وسندن (ج. ۴ ص ۱۷۸_۱۸۸). (۳) اناده ۲۸۳ من فاتون بوجات البندن ، و ندیم ۲۸۱ من څخه

وعدم النسع ... والكنه على خلاف دلك لحبيب الافصلية .. فالأصل في الشريعة الاسلامية أن حق الحسن عص اعتبار " بدا أن بالقياس إلى سائر المرساء .

مثاله جود في المجله الدورة مات المشرى مملساً في ال فيص المسع واداه الثمن ، كان للنائع حدس المسع إلى ال سيوفي الثمن من تركة المشتري وفي هام الصورة بسع الح كراب ع ، فيوفي حتى النائع جاده والله سع د تعلى من الثمن الأحلى أحد الدئع لتس الدي سع به ، ويكون في الدي كالمره والله ما ما تربيد أحد الدئع المهن الأحلى فقط ، وم راد بعطى الى العرف (مدة ١٣٩٦ ، أربيد أحد الدئع المهن الأحلى فقط ، وم راد بعطى الى العرف في المعروف في والمد هده كلاة الدي قد على الأحكام العدالة في في عرار اللقام الشراء والحسن في عقد ود المدوجة في الحديث ، في فتات الات هي الحسن بالشرط ، والحسن في عقد ود المدوجة والحديث المدالة المدالة الديمة المدالة المدالة المدالة المدالة المدالة المدالة المدالة المدالة الديمة المدالة المد

الحاس باشرط

ن حسن العامل ككون من حق الدان احداً لله في العاقى العاق العار قدان الواهم أمثلة ولك عقد الرهواء المواهد المدائل المرجى أن محسل الشيء المرهواء إلى حامد فكه بالسلماء الدان أ وكدائك لدان محسل الرائد الذي المولد من المرهوات عمر عقدة التامع بالعالو العراع الداع الاصل المذوبات في 2009)

وان لديم الوقاء في المحبد حكم الومن من هذه الديمة (الدوة ٣ ، ، و ه مسلم الوقاء هو الديم الديم الديم على الديم الشيري الديم الديم على ا

وملاحظه (ن ه. بدأ الصرب من الحاس أصهر من تصروب الاحرى) من حاث أمسار صاحبه عليماني العرف، فالمربهن أو المشتري و أا احق من ثر العرفاء بالسماء الذي من المرهوب أو من المسلع وقاء و الأدناب ٢٠٣ و ٧٢٩) ... وهسلما مو فتي لما أوضعا مامي أن حتى حسن العابي الشريعة الاسلامية العصيصاحة أمند رآم

 ⁽۱) عدر مناه حرى من حق الأمسار في هذا الحراء من ۱۹۲ م

٢٠ نادة ٢٠٧ ميا د والدي (ج ٤ ص٢٤٤).

الحيق في عنود المعاوضة

في الشراع الاسلامي وفي أعلق ما أمان على أن لأحد أم فدين في عفوه المعارضة أن يرفض استمداما دام الآخر باكلاعل الداماء عسم أوبرضج ديث المشابلة من عقدي السع والاجارة .

أولاً معقد السع ،

والمدهب الأول لا تحتر أحداً من المدعن على الدميد فين الإخراء لأن التوام الواحد منها ورابط بالتوام الإخراء فعده محب السفيد عليها دفعة أواحدة ، وعلم الاحتلاف كون دلك محجوز القاصي أو محجوز عدن المدها، وهذا مشفت الأمام الشافعي في احد أفرانه ، ومدهب أهل الصاهر ، ومدهب الأمام عدد المحن لحسن وهو شده برأي الشراعة الالكارية أأصاً أن

والمدهب الذي هو الامام الل حال وألاه م الشافعي في الفوال الحد الرام م مدهنه ، وهو محبر الدائم على سام المديع أولا المدق حتى المشتري العالم ، ثم محبر المشتري على دفع الشن العدمة لامحود للمائع في ها المدعب الديجيس المدع ويشبع من السندم حتى المنص الشن ، وأدا فين دادا عداء صداً .

أما المدهب الذائب فهو مدهب خمهور الفقم، المسلمان، الائه ابى حسفه أومانك والشافعي في احد اقواله وأصحاب الناحسل، فعندهم محبو المشترى على دفع الشن الولاء وللماشع حسن المسع الى ان تقامل هذا الشن أا وحجبهم في دلك أنا المسلع

⁽۱) كالسول د من ۱۳۶۰ - ۲۰۰

هو الحجل الاصبي للسع، وهو ينعين بالتعليق والمحل في ملك المشري عدين العقد ،
مع أن الشن لدى الا وسلة للسادلة ولا ينعل الا بالقيض الدلك وحب تعليق هذا
الثين بالقيض أولا حتى تصبح معل كالمسلع ، فلحصل المساواة الله الساسات الربعادة أخرى ووان و عقد السلع بعلمي السوامع، الطرفان ، في السلم واللسلم،
فعي أحاد الدلع على النسلم فعل حصور الاس و، كلمه من قبصه أصرار به عدم وهكما إلى الملع في عدا ألع و كالرهن بالتين ه " .

وبهدا بدهب الاحير احدث محلة الاحكام العددية ، فيصب على انه وفي البيع بالثمن الحان ، اعني عير المؤجل ، لل ثم ان محدس المدبيع الى ان بؤدي المشتري حماع الثمن ، و الدد ۲۷۸ - وءم ماحاء في فاتون الموجدات اللساني ان البائع لا تعرم نتسيم المبيع ما دام المشتري ثم بدفع البه الثمن (المادة ٤٠٧)

واكن بشترين لحق لحسن في المجلة وفي المداهب التي ه لب يقوه ! الله يكون السبع من يوع السبع المصلق ، اي مدده لمد ل بالشبن ، وال يكون الشبن حالاً ، وال يكون المسبع حاصر - ومنه لا يوجد حتى الحسن ادا كان المسيسم منقولاً . عاماً ٢ ، او اداكان الداع بسياة اي بالشهن المؤجل و المادة ٣٨٣) ، او اداكان السبع من وع الصرف او المه بحسبه و المادة ٣٧٩)

وأحيراً حسب في مدانه أثير الرهن ال الكنالة على حق الحسن عمي المجالة والمادة ١٨٠) والقانون اللساني (المادة ٢٠٠)) ، لا يدفط حق الحسن ادا أعطى المشتري رهاً الوكم لا سأمين دفع الشن ، أما في نمص القوانين ، كانة نوت المدني الألمان الددة ٢٧٣ مثلاً ١٤ ماء إسمعا بالنامين المسي ولا يسقط بالكمانة .

المابياً كعقد الأجارة ،

عقيص المجلة الصاً لو شرطت الأحرة معجلة أي مستحقه حالاً ، ينعي المستأجر

⁽۱) حدر في عملي هده بدهي عدم (م ۴ س ۲۲)، ورد مختر (ج ؛ س ۱۹)، ورد ختر (ج ؛ س ۱۹)، ورد ختر (ج ؛ س ۱۹)، وشرح الخرشي (ح ؛ س ۲۹۳) ، و بدسا(ح ؛ س ۲۹۳) ، و شرح الخرشي (ح ؛ س ۱۹۳) ، و شرح الكبر (ح ؛ س ۱۹۳) ، و شرح الكبر (ح ؛ س ۱۹۳) ، و اعلام ، وهمين اح ؛ س ۲۷) ، و أواد الله و ۱۹۳) ، و اعلام ، وهمين اح ؛ س ۲۷ ا ، و أواد الله و ۱۹۳ و ۲۷ و ۲۷۷ و ۲۷۷ و ۲۷۷ و ۲۷۸ و ما سدها من شخبان ، و التيمي ، ح ۸ رفم ۱۶۳۹)

⁽٢) الاشاء لاس تجم ع من ١٥١ .

تسليمها الى المؤخر، سواءً أكان موضوع الاجارة شئاً أو محلاً علمؤجر في أجارة الاشياء أن تتمع عن تسليم المأخور ، وللاحير في أحاره العمل أن يمسع عن العمل ، الى أن يستوهد الاحرم إذا دة ١٦٨) - وهدما كم يرى مثل آخر من حتى أخلس في عقود المعاوضة ،

ميس المين للتلارم

في المجلة وغيرها من كنب الفقه حالات بكون فنهما بدائل حق حدس العين م ورب أن يكون هذا الحق من نوع الاستاع عن بنصة الموجب الاصلي في العقود المد دلة عامل الداري هذا الحدس وافعاً على شيء مئك المدين استبده بدئ منصل عردا الشيء والبك عص الامثلة من داك

ارلا - احرة العبل .

عبد هميرو الفقيرة أنصح الاخير الذي العبيد أثراء كالحدص والصاع والقصارا أن محمس المستأخر أفيه لاستنف الاخراء التي له بدمة فياجب بالوكان لا نصح دائ للاخير الذي أيس لفيله أثراء كاجمال والملاح وما شنه بالوعد شدًا الامام أن حسن عن الحميوراء فمنع حق الحبس عن الاخيرافي الجانة الاولى الصأ ا

ويد التزم الآجر بتقديم العمل والنزم المساحر بدفع الاحرة وأحكل ددا قدام الاول عميه وأمسع الله في عن دفع أحربه ، فالاول حيس الشيء أندي وقع عديه العمل أدا كان هدادا لعمل له تر في الشيء المساحر فيه العمد م علما الاحر عن بنعيد العمل ، أو بعدرة أحرى هو م محس العمل ، ل حدى شيئاً آخر منصلا بالدي المعاوب

ثالباً الوكالة.

في عقد الوكالة بالشراء ، الد أعطى الوكان الثبين من ما ه ، اله مجلس أمال المشترى الى أن يتسم الثمن من موكلسة (المادة ١٤٩١) . وكدلك في الوكالة بالاستثمار ، ادا دفع الوكيل الاحرة معملًا ، فان له أن مجلس أبدار المأحورة حتى

⁽۱) عصر علام سوفعين (ج z ص ۲۷ ٪ ۲۸) ، و بد به انح پهد (ح ۳ ص ۳۵۰) . والمادتين ۶۸۲ — ۶۸۲ من انحانه

يستوفي ما دفعه من الموكل ١

الثاثة الحسن الساء ،

من امثلة المحلة ايصاً انه أو ادا مهدمت الاندة التي عنوّها لواحد ومعلها لآخر أو احترفت ، فكن وأحد يقبر استه كما في السائق ، ليس لاحدهما ان عدست الآخر - ويقون صاحب العنو لصاحب السفل عمّر استئك لاركب أنا تأسبتي عليم ، فان امتدع صاحب السفل ، يستأدن صاحب العنو الحاكم ويدي السفل والعلو وعمع صاحب السفل من الصرف حتى نعظمه ما أصابه من النفقة ، والحادة ١٣١٥

رابماً ـ بيع المأجور .

لو استُجر أحد داراً قدعها المؤجر باحارة المستُجر فيل انتهاء مدة الاحارة ، فلهذا الاحير عقتصي الحجلة أن مجسل الماحور ويتسع عن سليمه حتى انسترد الاحرة التي عجدًا عن المدة الدفية من الاحارة والمنادة ١٩٥٠) .

حامساً - البيع القاسة -

في الديم الفرسد وم المنه ، إذ فسيح الدائع السنع وكان المستع في بعد المشتري ، فيهدا أن تجاسه ليرد الدائع الشين عامه "

⁽۱ اهاوي هدية دخ ۳ س ۲۹۳ ،

⁽٢) بدائع (٣٧٠ عن ١٧٥ يو درة ٣٧٣ من څخه .

الفصل الرابع حقوق العرماء

الد عامد

إن حق الدائمين بتملق في مان مدسهم ` . وهمسدا ما اسماء المشرع الساقي حق الارتبان العام ، لقسسلا عن الاصطلاح العراسي - وهو كما ترك نسبته فلها من الاشكال مص الشيء ، لما فلا تحره كلمة الارتباع من احساطط تمني الرهن العادي عمروف .

وان الشرعة الإسلامة حوال العرف وسأن شي لاحس تحصل حقوقهم ، أو لاحل صديبها من عصر حقوقهم ، أو لاحل صديبها من عصر على فقد فلامد من ديث في هده الكناب كنبراً من الامثلة ، فرأيد بصورة حاصة مدله خجر على المدن المقلس والإبطان ومله من النصروت المصراة ، ومسأنة الحجر على مان المدن ويبعه عليه المدند لدونه ، ومسألة حدس ماله احداً فين مرد الى هده المدن وملارمته ومنعه من السفر ، ومسالة حدس ماله احداً فين مرد الى هده المداحث حماً

وقوق ديث ، محيد في معظم الشرائع وسائل احرى منحب للدائمين لاحل المح وطاب على حقوقهم ، والهم عمار به عبد في معلى التصرفات المصرة بهم وطاب فسنح ، والمداعاة ديم بدي وينا أشه ، والبيث كانه متربعة في دلك

فدفخ عقواد المديه

معاوم أن عقود الماس سيرى في الأصل على العرم، ولكن هالما الأصل

⁽۱) عالم بيوليون د ح لا من ٦

مـــــشياب عدة ... ومن أهم هـــــ بده المبيئديات تصرفات المدين المحجور عليه والمدنن المرابض دعلي ما الوضيعد في أمحاث الحجر ومرض الموث .

و لذكن فيا عدا هدام المستثنيات ، فأن المدس الصحيح عير المحجور علمه تصح عدرو ته حمداً عدد حمور العقراء ، ابي حبيعه والشابعي واس حسل . وكدلك من كان مدساً عمامة بديوب محتمه فأن له ان غدام في الانفساء من ازاد ويؤخر من اراد ، ولولاية الحي" على نصه وداله ، " .

و أرضاً لو أن رَحدكا عير محجور عليه اولا مربض وقف ملكه وكانت أمواله الدهنة لا تكفي لاعدا ديونه ۽ فاق وقفه صحيح وحائر ، اورن! افضد نوفقه هذا إلى صرر العرف اوري الماضلة في دفع الديون ؟

ولكن المدخري من الحديث افتوا بال من وقف مذكه على ولاده وهراه من الدائب لا نصح واقه ولا غرم ، والقصاة بمنوعول من الحكم وتسخيسال الوقف مقدار ما شفل بالدين ، وقد رحّج هذه الفنوى المفتي أنو السميود " في معروض به والفلائي والشح البيعين الحائث والت عابدين وغيرهم " ولير ايضاً احدث المشبحة الاسلامية ودائرة لفتوى و فنواحاته به ومحسن الشورى في الدونة الفتيانة ، فصدر لامر السامي بالعمل بر سارات ١٨ رابع الاون سنة ١٣٩٨ هـ" ،

وان ما قدمه محلاصه المدهب الحيمي ومدهب حمهور الفقه العام الإمام مكا و عص الاثم الجيدان الم المام مكا و عص الاثم الجيدان الاكام المكان و عص الاثم الجيدان المام كان المدين الموال القيم الحورية الحالون المهاور في فيها المام الكان المدين المامة والسلم المحالة و المامة والمامة والمامة والمامة والمامة المام الكان المدن محدوراً عنه أم م الكان الرح على هذا الوحة المعدائن المام

۱۱ ماوی ریم ۲ می ۲۰ میاسی هدیه) و و عنج خدد به (۳۰ می ۲۵۷) ۲۱) منبع خامده (۱۲۰ می ۱۲۰ و عاوی غیرسوسانه می ۱۹۰ و و

ر ٣) هو الو سمود ل محد لي مصعدى من به ولد بدأته عربة من لاسانه سه ١٩٨٠ . والوي سنه ١٨٣ هـ وكن لام أم مقتها في الإم البطان سنيان والسطان سنيم ، عن الطسيد معلوم (موات حدكار) ، - ٢ من ٣٨٣ وما عدها .

⁽¹⁾ عنع حسده في رحم حكير د

⁽۱۵) نوعل ۲۷ ساد سنه ۱۹۹۵ د. به و ۱۹۷۸ داکره . علی رحم هاید گفر فی مرحم نظامت دایجان عدد در ی د خروت با ۱۹۹۵ دس ۹۹

يطلب من الحاكم الطال التصرف ١٠ .

ولقد أوضع دلك ابن القيم بقوله ان حتى العرباء فد تعنق بدل المدان ، واسد في تمكن هذا المديان من النبوع الطال حقوق العرب ، والشربعة لا تأبي بمسل هذا ، فيهم بدر جاءت محمط حقوق ارباب الحقوق بكل طربق وحد الطرق المفصة الى اضاعب ، وه ل النبي رض) ، و من أحدد اموال الناس يزيد ادامها أدّى الله عنه ومن احدها بريد اللاهم أنبعه الله ع آلا رب ابن هذا التبرع الملاف ه ، فكيف سعد تبرع من دي رسول الله وص على فاعله ٢٠٠ .

وان رأي مالك ومن قال قوله شده عصبون ما هو مشهور البوم بدم الدعوى الدولصنة ؟ ، يسمة الى الله في الروماني توليس ، الدي كان اول من منجها لبدائس لمسخ عقود المدن التي احر ها نقط بد الاصر و عهد * وهذه الدعوى معروفة في معطم القوانين العصرية * .

و كذلك أقور العانوب الملساني درعوى الدولصية ، و سم ها بالدعوى الدواء سية ، وهي ترجمة خرابية عير موفقة ، فكان الاولى ترجمه الدعوى ديصان الاصرفات أو ما دشته الولداك أي الترجمة موافقة الدمني وللاصطلاح العربي السابق .

والبك بين و برن المرحدات اللبدق في هذه بهداله ، تكنفي بنفيه دون بعدل قال هذا القالون (الكادة ٣٧٨) : –

و محتى برأسى أدب أصبح دبيهم مستحق الأداء أن اطبيراً بأخيرها أقاط م مسخ العقود التي عقدها المديران مصر حفوقهم أوكاب السنب في أحداث عجره عن

۱ مرح غربي کلي سندي حدال (ح لا ص ١٧٣) ، و د له محيد (ح ٣ من ٣٣٠) . و د له محيد (ح ٣ من ٣٣٠) . و د له محيد (ح ٣ من ١٠٠) . و د يه عد (ل حد د عده ١١ من ١٠٠) . (٣) و د عدري و جدو مدحه ، عد حي على حد اين ح ١٢ من ١٠٠ ، و د عادم صدر السومي (ح ٢ رفيا ٨٣٠١)

⁽۴) علام بمعلمان درم لا ص ٦

Aclio Pauliana (£)

⁽ه) عمر كان ي الد الد الد الد علوان ودي د رس د ۱۹۹۰ ، ودر ۱۹۹۳ . و (م. ۱۹۹۳ ، ودر ۱۹۹۳ ، ودر ۱۹۹۳ ، ودر ۱۹۹۳ ، ودر ۱۹۹۳ ، وخوصه الد جساد (۱۹۳۳ ، وخوصه الد جساد (۱۹۳۳ ، وخوصه الد جساد الارامي فألف ۱۰۰ بر (۱۳) . حد الده ۱۹۳۷ ، من علم الارامي فألف ۱۰۰ بر (۱۳) . و

الإعداد ثماء هدما العجر م العقود التي م كن به المدوق لا مهملا للكسب فلا تناها دعوى القسخ .

و وهده الدعوى المسهة و بالدعوى الدوسانية ، مجور أن بديار ل أشخاصاً عاقدهم المديون لعدعه ، عير أنه لا نصح أو مام. على الاشتخاص الذي بالوا حقوفهم مقاس عوص الاأدا ثنت اشتراكهم في الدواصق مع الديون .

و ولا يستميد من سائح عدم الدعوى لا الشخص ان لاشح صالدي أقاموها . وادلك على فدر ما نجب الصيامة حفوفهم (ما فهار الدعم فستن المقد قائماً ويستمور على انتاج حميم مدعات

وارتباقها هده الدعوى بروز أأرمان بعد عامر سنوات ه

الدعوى الصوري

ان ما مدم ما على دعوى النص الأصرافات الرا الدعوى التولط ما بمترض وحود تصرفات الراعقود تحريم الندان احتسالا الرامقات الإحرار بالدائمان عاوما بنجم تحراج المواله فعلًا من الرام ، فيضلع يستينها خاسراً الراكاء على كل حسد ل الصرفات وعقود حقاء ، لا تحام باطنها عن ظاهره

الد بوجد حوال حرى لا كون في العدور و عمرفات حقيقه ، ــــن بكون وهمه او صور له و كون العابه من دلك حداً شريده ، كا لو حاف الدلك سطوة العدب صام او ما اشه ، فالحالي عام له في الصغر من وحدان فوي نحمه ويكون عالم حداً عير شراعه ، كا يو واضع المدين مع احد فاراله او غيره ودع منه المواله طاهراً لمرابي من وحه العرام او احداثه عليم ، محات لا يسقى هم عددات ما كفي لاعام فوجه

ومن أمنه هذه الديم فات الصورية منانه النبحثة التي بحث فيها الفقياء في نات النبع ، مع أنه حكم بحري في حم م النصرة ب التي تقبل انفتح

وفي السجله معنى الألح و الاصطرار عدم سنجله هو البيع الذي صطر المه المرء المواد المواد عنده و السبع الذي عامرووي المواد المواد عنده و السبت صرووي أحر ، وهو بع صوري ظهر بجنى في باطسه الندقا الحالماً ، وقد احتمد العقباء في حكمه ،

و يو حسيمه في رواية عنه والشاهمي في لا بال المعرة اللسم الظاهر عالانه الاحق للابه في السائق وملع إله - وروي الصاّعي في حسمة عا قال بان سم الشحشسة مودوف على الحارة المسابعين عادان الحاراء حار والدارة العالم ال

الد صاحب التي حدمه ، أنو يوسف وتحد ص الحبس ، المدان أحد لحنصو تأثير أجها في هده المسألة ، فقد فضالا في سع الشحثة ، وهو بهذا النفصيل على ثلاثه صروب

الاول ال تكون لللجنّة في هلي السلع مَثَلًا غول رَحْل لآخر و الي اظهر الي بعد داري ملك ولدس بسلم في الحصفة ، وأنشهد على دالك ، ثم به الد في الطاهر فهد السلم باطل ، لانه كالمرل لا سه هذه

والثاني أن بكون البلجئة في أدل للسع ، نحو أن بعثى أدينا هان في السرعلى أن الثين العدوان شرعا في الطاهر بالعدن أن يبنى المعلمر ها أهساو المقصود في السراء وبعد أنها أدار ها هاران في الرادة

والصرف الثالث الحيراً هو أن مع السجاء في حسن شين الحجوائل بشواطع الدئمان في الراضي على أن الثبي الف درهج وأن بالمد في العدهو : أداد مارة فهي له هم الحالم والرامحد في الحسن بال المقد باطن فياساً ما ويكنه نصح عالم الاستجماعاً ؟ . المشجماناً ؟ .

مبوجه عام اذاً لا يصح به التبحثه في المدهب الحنفي المختار ، وكذلك لا يصح فيه الاقرار بالتلجئة ؟ . وقد دهب الحنايلة ايضاً الى أن به التلجئة باطل ، وهذا المهى على الشرع العنبي في الارادة السنة المؤرجه في ٢٥ كارن الدى سنة ١٣٠٧ مالله ١٨٩١ منظره على مه فنه من عبدق السندات باللاكه المعبر بواطق ، سواء اكان دن بصورة السع م اهنة أم الافرار بهي الملك أم هير داك من الصور ، وعلى أنصاً في الارادة السعة المؤرجة في اول كاوب الاول سنة المؤرجة في اول كاوب الاول سنة المولاة بالمحدد المؤلفة والتهريب ،

و ا کیوم شرح شدد (ح ۹ می ۴۳۶) ، و له وی همه (ح ۴ س ۲۷۲)

 ⁽۲) الاحدار شرح محدر الموصلي (ح ۱ ص ۱۹۶) ، و هند ــــه في اعتبرخ الدكور ،
 والفناوى الاندرونه (ح ۱ ص ۲۹۲) ۲۹۳) ، ورة انتدار (ح ٤ س ۲۲۹

^{* # 7} w Y = 1 5 mm > 2 m (*)

TT 3 m 5 T 8 cm (8)

و كذلك في حدر اولاس المدين بدخراء اوجاب المارة الحاسمة من فالوق ٢٩ خمدى الأخرة سنة ١٣٣٣ (٩ آب السنة ١٣٣١) ، لاحاسس اعتبار ديون بعض الأفراء ١٠٠٠ كون سندائها مصدود لذي الكالب العدل وان كون مقاسمة في دوائر الملس ، ودات سعاً من الاحتبال والنواضو،

واحبر أحد في ه وده طول انح في المدلمة الله في ؛ وأن والتي المتفاقدين وحده اهم الحصوصات الدين الشيء الساد الصفري احد لا الاصرار تهم تحق هم أن القلموا دعوى اعلان الدواطؤ أواب أنه وه تحد لم صراق الأثار شاء (المده ١٦١٥ وأنكن المده فلدى المسهم أو حده هم العدومان الالمكالهم أن تت صورته المده الالمحالية المبدئياً .

وبعد ، ون البطارة ت الصورية المفصود من همم المعموق الداليان الله ، إلا من المحل الشرعية المحرامة عبد حميون المقياء أا المان هده البطرة ت حسان على أكو أن الدالي وعلى العلان حموقها الرائم أكل أكو أن العلان على العلان عمومة الاله المكرمة الاله المكرمة الالمكرمة الاله كان العلان على اكله محرامات أنصة أوا أوا أوا أوا أكم العلم على أله العرام ألى العلان على الله محرامات الحرام العلان والمدراء على العلم على العلان العلان والمدراء على العلم على العلان العرام العالم المان والمدراء على العلم العران العران والمدراء على العران العرا

ثم أن العقود صورته باطلاء صائح الاسطان شهر من و اس الاهمال بالله ت ويه أكن امريء ما توى و الاو والمقصود الله المسافلان و ران اطهرا الحلاف و المقاعب في الناطق و دلمارو با صمراء والمماعدة وقصداء بالعقد و أا و دن كان ان سماع دعوى صورة العقد بلائم روح الشريعة ويرتكر على مددة الاساسية ،

المداعاة بأسم المديه

لا يكون أصرار المدس بدائب بطريق التبرع والبيعثة فعسب ، بل يكون

 ⁽١) عبر في حتى سرعته و حربها وحاف مدهب دياك ، « بسامه المدرسام في الاسلام ٤ د دائميل الاولى من الناف الرابع عالى ١٩٩٠ .

⁽٣) اعلام التوقيعين ، ج ٣ س ١٧٠ و ٢٨٠

⁽غ) الصدر دانه ، س ٨٦

النصأة بطريق الاهم لي والتفصير في تحصيل ديو له والمفوقة وأمو له التي له عبد العير. فيا جبلة العرام « في بالث ؟ عن هم أن بط أن الدون المدينهم والداعوا عاباتها لماون. وكالة منه ?

العالم التحديد على هذا الدواف بالمعي الحقال بدائم والما كان كون مديونا المديون حصماً الدائل ، فللس من كان عافي ودالسله السناطد الدارات طلمه في مراجهه مديونه والسلوف مده ها الدام (١٩٤٠) الوكدائ لا محورته الماد فه عراجها موضي له دال ما صحراً العاملي وصلى او الودائ "

اولا بدلو ثمت ان لرحل ديباً في توكة مدينه المبيت ، ثم اقر وحِسل آخر عبد القاصي بان عليه لهدا المنت ديباً ، ومدّ صي ان يأمر المقر يدهم مسبباً عديه الي د ش

⁽١) حامع التصوايي . - ٢ ص ٢٠٠ .

⁽۲) الواد ۲۹۹ و ۱۹۲۸ و ۱۹۲۹ می تعد برسی سی ک ۲۰۰ می ۴۰

1 ____

ثب من صلب الدائر حسى مدينة ، وتحقق القاصي ان هذا المدين معسر ؟
و الكن له على رحل آخر م لا ، فالقاصي ال بنقاص الدين من مدس المدين الدفعة
الى الدائل وان عليم مدين المدين عن الدفع ، وكان موسراً ، فالقاصي حسه لا ،
هذا به ورد في المجه رغيزه من آب الفقة الحملي الدالة وي المدين الموحد ت
و مقود الله في ، فقد المراب في المادة ٢٧٦ ؛ تلا عن القاوي المدين العراب
بدة ١١٣٦ ، ما الداعوى عير الماشرة أوهي نحواب الدائس الدائري الدائري المداوى عير المادوى المحتول على المادوى عير المادوى عير المادوى المادوى عير المادوى عير المادوى عير المادوى المادوى عير المادوى المادوى المادوى عير المادوى عير المادوى عير المادوى عير المادوى عير المادوى المادوى عير المادوى المادوى عير المادوى المادوى عير المادوى الم

را ديد منج قروب لذا ي ددا ي حي ادامه الدعوى الدائيرة وهي الت الداعوة ياسميها الحادين ما شرقاعل مدالهم في الحفران والدعاء ي عصمه اله الواليات بعض الامثلة من دالك ...

ی دو خارجه دانو اداران دسته آخر علی خفه العیزیه دو او آخر در خور دسته آخر کان م و فلسؤ خراجه فی خمیع الاحوال الای محق به به حماد ته است خرا لاصی به دانه الحم در دروی مداشره علی است خرا الاحل در علی دران ایاله از ایاله این در در ۱۸۸۵

ومايدي الأعارة الدال الداران على الساميان الداراة ال الدارف فيها على واحد الحرا بصابحه التبعض ما ما فديمعير أن الدير على هذا الشخص ما شرم الدعومي الي كان تحق له أن القلمية عين المستعارات الداء ١٤٣

وا جناً في لوكانة ، كون بال الوكس مسؤولًا لدى الموكل مد شرة كالوكن نقسه (المادة ٧٨٤) .

١ - هـ وي البرازية ، ج ٢ ص ٢٠٠٠ ء بهامش الهدية .

⁽۲) مارخ با تا ۱۹۳ کا ۱۳ کا ۱۹۳ کا ۱۳ کا ۱۹۳ کا ۱۳ ک

الفصل الخامس الموجبات الطبعية

اصاريا ومعناها

درسه في العصول السائمة من هذا الدب معامل موجه به والوصحة أنها المستد فسر أحد بمدين الدكل والمباطل أو أكن فسندا الاجن مستدين الدكل والمباطل أو أكن فسند فيها إلا أحب وأمن فسنس فيم الدائن حق السميد الحبروة من فسس أمدين وقد أسمى الرومان الموجب الاجوال بالموجب العاسمي أم المتوجب المدي المدني ألمدني أ

وهد كان هذه الموحمات أحد ب تارمجيه عبد الوارد أن علمها ان القانون اشتراط للعقود شراوطاً شكلية وشروطاً غير شكلية فاسية . فكان البعاء أحد هذه الشروط حداً لانطال العقد عومالياي حداً سع تنفيده . ولكن في نعص الاحوال كان من العدل والانصاف ان يكون بنفيد المدس للموجبات الدشئة عن هذه العقرد معاراً ع ران لا يسوع استرداد ما دفع ستنجة هذا النفيد .

ركات الموحدت الطبيعية عدل عدالرودان فلمن الاولى الموحدت التي مشا طبيعية مسلم بدائم، كمقود الارفاء ونعص عقود القاصري التي يجرونها بدون إدا والتهم وعقود أفراد الدالة الواحدة فيا بينهم وعيرف والثاسة هي أموج ت التي مثأ مدمه ثم بنقلب طبيعية الأسناب الاحقة ، كمقود أخر الصحيحة التي تصبح صبعته أدا انتقصت شحصته بدحولة في الرق أو ما أني ذلك ".

Naturalis Obligati (8)

Cithis Olingstin (Y)

⁽۴) نصر حبر ریاس ۲۷۵ - ۲۷۹

وفيد انتقلب فكرة الموجب الطبيعي أي يعين الشرائع التي ترت باشريمة الروسانية وأهم هيده الشريعة أسلة عداده من الموجب الطبيعية بعلم الشريعة المراسلة وعلى هذه الشريعة أسلة عداده من الموجب الطبيعية بعلمها القبيل بص علمه أقاوك المدى ، والرمض كآخر أفراء المديد الحي كروساتم فيه كبيراً ، مستوجباً للعلود المدد بساء ولما ذكاء الشهرف والوجدان ا

واحد مده النصرية النصأة وفي بموحدت والفقود غلب في آنه وعلى على اله والموجب الطبيعي هو واحد وبوني لا تمكن طلب بقد مه دعى اله بقد سه مه الاحتدوي كون له من الشأن وابق على م كون تنفيد الموجب المدقي و(المادة الذبية - والكن الفيون اللساق م يمين أحوال هذا الوجب بين وأثا في عند النفاء الربق به الت يفضل فيه إذا كان الواجب المعلوي بمكونه مستملة موجب طديعي أو لاي (المادة شائه) ،

ومن أمليه الموجب العديمي المصوص عبي في فدون الموجدت اللساني عدجه في مرور الرمن والمديرة والمراهب في مدين الدي المعتددة مرور الراس الا الاهداء عن الموجهة المدينة دولكن وعلى مقسسة موجب طبيعي ممكن انحده اللاهداء عن الددة ١٩٩٦) . و كدلت يعد دن المقامرة أو المراهبة موجباً عسماً على لا كون الرابح حتى المداعدة ثابة الكن لا نحق للحامر ان السلاداء دفعة الحساراً والمدين الموجبة والمها و ١٩٤٦ والمدين عنده ولا المداعدة اللساني على الماليورة المداعدة المدين على على الماليورة المدينة الرابع والمدين المعتددة المدين معدد المدين موجباً على الماليورة المدين موجباً على الماليورة المدين موجباً على الماليورة المدين موجباً على الماليورة المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المرابع المدين المدين

وأثر الموجب الطبيعي هو ان ما يعمله المدين عن عبر لسفيده و لا إصح استرد دم ولا يعد أنبرعاً عابل بكون له شان الاعدام (المددة الرابعة). وايضاً يضح تحوس هذا الموجب إلى موجب مدنى بتجديد الجافد و الماديان ٢ و٣٢٢

Y2 - 7 2 m 5 - 1 - 2 (1)

 ⁽٣) نهل مدل برگيال و و ماله على نو حاف عسليه، في مشاط نعما له الله عاله ١٩٤٤٠.
 من ٣٧ و ٣٧ و ٩٤

النقاصة ولا التَّامِين كلالة او رهن ما دام موحدًا طبيعيًّا المادان ها. ٧.

ولا بدمن الملاحظة أن عص الشرائع م تتأثر بدء البطرية وم تاحديه عمي الشرعة ولا بدمن الملاحظة أن عص الشرائع م تتأثر بدء البطوية وم تاحديه الشرعة ولا كالبرية مثلا عدول بعض القصاف كاللوري مابسميد عال يقرأوا مبدأ الموهب الادبي أو العصمي عالى كالرأي البائد في الاحتهاد المداد ورفض ولاعتراف به أ

موقف الثريث الاسلامية

معاوم ب الشريمة الإسلامية العراء شريعة الهنه في مصادرها وأصوله . وأحكام با فجيمت في عرار أحداء هو عرائلة، ومدادى الله دات والمعاملات ، الراسيادى، الديانة والقصاء ؟ .

و الدكان هذا الأر ما ير و المصاحل الراكبير في من المدولات ، وكان من ثم ما دى الدس السامة - بر عصم في ما الله ملام المحمى الث الما الحسائم ما عمل في الدران الكرام وفي مراضع مدينه ، على ما ارضحه في دراساء السابقة الأسبا في محث سوء استمال الحقوق .

ومحل برى أن النفيرة ، وأنه م عروا (بوحث الطبيعي كنصرية ، مه على عرال تقوا بين أولنامله ، ألا أنهم توصيرا لهذا الثامر في بين عصاء و بدناله ألى انتجابية شديمة - وهذام المشببية من ذاك تمايطتار من نعيس كنب الحنصات وهي أيست جعيرته ، بن أنا سنزده على منس النبشش أنس الا

ه ایسا آسول (من ۱۹۹۱ - ۱۹۹۱) دو فرار امحار معادی الوود صداکسول عام ۱۸۰ - List ۱۸۵ - Fastwood - Kers on 1870,11 ا

اولا - سبوی فی الباب الآنی ان مرود ارسان او البقادم می اساب علیهم سر ما الدعوی ، علی تحفیلا سمع دعوی الدین مثلا بعد مرود حمل عشره سه ولکان رائد عدم سم ع الدعوی عد هده المده ، لا نسقط الحق بنقادم الرمسان ، فعلیه ادا اهر المدین بد به عد مرود الرمان او دفع می بند ، نفسه صبح الافواد والدفع اداده ۲۰۲۰ و ۲۲۷۶ می المحله و وصح کل دات فرید

آن او در في محت الحق الدولون ۱۱ الله بدي م بمبارًوا مقود العصوق العصوق الدول الدول الحارة في المحارة المصوف العادة الموارث الحارة في الحق المقل المساء الوارث الكاردي المحارة الكاردي المحارة الكاردي المحارة الكاردي المحارة المحارة الكاردي الكارد

ومعنى ديث أن صرف العصولى فى هذه الأحوان ؛ رأن ما كان به عن مع ما العصولى فى هذه الأحوان ؛ رأن ما كان به ما عن ا مدد الأدن أو الأخرية ؛ الأسام به الدان ، ، ولا صباب على فاعد ، ذا ما ما عن الممالا بميّة النصيحة والمؤاذرة والمعروف ،

الذا عودت بالحد الشرعي و تحد ع ، ديان الدي سنروق عاد عه و الدي الدوق الذا عودت بالحد الله و الدين و تحد ع ، ديان الدين سنروق عاد عه و الدائم ه و كيم مصرود في هذا الحكم من محمه الدائم هو حدود ه مداً الدائم ه و و كيم هثام عن مجمد () الحسن الدائم عن الدائم عن الدين الدائم عن الدين الدي

ره رسم على قرى دائد ما دواد الوجود والموجود التدامي على الساق ، والم الانجاز على الطباب وطاء ال ما تحارب ما الدواد دى النمو على ترى من الاثم ، واليس له على ما يمثقله الله يسائرها ما الداء ولا يعملز مسرعاً فه

ردهاً آيان دان هروز النم دولوا هده تروم لوه ديلوعد المجرد ". وكن هذا الويد ضح الرود به حرز دولا ديث و حد في الحمدية اله ير و د وعدر يا عمل " با بمطابه بالان ارضه الفلالية فساهم، وتعشيم من ال بعظية

رد) حرد لاون دمن ۱۵ د

⁽۲) رد الحنار ، چ ه س ۱۷۶ .

ا ما دول در ۱۳۳ .

and the property of the first

بمراه الحاديا من ١٩٩٠

من المين شبئاً ، لا نتومه الوقاء توعده شرعاً ، وان وقى فيم او هميت ، اي ال الإيماء الاحتياري مقبول ، لانء الحنف في الوعد حرام ، أ في الديانة

حامياً .. في المدهب الحقفي ، المن على الام أن ترضع ولده ، ولا محسر على دلك قصاء ، واكان و الارف ع مستحق عليم ادامه ، أفلد أنو أساء حره الراحم الترفيع ولدها م كنو الاحارم؟

و هماره الحرى والدالاء به أرضات طفل كان فلمم بأده به محت علمه داه اله فلا يضح هم أن بأحد الحرّ على ديث ، كم لا ضع السيرداد اداء المرحب الطايمي في القوا عن التي الحدث به

ولهذه المناسبة ، تذكر أن السنجر الروح روحه لارد ع صفه لا بجور ، صأ مند الامام الشافعي في روابة عنبه ، ما في الرأي الحبلي الخيار ، عان هــــده الاحره حائره "

مدساً - را ما الصاً كانت كون حكم عقود العندا وكنف المدافق ما به الما كانا به مال الوكامات بالعلق الدي يوقيته أو يشتله . فينا أيضاً الاتصلح هلالما المقود الحياماً من باحثه القداء وأكام الصلح دباء واللما على الما أوضاحاً الحلق بمود اليه فليراجع ا

سامهاً و بن فاصلحان و رحل قال لآخر حيبي من كل خن لك على ، فقمعل وابر أم قال كان صحب الحق عاباً ، عليه برى، المديون حكباً وديانة و بن لم كن عالماً متر أبي الحكم والا متر ديا به في قول محمد من الحسن ، أ فادن لو دفع المديون الدين الحساراً عليا هذا الايراء ، ضبع الدفع والا د عي الاسترداده

تاساً - مجور في المدهب الجنفي الاب المجدح آن بديغ عروض (د). الكير الله أن يقدر حرصه , ولكن لانحور له ان يستع أمواله في عير دين السفة وان فعن دات صي قصاء ، لا ديانه

⁽۱) آنائنج خامدته الله ۴ ص ۳۷۲ انا و لاستاه و العصب أن لاي جر (من ۱۹۵) وشرحه غمر عنوان المصائر اللحموجية (ح ۲ ص ۹ الله ۱۹۱) ، و محتوا ۱۹ م رفر (۱۹۳۵) (۲) هدرية ، ساس من ۳۸

⁽۲) انفرح الكير ، - ٢ من ٢٠ .

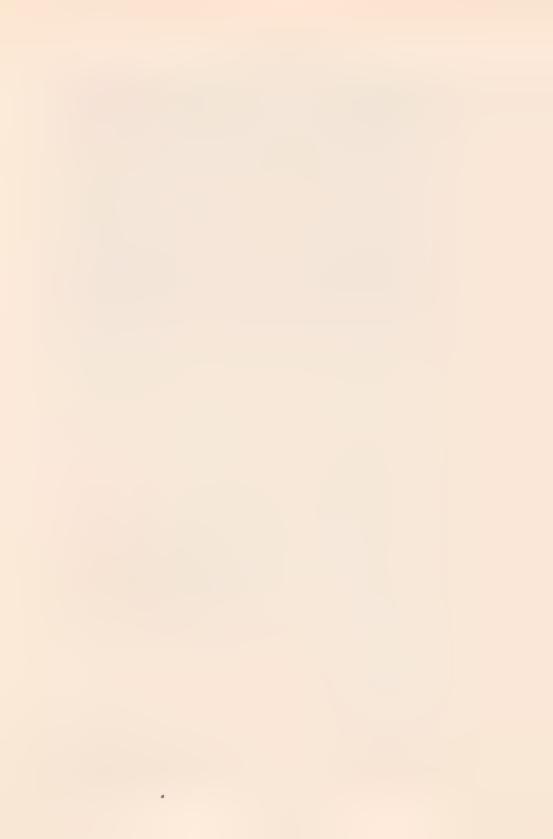
⁽²⁾ صرفد جههین ۱۹۲

⁽۵) الفتاوي الحاليه ع بج ٣ س ٣٩.٢ ع مهامش الحدية .

السعة . وحد ما من أحير عبين وصوح ابس عده وصوح أثير الدي في المعاملات والمص ، وهذا المن المعتق عليه في دا علم صاحم عن الالد في علم المروي عن هذا على الالدافي ? عبر محمر داسة لا عصاء في ظاهر المدهب الحمي الروي عن الشخص التي حساسة والتي توسف الداعب الحد محمد من الحسن ، وعد لم يعص الحدمان كا طحوي والكمال ، وعد دفي أنه المداهب الثلاثه ، ويه مجد من قصاء المداهب الثلاثه ، ويه تجد من قصاء السابق المداهب المداهب الثلاثة ، ويه المحل المداهب الله أن المداهب ال

و عداء فظاهر من الامليم التي فضمت وما اليهيب التي بشريعة الاسلامية نظرية حاصة في النشر تن يعي القصاء والديامة ، تجربة تربكر على فلسفة التشريع وأصوله وتشابك أحكام العبادات والمعاملات حميعاً ، في عبر حامع مناسك ، تربيط المايية بمهامية ولم بنه المداينة ، وعده النظرية على كل حان ، وان لم يكن فيهيب الظرية الموجب الطبيعي الروم يه علمه ، الالا ان فيها ما يشته عك النظرية كثيراً

 ⁽۱) الدر شجار سرح دوار الاعجاز عاج ۱ من ۱۹۶۶ ما نصر الله حاء الاول من هدا
 السكتاب يا من ۲۳۳ ما



الباسب الثاني سقوط الموجبات

الفصل الأول الايفـــــا.

تمهيد

ان الوابطة شخصه التي بثأ من الموجد ث لا يكونه بديه ، ن ع المقط بالبيدات مصله الوطنا فيأمن من هذه الالبيدات وثنه حاصه بالعقود ، كالمسح والتطلاع وما الى دلك ، ولسنا تعود البها ،

عير أن من هديدة الاسداب ولمة أخرى با مع استقفد بها التوجدات جماعاً با تا فلم العقواداء وعدة موضوع تحتد في هذا الذاب

و هم هنده لاسب بلار ب الاند ، لا به بالمند الموجب بعينه ، ولا م الده الموجب بعينه ، ولا م الده الاصلية ، وكل م الاصلية ، وكل موجب على الاصلاق ، والي خاب الاند ، بوخالد أسباب الحراف ، مها ما كان ملوقفاً على رضى الفرية التي الصريح و الصبي ، كالاسليد ل ، ودا الموض ، وتجديد الموجب ، والايراء ، ومها ما كان حارجاً عن رضى الفريقين ، كروز الردن ، واتحاد الدينة ، والمقاصة ، واستجابة السفيد ،

ونحق بنداً في هذا الفضل بالبحث في الاعام، على أنه بناً في العصول القادمة باقي أسدات سقوط الموجدات (وراموند في الابدء توافر نميس الشيروط عالحيه من مجوراته الاستيم عومن مجت عليه الوجاء واحية مكات الابعاء وإيداته ومصروفاته ع وله اللي دلك. فليعن توضيح كل هذه الشيروط ، ثم لماني مقاعدل الابعاء وما "علق لها،

عن استيقاء الالترام

ال المستفاء المديون والالبزامات بفود مندئياً الى الدائن والى صاحب الحق وحدم و بفود الصاً الى وكريد أو ولئه أو وارثه أو الى الموضى له به أو كديك يجوز السيفاء الدين و فنصاء الالترام من قبل أحد الشركاء في نمص شركات العقد، باعتمارها للصين الوكالة المسادلة بنن أعضائه ، كما سنرى أ

وعند عنام الدائن أو من نقوم مقامه عنى أستند، حقه محوز الهدين أن يواجمع الحاكم واللجاك حسند أن تأمر الدائن دنستين أو بالابراء . قان أصر هذا عسلي الامتناع دفيتين بدالحاكم اندين ويوي، المدي "

وليدا الثائن بين دلون الأجراء العابي والددة ٢٥ على ان المعكوم علمه ان بعرز لدائرة الاجراء الحكم العادر عدم، وتسلم الدين المحكوم به اللي وحمله الودامة الدائل ، فللقصع عنه لعدال فالدة الدين .

را ما ورد في فانون الموج ت والعفود الله في عالى الدائل الدي يوفض لغير سبب مشروع الإنداء للمروض عنه بشروط المصفة على الاصول ، يعد من جواء دلك في حالة التأجر مند تحقق وقت العائل وسمي ، ومن ذلك الحدال يصبح حضو هلاك الشيء و لعيده على عهدة هذا الدائل والقطع حكم العائلة عن الدين ، وعلاوة على والله تحق عبدالد لهدون الداع موضوع الموجب وتحميل الدائل عباء المعقبة والمحدود ، والموادد من الموجب ، والموادد من الموجب المدائل الدائل عباء المعقبة والمحدود ، والموادد من الموجب المدائل الدائل عباء المعقبة والمحدود ، والموادد من الموجب ، (المدائل الدائل عباء المعقبة والمحدود ، والموادد من الموجب ، (المدائل الدائل عباء المعقبة المعتمد والمحدود ، والموادد من الموجب ، (المدائل الدائل عباء المعتمد والمحدود) المعتمد والمحدود المحدود المحد

وود اكن هذا النص نقاوت اصول الله كات المديه المنسد في عادي احدو الدين ان بحري الدول الله على المدل على المدل على المدل على المدل المدل على المدل المد

⁽۱) عدد المدس من سرح عي حيسر مد . ده ۱۱۱۲ می عده

⁽۲) لام (ج س ۲۹) ، و غواعد لاس رحب (عاعده ۱۱ سی ۲۹) ، وماشد الحیران (دائدة ۲۰۹) .

محن يسكون الايثاء

في الاصل كون الاعدا من حد بد المدن . واكون ايت من حد بد وكيه او وايد او كدله ، او من كان عبرة الكفيل سعدماً معه ، مثل الشريث في عص امر ع شركة العقد ، كشركة المدوحة وشركة الاعدل أو كن من هؤلاء حميماً ان يرجع على المدين الادبي وتحسم ، دفعه عنه "

و كدلك بجب الاداء على ورئة المدين تعسيد وقايه في الموجدت التي تنتقل بالارث ، قاو ادى احد الورثة دين الدورث من باله الحاص ، كان له أن يرجع على وفي تورثه كل تعسة حداء في الارب ، الكن شرط أن لا يربد طبية في الذي على حصلة في تتركة ، وقاف أنه عامة والعرم بأنهم ه " .

واحيراً بسوح الاد ، من عن الاحلى ، كي عبر المدى ومن نقوم مقدمه بمن دكره وليس هد الدخل الله ستردًا ما دهمه ، ولا لصاحب لحق الهارفص هدا الاداء مبدأياً ، الافي الانترامات التي كون لطمها الراغة، على الدين شعمياً ، والجنة على المدين شعمياً ،

مثاله ، في أحاره العبل أنس اللاحير الذي استؤخر على أنت عبل معمله أنه سنميل عيره : و كان نواء اكن ها ما الشراط صراحة أو دلانه ، بل أطبق المقد حال الإستاجار ، فللاحار أن سنست عارة في نفيل

و به من دامی عن غیره و حداً او فضی عدیده دساً بامره کای له الوجوع علیه دلایم فی راه عدید عدم ادامر او النفوانص ، قال به الرجوع ایضاً عدد اف حسن ود مثل درن کان عمر فد - کی قصد او خوع او کس بنند بی حدیده و لئے فعی به ماہر الدافع منبرعاً مدد ولا رجوع به علی مدس ، علی ما اوضحال فی ماند

⁴² La 1814 g 1828 g 1825 - 88 g 722 2 0 (1)

۷ مول ۱۹۷ و ۲۳۰ د المنت خل ۱۹۶

e (١٤١ مي ١ ما عداد د و قاعدة ٩٥ مي ١٤١) .

⁽ع) طادیان ۷۱ه و ۷۲ه می اشجیانه به و در عد ۱ را حد (درسته ۳۰ سی ۱۹۳ ، . و هروق لاد ی ۱ ح ۳ سر ته ۳

النصري ` ـ .

زماده الايفاء

مجلف وقب الاداء باختلاف الموجب ت . الدنها ما يكون معجلًا ، و مه م يكون مؤجلًا .

ولا بدأ للأحل من عن في العقد أو من دلالة مستشجه من ماهية الموجب أو من التعامن أو العرف وعدد عدم الصراحة أو الدلالة على التأجل يعتبر الموجب فأعداً في الحال الاصل في الموجبات التعجبن اعلى ما أوضحنا في محت الاحل، وعدم أوضحنا في محت الداء بكون في الاصل يوم الاستجدال او دكره حلاف المداهب في مسألة ساول المدن عن الاحل وحكم الانفاء قبل حلاله عن تعود الى دلك عليراجع ٢ .

ونحل لا تستطيع أن يو ههم بكل أنواح أموح أن المدن ومان الانداء فيم أنه بكتفي بثالين من السبع والاجارة •

ارلاً – في السع ،

ان عقد السع المُعلَّق سفقه في الأصلى، محلًا «عمل الدهم الثمن واحب الأداء هران تأخير عالاً إذ كان الفرف أو شرط المنع فدان حكسه . فحيشد بكوان الدفع في الأحل المُعِن ؟

تاساً في الأحرة.

احتُنَافَ فِي زَمَاكَ هُمُعُ الأَجِرَةُ فِي عَقَدَ الأَجِارِةُ . فَمَنَدُ الأَمَامِينُ الشَّافِعِي وَأَجِيَّ حَمَالُ تُحَبِّ الأَجْرِةُ مِمْسُ العَقْدِ ، ومَمَاءَ أَنَّهُ لُو اسْتُجَرِّ حَدَّ مُعْمَدِ مِنْ مَهُ

⁽٢) س ٢٢٤ من هڏه الحرب

⁽r) المادنان مه تو ۱ مه ل محلة .

باحرة معاومة وم بشوط المعاهدات بالبحق الاحراء أو تاجبليسما ، فلسنحق م ع الاحاة من وقب الانفقيساد والتسام ، لاك المؤجر اسم بأحور والملك المستأخل المقعه ، فصارت موجودة حكماً ووجب للقابلة نسام الاجرة

ولكن عبد الامامين افي جنعة رمائك لا تبرم الاحرة حالا ؛ بل بعد استماء المعمة ؛ الا الله يكون المرف او شرط النم فدي المعجد المعدل أو الله يدفع المساحر الاحرم مقدلة إلى الموقد عرف الحدث كلة الاحكام العدلية إلى المواد ٢٦٩ ... وهذا المدن كلة الاحكام العدلية إلى المواد ٢٦٩ ... وهذا المدن ٢٨٨ ... وهذا المدن ٢٨ ... وهذا المدن ٢٨٨ ... وهذا ال

رعدن احتمد ومن دهب مدهمهم في هذه المبألة أن عقد الاجارة ﴿ يَعَمَدُهُ شَيْئًا فَشَيْئًا عَلَى حَسِبِ حَدُوثُ لَدْ فَعَ ﴿ . ، والعَمَدَ مَدُّ وَفَةَ مِنْ قَصَبَتُهِ اللَّهِ وَأَمَّا فن صرورة التراجل في حدب استعه الدراجي في حدب أا من الآخر ﴾ * .

واحيرًا سؤال إن مجمر الدين على الاداء والي النصاء م لا محمر " لا راب في أن طراب له بني اللغيديل ا على م الرفيعة الن رحب "

و دا كان المرجب موضوعه دن في الدمة ، كالمقود ، ف الانحب اداؤه الدن مصاله المستحق ، أما دا كان موضوعه عبن مصله ، ولا تحت رد هذه المستحق ، أما دا كان موضوعه عبن مصله ، ولا تحت رد هذه المصالة الا ادا كانت في بد المدن و مرام الدن رضي حال ، أو بادا تعهد المارة التي المارة الدي الداء الدي ولا عدا داك من الاحوال ، لا تحت اداء الدي الاعتدالية المودة على المارة في حالة المودة على المارة في حالة المودة على المرحودة في الدائرة المودة على المرحودة في الدائرة المودة على المرحودة في الدائرة المرحودة في المرحودة في الدائرة المرحودة في المرحودة في الدائرة المرحودة في المرحودة في

ويشبه ديث ما حام في قدون الموحدث الله بي ، ركن مع عمل الحلاف في المعصيل ، فعي هذا القانون لا يفتار المدين متأخر عن الاد ، الاعد مطالبه بدالك حطياً ، ما عدا بعض المستشبات ه كاسبجانة السميد ، او چ في الموحب الذي وضع فيه الأحل بد بحاة المدي أو في الموحب الذي كوب أو وعله ود ثني الحررة فيه الحررة المدي توجه على مشروع المادت والم 200 - 200 م.

 ⁽۱) هدایه (یه ۳ من ۱۸۷) دو نجر (یع ۷ من ۱۳) د و خو بزیرعمه (من ۲۷۹) ،
 واندی (یع ۲ من ۱۵ د دوج سه استخور تحد کی برخ ای داد. کی مدد این سنجی (یع ۲ من ۳) ،
 (۲) دده ۲ د من ۵۳ د د که .

مفاقد الابشاء

فى موحدات الى كون موضوعيا من (ده. ب المحينة كون الأعام مندشاً في المكان الدعق عليه في العقد : وعند عدم الشرط لكون (لأند) في مكانت وحود الشيء رفت الشاء العقد

بهد قال قانون بنوحات والفقود الله بي (۱۳۶۱ - ۱ والقانون السعاق الله سي و المادة ۱۳۲۷ - ۱ والقانون السعاق العراسي و المادة ۱۳۶۷ - و به حدث محمد فلهما المه و الذا يبيع مال على ان اسم في محل كما إما مسلمة في دائد المحدن و بادا كان السبع مصنفاً م عين فيه مكان المدين وحد فيه وقت المقد ال

وأرضاً في الوديمة «هالمسترام كان «ديداع في السيم الوسامة». « بلا الو أودع مان في الساسوان السيم في «لما النوال التأولاً محمر الأساودع على السامة في أدراته إلى (المادة ٧٩٧) .

أم يد برنكن موضوع بموجب من لاع في تبعيله من كان براقي سعه ، كا قود و لاشده المثالة فين بعيد و معان كون الاعام عيد عالم البعيات في العقد الا كون في بحن إفاحه المدين أم في بحن عامه الدان الو كلمه ثارة ، هان على المدين أن تحصر الدين في استحقاقه بن المدان ، ما على ادان في العدالة المدين أو الإنس را و وقد القاملة منه الانسان هيان المدين أو الإنسان وقد العظريات فيه ،

قفي القانوت بمدي الفراسي أمادة ١٣٤٧ ١٠ الفواليد في التي قلب عنه كة نوت الموحدات الله في المادة ٣٠٢) ١٠,١ ما كان موضوع الموحد من لاعبال المعينة ولم يوضع شرط ضراح أو صمي في هذا أنث بالوحد المرام في كان إدامه المدين ، وحاسد دلك إلى المدا القائل دالله و الديوال تطلب ولا تحين ٤٠٠. وهذا موافق لقواعد الصلاحية في أصول الحكام عالتي توجب إلا مه الدعوى

⁽۱) اعدال ۲۸۷ و ۴۸۸ مها ، و عاوی هدیه (- ۲ ص ۲۷)

Year of the second persons elemperatures (t)

س ۸۱ م

الشخصة في محل إفامة المدين () وهو موافق أنهاً القاعدة التي فدمد الثأن الروم مطالبة المدين حتى يعد متأخراً عن الابدء

ولكن الاحم د الاكتيري دفت مده آخر في خاله التي نحن تصدده ، وقال بان على المدن هو الدامجري الدائ والدفع الله الدن في السجد فه آ . وهو اقواله وحيد فنه كثير من العدل، والمياثلة في المعاملات .

أم في الشريمة الإسلاماء ، فترأ عمر باعدم الله الكان المتحافظ ملفل . القواعد من حكام علما عرص تراحكه دفع الأسل في السنع

فعي القرص انحب مدا ، ان تحسل الأند ، في مكان الافراض الأدا وحسد المقرص لمستقرص في حد الما المقرص الما المورد وصاله الالد ، وكان الدان لا مزار اله في حمد الما إذا كالتقود ، وم المستقرص المافع ، لأن الدالم في هذا الداوع مواحد الما إذا كان في حمل القرص مؤولة وعرض المستقرض دفع المثل و اللي المقرص ، والماله المالك الذي تحت فيه دلما يم والله المدي المداود في هذه المدايم هو المدالم حص القرص كالمرض في هذه الاحكام ، المحكم المالك حص القرص في هذه الاحكام ، المحكم المالك حص القرص في هذه المحكم ، المحتال الم

رفي مكان دفع من المستع مصان صراعة في كنت الحُممة ، معطه كي بي الله الولا الذاكان الثمن معجلاً ، فلا يجوز الشراب دفعة في مدآخر عسماير الله المقد ، والاكان المقد فاسد عمد محمد أن الحسن أنما عمد الي يوسف فانه الصح استجداً في سمية مؤد م ، كن قل شع ان العسب الثمن حمث شاء *

ا تاباً ۔ اذا کان النہن مؤخلا رکان عم کا جاتی عدد ، مشارعہ علم تعہدیں کان الا ہے ،

١٩١ رحم ديو ٢٠ مل ۾ ٻال سيان ڪر کا انداء يالي

⁽٣) نفني (س.٤ س ٣٦٩) ۽ واقير الفتار (بـ ٧ من ١٩٣) .

⁽٤) الفاري الاغرويه . - ١٠ ٢٠٠٠ .

⁽ ه) عبد هن صاهر ايداً لا هن استراسا له ، لئين او اللسخ في مكان مسمى ۽ علي ماروي ال حرام في اعداد اعداد ه . ه ؛ ١

مكان الانفاء .. والدوحد مثل هذا للعلمي، علماً باطلاء وحر للدائع مط السالة المشتري بالثمن أن شاء ا

ومع دالت و فيحل ترى المكس في مسالة سع السم على هذا الدع بجد ال يكون المسع من الأشد التي عدين الدمين باعدر والوضف ، اي من الاشياء المشاه ، ويعد تعبير مكان الابد ، ولكن اذا اختلف الطالب والمطاوب ، اي الدائل و مدى ، في مكان الأعد ، و « كن لاه الدام الجُماة على ده أنه ، والمقول قول المصاوب مع مده عند في حسفه ، ي الدالسين كون بعدي المدن "

وأخيراً ؛ تذكر ما جاء في نعص الدعب ، كالدهب عدمري " "م ، « لا نحل باغ ساعة مع تسمله مكان بدفع او الدعلم القهمة السباء باطلادو «شاري سم مناع والده النان حيث بعد الناع واوكان من الادالية "

فقات الابغاء

في القانوات المدني الفرنسي الدوه ١٣١٨ ، وقانون الموجدات الله الله في الدوة ٢٣١٨ ، وقانون الموجدات الله الله في الدوة ٣٠١ ، ، كون عادات الاند ، على عالى الدون الرفعا الساء ، وأناه الله في وقايا الله الله في الله الله في الله الله في الله

هؤوية واحدث مشاري ، كند الدةود ووريم ما بالمرم على ومؤو ا واحدث السبع ، كانت ربع وحدم ، ما عدا في السبع ، كانت ربع السعتة باحره الكيل والوون ؛ بارم الدائع وحدم ، ما عدا في معنى المستدنات ومنها الاشد ، استدام حراف ، وان مصارعها برم المشتري ومنها التي ساع محولة على احتوال فان مصارعها عضا كون حربه على

۱۱) تقاوی (۱۰ ج ح می ۱۳۰۷ - ۱۳۰۸ به والا که و ۱۰ ج ح می ۲۸۰۰ ۲۱ - پښومد (۱۳۰۰ می ۱۳۵۰ - و (۱۳۰۰ می ۱۳۵۰ می ۱۳۵۰ می ۱۳۵۰ می ۱۳۸۰ می ۱۳۸۰ می ۱۳۸۰ می ۱۳۸۰ می ۱۳۸۰ می ۱۳۸۰ می

حبيب عرف البادة وعادتها 1 .

وان هيدما الحكم نصق الصاً في حماع الاحوال التي تكون على الله ي فلها واحب الاهدد على «كما في الاعارة والعصب والاللاف وما أشبه ، فليها عملها ع تكون المؤاولة الاهدام على المقتص « أو تعدرة أحرى بكون مصارعات الايفاء على المدين ،

ما في الأحوال التي لا تحت قبه على المدين الا تمكين صاحب الحق من القبض، تماز به الانفاء لا تقع على المدين المشالة في الأصابات والودائع لا بجت على الامين و توضع الا تمكنات حب الانت من المدها، والا عرمه الاقتاص والا دفع مؤونته؟ وهذه الله عدة مستشد ت وصوأ عداد صاب أه في عانون الصوابع اللساني الدالدي برجب دفع وسم الطوابع مبدأياً على من صفوت عنه الورقية أو يسيد أو الإعلان الحاصع أبريم، لا الوصوالات واوراق الإراء، والارسم، لكون على من الحدة؟.

جهدالايقا عندنسره الديوله

داكات بدمة المدين الواحد ديون متعددة لدائين واحداء وأدّى المدين قسماً مم اله أعلى المدين على بعيان حيه الانفساء، أصلاحد تمون الدالن أم تقول مديندين ?

و الت الحج : إذا له بصبر تصبي المدين و إذ يصاّب على أنه و أوا أعطى من عليه دوب مجاورة لذائمة مقداراً عن أأدى ، و تقول له فها ذا أدعى لـه أعط و محسو آ يعايمه العلائي و (المادة ١٧٧٥) .

 أنه بو كان عني المستخر دين غير (لاحرة) فدفع صلعاً ، وقيدن دفعت عن (ثدين ، وقال الاحراعن الاحرة ، فدقول قول (لدافع ، لانه أغير نحهه الدفع ³

۱ سد ۲۸۸ ۲۹۱ می څخټه د والحراح ۹ می ۱۳۰۰ و همده ام ۳۰ می ۲۸ د وشرح څامي (ح ۶ می ۲۷) د وقتح نمر (ح ۸ می ۱۹۱) د و مسمي ۱ م ۱ ډمۍ ۲۲)

٢٦) آدة ٧٩٤ من عالة ، وقوعد لأحكام قدر تن بنيد بنالام لا ١٠٠ من ١٧٩) ٣١) بادة خامية من برسوم لاستراعي رفيا ١٣٠٤ عنادر في ٢ كانون لاون سنة١٩٣٣م. (١) عامع المعنوين (ح ٢ من ٢١٧) ، وينعيج حامدية (ح ٢ من ٢٥٨)

وه أل به محمر و القول الممائل في حهة المماليث والركان عليه اي الدافع هيدان من حسن والحداء فلافع شلكًا، فالنصاف للدافع ، لا اذا كان من حسير، م يضيع تعليمه من خلاف حسه ، أو ومعنى ديث الم بشترط في صحة على حها به لاعام من حالب بعدي ان يكون الديون متحلة الحسن، لانه علم احتلاف الحسن يعلم المال المدفوع من أصل الدين أو الميون الى من حسه ، والمن العدين حداث أن يعين ايفاء من حسن آخر .

مثلاً ؛ لو احكم الدراه على ووجها بالمعقه ، وكانه ها عاله البطأ العلم المهرا ه فاعطاها شالاً ، ثما احديم العمال ، الروس هو من المهرا ، وقال الدراه لا الل هو من المعقه ، فاعوال قول الرواح ، لابه الدافع علم لحمه الداير ، ولكن الشترط البلب يكون المؤدّى شنالاً من حدير الاشاء إلى عصل في المهراد ما أما إذا كان شالةً من جاس المقه كالطعام وما أشاه والذاء فلا تقال بعلي الروس "

وقد بين ديون أدوج ئ الله في المناّ على حتى بدين الله أبيّ في تعليم الحهدة الايقاء عند تعدد الديون، ثم دله داك شروند والآد، بمعصلات كما بي -

اولاً - الدائدين الدرج عبد الابعاء الدي يقصد إلى به أما عسى الملا يمكنه أيفاه رئس المأل من الفوائد ولا الله عصل المادين عير مستحق الاداء على دين مستحق (المادنات ۴۰۷ و ۴۰۸) .

الله بلا تأخير في سند الانصال نصم ما م يعترض عليه المدنى الناده ٢٠٨)

ثاثاً - وادام بكن هذا كصنص صريح من قبل احد المعافدين ، وحد أن مد الإمام كل أجده وردا أن مد الإمام كل أجده وردا وحدت عدة دون مسحقة الادام ، فيعضض الايمام عندي الذي يحكون من مصلحه المديون الايمام على علام ، والا فيالدين الذي يكون أثقيل عائدً من سراء وعدد الدم كل سد آخر للقدير ، يشمل الايمام الديون على احتلام بينية مقاديرها و (الماده ٣٠٩).

١ كالسام والعائد بالل ١ ١

⁽۲) ساوی همره . ح ۱ در ۷۷ه . ۲۷ه

مومنوع الابغاء

إنه الاداء كون مادلتًا بشفيد موضوع لموجب بعدله ، و لا مجول النفل لا يوا على الاصل ، في وضعنا في عبر هذا للمعرض

قاد كالد موضوع الموجب عدماً ، أي شكَّ مفتاً ؛ فلا يضح الايثام إلا باعطاء الشيء المدين درن سيره (م م ، الو عدي النسع في عقد البسع ، الزم البائسع السليمة يعيمه ، واليس له أن يمعلي صلعة غيره عن حدم (الدند ٢٠١ من التناء

ر كن إراكان موضوع الموجب ديناً ، ي م الاناث بأنايده ما المقد العلى السابعة المقد العلى السابعة بالمدراً ووضع ا التفود أو من الأشهام للسنة ، فالانفاء كوب لم الدان حال أرابيداً ووضع الم لـ هذر إنفاء العين وراء ما للدعدة الله به و الديوب لقضى لانشاه الها

وهد استسلع صلعاً ان الدائل لا تحتر على دلول الانقص من الشلا او كان هن مجتر على فدون الحاس الاحود (التي الحقدون في الواقي المحتران)، لا تحتر على دائد العداً [] واكن إذا قبل الدائل الاحود ، يرتضوع المدنون المافقة الدون للرضاء فلا يعلنو ذاك من دب الرداعبد حموز الفقم () ، عداً ، الكاناً ،

وللمقرد في مدال المداد تو احكام ترى يحار عصم على سمل الدائده . حداً عن كتب الحلقية بوجه خاص : -

اولاً في المقد الذي م بمين فيه الديد إلا قدره ويوعه دري وطايه ، ينصرف مصلى العقد إلى النقد العالب للدلالة العرف والعادم الرهادا نجري في من الديع في عقد السلع ، ومحري أنصاً في الاحرة والصلح وما أشه " .

تُ مَا الله على حدى عدد النقود و حديه في الوراح والمائمة ، كون الحدر الدون تعدى نوعم العذك في المحلة و إذا جرى السلع على قدر معاوم عن العروش كال

⁽ا لاماهلا با حير لفي ها) ، و قد سر تخدم لفي ١٠٠)

١٦٠ عد العاجم مائه معه حدى (ح ٦ س ١٩٢٩)، وعده إلى ١٩٦٣ ، والاده وه (ح ١ من ١٩٦٣) ،
 والاده وه (ح ١ من ٣٠٠ الصر عن العصلي في مدهب مالك في التوانسيين الفقهية الان حري (من ١٨٩٩).

⁽۲) الحلق الله ۱۱۹۳ .

⁽ف) طحر ، جافاتی ۱۸۲ کے ۲۸۲

البشتري أن يؤدي النس من ي نوع شـ من النفود الرائح، عير المسوع المداولة ا والنس للناشع أن يطلب توعاً محصوصاً سها » (المادة ٣٤١) .

أما إدا حددما هذه الدقود المنعددة في المائمة والقليلة أفتى المناجرون من الحديث بيناء والمعددة في المائم المتوسط رحماً لا الاكتر وحداً ولا الاكتر وحداً ولا الاكتر وحداً ولا الاقل وحداً ولا الاقل وحداً ولا المائم الكن هذا الماحدان الوحدان الوحدان الوحدان المحدان الوحدان الوحدان الوحدان المترون المداهم والمائم المترون المداهم والمائم المترون المداهم والمائم والمائم

وهدا ، څاټری ، موافق للصاعد الده وابدي ورد في فانون الموحدات اللمدني ، وهو اله الواد کان الشيء م نمین الا سوعه ، فلا محت علی المدیون تقلیدته من الموع الامنی ، و کن لا نجور له عدته من الموع الادانی ، المادة ۲۹۹

الذي المدين المدين المدين المدين مدعق عدي في المعدد، سواء في والت العلاء الم الرحص ، يقوم المدين في الرأي الدالد بالدين لا بالقلمة العملية دا كسدت المدلقيرة الدائل مذي ، وقاف قاعدة الديون لعمل دماه ،

عير الله أوا ماغ أساءيون ماول الهياري الكاسفة وتركب المعادية م عوجب حست ودفيه به في مدهدي الحالي وأحدي أولكن عبد مائث والشافعي والليث أن سعدًا ليس على المدين الإالمال العباً ؟

رلاً برى من جاجه للتمول بان الرابر ها هو استراط الموجد الأصني ومنفره (م. هاد كان الموجب الأصلى مؤمدُ يرهن او كلمالة ، فان سقوطه بالأنف (م يوجب وفا الرهن وبراءه الكفيل "

الابقة بأداءالعوض

الدين ان يؤدي شيئًا آخر عوضًا عن موضوع البوحب ، يكن شرط موافق أ

را ورد همار على بدر مجار واج عاص ٣٠٠

 ⁽٣) الدر محدر من حدد الأنسار (ح ٣ من ١٩٥ و ١٩٥) ، و ١٩٥ لا ١٩٥ و ١٩٥ الدري (ح ٤ من ١٩٦٩) ،
 (٣) الدرتان ١٩٢٦ و ٢٩٣ من المحالة .

الدائن وشريد مراعة فيود الربا المعروفة في الشريعة الاسلامية

ريسي هذا في الاصطلاح التقهي الاستندال؛ «لان ابدي ستبدل به عوص آخر وهيده الاستندال حائز عن كل الديون إلا القدل عام ، كالشيء انسير فديسه في يسع السكم

 ⁽١) سعدد کانه لاد دن تعم آخرانی، ن وابد و و سعد و هوی و حد دو مندد این تغیی جدید فی ادة ۳۹۱ و مداخلها .

۱۳ سامی فی ساد با با حاصل با نظامی ایمان (محور الا تمان علیه الدان ۱۳ سام ۱۳ می ۱۳ می ۱۳ می ۱۳۹ می ایمان می حصاصد کلیدی د

الفصل الثاني المقاصة

تعريثها

كبيراً ما يمع في ديد ملات ال بكول الجد الدس دائماً العيوم بدى و كوله مديناً به بدل آخر من حديه وجده ، في و كان لر بداء أو داير بديه عمرو وكالت لعيوو يدمة فريد مائه وحمدوق ، أهيبهني حينتد ال بدفع ربد الما أة وبدفع غرو الأنه و خدي " م بطرح الدال الأولى من النافي فلا بدفع الدشائاً و مامع عمرو الذي وهو الحدول "

لا شك في اله بجري هذا العفرج ، ومحصل ما حساني في الاصطلاح علمة صام . وفي هذا الج ترى سينوالة عن عبر تمن في اداء السيون ، ود، التأسيس والم في المد ملات ، لا سأنها في حد ذات الرجور الحارثة فها نسهم

وال المقاصّة ، سفر من الرحري ، ، هي افتصاع دي من دين ه أ الو عدرة ابن غرو ، ، ، هي د مدركة مطلوب بهائن صاعب ما عليه بـ ، على طالبه فيه دكر عبهما ، ، أي في حال كون المهائل الذي لاحدهم أهو الذي على الآخر أ

اما فالون الموحدات والعقود اللساق ، فانه م بدكر الهراعاً ما بن الرضح المقاصة قوله (واوا وحد شخصات و كل منهم دائل ومدنون الا حر ، حقل لكن منهم الذ تقاص الآجراء ، فنه على قدر الشلع الادني من الدندي ، الددة ١٣٢٨

شروط المقامم

ان تحث الله بأنه من الاتحاث التي حصيب في الفصلات فوعسته في العص المداهب ، ومي مدهب ما تك وثلا ، فصَّان المقم ، في المقافأة : بني الجوان الجملاف حاس الدين و ندفقها، وفي حال ندفقه فصَّاوا عن الواع الدون المجلفة ، كي بان كوبها من الطعام أو من العروبين و من النقود .. وبحق لا ترى محالاً لسرة هذه العصلات جيمات

والصَّا في المدهب الحدمي تفصيلات ، وأكن بكن استبطاض شروط المقاصَّة م مة منها ، ومحل شامل فند بها ههدا لا مع العبر بالله المستشدات في بعض الواقع الديون . وها هي 🗕

اولا يدمي في ديون المقاص ال كون منح بدة الجنس والصفة فعلم الحبلاف الحبس و الصفة عن الدايل ، لا سوع المفاصَّة الا باراضي الفر لذيما ؟ الرار الوكان لرحل على الرابه دق ، وصاب الروح أنَّ منه النعقة ، ١٠٠ تقع لله من البعقة والدين للا رضي الروح تجلاف للاثر الديول ، ولاك دين البعقه اصعب وصور كاحلاف خدس وأشاه مرادا كان احسام الحقين حامد والآحر

التما الانفحار في مقطاه الاالدوندالحالة العلمة الذاكانة الدينان مؤجلان ع وكان احدهما حالا والدي مؤجلًا ، فلا صعد المدَّفَّة الانابراضي ؛

وهدان الشرطان لا عدم منعها أصافي عالوال موجد السالم الماعلي الماعات ٢٢٩ و ٣٣٠ - ومحب موقعي في هذا الذبوب المنت ٣٣٠ ، كما في القبوث المسادفي الفريسي بالكادة ١٣٩١ ، أن يكون المديان مجروي ومعيى المقيدار أولكن

١٠ عمر مسلم عو من عميه و سرح الخرشي في الوضع الذكور ، وشرح الخطامه على ميدي حليل (ج £ من ٩٤٩) ۽ والبجه سي تحمه ، ج ٢ من ١٩٤٥) . (٣) حر (ج ٢ من ١٩٩) ، و درية (ج ٣ من ١٠٧ ۽ مهامش الهندية) ،

⁽٣) البرازية : ج ٢ س ٢٨٦ .

⁽⁴⁾ النحر في الموصم الذكور ، غلا عن دد ة

الفانون المدني الاندنى - فادة ٣٨٧) والعقم، المسلمين م المترطوا الهسداء الشرط. فعمد الحسيس تحصل المقامات مثلًا بين الدين السابق والدين الحسسادت الساشي، عن التلاف مال من ذات الجدس " ...

واحير ، لا بد في الاصل من وجود الدين موضوع المقصة بين دات ابد أن و بدي ، كا يعهم من بعريف ال عرف م الدي قد مد ، و يحل لهذا الاص مستنسبات ، ما له في الوكالة ، لو وكل احد آخر بقاص دينه من مديسه ، وكالت المدين بديه الوكيل دين من مدينه ، وقعت المقاصة بين الدينين ، وصاد أبوكيل مديناً للموكل بما سقط عنه بالمقاصة " .

أعوال متع المقاصة

لا راب في الدامة مأه لا علم عبد فقدال أحد شروطه التي بأساهما الرهي لا تقع العب في احوال أحرى المديد أنه ماهي الآسة -

ورلاً الدراكان للوديم عدمه المودع دن من جنس الوديمه ، فلا تجرى المقاصة بيسهما ، الا بالاجتماع والتراضي على دلك .

أَنْ أَنَّ الأَنْسَجُ الْمُعَامُمُ أَنِفُ بِينَ الدِنَ وَمَصُوبِ وَالدِنَ الذِي لِلْهُ صَبِّ اللهِ مِهُ المُعَصُوبُ مِنْهُ ، وَأَنْ كَانَ المُعَصُوبِ وَالدِسَ مِنْ حَسِنَ وَاحْسَدَ ، الآبانِ أَنْوَ عَنِيَ القرابة إن على المُقَامَاءُ وَكُونَ قَالَ المُعَصُوبِ فِي بِدَ الْعَاصِبُ * .

وفي المون الله في مسال ت عباً ، لا تحرر عب المقطة المادة ٣٣١

ارلا عبداليدية برد شيء برح لا حق من بديا كه ۽ وه بدا شده عدله العجب ،

وأناً ما عبد البطالية وواود عه أو عارية استعهار ،

\$ في اد كان هنال دي در فان الحمر

⁽د) يعرفي بوسد مذكور ع والانفروية (ج ١ جن ٣١٩) ، وامسادة ٢٣٠ س د شد حد ب -

^{241 3 230} PT - 40, 4 (T

⁽۲) روه (ح ۲ س ۲۸۰ - ۱۸۷ بهدس هنده) ، و لاسه لای حیره (س ۲ - ۱ والاندونه (ح ۱ س ۳۱۱) ، و ۱ دن ۲۲۸ و ۲۲۸ بی مرسد خبر ب

رابعاً - أو عدن المديون مقدَّماً عن المقابدة .

كف تحصل المعاصد

تقع المقاصة في القانون المدنى الفريسي (المادة ١٣٩٠) حياً عقادي القانوت بفياء عاو بدون طب من أحد الفريقان عاوجتي وغر أواهمها (عاباعد و أن أبعاماً ه صرب من الأنف الحري .

ولكن في القانون المدني الانانى * ، برقى فانون الموحدت الدند الي ، و لا مجري المقاصة حتما ، بن ساء على طلب احد المورثةين » , المدنة ١٣٣ .

و كدلك في الشربعة الاسلامة ، يقع المقاصّة يطب أحد الفريقين والكيب بقع حبرية عديد، عملي به إدا توافرت شروطم حمداً، لا يجب فيها وهي الفريق الآخر او تره مم الشقط الدين الافل ومقدار ما نقاله من الدين الاكبر .

م عبد فقدات أحد لك الشروط ، فلا تقع أما صأَّه إلا بأتراضي النار قامي فالل الديامورة - ولا شك في الدامة صاء بكون حيثات احتدارته ، وهي علوله الاستبدال أو الايفاء باداء النفوض "

⁽۱) هم السير ساله عصاً في ترجع الكلمة لا يتمام 1950 له أراحت كوالال وكايتان ، ج ٣ ص ١٩١٧ ،

Dirif Francisig gegenüber den . بعدة ١٩٠٨ منه (٣) Anderen Teile .

⁽۳) ، دوي هنده (خ ۳ من ۳۹۰ ــ ۳۹۰) ، و بعر (خ ۳ من ۱۹۹ ــ - ۲ م ، ۹ و بعر (خ ۳ من ۱۹۹ ــ - ۲ م ، ۹ و بدر ا ورد المجار على الدر المجار (خ من ۳۳۲) ، و مادنان ۴۲۰ و ۲۲۷ من مرسد حدر ن ،

الفصل الثالث الابراء من الدس

غريته وأداته

صت شجمه على به الواد والعد باس في ما يع فلان دعوى وأداو ع الأو المس أي عام فلان حق الأو فرعت من دعواي التي هي مع فلان الأو توكم الما أو ما تمي في عنده على الأو المسوفيت حقي من فلان بالمهام ، فتكوت فالسام أو ١٠٠ الدده ١٥٩١١)

والإيراء توعاق بإيراء استد، ويتراه الشديد الدلاول أعبر ف أحدالة في حلمه والسندية الراهو بالحديثة أفرار الاستد، ولا علاقه لما له

أر ابراء الاستداد ، فهواه الديم وأحد الآخر باستراد عام حفه الدي هو علم الآخر ، أو تحدد مقدار ما، على دما، إن المادة ١٤٣٦) الراب ترك الت الراب الاستدار من الساب ستراد المناوات والموجدات التي محل صدده

ورب سقير احق (له و عصه بوع من السياوع والاحساء الدي حص الكري عن الكريمة و الله مر بالعدل و لاحساء المكريمة و الله مر بالعدل و لاحساء المحدد وإن كانه دُو العسرة فنظرة " ي مسرة و الما مصاد والحساء كراب كم المهوات عا"

وروي في الصحيحين وغيرهما عن الدي (ص أنه كانا حمى مع الد لسند. للاسفاط والوضع من دسهم ، كما فقل مع كعب بن مالك ومع دائمي أمورث حاير

⁽١٠ سدرة عدل د ١٠٠) ١٠٠

^{*}A (T) \$4 (T)

اس محماد الله ا

وهكاما كان الاتراء حائرًا في جملع المداهب وهو مرادف عند حمهور النفياء همة الدين للمدين ، إلا عند الحندان وسنت العرق عند هؤلاء هو أن حق الرجوع حائر مامالنا في الهنه عد القلمين وعار حائر في الاواء ، على حاف في التي المألف ، ما يجوزوا هذا الرجوع في الحالين؟ .

أنواع ابراه الاسفاط

قدم ابراء لاسة در ای دسیدی عام و حالی ادامه من حماع الدعاوی والحقوی الی کون لأحسام الدعو او دځاس بحدار فی حق او فی دعوی مصله عاولاً مدای مدوله عدم الدعوی او رأب دلحق "

ولمه مد به طرعه و دلت في آلمد الحاملين لأ بأس بدار حكمهم ولهم ، وهي مسملتي بالديواء من بعض الدين شهرها بمجلل اللهي باكم لوكان لأحد الف درهم بدمة الآخر ، وقال لهم و حصصات عبك منها خميهاته على ان بعدوي عملهاته محمد همي هذه المسألة صور هاك تفصيلها أنه :

الأول ما الروزة من يرفط أن من الصف على ما تطلع له النظيف الأخر دول ما في وجب الرافع أنها من الأثراء في الدينات بالمواة الدفيم الملافق

ال م الله على الدائل عدى و حصيب عبث حمدياً، على الل بقد في سوم

۱۱ یکی جی ب ۱۳۰۰ س ۱۲ و صحح میر (پ ۲۰۰۰ م ۱۹۰۰ م ۲ یا ۲۷۲ و به ساخ کامی ۱۹۰۵ و و صحی (پ ۴ ریز ۱۹۳۳) م د ده الحمید خ و ۱ دی عدر ۱ می ۱۳۳۸ مو ی در دی چ ۲ س ۱ دو دی و حی (پ ۲۹۷) و و ۱ دی عدر ۱ می ۱۳۳۸ مو ی خ ۲ س ۱ دو حی (خ ۳ س ۲۹۷) و

۱۳۰۰ في همست د ما و د عه و منته د ما ۱۳۳۷ و ۱۹۳۶ و ۱۹۳۶ و ۱۹۳۹ و ۱۹۳۹

آن به خدیه (۲۰۰۲ س ۱۹۹۱) دو طبیعی خدیه (س ۳ س ۱۹۹۱ مهمان همدیه)

حميه ثة ، وان لم سقدها والالف عليث على جاهه ۽ . وان قبل المدين هذا تم نقسيد الحُسهائة في اليوم برئء عن الدى ، وان لم ينقد في اليوم لم نبرأ .

الثالثة ان يقول الدائن لمرعه و حططت عنك حمياتة على ان تنقيب الدي البوم و عدون ردوة و والت يقبل العربج بدلك و ولحكم هما كالحكم في الحالة الثانية عند البي حسمة وصاحبه عمد ، أي انه إن دفع المدين في الحال كان برئ عن الدي و وان لم يدفع م برأ ابنا عند البي يوسف و فالحسكم في هذه الحالة كالحسكم في الحالة الاولى ، اي ان الابراء بقع عن الديناني ، سواء أدفع المدين في البوم الم يدفع .

الوابعة الداعد"ق الدائن الايراء بشرط صريح ، كالو قال لمدينه : وات ادّيت إلى حميانة الو متى أدنت بنوأ من السمائي ، فعي هذه الصورة ، لا يضع الايراء وتعليل دلك ان الايراء لا يجور تعليقت بالشرط الصريح ، ولكن يجور تقسده بشرط النفسد ، كما في الاحوال الثلاثة الاولى .

وعلى كل ، هندألة نتملق سبعث الشروط وحربة النماهد ، وقد أوضعه حكم دلث في عير هذا المدرس - وترك من الاعتبل أن يرجع أن المندأ العام أن الامور مقاصده ، وأن نقدر القاصي في كال فصله فرعنة بهة الطرقين الحقيقية ، استي هي منى الشريعة وأساس النصرفات خيماً - وهذا ما أفرته المادة الرابعية والسئون الجديدة من فاتون أصول المح كات الحقوقية العنماني

صأت التيول في الامراء

من المسائل الحلافية أبين العقب، مسألة القنول في الابراء ، فهل يقسم الابراء باسقاط الدائن وحده ، أم لا بدّ من قنول المدس به 2

في المدهب الحسلي رفي الفول المجدر من المدهب الشاهمي ، بعد الابراء أسة مع حق ، فهو ك في الاستناطات محص بدون فدول المدين ورغ ردًا، له أن وأحسس في ظاهر المدهب الدلكي وعند رفر صاحب الي حسيمه ، الابراء عبر الاستداد ، فلا

⁽۱) الأشام و عملًا. السيومي الس ۱۹۵ ، و رومن مربع الع ۲ من ۱۹۹ ، وألعني (ج 1 عامل ۲۵۷) .

مدًا منه من قدون المدنى أ . ومثله في فانون الموحدات اللساني ، لا نتر الايراء الا تقدمي الدق اصحاب الشأن (المادة ٣٣٨) أ .

ما الائه الحمية في طاهر روايسهم ، فقد دهبوا مدهباً وسطاً واعتبروا الايراء اسقاطاً مبدئياً ، فلا يتوقف على صول المدين الافي عقيدي السير والصرف. ولكنهم اعتبروا الى ديك ال في الايراء معى النهلات واوصوا الله يرد له عالمه ، أي أن لا يتم عبد رفعه من حاب المدين ؟ .

وهكدا حاء في المجلة (مه يرو مدادا ابرأ أحدآخر فلا بشتره فدوله , ولكن ادا رد الابراء في دلك الحدس ، نقوله لا اوس ، فيكون دلك الابراء مردوداً ، يعني لا بيقي له حكم ...(المادة ١٩٦٨) .

عير أن لقاعدة و الأواء يربداً بالرد ۽ مستشد ت عند الحبمين ۽ ذكرت المحسسلة منها ثلاثه وذكر الفقياء عيزها تنا وهي الآبدة ٠

أولاً - لا يسوخ وه الأبراء من قبل المدين بعد فبوله له .

تانياً في الجوالة أو أبر ألحال له أله ن عليه ، وروّ هذا ولك ، فلا كون الايراء مردودًا.

الله في الكفالة العام الالقبل رد الايراء من فس الكفيل لعد الوائد من قبل الدائن وتمديد ال الكفاله عقد غير لارم من حالب الدائن ، فيبعق لها دا ال ينفرد يفسخه لانه وضم لمصلحته وجده ،

رداماً ... أوا أبرأ الدائل مدينة وسكت هذا ، ثم بعدد المهام محيس الايرام عاد المدين ورد الايرام ؛ فلا يسم قوله .

جامساً ادا حجل الابراء نظات المدنق، فلا تجوز له رد دلك الايراء، لابه قبل به مقداً ماً .

⁽۱) تروی (ج ۲ ص ۱۱ ۱۱۱) ، وسرح گرسی (ج ۱ ص ۱ ۲) .

 ⁽۲) على حصوص عارب عن حق بدرغ عدة أو ادبا ن عن افدعوى عدد اقامتها الواد
 ۲3 مد ۲۷ من غالون أصول المحاكات المدينة السان

⁽۳) افتاوی ادراز به د خ ۳ من ۲۹۰ (بهامش دهیدیه)

⁽٤) المدنان ٦٦ و ١٦٨ من شحة ، والأشناء لام حمر (س م ١) ، واربعي على الكر (ح ٤ س ١٩٨٧). وكر على الكر (ح ٤ س ١٩٨٧).

وبعد ، فلا شك ان في الأبراء مدّة عدد عظم بدوي المروءات والأعاب ا وان الابراء كما فان همور الفقيء من بوع هذه اللذين الدا ترى ان فاولد من قسل مدان طروري كرفي بواع العاب والانقافات ، وان عد الفلون كما يحكر نه طراحه يكون درده ، وان عدم رد الابراء ، على ما أرضح المدافي أنه المسافي الحقيمة الأمن واح القبول التنمي

شروط الابرا

فوق شرد العدول الذي فلمَّاء، بالعجب لصحة الالراء تو فر شروط الحرمى و لمك انجازه بالفلاعل مجلة توجه حاص

أولا الأند من رضي لدائي في الأوجاء كافي في الأصروب الله الوسية. وما به الأصلح الإدام المدورة (١٠٠٨) والأنهام كرام عني الرابي

و مع المدسمة و سام، علي المعم م عمد د أناك وجود مدد الفال في بعد المدان د الراعبي براحة و راجان حتى ديث لا مي أن الراء على المراد الله براحات الملماني على على و الدللم الاحمد راي المسلم الأحلي الذي كان في حواله الله ال ميد تورث معه حصول الإبراء عن الله شب العكس و و المادة و ١٩٤٠ والأصلح أن ديد تورث ديث الى يقدير الداملي والى درائل ولاحوال العرادية

المسأس من ال الابراء من مع المدرعات ، والم المعرى والمعنى ال الكوال الهلا المدرع ، فعلمه لا تصع ابر ، المحمول والمفتوه ولا ابراء الصغير مصماً الدوارد) وكذلك لدس الدرائص مراس الموت حراة الابراء الحادة كالساسو م المستعرق المواله ، فلا تصع ابراؤه مطلعاً وادام يستعرق ديريه جميع المواده ، وإن ابراء، من ذين الحد وراسة لا تضع الاناجارة الدفاسات ، وإن ابراء، من دس الاحلي لا يضع الا من ثلث الثركة ؟ .

⁽۱) عروق ، - ۲ ص ۱۹۹

۲۱) سرح جوال کی سندي مدن ۽ ڇامئے اکساند - ۵ د ۱۵ هـ و او او اگرشي (ح ۱۱ من ۱۹۹۹)

⁽۴) اصر بدیره ۱۸۷ و ۱۸۷۱ می کا ۱۳۰۰ می هد حرمی ۱۳۹ ۲

راکن هن کو افزاراه عن الحدوق انجابه افی الداخلاف او ب الله فعلي لا تحور دات مستقد و وفال الو حالمه خود مشده او بواست این حلیق وفال الصح البرامه من شجول عامد عاروزه ادا عا کن من سامن ای معرفیه ا

حكم الايران

لا شائد في الدخوم عليهم معنى السيدات الدب العملي عدم الاداروم والمراكب المارومين المداهب فستوجب الدارم الأكار والمراكب في المصال المداهب فستوجب القامل عدم المصال المحرد عام كان السلاما عجماً مالوقع دوان أميوله المدان ، ولما بطل بشرط التمليق .

رعبي الميام من ما أن عالما جنبه المراه الأصداء هي الدينة جدا، ولا جده الدينة ط هذه هي الني جددا في محال سفواند الموجدات العدينة الا الداكر الجداجر من حق سقط بالشاطق عالم الن عالم الناعل الله الدائد الدائم الماكلية الثان و الساقط لا يعود يا ؟ للة عدة الكابة الثان و الساقط لا يعود يا ؟

وال كان الأو و صمن عدد أخراء شترير ان وكون هذا النقد صيدية أيكونه للاتر و حكم الاسقام ... و ن كان الايراه صمن عقد باص و فهو باص العدد و والق وعدود اد علن اشيء حس ما في صمه عال مثاله و ادا باع أحد مالا و فنص شه و ابر الما ابري من كافه الدعاوى التي تنعيق بنسلع و و مشتري كديث الوا السائع

را) علج حد مداه (چ ۲ ص ۱۵) ، و مي (س ۳ س ۲۵۷) ، و حد سه سحد پ چ ۲ س ۵۱

من كانة الدعاوى التي بتعلق بالنبن المدكور، وبعاطم اليسها وثائق على هذا الوحه، ثم استحق المسلع ، فلا يكون للابراء تأثب براء واسترد المشتري النس الذي كان العطاء للبائع ، (المادة ١٩٥٦) .

ولا ربّ في أن و الابراء لا بشمل ما تعسمه . يعنى أدا أبرأ أحد آخر ، فاتنا تسقط حقوقه التي كانت قبل الابراء ، وله أن يدعي محقوقه ألحادث تعسد الابراء ، (المادة ١٣٣٣) .

وعلى كل ، فالابراء بفسر تحسب نوعه وطروف، . فابراء الاصل بوحب براءه الكفيل ، لانه أدا سقط الاصل سقيد الفرع ، ولكن أبراء الكفيل وحده لا يوجب براءة الاصل "

و كدلك ، ادا ابرأ حدد آخر من دين ، فلا مجور له ان يطالبه بالدين مفسه ولكن مجور ان يدعي عليه به بالوكاله او بالولاية عن غيره ؟ .

⁽١) الواد • ه و ١٦٠ — ٦٦٢ من الجلاء

⁽۲) الفتاوي البرارية ، ج ۲ س ۳۶۳ (مهامش الهدمة) .

الفصل الرابع مرور الرماداو التقادم

تمهيد

عرفيا الرمان كيف بكون عاملًا في نعير النظاهر الاجهاعية وفي نظور المدنية، وعرفياء كيف بكون مؤثراً من ثم في نقلب الشرائع وتبدل القوالين.

وان للنقادم أو برور الرمان فوق داك انو هاستاً في الحقوق ، من فاحية اكتساما وسقوطها ، فيو تارة بكسب الحقى من م يكن له حتى في نظر القانون ، فيسمى النقادم المكسب للجقوق ، وهو بارة احرى سقط الحق تحن تركه طويلا ، فيسمى التقادم المسقط للحقوق ،

ورن احكام مرور الرمان كعيرها من الاحكام تأبرت بنعير الرمسان بفسه ، وحتمت باحدلاف عصور الباريخ وباحتلاف الشرائع وكان هسما في خلال دلك سباب خاصة وأخرى عامة جمعها

وبسند أثير مرور الرمان في الحقوق بوجه عام إلى ما للعساهر أحماماً كثيرة من أهمة وعبرة . فاذا كان هذا الطاهر باقباً هاداً عنساً ، مده طواله ، مدورت مسارع يدعي عك ، أو لدول عدر باروه أو عبسا بشواء، فمن الحكمه والمصلحة، من من الصرورة أن وينقى القداء على قدمه ، انحافظة على الاستقرار في المعاملات الاقتصادة وعلى الامن في الحياة الاجتاعة .

رم قد رَكُونِ العَرْعُونِ كُلُفًا لِلجَفْعَةِ ، وقد رَكُونِ الاعتدادُ والنقادمُ سَبِياً غِسَرَةَ حَقُوقَ الناسِ . ولكن داك ودر ، و ﴿ العَارَةَ لِلعَالَبِ الشَّائِعِ لا لِلنَّادِرِ ﴾ ، كَا قَالَتُ الْحَلَةُ ﴿ لَلَادَةً ﴾ }) . وهذا النادر قد رَكُونِ سَنَّهُ قبولُ صَحَبُ الحَقَ و ربع و فلا على في هذه خل و فد كون صده التقصير و لاهم ل ، فعدداً له ثبل مع الله فلا في حال القوامان عواله الايقاظ لا التيام هـ أ .

ويات بن على هـ الناام الدينت في الحقوق المتروكة القديم من صفو ه ، سبب و الدادية والقدر الحياوان عدم ، والسنات ما فدنجر ديث من النصيع والبروو وعدم الاساهوار في الحقوق ، كاناله والحالات الراهاء

ومرور او داي و قدم مدال مكسب ومسقط والنقادم المسقط توعان ألم حداثه مستحد باعوى وم ع من الاعمان فقط ومحل المعاد البكاية السائدة عام م ما الاسلاماة من عدا الموضوع الخليم المسلاماة عام عام المحدوق الأسلاماة من المدا الموضوع الخليم المحدوق العدد المحدوق العدد وفي المائدة وفي المقدد الموجود المحدوق العدد المحدود المحدود

ولا شئافي باللحنافي بقارم لدكات بلحفوى مداء الأقارم المستقط للمقومات حارج عن موضوع الدي كل تصفده او كنا ماتر الدامن قلمه مارامه هذه والاراد طاء توضوعنا الاساسي من حدث المددأ الدي تحمع مدأة مراور ارمن في الشريعة الاسلامية .

الفادم المنكسب للمقوق البينيآ

في القانون الرومان والقوالين النبي أحدث عنه، كالهاون أسمي الفريسي وعايره، يكون للنصرف مدة من الرمان شروط معننه معمول أكد اب النائد وعالمرمان الحقوق العلمية ، فيدا نسمي النعادم المكسس؟.

و مدا احد فانون المنكية السوري اللمدي ، فنص عالم يدان خلق باحراء للمحلل في السجل العقاري بكسب فيه تنعلق بالعقارات والحقوق عبر المسجم في السجل العقاري لانا بسئولي الشجص على العقار أو على الحق العقاري السلاء هادًا

A gilla in a ct on form items , transhivement in Listicapio , prescription acquisitive (v)

عسماً مستسراً کام صحب الفقر مدة جمیل ساوات هو بنشه آو انواسام متعص تاک عدم به مشرور آن کول بای و ضع الماسند صحبح با و با بد یکی الدیه صدا صحبح با فلکول المده عمل مشره سده به را اداره ۲۵۷ از واکن در ایر مرور را رام با علی الحدوق با بدی فی المنیان صفقا ی ا

ولا باک فی ب هده آدو عملی ند ، م مرف فی الدیر مع لادلامیه ، کل ما عرف فتم هو ندید ، بع می حدی الدینی دفی بده بی حدی و . کی علی انجید و بد دلاست جد ب عاد حدید و بد مید مرور دارم بی م می حی حد داند عرف و د فرق فی باب حدید و بی و ده و ی بدی و دی و ی بدی دروی بدی دو ی دروی بدی هی احموق الدیم فی والحموق شخت می و بی دیدم اد مه می باید دروی بدی می کامی حمل عشد فیده ، خاصری

والكن عما الأجل منا النادأ الله عام بالعل

اولاً ولا عد روز (مال في به اي المحل أي مود عم العلوم) كالطرابي المحرف روامرعي ما أو باعد (با عن محصوص عربه و سماف فيه خملون سنة الأنواح عائم ادعام عن العرب ما منع معواهم الدام ١٩٧٥

المالك الدعاري لمامة، في على واما وددا ي حدوق العدام في عمر الوقف الموقوق العدام في عمر الوقف الوقف المحاوي العدام في عمر الموقف المحاوي المح

الناساً – الدهنوي الأرامي الاملانة وهاموي حقوق الصوائق الحاس والنسماق والسنرات فيهم في سمع بعدائر كم العدم عامر ساعل الدهة ١٩٦٢ ...

هذا علد الحميان ... ما في المدهب الماكي ، ولاصل ان حراء السيء مرا لدة معلمة الوالنصراف فلسه لصرف المائث في ملكه لدون مدرع وتحصور طاحت الحق وعلمه وسكوله اللا عدر الوامالع شرعي دالل على الملك ... وان مده مراوز ارمال هي عشر سنان العمار في القول المحدو ، وسنة أو سندانا و ثلاث لأنداب والعروض

⁽۱) الده ۱۹ من هرار الباحد ۱۸۸ مدير في ۱۹ آر سنه ۱۹۳۳ دو باديمه ۲۰ من قانون اللکية لمدکور

والدواب، وتكون هذه المدة عشرة أشهر فقط اداكان المتصرف مجهسل اصل الملك عسواء اكان هذا الملك عماراً ام منقولاً . وكذلك بعتبر النقادم مانعاً من ساع الدعوى في السكوت عن احداث الصرر في الملك ، كفتح الكوة وما أشه ، وحدمة المالكت في دلك الحديث الشريف : و من حار شئاً عشر سنب فهو له ي واثر الحارة عندهم أم لا تسقل الملك وحدما ، ومن ثم الا يعتبر المقسادام مكساً للملك أ ، الأنه ، كيا حاء في الحديث الشريف أيضاً ، و الا يسطل حق امرى مسم وانه قدم ي ، ولكن الحيارة دليل على انتقال الملك ، وتكون ما مه من ماع دعوى المدعي ومن ساع بسه أيضاً ا

وعلى الجلة ، فانشراعة الاسلامة لا تنفرف مندئياً الى التقادم المكسب ألهلك ، أ. في دلت من الطال حقوق الثالث الحقيقي ، والكنها تعتبر النقادم مانعاً من سباع دعوى الدائث ادا تركها مدة معينة بشروط معسة . وان العارق بين النقادم المكسب والتقادم الديم من سماع الدعوى ليس تكير ، ولكنه موجود على كل حد ال ، لا سباعيد افراد المدعى عليه كما سوضع فريباً .

التنادم المسقط للعقوبات

كن نصم بم هدمسا في نحث الحرائم ان في نعصم حتى الله تعالى ۽ او ما نسميه في أصطلاحنا النوم الحق العام، وان العقودات المقدرة شرعاً لمثل هذه الحرائم تسمى الحدود ونحن الآن بنساءل عن تأثير التقادم او مرود الرمان في هــده الحدود

احتلف العقيماء في دلك ، ودهبوة مداهب ثلاثه . فالمنعب الاول هو لجمهور المقيماء في دلك ، ودهبوة مداهب ثلاثه . فالنوري واسحاق وداود العقيم وغيرهم ايضاً . فهؤلاء حميماً فالوا بان الحدود كالم الحقوق لا يسقط بطول الإمان ابداً .

 ⁽١) محم آداً عوالف في هده اسأله رائي رئيس سكري عرد حي ـ في رسامه عن الانوب
 (١) حملت السائل الذكورة ع عمل ٧٩ .

 ⁽٣) سرح الحطامة على سبدي حليل (ح ٦ ص ٢٢١) ، وشرح الح شي (ح ٠
 من ٢٤٢ / ٢٤٤) ، والمبعد قدمولي سرح محمد الحكام لان عاصم (ح ٣ ص ٢٥٦ ـ ٢٥٢ وص ٣٤٢) .

والمدهب الثانى هو لابن ابي لسلى، وهو نثول نان التقادم مسقط للحدود اسقاطاً تماً . هبرا لا يقبل في الحدود القديمة عنده لا الشهادة ولا الافرار .

واحيراً دهب الحصيون مدهداً نائداً ، وقانوا ، ب الحدود تنطل ، انقادم مدئياً ، ما حلا بعض استشبات . فعي الاصل عسدهم لا تسبع الشهادة في الحدود القديمة وتعديل دلك ، ب الحدود الخالصة حتى الله بعالى ، وان الشاعد فيها ، كما أوضحا في على اعداد عدر بحر السائر واداء الشهادة . فالاقدام على الاداء بعد السائر واداء الشهادة . فالاقدام على الاداء بعد السائر عداوة ، فيحمل الشهد منهماً في شهده .

ربارت على هذه العلة وجود مستثنيات هذا المندأ عند الحميان ، وهي . --

أولا - حد القدف ان هدا الحد مجيم الى حاب حق الله حتى العد انصاً ، ولا نقام الدعوى بشأه الا بطلب المقدوف ، لاجل دفع العار همه ، فادن لا تهمة في تأخير الشهدة ، لامها كانت موقوفة على دعوى المقدوف ، ولدا تنعى الشهدادة فيها مسبوقة وفم التقادم ،

ثاساً ان دعوى المال في السرعة ، ولو كا ت عدية ، تسبع فيها السبع لاجا من حتى العباد .

ثالثاً ان الافرار نسمع في الحدود القدية ، لعدم النهية فيه الرفد استثنى من دالك حد الشرب عبد أبي حسمة وأبي يوسف ، لا عبد عمد بن الحسن .

اء تعريف المقادم ، فقد داخلف الحسون فيه أيضاً ، فروي عن ابي حديمة اله فورضة من رأي القاحي في كل عصر ، وأشار الطحاوي الى سنة أشهر أما في الرأي المجار أمروي عن الصاحب، فقد فدّر التقادم بشهر واحد ، الا ادا كان بين الفاحي وبين الشهود مسيرة شهر او كان الناحير لمدر طاهر ، وهذا بحري في حد الفارب الصاعب ولكن عبد ابي حديمة وأبي يوسف ، يقسد والمناعد في حد الشرب بزوال والحد السكر ا

وعلى سدن المقاربة ، للاحدد مان للمقادم أحكاماً حاصة في القيب بوب العثاني . همنة المدقط الدعوى الدشئة عن الحرائم الحرائبة العلى عشير السنوات في الحسابة ،

 ⁽۱) الجامع الصفير (بهامش كان دخر ج ، سره ۲) ، و بديوس ج ٩ س ٢٩٠٦) ،
 و هد به ج ٢ س ٨٩ ، ٩ ، و د ج الله . د ر (ج ، س ١٦٢) ، ١٦٤ ، و القوائين
 تاسيبه س ٢٦٢ ، و بدي ج ١٠ س ١٨٧ ، و هن ١ ج ١١ رد ٢١٧٥)

وثلاث في الجمعة ، وسنة وأحدة في القباحة ١ .

مرور كزمان في ديد أستند

ر من من من من مرور أبدال و سقط خُق في السراعة الاسلامية و من المسا مع من سدام أن ياى في عيس بالناعات و بدا في بالداء أن شمر الذين مقه ؟ وهن يسقط هذا الدين بالنقادم 2

الاندُّ في الله في الدني الان الحال على حرام ما إلى هو الواحد . مصد ها 11 ما محدة القدام الله عدال الله الدن الحام في م والان عام الله أند أن الراب المعدل السرادات في ما أنه المدادية .

و دلها غير دوله ليمه الله المصادح في داكا الأرابي والعطاء الأرابي والعطاء الأرابي والعطاء الأرابي والعطاء الأرابي الشراولية والمحلوبية المراولية المحلوبية الأرابية المحلوبية الأستمادة ويومان ا

وفي المسعب المذلكي أسده على الزمان التقا الاهارب جميعاً ، ما عدا الورجة ،
حتى يعدي الله ما مداء الحالم الدامان المعالم المالية الاهارب المباعد المالية المعالم المعال

ه فی میں با بدیم راجعہ با طبق فالوں جا با جاہیں ہے۔ فقعہ السابحقی اور علی آو محکم الحاکم میں ہوتا ہے تا اور النہ اللہ ملمانی عراجاں علمج ہا (اواد ۹۲

⁽١) الواد ١٨١ و ١٨١ و ١٨٤ س د من من عد ب من مني

 ⁽۲) الهدية (ج ۲ من ۳۵ و ۱ ٤) ، وفتح الفارس ومن ۱ م م ۱ ج ۲ من ۳۳۳ و
 ۲۵۲) ، والهر أشحار اساس ده د.

۳ خوادی عقیه اس ۲۳۳ ، و پاهری ۴۳۵ و ۱۳۶۵) . تا ده ۱۱۰ می ۱۱۰ ، و وسی اح ۲۰۰ سی ۲۳۸ و تولیدرای و می پ ۱۲۰ می تا ۱۲ .

اما في نشابون المعري أ ، فان مقه الراجة تحب الا نوفف على فط • أو
 ح • ، ولا يستط ديب الا ، لادا ، و الابراء .

مرور الرماق في الديون والموجات اعادياً

أن الشريعة الاسلامية أو "ت نقاعدة السلامية إن الحق لا تسقط بنق دم الرمان "
و يؤيد هذه الدعدة الحديث الشريعت الذي بن معد ، وهو و لا بنط بن حتى المرئ مسلم وان قدم عاء و كذلك كان الابر آيت في بعض الشرائع القديمية ، كالقابون الكائلسي في القرون الوسطى ".

وقد أحدث المداهب لاسلامه حمد بهده القاعدة عير ان معمها ، كالمدهمين ، كي والحدي ، والتأثور الأسال عدم سقوط الحق بالمددم ، الا أبيه سعد مددله المدى بعد مدى ما سمي ما سمي ما مناومه ، كي بها اعتبرا مروز الرماد، ما ما من سمي على الدعوى فقط ،

انش المذهب المراكبي الدالكي الدالسكت صاحب الدى الدول عدر ما مع مدة من الرمن، المراكب المراكب الدالي الدالي الم المدر ها المصيير المشتران و المعلى الراحر الالا من سنة المائم طالب الدالي الدالي المراكب الدالي المراكب المراك

و هندن دیت آن آنیاب سامع مداهده استهٔ ماهدر لامیکان موب الشهود و بیم هدا پلی آن کوت آندائی عن آنجا به شون عدر او نمید کالافر ر المعلوق به من الطالب آندائی المصاوب عدی به لاحق له علیه یا ولان هدا السکوت محمل علی حصول الدفع و لان العالب من آلحان به فضاء وقد فضی تنظیف الاحوال تمران الحطاب و دله مالک یا

اما في المدهب الحمي ، فقدم مماع الدعوى التقادم منى على استحدان ألما . المدهب المدعود فروى الن محم عن الن العراس عن المستوط الن رحلا ترث دعواء

۱ ا العادر في سنة ۱۹۳ هنده ۲۰ ، في الديد الأولى سه

٢ الأشاء لان محير (ص ٨٨) و ادة ١٩٧٤ من المحلة

^{(*} أطر كتاب لقانون عدم لاين (Maine's Ancient Law) ، من ١٦٨ .

⁽٤) سرح المجتاب و ٣٠٠ من ٢٢٨ ــ ٢٣٠ ،

ثلاثاً وثلاثين سنة ولم بكن له عسر ثم ادعى بها لم تسمع دعواء 16 لان ترا؛ السعوى مع التبكن بدل على عدم الحق خاهر" 1 " .

قادن في بادى، الامركان حكم مرور الرمن عند الحديق مصدره احتياد الفقير، واستحسابهم وهؤلاء فدروا مديه بين الثلاثين سنة والست والثلاثين ويكن هذه المدة وحدها سلاصين آل عثبات طويله فامروا بعدم سن ع الدعوى بعد حمين عشرة سنة الافي يعين المستديات ، وجدا احدث مجلة الاحكام العداية. وحدب هذا النهي السلطاني قطع الحيل والترويج ؟ .

وان الجنمين استندرا في تعليل هذا الاستيمان والمنع السلطاني الى والجماعة السلطان ، لانه من اوتي الامر ، وهؤلاء نحب طاعتهم وهاماً بلائه الكرعة وأطبعوا الرسول وأولي الامر مسكم » " ، واستندوا الى الله ولائة العماء مستهدة من السلطان) وانها تحتيل التعصيص " ، وأولى القاعدة السكلية ال والقصاء مجور تحميصه برمان والمكان واستشاء بعض الحصوص ت » " .

والبعد، الدعدة وردت في المحلة مع العداج هكدا و القصاء لمقيد والمجمعين المرمان والمكان والمنشد العص الحموصات . «اللا الحاكم الدمور بالحدكم عدة سة محكم في بلك السنة وقص والدس له الدمحكم فدن حاول للك السنة أو تعدام ورها . وكذلك الحاكم للمصوب في قصاء محكم في الحميم أصراف الله القصاء ولدس له الله محكم في الله على الله محكم في علكه معسة محكم في بلك محكمة وقعد ، والدس له الله محكم في على أخر ، وكدات لو حديد أمر سلطاني بالله المدمود عددة لا على للمصالحة العدامة ، المدامة العدامة ، المدامة المدامة ، المدامة المدامة ، المدامة المدامة ، المدامة المدامة ، المدا

⁽١) الطرعج لا من ٢٢٨ .

 ⁽٧) بنجر في بوضع بدكور ، وغمر عنوان بنجاء للجدوية ح ١ ص ١٩٥٠ ، ومقتبع بالمامدية و ٣٥٠ من ١٩٥٠ ، ومقتبع بالمامدية و ٣٥٠ من ١٩٥٠ من ١٩٥٠ من ١٩٥٠ من ١٩٥٥ م

⁽۴) الساء (٤) ۹۹ .

⁽٤) الأحكام سنعدسه عماوردې ، س ۴ و ٦٩ ـ

⁽ه) كما يتين على اخلاصه في الأسباء والمطائر لأس خياء من الدو ۴۴ - حدواهماً الدر الحجار (سام من ۳۲۷ - والدبح خامدته اليا ۱ بن ۱۹۶۹ ، و عناوي څره (سامامي) -

باستماع بعض الحصوصات المعيسة فله أن يسمع الحصوصات التي أدن م أوان يجكم فيها فقط ، وكذلك لو صدر أمر سلطاني ما فقط ، وكذلك لو صدر أمر سلطاني بالعبل برأي محتهد في خصوص به أن رأية بالناس أرفق ولمصلحب النصر أوفق ، فلسن للحاكم أن يعمل برأي محتهد آخر مناف إلوأي دلك المجتهد ، وأدا عمل فلا ينفذ حكمة ، (المادة ١٨٠١) .

وعلى الجلة ، قال المدهنين الحملي والمالكي أفر"ا مندأ عسيدم سباع الدعوى المتقادم في الديون والموحنات كما في الملك والحقوق العبدية ، وهستانا بدراك على الاستحسان وعلى الصرورات العبلية ، وعللاء بعدم الحق ظاهر " بعد محي برمانا ، وبقرينة الايفاء المستنجة من المحكوث ، وتقطع الحيل والتزوير ، وبعداع الادنة كسيان الشهود أو موتهم أو عناتهم أو ما أق ذلك .

وبعد هي نده الكفه السهيدية ، سعث الآن في مدة مروز الرمان ، وطرائقة حسابها ، والاعدار الدامة من موازر الرمان ، وأسباب انقطاعه وفي أثره ومدانيهم. وتوجه حاص بستشهد ، ورد في محلة الاحكام المدلية .

مدة مرور الزمال

ان مدة النقدم المسقط الجفوق او المالع من سماع الدعوى لم تكن والحدة في حماع الشرائع ، ال كالب ولا تزال من المسائل الفرعيات التي الحلفات ولا تزال محالفة في القوالان عير ان أمراً مهماً لفي طاهر " مدوساً اشاء هذا الإحتلاف وهو تطور القوالان وانح هم محولة علير بدة القادم

فقدهاً عند نرومان كاب الدعارى عبر مقيدة غدة على الاطلاق ، ولم يكن مرور الرمان اثر فنها أنه اصبحت مده سرور الرمان الاثان سنة مندشاً في قوا من يوسنها نوس أوفاوليون والمادة ٣٣٦٣) ، وفي القانون المدني الالذي و المادة ١٩٥٥ ، ما خلا مستشات عديدة " مثابه جداً د القانون المدني الفريسي (المادة ١٣٠٤ مدة التقادم في دعاوى بطلال المقود بعشر سبى

⁽۱) خير ر د س ۲۷۰

⁽٣) حصر الواد ٢٢٧١ - ٢٢٧٧ من العانون المدني المواسعي ، والمديع (٣٠ و ١٩٧٧ من الغانون الله الوادي (٣) والمدين الإلمان (

وكدائ في الشهرمة الأكبيرية ما يدة مرون الرمان عشرون سنة في الدعاوى الدائلة على عقود الصك المحموم ما وسب سموات في الدعاوى العالم دنه الماشلة عن المقود الراعي الحراث المدامة ما عدا على المستثدات ا

واخيراً حمل فنون الموجدات والعقد ودالله في مده مرور برمان المسقط الموجدات عشر سنوات مسال في الدعاري العام الله دعاري لطلاب العقدود ، وارجد عدا الاصل مسلم التا عدادة لكون فيها المدة جمس سوات الرحدان أو أس " . وفي فوا عن البحرة العلم أحكام للعلق عرور الرمان والنص على مدات فصيرة فيه "

و كذاك في الشرعة الاسلام، نحد عس النصور والانجم، وعدال كاف النقادة لا دراله في بادى، الامراء اصابح عداله عامةً من سياع الدعوى في المدهمان الماكي و خلفي على ما اوقايط .

وقد جدرت مدة النقاده الدالع من ساع الدعوى في الدلوك إلله داء عداله الامام مانك اللائل ساء ما وعدد مطرف الشراي ، وعدد الدأخرى من الاناء - أن الحسف باللائمة أو ثلاث وثلاثيل أو سام والالل ساء

الحركة الاقتصادية وما تستتبعه من كثره في المعاملات وتشعب في العلاقات. قصدر الامرائة الاقتصادية وما تستتبعه من كثره في المعاملات وتشعب في العلاقات. قصدر الامر السنطاني غضر مده مراير أره با مني عمل عشرة سنة ، فطعاً للحل والتجوير ومدا حدث محلة الاحكام لعد م العي م عبرت في مراور أره با عبل دعارى المدث ودعاوى لدس و الايتر م فعد ورد فيها الله عالم الاستمع دعوى الدي والود مه ياست والعقر و الميراث وم الا معود من الدعوى الى العاملة والا الحراث وم الا معود من الدعوى المالية مدال الرائيل والدولة المشروطة والعلق عدال تركب حمل عشرة سنة ها الماده و ١٩٦٥)

 ⁽١) مثاله ددة هي رمع سبو به يي الاعتداء على نفس وسدال يي الأهامه باستلام. اطر
 آسون و س ١٩٩٩ . . . د و اولواك (س ٩٩٣)

⁽۲) انظر بدد ۲۶۹ و ۲۶۰ و ۳۰ سا۲۵۳ منه . (۳) راحم مثلا مادة ۱۶۱ مسلی تاتون بنجارته نمیان ، و ثود ۲۹ و ۱ ۱ و ۱۷۱ و

۲۱۲ و ۲۰۰۵ و ۲۹۸ و ۲۶۶ و ۲۱۸ می قانون مصره السان

 ⁽٤) شرح الحصاب (ح ٦ ص ٢٣٩) ، ونعاج الحمدية (ج ٢ ص ٣ – ٤) .

ولقد رأينا عص المستنيات المعلمه بدعاوى المحان العاممة والوقف و لارامى الاميرية ، فتن بعود النها والمهم فهما أن بمير أن الديون العب ديه ودلي الواع الموحدات لا تسمع الدعوى به بعد برور حمل عشرة سنه على تُوكها بدول عدر وكدلك هي لا تسمع من وراء صاحب عداداته الدده ١٩٦٩

ولا بدّ من الاشرة لى أن مدوى العقيم عد احدهد في مسألة دعوى الارث عقل معصهم عكاهلامه الحير الرمبي وشيح الاسلام عني اعدي التحقيق والمعتبي عد العدي عالى هده الدعوى غير مسائدة من النهي السلطاني و والم الله المسلم عد المسلم عد المسلم عدا تركها بلا عدر مسلمة حمس عشرة سنة الرحال أحرول عكمه كده القدة الاسلام على الدي المقاري والعلائي فد حب الدر المختار وغيرهم والدو دعوى الارث مسئدة وروي عني آخرال الصاً كالعلامة الى السعود ومعنى دوشق الحمد العدي المهمداري وعاوى مشافضة الواطال على المهمداري والمادي مشافضة الاعدال على المهمداري والمادي المنافضة الاعدال المسائم المنافقة المهمداري والمادي الارث ودره معدم المشائم المنافقة المسافد في كان الله تاري الدائمة ودوى الارث ودره معدم المشائم المنافقة المسافدة المنافقة المسافدة المنافقة المسافدة المنافقة المسافدة المنافقة المنافقة

علة الأحكام المدارة ، هم عدات دعاوى الارث من الدعاوى الي لا تسمع مد معي حمل عشرة سنة ولكن مصاحب برشد الحيران * احمد بقول من افتى مدارة شراء وهو مداث فراست من العانون عراسي * ومن قانون الموجدات اللسائي (الدره ۸۶۳ م) ، حدث حد دميها ان حكم مراور الومان لا يصلى على طلب القسمة .

حباب مدة مرور الزمان

ب المرف في البلاد الإسلامية استمراعي السميان السريخ الهجري أمني عالى الدعواء العمران ومعاوم الدالدية كساب هيدا النقواء أقصر من السنة الشهسة

۱ احد اله وي حديث الله ۱۳ س ۱۷ المواح عمول المدائر الله ۱۳ س ۱۳۵۳ الوالدر الحديث ۱۳ س ۱۳۳۷ - ماويت الله ۱۳۳۲ - ۱۳ س ۱ س ۱ س ۱ س و راد الحجار (الله ۶ س ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - و اماوی الهام الله الله ۱۳۳۲ - انا وقت وي کلي فيدي را طبع الحالج نجرم الداست که داد ۱۳ ش ۱۳ ش ۱۹۳۲

⁽٢) المرحوم قدري باشا ، في طادنين ١٥١ ــ ١٠٢ .

⁽٢) جوسران عج ٢ رقم ١٧٤ .

المعروفة في المنقويم العربي للمنظمي لمدة أبراوح على العشرة أيام والأثني عشر يوم والد المحلة لم يوضح أي النقومين مجلسات في حساب مروز الرماس على النقوم سئلت لحمة المحلة عن ذلك فاحاسب بالما للمعي حساب مروز الرمان على النقوم المحري الالم موافق للمرف الشرعي المعلم في الكلب العقيمة وقليد أصادرت بعدرة العدلمة المعامنة معشوراً عاماً للعمل عقيمي رأي للحمة أو ومها أيضاً أفات المشاحة الإسلامية آء وعلمه عشى احابا د محكمة الدريز العاباسة آ

وقد جه في حواب لحنة المحد له المنوه به أنه و في المعاملات المقبلة بزمان كالحمل لدى والاحاره ، فا معرة للدر ح الدمن عمله بن المعاملات في السيدات مصيم من دين أن مدة مرور الرمان تحسب عسلى أن والح مسادي في السيدات المحروم بها الربيع ، والحن محكمة البيير العالمية هصب على هسيدا التمسير وارضعت بان مدة مرور الرمان تحسب على الدفوع القبري في هذه الحال أنصاً أنه الاحم د الله في ، وبه م بكن واحداً مستقراً في هذه المائة ، بل كان متردداً وسقيم أبن مدهنان ، وهو انقداء ، دميت البه محكمة التميسير اللهائية أنه ودهنت الله بعد المائة على المائية على المائية مرور الزمان بحد المائية على المائية على المائية مرور الزمان بحد الله ، محكمة السيز محكمة الاستشاف أنه وهو يقون بان مدة مرور الزمان بحد الله عليه المائية المائية مرور الزمان بحد الله عليه المائية المائية المائية على المائية مرور الزمان بحد الله عليه المائية المائية المائية على المائية مرور الزمان بحد الله عليه المائية المائية المائية مرور الزمان بحد الله عليه المائية المائية المائية على المائية المائية المائية مرور الزمان بحد الله علية المائية المائية المائية المائية المائية عليه المائية المائية المائية مرور الزمان بحد الله عليه المائية المائية

⁽۱) مشور مؤرخ في ۱۵ ماي جعه سنه ۱۳۹۷ هـ ، و في ۱۵ سرې الاول سنة ۱۳۹۹ مايه و ۱۸۸۰ مالاده د اعلن جاهه في سرح نخلة : ر د حب نادة ۱۳۹۰ سپ

 ⁽۲) عفر فنوی شنج لاسلام دونتی کامیر فندی ندرجه فی خدیق فیسه ، نیبة الثالثه ،
 لمدد ۳۲ مبادر فی سوان سنه ۳۴۵ ه د من ۱۹۰۰ و سنیا ۵ ص در زمانده سنه شمسه ۱ به سنه د فرنه دن هانکسی ددیر و نور ۲۰۱۵ خوات ۵ سنه د فرنه ده م و لور ۲ .

⁽٣) راجع لفرار بؤرج في ول عبلوس سنه ١٣٧٧ راي ١٣٠ ، بنشور في مجموعته معررات المدالة علمان مبائلة حميور المرات المدالة المعرفة المرات مبائلة حميور المران بأخودة من المدال بفعيله داواله علمها الدالم الدال كالمان مبال مبارات مبارات مان وجاله على المدالة عمرية ١٠ د

⁽ع) رحمه فرزها الجارج في ٦ شوال سنة ١٣٠٥ هـ ، بـ ١٨٨٨ ملاد به ، نشور في رح بار اقابون أصول المحاكمات المقوقية الشمائي تحت لللادة ١٧٩ .

 ⁽٥) د ران عدد ۲۵۷ ندایر فی ۲۳ شرای (ول سه ۱۹۲۱) وعدد ۳۲۹ لهادر
 فی ۷ گور سنة ۱۹۲۸ .

⁽٦) مرقه منه الاولى ، في قرارها عدد ٣١٦ الصادر في ٧ ايار سنة ١٩٤١ ،

مؤرحاً بإدا الدرائع

اما المدهب شابى ، فهو الذي فات له مؤخراً محكمه الاستشاف العادية ، ثم تدته محكمة الاستشاف الحاصة سوحند الاحباد أ ، إد فورت الله مسامة المرور الرمن في القصام التي لا تراب عاصمة لاحكام المجلد يجب الت محسب عسملي القويم الهجري ، مهما كان الا موتد المسلم من فان العرابقان في العقد موضوع التواع

وعد المقال الحق من شعص الى آخر دلارث او السع او الدة بجري حمع مدة مرور الرسان ، فندخل فلم ما كان سالقاً بلا مقال وما كان لاحقاً له مثاله لا دا ترك المواث الدعوى مدم وتركم الوارث الصاً معة ، ولمع محموع المدلان حساماً مرور الرمان ، فلا تسمع " .

ومد رد المحاد عسير مرور الردائة من بدراج وجود بالاجب الادعاء عدائي بالمدعى عالم المرور الردائب في دعوى دين مؤجل المستدر من حاول الاجل المثلالو ادعى ليس للمدعي بالاجبة المعرى دلك الدين ومعد للله فيل حاول الاجل المثلالو ادعى أحد على آخر قوله في عليك كذا در هم من من الشيء العلاقي الدي بمثك الماء فيل حمين عشرة سنه وأحل ثلاث سني تسمع دعواء لاله يكون فد برآت الدا عشرة سنه اعتداراً من حاول الاجل اكديك لا بقلل مروز الرمان في دعوى البطئ الذي بالواق المشرود الاول، وحوى البطئ لاول، لا يا يابواف المشرود الاول، وحوداً ، وكدلك لا يقدر من ربيع القراص البطئ الاول، ممار مدا مروز الرمان في دعوى المهر المؤجل من وقد العلماق او تاريخ موت بمار مدا الروحين ، لارث المهر المؤجل الا يكون معاملاً الاطلاق او تاريخ موت المادة الروحين ، لارث المهر المؤجل الا يكون معاملاً الاطلاق او تاريخ موت المادة الروحين ، لارث المهر المؤجل الا يكون معاملاً الا بالطلاق او الوفاة ،

ومثله في قانون الموحدات اللماني ، لا ننتدي، حكم برور الرمان الايوم يصبح الدين مستحق الاداء ، ففي دعوى الطال العقد بدنت عيب في الرضى ، لا بنتدى. المهلة من تاريخ العقد العامد ، بن من تاريخ اروال العيب أو العلم به (المادتات. ١٤٣ و ٣٤٨)

⁽۱) في قرارها دي عدد ۲۸ يؤرخ في ۲ شام سنه ۱۹۶۳ .

⁽۲) في المرار لاي المدد ه سائر في ۱۷ شاط سنه ۱۹۹۵

 ⁽٣) ثارة ١٦٧٠ من المحلة ، الطر اليصاً عادة ١٩٧١ مسها ، والقبيح الحامدية الح٢ ص١٤).
 وقرة عبول الأحيار الحـ ١ ص ١٩٥ من ١٠.

الاعذار الموقث كمرور الزماد

لا أثر التقادم على صاغ الدعوى الا ادا كان بلاعدر الدا دا وحد احب له الاعدار الشرعية ، ونه يوقف حكم البقادم ، وأهم هذه الاعدار هي كون المدعي فاقد الاهدة ، وكون المدعى عليه من المنعلة أو تحالة الافلاس ، وكون أحدهما عائمةً ، والدث العدجها حميعةً عكما وردت في الحجلة وكثب الحبصين

أولاً — فقدان الأعلية .

لا يصبر مرور الرمان اداكان المدعي صعبرة او محدود او معدوهة ، ولا مديء الامن ناريخ عام الهليمة - مثلاً لا بعدو الومان الذي من حال صعر المدعي ، و ع معدو من باريخ وصوله الى حد الباوع (المادة ١٦٦٣ ، .

وهد عدات المجلة فقدان الأهمة من الاعدار الي يوقف حكم مرور لومات ، سواء في دلك اكان هدفد الاهلمة ولى أم لم لكن وهي دلك احد دت بعنوى بعض المأخرين الدين لم بعرفوا في الامر ، كالحير الرمني وشنح الاسلام عني المدي الدين وغيرهما بقلا عن اخري الرمني وشنح الاسلام عني المدي الدين اعتبروا العدر عبد عدم وحود الرق فقط أن وهذا الراي السائد موافق د الحسم عاون الدين قانون الموجبات اللسائد والحق على .

ثانياً - العبية .

ان العدة التي تعد عدر" شرعاً في مدألة النقادم هي اعدات في دور عدسدة و مدة سعر » (ومدة السفر ، كما عرفيها المجلة » و هي بلاء آيام » أي مسافية ثم في عشرة ساعة بالسير المعتدل » (المادة ١٩٦٤) ، على حساب المعدل السومي للسير حث ساعات .

وقد دكرت المحلة عندة المدعي صاحب الحق فقد (الددة ١٩٦٣ ، ، ولكن الفترى المعتبدة تعتبر عندة المدعى عليه ايضا من الاعدارات مه لحكم مرور الرمات؟

⁽۱) اصلوی اخبرته (ح ۲ س ۲۰) ، وفندوی خی فنسمک (ح ۲ س ۱۹۱) ، وشرح الاتاسی علی المادة ۱۹۲۳ می انجاله فی خره اخاسی می ۱۹۷

٢٥) عمر عنون المماثر المحدوي (ح ١ ص ٣٦٩) ، والمنه الحامدينة (ح ٢ ص ٣) ، وقرة عنون الاحيار (ح ١ ص ١٥٤)

⁽٣) الفناوي الخيرية ، ج ٢ س ٧٠ .

واداكان صاحب الحق وحصيه ساكي بديني بينهما مصافرة منفر الملعني لدي اوضيف ، وكنهما محسيدان في الدة واحدة كل نضع صنوات مرة ادرانه الله الدعي الارل على الآخر ، فلا عبرة بعدر المسافة حيشم المادة ١٦٦٥ .

وشده بدلك ما ج • في القانون الانكليري من أن عبيه المدعى عسيمه ورا • البجار - بعدً من اساب أبد ف حكم النقادم " ، وكدات كانت عبية المدعي قبل عام ١٨٥٦ " .

عَانًا التمني.

كه كان حصر المذعي من الشعدية ، كالأمير الجائز رغيرة من دومي النفاوة ، وكان المدعي تحشى عبشه وامتداد عديه أداء ادعي عدية ، فعددبد لا يأمير للتقادم على سماع الدعوى ، لان الدعب على الناسر عدر شرعي الولا عبرة المرور الرسانة الا من وقت زوال التعلب (المادة ١٩٩٣) ،

رابعاً - أقلاس المدعى عليه .

في المحديد (١/ عدير مرور الرمد ب في وعواق الصدب من المعدي الأمن تاريخ روال الافلاس مالا لو ادعى الحالدين عادى افلالله حمس عشره سنة وتحفق ساره بعد دائد الله فس حمس عشره سنة كان بي علمك من الحهالة تعلامة كدا در هم طاب رلم كلب معاسماً من دلك الدراج الى الآن مرعكى الادع الولافية الأن الآب على اداء الدين ادعي عدائل به السنع دعواه السادة ١٩٦٨) -

و عداء فهده الاعدار التي سردتم المجلة وعين يوها من الكتب المقهية ؛ ليسب حصرات فيجرف الكاف الذي ورد في المجلة " ، في معرض بان الاعدار الشرعية ، يدن على الناما ذكر مب كان على سنين المثل و للشبه

و دن ليس ما عدم من الاعتداد على ما قدمنا من الاعدار الشرعبة أد كات حربة بالقدون - مثالة أعلى المشجرون دنه أدا منع الروس روحشه صاحبة ألحق من

[.] Absence beyond the Seas (v)

⁽٧) انظر الحكم الصادر عام ١٨٩٤ في عقيدة

Must ras Levy Codbin 1891, 2 Q. B. 352.

[.] The Mercantile I w An end lent Art, 1856 (r)

⁽²⁾ نصر في مدهب ، مكي سرح عصاب على سمدي عدل ، ح ٣ ص ٣٣٩

⁽٥) الي عاره ككون ساعي صعيرًا ج أو رسة في استة ١٦٦٢.

اقامة الدعوي منعاً بالم ، فنعدًا دلك عدراً شرعتُ لترام الدعوى ، ومن ثم لا بدحل مدة المنبع في حساب المدة اللازمة سرور الرمان، ا

واحير " على قد ول الموج ب الله في على الله عكم مرور الرمال لا يسري بعد الروحين في مده لرواح اولا بين الاب او الام و ولاديما ، ولا بين الديد والحدم في مدة عقد الاستحدام ، ولا بين فاعد الاهلم ورحله أو ما أشه المادة (٣٥٤) وهدم لاعالما والابتحام الادمة التي بنتج في من ربعه القرأة و الاحترام وكديك على بقانوب اللسان على الماحكم مرود الرمال رقمت بوجه عام مصلحة كل دائل استيجاب عليه قطعه لمدت الكي هو فله يحارا الامال رقمت بوجه عام مصلحة كل دائل استيجاب عليه قطعه لمدت الكي هو فله يحارا الامال علي القرام علي المادون الاعدار الشراعة عام درواي ، لانا وحوده الله علي المحير والدب ثرى الله هاول الاعدار الشراعة عام درواي ، لانا وحوده الله علي المحير الامال وحوده الله علي المحير الامال وحوده الله علي المحير الامال الشراعة عليه المدين المحير الامال وحوده الله علي المحير الامال الشراعة عليه عليه المحير الله عليه المحير الامال الشراعة عليه المحير الم

والب وفي ال فنول الإعدار السرعية ضربوني ، وال وخودة السماني العجيد حاجب حق في محصاله ، والدني ال كواله سكورة بالرلاء ، عن حقه ، أو الحراراً بعدم حقه في الظاهر .

و الدهدة الاعدار سلع معمول مرور الرمال حتى رواها، ولاعداد المامول والمحافظة الداخلة والعداد الله المدولة والمعلم الداخلين المامول على المدور الله المدر الرمال الدائمة المدر والمامول عنه الدائمة المدر والمامول المدر المامول المدر والمامول المدر ا

ركون او العدر حصّاً عن كان معدور ً فقط ، فعده \$ لو وحد مروز اوم ف في حق نفض الورثه في دعوى مان البّت الدي هو عبد الفير وم يرحد في حق «في الورثه بقدر كالصفر عوادعي له وأثبه ع محكم نخصه في المدعى له عاولا بنه ي هذا الحكم الى سائر الورثة (المادة ١٩٧٢) ،

انتطاع مرور الزمال

الت قطع مرور الرمان بساب من أسبانه تبحق ما مفتى من السادة - وهو تهدا. بمارق القدر الشرعي الذي يوقف حكم مرور الرمان ناس الا

⁽۱) فتاوي علي فندي (ح ۲ من ۱۱۷). و ساح تمحله علي حيدر عجب الـ (۱۳۶۳) (۲) علي حيدر ۽ في شرحه علي المادة ۱۹۳۳ .

و مقطع مرور الردان في انجُر لله فرار المدي محق المدعي في سند خطي . وباقطع الصادة مه الدعوى لدى القصاء فنل نهاله مدة النقادم . الدا المتدالمه خارج القصاء فلا عبرة نها ؟ .

وهكدا صات انجه على آمه و أد على أحد على آخر حصوصاً في حصور الحاكم في كل صع سنوات مرة وم مقص دعواه ، ومرا على هذا الوجه جمس عشرة سنة ، ولا كون صع سنوات المروز ما عاً لاسناع الدعوى و ما ما ماكن في حصور الحاكم من الاده ، والمطالمة ، فلا تنجع مرابر الرمان الله ماده ادا ادعى أحد حصوصا في سنر محمل الحاكم وصالمان ، فلا تسمع في سنر محمل الحاكم وصالمان ، فلا تسمع دعواد و دا الددة ١٩٩٦)

أما قانون الموحدات والعقود الله في وعهو محتلف في هذه المدالة عن المجلة .
فعيده المقطع حكم مرور الردال ومراو المدال والوالم بكن خطباً والمقطع
قط به الدائل المدال المدال والوالم كان لذى القصد عند شرط ال الكوال حصة دالله
ما محالت والمقطع الصافعات فيوال فالى الدائل في عدلة الملس والوالمهال
احداث الدائل الملاك على والوالم الرائدة المراك على من الادال في الحراء عمل من
عدد الذوع و المافيات ٢٠٥٧ و ٢٥٨٠) ،

مفاعيق مرور الزماق

ب النقادم في الدول العادلة لا السقط الحق في الشراعة الاسلامية، وفي القاعدة السالحي المستعد المستعد المستعد المحق لا السقط الدهام المستعد المستعدد المستعد

لدلك ، فالدعوى لني مرعليم (لرمان لا سبع أمام القاصي ، لابه بمنوع عن سرعها بالنهي السلطاني ولكنها تسمع (مام الحكم ، لابه عد اير بمنوع عن دلك .

⁽١) مدني عدم لأخيرة من باده ١٩٧٠ .

⁽٢) بديج حدديه ج٢ ص ٨ ورد لحدير ج ٤ ص ٧٦٤

وا صًا سمع الدعوى ادا اعترف الحُصم بالحق المدعى به بالانه و لا تؤوير العاسع الاقراراء ! .

وهدا كله احدت به المحلة وقالت: والا يسمط الحق بنقادم الرمان السه عليه ه
ادا افر واعترف المدعى عليه صراحه في حصور الحاكانات الصدعي عدده حقا في
الحال في دعوى رحد فيها مرور أن بال بأوجه الذي ددعاء المدعيء فلا يصبر مرور
الربال وتحكم عوجب أفرار المدعى عليه وأماردا م نقر المدعى عليه في حصور
الحاكم وددعى الدعي بكوله أقر في تحسيل آخر ، فكي لا سمع دعواه الاصلة
الحدث لا يسمع دعوى الافرار ، و كن واكال الافرار المدعى له فد ربط السد
حار الحد المدعى عليه أو حشه المروقيل، ولم عمر مده مرود الردال من من ناريج الدامان وقت الدعوى الافرار على هذه الصورة ، المساحة

وال عبرية سقوط الدعوى دول الحق دهم الله، القاول الاكابري "
ودهم الله أيضاً الحرد العرب العربسة ، الدي أقرآ ال مرور الرمال وال كاله
مسقط للدعوى الا الله لا يسع من نقاء الحق رمن الادلاء به نظريق دفع الدعوى "،
ام في داول الموجدات الله في ، فال و حكم مرور الرمال لا يصطر على
المقاط حق الدائل في الومة الدعوى ، ال يسقط إضاً الموجد عسم ، فبالا عكن
عدالك الاستدادة بوحه من الوجود لا دوامه دعوى ولا يسقم الدع العلى الب
المدول الذي أيراً مرور الرمن من الوجية المدية بعن مقيداً ، وحداد عامهي

وعن برى انه من السابص ان يقال سقوند اختى مع نقاء الموجب العسمي وموجب الصيعي ، كم نعم ، هو الموجب الدي لا عكن المعيده الا احد را من فين المدن أن أو تعسيدارة احرى ، هو الموجب الذي لا سمع الدعوى ، م او

 ⁽۱) به چا خامد ۵ (چا ۹ می ۵ و ۸) ، و ر د الحجار (چا ۱ می ۱۷۹) ، نفست کی چیا بغود فلکی د

⁽ x) قال آ نيون ۽ في كتابه ۾ قانون البقد » ۽ س ٢٩٩ :

The fall either are birren, tao ghothe rights are not exting a shed , not e up and in surf of agend are perpetur sant of exe pierd on رح) لطر جوسران عاج ۲ رقم ۱۹۹۹ س ۲۲۵ .

⁽²⁾ لَافِهَ عَالِيةٌ مِن فِيونِ الرِحَامِةِ عِلَافِي

الموجب المدني محرد من حق المداعلة عادا كان الموحب الطبيعي كداك ، وكان مرور الرمان بجعل الموجب المدني طبيعيا "، فانه بجرده من حتى المداعلة فعسب ، ومن ثم لا تكن أن شال يستوط الحق أو الموجب عسه ، أد أنه ليس للسافط من اثر لا مدني ولا طبيعي.

وعلى كل ، و خلاف بين انشرع الاسلامي او عيره من الشرائع القائله سقوط الدعوى فقط و بين القانون الملد في او عيره من انقوا بين التي بقول بسقوط الحلى مع قاه الموجب الطبيعي هو خلاف عمري بس , لا ، و سبيحه العملية في كلا المدهدين والحدة ، وهي ان رد الدعوى بنوفف مندأت على حصور المدين والكاره الدعوى وصلته عدم مناعب مرور الرمان ، كي سيرى

الادلاء عرور الرمان وانشازل عذ

هن الله للجم عدم سرع الدعوى لمرور الراء أن ما يحب الادلاء بديث من فدن المدنن لا اي هن على القاصي أن يوداً الدعوى الدعادم امن تنفاء عسه الما أم للواهب دلك على طلب المدين لا

ترددت محكمة التبيير المهاية في هذه الماء في مديد ان دهست في بادى و الامراق الله الله الله المستقبل لما المامي من سباع الدعوى وبوحب عدم ال يرفتم من الله و المستقبل المامية ال

وال هذا الراي الاحير عشت عليه محكمه النباس اللسالية المحلادة محكمه المهاير

⁾ عطر في الأحياد عدم فراريه عسارة في الكان لأون سه ١٩٩٨ ماييه (١٨٩٢ مللادله) ، و ٢٠ ش ال لأون سه ١٩٢٦ مايه (١٩١٠ مللادله) ، وعمد ١٩٧ عؤرج في ٢٠ مارس سه ١٩٢٧ مايه (١٩١١ مللادله) الراحم محلة المحامي الاساد الله و ررف (رحالة) المله ١١ له القليم لأون ص ١٨٦) لا و سرح در عالون الممثل الله كان الجموفية عثماني تحب المادة ١٨٧ .

 ⁽۲) حصر مثلا عرار رو وهم ۲۲ د التؤرخ في ۲۲ سد مذا سده ۱۹۲۷ ، ورفده ۵ د عؤرج في
 ۸ تشريق الثاني سنة ۱۹۲۸ .

السورية أوهو أيضاً وأى القيون المدني الفرسى الماده ٢٢٢٣ ، وواأي فانون الموجدات والعقود اللساني ، حدث جا فيه الانجري حكم مرور الرمن حلماً بن محت لا يدى ، من عالي مصلحه و تكه الادلاء ، في حميع اطوار الحدكم ق حتى في الأسط ف المرة الاولى ، ولا نحو القاص اللاعلق من مقاء نفسه احكام مرور الرمن ، الماده ٣٤٥ .

ولا شك في آن ديث بيد ع آن لفيدي آن تدرب عن حكم مرور أنزه بن بعد لحصول عده دلم له من حيار الافرار بادري ومن حق عدم الادلاء غرور أأره بن ، كي أوضع

ولكن هل يجوز الهدين أن يدرب مقدم، عن حكم مرور الومان الذا على عن القائم عن القائم عن القائم عن القائم عن القائم ولا القائم عن المنافق المنا

⁽۱) رحم ۱۲۰ مردر ۱۲۰ مب رق ۳ شاه سه ۱۹۰۱ ، متور في الح الة التصائية للسيد يوسف صادر ، بيروث ، ۱۹۶۵ ، من ۲۲۶ .

 ⁽٣) ان ادرة ٣٥٣ منه ذكرت حصاكه فدائر عنوساً عن كله به بر موهدا الحطأ ظاهر ۽ الله بدي بشاران عن حكم مروز - الله هو الدي استعمالية ، اي مدان لا الد أن .

الفصل الخامس

اساب احرى لسقوط الموحبات

انحاد الامد

ستجس على امر وشرعاً أن كول دائماً ومديناً بنفس استين فعديه أد المقل الدي الدي على شخص إلى دائمت الشخص عليه ، فعدد تحديد بنارة الدي على شخص إلى دائمت الشخص عليه ، فعدد تحديد الله وضعة المدس ، القابون المهاري المحدد الدي المحدد المدى المحدد المدى المحدد المدى المحدد الدين أو الموجب المنسبة هدا المات المحدد الدي المحدد الدين أو الموجب المنسبة هدا المات المدى ا

وفي الكنب العقيمة (ماند عديده من راث ، والبث عمر :

اولا ساده توفي الدائل وكان المدنى والرئاً له مطيعر ، سقط الدين الكامة واد كان بدائل ووثه آخرون ، والدين سقط عن المدس الوارث المسلم حصته في الارث أن مثلاً افتى و سمح تاباته او منرق وحسيان من الله مالا ته توفي انوه وهو وارثه ، فالدين ينتقل بالارث اليه ويسقط عنه ؟ .

لا ما حالو توفي الدائل واتحدم الرئة بالدان ، وال الكفيل بمرأ من كدلة ، إد المادان الاصل بانحاد دماء مع الدائل المورث بسبب الارث بين أمن المايل ، والنا يراءة الاصل توجب براءة كارل المسبب اداكان ليدائل والرث أخر مع المدين للكفول ، و كامل بمرأ بسبه جمعة الوارث الاحر المادة ١٩٦٧ .

۱ فیستاوی سکی ح ۱ می ۳۳۹۰۳۳ ، حید حصی بد به ۱ میسیه حر فی دی در برخ ۱ می ۸۸ میلید کا می ۸۸ میلید کا می ۸۸ میلید الحاص المامی المامی بالمامی بالم

۲) بدوی جانه باساتانی ۲۸۱ ر

رابعا م في المجلة وعيره ، و لو ماث المستحرعات المجور درث أو همة برول حكم الاحراء ؛ المادة ٢٤٤ و كدائ المستحر الأحراء المثلث المستحر المحور المشجر المستحر الم

تجديد الموجب

سعط الموحب المحديدة والداء عوجب آخر محن محدد وقد الهرد فالوث الموحدات الله في فصلا حاصاً لمجدد الموجب فقرآف داء واستبدال الموجب لاول عوجب جداد ۽ واشترط اصحبه وحد الودانة اللجديد وادجال عنصر احديد في الموجب الله على الرهدا له عام لكون شديل الدائي او المدن او موضوع الموجب او السند الفاوتي الذي سنيد منه الموجب الدديات ۳۲۰ و ۳۲۳)

وان بعض القوابين ۽ بدكر البينديد ۾ مانون ايدي آلا في مئلا اڪنفي بالاستندان أو الاعاب: « العوض كوستل العلج الذي ۽ وبالحو له كوستل العلج الدائل او المدي ؟ .

اما الفقي المسامون ، فيهم ، عردوا هذا المنجث الأحاصاً ، بالنظر الى وجود الحوالة التي لغني عن المحديد الدبيع على السنديل الاشتخاص ، وكن يراء دلك و له الشراعة الاسلامية م سنع هذا المنجد شا، إلى فيها عالم دياعلي وجوده ، كا يستدل من الكسب الفقيلة ، وكي وضحه معالما موشد الحيران (المواد ١٥٠٠ - ٢٥٢) من الكسب الفقيلة ، وكي وضحه معالما عملوماً مؤجلًا الى سنة وكفاهي وجل آخر ،

 ⁽١) حمم عصوص و بهامته ۱ ي ۱ در ۱ (ح ۲ س ۲۵) ، و د وی ۱ به ۲ س ۴۴ بهامش الصدیة) ، و د في (ج ٦ س ۴۵) .
 (٢) انظل المادة ۲۸۲ و ما سدها می ذلك التابه ب

ثم استحق الأحر فأذكى احد المدينين ما عليه وأذكى الآخر النعص ونقي عامه مائة فرش ، فعامل الدائل بها وزاده عشرين فرشاً واحل دلك الى اجل معاوم من عير حصور الكفس ، ففي هذه الحال افتى مؤالف الحمدية «أن عقد، الكفالة العسج سقوط العقد الاول ، فلا يكون الكفيل صاماً عناج الحاصل بالعقد الحديد ا

وهدا شده ع حسباء في القانون للندي بان البعديد سقط الموجب الناسق اصلا وفرعاً ، الآادا فين الكميل أصيان الدين الحديد أو ادا وحد عن صربها الحاق التأمين السابق به (المادة ٣٣٥) .

و سكن هن على بعيير صفّ الدين عنصر " جديد" كامناً للتحديد ? أن القديون اللساني أحرب بالدي عن هذا السؤال (المدة ١٣٤) . أما في الشرع الاسلامي على معد السؤال (المدة ١٣٤) . أما في الشرع الاسلامي على معد ما للقاعدة أن و أحسالاف الصلك بكون عسم بدوة احتلاف الساب و " وعلى هذه المعدن أجه و الحد كم اللساب و على الفصال السابة . في الفصال الفصال السابة . في الفصال . في الفص

ومن أمانه الديجد لد الواردة في الحجلة الله و ادا كرر عمد الديم الدلال الثمن و تر الدم أو النقيمة الدالو المقلد الذي . فاو الدالغ وحلان مالاً المعلوماً عائمة عرش ثم بعلد أيمه دالسلم بدالد الذي مراك بدهب من دوات الدانة أو عائب ة وعشرة الو تتسمل عرشاً إمتار المقد الذي مراك ده 177 عا.

⁽١) دفيح څمديه ، به ١ س ٢٣٠ .

⁽۲) نفاوی لحمة ج ۳ ص ۱۹۷۷) . و عج في نوسم مد کور .

^(*) الطر مثلاً حكم عبادر من محكمه الاستثناف ، الموقة بذبه الأوقى ، ،،ربع ١٣ آف سنة ١٩٤ عدد ٢٩٢ .



الباب الثالث انتقال لموقبات العصل الاول الانتقال بالارث

من العرماء في التركم

الت البركة هي محموع ما يتركه الموء عداوفانه من مان الواحقوق ما لند اله والتعلق بالتركة في الشبرع الاسلامي حقوق الرامة مقت بدم العصها على لعص وفق التربيب النالي

ارلا يسيد ككين المب ومجهوم، أي م يحدّج البه من وقب الوفاة الى وقب الدفق، يدول بندير ولا بقيير .

ثبياً حديثهمي ديون المست من جميع مديني من المال بقد مصروفات التجهير .

ثبياً حديد الوطاء من ثبت المال الدال في بعد الدين شرط ان تكوب لعير
الوارث وقد تعدات هذه الفاعدة في أندان تحصوص غير المسمن بقانون الوصلة
المير المجهدين الصادر في ٧ آدار ١٩٣٩ ، الدي اجار الوصية لوارث ولعير وارث ،
حتى ولو ماكثر من الثبث ، شرط ان محفظ فروض بعص الورثة

رابعاً واخيراً ــ بقسم ما نقي من التركة بعد التعهيز والدي والوصة بين ورثة الجبت الدين ثبت أرثهم بالادلة الشرعية أ

 ⁽١) واحم سرح بشريف الحرجاني على سراحيه في علم عمرانس (طبع صبيح تنظير ، ص
 ٢ ـ ٦) ، و نفوايين العقيية , عن ٣٨٣) ، و حتي ح 3 ص ٤٩٣) ، وقانون الأحكام لشرعية في الأحوال شخصية عادر في ٩٨٣ ، و دانون او ريث عمري الحداد تعادر في ٦٠٠١ سنة ١٩٤٣ (المادة مراحة)

ومحن لن شعرص هها الى نفضل هذه الحقوق ، ولا الى بدن احكام الوصلة والموارث في الشرع الاسلامي ، فها كاء حارج عن موضوعات ولكنا نقول كلمة عن حتى العرماء أولا ومصير ديونهم بفاد الووة ، وعن المقال ما نقي من التركة الى الورثة ،

الى الله على المراماء المعلى الدامسية المدس المامد والدام المقل حقيم الى المراماء المراماء المراماء المي المعلق المراماء الم المعلق المراماء المرا

ولكن عمل كان حق الفرسة مفتقاً عائركة و لان مقدماً على حق الورئم ، فيل يـوقف على فؤلاء للارث حلى الى م العــــد الله ، الديون ? الم الهم ولكوله لمجرد موت المورث ؟

في المسانة قولان الاول قول بعسبندم المدل البركة الانفد وقاء الديون والديون والديون المورث تمجود موت المورث قبل وقاء الديون المديون المورث تمجود موت المورث قبل وقاء الديون المديون التركة المحدث لا يتملكون شنئاً ولا بنفد شيء من تصرفتهم فنها ما كالوقف وما أشه ، الايوسي العرماء ؟ . ومن ثم كوب ولانة بنع التركة المستفرقة بالدين بنة في لا للورثة ؟ .

وهكما بشقل لمرجّات من المورث ان لورثه - فهم بقومون مقامه بطريق الجلافه * - ويسطب خدهم وحده حصه عن النامين في دعوى الدين التي بقام بنهم لمبت او علمه * ء و عدون مع مورثهم في حكم الشكلم الواحد في مسألة السافض

⁽۱) مهدمه (خ ۱ ص ۲۲۸ ، و بد م ت ۲۲۲

⁽۲) حدمع عصوب رح ۲ س ۲۳ ، و داوی خبره (س ۹ س ۱۷۵ و ۲۲۶ ، و دادوی خبره (س ۹ س ۱۷۵ و ۲۲۶ ، و دادوی داره ح ۲ س ۱۷۵ و ۲۲۰ ، و سده سنوطني رساده این در داده حدادی (سکی (سکی (سال ۲۳۱) ، و ندو عد لاین رحب (س ۲۷ و ۸۸ و ۱۹۳ و ۴۹۳) ، خدر خلاف دو مع في الاحیاد عصري في هدد المنالة مین های کراند ،

ANY Comber Couldby's Inthat a troop to The Study of Law a

⁽٣) سفت کمامدیه (- ۱ س ۱۳۵۸) ، واندر شخار (- ۲ س ۲۲۳)

⁽٤) شياه ال جم ۽ في سامع ساكر .

⁽م) عامع عصوص (ح م مل ٢٠) م و عدد ١٩٤٢ من الحالة على هدي عامدة في طال عدول عادة ١٩٤١ من عدول عادة ١٩٤ من عالول موجات ، طال عدول عادة ١٩٤ من عالول موجات ،

رْبَادة الدبوله على التركة

و فرض وكات ديون است را" ببادة على ما تركه من الأموابية ، فهن على لو رث ان بدفعها من مانه الحاص " ?

بعم مجت عده دائ في عين الشرائع القديم، كالشراعة الوود ، به والشرعة المعربة، وفي مص الشرائع اللاحدة ، كالقاوب بدني عو سي عيم هذه الشرائع مصر الوارث مكيلا شخص الرب ، فقوم مدامل به في دوه الدول، والشرائع مصر الوارث مكيلا شخص الرب ، فقوم مدامل به في دوه الدول، والمراه والمرب وها من ماله احاص الرب عالم التركة سنت والكي عين هذه الموارد الوارد بن كالهاوي الفراسي مثلاً ، الجارات للوارث الداد بحاص من هذه المسؤول، القالمة والمراكة المسلموه أو المدولة عالم عدد محروه في الالحد بالله حلال اللائة المهر مهر الواده "

اما اشرامه الاسلامية ، فيم به تجبر الوارب على أن بدفع من ، له الحُرَّض ما راد على الله كمّ ، لا الدول الدول

^{1,2 . &}quot; ot a.

thra tires successions . . . July (*)

⁽۳ ند ند ۱۲ و ۱۷۰ و ۱۷۰ و ۱۹۳ و ۱۹۹ و ۱۹۰ می د سال مدی ۱ سی و کودن و کاب را ۱ - ۳ می ۱۱۵ و د نده ۱ ، و کاب ند د ۱ تدکیه ۱ - ۱۲ - ۱۲ - ۱۰ نب د کاریخ F. de Coulanges (باریس سنة ۱۹۳۳ ، اس ۷۷) ، و کاب نا د ب و د ۱ د محمد شده سرای (ددة ۲۳۱)

^(1) جانب الصدين (ج ٢ س ٢٩٤) د و جديد (ج ٢ س ٢٥ و ٧٧) ، عد عدام د الد مثين شأن حراد الكنداد بين وعدها

Administration Noblem (1)

١٤ سنة ١٩٧٥ م عام من الأدني ، و الدائني ، و الدائني (ص ٧٧٩) . ٢٢

توريث الحنوق والاموال

ووي عن الذي (ص) اله قاب (دادا مات الاسان انقطع عنه عملهالا من ثلاثه) الا من صدمه حاربه أو عنو ندمع به أو ونداط لج بدعو به يها

ولكن أدا أنقطع تمل الآن له ما «لا سقطع بدلك ديونه وموحسانه وحقوقه خمعاً فقد أوضحا كنف بالهاقي الديون ما تركة الواصحا ترباب الحقوق الاجرى التي تمعلق بهذه التركة

وفي الجديث الشرعب أيضاً الدونس ثراء مالاً (أو حملًا) فيورثه و أ. . وان الصابط في ديث أن لورثه تربول الدل ويرثون من الحقوق ما كان المعلق بلده او ما يدفع المرز عهم المحامد أنهم أن كان منعلقاً بنفس المورث وعقلموشهواته قايه لا يستن الى وراك " أمثلاً لا تنصل السنع المطلق توت النائع ، ولكن سمع الاستصابة ع تنظل دوت الفائع أ

وان هذا الصاح عمقول لا خلاف فيه من خيث المبدأ . وبكن الحلاف كان من حيث تطبيقه على عمروع ، وبحن لا سوسع فهم في الحقوق التي نورت والتي لا نورت ، بن تكلفي سعف الامثلة المهمة فقط

أولا" - خيار الشرط .

رأب في بات الشرط ان هذا الحيار بورث كدفى الحقوق عند حمهور العقهاء وفي القانون اللمدنيء خلافاً للجميان عسدهم تسقط هذا الحيار بانوفاة ، لأنه ارادة ومثبلة يتملق بأهلية النامل ، وهذه الاهلية تنصل بانوفاة "

 ⁽١) رواه مهده العارة مسير في صحيحه (ج ٥ ص ٧٧) وقد حرحه عماً الو داود في مسمه (ح ٣ وقد حرحه عماً الو داود في مسمه (ح ٣ وقد ح ٣٠) ، و عن الأوطار (ح ٣ ص ١٨)) ، و عن الأوطار (ح ٣ ص ١٨)) ، و عن الأوطار (ح ٣ ص ١٨)) ، و عن الأوطار (ح ٣ ص ١٨)) ، و عني (ح ١ ص ١٨) ، و عموي (ح ١ ص ١٨٨) ، و عمووي (ح ١ ص ٢٧٥) ، و عموي (ح ١ ص ٢٨٦) ، و عمووي (ح ٢) .

⁽٣) الفروق ، ج ٢ س ٢٧٦ .

⁽¹¹ أسناه ای تحم تا این ۸۵ د

ه) رحم بقص دنت في عدد حراء باص ۲۹۶ الحمد عداً با بين ۳۲۱ و ۳۵۸ می ها داآن عدم بوراد حدر ارژاه و حدار غيب والتقرير و وانظر المثلة الحرى عن الحقوق التي هدن الدراب في اعداد سند الای رحمد داد عدد ۱۹۶ می ۳۱۹ س ۳۱۸ د.

الأسأ بد الإسارة

المسيح الاحدوة وقد حد سعافلت ? مام لا علج و فللقل مقرق العقد الى ورثة البائدوقي 4

أحسف في الحواب هم عقد أن جعدان اشوري واللست بن صفد والو حسفه السميات وداود أبط هوى والساجيد به عقد الاحرة تنصبح بودة المؤجر والمساجر وحصيم في دلت الله الاحرة تنفد ساعه هد عد حسب حصول السفة بنا الله لا تحدث الاستنا بعد شيء الله والله مع منافعه وأصبح الدقد الذي أحراء أنه لك السابق بطلا لا سهاء ملكه بالموت ، وأدا مات المستأخر عالا بدقل حقوق المنا في ورائه لان الدين بع لا تنصور المقالة فيل وحوده ،

اما عبد همهور الانم و مالت و لله عمي ران حسن وعيرهم و عاب حق العقد في الاحارة من الحقوق المورواء و دا نوفي احد العادس لاستسلح الاجرة، س تدغل حقوق المدومي الى وراسه أو وجدا الوأى ما ي احد بطام الحار العقار العناني ألا وقامون الموجهات اللهنائي لا حيث حدمه والاستسلام عقد الانجر دوت المستحر ولا عرب المؤجرة المادة ويه

اللَّا - الشهمة

ان حتى لشفعة هو الحق المعطى للشفيع عالم محدث العقار السبع عقدار اللهبي الدي تقدم المشتري على المدهدا الحق حاس عاشمته عالم الله يبشفل الى ورثبه بعد وقائه ؟

عال الامامان مانك والشاهلي سورات حق الشقية فياحاً على الاموال . وقال الامام ابرحسان هذا الحق لانوات الاان كرن سدا فد طالب بهفيل وفاية؟

⁽۱) هدنه (ح ۴ ص ۱ ۳) ، وندنه نخید (ص ۲ ص ۱۸۹) ، والحجینی (ح ۸ رقم ۱۳۹۱) ، و بوص برنم (۳۰ ص ۱۰۳) ، وحاسه سجورکی (ح ۲ص ۳۰۲۳) (۲، شر بادهٔ ۱۲۹۸ ص (۲۰ ص ۲۰ متارقالی ۲۸ محدی (وی سبهٔ ۱۲۹۸ هـ، او ه سیان سبه ۱۲۹۸ مانه (۱۸۸۲ میلادیه) . مده ند ش وی سیادر سبهٔ ۱۳۲۹ مانه (۱۹۹۳ میلادیة) .

⁽۲) در ده د کید (۳ اس ۲۱۸) دو سی (ج ۵ س ۲۴۰ - ۲۷۵) .

اما في المدهب الحدي فان الشعمة لا يورث أن فعليه ، يصب المحلة على اله لو مات الشعم فين الن يكون مالكن المشعوع المسلمية بالبراضي مع المشتري والحكم الحاكم لانسقل حق الشعمة اللي ورثمة ، المادة ١٥٣٨ و ماد النصة الحداد والله المستوري المدالي والمادة وقال المادة الله والمادة والمادة الله والمادة المادة الله والمادة والماد

⁽١) الاحيار شرح المحتار المعوصي دح ١ ص ٠٠٠

الفصل الثاني الانتقال بين الاحيا.

الند الأول - انتقال دس الدائر

تحريب

معاوم آن آلدی و آموجت را طهٔ شخصیهٔ نعرف نامکر لانالحس فیمدا م کن آموجدت فی الشرائع القدیهٔ دا به للاسفان العمر یکن نامیسکان العدائی آن مقل حقه الی آخر با وم یکن نامکان آمدی آن محمل آندائی محقه علی آخر

وقد كان الامر كديك في القانون المروم في عير أن صرورات ألحاء الفيلة الوحدث بعض الوسائل أو أحس لنقل دين ابدائل فكان داك بحصال في بادي. ولامر تواسطة بحديد الدين مع تصير شخص الدائل، أو تواسطة أنوكاله القصائبة التي مطيبة المتفرع له لاحل تحصل الدين مع أعمائه من محاسبة الموكل عن أعماله عاوهذا كما ترى من توع الوكانة مصلحة الوكيل "

ولكن دلك م كن واحدً بالعرص المنشود عطريفة الدجديد لا يدبح الائتة لى الحديث الم يدبح الائتة لى الحديث الم يكن الحديث الم المنظف المركبين المنظف المركبين المنظف المنظف المركبين المنظف المنظف المنظف عندا المنظف المنظف المنظفة المنظف

وقد أصبح التمرع عن الدين من أنسال المسجة في قوا بن النوم - فمي الربون

Procuratio in rem suam (1)

⁽۲) خيرار ۽ ص ۷۷۱ — ۷۷۸ .

الموحدات اللساني مجور الدائن الله سفوع بشخص آخر عن دل له، و كن لا مععول غدا التفرع محده المدس او محده العمير الا تابلاغ النفوع الى المدس أو الحدول هسدا المدين بالنفوع في واتبقة دات ناريخ مسحل الواتكون للنفوع المدائد معمول الحسل اللاس مع حميع منحقاته (المواد ١٨٠ ٢٨٦)

اما الشريعة الاسلامة، فيها درست مدلة النفوج عن دين الدائن في محت سع الدين وهنته ، ولقد رأيد حسكم سع الدين عن عليه الدين في باب الاستبدال او الايد، دداء العوص ، ورأينا حكم هنه الدين عن عنه الدين في ممرض تحث الايرام، وأوضعت لهم حائران شروط وتعصلات مرأت معد .

ولكن محتما ههما بمعنق بالمفرع على دي الدائل و بسعة أو لهمه أي عايو المدي. وأن هذا المبعث أخلف حكيه بالجملاف المداهب أونحن لدين لطر المدهب الجمعي أولاً وتحر طراباقي المداهب الاسلامات، يوجه موجر على قدر المستطاع

المدهب اخفي

في هدد لمساله ، كما في عيره ، صن رميد د. ت ، و لاص هو ا ، . دلك الدي من دير من علمه الدي باطن أ ، سواء اكان ه. دا السنت با دوجن وأسمه ، ه الدين أم عار عوض واسمه هذه الدين و ماس ، سا مام هو العجد عن المسام ، لان الصابط في العقود هو ال كوب المعود علمه مقدور السدم ، ولا تحكاف عدلك الدي من عدم الذي مار اله لا حاجه فيه الى الدسم ؟

ولكن هذا الاص مستند ب درهي "

ولا الحوالة الرسرى حكمها في السد الآني الماء عالم العالم الدان يتصرف شنق المسيع قبل القبطى ، مثلا لو ياع ما له امن آخر أس معدم له ان يجلل شيئه هائده ع (المادة ٢٥٢) .

١) الاستمه معال لان خير (س ١١٠٠) ، و غديم و برحه سايم (س ٢٠٠٠)

⁽۲) سبوط (ص ۱۲ س ۱۵۳) ، و بدائم (ج ۵ م ۱۵۸) ، و عبد عدده (ج ۲ س ۲۲۳) ، ورد المجار (ج ٤ س ۲۳۰)

⁽۳) الاشاعلي الموضع المكار ، و لذا يعتار المساه من ۱۹۸۸ و المحار الحالم ص ۷۹۷) ،

رُنَّنَا ﴿ الوصلةِ ، فللدَّاشُ أَنْ يُومِي لدَّنَاءُ لَعَارُ مَنْ هُو عَلَيْهِ . ثَالِثًا ﴾ الهية مع التوكيل بالقيض .

ان القياس ، الذي قال به الامام رفر صحب ابي حسيمه ، نقصي فانه لا مجور لأحد ال بهت لآخر دماً به بدمه رحل ثالث ولو سلطه على فيصه منه ، و لان الدين بدس ، ل الراب سع الدين من عبر من عليه الدين لا مجور لابه عقيب مشروع لميناك الذي الدين وعيمة مثايا او اولى ، لان الهمه لا بر الا بالقيص ، وقيص ما في دميه العار لا يتصور ،

واكن الاستحداد الدام يس طير الرواده عند الحمد حوار ددت ووحه هسدا الاستحداد الدام يس طير المدة لانه يوحد المدك وقد المقد وقبل القنص حلاقاً للهاء ووال عواهد الله عند موهود له في القنص مدام الله علم فيجعل فنص الموهود له كقاص الواهد و هكذا حد ير الموهود له فالمادماً للواهد على المادة عام المادة عام

رفد المدت المجان ب الاستجاب بالرحات على الدا و من وهب ديسه الدي هو الي دمه الحد والدر والداء صراحه باله على بالقولة الدهب فجده ، فدهب الموهوب له وقبطه تشر الهدة ، (الماده AEA) ،

ه بنا ، شاود السنجد السفرج به على تفلف ، و الا الطل السفرج و كن هذا لمساسع الما يستمرج الها تعرب الدعراء به على السنيط فين القبض وفي هذا ما فيه من خطر وعدم استقرار ا.

رابعا الافرار بالاسم للشفاراء

و ب انجير (ادا و) الحد ان ندي الدي هو في دمة الان بوحب سند وهو كد فوائ اوات كان فد تحرر دسمي، الا انه هو علان ادراسمي ندي تحور في السند هو مد هار ۱۰ كود فد أور ادا المائع المدكور في على الأمر هو حتى لدائ ، (المائة ١٥٩٣) .

و معنى داك أن من كان أسمه مصل كدائر في سبد أبدس أوا أقرآ أن أسمه ومه

رد) که فی همه شده اینده (چ ۱۲ س ۱۷ یا و دریه (چ ۲۳ س ۱۷ مهمس) هماه در و نجر درچ ۷ س (۲۸۱) د والاستادی ماضع ادگور

اء رة وان الدين في الحقيقة شجعين آخر، فان هذا الاقرار صعبح رعته ره احاراً لا تسكهُ ء وان الدقرآ لد هدئد ان نقاص الدين بدون تقويص من المقرآ 1. والب ترى بدائي هذا في الواقع من وساله للتحيل على قاعدة منع نقل دين الدائر ؟

بافي المداهب الاسلامية

من المداهب الاسلامية فئة احدث بالقاعدة التي قال بـ الحصوب ، ولكن بدران القانوان غيبش. تها : ومن هذه التئة المده ، عالحًا بي والعدهري : فعانيب لا مجود النفراج عن الدي لا عوص ولا عيراء، مي لا مجود سع الدين ولا هيئة من عير من هو عليه على الاطلاق ،

ر منان هدي المدهنان شبه ينعيس احتصاب ، وهو عدم القدرة عب بي السام المعقود عده ، ، ، ولانه لا ندري دات الحق الذي له عبد فلان في أي خوالب الداء هو ولفله في مثلث غيره الآلب ، "

ومادا صاً احد المدهب الشابعي في الفول المحدد الذابه المدلى من المابع بيع الديون الى عبر من هي عليه ان كان المنث عليه مستقراً ، كندن النعورض في الابلاف و بدل القرض ، لأن الصاهر في ذاك أن الدائع يقدر على بسيم ما سمعه مما هامن غير منع ولا جعود ، أ.

اما الامام مالك فقد حالف خميور العقياء فيما دكره ؛ فجوار تقل دين الدال شرود ، هائد ياليا —

اولا هه الدي

مائل ما لک فلمین و هب لرحل دیماً به علی آخر ، فأخاب بان دلک حائز الشرط

دا ل عر - اس ۱۸ د) ، و عدم ۱۸ د ا - ۱ س ۱۹

۲۱ تحو (ح ۹ رفر ۱۹۱۰ و ۱۳۳۳) ، و نعي (ح ۳ من ۲۵۷) . ۱۶) لمحمود شرح بهدت (ت ۹ من ۲۷۲) ، و مني الفتات (من ۲۸)

الاشهاد على الهيم ، وقدول الموهوب له ، و سنم و ثبقة الدي هذه الاحساج عند وجودها ، واعلام المدين بالك ، وتستجسل حصوره أصَّ ١ .

ثانياً - بيع الدين .

يسوع في آلمدهب الدكني سع الدين لعير من هو عده بشروط هي حصور المدنن ، وافراره داددن ، وتمحن الشن ، وان لا تكون المسع من نوع الطمام، وان لا يكون المشتري عدو " لمدنن ، وأن لا هصد داشراء عدت هددا المدن وضروه - ونشترط الحير" ان يكون الشين من عار حسن المسيع ، د في سع الدين نجسه من ود محرم

وكدلك صوع في المدهب الماكي سع الدس بعرب المدس في المسألة الملقسة لقلب الرهن : وارهي ان كون بند الناب رهن في دان مؤجل ، فيعتسساج الى دامه قبل الاص ، فندمه عالماع له ، وعمل المشتري الدين محل بألمه ، في حدوم ، في الرهن ، وبجرى كالمة هذا النم ، في صهر والنقه الدين ".

وعلى الحلة على سندن تم عدمه أن النقال دين الدائن حالًا في المستدهب الماكي شروط مصله وواب نظرة الداكيان في هذه المسألة قرالة من نظر الله نوب الله ويوب الله في وعيره من القوامين العصرية المافى دى المداهب الاسلامية عافدته والمال الدين لا محود إلا في الاحوال الاحشاء أنه العديدة التي المرهب الحقوب عافي الاحوال الاحتارة بعض الشعمان

⁽۱) ثدورة انكدى , ح ۱۵ س ۲۳ (۲۲) و شرح خصاب على سندي حسل (ح ۳ ص ۵۲) ، وشرح حرشي (ح ۵ س ۲۰) (۲) البيعة في شرح التعقد ، س ۲ س ۲۰ س ۲۰

البند الثاني انتفيال دين المدين والحوالة

تحريبد

ان الدون والموجبات علاه ب التعظيم على والني ومدين ، فلا عجب من الت براه الى الشير الع القديم عير فالدي الدين والاجالة - وفقا والنا في البيد الديا في متى و كلف محور لدرائي النا للعراج المبرد تم بالمدمة المدن - والآل وي مالي و كالف محور الدين ان الملت علوم في الترامة نحو الدين

وم كي حو فه الدين حيد وه في الصنوب الروم بي وكد لك في أنه بوت المرتسي لا يركي الروم عدرته عالم بلحرائه المدلمة أن و دلك خلافاً فلا يوت المافي الأماني و المددة و و و و و و و الموجات و عمود المسلم في المواهد الإمان و أو مدد الحودة

ام الشريمة وسلامه ، ويا الحات حواله لدى وقد فان ماك فقها . المداهب جمعة لدون حلاف وهي ، وان كالب من لوع لع الدي دلدي الدي عراهه كتبر من الفقه ، على ما اوضحا في الله الله ق ، ألا أنها حورث و لحاصه الدين مساكه وادوقاً و "، كي الم الملك الحديث الشريف الصحيح ، مطلل المي ظالم فالاا أ . ع حد ، على ملى ، فلا تأكم كا روام الامام احمد لم

^{12- 120 21-00 89 (45,1)}

⁽۲) فتح العربير شوح الاحد 🕒 ١ س ٣٣٨

⁽٣) روي في منحنجان وفي آن الدن لأرامة وغيرها ، الله الجاري بشرح عبي (ع ٢٠ الله ١٠٠٠) ، وسامة الله الله ١٠١٠) ، وسامة الله و ١٠ الله ١٠٨٤) ، وسامة الله و ١٠ الله ١٨٨٨) ، وسامة الله الله ١٠ الله ١٨٨٨) . وسامة الله الله الله ١٨٨٨)

و رمن احس على مبيء فسحلل و ١

ولدس من بذكر أثر العرب عدية العرب والتفاهيم وبده ونهم ، ومن أدلة دلك ما براء عن الكايات العراب الدوجودة في اصطلاحهم البحاري والفقهي ، وألعل السفيجة أو الحوالة المجاراة كانب من أهم تواجي هذا التأثير

ودفد أثبت عراسهوف وعيره من الدحة بن العربيان ان السفيحة م هرفيه في الورود فين القرب التي عشر المبلاد ، على حال الهركات معروفة عبد العرب فيل دلك يا لا نقل على الخب مورود والها ما بدحل الرود الا على صرائي الانداس ، يوم كان لا يزال بند عرب أدوعين طريق أعلنا بان احروب الصديبة و محت باثير العرب والمسمان الدين دحلوا بلك البلاد ، وكان هم عم شأب كير ، لا سآيا في عهد فر دريك الذي و ١٩٩٤ ما ١٩٥٥ ما ويوم كان منك صفية ، حدا فراتهم الله وولا هم وظائف ادارية وقضائية ،

رائيس أدناً على هذا التأثير من كامه الحواله الفسياء التي لا تران السلمين في اللغه المراسنة وغيرها للفضا آدل ؟ ما تعلى الصهار السفاحة الوضاع شخص الالث على سلمل الكفالة ؟ .

وثم بكن للسنتهم من ذكره تو ما هود من عبرهم (كار بعض الحدثق الدومجية والادعاء المجرّد باب كل ما في شرائع العرب والمستملي مقيلس من الرومات ولو درف الرومان الليمانية، والحوالة بالأحجار الاعتلى على مثل عام الادء (عام) دياً م

القريف

ملحو لة أنفه الله من واجاء وامن البحوان، أي البقر من مكانه ين آخر. والحوالة شرعاً ، ي غرف بالمجابر الاحكام العدالله ، والهن الدين من دمه ابن دمه حرى 4 الدده ١٧٣ - أوا ما ما موضعي هني والتن الدين من دمه المحتل إلى

⁽١) بيل لاوص ، ج قاص ٣٠٠

Ata. (Y)

ا ۱۰ الحج المامية الإن يا ۱۰ الماميا الفات المسيوف المشرو في مقدة على دا الحد المسيوف المشرو في مقدة على دا لح المستجدة المسيدة في مجدود المام ا التي ۲۲ ، ۲۲ ا

دية الحال عليه ع ١ .

ومثل بوضح دائت الده كان برمد على عمر و عشرة ولعمرو على حساند مثلم ، فأحال عمر والرمدة على حالداء فيسمى همرو المحس أي المديون الذي الحال ، وحاله المحال علمه أي الذي فاق الحوالة على نفسه ، ورمد المحال به أي المداش ، وتسمى المدين أو المال الذي الحيل المحال به ٢٠.

ولا تأس هها بالهجة على الساهة يوه " . وهي تعرب " ممة سعده اله لل رسية . وتسمّى الدوم سند لسعت و ستمس في الحواله للتجاربه " . وقد استعمام الدور العرب كثير" . ولكن العقب ، وال لا محرّ موها ، الا لهم عدوها مكر وهة ادا كالت من وع لقرص الدي محر منعمة وصورتها لا بدقع الحساد في الله الى مد فو عرضاً الدفعة الى حدثة او وكان مثالاً في للده احرى السنميد له القوص العربي فعلمه ادا كان القراص بدول شرص ، ثم كناسه المستحة ، ولا يأس عالم العربية المستحة ، ولا يأس

و بيدمي دايعة د الحواله وضعام؛ شروف الممثق بالرعبي و الانفية الوالمملود علمه فليعن فاين هذه الشروف و ثم توضيح الفاعال أحوالة الله اللهم فلايق عملها أأنه .

ر الأحر السرح محار المنج مي ١١٧ م

⁽۲) مواد ۱۷۶ ــ ۲۲۷ من الحجة ، وقتح الم . (- ۱۰ ص ۲۲۷ ــ ۲۲۸) .

^{5 19} Mile Jan 7

 ⁽٤) انظر المادة ١٥٠٥ وما حدها من قابون التعارة الساب.

⁽ه) دیچ عدد دی د سی ۱۹۶۲) د و د عود دارج عاص ۱۹

٩) اعر في حوله هده ح ٢ د ١٠ و و جه هده ح ٢ د ١٠ و و جه هده ح ٢ د ١٧٠ د و الله على الله على

ركن الحوالة الرحى

ان الحوالة كد في العفود لم الانجاب والقنون ا ويكون اذلك على الصورة لآمة –

أولاً - الحوالة برضي المجس والمجال له و معدان علمه م

هماه الصورة علاص رعبي الثلاث عمله - فرضي أبلعال له لا بلا منه عمله عمهور البيقهاء ٤ إلا أن الدين للجقه وهو بدنش من دمة إلى دمه الحرى ، و١٠ الدمم محسلة والدس ماء وتوك في القصاء والاقتصاء أ

وكديث لا بدأ من رضى المجان عليه في هذه الصورة ، لابه هذو الدي إنجرم بدس ، و كن لا شاترت خصورة تحسن الحوالف بن كمي فيوله حين عمه م آ . وقد بطآب المجلة على هذه الصورة الاولى من الحواله ، بقوها . ﴿ لَوْ قُلْ بَحْضِ لذائبه الجديث على فلان وقيل المجان له والمجال عنيه تنميد الحوالة، (١٦٨٠ ، ١٦٨٠ ، ثالاً . الحواله لايد في المجان له والمجان عليه ،

قال المجلة الا بصبح عقد الحواله من المجان له والمجان علمه وحداثه ، مثلًا لو قال أحد لاحراحد من على على ملك من الدين و فدره كدا فراشًا حوالة عسات ، فقال به الآخر فيلما ، أو قال له افتار الدي الذي لما مدا أله فلاك و فدره كدا فراشًا حوالة على فقيل الاصبح الحواله حتى الله أو بدم الحجال عليه بعد دلك لا تعام ساعته هار المادة المداك) ،

فهما اعتبرت المجلة أن رضى معيل عير صروري العقباد لحوالة ، وهو الرأي خدمي المجة ر ؟ . ولكن دفي المداهب م نقس بدلك ، بن اشترطت رضى المجل لابعداد الحوالة ؛ .

ولا شكَّ في ان طورة الحواله الدون رضى المحبل «درة في الواقع ، وبرع دلك معي مدكورة في قانون الموحدات اللساني ؛ الدي الحار النقال دين المديون بالاتعاق

۱) الاحسار سرح لمحدر و ح ۲ ص ۲ -

⁽۲) ندوی ځالېه . - ۲ س ۲۲۹

⁽٣) عليه دوي الأحكام للشر بالتي ، جاءش بار . حكام ، ح ٢ ص ٨ .٣ .

^(±) شرح الحطاب / ج ٥ مل ١٠) ۔ وضح عمر (ج ١ مل ٢٣٨) ، و معي ا ج ٠ مل ٥٨)

مَنَ الدَّرُّ أَيُ الحَالُ لِهُ وَمِنْ مِنْ مُدَّ الدِّنِ عَلَى مَهُ ۚ كِي لِحَالَ عَالِمَ الدَّهُ ٢٨٧٣ * ثُمُّ ــــ الحَوَالَةَ بِالاَتِهِ فَي مِينَ الحَجِيلُ والحَالُ لِهِ .

ال هدد لحو له بالتي تحص مال المحمل والمحال له ومع الدهم ، مكول في محمة وفي المده لحمة الحديث موهوفه على وحلى الحال عدله الله والله عد الله يا ما صحب والمدال كالله بالمحال كالله المحال عدا المحال عدا المحال المحا

والماً الحوالة بلايد ق بين المجر والح ي عبيه .

هده الصورة بده قد في المحلة وعد العقياء الى جدعه وما لك و شاهي موقوعه على حدول الد أن الحل له الهذه ١٨٣ من ولا تطلب المده ١٨٣ وجدا الصاً الجد فاتون المرح أن المقال دي المدون تصح بالا عالى الدين المدون الي تطلب المائل من تحد الذي على عاقم كي المحلب ال عدم والكن معي معمول ها ما الا عال موقوف كي المحلب المائل ولكن معي معمول ها ما الا عال موقوف كي المحلب المائل المائل المائل المائل على المحلب المائل المائل المائل المائل المائل المائل المائل المحلب المائل المائل المحلم المائل المائل المحلم المائل المائل المحلم المائل المحلم المائل المحلم ا

ولا رئب في أن اشتراط رضى الدالق الخوال به بتروه تعاوت الناس في المعاملة والمهاطلة والافتدار على الدفع - ولكن يعص العقم - ، كالاء معن الن حسل وداولا العد هراي الما شترط فالول الدائن و كان انحال عدله معشاً ، أي الهم فالا الم من احتل محقه على مني، فواحث عالم الن قبل الإجالة .

الاهليدكي الحوالد

للبعي يتبيعه الجوالة ال مكول كل من السفاقة في العلا العقدها وقف رأ . في

⁽١) وردت حاأ في الس العربي ٥ الدائج، ٥ ٠

⁽٢) بفيع حامدة عامد ١ ص ٢٤٣

⁽٣ سالة تحسيم (٣ تا ١ ١ تا ١ وديم مر راح ١ من ٣٣٩)، وغوامه الهنهم ومر ٣٣١)، وشرح احصا (ح د من ١٠ ، و معي (ح ٥ من ١٦) . (٤) المحلي (ح ٨ رقم ٢٣٣٦)، والمعي (ج ٥ من ٦٠) .

قسم محت العقود أهمة المعافد نوحه عام وحملاف المداهب في الرمحي لن يعود الى دائ عالى مود الى دائ عالى ما وصحما محلة الحوالة على ما أوضعما محلة الاحكام العدلية الرهبي تبديق بالمحتل عالمجا المدلية الرهبي تبديق بالمحتل والحال له عاوائجان عليه والبلك بالها ما مناه ما العدلية المحتل المح

اولا ـ أهبة المحبل .

لا بندًا لا مقاد خوالة من ب كون أعمل عافلا المداعدًات المحلة حواله الصمير غير الممير فاطاله الدفاء ١٦٨٤

وفوق دالت، لا بدأ لنف لجواله عند العقاده من ال يكوب المحس بالمأ للم م عليه ، لا يكوب حواله الصلى لمناز بافليه ، بل النقى موقوفه على الحارم والم فال العارف عدت ، ولا فلا را دادة ٦٨٥)

فاداً المديد المعال أن

ان بعدل له، كالمحدن ، محت ان مكون عاملاً لاحل العقار الحوالة، ومحت ان مكون بالفاً كون الجوالة باقده - قمد ، فان قدرول الصغير الممبر الحوالة للفسة يكون موقوفًا على الجارة الوى - ولا لذ فوق الحارة الولى في فنون الحوالة من ان يكون لمحال عليه - ملاً ، مي أعني من المحل (المادة ٦٨٥)

تانياً —املية الممال عليه ، ..

يسمي أن يكون المح ل عدية عافلاً ويأهماً لمصبح فدولة الجوالة أي أنه لا يكمي لايفقاد الجوالة أن يكون المجدل عدية كالمحال عافلاً فعصب عابل بشترط الصاً الله يكون بالله أن والدير داك أن فدول الجوالة من أفعال عدية يقد من ثانه النصرفات اللي فيم عبرر تحص عافلاً عور للقاصر فيوله ولوا في أداك و آله

همانه ، لا تصلح فدول الحواله من الصمار ، سواء كان م البرأ الم غير نمير الم محمول أنم سأدران أن أو دا فدلها ، فذكول فاوله ، طلا الددة ١٨٨ . أو لكن ادا كان الحال عليه ، مناً وعافلاً ، فرضح فدوله معينماً

شروط المعنود علي

ان الدين الحجل به محمد أن حكوب من الديوب لا من الاعدان فالأعدان لا تصح حوالها في الوأي الله أند ، وحلمت دلك ألمد الحوالة قل حكمي ، ولا تنتقل به

لاعدانه ، إذ للصور فيم الما الحسي `

ولا بد في الدين أمحى له من أن كون معتوماً لا محبولاً، وأن بكوث مستقراً لازماً أو كديث اشترط هم يور الدقيم، أن يكون النجاب به تمديلاً الدين لماهال يستمه في الصفة والمفدار "

ولکن به بشتری سعیدان مکول سعال علمه مدل با الاحیل ۱۹۵۹ همچ معواله با و با م کش الاحیل دی علی محال علمه آ

و نفسير الحوالة عالحيه العجل عالى به الرائديني والي منهمة والمستاير المنهمة و المستاير المنهمة و المستاير المنهمة و المنهمة هي التي الدين الدين الدين المحال به الرائد و المستال الدين المحال على المحال على المحال على المحال على المحال على المحال الدين مؤجلا المحال الموال الم

ما الحواله غير سبهه ، فقي بي رمين فيم أحس الدين الخال ما أو محافة و فد كان في هديد طوالة بن العقيم حلاف و عصال لا ترى بحالاً أن ما ل كمه في الموجود على الموجود الحوالة بالدين المؤجل على المؤجف في المؤجف في الحوالة الدين الحال على أن كوب مؤجسات في الحل معين أم

ارً الحوالة بوجد عام

على أن خوابة تبقل الدم أعال به أي أنحال له أم أب ببقل اليه حق المصابة منط " دال الإمام محمد بن الحس مدحب إلي حسمه أن الحوالة لا بنفسس الاحق

⁽۱) سرح سے علی کر رے دس ۱۷۱) ، و عد ارے ؟ س ۲۱۷)

⁽ ٣٤٣ من عله ، و معم عمده ، ي ١ ص ٣٤٣)

⁽١) تط في بافي مناهب عودين عليه في موضع مذكور ، و سي (ح د من ۱۹۹ م و لمحني (ج ۸ رفيم ۱۳۲۸)

⁽٥) الفتاري الهندية ، ج ٢ ص ٣٦٨ .

المطالبة ، وأن أصل الدين سأن المحس

الا الدول هذا الاسام الذي فراداً، إذ الدامعت الحالج المحمل والله المداهب الدافية دهنوا الى الدالحوالة الدين حق والدين لعليه الوليدا الحدث الخيد في عدالعد الحوالة لعليه الذي فدما داو في الحكام الحوالة الى لندائى على داكرها

ودن وال الاصل في اخواله به سعل الدين برا على من الموافق في مه الحال عليه وكان الاصل في الحوالة في علاوت فواد الرشية على ويا مه الحال عليه وكان المرافقة في المرافقة المرافقة

عدقة الحيل بالحال له

من مع عن الحوله ال المحل على الدي الدي كانا منا ما عامه الراه الي هذا في المثال الم المواد الله على المثال الم المواد الله على المثال المواد على المحل من الصحاب ألي حامله عاد في المحل المواد المواد المحل المواد على المحل من المحل المواد المحل على المحل من المحل على المحل المواد المحل المواد عاد الما المواد المحل الم

 ⁽١) احد بعد (٣٠٠ س ٢٤٤)، و بسيماح (٣٠٠ س ١٧)، و بوحسير (ج ١٥ من ١٨٩)، و بوحسير (ج ١٥ من ١٨٩)، و بدر المالة المالة المالة الملح،

⁽٢) فتح القدير ع ج من ١٤٥ - ١٤٦٦ ،

⁽٣) ١١٥٥ م عله ، وسر- برسمي على كر (ح : س ١٥٣)

⁽١) و ۱۹ پاتار د د د د د

اما قانون الموحدت المساني ، ونه اتجد رأ بأوسطاً على و إن الدمسات المبنية بنمي فائه عدا تقال الدين إن التأمسات الشعصة فتسقط ، إلا إذا وافق المسؤولون على الاندق الذي عقد) و أدده ٣٣٨

والحاصل ان الأدن في اعدة براءة دمة المحيل من الدي ومدحة به والكن هن مدا الاص من مستندات " وهل محور المحال له ان يرجع على الحيل ان لم شمكل من تحصيل دسه من المحال عبه " ومني محور دائل؟ في هذه المسألة احدثف المداهب، فعمله الام مان الله فعي والى حسل الامحق بفيحال له ان يرجع على المحل بوحه من الوحوه ، لأن البراءة عنده، محصل بهنوره مصنف العالم مانث الاستباجة بداو إذا الشترين الحيال له الوحوع ، وبهذا الرائي فان الامام مانث مندأب الولكنه أعطى المحال له حق الرحوع على الحجيل ادا عرام هدا وأجابه بدول عمه على ولكنه أعطى الاحلى قبل الاحتاج على الأحيال الموالم على عدم مقلس قبل الاحتاج الموالم المحال الم

اما في المدهب الحدي ذال الحواله تربيري المحمل مدائباً وكن للمحال له الرحوع عليه أد بوي أي هدك حقه بالدائمة في هذا المدهب مفدة بسلامة حق الحيل كم ينقيد الدم المطلق بسلامه سبع ، فيدا كان فوات وصف السلامة مبياً الفسخ الحوالة ،

وه ـــد اسدد الحميون في دلك الى شرط الملاءة المصوص عليه في الحست الشريف و من أحيل على ملى و فلسم و ، والى ما روي عن الحسم ، عنها اله وال في الحدل عليه و ادا مات معسماً عاد الدين الى دمنة الحيل و ، ووان و لا بوى على مال الموى و مسم ، واستندوا الى ما روي عساء عن القدامي شريح ، والى عدم رواية ما محالف دلك عن الصحابة ، وكان هذا من ثم الحاماً ومهم

⁽۱) الام (سے ۳ مل ۲۰۳) ، وقع عریر (سے ۱۰ مل ۲۲۵) ، واعلام لموفقال (ج : س ۳۲) ، والروس مرمع (ج ۲ مل ۱۰) ، و معنی (ج ۵ مل ۲۰ و ۲۱) ، و لفوانسمای عمیده فی انتوسع مذکور، وسرح الحظاف (ج ۵ مل ۴۰) ، وابروس مصیر (ج۳ مل ۴ کا، (۲) الحجلی ، یج ۸ رقم ۲۲۲۱ ،

ومحص الدوى بريماق الأنه الحيميد به في حالج الأولى ان يجيمه المحال علمه الحواله دول ان كول الهجه المحال له ينه عليه بدواك بهة ان عوث المحال عده مصلةً . وقد راد الصاحدان حادث ثانه ، وهي حكم الحاكا دفلاس المحال علمه حال حياته " ..

علاقہ الحال و بالحال عليہ

الدالدين بدفل في الوصحة من المحلل الله العالم الله الله عندا حتى مصالسه المحال عليه بالدين المحل له الله من المحال الدين فدين المحال له الاناسسات سقوط الديون المعروفة ما مي بالاندم، و أحوام على آخر ما و الايرام من الدين م أو هية الدين عالم المحاد الدمة ؟.

وم أن المحلة على أن ثر الحوالة في أند ب الدفع المحلقة بالدي و الشجعين المدين والشجعين المدين والكرى مدول ما حافظ والدياعية ديام ورد في فيون الموجات الله في لهذا الله ب ويضه في قال المدين الدفع وياسان الدفع الملازمة لدين ما قدل من المديرات ال من الترم الدين ما أن أنه صلا المحل المديرات الله من الترم الدين ما أن أنه الله المديرات المدين المدين والمدين المدين ووسائل الدفاع المختصة بشخصة عال المددة ١٠٨٤) م

علاقة الحيل بالحال عليه

أما الحوالة المقبدة ، وهي التي قندت وإن تعطى من مال المحيل الدي هو في دمه

ر۱) المبسوط (ج ۲۰ ص ۵۳) ، والهدامة (ج ۳ ص ۵٪)، و بدائع (ج ۳ ص ۱۸) . (۲) اعدر مواد ۱۹۰۰ و ۲۹۹ و ۲۰۰ می المحلة .

اعلى علمه أو في بدور أبددة ١٧٨ - ومن هذه أخوانه بمقطع حتى محل بطالبه بالدس شحال لله والأمجور للمجال علمه على تاله بألجو بدال بدقع هذا الدس بالمحلس؛ والله فعل ترفيه فحديم أوادا يوفى شحال فتر الداء وكالدا يارية أراد من تركيبه فيدس بدأ اللغوم والذاركة شحال للاستان تجال عا

والمقسم الحوالة العامة ماروه الاء فسام والعي "

ولا الحوالة مصده بالدي وهي الي عاما يا لدفع من أدفي عامل طلب للايجيل من المحال عدم ، كي في حاله الراّح من بالح الدي له لدمه المسترك

قابيا ــ الحوالة مصفة بالعلى موسعه ، كالدند من الادمان الموادر الد محاليا عليه أمانة لحسانه .

الله عليه . الجوال عليه .

و طبق فائده ها بدنا النفاس في المجلد عبد هلا الدن المحال الدر كان هذا المدال المدرور مستحق به أو الله الله الم أو أن الله المدروب المحلوب في الد المحال عليه كانان المحلوب في الد المحال عليه كانان المحلوب في الد المحال عليه كانان المحلوب في الد المحال عليه مسؤولا "

ولا شت في أن أخو له تحور أن كون معبدة شبرط أند له حرفي هم له ولو أحدن أحدث على آخر على أن لدلع له لا مصباً له وتؤدي الدي من عام وهن انحال عليه الحوالة لهذا الشبرط لصح وتحتر الحمال عليه على لبع دلك الحال وأواه دين المحيل من تمنه (المادة ٦٩٦) .

اما رحوع المحسن عليه على المحس عقتصى أعله ، ق ، لا تحور فين أداه الدين ابدأ . ومجور بقده ولكمه بكون تحسن المحال به لا تحسن المؤدّى مثلاً هايو الحبل عليه بعضة وأعطى دهناً بأحد فضة واليس له ان بطالت بالدهب كدلك لو أدّاها باموال وأشياء أخر فليس له الا أحد ما أحيل عليه ، (المادة ١٩٨٨)

ر۱) الدة ۱۹۲ من الخسلة ، ودر محتار و محتار ح ٤ من ٧ ؛) ، وشرح لحطامه (ح د من ۹۹)

 ⁽۲) الفاوى الهديه راج ۲ من ۲۹۷) ، ورد للحدر في موسع مدكور .
 (۲) انظر الامئة و عملات المبه في مواد ۱۹۶۰ من شمة من شملة

الباسب دابع الموجَبات المركبة

الفصل الاول تعدد الدائم

الديمه غير المشترك

⁽ ا و الله أ و أر سفين سيحانه متيامي عمر بنيه عام به

Essand'une théorie générale من المال المناه المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة الم المعلى (الرقب ١٨٣ وما سدم).

فيبدأ بالدين غير المشتراء ، وهو الاص في الموحدات . ولمدارة الحرى الكاكل دين أو موجب لا يدخل في فئه الديون المشتركة أو ديون الدجامن بعد ّ حتباً ديماً عير مشترك .

ران الدس عير المشترك ، معريف المجلة ، هو الدين الدي كون الدائمين أو أكثر في دمة مدين واحد ، دون ان بث عن سنب واحب (الدة ١٠٩١) . والمثلة دائ عديدة السوق البك العصا للحود عن المجلة ...

فعي الفرض، د ادا أهر ص ائدن آخر دراهم على طريق الاعرادكل على خدم، فلا كون الدين المدي في دمه المستقرض مشتركا مين الاثنين، إكل واحد د أن على حدة » (المدة ١٠٩٤).

وابعاً في النبع ، الما وع الدان ما مها المشترك مع نفر في حصه كل ماها المعليم المقال ما ماها المعليم المقال ما ماها المقل الماها الداره والماها و وعلم الماها و محمله الشائمة ولا عراد ، فلا كوانا من الملمع مشتركا بداها و مال عداج كل من المائمة والحدة و المناب المعلوم لكن من المائمة و علم المائمة و المحمل المحمل

وفي الدي غير المشترك ، يستوفي كل من الدائمين دينه على حدة من بهدين وان ما تقلصه كل واحمد اللهم محسب من ديدسته ولدين الدائل الآخر الت شركة فيم فلص " ،

الدمه المشترك

ان اللين المشتران هو الدين الذي يكونه لاثبين له آثير في ومة مدين و حد الد والذي المثنّا من سبب واحد

وأمثلة توصيح دائل الدا سع مان مشتراً دون علي حصة كل من الشركاء، ا او ادا باع شخصان ماهم عير الشائراء بصفقة واحسادة وشنن واحد ، دال أهاب شريكان في الثمن .

⁽۱) اللاقة ١٠٩٩ من الحيسلة ، وتقح الدمالة الص ٣ من ٣٥٧] ، ولعني (ج 4 من ١٩٨ — ١٩٨) .

والصاً ، لو المنقوص أحد الدامن شخصين مليعاً مشيركا ، او لو أتلف لهي ما لا مشتركا ، فمنع القرص او الصاف الذي ينوم دمنة المستقرض أو المثلف يكون مشتركا بين صاحبي القوض أو المال المتلف .

وكدنك منتر ديد مشتركا لانحاه سنيه الدين الذي بدقل دو**ت** السندائي الى ورثبه ، والدي الذي يؤديه الكفيلان عن لندين الاصل او الدي يؤديه الدووا**ن** عن الامر من ماهي الشترك دسب كه سها او سنب الامر بالدفع ا

و من حكم الدين و يقبل و المشرية هو ال كن من الثركاء ال بعيب ويقبل حصة من المدن و يقبل الدين و يقبل حصة الأحر الا اداكان و كبلا علم وكن لا على الدين المشرك الدين مورون ...
وعلى كل ، وال ما يقبله حد الدالين من الدين المشرك لا كولت محلط من حول المشرك لا كولت محلط من حول المشرك المشرك لا كولت المحلم المشرك المشرك المشرك المحلم المشرك المقلم من المعلم المحلم ال

وارضاً ، الد استأخر احد الشركاء المدمي تقابلة حصه ، أو احد منه وهما با والله ، أو قلص حصه والسهلكي ، أو اذا احد كفيلا محصته ، أو احيل بها على شجعين آخر ، او ادا أللف مال المدئ وحرب المقاضاًة محصله ضم الله اللها، فعلى

عم بع هده الدخوال يجنق الدام الاخران مجاسب شريكه تقدار ما نصيب خصيبه هو م فيض أو من الاخرام و الرهن أو تناحد من الكفيل أو المجال عليه أو تمت مقط بالقاصة .

واكان دا وعب احد الثار كان حصه الى المدن ، و ابرأ دمه مسه ، أو حصاب المديّة على حصاء من الدين و عادي يوجب الدميه نحو الدين عدان الدين المشترك ، أو أذا قبض حصته وتلفت في يده لدوات تعدّ منه ، علا يصمن هسالما اشتراث حصه الأخراء إلى كوان عدا ما غلى في دمه المدين من الدين المشترك

و حال المحلم على اله الله المن الأحدادة عن ال تؤخل الدين المشرّاة الا الدين الآخر ع (الديه ١٩٩٢) ، وهذا المناع جاء مطلقاً يشمل حار الجد الدائمان حصته الدائم على المحروب المداهد ، فقد فوا الدائم على حاد الدائم على حاد الدائم على المداهد ، فقد فوا بالأحداد ألمان الشراعات حال حداله ما المداهد المائم على المداية المداية الهائم المدائم المدائم المداية الهائم المداية الهائم المداية الهائم المدائم ا

واحيرًا ، ﴿ رَا وَدَعَ رَحَلَاتُ مَا لَا مَثْبَرَكُو هَمَ عَنْدُ شَخْصَ ، تَحَاجَا الْحَالَّاتُ وَأَخْرِهُ وَطَلَبَ خَصَةً مِنَ الْمُسْتُودَعُ ، ﴿ فَأَنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ فَيْ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ فِي اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلّامِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلَّا اللَّهُ مِنْ أَلَّا أَلَّالِمُ اللَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلِمُ اللَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلِمِنْ أَلِمُونِ أَلّالِمِنْ أَلِمِنْ أَلِمِنْ أَلِمُ أَلِمِنْ أَلِي مِنْ أَلِمُ أَلّالِمِنْ أَلِمُونِ أَلِي مِنْ أَلِيْمُ أَلِمُ أَلَّالِمُ أَلِمُ أَ

تصامق الدائين

ب ادمان كي فين عالم أوا لعدم الدائمون فكن لا طالم الأنجم عمر من المدين أن يدفع لكل سهم الالعملة .

⁽۱) حوالي ك ي ي ١١١ ١١١ من عولة ي و للدوس س ٢١ من ١١١ من عولة ي و للدوس س ٢١ من ٢١ من ٢٠ من ٢٠

على أن هذا الاصل مستثبات بكون في التصامل على الدائمين المعنى أن لكن من هؤلاء أن يطلب بكامل الدين وان المدين أن يدفع الدين الى أى كان منهم أن وأهم هذه المستثنات الكون في هليل الواع الشركات والوكاة ، ولا شك في الدين ليسا في معرض سمح الدين أواع الشركات التصليم و هر عبد واحكام. وحلاف المداهب في الحرض سمح الدين أواع الشركات التيم كان التي كونب في التي الدين على الدين على الدين على الدين التيم كان الشركاء الشركاء الشركاء الشركاء الشركاء الشركاء التيم كانوا مقايدين العالم الدين المناسبة المستثنات التيم كانوا مقايدين العالم الشركاء الشركاء الشركاء الشركاء الدين العالم المقايدين العالم الدين المناسبة المستثنات التيم كانوا مقايدين العالم المناسبة المستثنات التيم كانوا المناسبة التيم كانوا المناسبة المستثنات المستثنات التيم كانوا المناسبة المستثنات التيم كانوا المناسبة المستثنات التيم كانوا المناسبة المستثنات ال

اولا = او كالة

ممبوم آنه تحور آمره آن بوعل عبوه فی اسانه ، حموفه رفیص دنو ۲۰ فعلمه ادا وکل احد الدائمان آرخر قدین حصله می الدی، سو ۱۰ کان مشتر کا آم لم کی، ضبح هذا الدو کر و حرال الدی الوکان به عنص حصه سم کمه ترجر آمدین آب مدعم مدالوکان کامل الدی الدی هو له المموکل مد

قاساً ما شركة المفارضة في الأموال

هده الشرب هي الشركة المعمودة عن عن و أن عر على أن تحويه عالم ه شركة عاميسه في حماع الحراب لموض على مهم أمر الشركة التي صحام معلى الاطيبيلاق ۽ .

وشركة المدوضة حائزه في المدهب الحالمي شيرغير الناسدوي التابركاء حساواته نامة في راحي ادال والرابع الرهاي حائزة في المدهب الماكي بدول شيرط اللساوي في راحر المان العالم عبد الإمامين السافةي والناحين الافيامة الثابركة باطله

عالمًا شركة الأعمال ،

و سبى أنصا شركة الاندان و النيدائع أو النفاق ، وهي سركة رأس ما هلت عمل الشركاء أندس مقلمون عليل أو الصنفة و غلسمون الكسس الحاصل ، وهي ياضها في المدهنين الشافعي والصافري، وتقانوه في دي المداهب مع خلاف في عص شروط ، فعلم أي حسله ، لا تحود هذه الشركة في الاحتصاب والاصطباد ومد الشه ، خلافاً بالك وال حسل ، واشترط مالك وابن حسل في احداي الرواسي

⁽١) اعلر احكام معسن اله للما في دام محاب الساب ، في مو ، ١١ ٢٧

⁽٢) المادة ١٤٥٩ من الحلة .

عبه أتجاد العبل والمكان ، خلاقاً لابي حسمه . وهكما .

رابعاً - شركة العدوجة في الوجود .

وهي الشركة المعقودة بدون راس مان لأحل السبع والشراء محاء الشركة وثقه أحرابهم على أن تقسموا الاراح و كون كل منهم كمس الاحرا الهيام الشركة لا خور عنداء لك والشافعي ، وتحور عند ابي جسفة وان حسل .

ولا رئب في دن اكن من اشتركاء ان التالب الاحرانجميّة من الدين المفاوض ، والديانعرامه الحصية من الحسارة التي نجيام . الما تعلين الهستادة الحصة فهي محلمة محالاف الواح الشركة وبالصلاف المدالف ، ولا ترى محالاً للمصلة

و يستند هندمي لد بن في احده الاولى بي الوكاة الصريحة ورفي لاحوان لاحراق و يستند هندمي لد بن في الوكات الشركة الرشية بهذا السعدي من ورد في الوكات السعدي و المنافرة اللسبب في من الله أن استندمي و المنافرة اللسبب في من الله أن استندمي و المنافرة الله من الله أن ال

الفصل الثاني

تعــدد المديس

الدبوله العاديد

إن الاصل في الديون عند بعدد المدين عدم النظ من المنهم . فكن أمندي لا سأن مندألياً الاعم المود عليه من أندى أرتحن بسوق هيم نعص الامانية مقلطفة من المجلة بوجه أخاص : —

اولا - في سع

ولت المحلة . و دا ياع المد مالا لاتبان ؛ فيطأت كل واحد منها محصله عملي جدة ولا نظاب دين الجدهم من الآخر ما يكن أحاله المشتر ف كالعالم لاَحر ها

ثانياً – في الاجارة .

 « بجور انحار شيء واحد شحصين الركل منع، و أعطى من الاحرة مقدار منا تراب على حدثه عام بعداب دخرة خصه الاحراء م بكن كميلا له ١٠٤٥ د١٩٣٤٥٠٠ والمادة ٢٠٤٥ على الثانية المدان .

رهي شهر للم بي لا يكون فيها الجد الشركاء معوضاً عن الدقين بدون أدبه فدي عدم شركه ، لا نطاب بابدين و بالانترام الا الشريك الذي انتراب مثلا ، با شترى احد الشريكين شهُ أن للشركة صوات هو شهاه دون الآخر ؟ .

⁽۱) بهٔ ۱۱۱۴ با ایس ند آی عدال رحب با عصم ۱۱۱ س ۳۰ . ۲ نظر اده ۱۳۷۷ می څخک و هد ۲ ایج ۳ س ۴) ۱

راساً دی مال را

قدم في قسم النصوفات المعليم ما إذا كان الجائط المان مثير كا بين علمه ما ماكان و عداً المان مثير كا بين علم ما ماكان و عداً ما مناه الله حداً من المحافظ شيء ما والا مان السائد ما ماكان من طواب بالمعلن وحده تحصة علمه المائدة الحائد ما ولا مائل هذا على حصة الاحرال م واكدات مان عامل الحائد عدا الأمان ما واكدات مان عامل الحائد علم الحائد عدا الأمان مائل عمي المدران المسلم المان ا

نصامن المديين

ان الاخال الدي د ثراه مدال ال كوال در كل من المداعي الدهدوس مه ما مكان السال الدي الدال الدين المداعي ال

والبك أم امثة علم المشتبات : -

ولا _ الكدلة العادية .

عب انجله على الدال الرابد الدال عود الى المعداء الدائم عدال الاطاق والدائم فاطال الكفال - وقط بالداعات الاستطاعي مطالمة الآخر الرابعاء مطائبة العدائم الدال عدال الراجل دارات الهرامة أنه الدادة يروي:

ولا تحق للكفيل الم علم من الداني مع به الاصلى اوراً ، لأ او كالسباك مع تجد الكفيل في الكفيل في الكفيل في الكفيل في الكفيل في المطالب من الاصلى المدوم ٢٣٦ - وهذا ، ٢ ترى ، مح علم الحد في فالله موج الله في من الدائن مقاضاة المدين الاصلى الولا (الماء ١٠٧٢)

وال النصامي المثيء عن ٥ كدنة لد حكام شاصة بهذا العقد ، ولا يسبح الجال هيئا لتقصيد،

ياً في رمني

في سوالة الرهق اللواجد الذي الحدم الدائل في معايير نساس الدي به ندمه الأناب م محور البرائل ال تحسن الرهن حتى الارفي همتع ماله من الدين الدين الدين " ،

ورون في هذه الجاء ، . رسب احد المدين في فت الرامن ، فعده اللم يدفع دينه ودين المدين الآخر أو برادفع دين هم أن الآخر لأحن فت الراهن لم يكن مايوعًا بالدفع ، إن به هو المدأر أن محدل الراهن حي السنوفي ما دفع ، عن الشراك الى الدائر أن ال

الأنباء الأبرام المصامي ،

لا رائب في الدالمد على المتعدد من تقانوك حداءُ بالمصامي عمى الهيم المتر دوست دالت بالعقد ، فاكون كال منهي كديلا على الآخر العميد ها الدال الدالت عدات كلا مايم للجموع الدائن الوقاد فال اسات همهور الفقياء الحنا الذي لاين شارمه وراود الطاهري العمدالد لا كور هذا التكفل الدا

و مال من هذا الکفل . کان علی اسلامی می هه واحده : حدر د ر شهر ۱۰ وقد کفی کل عن طاحه ، طاآت کل ۱ به حدوج الدس ا

ر در دى حدهم شد من اد بن عبن يرجع به عبى ... كه موم بن الا في الدهم الحالمي و لا غي الدهم الحالمي و لا غي الدهم على الدي دوم الدي دوم الدي دوم الدي دوم الدي دوم الدي دوم الدهم الدهم على الدهم الدوم الدهم الدهم

رابماً – تعدد الكملاد .

عبد تعدد الكفلاه ، علمات كل منهم تقدار حصه من لدي ، ولا سأل عن يجوع الدي الا ادا كانت كفانه كل منهم على حدة أو ادا كفل كل منهم المستسلم

⁽۱) الماديان ۲۲۱ و ۷۲۱ من الحياق، و عناوى لحد م ۱ من ۱۳ ميمش أهديه (۲) الحاديات من ۱۳ ميمش أهديه (۲) الحاديات من ۱۳۹

⁽٣) الواد ٢٣٠ و ١٩١٣ و ٢٤٦ من الحبة .

⁽٤) الفداية (ج ٣ ص ٧٨) ، وحتم القسدار (ج ٥ ص ٢٣٤) ، واحامع تصعير لمحمد ين الحسن (مهامش الفراج س ٨٩)، و تقوامين لفعيية ، (ص ٣٣٦) ، والمعي (ج ٥ ص ٩٧)، و لمحين (، ح ٨ رهم ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤) ، ومهشد اخبران (المواد ١٩٥ - ١٩٤) ، وتاموت الموحات، وانتقود اللسي (عادة ٣٣ وما سمعا) .

الدي ارم في دمه الآخر - و بهدا فالب المحلة - اماده ٦٤٧ -) وفاتوث - الموحد ت والعقود للسائي (الماده ١٠٧٥) ، وهم ور النقم ، السابيين ما عدا ابن شرعة وداود الطاهري كما قدمنا .

وعاد هم العقم - با درا أدى أحد الكفلاء شال با فيو بالحرار ، الناشه وجع على الكلام الله الله الله الله الله الله الكفس المؤدّى ، والناشه وحسلع بالتملع على المدين الله والكفس الله الله أن النافر احد الكفسين ، فالناه بياسا الدائر النافر كفس على كفس الآخر كلمع الدين أن

8 x 2 1 - 1 - 1 - 2

في الواح الشركة التي ذكرته عولهي المدوضة في الأموان وشركة الأعم ل ومدوضه شركة توجوه ما لدين الشركاء في المداهب التي جوآرت هــــــده الشركات منكاه مي منك منك عوليدا في أن حوالت أناً شراعتهم نحيتم الدين .

ومني دأي احد الشركاء دس الشركة ، د به في آسفت الحبفي لا يرجع على بافي الشركاء الا اد الأي اكبر تم حسنه من الدس ومشه في شركة العمل ، المصدّ جر اب طلب الله ، الممن الدي تتبله احد الشركان من جي الراد وكدلك لله - لـ الهرار الحد الشركان في حق له به وفي حق شركه اللك

وللشرات الذي دفع أو عمل شيئًا عن الآخر أو حسر شيئًا بسبب الشركة أن يرجع على شريكه تنصيبه ، على ما أوضحا في البرام النصاس أ عا " .

مادماً - النصامن في التصرفات الععلية ،

يان الاصل عاكم دكرانا في النصرة ت الفعيلة عايانا النصامن لا يكونت عن المجومين الشعيدين - و يكن هذا الاصل مسائليات عاصم عا رأ بده في بات العصب

١ عد .. حم الدكورة "عال و عو عد لا ل رحب ؛ الماعيدة ١٩٣ من ١٩٥٠ .
 و حالاف المهاد المسري ح ٢ ص ٢ ي ٢٠١٠ ، والمني (ح ٥ ص ٨٥) ، و سرح الحرسي على سيدي حليل (ج ٤ ص ٢٤٧ _ ٢٤٩) .

⁽۲ , حع الحامة عسمر محمد ي حس في موضع الدكور ، و بيسوط (ح ۱۱ ص ۱۷۶) ، و سنائم الح ۲ من ۷۲ م ۷۷ من ۲ م ۸ و ۷۸ ، و شرح الخرشني الح ۶ من ۲ م ۱۸ و ۷۸ ، و شرح الخرشني الح ۶ من ۲۱۸ و ۱۳۹۸) ، و أبروس بنصير (ح ۳ من ۲۱۷ و ۱۳۹۷ و ۱۳۹۷ و ۱۳۹۷ و ۱۳۹۷ و ۱۳۹۷ و ۱۳۹۳ و

وهو أن النبيء المعصوب إذا بنف في بد شخص آخر عبر العاصب أر في بداء صب العاصب أر في بداء صب العاصب عبد العاصب الاولى ، وإن شاء صمته العاصب الاولى ، وإن شاء صمته الماصب الذي والشنف وفي حالة عصال الاولى ، يرجع هذا عبى الذي ما دفعه ما ولا يمكس ا

وايضاً في مص المداهب، كالمدهب الم كي مثلًا ١٠٥ المت الثهر العالى الحاش، قان الواحد من أفراده ك عن فعل الحديد، لان هؤلاء كالكفلاء عن العصوب م العصاً ؟ . وكذلت أد المدد الله رفوت أو العاصدون أو التحريون لا فكن راحاله منهم ف من الح هام الحدود، لان لعصهم فوي للعص لا ؟ .

و أولاً اذا كان هناك اشتراك في العبل .

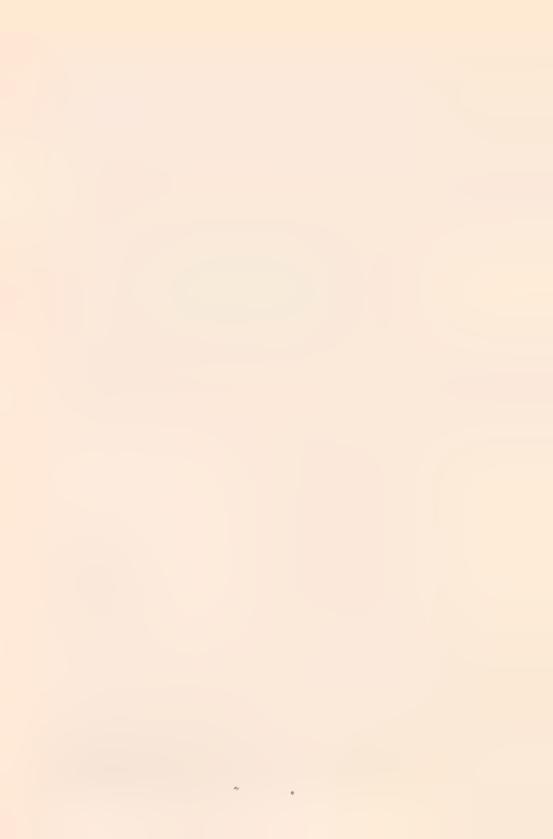
دات داکان من بسیمین همین شده ما احداد کل شخص می داك الصروع اداده ۱۳۷

اتهسى

⁽۱) عادیاں ۱۹۰۰ و ۱۹۰۶ می شحله موسطی سے ۷ میں ۱۹۹۵) موسیعید شرح التعظة (ج ۲ مین ۱۹۹۱) .

⁽۲) ليحه ۽ چ ۽ من ۲۳۳

⁽۲) شرح المبيال ، ج ٦ ص ٣١٦ ــ ٣١٧ .



اهم المراجع العربية ا

مرية تحسب اسيء المؤلمين على حروف أهجاء

١ _ الثرآن الكرم والندّ

بي القيم الجورية — زاد المعاد في هدي حير مده ده ده عامه المعاد برحه حراه ان حيل الخدا - مسدد المصدد المصده المداعة الاستهام المحاسم الحراء. ان حجر المسقلان - الوام المرام من دله الاحكام الله هرة الاستهاد ها الله عمرف كان ما مسير فرصان الواكاني مشكل أعراك وعراء الالله المدة له مصراك 1800 هـ مجزوان ا

يو لمهر هذه آيه پن خلامه حال سخ والمنظرج و مشاهد به البرول الواحدى و د ود المحدا في سلمان الله الله المحدد المحدد المحدد الها الحراء المحري الحامم الصحيح المعاملة الحدادة المحراء المحري حدال المحدد المحراان المولي المدان في المحدد المحالة المحالة المحدد المحراان المحددي المحدد المحراان المحددي المحدد المحراان

ار ري فيجر الدان - مدا يج - هاسد أو المعدلان كدير فاضر ١٣٢٥هـ م ي<mark>قامحواه</mark> رض - محدد ولدان - الدانو فيدارا و فيستعه الدارا و فيشر

ا رودی - شرج سرط ، مصاهه مصطفی محمد المصام ۱۹۳۳، از عداخرا، رنجلسري انجود ، - د خر الکشاف ، مصطفی محمد ، مصر ، ۱۳۵۱ ه ، از هداخر د .

۱ عد د د د د د و د د د عد بي و محاسد د ب ي كرب عامات يي هوامش الكان .

السوطي لـ بنوير الحوالك شرح موط مانك معطيا، ١٣٤٨، حواله السوطي لـ الحامم الطعير من حديث الشير النسير المطبعة مصطفى عمد، ١٣٥٢ هـ، حوال

السوصي العلج الكنير في صر الريادة الى الحامع الصعير، حمع السهافي ١٩١٣٥٠٠، الأنه الحراف.

الدوطي - اللاكيء مصوعه في الاحادث الموضوعة ، المصعة الحسد، المصر x . ١٣٥٢ هـ تاجزدان .

الشوكاي محمد - سل الاوطار شرح مسقى الاحدار، طبع الحي تصر ٧٠ ١٣٤ هـ. قامة اجزاء .

الصوي محمدي جرير ، حامع الندن في مسير الفرآب، فصر ١ ١٣٣١ه، للافل حو. العاني إن مدرالدي . عمدة القاري شرح بمجمع المجاري، المطلعة المسيرية ، فصر ، ١٣٤٨ هـ ، ٢٥ حر. أ

المحي، خلال الدين والمستوطي – عسير الحلااي، مطاهب الحدي، مصر، ١٣٥٢ هـ، حرمان ا

مناء التحليج الأمام منايراً عليه عليه صليح المصراء ١٩٣٤ هـ) به أحراء الدُّد في الدُّر شرح السوصي ، المصافة المصرية ، مصراء ١٩٣٥ ، أناسسه

الآنو ري محتى الدين ... شريع صحبح مسر ه مصلعه حجاري بالقا هره ۱۳६۹ هـ ه ۱۸ جنزه

الوالددي الديد نوري الوالحس على) - أساب البرول المصالة عنده المصر ا ١٣١٥

۲ ــ علم الاصول

الآمدي سبع لدين، - الاحكام في اصول الاحكام، مصمحة صبح، مصر، الآمدي سبع لدين، - الاحكام، الاثنة أحزاء،

⁽١) هده هي الطعة التي اعتبدناهـــا في بيان ارتام الآنات كا به م الذي هد كان،

الآمدي منهى بسول في عم الاصول وطبع صبيح ومصر ول حرم الاحكام لاصول الأحكام ومطبعة السفادة، مصر ١٣٤٥ - ١٣٤٨ هـ ، ما يتم أحراه

الل حرم – رساله السدفيالفقه الظاهري،مصنفه الالواراء مصر،١٣٦٠هـ أن عبد السلام عر الدين – هواعد الاحكام في مصاليع الالام ، المكتبة الحسسة ، مصر ؟ ١٩٣٤ع جزءان .

ابن ملك ــ شرح المباراء الاستانة ، ١٣١٤ هـ .

الاساوي . يا نة السون شرح منهاج الوصوب، فاضع معمم مع السعباوي الايصاوي ... منهاج الوصول الذاعد إلى لاصون ، مصامة الدوداق ، مصر ، ثلاثة العراء

الحدي (الوسميد) - محمع الحقاق ، طبع مع شرحه منافع الدوائق ، الاـــ مـ ، ۱۳۰۸ هـ

الحصري(الشيخ محمد) بـ التنول الفقه الالدمة الشاء المصر الا ١٩٣٣ . - سنكي والقرائد تا ورح الدق السائم عاشرج السهاج وطائع مع شرح الأسلومي السكي والعائد في الشمع الخوامع المامع شرح التحلي وحائشة السبب في والمصر الا المسكي (العائد في الشمع المحوامة) عجران .

الشرصي(توانسجين) - لاعتصام و معتنفه مصطان مجمد و مصر و ۱۳۳۲ هو خود ب الشرسي - الموافقات في صول - شارعة ، المصنعة الرحم - الدوافقات في صول - أراعا ه

وشد على الرساء في عمر الأنبول و المصاهة الفايرة و وعدم ١٣١٢ هـ العلى وارس الدين عدد و حمل والدين والدين والدين الدين الدين المسلمة والمسلمة المسلمة على الاصول والمصاري المسلمة والمسلمة المسلمة المسلمة والمسلمة والمسلمة

الحلي و احلال) : ثرج حمع اخرامع للسكي ، مع حاشه الساني اللسمي و حافظ لد ن . مان الانواز ، طابع مع شرحه لاس المث

۳ _ نشد منتی

این البران العداوی البرازیه أو الجامع البرادی مین العداوی میده ا این شخله البرادی کماد الدان احکام مان معان احکام اللغر اسمی ا این عابدان انجمد مان) ارد ایجاد علی اس ایجاز مان الله دم ۱۳۳۲ ها ۵ اجلمه المدان ا

اس عدمی محمد أيان الحداد مايان الحالي مي از ان دم اللي ألح الاين تحمر .

س ما مان کام دای د داده کا خاند و استان کا خاند و استاد ۱۳۷۸ های خودان .

العدد العدد الالالمام المعدد العدد المعدد العدد العدد

ان و مي سي رو أو الرو كولاس الشروبي و المصامة الاردورية و مصر (۱۴۰۰ هـ) جزوال .

ا لى خير الحمد على المرادي المرادي الموافر البطائر المحموي ، التي يحمر (رادي المرادي المرادي على المرادي المرادي (ما المرادي المرادي (ما المرادي (ما المرادي (ما المرادي المرادي المرادي

اس محمد در رس عد درس . الأنثر ه وظعم تر دادیسته حسابة عمر ۱۳۲۲ ه م س اههم کیال ایدین - فتح القدیر شرح انسا د دیرادی ۱۳۱۵ - ۱۳۱۵ ه. غائبة اجراد.

ول وهد قالد منظومة الوهنائية ، بيامش أمحلته ، ١٣٩٦ ه ،

الآباتي ، محمد ريد ؛ ما شرح الأحكام الشرعات. في الأحوال الشخصاء ، مصر ، **١٩٢٠ ، ثلاثة أجراء .**

لانه في والسنجندي ، شرح موشد الحيوان ، مصر ١٩٠٨ . ١٩٠٨ . الاثامي (محمد مدالة ومحمد ومحمد ومحمد ١٩٠٨ . ١٩٠٠ مسته حد ١٠ أصاف و يوسف) - موأه المحمة ، ١٨٩٤ ، حد ١٠ . الانقروي الفتاوي الانقروية ، درمه بوران ١٨٥٠ م حروب

در (سدير رسم) - شوح محدد لاحكام العدامة ، يووت ، ١٩٢٣ ال ولى محمد م محود - شرح العديم على المدامة ، مه مش فتح القدير . العددي الوحمد م عام محمع عليات ، المطلعة الخيرية ، مصر ١٣٠٨٠ المحدي الوحمد م عام محمع عليات ، المطلعة الخيرية ، مصر ١٣٠٨٠ ه المحري (المسلا فصل الخير المال الاوصاء ، م مش حامع الفصولين حرحاني (شريف) شرح الكراجية في عند المراكس ، فامع صدح ، مصر الحرادي عني فاوى عنى ودي ، فلم الموسوي ١٣٠٥٠ ه ،

الحسكمي و العدي تحد علاه الد*ن* . وير لانصار وشرحه الدر الحُجار . «مدامه «واعد «مصر «حادات

> الحصيف كرب احكاء الأروف مصر ١٩٠٤٠ م حص ف كرب احل مصره ١٣١٤ م

داء، دافندي (عد بيسميان) - مجمع الاسر سرح مسقى الانجراء واز الطباعية ة الماموة ع ١٣٧٨ هـ عاجو دان .

الرماني (حير الدين السف الداين الخيراء دار السفادة ، ١٣١١ هـ الرماني المحالف السفولين الرماني الدوائد الحيرية ، بدين حامع الفصولين الرماني (عنجات الدوائق ، يولاق ، الرماني (عنجات الدوائق ، يولاق ، المحالف المواه .

السرحسي (تمس الدس). المسود شرح الكافي المطاه بـ قـ السعادة المعمر ا ١٩٣٩ هـ اللائون جزء آ .

السمر فندي (دو الفنج محمد الاستروشي) - حامع احكام الصمار ، م مش جامع السمر فندي (دو الفندولان ،

الشرسلالي (حسن بن عمار) – عسبة ذوي الاحكام ، بهامش درر الحكام .

الشبي (شهاب الدين دهم) حاشته على شرح الرعمي على لكبر مم مش الرسمي. مشدي (محالد بن الحسن) - الحامع الصعير مهامش كتاب الخرام لابي بوسف، طبعة بولاق .

الشد. في أخرمع تكبير ، مطبعة الاستقامة ، ١٣٥٦ هـ اليميرانيسي (يوهان الدين الوهيم أن موسى) - الاسعاف في إخصته ما الأوفاف ، مصر ؟ ١٩٥٢ ،

عدر الله في (عدلاء الدين) ، معين الحكام والصلعة المدينية وعدر ١٣١٠٠ هـ الطرسوسي كيم الدين الرهم عم الوسال الى تحرير وما أسال عادروف الطرسوسية عامصر ١٩٢٦٠ .

عصوري (محمد) ... كياية الديمو الرائق لان بحد) أحراء الدين عاميكيو د الداري الهندية أو العامكيونة وأعطاء ... اه استبداه عصر ١٣٢٢٠ م... سنة حراء

الهامي محمد ميدي النافية وي شهدته عامصر ۱۳۰۱ هـ د ده ۱۳۰۰ ه. عني حايات الدر الشرح المجلمة عالمد علي اللتركنة فيمني الحديثي ، عارة وعارها ا ۱۹۲۵ – ۱۹۲۵ – ۱۹۲۵ جرداً .

العبايي و تحد سعدد من دري الشرح المجهد و النظري كرام ١٣٣٨ هـ فاصي راده المحدان فودر النائح الافكار سبة فلح القديم الحراف الم من فرد الحدان فودر الدانوي الحداث بها مش الهندة فلا المدنة فلاري بالله الموري بالله عن الانجوال الشخصة ما موري بالله الموري بالله الموري بالله الحيوال الي معرفة الحوال الشخصة ما موري دلك الموري بالله المعرف الحيوال الي معرفة الحوال الانتفال و المعدل والانتفال المحدد الحيوال الي معرفة الحوال الانتفال والانتفال والانتفال المعدل التي الشوائع المحدد المعدل الكاساني وعلام الدين المدانو الانتفال التي المدانع في توليف الشوائع ومحدد ١٣٢٧ - الكاساني وعلام الدين المدانة الحياة

كسار (الدس) – التنبه العمية ، يورت ١٩١٢. المرعبد في (ابرهان الدس) – الهذابه شرح الدابه المسدي ، المصعه احيراء ، ١٣٣٩– ٢٧ هـ ، اربعة الجراء .

المحاسبي (محمد سعبد) - شريع المحلة ، دمشق ، ١٩٢٧ ، ثلاثه أحراء .

مسعود افتدي . مرآة مجله و احكام عدليه بالاستانة ، ۱۲۹۹ هـ . ادرضني (عبدالله) – المجار وشرحه الاحداد ، مطبعة حجا مي بمصر احروان عواد إلى (محدث) - حامع الأنة على مواد المجلد الحدث سانيا، ١٩٠٥

ع فد مالکي

م حري العوام العقيمة في تعديم مدهب المكلم، ومن ١٩٣٥٠ من سامون الكدي المقداد عنه للحكام ولم وش حصرة الحكام لام فرجون ابن عاصم حكمه الحكام عمد عه مصطفى تحديمت را ١٣٥٥ هـ، حراء أن ابن ورجوب (الراهم بن تحد) العارة الحكام و مصر و ١٣٠٢ هـ جراك الدودي (الوعد الله محمد) الحتى المقاصم شرح تحدد الن عاصر و مش المهجة المنافق الم

الدوي (انواحس) - ا يهده في شرح الدهنة، مطاعه مصطفى تحمد، مصر ١٣٥٥ هـ، عزمانات ـ

طورب و بوعد مه) مراهب احس شرح سد دي حيل و مطبعه السعدة ، وطور و مطبعه السعدة ،

وخُرِشَي : عبد لله) - شرح تحصر سالدي حدين ؛ المصافة الهـــــ فرة ، فضو ، ١٣١٦ - ١٣١١ - ١٨ هـ ؛ حملة الحر ؛

دليل (سيدي) - المُتصر ، مصر ، ١٩٣١ .

العدوي حشه على شرح الحرشي عدمش الحرشي

ه بك (الامام) ــ المدرث، الكبرى برواء سجنوك ، معدعه السعاده ، مصر ، ۱۳۲۴ هـ ۱۳ حره

مو " قي ، الدح والاكليل لمحاصر حسل ، فالع مه مثل الحطاب ،

۵ _ فقہ شافعی

ان فالم العري بـ شرح من العالم والتقريب لالي شعاع ، لهب مش حاشة السعوري ا فاجر أنو نفضل وي بدنن) النهاية شرح بعاله والتقويات لأبي شجاع ، مصار، مطبقة حجاري ۽ ثلاثة اجراء .

الاسحوري (الواهم) - حاشه على شرح ال قاسم عالى أن أبي شجاع ، مصر ، ۱۳۶۴ هـ کاحتران .

الواقعي - فلح الفرير ثارج الوحير ، صلح مان كان ب هجنوع لم ووي السكني (غي الدس - اله اوى ، مصر ، ١٣٥٦ - ١٣٥٦ هـ ، حرمال السلوصي - الألماء والنصائر ، مصلعة مصطلى تحمد ، ١٩٣٦

شدهي كرب له ديودي ١٣٢٥٠ م د سعه احراد

المرني – المعتصر ، طبع بهامش الام

اليوري اعمرع شرح لمن مات كيمية القي الاندن السكي ، معمر ، ١٣٤٤ - ١٢ ما المطبوع ١٢ جزءًا ،

۱۱ وري . موج لط اف د عظمه الخير به دعصر ١ ١٣١٩ هـ

۳ _ قد ميل

ال بينه فاري ومصر ١٣٢٩ ١٣٢٩ ما حمله الحراد

ا لن رحب و أنو الفرح عبد الرحم. ﴿ القواعد في المقه الاسلامي ، مضعه الدوق الحيرية ، مصر « ١٩٣٣

ا بن فدامة (موفق الدين = كناب لمعني ، مطبعة المسار ، مصر ، الطاعة 1. م.. ١٣ حرما .

اس فدامة المقدمي (شمس الدين) - الشرح الكدير ، طبع بدين المعني النهوتي (منصور بن يونس) - الروض المرسع شيرح راد اسدةع ، قدرة ، 1901 هـ ، جرمان .

۷ _ مذاهب اغری ومفارئات

ا في حرم - الحلي ، مطبعة النهاماء مصر ، ١٣٤٧ - ٥٦ هـ، ١٦ حراءً الله وشد الحديد) - بدأيه المحديد ولها، المقاصد ، مصبعة فسنج ، مصر ، الصاهب ة الأولى ، حِزْمَانَ ،

الحريري عبدالرحم على بداهت الاربعة، مصر، ١٩٣٣ ، ١٩٠١ (ربعة، معر، ١٩٣٣ ، ١٩٠٥ (ربعة، معر، الحرام، الشورى، مصر، الحسيني الداملي عمد الخواد مداح الكراء، مصد، سام الشورى، مصر،

الحيي المحقق حددر بن الحسن - شراع لاسلام ، بصنعة الابريزي ، ١٣٢٠ هـ الحسمي - بروض استمار شرح المحدوع (فقه ر سدادی) ما يع اسام، ، فصر ، ١٩٤٧ - ١٩٤٩ عاصة الجاء

الدمشقي رحمه الامه في احادف الرأه، فدع م اش البران الكبرى المشعر في (عده الوه ب) كالماديون كالمصدة الأرهر ١٩٣٢، وران المشعر في (عده الوه ب) كالديون كالمصدة الأرهر ١٩٣٢، وران والمد في (عده الله المدال المدال المدال المدال المدال المدال المدال المدال المدال في (آء الله الشراعا) المدال الواقى، في هام المدال المدال المدال في (محمد ١٩٠٢ - ١٩٠٩) المدال ال

۸ _ قوائق وكتب مختلفاً

ابن حلاوت حالمقدمة ، المطبعة البهية ، مص

ال خلطك لـ ... وقيات الاعدال ولم مشه الشقائق اللعيهلية والعقد المنصوم ، مصر م ١٣١٠ هـ : حرءال

ا بي عبد السيار - الأنتقاء في فتد أل الثلاث الاثداليب، الدعرة ، ١٩٣٥ م. أن عبد ونياء - المقد الفران الداء مصاعه المصطفى محمد ، مصور ، ١٩٣٥ م. أن عبد ونياء - المعقد العراد . ان فيد به سالامانه والساسة عنصفه مصفى محدد مصر محران ال ان وبدياه عنوان الاجبار عنصفه دار الكاب المرية بالقاهرة ان قسميله المفارف عالجيفة الاسلامية عضر ع ١٩٣٤ ان منظلمون عاموس لبان العربية .

لالوسي محمود شكري ... ناوح لارب في معرف له حوان العرب، مصر، ا د ۱۹۲۶ ، لا ۱ أحران

ا هو يوس(خورج) - نقطة للعرب؛ تعريب الركابي ؛ دمشق ؛ ١٩٤٦ . در (سده رسم) - شرح اصول الله كات اخفيامه ، يروب ، ١٩٣٥ بوسب (خورج) - فاموس الكراب المقدس ، يروث ، ١٨٩٤ ، خاء . الديكي (سندي حمد ، د) - بن الانهاج سطر و الدامج ، جامل الدابس خ لان فرخون ؛ مصر ؟ ١٣٥١ هـ.

الحريدة الرسمية اللنائية .

لحريدة المان المشاء الإسلامية المان ا

عيسين (حسن أبراهم رعبي أبر هم) - عنه الأسلامة د ددير د ١٩٣٩ الحضري بد محاضرات نار چ لامهر لاسلام ، التدعة الراحة ، ددير د١٣٥٤ هـ، عربان

ررق (فؤاد) - مجلة الحامي ، زحلة .

رعاول (احمدائمي) ـــ تــ مع الديون المدقى، مصر ۱۹۱۳۰ سنهان (الشمير محمد) ـــ رساله تأي شرع أنح كم ، تولاق ۱۹۳۳ المسهوري الشار (الدكتور عبد الرواق احمد) ـــ النصر ، الدعم الايترامات ، الحرم الاول نظرية العقد ، القاهرة ، ١٩٣٤ ،

صادر (يوسف) – المجلة القصائبة ، بيروت .

صدر – مجموعة القوابعي، ميروب

صدوت أحمد دكي حميرة رسال العرب، مصر ١٩٣٧. عبد الرحم الدهنوي راحمد ثاء ولي) حيثة أنه الدعاء المطلعة المديرية، ١٣٥٧. عبد العادر (الدكتور على حسن) طورة عامه في تاريخ الفقة الاسلامي، لحره الاول / القاهرة ١٩٤٤ .

القانون المدني الأهلى المصري .

هوالين عثمانية ... و ول حول حج عات الحقوقية حقاول الأخراء، و ول العالم، و بول حراب عدم الدارة الموال الانتام .

فوا ش أند مه يا حاف وب المواد الت والعقود ، فانوث اصول المجا كات فندمة ، فانون التجارة ، فانون العقودت ، يتدام المجا لا تشرعته المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤١) ، فانون بذكته السوري الله بي (القوار رقم ٣٣٣٩) ، فرازات استجل العقاري في

سوره وا ما الما داروم ۱۸۱ م ۱۸۹ راهد الام

8 كتاب المقدس ۽ الميد القديم .

اللكتوي الهندي (عمل) العوالد البياء في تواحير الحديثة ، من ع التعليَّة ت ا الله تا مصر تا ١٣٢٤ هـ .

أمر و دعسس و - احكام الار في ، العدس ، ١٩٢٣

١- وردي الاحكام السند ، وأولات الديد ، الصفة انحبوده البعرية ،

1.544

مشرفه (عصبة مصطفى الفداء في الاسلام ، مصر ١٩٣٥، مسداي (أنو الفض الحما) المحمع الامثان ، مصر ١٣٤٢، هـ، حرمان الشيرة الرسمية للمفوضية الفواسية في سوريا ولشان . الشيرم القصائدة اللمداية

المصادر الافرنجية

```
APOURRARIIM - Mahammadan Jugisprudence, London & Madras, 1311
MGHNIDI S · Matha mix · 1 · 1 · 1 · 1 · New York, 1910.
NO.
        te l acité civile de la femme marine, Paris, 1938.
VNAACLS Co. Commercial, Paris, 1901
ANNUAL Survey of English Law, resident
 AND A TOTAL PARTY

    AND (W. W.) - Mount of Roman Private Law, Conbridge, 1925

1 EN costruct de la Societé de legislation comparer 1937
BURGERLICHUS Geschzbuch für das Dentsche Re
A AND I by an a second section
            in be said to the large to be the
 4, 11 (
        It is a first transfer
call () 1 fr a delta dept
      trasaltran, T. In. Chire, 1936.
   Selet Annea Law of Real Property aden, 1933
 1 1 1 1 1 1 1
    No a MAN Cors elementaire de droit cavil français.
      Latte 5 3 yell

    1 N. US ("Fushel de") - La cibe — tupue, Paris, 1923.

DALLOZ Repertors pratique
96 N 1 A 1 E S OD A 100 A 17 QUE A 1 N 1 E 1927-1936
CIAMOND - Print at the formation
FATHY (Mah) -1, 1 Grant sides droits it as la jurisprade
        Fitte St 1 cars [9]
 M 1 M 2: de colori ad, Paris, 1921
GIDE (Ch.) Co. COULD politique, 10me ed., Paris, 2 vol.
GRARD - Morney of the design of routeromain, Paris, 1921
GRARD - Textes de droit romai , Paris, 1923.
GLASSON, TISSIFR ET MOLL - Procedure civile, Parts, 1925-36, 5 vol
60 Mbh - Introduction to the Stars of Law, London, 1921
GOLDS MIDT CAN by the isb Los Loa the hors on St. p. 1.
      I amount of "
```

```
HALLS free des a prom of r Characan, a m, 186
HEYDOW a libear transfer or layer at a very eq-
                  Leaping, 1923
HIBBELL all the third of early of
HOLDSWO HARMS FAR BE INTRODUCE I ALW STOP
JINKS I'm or flaggetter torder 1332
JOSSEBAND (L.) Cours de droit civil positif e b b C. II, Paris, 1935
 JOSSI RAND De l'esprit des droits et de le caracter de la Paris, 1927
MEANY CONSTRUCTION OF THE CALL ST. PA
LAW Quarterly Review csp. Phys 19.
                                                                                                                    10.0
MINTER STATE OF THE SECOND
RINGES AND PRINT BAR A P II S.
MILES & BIGH BLY - Cases on the Law of Contr. Oxford, 1923.
 MELLEN and uples CM is admit will get 1938.
PFTIT (E.) · Traité élementaire de droit cot ou P ris, 1920
I (Ol) (Cases relate to a fire the
                                 the state of the s
1 113
13\01 pt 13\1\ 1 pt 10\10
                  les Obligations, T. VI & VII, Paris, 1930-31.
POLLOCK (P.) - The Law of Torts, London, 1029
SALMOND - Durisprudence, London, 1921.
SIRBY - Reench General
Straff V lace of a long on
                                                                                                                                                           1 ls 1
                 1925, 4 vol.
111 11 1 1
```

W 1 38 0 1 3c for Law, Calculta, 1921



فهرست الجزء الثاني

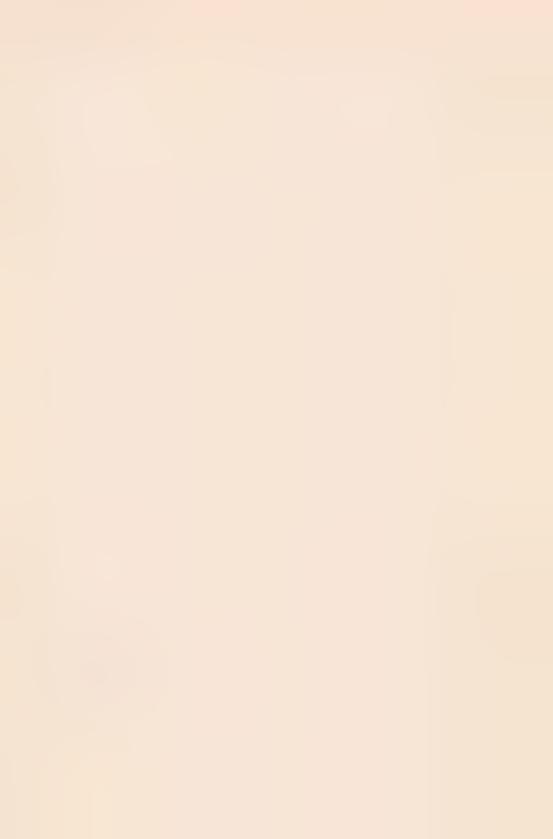
من كتاب البطرية العامة لدو حنات والعقود في الشريعة الاسمسلامية

القسم الثالث . بطرية العقد الباب الاول_معلومات عامة

	نص در رن - المسينة المعرود والمعدود
۱۲	مصل الشبائي حافسام المقرد ج
	الباب الثاني ــ شروط أبعقاد العقد وصحته
r t	بصل الاول ــ تبداد هذه الشروط
70	مصل الشاني — شكل العقد م
۲۷	نصل الذلت – الرضيء ٨
۲۷	the Key . When e me
٤٦.	السند الله في الانجاب والعمول بالقول والعمل والأشارة
٩T	البنداك لـ حجكم المسكوت
14-	البيد الرابع بداركانة والمراسه
۱A.	مصل الرابع – موضوع العقدم
14	ليد الاول - الموصوع وشروطه ٢
/۲	المند الشائي – وجود الموضوعيم
ZΑ	البند الثالث – أمحة الموضوع م
۱۳.	عصل الحامس مد سنب العقدم
	Total Miles Toda (1 MC or II)

400,000	
PA	ميتد الشابيء الشريعة الاسلاميه
1++	القصل 11 . من القدة المعاقبين عصر
4.4	الب لأول أحد والواحدام
1.45	الأنسائلاني الصفرالاني
1 %	سد ۔ ۔ الحتون والعته
1.0	البيد الجرابع — البيته
YA	النبلد الحديث المراج
ťο	السداليادس ماموش الموت
MIA	الينف السابع المعلى
100	المستعلق الأمكاف
૧૭૧	النه الناسع - الرق
17.5	الفصل السابع – شوائب الرمي
171	البند الاول – العاط أو الجمل ع
VV	سند الشراق المرابع الم
VVA.	يبط الشائل اللهامي
119	البند الزابع - الاكراء
	است الثالث ـ السرط و لاحن
T+1	عصن لاول شراد
444	المصن الثنائي - الأجل
	الباب الرابع ـ مفاعيل العقود وحلوا
TTV	النص الأول - مفاعيل العفود -
¥Ψħ	العصل الشاني - حل العقود -
	القسم الرابع: مفاعيل الموحدت وانتفسي لها وسفوطها
	الناب الاول ـ مماعيل الموحبات
Tal	النصل الاول - التنفيذ
	4 07

45,22	
Yav	القصل الله ي - حس سان
470	القص الديث الحيس لعيد
211	العمل الرابع سنقوق الغوماء
۲۸+	المصل الخامس المرجبات العسعة
	الباب الثابي سقوط الموحبات
₹∧₹	المصل الاول ـ الايقاء
7" 4 ×	العصل الثنائي ما المقاصّة
4.15	العصل الثالث ـــ الإيراء من الدان
411	البصل الرابع بروو الزمان أو التقادم م
44.1	الفيان الأمل أنه با حرى بندوند أموج ب
	الدب الذلب _ النقال الموحدت
۳۳۵	العصل الاول الا ما بالأرث
mE1	المنصل بدائي الاندل بين الاجياد ٢
134	البند الإول = انتقال دين الدائن
rti	الله أ. ي العال دس المدان و الحوالة
	الدب الرابع ـ الموحبات المركبة
rov	المصل الأول بد تمدد الدائنين
የ ሶኚ የተ	المصل الثاني - تعدد المدينين
ሞኚጚ	المسادر المربية
۲"۸.*	النصادر الإحتلية
ቸላላት.	a grande



الاغلاط المطبعية

الصواب	<u> </u>	السعمر	الصفعة
- ·	-	14	
كالسور	≩ دور	Đ.	4
400	at all u	1+	١٣
على ساب	عي البدن	١	11
الدوهوب	موهب	A	1.4
2.4	all	13	ሃ ግ
الهنداء ت	الشندب	4.5	TA.
C .	ر ان	1.4	YR
النس فني معى	في معنى	17	***
الشيسا	41	₩-	*1
في نعص القوامين	تعفن القواس	•	44
احد	حد	A	۳۷
4 10-3	خليجه فرش	Y1	£1
ان هدا	ای هدا	٧	££
۸طي	معد	τ	۵Α
ad 5	ود	a	1.5
47.5	2 ۵ ه	10	97

الدو ب	<u>_1</u> _1	السعو	المددما
على الدل	ص عن البدل	1=	71
المارضة	المارطة	14	YY
تحل ٌ	'غَمَلُ	٥	A£
لجنة تعديل القوالي	E-181	هانش ۲	AA
والمقد	والمثرد	V	48
حابأ	la Ealer	A	43
اٺ	Ģ	۲	171
48	بيمها هو	1	101
الأف ساق»	ثلاث ۽ سين	N1	TIA
3, 3	زرد	1	1115
فستروا	ه <u>شر</u> وا	10	711
دلا ق	المثاق	V	455
Ãp	4.	13	YEE
0.34	ال ال	ه مش ۴ سعس ۴	TEO
≥ل شہ ہر	يتسليم	۱۲	173
A .F	عتب	Υ	YYX
, p	ė _γ ¢	NE.	153
في الله ول	الفيرب	17	752
الصور	الصورة	4	P376



THE GEVERAL THEORY

0 F

THE LAW OF OBLIGATIONS & CONTRACTS INDER MUHAMMADAN JURISPRUDENCE

A comparative stady of the Islanuc rites from the modern standpoint

BY

SOBH! MAHMASSANI

And on the state of the state o

VOL- 2

All rights reserved

PARAL RACHASE BERRY LENAGR

D. 1 Apr 1 6









American University of Beirnt



M211 mA 2Y. in 1

